



لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الثالثة والخمسون "إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية"
روما، إيطاليا، 20-24 أكتوبر/تشرين الأول 2025
تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2025



الصندوق الدولي
للتغذية والزراعة

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



منظمة
الصحة العالمية



برنامج الأغذية
العالمي



يونسف

2025

حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم

معالجة التضخم المرتفع في أسعار الأغذية
من أجل الأمن الغذائي والتغذية

هذا المنشور الرئيسي هو جزء من سلسلة **حالة العالم** التي ترشها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

الاقتباس المطلوب:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2025. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2025 - معالجة التضخم المرتفع في أسعار الأغذية من أجل الأمن الغذائي والتغذية. روما، <https://doi.org/10.4060/cd6008ar>

المسميات المستخدمة في هذا المنتج الإعلامي وطريقة عرض المواد الواردة فيه لا تعبر عن أي رأي كان خاص بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية بشأن الوضع القانوني أو الإنمائي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطات أي منها، أو تحديد حدودها وتخومها. وتشير الخطوط المتقطعة على الخرائط إلى الحدود التقريبية التي قد لا يكون هناك اتفاق كامل بشأنها بعد. ولا تعني الإشارة إلى شركات أو منتجات محددة لمصنعين، سواء كانت مشمولة ببراءات الاختراع أم لا، أنها تحظى بدعم أو ترقية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية تفضيلاً لها على أخرى ذات طابع مماثل لم يرد ذكرها.

المسميات المستخدمة في هذا المنتج الإعلامي وطريقة عرض المواد الواردة فيه لا تعبر عن أي رأي كان خاص بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية بشأن الوضع القانوني أو الإنمائي لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها وتخومها. إن المصطلحات المستخدمة للإشارة إلى البلدان والأقاليم والمناطق، وكذلك تمثيل البلدان والأقاليم والمناطق بما في ذلك ترسيم الحدود، في هذا المنشور تتبع الأسلوب المؤسسي والممارسات المتبعة في منظمة الأغذية والزراعة باعتبارها المنظمة الرائدة في مجال النشر، وقد تختلف عن المصطلحات المستخدمة من قبل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية.

اتخذت منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية جميع الاحتياطات للمعقولة للتحقق من المعلومات الواردة في هذا المنشور. ومع ذلك، تُوزع المواد المنشورة دون أي ضمان من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمنياً. وتقع مسؤولية تفسير واستخدام هذه المواد على عاتق القارئ. ولا تتحمل منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، بأي حال من الأحوال، مسؤولية الأضرار الناجمة عن استخدامها.

ISSN 2663-8703 [مطبوع]

ISSN 2663-8711 [عبر الإنترنت]

الإصدار الدولي 3-140129-978-978-92-5 ISBN

© منظمة الأغذية والزراعة 2025



بعض الحقوق محفوظة. هذا المصنف متاح وفقاً لشروط الترخيص العام للمشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري - المشاركة بالمثل 4.0 لفائدة المنظمات الحكومية الدولية [CC BY-NC-SA 4.0 IGO; <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/legalcode.ar>].

بموجب أحكام هذا الترخيص، يمكن نسخ هذا العمل، وإعادة توزيعه، وتكييفه لأغراض غير تجارية، بشرط التنويه بمصدر العمل على نحو مناسب. وفي أي استخدام لهذا العمل، لا ينبغي أن يكون هناك أي اقتراح بأن المنظمة تؤيد أي منظمة، أو منتجات، أو خدمات محددة. ولا يُسمح باستخدام شعار المنظمة. وإذا تمت ترجمة هذا العمل أو تكييفه، يجب أن تتضمن بيان إخلاء المسؤولية التالي بالإضافة إلى التنويه المطلوب: "لم يتم إصدار هذه الترجمة [أو التصرف] من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ليست مسؤولة عن محتوى هذه الترجمة [أو التصرف] أو دقتها. وسوف تكون الطبعة الأنكليزية الأصلية هي الطبعة المعتمدة".

وبحال أي نزاع قد ينشأ في إطار هذا الترخيص ولا يمكن تسويته بالتراضي بين الطرفين إلى التحكيم، وفقاً لقواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL). ويلتزم الطرفان بأي قرار يتخذ نتيجة التحكيم باعتباره حكماً نهائياً في أي تنازع من هذا النوع.

مواد الطرف الثالث. لا ينطبق ترخيص المشاع الإبداعي CC-BY-4.0 على المواد غير الخاضعة لحقوق الطبع والنشر لمنظمة الأغذية والزراعة والمضمنة في هذا المنشور. يتحمل المستخدمون الراغبون في إعادة استخدام مواد من هذا العمل المنسوب إلى طرف ثالث، مثل الجداول، والأشكال، والصور، مسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على إذن لإعادة الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق التأليف والنشر. وتقع تبعة المطالبات الناشئة عن التعدي على أي مكون مملوك لطرف ثالث في العمل على عاتق المستخدم وحده.

صور منظمة الأغذية والزراعة. صور المنظمة التي قد تظهر في هذا العمل لا تخضع لترخيص المشاع الإبداعي المذكور أعلاه. ينبغي تقديم الاستفسارات المتعلقة باستخدام جميع الصور الفوتوغرافية إلى: photo-library@fao.org.

المبيعات، والحقوق، والترخيص. يمكن الاطلاع على منتجات المنظمة الإعلامية على الموقع الشبكي للمنظمة: <http://www.fao.org/publications/ar> ويمكن شراؤها من خلال publications-sales@fao.org. وينبغي تقديم طلبات الاستخدام التجاري عن طريق: www.fao.org/contact-us/licence-request. وينبغي تقديم الاستفسارات المتعلقة بالحقوق والترخيص إلى: copyright@fao.org.

صورة الغلاف © iStock.com/wisan224

تأيلند: منظر لسوق الفواكه والخضروات المغطى بمظلات.

2025

حالة

الأمن الغذائي والتغذية في العالم

معالجة التضخم المرتفع في أسعار الأغذية
من أجل الأمن الغذائي والتغذية

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية | منظمة الأمم المتحدة للطفولة
برنامج الأغذية العالمية | منظمة الصحة العالمية

روما، 2025

المحتويات

الفصل 4	كيف شقت البلدان طريقها عبر موجة عارمة من الظروف الصعبة – السياسات المالية والنقدية والتجارية وتداعياتها على الأمن الغذائي والتغذية	81
	1.4 من التخفيف إلى التفكير	84
	2.4 الأنماط والسياسات والسبل: تحليل للمسارات	98
الفصل 5	الاستنتاجات	104
الملاحق		107
الملحق 1 – ألف	الجدول الإحصائية الخاصة بالفصل الثاني	108
الملحق 1 – باء	ملاحظات منهجية بشأن مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية	154
الملحق 2	مسرد المصطلحات	175
المراجع		183

v	تمهيد
vii	المنهجية
viii	شكر وتقدير
x	الرسائل الرئيسية
xiii	الموجز

الفصل 1	مقدمة: التصدي لتضخم أسعار الأغذية من أجل تحقيق هدف القضاء التام على الجوع	1
----------------	--	---

الفصل 2	الأمن الغذائي والتغذية في العالم	3
	1.2 مؤشرات الأمن الغذائي: آخر التحديثات والتقدم المحرز نحو القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي	4
	2.2 كلفة النمط الغذائي الصحي والقدرة على تحملها	21
	3.2 حالة التغذية: التقدم نحو تحقيق المقاصد العالمية الخاصة بالتغذية	28

الفصل 3	فهم موجة الزيادة الحادة في تضخم أسعار الأغذية في الفترة بين عامي 2021 و2023: الأسباب والعواقب على الأمن الغذائي والتغذية	41
	1.3 تضخم أسعار الأغذية: حقائق نمطية	42
	2.3 لماذا بلغ تضخم أسعار الأغذية هذا المستوى المرتفع؟	48
	3.3 تضخم أسعار الأغذية يفرض ضغوطاً على الأمن الغذائي ونتائج التغذية	59
	4.3 التضخم في أسعار الأغذية الفنية بالمغذيات مقارنةً بالأغذية الأخرى: هل من اختلافات؟	71

الاشكال

الجداول

- 1.2 التقديرات العالمية المحدثة تشير إلى انخفاض الجوع في العالم في السنوات الأخيرة بعد الزيادة الحادة في الفترة من 2019 إلى 2021 5
- 2.2 تم إحراز تقدم نحو الحد من الجوع في جنوب شرق آسيا وآسيا الجنوبية وأمريكا الجنوبية، ولكن الجوع يستمر في الازدياد في معظم الأقاليم الفرعية في أفريقيا وفي آسيا الغربية 10
- 3.2 القضاء على الجوع بحلول عام 2030 لا يزال هدفاً بعيد المنال 13
- 4.2 مستويات انعدام الأمن الغذائي العالمي تراجعت تدريجياً بين عامي 2021 و2024 وكان ذلك مصحوباً بتقدم ملحوظ في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 15
- 5.2 على المستوى العالمي وفي معظم الأقاليم، بقي معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي أعلى بصورة مستمرة في المناطق الريفية مقارنةً بالمناطق الحضرية منذ عام 2022، مع حدوث تحسن ملحوظ في المناطق الحضرية في آسيا وفي المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 19
- 6.2 الفجوة بين الجنسين ضاقت على المستوى العالمي في الفترة بين عامي 2021 و2023 ولكنها اتسعت بصورة طفيفة في عام 2024، وبقي معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي أعلى بصورة مستمرة لدى النساء بالمقارنة مع الرجال على مستوى العالم وفي جميع الأقاليم 20
- 7.2 نسبة السكان وعدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في العالم تراجعت خلال الفترة بين عامي 2020 و2022 25
- 8.2 هناك اتجاه تصاعدي في عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، باستثناء الهند 27
- 9.2 تحقيق المقاصد العالمية الخاصة بالتغذية لعام 2030 يتطلب تسريع وتيرة التقدم 31
- 10.2 معظم البلدان تفتقر إلى البيانات الكافية أو لا تضي في المسار الصحيح نحو تحقيق المقاصد العالمية الخاصة بالتغذية لعام 2030 36
- 11.2 نسبة الثلث فقط من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و23 شهراً حققت الحد الأدنى للتنوع الغذائي لدى الأطفال 38
- 12.2 نسبة الثلثين من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً حققت الحد الأدنى للتنوع الغذائي لدى النساء 38

- 1.2 انتشار النقص التغذوي، 2002-2024 8
- 2.2 عدد من يعانون النقص التغذوي، 2005-2024 9
- 3.2 معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد فقط، والمعتدل أو الشديد، بالاستناد إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، 2015-2024 16
- 4.2 عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الشديد فقط، والمعتدل أو الشديد، بالاستناد إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، 2015-2024 17
- 5.2 متوسط كلفة نمط غذائي صحي، 2019-2024 23
- 6.2 نسبة السكان وعدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي، 2019-2024 26
- 7.2 الاتجاهات العالمية والإقليمية في معدل الانتشار الخاص بسبعة مؤشرات تغذوية ذات مقاصد عالمية 34
- 8.2 الاتجاهات العالمية والإقليمية في الأعداد الخاصة بسبعة مؤشرات تغذوية ذات مقاصد عالمية 35
- 1.3 العلاقة بين أسعار الأغذية وهزال الأطفال، 1983-2023 70
- الجدول ألف-1 1 التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمقاصد العالمية الخاصة بالتغذية: انتشار النقص التغذوي وانعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد وأشكال محدّدة من سوء التغذية والرضاعة الطبيعية الخالصة وانخفاض الوزن عند الولادة 108
- الجدول ألف-2 2 التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمقاصد العالمية الخاصة بالتغذية: عدد الأشخاص المتأثرين بالنقص التغذوي وبانعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد وبأشكال محدّدة من سوء التغذية؛ وعدد الرضع الذين يحصلون على رضاعة طبيعية خالصة وعدد الأطفال الذين يعانون من انخفاض الوزن عند الولادة 123
- الجدول ألف-3 3 معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، وانعدام الأمن الغذائي الشديد فقط، بحسب درجة التوسّع الحضري في عام 2024 138
- الجدول ألف-4 4 معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، وانعدام الأمن الغذائي الشديد فقط، لدى البالغين من الرجال والنساء في عام 2024 139
- الجدول ألف-5 5 كلفة النمط الغذائي الصحي، 2017-2024 140
- الجدول ألف-6 6 عدم القدرة على تحمّل كلفة نمط صحي، 2017-2024 146

91	3.4	تقصير مدة السياسات: اتجاه نحو التراجع السريع
93	4.4	ارتفاع مخزونات الحبوب العالمية بعد تقلب الأسعار
99	5.4	المسارات المميزة للأمن الغذائي والتضخم في أسعار الأغذية، 2015-2023
101	6.4	معدلات تنفيذ السياسات الملاحظة في البلدان بحسب مستوى انعدام الأمن الغذائي (مستويات عام 2023) ومجموعة المسارات

الطائرات

6	1.2	تحديثات في سلسلة تقديرات معدل انتشار النقص الغذائي
11	2.2	تؤدي الأزمات الإنسانية المتفاقمة إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي الشديد وتهدد الحق في الغذاء الكافي في العديد من الأماكن في العالم
29	32.2	مقاصد جديدة لمؤشرات التغذية العالمية
32	4.2	التقدم المحرز بشأن فقر الدم لدى النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا
44	1.3	التعريف والمفاهيم: ما هو التضخم؟ وما هو تضخم أسعار الأغذية؟
45	2.3	تتبع أسعار الأغذية والمنتجات الزراعية
51	3.3	التفاعل بين سعر الصرف والتضخم المحلي
63	4.3	تحليل الأجور الحقيقية المرتبطة بالأغذية في بلدان مختارة متضررة من النزاعات
89	1.4	التحولات النقدية والعينية للأغراض الإنسانية في سياقات التضخم المرتفع
92	2.4	تدابير حظر التصدير والقيود التجارية حددت الأسعار العالمية للأسمدة الفوسفاتية
96	3.4	أدوات مبتكرة لمعلومات السوق تدعم صغار المزارعين

43	1.3	ارتفاع معدلات تضخم أسعار الأغذية منذ أواخر عام 2020 وبلوغها مستوى الذروة في يناير/كانون الثاني 2023
47	2.3	تضخم أسعار الأغذية يسجل أعلى مستوياته في البلدان المنخفضة الدخل، 2019-2024
49	3.3	الاستجابات المالية لجائحة كوفيد-19
55	4.3	ساهمت جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا في تقلبات أسعار السلع
57	5.3	تأثيرات الصدمات المتصلة بالسلع على تضخم أسعار الأغذية سجلت مستويات أعلى في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بمنطقة اليورو
60	6.3	أبعاد الأمن الغذائي والتغذية ومحدداتها
62	7.3	تفاوت كبير في التداعيات العالمية ومسار التعافي لمتوسط الأجور الشهرية للموظفين كما يتضح من حالات جمهورية مصر العربية والمكسيك ومنغوليا وبيرو
65	8.3	البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا شهدت مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد وتضخمًا في أسعار الأغذية
66	93.3	العلاقة بين انعدام الأمن الغذائي وأسعار الأغذية، 2014-2024
68	10.3	في البلدان التي ترتفع فيها مستويات عدم المساواة، تكون النساء والسكان الريفيون أكثر عرضة لزيادة انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد المرتبط بالتضخم في أسعار الأغذية
73	11.3	كلغة الأغذية الأساسية النشوية أقل باستمرار من كلغة المجموعات الغذائية الأكثر كثافة
74	12.3	كلغة الأغذية الفائقة التجهيز أقل من كلغة البدائل الأقل تجهيزًا
76	13.3	أسعار المواد الغذائية الأساسية النشوية والزيوت سجلت أكبر زيادة في باكستان والمكسيك ونيجيريا
77	14.3	مؤشرات أسعار عناصر مختارة للأنماط الغذائية الصحية الأقل كلغة
78	15.3	اتجاهات الأسعار بحسب فئة التجهيز وفقًا لتصنيف NOVA مقارنةً بالأغذية الأساسية النشوية في باكستان والمكسيك ونيجيريا
83	1.4	السياسات يمكن أن تساهم في تضخم أسعار الأغذية وأن تكون في الوقت نفسه جزءًا من الحل
87	2.4	الطفرة في تدابير الحماية الاجتماعية منذ عام 2022

رغم كفاية إنتاج الأغذية في العالم، يعاني ملايين الأشخاص من الجوع أو سوء التغذية بسبب عدم توفر أغذية آمنة ومغذية، أو في أغلب الأحيان، بسبب عدم القدرة على تحمل تكلفتها. ويهدد هذا الواقع ليس فقط تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة والمقاصد العالمية الخاصة بالتغذية، بل يهدد أيضًا خطة عام 2030 برمتها من خلال تقويض صحة الأشخاص وسبل عيشهم، وكذلك استقرار النظم الزراعية والغذائية في العالم. وتتفحص طبعة هذه السنة من تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم هذه الدينامية وتوضح أن السياسات المنسقة والقائمة على الأدلة ضرورية لإنهاء الجوع (المقصد 1 للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة) والقضاء على جميع أشكال سوء التغذية (المقصد 2 للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة)، ولا سيّما لدى الأطفال والشباب والنساء والسكان الضعفاء.

فالبلدان المنخفضة الدخل والمجتمعات تتحمل العبء الأكبر من الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وتتأثر بتضخم أسعار الأغذية بدرجة غير متناسبة. وفي هذه السياقات، تنفق الأسر المعيشية الأفقر حصة أكبر من دخلها على الأغذية مما يعني حتى الزيادات الطفيفة في الأسعار يمكن أن تجعل الأغذية بعيدة المنال. وفي الوقت

ذاته، قلّص ارتفاع أسعار النظم الزراعية والغذائية المستمر دخل صغار المنتجين والمزارعين الأسريين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المواد الغذائية التي تشكل نمطًا غذائيًا صحيًا هي في العادة الأعلى كلفةً. فارتفاع أسعار الأغذية حتى في البلدان المرتفعة الدخل يفرض ضغوطًا تقيد القوة الشرائية وثقة المستهلكين والاستجابات على مستوى السياسات.

ومنذ عام 2020، بدأ تضخم أسعار الأغذية يرتفع بشكل مطرد وعلى الرغم من انخفاضه التدريجي في عام 2023، فقد تجاوز معدل نمو الدخل لدى العديد من الشرائح السكانية الضعيفة. وتسبب ذلك في عرقلة التعافي من الجائحة وأسفر عن استمرار معاناة مئات الملايين من الأشخاص من الجوع المزمن وعجز مليارات الأشخاص على تحمل كلفة نمط غذائي صحي وإصابة ملايين الأطفال بالتقرّم والهزال والوزن الزائد. وفي حين أن أقل من خمس سنوات تفصلنا عن عام 2030، فإن تحقيق التعهد العالمي بإنهاء الجوع وسوء التغذية عرضة لخطر شديد.

وتوضح طبعة عام 2025 من تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم حالة المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي والتغذية وفقًا لأحدث البيانات المتاحة، وتدعو أيضًا إلى تسويق عالمي

وسنواصل دعم الحق في الحصول على ما يكفي من الغذاء والتغذية، والعمل جنبًا إلى جنب لدعم البلدان لبناء نُظم زراعية وغذائية أكثر قدرة على الصمود وأكثر شمولاً وعدلاً تضمن وصول أغذية مغذية ميسورة الكلفة إلى المجتمعات المحلية كافة. ونتمسك بالتزاماتنا المشتركة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والوفاء بالتعهدات الواردة في ميثاق المستقبل، مما يمكّن حصول الجميع على أغذية مأمونة ومغذية وميسورة الكلفة، اليوم وغداً.

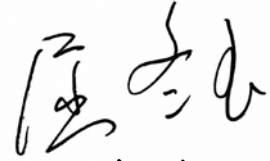
واتخاذ إجراءات موجهة جيداً وقائمة على الأدلة وبقيادة البلدان. ويجب أن تكون هذه الجهود شاملة ومحددة السياق ومتوائمة مع احتياجات كل بلد وأولوياته من أجل التصدي للتحديات المترابطة التي نواجهها اليوم. ويجب أن تتسم هذه الجهود أيضاً بالإنصاف وأن تُحقق منافع ملموسة لفئات مثل صغار المنتجين والنساء والأطفال والشباب والشعوب الأصلية.



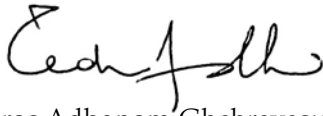
Catherine Russell
المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة



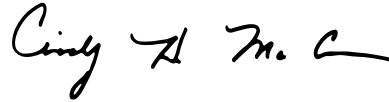
Alvaro Lario
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية



شو دونيو
المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة



Tedros Adhanom Ghebreyesus
المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي



Cindy Hensley McCain
المدير العام لمنظمة الصحة العالمية

المنهجية

أعدت شعبة اقتصاد النظم الزراعية والغذائية وسياساتها في منظمة الأغذية والزراعة تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2024، بالتعاون مع شعبة الإحصاءات التابعة لمسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفريق من الخبراء الفنيين من منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.

وقام فريق استشاري رفيع المستوى يضم كبار المديرين المعيّنين من شركاء النشر الخمسة في الأمم المتحدة بتوجيه عملية إعداد التقرير. وقرر هذا الفريق، الذي أخذت بزمام قيادته منظمة الأغذية والزراعة، الخطوط العريضة للتقرير وحدد محور تركيزه المواضيعي. كما تولى الإشراف على فريق الصياغة الفني المؤلف من خبراء من كل من الوكالات الخمس المشاركة في النشر. وأعدت وثائق معلومات أساسية فنية للاستناد إليها في البحوث وتحليل البيانات التي اضطلع بها أعضاء فريق الصياغة.

وأصدر فريق الصياغة عددًا من النواتج المؤقتة، بما في ذلك مخطط مشروع ومسودة أولية ومسودة نهائية للتقرير. وقام الفريق الاستشاري الرفيع المستوى باستعراضها والتحقق من صحتها والمصادقة عليها في كل مرحلة من مراحل عملية الإعداد. وقامت لجنة استشارية فنية مالية ضمت مجموعة من الخبراء الماليين الخارجيين بتقديم التوجيه العام ومراجعة المنتجات المؤقتة بتنسيق من مركز شامبا للأغذية والمناخ. وخضع التقرير النهائي لاستعراض فني دقيق من الإدارة العليا والخبراء الفنيين في مختلف الشعب والإدارات داخل كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة الخمس، سواء في المقار الرئيسية أو في المكاتب اللامركزية. وأخيرًا، خضع التقرير لاستعراض تنفيذي وصدرت الموافقة عليه من رؤساء الوكالات الخمس المشاركة في النشر.

شكر وتقدير

شارك في إعداد تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2025 كل من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمية، ومنظمة الصحة العالمية.

وأعد هذا المطبوع بتوجيه عام من Máximo Torero Cullen، وتحت إشراف David Laborde و José Rosero Moncayo. وتولت Ada Ignaciuk تنسيق العمل وقادت تحرير المطبوع. وهم جميعاً من مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منظمة الأغذية والزراعة. وقادت عملية إعداد التقرير لجنة توجيهية ضمت ممثلين عن الوكالات الخمس المشاركة في النشر، وهم: Marco V. Sánchez Cantillo (الرئيس، منظمة الأغذية والزراعة)، و Carola Alvarez (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، و Joan Matji (منظمة الأمم المتحدة للطفولة)، و عارف حسين (برنامج الأغذية العالمي)، و Luz Maria De Regil (منظمة الصحة العالمية). وقدّم الرؤساء التنفيذيون وكبار موظفي الوكالات الخمس المشاركة في إعداد التقرير تعليقات قيمة وأعطوا موافقتهم النهائية على التقرير. وتولّى إعداد التقرير فريق صياغة بقيادة Ada Ignaciuk (منظمة الأغذية والزراعة)، وضم هذا الفريق Carlo Cafiero، و Giovanni Carrasco Azzini، و Valentina Conti، و Anne Kepple، و Lucia Latino، و Eduardo Nakasone Uechi، و Sravya Mamidanna، و Olivier Lavagne d'Ortigue، و Kwame Akoto Osei، و Sara Viviani، و Trudy Wijnhoven (منظمة الأغذية والزراعة)، و Caterina Ruggeri Laderchi، و Tisorn Songsermsawas (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، و Mauro Brero، و Joel Conkle، و Chika Hayashi (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) و Angela Di Perna، و Stefan Meyer (برنامج الأغذية العالمي)، و Elaine Borghi، و Richard Kumapley، و Katrina Lundberg، و Ann Mizumoto (منظمة الصحة العالمية).

وتولّت Ada Ignaciuk (منظمة الأغذية والزراعة) صياغة **الفصل الأول من التقرير**. وتولّت Anne Kepple (منظمة الأغذية والزراعة) تنسيق **الفصل الثاني من التقرير**. وتولّى صياغة القسم 1-2، و Carlo Cafiero، و Anne Kepple، و David Laborde، و Sara Viviani، بإسهامات رئيسية من Adeeba Ishaq، و عبد الستار، و فراس ياسين (منظمة الأغذية والزراعة). وتولّت Valentina Conti صياغة القسم 2-2، بإسهامات من Carlo Cafiero (منظمة الأغذية والزراعة)، و Yan Bai، و Marko Olavi Rissanen، و Mizuki Yamanaka (البنك الدولي). وتولّى صياغة القسم 3-2 Joel Conkle (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) و Kwame Akoto Osei (منظمة الأغذية والزراعة)، بإسهامات رئيسية من Chika Hayashi و Vrinda Mehra (منظمة الأمم المتحدة للطفولة)، و Elaine Borghi، و Richard Kumapley، و Ann Mizumoto (منظمة الصحة العالمية)، و Anne Kepple (منظمة الأغذية والزراعة). وتولّت Lynnette Neufeld صياغة الإطار 4-2، بإسهامات من Anne Kepple، و José Rosero Moncayo، و Kwame Akoto Osei (منظمة الأغذية والزراعة)، و Luz Maria De Regil (منظمة الصحة العالمية). وقدّم Olivier Lavagne d'Ortigue (منظمة الأغذية والزراعة) الدعم للعرض البصري للبيانات في هذا الفصل.

وتولّى صياغة **الفصل 3 من التقرير** كل من Ada Ignaciuk و Eduardo Nakasone Uechi (منظمة الأغذية والزراعة). وأسهم Gert Peersman (جامعة غينت) في القسم 2-3 وأسهمت Leah Costlow و Rachel Gilbert و Elena Martínez و William A. Masters (جامعة تافتس) في القسم 4-3. وتولّى صياغة الإطار 2-3 David Laborde و Monika Tothova (منظمة الأغذية والزراعة). وتولّى صياغة الإطار 3-3 المأمون عمرو و Emiliano Magrini (منظمة الأغذية والزراعة)، أما الإطار 4-3 فتولّى صياغته Angela Di Perna و Stefan Meyer (برنامج الأغذية العالمي).

وتولّى صياغة **الفصل الرابع من التقرير** Ada Ignaciuk و Giovanni Carrasco Azzini (منظمة الأغذية والزراعة). وأسهمت Elsa Olivetti (منظمة الأغذية والزراعة) في القسم 1-4، وأسهمت Sravya Mamidanna (منظمة الأغذية والزراعة) في القسم 2-4. وتولّت Angela Di Perna، و Guadalupe Galambos، و Stefan Meyer، و Priya Singh (برنامج الأغذية العالمي) صياغة الإطار 1-4، وتولّى Enrique Hennings و Jessica Murcia Poulsen (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية) صياغة الإطار 2-4.

وتولت Ada Ignaciuk (منظمة الأغذية والزراعة) صياغة **الفصل الخامس من التقرير**. وقدم العديد من الزملاء من مختلف الوحدات والإدارات الفنية في الوكالات الخمس المشاركة في النشر، بما في ذلك فريق الصياغة، تعليقات تقنية وإسهامات قيمة في التقرير. ويسرت عملية الموافقة التقنية على نطاق الوكالة إجراء استعراض شامل من جانب العديد من الخبراء الفنيين من الوكالات الخمس المشاركة في التأليف. وسيكون من الصعب التنويه بكل إسهام من الإسهامات، كما أن ذلك يزيد من احتمال إغفال إسهامات مهمة.

مدخلات البيانات

تولت Adeeba Ishaq وعبد الستار وفراس ياسين (منظمة الأغذية والزراعة) المسؤولية عن إعداد البيانات المتعلقة بالنقص التغذوي في القسم 1-2 والملحق 1 ألف، بإسهامات من Amadou Ba، Vaishali Bansal، وFilippo Gheri، وTalent Manyani، وAna Moltedo، وSara Zakaryan (منظمة الأغذية والزراعة). وقام فريق إحصاءات المحاصيل والثروة الحيوانية والأغذية في شعبة الإحصاءات في منظمة الأغذية والزراعة، ونظام المعلومات والإنذار المبكر العالمي وفريق السلع الغذائية الأساسية في شعبة الأسواق والتجارة في منظمة الأغذية والزراعة، بتوفير البيانات الداعمة. وأعد David Laborde (منظمة الأغذية والزراعة) توقعات النقص التغذوي لعام 2030. واضطلعت Sara Viviani (منظمة الأغذية والزراعة) بمسؤولية إعداد بيانات الأمن الغذائي في القسمين 1-2 و3-3 والملحق 1 ألف، بإسهامات من Vaishali Bansal، وCristobal Fehrman، وFilippo Gheri، وAdeeba Ishaq، وMaxime Luciene، وGuy Oswald Obama، وMichael Austin Rahija، وعبد الستار، وفراس ياسين، وSara Zakaryan (منظمة الأغذية والزراعة). واضطلعت Valentina Conti (منظمة الأغذية والزراعة) بالمسؤولية عن إعداد تقديرات كلفة النمط الغذائي الصحي والعجز عن تحمل كلفته في القسم 2-2 والمرفق 1 ألف، بإسهامات من Carlo Cafiero، وJosé Rosero Moncayo، وVeronica Boero، وMichele Vollaro (منظمة الأغذية والزراعة)، وYan Bai، وChristoph Lakner، وMarko Olavi Rissanen، وSamuel Kofi Tetteh-Baah، وGiovanni Tonutti، وJoel Conkle (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) Mizuki Yamanaka (البنك الدولي). وتولت Kwame Akoto Osei (منظمة الأغذية والزراعة) مسؤولية التحليلات الواردة في القسم 2-3، بإسهامات رئيسية من Giles Hanley Cook (منظمة الأغذية والزراعة) للقسم 2-3-3. وتولت Vrinda Mehra وJoel Conkle (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) وRichard Kumapley (منظمة الصحة العالمية) مسؤولية توحيد بيانات التغذية في الملحق 1 ألف، بإسهامات من الفريق المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي المعني بسوء تغذية الأطفال، وMonica Flores-Urrutia، وLeanne Riley، وLisa Rogers، وGretchen Stevens (منظمة الصحة العالمية). إعداد التقرير

قدّمت Christin Campbell (محررة استشارية)، وCarlota Vilalva، وDaniela Verona من مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منظمة الأغذية والزراعة الدعم لعملية إعداد التقرير. وقدم فرع اللغات التابع لشعبة خدمات الأجهزة الرئاسية في منظمة الأغذية والزراعة خدمات الترجمة. واستفادت ترجمات التقرير من المراجعة التقنية التي أجراها كل من أحمد سعد الدين وفراس ياسين (اللغة العربية)، وLan Li وJuan Feng (اللغة الصينية)، وOlivier Lavagne d'Ortigue وThibault Meilland (اللغة الفرنسية)، وIryna Kobuta (اللغة الروسية)، وGiovanni Carrasco Azzini وEduardo Nakasone Uechi (اللغة الإسبانية)، وجميعهم من منظمة الأغذية والزراعة. وقدم فرع المطبوعات والمكتبة في مكتب الاتصال في منظمة الأغذية والزراعة خدمات الدعم التحريري والتصميم والإخراج الفني، بالإضافة إلى تنسيق الإنتاج، للنسخ المطبوعة بجميع اللغات الرسمية الست.

الرسائل الرئيسية

← على الرغم من ارتفاع أسعار الأغذية خلال عام 2024، انخفض عدد الأشخاص العاجزين عن تحمل كلفة نمط غذائي صحي في العالم من 2.76 مليار شخص في عام 2019 إلى 2.60 مليار شخص في عام 2024. غير أن هذا العدد ارتفع في أفريقيا من 864 مليوناً إلى ما يزيد قليلاً عن مليار (1) شخص خلال هذه الفترة (من 64 إلى 66.6 في المائة). وفي البلدان المنخفضة الدخل، ارتفع العدد من 464 مليوناً في عام 2019 إلى 545 مليوناً في عام 2024 (72 في المائة من السكان) في عام 2024، وفي البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (باستثناء الهند)، من 791 إلى 869 مليون شخص (52 في المائة من السكان) في الفترة نفسها.

← من الضروري تسريع وتيرة التقدم لتحقيق المقاصد العالمية لعام 2030 بشأن المؤشرات الرئيسية لسوء التغذية لدى الأطفال. وقد أحرز العالم تقدماً للحد من تقزم الأطفال، حيث انخفض معدل انتشاره من 26.4 في المائة في عام 2012 إلى 23.2 في المائة في عام 2024. وظل معدل انتشار الهزال والوزن الزائد لدى الأطفال على المستوى العالمي من دون تغيير يذكر خلال هذه الفترة، حيث قُدر بنسبة 6.6 و 5.5 في المائة في عام 2024 على التوالي. وفي المقابل، سجلت زيادة كبيرة في نسبة الأطفال الرضع دون سن الستة أشهر الذين يستفيدون من الفوائد المهمة للرضاعة الطبيعية الخالصة من 37.0 في المائة في عام 2012 إلى 47.8 في المائة في عام 2023. ويمكن أن تساهم إجراءات تشجيع الرضاعة الطبيعية الخالصة في تحسين الحالة التغذوية مدى الحياة.

← تكشف التحديثات الجديدة بشأن انتشار فقر الدم لدى النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 عامًا عن زيادة في معدل انتشاره في العالم من 27.6 إلى 30.7 في المائة. ولم تشهد جميع الأقاليم تقريباً أي تحسن أو زيادة في معدل انتشاره بين عامي 2012 و 2023. كما ارتفعت معدلات السمنة لدى البالغين من 12.1 في المائة في عام 2012 إلى 15.8 في المائة في عام 2022.

← على المستوى العالمي، يستوفي الحد الأدنى من التنوع الغذائي نحو ثلث الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و 23 شهراً وثلثا النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 عامًا، وفقاً لأحدث تقديرات مؤشر التغذية العالمي الجديد لرصد المقصد 2-2 للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. ويتعين اتخاذ إجراءات لتمكين النساء والأطفال من اتباع أنماط غذائية متنوعة.

← تشير التقديرات العالمية المحدثّة إلى بؤادر تراجع الجوع في العالم خلال السنوات الأخيرة. ويُقدّر أن 8.2 في المائة من سكان العالم واجهوا ربما الجوع في عام 2024، أي بانخفاض عن 8.5 في المائة في عام 2023 و 8.7 في المائة في عام 2022. وتكمن دوافع هذا التقدم في التحسن الملحوظ في جنوب شرق آسيا وآسيا الجنوبية وأمريكا الجنوبية، في مقابل استمرار ارتفاع معدلات الجوع في معظم الأقاليم الفرعية في أفريقيا وآسيا الغربية.

← تشير التقديرات إلى أن ما يتراوح ما بين 638 و 720 مليون شخص، أي ما يعادل 7.8 و 8.8 في المائة من سكان العالم، على التوالي، واجهوا الجوع في عام 2024. وبالنظر إلى التقدير النقطي (673 مليون شخص)، فإن هذا يشير إلى انخفاض بلغ 22 مليون شخص مقارنةً بعام 2022. وفي عام 2024، طال الجوع نحو 307 ملايين شخص في أفريقيا، و 323 مليون شخص في آسيا، و 34 مليون شخص في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي - أي 20.2 و 6.7 و 5.1 في المائة من السكان على التوالي. ومن المتوقع أن ينخفض عدد من يعانون النقص التغذوي في العالم، ولكن التوقعات لا تزال تشير إلى احتمال أن يواجه 512 مليون شخص الجوع في عام 2030، سيكون 60 في المائة منهم في أفريقيا.

← تشير التقديرات إلى أن نحو 2.3 مليارات شخص في العالم قد عانوا من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2024. وقد انخفض معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في العالم تدريجياً منذ عام 2021، ليصل إلى 28.0 في المائة في عام 2024. ويزداد انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا، فيما ينخفض في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ويتراجع تدريجياً في آسيا لعدة سنوات متتالية، بينما تشير التقديرات الجديدة إلى انخفاض طفيف في أوسيانا وأمريكا الشمالية وأوروبا في الفترة بين عامي 2023 و 2024 بعد ارتفاع استمر لعدة سنوات. وعلى المستوى العالمي وفي جميع الأقاليم تقريباً، ينتشر انعدام الأمن الغذائي بدرجة أكبر في المناطق الريفية مقارنةً بالمناطق الحضرية، ويؤثر على النساء أكثر من الرجال.

← ارتفعت أسعار الأغذية طوال عامي 2023 و 2024، مما دفع متوسط كلفة النمط الغذائي الصحي على المستوى العالمي نحو الارتفاع إلى 4.46 دولاراً على أساس تعادل القوة الشرائية للفرد الواحد في اليوم، أي بارتفاع قياساً إلى 4.30 دولاراً على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2023 و 4.01 دولار على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2022.

← واجهت الأسواق العالمية للأغذية ضغوطاً مستمرة خلال السنوات الأخيرة، حيث أصبح تضخم أسعار الأغذية بشكل مصدر قلق كبير منذ عام 2021. وقد أدى تضخم أسعار الأغذية إلى تباطؤ عملية التعافي من حيث الأمن الغذائي في أعقاب جائحة كوفيد-19، في حين كان من الممكن أن يكون التعافي أكبر في ضوء ما تحقق من انتعاش اقتصادي كبير. ومنذ عام 2020، تجاوز معدل تضخم أسعار الأغذية في العالم معدل التضخم الكلي، مما يسلط الضوء على الضغوط المستمرة داخل الأسواق الزراعية وأسواق الأغذية. وبلغ هذا التباين ذروته في يناير/كانون الثاني 2023 حين بلغ تضخم أسعار الأغذية 13.6 في المائة - بزيادة قدرها 5.1 نقطة مئوية عن معدل التضخم الكلي الذي بلغ 8.5 في المائة. ومع أن كلا المعدلين أظهرتا بؤار تراجع بحلول منتصف عام 2023، فقد بقيا مرتفعين طوال الفترة المتبقية من السنة. وبحلول عام 2024، كان تضخم أسعار الأغذية قد عاد إلى مستوياته المسجلة في عام 2019 قبل تفشي الجائحة.

← تحمّلت الاقتصادات المنخفضة الدخل عبئاً غير متناسب. فقد كانت البلدان المنخفضة الدخل الأكثر تضرراً من الارتفاعات الأخيرة في أسعار الأغذية. وفي مقابل ارتفاع متوسط التضخم في أسعار الأغذية عالمياً من 2.3 في المائة في ديسمبر/كانون الأول 2020 إلى 13.6 في المائة في يناير/كانون الثاني 2023، شهدت البلدان المنخفضة الدخل زيادات أكثر حدة بكثير، إذ بلغ التضخم فيها ذروته، مسجلاً 30 في المائة في مايو/أيار 2023. وأدى هذا الاتجاه إلى إضعاف القوة الشرائية للأسر المعيشية مع ما قد يترتب عن ذلك من عواقب على الأمن الغذائي والتغذية.

← أدت الصدمات العالمية المتعاقبة إلى تفاقم تضخم أسعار الأغذية في جميع أنحاء العالم. وأدى اختلالان كبيران هما الجائحة والحرب في أوكرانيا إلى ارتفاع حاد في أسعار السلع الغذائية العالمية خلال عامي 2021 و2022، وزاد من ذلك ارتفاع كلفة الطاقة. فعلى سبيل المثال، شكلت هذه العوامل 47 و35 في المائة من ذروة التضخم في أسعار الأغذية في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو على التوالي. أما النسبة المتبقية التي بلغت 53 في المائة في الولايات المتحدة و65 في المائة في منطقة اليورو، فقد نجمت عن عوامل غير مرتبطة بالسلع الأساسية، بما في ذلك ارتفاع كلفة اليد العاملة وتقلبات أسعار الصرف وزيادة هوامش الربح على طول سلسلة التوريد.

← أدت الاستجابات في السياسات المالية والنقدية إلى تفاقم الضغوط التضخمية. وتفاعلت بيئة السياسات الاقتصادية خلال الجائحة - بما في ذلك الحوافز المالية التوسعية والسياسات النقدية التيسيرية - مع القيود على جانب العرض، مما شكّل بيئة تضخمية فريدة.

← تأخّر تعافي الأجور خلال الفترة بين عامي 2021 و2023 التي شهدت ارتفاعاً كبيراً في أسعار الأغذية، بما في ذلك في البلدان المتأثرة بالنزاعات. وتفاوت تعافي الأجور بين البلدان. ففي حين شهدت بعض الاقتصادات نمواً حقيقياً في الأجور وازداد ارتفاع أسعار الأغذية، شهدت اقتصادات أخرى، ومنها تلك المتأثرة بالنزاعات، تراجعاً في الدخل الحقيقي.

← قد تؤدي زيادة تضخم أسعار الأغذية إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل. فكل زيادة بنسبة 10 في المائة في أسعار الأغذية ترتبط بارتفاع نسبته 3.5 في المائة في انعدام الأمن الغذائي المعتدل إلى الشديد وزيادة نسبتها 1.8 في المائة في انعدام الأمن الغذائي الشديد. وعند ذروة التضخم، واجهت 65 في المائة من البلدان المنخفضة الدخل و61 في المائة من البلدان المتوسطة الدخل، التي يعيش فيها 1.5 مليارات نسمة، تضخماً في أسعار الأغذية تجاوز 10 في المائة، مما أدى إلى تفاقم أوجه عدم المساواة وتهديد التقدم المحرز في الحد من الفقر وفي مجال الأمن الغذائي والتغذية.

← تؤدي أوجه عدم المساواة الهيكلية والجنسانية إلى تفاقم أثر تضخم أسعار الأغذية، ولا سيما في البلدان التي تشهد ارتفاعاً في مستويات عدم المساواة في الدخل. وتتأثر الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والسكان الريفيون، بشكل غير متناسب بسبب محدودية الموارد وضعف آليات الحماية الاجتماعية وقلة استراتيجيات التأقلم.

← يمكن لسوء التغذية لدى الأطفال أن يتفاقم في ظل تضخم أسعار الأغذية. ويرتبط الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية في الفترة بين عامي 2021 و2023 بارتفاع معدلات الهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة. ويرتبط ارتفاع أسعار الأغذية بنسبة 10 في المائة بارتفاع معدلات الهزال الإجمالية بنسبة تتراوح بين 2.7 و4.3 في المائة وارتفاع معدلات الهزال الحاد لدى الأطفال دون سن الخامسة بنسبة تتراوح بين 4.8 و6.1 في المائة.

◀ ظلت الأسعار النسبية للأغذية في المجموعات الغذائية ومستويات التجهيز مستقرة نسبيًا على المستوى العالمي في الفترة بين عامي 2011 و2021. ولا تزال الأغذية الغنية بالمغذيات مثل الفواكه والخضروات هي الأعلى ثمنًا لكل سعرة حرارية. وبوجه عام، يكون عادة سعر الأغذية الفائقة التجهيز أدنى لكل سعرة حرارية مقارنةً بالبدايل الأقل تجهيزًا. وتواصل هذه الأغذية الحلول محلّ البدائل الأكثر غنى بالعناصر المغذية رغم تزايد الأدلة على آثارها الضارة على الصحة.

◀ أدى ارتفاع أسعار الأغذية الأساسية إلى زيادة الضغوط على الأنماط الغذائية للأسر المعيشية المنخفضة الدخل. ففي الفترة بين عامي 2019 و2024، سُجِّلَت أعلى زيادات في أسعار الأغذية في بلدان مثل باكستان والمكسيك ونيجيريا في الأغذية الأساسية النشوية والزيوت. وبما أن الأغذية الأساسية النشوية تُشكّل الركيزة الرئيسة في الأنماط الغذائية للأسر المعيشية الأفقر، يمكن لهذه الزيادات أن تقوّض الأمن الغذائي والتغذية؛ غير أن الحصول على مواد منخفضة الكلفة في مجموعات غذائية أخرى قد يساعد في الحفاظ على كفاية النظام الغذائي على الرغم من تضخم أسعار الأغذية.

◀ استجابةً للآثار الواسعة النطاق لارتفاع أسعار الأغذية - ولمنع حدوث موجات من التضخم في المستقبل - من الضروري اتخاذ مجموعة من التدابير على مستوى السياسات:

■ حماية الفئات السكانية الضعيفة من خلال استجابات مالية جيدة التصميم. ويمكن أن تساعد التدابير المالية المحددة زمنيًا والموجهة، مثل منح إعفاءات ضريبية مؤقتة للسلع الأساسية وبرامج الحماية الاجتماعية، في حماية الأسر المعيشية الضعيفة خلال الفترات التي تشهد ارتفاعات حادة في أسعار الأغذية. ولكي تكون هذه التدخلات فعّالة، ينبغي أن تكون متوائمة مع الأطر السياسية العامة، وأن تشمل استراتيجيات خروج واضحة وأهدافًا للانتقال، وأن تخضع لرصد دقيق لضمان وصول المنافع إلى المستهلكين.

■ مواءمة السياسات المالية والنقدية من أجل استقرار الأسواق. تساعد السياسة النقدية الموثوقة والشفافة، إلى جانب التدخلات المالية السليمة، في تثبيت توقعات التضخم ودعم استقرار الأسواق. ويمكن للإنفاق العام الاستراتيجي، بما في ذلك الاستثمارات التي تدعم الأمن الغذائي والتغذية، والتخطيط المالي الواقعي، أن يعزز القدرة على الصمود وأن يضمن سلامة الاقتصاد في الأجل الطويل.

■ إعطاء الأولوية للتدابير الهيكلية والتجارية من أجل تحقيق أثر دائم. توفر ضوابط الأسعار القصيرة الأجل قدرًا من التخفيف ولكنها تنطوي على مخاطر تشويه الأسواق وتقويض الحوافز للاستثمارات الطويلة الأجل. وينبغي أن تركز أي استراتيجية أطول أجلًا على تعزيز الاحتياطات الغذائية الاستراتيجية الكافية، والشفافية في الأسواق، والاستثمار في البنية التحتية المرتبطة بالتجارة، مع الحد من الاضطرابات في التجارة لضمان تكامل الأسواق وخفض تواتر الصدمات على مستوى الأسعار وشدتها.

■ تعزيز تدفق البيانات والمعلومات والاستثمار فيها. تشكّل نظم المعلومات القوية بشأن الأسواق الزراعية عنصرًا أساسيًا في إدارة تقلبات الأسعار ومنع المضاربة. ويتعيّن تعزيز هذه النظم ببيانات بيانات حديثة وعالية الجودة. ويقتضي ذلك تعزيزها من خلال بيانات عالية الجودة وحسنة التوقيت. فالبيانات الشفافة والمبكرة تدعم اتخاذ قرارات أكثر فعالية وتساعد صغار المزارعين والمستهلكين على التكيف مع ظروف السوق المتغيرة.

■ الاستثمار في النظم الزراعية والغذائية القادرة على الصمود. سعيًا إلى الحد من احتمال حدوث موجات ارتفاع في أسعار الأغذية في المستقبل، هناك حاجة إلى استثمارات مستدامة في الزراعة والبحث والتطوير والبنية التحتية. ويساهم تحسين التخزين والنقل والإنتاجية في تعزيز كفاءة سلسلة الإمداد وزيادة قدرة النظم الزراعية والغذائية عمومًا على الصمود في وجه الدوافع الكامنة وراء تضخم أسعار الأغذية.

الموجز

مقدمة: معالجة التضخم في أسعار الأغذية من أجل القضاء على الجوع

مع اقتراب عام 2030، لا يزال العالم بعيداً كل البعد عن تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة، في ظل انتكاسات تعاظمت حدثتها بفعل الأحوال المناخية القصوى وجائحة كوفيد-19، والارتفاع الحاد في أسعار الأغذية، والاضطرابات الجيوسياسية مثل الحرب في أوكرانيا. وقد دفعت هذه الأزمات بمعدلات الجوع وانعدام الأمن الغذائي في العالم إلى ما يتجاوز مستويات ما قبل عام 2015 بما أثقل كاهل السكان ذوي الدخل المنخفض على نحو غير متناسب وألقى بظلاله على أهداف إنمائية أخرى كخفض الفقر وتحسين الصحة. وعلى الرغم من بوادر التعافي في السنوات الأخيرة، أدى التضخم المستمر إلى إبطاء وتيرة هذا التقدم، مما أدى إلى استمرار تآكل القوة الشرائية وإلى تقييد إمكانية الحصول على أنماط غذائية صحية. ورغم استقرار الأسعار العالمية للأغذية إلى حد ما، لا يزال التضخم مرتفعاً في العديد من البلدان. ويستكشف تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2025 أسباب تضخم أسعار الأغذية وآثاره ويجري تحليلاً لتأثيره على مختلف المجموعات الغذائية والقدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية، ويعرض تدخلات سياساتية ناجحة لمساعدة البلدان في إنهاء الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله، مع إتاحة الأنماط الغذائية الصحية بأسعار ميسورة للجميع.

الأمن الغذائي والتغذية حول العالم

مؤشرات الأمن الغذائي: آخر التحديثات والتقدم المحرز نحو القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي

يكشف التقييم الأخير للجوع في العالم استناداً إلى معدل انتشار النقص التغذوي (مؤشر أهداف التنمية المستدامة 2-1-1) عن بوادر تحسن في السنوات الأخيرة. فقد بدأ معدل انتشار النقص التغذوي في الارتفاع بوتيرة بطيئة في عام 2017، ثم شهد زيادة حادة في عامي 2020 و2021 في أعقاب الجائحة. غير أن التقييم الأخير يشير إلى إحراز تقدم مشجع في الفترة بين عامي 2022 و2024. وتظهر التقديرات أن 8.2 في المائة من سكان العالم واجهوا ربما الجوع في عام 2024، مقابل 8.5 في المائة في عام 2023 و8.7 في المائة في عام 2022. وتشير التقديرات إلى أن ما يتراوح

بين 638 و720 مليون شخص (أي ما يتراوح بين 7.8 و8.8 في المائة من سكان العالم) واجهوا الجوع في عام 2024. وبالنظر إلى القيمة التقديرية المحددة (673 مليون شخص)، فإن ذلك يشير إلى انخفاض قدره 15 مليون شخص مقارنةً بعام 2023 و22 مليون شخص مقارنةً بعام 2022.

ويعزى التقدم المحرز على المستوى العالمي إلى التحسن الملحوظ في جنوب شرقي آسيا وآسيا الجنوبية - وهو ما يعكس بشكل أساسي آثار البيانات الجديدة الواردة من الهند - وأمريكا الجنوبية. فقد انخفض معدل انتشار النقص التغذوي في آسيا من 7.9 في المائة في عام 2022 إلى 6.7 في المائة (323 مليون شخص) في عام 2024. كما أحرز تقدم في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، حيث تشير أحدث التقديرات إلى انخفاض معدل انتشار النقص التغذوي إلى 5.1 في المائة في عام 2024 بعد الذروة التي بلغها وقدرها 6.1 في المائة في عام 2020.

ومن المؤسف أن هذا الاتجاه الإيجابي يتناقض مع الارتفاع المطرد في معدلات الجوع في معظم الأقاليم الفرعية في أفريقيا وآسيا الغربية. وتجاوزت نسبة السكان الذين يعانون من النقص التغذوي في أفريقيا 20 في المائة في عام 2024، فيما ارتفعت هذه النسبة في آسيا الغربية إلى 12.7 في المائة.

ووفقاً للتوقعات الحالية، فإن 512 مليون شخص في العالم قد يعانون من النقص التغذوي المزمن في عام 2030، منهم ما يقرب من 60 في المائة في أفريقيا، مما يبرز حجم التحدي الهائل الذي ينطوي عليه تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع).

ويهدف المؤشر 2-1-2 لأهداف التنمية المستدامة - معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد لدى السكان، استناداً إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، إلى تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الأوسع المحدد في المقصد 1 للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، وهو ضمان حصول الجميع على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي على مدار السنة.

وعلى الصعيد العالمي، انخفض انتشار انعدام الأمن الغذائي بصورة تدريجية إلى حد كبير منذ عام 2021 بعد الزيادة الحادة التي أعقبت الجائحة في عام 2020. وفي الفترة من عام 2023 إلى عام 2024، انخفض معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد على الصعيد العالمي انخفاضاً طفيفاً، من 28.4 إلى 28 في المائة. وتشير التقديرات إلى أن نحو 2.3 مليار شخص في العالم كانوا يعانون من انعدام

الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2024، وهو ما يزيد بمقدار 335 مليون شخص عن عام 2019، قبل الجائحة، وبمقدار 683 مليون شخص مقارنةً بعام 2015، عندما أطلقت خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتختلف الاتجاهات على المستوى الإقليمي اختلافاً ملحوظاً، حيث يسجل ارتفاع في معدلات انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا، وانخفاض في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وتراجع تدريجي في آسيا استمر لعدة سنوات متتالية، بينما تشير التقديرات الجديدة في أوسيانا وأمريكا الشمالية وأوروبا إلى انخفاض طفيف من عام 2023 إلى عام 2024 بعد ارتفاع استمر عدة سنوات. ويبلغ معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في أفريقيا (58.9 في المائة) أكثر من ضعف المتوسط العالمي البالغ 28 في المائة، بينما يقل عن المتوسط العالمي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وآسيا وأوسيانا، حيث يبلغ 25.2 و 23.3 و 26.3 في المائة على التوالي.

وفي عام 2024، كان نحو 32.0 في المائة من سكان المناطق الريفية في العالم يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد، مقارنةً بنحو 28.6 في المائة في المناطق شبه الحضرية و 23.9 في المائة في المناطق الحضرية. وبالمقارنة بين التقييم في عام 2024 وعام 2022، تراجع معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في المناطق الحضرية فقط، من 25.7 إلى 23.9 في المائة، بينما بقي من دون تغيير يُذكر في المناطق الريفية وشبه الحضرية.

وتتجلى أيضاً أوجه عدم المساواة المستمرة بين النساء والرجال، إذ يظل انعدام الأمن الغذائي أكثر انتشاراً لدى النساء البالغات مقارنةً بالرجال في جميع أقاليم العالم. واتسعت الفجوة بين الجنسين بصورة ملحوظة على المستوى العالمي في أعقاب الجائحة، ولا سيما في عام 2021، ثم تقلصت لعامين متتاليين. ولكن التقديرات الجديدة تشير إلى اتساع هذه الفجوة على المستوى العالمي في الفترة بين عامي 2023 و 2024.

كلفة النمط الغذائي الصحي والقدرة على تحملها

من الضروري رصد القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية لتوجيه السياسات الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي والنتائج التغذوية، مما يساهم في تحقيق المقصدين 1-2 و 2-2 لأهداف التنمية المستدامة. وتمثل كلفة النمط الغذائي الصحي لكل بلد تقريباً للحد الأدنى من الكلفة اللازمة للحصول على نمط غذائي صحي، يُعرّف بأنه نمط

يشمل مجموعة متنوعة من الأغذية المتوفرة محلياً والتي تفي بالاحتياجات من الطاقة ومعظم المغذيات. وتُقارن كلفة النمط الغذائي الصحي بتوزيع الدخل القومي لتقدير معدل عدم انتشار القدرة على تحمل كلفة نمط غذائي صحي وعدد الأشخاص عاجزين عن تحمل هذه الكلفة.

وعلى الصعيد العالمي، ارتفعت كلفة النمط الغذائي الصحي منذ عام 2017، لتبلغ في المتوسط 4.46 دولاراً على أساس تعادل القوة الشرائية للفرد في اليوم في عام 2024. وفي عام 2024، كانت كلفة النمط الغذائي الصحي أعلى في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (5.16 دولاراً على أساس تعادل القوة الشرائية)، تليها آسيا (4.43 دولاراً على أساس تعادل القوة الشرائية)، وأفريقيا (4.41 دولاراً على أساس تعادل القوة الشرائية)، وأمريكا الشمالية وأوروبا (4.02 دولاراً على أساس تعادل القوة الشرائية)، وأوسيانا (3.86 دولاراً على أساس تعادل القوة الشرائية). وسجلت أفريقيا أكبر زيادة بين جميع أقاليم العالم في الفترة بين عامي 2023 و 2024.

وخلال الفترة نفسها، ارتفعت مستويات الدخل أيضاً، مما حد من الآثار السلبية المحتملة لارتفاع الكلفة. وعلى المستوى العالمي، تشير التقديرات إلى أن 31.9 في المائة من السكان (2.60 مليار نسمة) كانوا عاجزين عن تحمل كلفة نمط غذائي صحي في عام 2024 مقابل 33.5 في المائة (2.68 مليار نسمة) في عام 2022، أي ما يعادل انخفاضاً بنحو 80 مليون نسمة في غضون سنتين.

غير أن وتيرة التعافي كانت متفاوتة بين الأقاليم. ففي السنوات الأخيرة، انخفضت مستويات عدم القدرة على تحمل الكلفة انخفاضاً ملحوظاً في آسيا، وانخفاضاً هامشياً في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأمريكا الشمالية وأوروبا وأوسيانا. وعلى العكس من ذلك، ارتفعت مستوياتها ارتفاعاً كبيراً في أفريقيا، حيث ازداد عدد الأشخاص غير القادرين على تحمل كلفة نمط غذائي صحي إلى أكثر من مليار في عام 2024.

وتبدو التفاوتات في وتيرة التعافي أكثر وضوحاً بين مجموعات البلدان المصنفة بحسب مستوى الدخل. ففي البلدان المنخفضة الدخل كان مسار التعافي أبطأ، إذ استمر عدد الأشخاص عاجزين عن تحمل كلفة نمط غذائي صحي في الارتفاع بشكل مطرد منذ عام 2017. وفي عام 2024، لم يكن بوسع 544.7 ملايين شخص في البلدان المنخفضة الدخل تحمل كلفة نمط غذائي صحي، أي ما يعادل 72 في المائة من السكان. ومن ناحية أخرى، في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا والبلدان المرتفعة الدخل، انخفض معدل انتشار عدم القدرة على تحمل كلفة نمط غذائي غير صحي

ويمضي أكثر من نصف البلدان التي تتوفر فيها بيانات لتقييم التقدم المحرز في مجال الهزال لدى الأطفال (74 بلدًا من أصل 132) في المسار الصحيح نحو تحقيق النسبة المستهدفة لعام 2030. وفي ما يتعلق بالتقرُّم لدى الأطفال، فإن 35 في المائة من البلدان (56 بلدًا من أصل 160) ماضية في المسار الصحيح؛ أما في ما يتعلق بزيادة الوزن لدى الأطفال، فإن نسبة 21 في المائة من البلدان التي تتوفر فيها بيانات عن التقدم المحرز (34 بلدًا من أصل 162) ماضية في المسار الصحيح. ويشكل انخفاض الوزن عند الولادة أدنى نسبة من البلدان التي تمضي في المسار الصحيح من بين جميع مؤشرات الحالة التغذوية لدى الأطفال، بنسبة 8 في المائة (12 من أصل 158). وعلى الرغم من التحسن الكبير خلال العقد الماضي لا يسير سوى 19 في المائة من البلدان التي لديها بيانات عن التقدم المحرز (21 من 112) على الطريق الصحيح نحو تحقيق هدف الرضاعة الطبيعية الخالصة بحلول عام 2030. وفي ما يتعلق بفقر الدم لدى النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة والسمنة لدى البالغين، لا يمضي سوى عدد قليل جدًا من البلدان في المسار الصحيح.

وفي مارس/آذار 2025، أقرت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة رسميًا معدّل انتشار الحد الأدنى لتنوع الأنماط الغذائية كمؤشر جديد لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق المقصد 2 للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة - القضاء على جميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030. ويشمل الحد الأدنى لتنوع الأنماط الغذائية تنوع الأنماط الغذائية لفتتين من السكان المعرضين لخطر سوء التغذية وهم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و23 شهرًا (الحد الأدنى للتنوع الغذائي لدى الأطفال) والنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا (الحد الأدنى للتنوع الغذائي لدى النساء).

وعلى المستوى العالمي، حققت نسبة الثلث فقط (34 في المائة) من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و23 شهرًا الحد الأدنى للتنوع الغذائي لدى الأطفال وحققت نسبة الثلثين (65 في المائة) من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا الحد الأدنى الحد الأدنى للتنوع الغذائي لدى النساء. وبعبارة أخرى، فإن ثلث النساء - بل وأكثر إثارة للقلق - أن ثلثي الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و23 شهرًا في العالم، كانوا يستهلكون أنماطًا غذائية غير متنوعة بما فيه الكفاية، مما يعرضهم لخطر عدم تناول ما يكفي من الفيتامينات والمعادن الأساسية اللازمة للتغذية والصحة الجيدتين.

وعدد الأشخاص العاجزين عن تحمل كلفة نمط غذائي صحي منذ عام 2020. وفي البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، انخفض عدد الأشخاص العاجزين عن تحمل كلفة نمط غذائي صحي في الفترة بين عامي 2020 و2024، ولكن هذا التحسن يُعزى بشكل أساسي إلى الانخفاض الكبير في مستويات عدم القدرة على تحمّل الكلفة في الهند.

وتشكل القدرة الاقتصادية على الحصول على الغذاء بُعْدًا أساسيًا من أبعاد الأمن الغذائي. فالأشخاص العاجزين عن تحمل كلفة نمط غذائي صحي حتى لو كان أقل كلفة، هم على الأرجح يعانون من درجة ما من درجات انعدام الأمن الغذائي، مما قد ينعكس سلبًا على جودة نمطهم الغذائي. ويؤدي النمط الغذائي غير الملائم من جانبه دورًا حاسمًا في تشكيل النتائج التغذوية.

حالة التغذية: التقدم نحو تحقيق المقاصد العالمية الخاصة بالتغذية

يشكّل القضاء على سوء التغذية حجر الأساس لتحقيق أهداف التنمية المستدامة كلها تقريبًا. ومن بين مؤشرات الحالة التغذوية لدى الأطفال، وحده تقرُّم الأطفال شهد تغييرًا كبيرًا، حيث تحسّن من 26.4 في المائة في عام 2012 إلى 23.2 في المائة في عام 2024. ولم تُسجَل تغيرات كبيرة على المستوى العالمي بالنسبة إلى الوزن الزائد لدى الأطفال (5.3 في المائة في عام 2012 مقابل 5.5 في المائة في عام 2024) ولا في هزال الأطفال (7.4 في المائة عام 2012 مقابل 6.6 في المائة في عام 2024). ومن المشجع عدم حدوث تدهور في معدّل انتشار الهزال لدى الأطفال في أي إقليم خلال الفترة بين عامي 2012 و2024، بينما سُجّل انخفاض في أفريقيا الغربية (من 8.2 إلى 6.5 في المائة) وفي آسيا الوسطى (من 3.8 إلى 2.1 في المائة). وسجّلت أيضًا زيادة كبيرة في نسبة الأطفال الذين يستفيدون من الرضاعة الطبيعية الخالصة في العالم: من 37.0 في المائة في عام 2012 إلى 47.8 في المائة في عام 2023. ومع ذلك، يتعين تسريع وتيرة التقدم في جميع مؤشرات تغذية الأطفال لتحقيق مقاصد عام 2030.

وتدهور كلا المؤشرين الخاصين بالتغذية لدى الفئات العمرية الأكبر سنًا. فقد ارتفع معدّل السمنة لدى البالغين من 12.1 في المائة في عام 2012 إلى 15.8 في المائة في عام 2022. وفي ما يتعلق بفقر الدم لدى النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و34 عامًا، لا تشير البيانات المحدثة الجديدة إلى أي تحسن أو زيادة في معدّل الانتشار في جميع الأقاليم تقريبًا في الفترة بين عامي 2012 و2023، فيما ارتفع معدّل الانتشار العالمي من 27.6 إلى 30.7 في المائة.

فهم الزيادة الحادة في تضخم أسعار الأغذية في الفترة بين عامي 2021 و2023: الأسباب والعواقب على الأمن الغذائي والتغذية

تضخم أسعار الأغذية: حقائق نمطية

منذ أواخر عام 2020، سجّلت أسعار الأغذية في أسواق التجزئة المحلية ارتفاعاً كبيراً في معظم البلدان، ما انطوى على تحديات كبرى لكل من المستهلكين وواضعي السياسات. وارتفع متوسط التضخم في أسعار الأغذية مقارنةً بالفترة نفسها من السنة السابقة من 5.8 في المائة في ديسمبر/كانون الأول 2020 إلى 23.3 في المائة في ديسمبر/كانون الأول 2022. وتتأثر هذه الأرقام بشدة بالبلدان التي عانت من تضخم مفرط، مثل السودان وجمهورية فنزويلا البوليفارية وزمبابوي، حيث بلغت معدلات الذروة مقارنةً بالفترة نفسها من السنة السابقة مستويات تجاوزت 350 في المائة. ويوفر استخدام المتوسط صورة أكثر دقة لمستويات التضخم العالمية: فقد سجّلت زيادة حادة في متوسط التضخم في أسعار الأغذية من 2.3 في المائة في ديسمبر/كانون الأول 2020 إلى 13.6 في المائة في يناير/كانون الثاني 2023.

وتجاوز تضخم أسعار الأغذية في العالم بفارق كبير التضخم الكلي منذ عام 2020، ما عكس التقلبات الشديدة والضغوط المستمرة في أسواق المنتجات الزراعية والأغذية. وفي بداية تفشي الجائحة في مطلع عام 2020، ظل التضخم العام منخفضاً نسبياً. ومع أن تضخم أسعار الأغذية كان متواضعاً، فقد كان أعلى بكثير من التضخم الكلي. وكان تضخم أسعار الأغذية في ذروته في يناير/كانون الثاني 2023 أعلى بمقدار 5.1 نقطة مئوية من التضخم الكلي (أي 13.6 في المائة مقابل 8.5 في المائة). وطوال عام 2023، ظلت مستويات التضخم في كلا الجانبين مرتفعة ولكن مع اتجاه نحو الانخفاض.

وسُجّلت زيادة حادة في تضخم أسعار الأغذية خاصة في البلدان المنخفضة الدخل. وتعتمد معظم الأسر المعيشية، حتى تلك التي تعوّل على الزراعة لكسب عيشها، على الأسواق في توفير إمداداتها الغذائية. ويجعل الحصول على الأغذية من السوق الأسر المعيشية عرضة للتأثر بالارتفاع الحاد في الأسعار، ما يفاقم انعدام الأمن الغذائي، ويرسخ الفقر، ويحدّ من القدرة على الحصول على الأنماط الغذائية الصحية وعلى استهلاكها. وغالباً ما يكون المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والعمال الزراعيون مشتريين صافين للأغذية، ولذلك فإن ارتفاع أسعار الأغذية يفوق في العادة أي مكاسب في الدخل يحصلون عليها من بيع منتجاتهم.

وبالتالي، فإن ارتفاع أسعار الأغذية لا يثقل كاهل ميزانيات الأسر المعيشية فحسب، بل يشكل أيضاً تحدياً لسبل عيش السكان الريفيين ويقوّض التقدم المحرز نحو الحد من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية.

لماذا بلغ تضخم أسعار الأغذية هذا المستوى المرتفع؟

كانت استجابة السياسات العالمية للجائحة غير مسبقة، إذ نُفّذت تدخلات مالية ونقدية ضخمة حاسمة لتجنب حدوث انهيار اقتصادي - لكنها مهّدت الطريق في الوقت عينه للضغوط التضخمية التي تلت ذلك. وحشدت الحكومات نحو 17 تريليون دولار أمريكي في شكل دعم مالي، حيث خصصت البلدان المرتفعة الدخل الجزء الأكبر من هذه الحوافز لحماية الوظائف والحفاظ على الطلب وتحقيق الاستقرار في الأسواق. وكان هذا الدعم يعادل ما يقرب من 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي على مدى عامين. وفي الوقت نفسه، خفضت المصارف المركزية أسعار الفائدة، وأطلقت عمليات شراء واسعة للسندات، وقدمت سيولة طارئة للحفاظ على سير عمل النظم المالية. وقد خففت هذه الإجراءات من وطأة الصدمة الاقتصادية الناتجة عن الجائحة. ومع ذلك، مع استمرار الضغوط على سلاسل الإمداد وانتعاش الطلب العالمي بصورة حادة، ساهمت بيئة السياسات التوسعية في ارتفاع معدل التضخم. وفي نهاية المطاف، غيّرت المصارف المركزية مسارها فشددت السياسات النقدية لكبح جماح الارتفاع الحاد في الأسعار.

وشكلت الحرب في أوكرانيا، التي تفاقمّت بسبب أحوال مناخية قصوى متعددة، صدمة عالمية ثانية كبيرة لأسواق الأغذية، حيث عطلت طرق التجارة، وزادت من عدم اليقين، وعززت الضغوط التضخمية التي أحدثتها الجائحة. وبالنظر إلى أن أوكرانيا والاتحاد الروسي كانا من كبار مصدري القمح والذرة وزيت دوار الشمس، فقد استأثرا معاً بنحو 12 في المائة من السرعات الحرارية المتداولة عالمياً في عام 2021. وأدت الأعمال العدائية في منطقة البحر الأسود - إلى جانب الاضطرابات الإضافية في البحر الأحمر - إلى تقلص صادرات الحبوب والأسمدة، مما أثر بشدة على البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل التي تعتمد على أسواق الحبوب العالمية.

وقد فاقمت هذه الصدمات الجيوسياسية الآثار التضخمية للاضطرابات التي سبقت الجائحة، مما أدى إلى موجتين منفصلتين ولكن عزّز كل منهما الأخرى في دفع أسعار السلع الزراعية إلى الارتفاع في عام 2020. وقد نشأت الضغوط

العوامل بشكل كبير في تضخم أسعار الأغذية. وبلغت نسبة الزيادة التي دفعتها الأسواق غير المرتبطة بالسلع الزراعية والطاقة 53 في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية و65 في المائة في منطقة اليورو.

تضخم أسعار الأغذية يفرض ضغوطًا على الأمن الغذائي ونتائج التغذية

أسفرت موجة الارتفاع الأخيرة في التضخم العالمي عن تأثيرات سلبية على الظروف المعيشية. فقد انخفضت الأجور الحقيقية العالمية بنسبة 0.9 في المائة في عام 2022 مع اشتداد الضغوط التضخمية، بما يتماشى مع الأدلة التي تشير إلى أن الصدمات الاقتصادية الواسعة النطاق يمكن أن تؤدي إلى زيادات حادة في التضخم وما يترتب عن ذلك من انخفاض في الأجور الحقيقية.

وكان تعافي الأجور الحقيقية متفاوتًا بدرجة كبيرة بين البلدان، إذ تجاوز تضخم أسعار الأغذية نمو الدخل في العديد من السياقات. وشهدت بعض البلدان تحرك الأجور وأسعار الأغذية بشكل متزامن نسبيًا، مما ساعد في الحفاظ على استقرار الدخل المعدل بحسب الأسعار الغذائية. وفي المقابل، شهدت بلدان أخرى تراجعًا مستمرًا في الأجور الحقيقية. ففي جمهورية مصر العربية، تجاوزت الزيادات الحادة في أسعار الأغذية، نتيجة الاعتماد على الواردات ونقص العملات الأجنبية، الزيادات في الأجور بفارق كبير منذ منتصف عام 2022، مما فرض ضغوطًا على قدرة المعيشية على الحصول على الأغذية. وبالمثل، في بيرو، لم تواكب الأجور الحقيقية معدلات التضخم: فبحلول أواخر عام 2023، ارتفعت أسعار الأغذية بنسبة 34.5 في المائة مقارنة بمستوياتها قبل الجائحة (مطلع عام 2020)، في حين لم تتجاوز الزيادة في الأجور 6.6 في المائة.

وأصبح تضخم أسعار الأغذية يشكّل تحديًا رئيسيًا من تحديات ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي في جميع فئات الدخل مع تسجيل أعلى معدلات الزيادة في البلدان المنخفضة الدخل. وفي الفترة بين عامي 2019 و2024، واجهت البلدان المنخفضة الدخل معدل تضخم سنوي في أسعار الأغذية بلغ 11.4 في المائة، تزامن مع زيادة قدرها 6.7 نقاط مئوية في انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد وزيادة قدرها 3.5 نقاط مئوية في انعدام الأمن الغذائي الشديد.

وشهدت البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا أيضًا زيادات حادة في انعدام الأمن الغذائي على الرغم من مواجهتها تضخمًا في أسعار الأغذية أقل من البلدان المنخفضة الدخل. ففي الفترة بين عامي 2019 و2024، بلغ

الأولية على أسعار السلع الأساسية الزراعية والطاقة عن مخاوف من انهيار سلاسل الإمداد ونقص اليد العاملة والتدابير التجارية الاحترازية في بداية الجائحة، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بنحو 15 نقطة مئوية. وهدأت هذه الموجة الأولى لفترة وجيزة بفعل انهيار الطلب العالمي لكنها استؤنفت مع إعادة فتح الاقتصادات وتفعيل الحوافز المالية والنقدية. أما الموجة الثانية التي كانت أكثر حدة وأضافت ارتفاعًا إضافيًا بنسبة 18 نقطة مئوية، فقد تسببت بها الحرب في أوكرانيا، التي عطلت تدفقات التجارة الحيوية وأدت إلى تراجع صادرات الأسمدة. وفي الوقت نفسه، شهدت أسواق الطاقة، التي زعزعت استقرارها العقوبات المفروضة على الاتحاد الروسي وتغير أنماط التجارة، زيادات حادة في الأسعار امتدت إلى الزراعة، حيث ارتفعت أسعار الوقود والأسمدة.

وكان لأسعار السلع الأساسية الزراعية والطاقة دور رئيسي في تضخم أسعار الأغذية مؤخرًا. فقد ساهم الارتفاع السريع في أسعار السلع الغذائية والطاقة بعد عام 2020 مباشرة في ارتفاع مستويات تضخم أسعار الأغذية. وارتفعت أسعار الأغذية في عامي 2022 و2023 إلى ما يزيد كثيرًا على اتجاهاتها التاريخية. وساهمت الآثار الخارجية للصدمات الزراعية والصدمات على مستوى الطاقة بنسبة 14 و18 في المائة في ارتفاع أسعار الأغذية في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، على التوالي، عند ذروة التضخم (في الولايات المتحدة، بلغ التضخم ذروته في الربع الثالث من عام 2022، وفي منطقة اليورو في الربع الأول من عام 2023).

وقد أدت ظروف الاقتصاد الكلي الأوسع إلى تعظيم أثر ذلك على تضخم أسعار الأغذية. وإذا ما أخذت الضغوط الإضافية الناجمة عن تطورات الاقتصاد الكلي الأوسع في الحسبان، مثل كلفة مدخلات السلع لمنتجي الأغذية وتجار التجزئة، تشكل المساهمة التقديرية لديناميكيات أسعار السلع الأساسية 47 في المائة و35 في المائة من التضخم في أسعار الأغذية في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو على التوالي. وتبرز هذه الأرقام الأثر الكبير لانتقال الزيادات في أسعار السلع الزراعية والطاقة إلى أسعار الأغذية في أسواق التجزئة خلال الفترة بين عامي 2022 و2023.

غير أن التضخم المدفوع بالسلع لا يُعطي تفسيرًا كاملاً لحجم الضغوط الملاحظة على الأسعار. وبلغت معدلات الذروة الفعلية للتضخم في أسعار الأغذية 10.6 في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية و15.7 في المائة في منطقة اليورو، ما يشير إلى عوامل مساهمة أخرى مثل ارتفاع كلفة اليد العاملة وتقلبات أسعار الصرف والزيادات المحتملة في هوامش الربح على طول سلسلة الإمداد. وقد ساهمت هذه

متوسط تضخم أسعار الأغذية في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا 7 في المائة سنوياً، ومع ذلك ارتفع انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بنسبة 5.6 نقاط مئوية، وانعدام الأمن الغذائي الشديد بنسبة 1.6 نقاط مئوية. ومن المرجح أن تكون هذه النتائج ناتجة ليس فقط عن الضغوط الاقتصادية الناجمة عن ارتفاع أسعار الأغذية، بل أيضاً عن أثر النزاعات الجارية (على سبيل المثال، لبنان وميانمار)، فضلاً عن مواطن الضعف الاقتصادية الأوسع التي تؤثر على أعداد أكبر من السكان (على سبيل المثال، نيجيريا وباكستان).

ويرتبط تضخم أسعار الأغذية بارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي وتختلف آثاره تبعاً للسياق. ويرتبط ارتفاع أسعار الأغذية بنسبة 10 في المائة بارتفاع انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد (3.5 في المائة) وانعدام الأمن الغذائي الشديد (1.8 في المائة). وتحدد الخصائص الخاصة بكل بلد، بما في ذلك القدرة على الصمود الاقتصادي وقوة المؤسسات والتعرض للصدمات الخارجية، مدى القابلية للتأثر.

ويؤدي ارتفاع أسعار الأغذية إلى تقويض الأمن الغذائي بشكل غير متناسب في السياقات التي تتسم بعدم المساواة، حيث تؤدي التفاوتات الهيكلية في الدخل والمسائل الجنسانية والخصائص الجغرافية إلى تضخيم التعرض للصدمات والعقبات التي تحول دون الاستجابة الفعالة. وفي البلدان التي تتسم بقدر أكبر من عدم المساواة، تؤدي نظم الحماية الاجتماعية الأضعف، والحيز المالي المحدود، وزيادة عدد السكان المعرضين للخطر إلى تعرض الفئات المحرومة، ولا سيما النساء والأسر المعيشية الريفية، وتقلل القيود الجنسانية، مثل انخفاض الدخل ومسؤوليات الرعاية وتقييد الوصول إلى الموارد، من قدرة المرأة على مواجهة التضخم، مما يدفعها في كثير من الأحيان إلى تقليل استهلاك الغذاء خلال الأزمات. ويُعد التصدي لهذا التداخل بين أوجه عدم المساواة أمراً أساسياً للتخفيف من آثار تقلبات أسعار الأغذية وبناء نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وقدرة على الصمود.

وقد أدى تضخم أسعار الأغذية مؤخراً إلى زيادة خطر الهزال لدى الأطفال، مما يؤكد العواقب التغذوية العميقة للصدمات على مستوى الأسعار. ويرتبط ارتفاع أسعار الأغذية بنسبة 10 في المائة بزيادة معدل انتشار الهزال بنسبة 2.7 إلى 4.3 في المائة وزيادة الهزال الحاد لدى الأطفال دون سن الخامسة بنسبة تتراوح بين 4.8 و6.1 في المائة. وتظل الآثار ملحوظة حتى عند التحكم في إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه النظيفة والصرف الصحي وخدمات الصحة العامة.

ومن المرجح أن تكون طفرة ارتفاع تضخم أسعار الأغذية في العالم منذ عام 2022 قد أدت إلى تفاقم سوء التغذية الحاد، ما عرّض ملايين الأطفال في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا لخطر متزايد. ففي الفترة من يناير/كانون الثاني 2022 إلى يناير/كانون الثاني 2023، ارتفعت الأسعار العالمية للأغذية بنسبة 13.6 في المائة، فيما بلغ التضخم 25.2 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل و11.8 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وخلال هذه الفترة، شهدت أكثر من 65 في المائة من البلدان المنخفضة الدخل و61 في المائة من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا - التي يعيش فيها ما يقارب 1.5 مليارات نسمة - تضخماً في أسعار الأغذية تجاوز 10 في المائة. وسجلت هذه الأقاليم أيضاً مستويات أعلى من الهزال لدى الأطفال. وبحلول عام 2024، بلغ معدل انتشار الهزال 6.4 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل و9.5 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل على التوالي (انظر الملحق 1-أ).

تضخم أسعار الأغذية الغنية بالمغذيات مقارنةً بالأغذية الأخرى: هل توجد فوارق؟

تكشف بيانات الأسعار العالمية للأغذية للأعوام 2011 و2017 و2021 عن وجود تفاوت مستمر ومستقر في كلفة المجموعات الغذائية المختلفة. ولا تزال الأغذية الأساسية النشوية والزيوت والدهون أقل مصادر الطاقة الغذائية كلفةً في جميع البلدان. وفي المقابل، تحتل المجموعات الغذائية الأكثر غنى بالعناصر المغذية، مثل الأغذية الحيوانية المصدر والفواكه والخضروات، المرتبة الأعلى باستمرار من حيث الكلفة.

وتظل الأغذية الفائقة التجهيز أرخص ثمنًا من الأغذية في أي مرحلة أخرى من مراحل التجهيز. وعلى الرغم من الأدلة المتزايدة على آثارها الضارة على الصحة، فإن هذه المنتجات تحتوي في العادة على القليل من الأغذية الكاملة أو لا تحتوي عليها على الإطلاق، وغالبًا ما تكون غنية بالدهون المشبعة والدهون المتحولة والملح، وتفتقر إلى الألياف والمغذيات الدقيقة والمركبات النشطة بيولوجيًا. وبحلول عام 2021، كانت الأغذية الفائقة التجهيز أرخص بنسبة 47 في المائة في المتوسط من الأغذية غير المجهزة أو المجهزة بالحد الأدنى، وأرخص بنسبة 50 في المائة من الأغذية المجهزة.

وشهد تضخم أسعار الأغذية بين عامي 2021 و2023 (وحتى عام 2024 في بعض البلدان) تفاوتاً ملحوظاً بين المجموعات الغذائية. فقد ارتفعت أسعار الأغذية الأساسية النشوية، مثل القمح والدرنات النشوية والأرز، بوتيرة أسرع من التضخم في أسعار الأغذية عمومًا، في حين شهدت الزيوت والدهون أيضاً

المالية الموجهة، ونظم الحماية الاجتماعية القوية، وسياسات الاقتصاد الكلي المنسقة، والإصلاحات الهيكلية والإصلاحات المرتبطة بالتجارة، والاستثمارات الاستراتيجية في البيانات والبنية التحتية والابتكار. وتوفر التدابير التالية خارطة طريق للسياسات من أجل إدارة الضغوط الحالية مع تعزيز الأسس لنظم زراعية وغذائية أكثر قدرة على الصمود وأكثر إنصافاً.

تصميم استجابات فعالة للتضخم في أسعار الأغذية

تؤدي التدابير المالية الموجهة دوراً حاسماً في دعم السكان الضعفاء خلال الفترات التي شهدت زيادة في تضخم أسعار الأغذية. وينبغي موازنة هذه التدخلات بعناية مع البيئة الأوسع للاقتصاد الكلي والسياسات في كل بلد. ولضمان الاستدامة في الأجل الطويل، يجب أن تكون الاستجابات المالية محددة زمنياً وأن تشمل استراتيجيات خروج محددة جيداً. ومن شأن هذا أن يمنع مخاطر الالتزامات الدائمة في الميزانية التي يمكن أن تقيد الحيز المالي في المستقبل أو رفع الدين العام إلى مستويات لا يمكن تحملها.

ويمكن أن تؤدي التخفيضات الضريبية على السلع الأساسية، بما في ذلك الأغذية، إلى تخفيف فوري للأعباء على الأسر المعيشية التي تواجه ارتفاع كلفة المعيشة. ولكن ينبغي الموازنة بين هذه التدابير والحاجة إلى الحفاظ على الإيرادات العامة المستدامة، ولا سيما في البلدان التي تمتلك حيزاً مالياً محدوداً. وفي حال تطبيق إعفاءات ضريبية، ينبغي أن ترصد الحكومات ما إذا كانت المنافع تصل فعلياً إلى المستهلكين، لضمان تحقيق التدخلات أثرها المرجو.

تعزيز الحماية الاجتماعية في البيئات التضخمية

لا يمكن الاستغناء عن نظم الحماية الاجتماعية - من خلال التحويلات النقدية أو العينية - لتخفيف آثار أزمات أسعار الأغذية على الأسر المعيشية المنخفضة الدخل. غير أن قيمة هذه التحويلات يمكن أن تتأكل في سياقات التضخم المرتفع. ولذلك، يجب أن تكون البرامج مصممة بحيث تستجيب للضغوط التضخمية، من خلال آليات مرنة لتعديل قيمة التحويلات وتجنب ارتفاع الأسعار.

وتتطلب الحماية الاجتماعية الفعالة ليس فقط تمويلًا كافيًا بل أيضًا نظامًا قويًا للتصميم والتنفيذ. وينبغي أن تكون آليات الاستهداف شفافة ومستجيبة، وينبغي أن تكون آليات الاستهداف شفافة وقادرة على الاستجابة، وأن تكمل التدخلات الاستراتيجية الأوسع للأمن الغذائي والتغذية. وبهذه الطريقة، يمكن للحماية الاجتماعية أن تكون بمثابة شبكة أمان وقوة استقرار خلال فترات ارتفاع أسعار الأغذية.

زيادات حادة. وتبين دراسات الحالة أن تضخم أسعار الأغذية في باكستان والمكسيك ونيجيريا تجاوز التضخم العام بدرجات كبيرة وسجلت طفرات في ارتفاع أسعار الأغذية الأساسية والزيوت الصالحة للأكل. وكانت هذه الزيادات في الأسعار شديدة الوضوح خصوصاً في الفترة من مطلع عام 2022 حتى منتصفه، تزامناً مع الاختلالات التي شهدتها الأسواق العالمية للحبوب بسبب الحرب في أوكرانيا التي تعتبر مصدرًا رئيسيًا للقمح والذرة الزيتية.

وتظل الأسعار المرتفعة للأغذية الغنية بالمغذيات، ولا سيما الخضروات والفواكه والأغذية الحيوانية المصدر، مرتفعة ومتقلبة، مما يعزز الحواجز الاقتصادية التي تعيق تنوع النظم الغذائية. وظلت أسعار هذه المجموعات الغذائية أعلى باستمرار من أسعار الأغذية الأساسية النشوية، التي لا تزال تتأثر بالحصة الأكبر من الإنفاق على الأغذية في كثير من البلدان النامية.

وتشمل كل مجموعة غذائية في العادة ما لا يقل عن عنصر واحد أو عنصرين من العناصر المنخفضة الكلفة التي يمكن أن تساهم في نمط غذائي مغذٍ غير أن الحصول على أنماط غذائية صحية لا تحدده الأسعار فحسب، بل يتأثر أيضاً بالتفضيلات الثقافية والعادات الغذائية. وحتى منتصف عام 2023، انخفضت كلفة النمط الغذائي الصحي في نيجيريا قبل أن ترتفع مرة أخرى وشهدت تقلبات في باكستان بسبب العوامل الموسمية، في ما ارتفعت بشكل مطرد في المكسيك. وتسلب هذه النتائج الضوء على كيفية اختلاف القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية من بلد إلى آخر حتى في ظل وجود ضغوط تضخمية متشابهة.

كيف شتت البلدان طريقها عبر موجة عارمة من الظروف الصعبة: السياسات المالية والنقدية والتجارية وتداعياتها على الأمن الغذائي والتغذية

من التخفيف إلى التفكير

يتطلب التصدي لطفرات الارتفاع في أسعار الأغذية اتباع نهج شامل على مستوى السياسات يوازن بين تدابير التخفيف في الأجل القصير والقدرة على الصمود في الأجل الطويل. ويمكن أن تكون لارتفاع أسعار الأغذية، الناجم عن الصدمات على صعيد الطلب أو العرض، وتقلبات الأسواق العالمية، وعدم استقرار الاقتصاد الكلي، عواقب وخيمة على الأمن الغذائي، لا سيما بالنسبة إلى السكان ذوي الدخل المنخفض والسكان الضعفاء. وللتخفيف من وطأة هذه التأثيرات ومنع حدوث أزمات في المستقبل، يمكن للحكومات أن تستخدم مزيجاً من التدخلات

تعزيز التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

من الضروري تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي لمعالجة تضخم أسعار الأغذية. ويجب أن تكمل السياسة المالية السليمة سياسة نقدية ذات مصداقية وشفافة تنبع منها توقعات التضخم ويتحقق من خلالها استقرار الأسواق المحلية، بما في ذلك النظم الزراعية والغذائية. ويمكن أن تساعد الإجراءات المنسقة في منع حدوث انخفاضات كبيرة في قيمة العملات، والحد من التقلبات المالية، وتعزيز ثقة المستثمرين.

تحسين الاستجابات السياساتية الهيكلية والمرتبطة بالتجارة

يمكن أن توفر التدخلات القصيرة الأجل في مجال الأسعار، مثل ضوابط الأسعار أو الإعانات، تخفيفاً مؤقتاً، ولكنها غالباً ما تشوه الأسواق وتفقد فعاليتها بمرور الوقت. وينبغي للحكومات أن تعتمد بدلاً من ذلك استراتيجية مستقرة ومنسقة وشفافة لإدارة اتجاهات أسعار الأغذية في الأجل الطويل. ويشمل ذلك تعزيز الاحتياطات الغذائية، وتحسين شفافية الأسواق، والاستثمار في البنية التحتية المرتبطة بالتجارة.

ويمكن أن تخفف قيود التصدير من الضغوط على الأسعار المحلية في الأجل القصير، ولكنها غالباً ما تسبب اختلالات في الأسواق العالمية وتضر بالحوافز للمنتجين في الأجل الطويل. وينبغي لواضعي السياسات مواءمة التدابير التجارية مع الأهداف الأوسع نطاقاً للأمن الغذائي وإدارة المخاطر لتقليل الآثار غير المقصودة إلى أدنى حد.

ويمكن أن يساعد الاحتفاظ باحتياطات غذائية استراتيجية في التخفيف من الصدمات على صعيد العرض وضمان استقرار الأسعار، غير أن هذه الآليات يجب أن تكون مصممة بعناية. وينبغي لواضعي السياسات تحقيق التوازن بين أهداف الأمن الغذائي والتغذية والمخاطر المالية ومخاطر السوق المحتملة. ويؤدي إدراج الاحتياطات الغذائية في إطار أوسع لإدارة المخاطر إلى تعزيز فعاليتها والحد من العواقب غير المقصودة.

بناء القدرة على الصمود من خلال المعلومات عن الأسواق والاستثمار

من الضروري تعزيز نظم المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية لمنع حدوث اختلالات في الأسواق وضمان استقرار الأسعار. وتساعد البيانات الشفافة والموثوقة والمناسبة التوقيت في الحد من المضاربة ودعم مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق وتحسين كفاءة السوق بصورة عامة. وفي ظل نظام زراعي وغذائي عالمي متزايد التعقيد، يمكن أن تكون النظم المعززة للمعلومات المتعلقة بالأسواق أداة حاسمة للقدرة على الصمود.

وبالإضافة إلى نظم المعلومات، تتطلب القدرة على الصمود في الأجل الطويل استثمارات مستمرة في الإنتاجية الزراعية والبنية التحتية والابتكار. وتكتسي الاستثمارات في البحث والتطوير والتخزين والبنية التحتية للنقل أهمية خاصة للحد من فقدان الأغذية وتحسين أداء سلسلة الإمداد وتخفيف الصدمات على صعيد الأسعار في المستقبل. ويمكن أن ترسي هذه الجهود الأساس لنظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً واستدامة.

الأنماط والسياسات والسبل: تحليل للمسارات

تشهد البلدان نتائج متنوعة في مجال الأمن الغذائي استجابةً للتضخم في أسعار الأغذية، على الرغم من تعرضها لضغوط مماثلة في الأسعار العالمية. ففي الفترة بين عامي 2015 و2023، تباينت مستويات تضخم أسعار الأغذية المحلية ومستويات الأمن الغذائي تبايناً كبيراً بين البلدان، كاشفة عن رؤى مهمة بشأن دور الاستجابات السياساتية الوطنية. وتوفر هذه التفاوتات فرصة قيمة لتحديد وفهم التدخلات التي نجحت فعلياً في التخفيف من الصدمات على صعيد أسعار الأغذية وحماية الأمن الغذائي. ويظهر تقييم شمل 153 بلداً أن النتائج قد اختلفت حتى بين البلدان التي كانت في أوضاع متشابهة من حيث انعدام الأمن الغذائي؛ فقد حافظت بعض البلدان على الاستقرار أو تحسنت حالاتها، في حين شهدت بلدان أخرى انخفاضاً حاداً في أمنها الغذائي.

يُبرز استعراض متعمق لأكثر من 10 000 سجل من سجلات السياسات و35 أداة من أدوات السياسات المختلفة تباينات كبيرة في الاستجابات السياساتية في البلدان التي تتبع مسارات مختلفة في مجال الأمن الغذائي. وتؤكد هذه النتائج أهمية الاستراتيجيات المحددة السياق: فالتدخلات التي تحقق نتائج إيجابية في سياق ما قد تكون أقل فعالية - بل وقد تكون نتائجها عكسية - في سياق آخر. ومن الضروري الاعتراف بهذه الاختلافات المتصلة بالسياق والتكيف معها من أجل تصميم استجابات سياساتية تكون فعالة على الفور ومستدامة في الأجل الطويل.

وتنحو بلدان انعدام الأمن الغذائي المتوسط من الشريحة الدنيا وكذلك البلدان التي تعاني من مستويات مرتفعة في انعدام الأمن الغذائي إلى الاعتماد بدرجة أكبر على تدابير مراقبة الأسعار والإعانات للإنتاج الزراعي. وفي بلدان انعدام الأمن الغذائي المتوسط من الشريحة الدنيا، لوحظت تدابير لضبط الأسعار في أكثر من 25 في المائة من البلدان التي شملتها الملاحظات السنوية، في حين بلغت هذه النسبة 30 في المائة في البلدان التي تعاني من مستويات مرتفعة في انعدام الأمن الغذائي، وهي نسب أعلى بكثير من البلدان التي تتمتع

الاستنتاجات

شكلت فترة الضغوط التضخّمية الأخيرة في أسعار الأغذية اختباراً جديداً لقدرة النظم الزراعية والغذائية في العالم على الصمود في سبيل تحقيق المقصدين 1 و2 للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة - القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030. ومع أن التحديات كانت كبيرة وغير مسبوقة، فقد برزت رسالة واضحة مفادها أن استجابة العالم هذه المرة كانت أكثر فعالية. وتشير بوادر التحسن في اتجاهات الجوع وانعدام الأمن الغذائي إلى أن الجهود العالمية للتعافي من الانتكاسات الأخيرة كان لها أثر إيجابي. ومع ذلك، تشير الاتجاهات الإقليمية المتباينة إلى استمرار التفاوتات في التحديات التي تواجهها البلدان وأدوات السياسات المتاحة لها.

ومقارنةً بالأزمات السابقة، مثل الطفرات في ارتفاع أسعار الأغذية في الفترة بين عامي 2007 و2008، كانت الاستجابة العالمية في الفترة بين عامي 2021 و2023 أكثر تنسيقاً وأشدّ تروياً ونابعة من معرفة أكبر. وتجنّبت الحكومات فرض حظر واسع النطاق على الصادرات ونفّذت تدخلات مؤقتة أكثر دقة في الاستهداف ساعدت في استمرار تدفقات تجارة المنتجات الزراعية وعمل الأسواق. وعززت مبادرات مثل نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية الشفافية، وخفضت المضاربة، وشجعت على اتخاذ قرارات سياسية أكثر عقلانية. وتمكنت البلدان التي لديها مؤسسات قوية ونظم حماية اجتماعية من تحقيق استجابة أسرع وتوفير الدعم للفئات السكانية الضعيفة بفعالية أكبر. ومع أن التضخم شكل عبئاً كبيراً على الأسر المعيشية، ولا سيما أفقرها، فإن هذه التحسينات في السياسات والأطر المؤسسية ساعدت على التخفيف من أشد الآثار حدّة. ■

بمستويات أمن غذائي أكثر استقراراً. وإعانات الإنتاج شائعة بصورة ملحوظة أكثر في هذه السياقات. فعلى سبيل المثال، من بين البلدان التي تعاني من مستويات مرتفعة في انعدام الأمن الغذائي التي تواجه تدهوراً في الأمن الغذائي مصحوباً بمستويات معتدلة من التضخم، اعتمد ما يقرب من 37.2 في المائة هذه الإعانات. ومن المثير للاهتمام أنه في بلدان انعدام الأمن الغذائي المتوسط من الشريحة الدنيا التي تشهد تحسناً في أمنها الغذائي على الرغم من التضخم الشديد، استخدمت الإعانات أيضاً في كثير من الأحيان (23.2 في المائة)، مما يسלט الضوء على الفعالية المحتملة لدعم الإنتاج الموجّه بشكل جيد في تعويض الضغوط التضخّمية.

وفي المقابل، استخدمت البلدان التي تعاني من مستويات منخفضة في انعدام الأمن الغذائي وشهدت استقراراً أو تحسناً في النتائج على الأرجح مزيداً استراتيجياً من أدوات السياسات التجارية. وكانت القيود المفروضة على الصادرات أكثر شيوعاً في البلدان التي تعاني من مستويات منخفضة في انعدام الأمن الغذائي الأساسي، ولا سيما البلدان التي تمكنت من الحفاظ على الأمن الغذائي أو من تحسينه. ومع زيادة انعدام الأمن الغذائي الأساسي، انخفضت بصورة ملحوظة وتيرة فرض قيود على الصادرات. ومن بين البلدان التي تعاني من مستويات مرتفعة في انعدام الأمن الغذائي، فإن البلدان التي تواجه تدهوراً في أمنها الغذائي مصحوباً بمستويات معتدلة من التضخم تفرض في كثير من الأحيان قيوداً على الواردات (37.2 في المائة). غير أن البلدان المماثلة التي شهدت تعافياً في أمنها الغذائي بعد انتكاسات سابقة، حتى في ظل ما تواجهه من تضخم شديد، كانت أقل كثيراً في اللجوء إلى فرض قيود على الواردات (5.4 في المائة). وظهر اتجاه مواز في بلدان انعدام الأمن الغذائي المتوسط من الشريحة الدنيا، حيث كان تحرير التعريفات الجمركية على الواردات أكثر شيوعاً بكثير في البلدان التي تشهد تراجعاً في أمنها الغذائي (38.9 في المائة) مقارنةً بالبلدان التي تمضي في مسار التحسن (4.2 في المائة)، مما يشير إلى أن السياسات التجارية التفاعلية وغير المنسقة قد تقوّض التحسينات الطويلة الأجل في الأمن الغذائي.



جمهورية تنزانيا المتحدة، زنجبار

سلال تحتوي على أصناف
مختلفة من الأرز وبطاقات
الأسعار في أحد الأسواق.
@ iStock.com/NLink

الفصل 1

مقدمة: التصدي لتضخم أسعار الأغذية من أجل تحقيق هدف القضاء التام على الجوع

ويؤثر ارتفاع أسعار الأغذية بشكل غير متناسب على الأسر المعيشية المنخفضة الدخل التي تخصص حصة كبيرة من دخلها للأغذية. ومع أن الأسعار الدولية للسلع الزراعية عادت وانخفضت تدريجياً في أواخر عام 2022، ظلّ تضخم أسعار الأغذية المحلية يطرح مشكلة في العديد من البلدان. ويؤدي ارتفاع الأسعار في حال لم يترافق مع زيادات متناسبة في الدخل إلى تآكل القوة الشرائية، الأمر الذي لا يهدد الأمن الغذائي والنتائج التغذوية فحسب بل يعرّض أيضاً للخطر تحقيق عدة أهداف من أهداف التنمية المستدامة تتجاوز هدف القضاء التام على الجوع (الهدف 2)، مثل القضاء على الفقر (الهدف 1) والصحة الجيدة والرفاه (الهدف 3)، للخطر. وبالإضافة إلى الأشخاص الأكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي، أثر ارتفاع معدلات التضخم في أسعار الأغذية على النظام الاجتماعي برمته، مما زاد من إحباط الناس ووضع ضغوطاً على واضعي السياسات في جميع أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، وبما أن الأغذية تشكّل حصة كبيرة من مؤشر أسعار الاستهلاك في معظم الاقتصادات، أصبح ارتفاع معدلات التضخم في أسعار الأغذية مصدر قلق متزايد للعديد من المصارف المركزية التي اضطرت إلى معالجة ضغوط تضخمية أوسع. ومع ذلك، لا تزال التحليلات الشاملة لتأثير ارتفاع أسعار السلع الأساسية على تضخم أسعار الأغذية وانعكاساته على الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك من خلال عدّة مجموعات غذائية في بلدان مختارة، شحيحة. وبالمثل، فإن تقييم الاستجابات في مجال السياسات وتحديد التدخلات الأكثر فعالية للحد من الآثار السلبية لتضخم أسعار الأغذية على السكان الضعفاء، ضروريان لوضع استراتيجيات محددة الأهداف وقائمة على الأدلة من أجل تحسين القدرة على الصمود وتعزيز الأمن الغذائي.

ويجري تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2025 تحليلاً للأسباب الجذرية للتضخم الذي شهدته مؤخراً أسعار الأغذية ولتأثيره على الأمن الغذائي والتغذية في العالم. ويبحث التقرير على وجه التحديد في طريقة تأثير ارتفاع أسعار الأغذية على الدخل المتاح للمستهلكين وعلى قدرتهم على الحصول على الأغذية. ويستكشف التقرير كذلك تأثيرات التضخم على مختلف المجموعات الغذائية وينظر في التغيرات في القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية. وعلاوة على ذلك، يسلط التقرير الضوء على الاستجابات الناجحة في مجال السياسات على المستوى القطري ويحدد الحلول العملية لمواجهة التحدي المزدوج المتمثل في ارتفاع أسعار الأغذية وارتفاع مستويات الأمن الغذائي وسوء التغذية.

ويقدم إصدار عام 2025 لواضعي السياسات مجموعة من السياسات اللازمة لمواجهة تضخم أسعار الأغذية، ودفع عجلة التقدم العالمي باتجاه القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله، وجعل الأنماط الغذائية الصحية ميسورة الكلفة للجميع. ■

مع اقتراب عام 2030، لا يزال العالم بعيداً كل البعد عن تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة - القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة.

وكان التقدم قد توقف حتى قبل جائحة كوفيد - 19، حيث كانت علامات التدهور ظاهرة بالفعل على حالة الأمن الغذائي ولم تشهد مؤشرات التغذية أي تحسن يُذكر. وأدت الجائحة وما ترتب عنها من زيادات في أسعار الأغذية، إلى تفاقم هذه الاتجاهات مع دفع معدلات النقص التغذوي في العالم إلى مستويات أعلى بكثير من مستويات ما قبل الجائحة. ومع أن التقديرات العالمية المحدثة تشير إلى بؤار تحسن في السنوات الأخيرة، لا تزال مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي في العالم أعلى بكثير من المستويات المسجلة عندما أطلقت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في عام 2015.

وعندما بدأت اقتصادات العالم تتعافى من الجائحة والاختلالات التي أحدثتها، تكشف سلسلة من التحديات المتعاقبة التي زادت من تضخم أسعار الأغذية. وسرعان ما أعقب الطفرة في الطلب عقب الجائحة، التي حفزتها تدابير التخفيف المالي القوية، ضغوط في جانب العرض ناجمة عن الاختلالات الجيوسياسية مثل الحرب في أوكرانيا، واختلالات في التجارة، والتي تفاقمت بسبب الأحوال القسوى المختلفة. وأدت هذه العوامل مجتمعة إلى زيادات في الأسعار الدولية للأغذية على غرار تلك المسجلة خلال الأزمات الغذائية التاريخية، مثل أزمتي عام 1973 إلى 1974 وعام 2007 إلى 2008، الأمر الذي جعل الأمن الغذائي والتغذية يحتلان مرة أخرى مركز الصدارة في جدول أعمال السياسات العالمية.



كينيا

تجهيز الفول السوداني كجزء من
مشروع لتوليد الدخل المستدام والأمن
التغذوي.

© FAO/Judith Mulinge

الفصل 2

الأمن الغذائي والتغذية في العالم

التنمية المستدامة). ويتضمن تقديرات محدّثة ومناقشة للاتجاهات السائدة في مؤشري المقصد 2-1 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة وهما: المؤشر 2-1-1 بشأن معدّل انتشار النقص التغذوي والمؤشر 2-1-2 بشأن معدّل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد على أساس مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي. ويقدم القسم 2-2 أدلة على القدرة على الوصول الاقتصادي إلى الأغذية المتنوعة والمغذية على المستوى العالمي بالاستناد إلى تقديرات كلفة النمط الغذائي الصحي والقدرة على تحمّلها. ويركز القسم 2-3 على حالة التغذية في العالم والتقدم المحرز نحو تحقيق المقاصد العالمية الخاصة بالتغذية التي حدتها جمعية الصحة العالمية في عام 2012 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 (المقصد 2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة)، مع تسليط الضوء على مؤشر جديد لأهداف التنمية المستدامة بشأن تنوع الأنماط الغذائية.

وتستخدم منظمة الأغذية والزراعة كل سنة، البيانات الوطنية المتاحة حديثًا لتنقيح وتحسين وتحديث تقديرات عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع وانعدام الأمن الغذائي في العالم وكلفة النمط الغذائي الصحي والقدرة على تحمّلها. واستفادت طبعة هذه السنة بشكل خاص من البيانات الوطنية الجديدة الواردة من الهند التي لديها كثافة سكانية عالية وتمثل أكثر من سدس سكان العالم، الأمر الذي أدى إلى تحديث مهم لتقديرات معدّل انتشار النقص التغذوي وعدد الأشخاص عاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في العالم. ■

في السنوات العشر منذ إقرار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة، شهد العالم جائحة عالمية وانكماشًا اقتصاديًا إضافة إلى عدد متزايد من النزاعات والأحوال المناخية القصوى. وكشفت طبعة العام الماضي من هذا التقرير عن ارتفاع مستمر في معدّلات الجوع وانعدام الأمن الغذائي تجاوزت المستويات المبلّغ عنها في عام 2015 عندما أطلقت خطة عام 2030. وتم الإبلاغ عن بعض التقدم في المؤشرات الرئيسية للتغذية، بما في ذلك العديد من المؤشرات التي ترسي الأسس اللازمة لتحقيق الأطفال كامل إمكانات نموهم وتطورهم، ولكنّ ارتفاع معدّلات السمنة أُنذر بوجود تحديات كبيرة أمام صحة الفئات العمرية كافة ورفاهها.

ويقدم هذا الفصل تقييمًا عالميًا محدّثًا لانعدام الأمن الغذائي والتغذية حتى عام 2024 وتقديرًا عن التقدم المحرز نحو تحقيق المقصدين 1-2 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة - القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام، ووضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية. ويتم توفير معلومات محدّثة عن مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية على المستويين العالمي والإقليمي وعلى المستوى الإقليمي الفرعي، بينما ترد التقديرات القطرية في الملحق 1 - ألف.

ويعرض القسم 1-2 تقييمًا محدّثًا لحالة الأمن الغذائي والتقدم المحرز نحو تحقيق المقصد المتعلق بالجوع وانعدام الأمن الغذائي (المقصد 2-1 من مقاصد أهداف

1.2

مؤشرات الأمن الغذائي: آخر التحديثات والتقدم المحرز نحو القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي

الرسائل الرئيسية

تشير التقديرات العالمية المحدثه إلى بؤادر علي تراجع الجوع في العالم خلال السنوات الأخيرة. ويُقدَّر أن 8.2 في المائة من سكان العالم ربما واجهوا الجوع في عام 2024، مقابل 8.5 في المائة في عام 2023 و8.7 في المائة في عام 2022.

وتكمن دوافع التقدم المحرز على المستوى العالمي في التحسن الملحوظ في جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا - والذي يعكس البيانات الجديدة الواردة من الهند - وفي أمريكا الجنوبية. ومن المؤسف أن هذا الاتجاه الإيجابي يتناقض مع الارتفاع المطرد في معدلات الجوع في معظم الأقاليم الفرعية في أفريقيا وآسيا الغربية.

وتشير التقديرات إلى أن ما يتراوح بين 638 و720 مليون شخص، أي ما يعادل 7.8 و8.8 في المائة من سكان العالم، على التوالي، واجهوا الجوع في عام 2024. وبالنظر إلى القيمة التقديرية المحددة (673 مليون شخص في عام 2024)، فإن هذا يشير إلى انخفاض قدره 15 مليون شخص مقارنةً بعام 2023 و22 مليون شخص مقارنةً بعام 2022.

وفي عام 2024، أثر الجوع على نحو 307 ملايين شخص في أفريقيا، و323 مليون شخص في آسيا، و34 مليون شخص في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي - أي 20.2 و6.7 و5.1 في المائة من السكان على التوالي.

ومن المتوقع أن ينخفض عدد من يعانون النقص التغذوي في العالم بين عامي 2025 و2030، ولكن من المتوقع أن يواجه 512 مليون شخص الجوع في عام 2030، وسيكون 60 في المائة منهم في أفريقيا.

وقد انخفض معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي في العالم تدريجيًا منذ عام 2021، وهو العام الذي بدأت تُظهر فيه الاتجاهات بؤادر تحسن بعد الزيادة الحادة المسجلة في أعقاب جائحة كوفيد-19. وانخفض معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد انخفاضًا طفيفًا من 28.4 في المائة في عام 2023 إلى 28.0 في المائة في عام 2024.

وتشير التقديرات إلى أن نحو 2.3 مليارات شخص في العالم قد عانوا من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2024 - وهو ما يزيد بمقدار 335 مليون شخص عن عام 2019، قبل الجائحة، وبمقدار 683 مليون شخص مقارنةً بعام 2015، عندما أطلقت خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتشهد الاتجاهات الإقليمية تباينات ملحوظة، فمعدلات انعدام الأمن الغذائي آخذة في الارتفاع في أفريقيا، ولكنها تتجه نحو الانخفاض في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وتراجعت تدريجيًا في آسيا لعدة سنوات متتالية، بينما تشير التقديرات الجديدة إلى انخفاض طفيف في أوسيانا وأمريكا الشمالية وأوروبا في الفترة بين عامي 2023 و2024 بعد ارتفاع استمر لعدة سنوات.

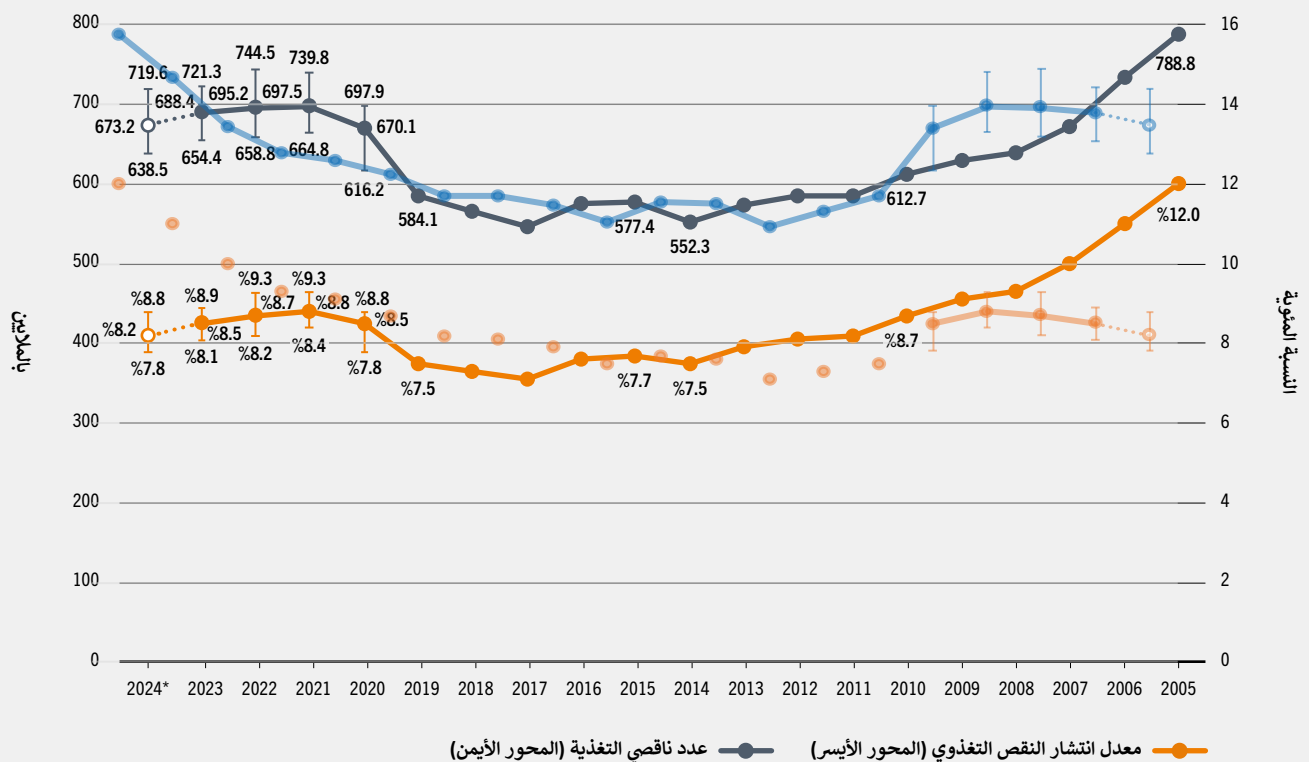
وعلى المستوى العالمي وفي جميع أقاليم العالم باستثناء أمريكا الشمالية وأوروبا، يبلغ معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في المناطق الريفية مستويات أعلى مما في المناطق الحضرية، في حين يختلف الوضع النسبي في المناطق شبه الحضرية بحسب الأقاليم. ففي الفترة بين عامي 2022 و2024، تحسنت حالة انعدام الأمن الغذائي فقط في المناطق الحضرية على المستوى العالمي وفي آسيا. وتوزع التحسن بصورة أكثر تكافؤًا بين المناطق الريفية وشبه الحضرية والحضرية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بينما في أفريقيا، زاد انعدام الأمن الغذائي سوءًا في المناطق الريفية والحضرية على السواء ولم يشهد تحسنًا يُذكر في المناطق شبه الحضرية.

وتقلصت الفجوة بين الجنسين على المستوى العالمي في الفترة بين عامي 2021 و2023، ولكنها شهدت اتساعًا طفيفًا في عام 2024، وبقي معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي أعلى بصورة مستمرة لدى النساء مقارنة مع الرجال على المستوى العالمي وفي جميع الأقاليم.

1.1.2 المؤشر 1-1-2 لأهداف التنمية المستدامة معدل انتشار النقص التغذوي

وضعت منظمة الأغذية والزراعة تقديرات لمعدل انتشار النقص التغذوي منذ عام 1975 لقياس نسبة السكان في كل بلد الذين يستهلكون بانتظام الأغذية بكميات لا تكفي لتوفير الطاقة اللازمة لحياة طبيعية ملؤها النشاط والصحة. واستُخدمت هذه الأرقام للإبلاغ عن مستويات الجوع في العالم منذ عام 1977. وهي تعدّ مؤشرًا لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام 1996، وأهداف التنمية للألفية التي وُضعت

الشكل 1-2 التقديرات العالمية المحدثة تشير إلى انخفاض الجوع في العالم في السنوات الأخيرة بعد الزيادة الحادة في الفترة من 2019 إلى 2021



ملاحظات: تظهر الأشرطة الحدود الدنيا والعليا للنطاق التقديري. *وتستند الإسقاطات إلى التوقعات الآنية لعام 2024 موضحة بخطوط منقطعة.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2025. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. [تمّ الاطلاع على الموقع في 28 يوليو/تموز 2025]. <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>. الترخيص: CC-BY-4.0.

<https://doi.org/10.4060/cd6008en-fig2.1>

العالم ربما واجهوا الجوع في عام 2024، مقابل 8.5 في المائة في عام 2023 و 8.7 في المائة في عام 2022. وتشير التقديرات إلى أن ما يتراوح بين 638 و 720 مليون شخص (أي ما يتراوح بين 7.8 و 8.8 في المائة من سكان العالم) واجهوا الجوع في عام 2024. وبالنظر إلى القيمة التقديرية المحددة (673 مليون شخص)، فإن ذلك يشير إلى انخفاض قدره 15 مليون شخص مقارنةً بعام 2023 و 22 مليون شخص مقارنةً بعام 2022.

في عام 1999، وأخيرًا في الهدف 2 من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي أطلقت في عام 2015.

ويكشف التقييم الأخير للجوع في العالم استنادًا إلى معدل انتشار النقص التغذوي (مؤشر أهداف التنمية المستدامة 1-1-2) عن بوادر تحسّن في السنوات الأخيرة. فقد بدأ معدل انتشار النقص التغذوي في الارتفاع بوتيرة بطيئة في عام 2017، ثم شهد زيادة حادة في عامي 2020 و 2021 في أعقاب جائحة كوفيد-19. غير أن التقييم الأخير الذي استفاد من التحديثات المهمة للبيانات الواردة من عدة بلدان، ولا سيما الهند ذات الكثافة السكانية العالية (انظر الإطار 1-2)، يشير إلى إحراز تقدم مشجع في الفترة بين عامي 2022 و 2024. ويُقدّر أن 8.2 في المائة من سكان

أ يشير النطاق إلى حجم عدم اليقين المحيط بالقيم التقديرية المحددة على الرغم من عدم استناده إلى نماذج رسمية للاستدلال الإحصائي. انظر المواد التكميلية للفصل الثاني لمزيد من التفاصيل.

الإطار 1-2 تحديثات في سلسلة تقديرات معدل انتشار النقص التغذوي

في تنقيح الاتجاه السائد الذي بات يدل الآن على تراجع عدد الأشخاص الذين يعانون النقص التغذوي في الفترة بين عامي 2022 و2023 وليس على بقائه على حاله كما أشارت إليه التقارير سابقاً.

البيانات الجديدة بشأن التقديرات السكانية

نجمت تنقيحات كبيرة في هذه الطبعة عن الحاجة إلى إظهار التقديرات الجديدة لعدد السكان وتركيبهم في جميع البلدان التي شملتها التوقعات السكانية في العالم لعام 2024² الصادرة في 11 يونيو/حزيران 2024 (بعد انقضاء الموعد النهائي للنظر في البيانات في التقرير السابق). وينطوي تنقيح عدد السكان في أي بلد على آثار عديدة في تقديرات معدل انتشار النقص التغذوي وعدد الأشخاص الذين يعانون النقص التغذوي. فأولاً، يجب إعادة تقييم إمدادات الطاقة الغذائية الإجمالية المقدرة في الاحتياجات القطرية على ضوء عدد السكان الجديد. وثانياً، يُضرب معدل انتشار النقص التغذوي المقدّر في البلد بعدد السكان المنقح لحساب عدد من يعانون النقص التغذوي الذي قد يختلف بالتالي عن القيم المبلّغ عنها سابقاً. وفي ما يتعلق بالنقطة الأولى، عندما يطرأ تنقيح كبير على تقديرات السكان - كما كان الحال بالنسبة إلى عدد من البلدان** في هذه الطبعة - يتعين إجراء استعراض شامل لسلسلة حسابات استخدام الإمدادات/ميزانيات الأغذية وإعادة تجميعها، ذلك أن التكييف البسيط لإمدادات الطاقة الغذائية مع التقديرات الجديدة لعدد السكان يسفر عن قيم منخفضة أو مرتفعة بصورة غير واقعية لكل شخص. وأجريت هذه الاستعراضات وعمليات إعادة التجميع لمعظم البلدان (انظر المواد التكميلية للفصل الثاني).

البيانات الجديدة المستمدة من الدراسات الاستقصائية لاستهلاك الأغذية

نتجت مجموعة أخرى من التنقيحات عن البيانات الجديدة بشأن استهلاك الأغذية المستمدة من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية وعن المعلومات الداعمة التي أُتيحت للمنظمة بعد اختتام الطبعة السابقة من هذا التقرير. وأسفر تحليل هذه البيانات عن قيم جديدة لمعامل التباين لاستهلاك الطاقة الغذائية لدى السكان في عدة بلدان. وشمل هذا التنقيح تحليل المعلومات الواردة في 25 دراسة استقصائية للأسر المعيشية من 14 بلداً مختلفاً.***

كما هو الحال في كل طبعة من هذا التقرير، جرى تحديث سلسلة تقديرات معدل انتشار النقص التغذوي بأكملها. وتتاح السلسلة الجديدة الكاملة من خلال قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة¹ وبالإضافة إلى نقاط البيانات الجديدة المضافة كل سنة (مثلاً لعام 2024 في هذه الطبعة)، تختلف السلسلة الجديدة عن السلاسل التي نُشرت سابقاً بسبب التنقيحات التي تغطي كامل الفترة التي شملها الرصد. ويلزم إجراء تنقيحات شاملة للسلسلة عندما تتلقى المنظمة بيانات ومعلومات جديدة أو محدّثة بعد نشر الطبعة السابقة. وبما أن بعض هذه البيانات والمعلومات يغطي السنوات الماضية، تؤدي التنقيحات إلى تقديرات محسّنة للبارامترات الرئيسية المستخدمة لتقدير معدل انتشار النقص التغذوي في السنوات السابقة أيضاً. ولهذا السبب، يُدعى القراء إلى تجنب مقارنة الأرقام الواردة في الطبقات المختلفة من التقرير.

التحديثات الروتينية الناجمة عن البيانات الجديدة*

البيانات الجديدة بشأن الإمدادات الغذائية

كما هو الحال في كل دورة من دورات تنقيح البيانات تحضيراً للطبعة الجديدة من هذا التقرير، يمثل تعديل مهم في تحديث متوسط نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية المستخدم لحساب معدل انتشار النقص التغذوي. وتوفر البلدان بيانات جديدة عن إنتاج السلع الغذائية وتجاريتها واستخدامها، ليس فقط في ما يتعلق بالسنة السابقة ولكن في كثير من الأحيان بالسنوات العديدة الماضية أيضاً. ويمكن أن يؤثر هذا التعديل على جميع السنوات التي وردت بيانات جديدة بشأنها. ولكن، يكتسي التعديل أهمية خاصة بالنسبة إلى السنة المنصرمة (في هذه الحالة، قيم عام 2023 التي نُشرت في طبعة عام 2024 من هذا التقرير) لأن التقديرات تُحسب دائماً «كتوقعات آتية» قائمة على إسقاطات الإمدادات الغذائية من السلع الرئيسية الأساسية التي توفرها شعبة الأسواق والتجارة في منظمة الأغذية والزراعة (انظر المواد التكميلية للفصل الثاني). وتستمد القيم الخاصة بإمدادات الطاقة الغذائية المستخدمة لعام 2023 في هذه الطبعة من التقرير بالكامل من ميزانيات الأغذية المجمعة حديثاً والتي تعتمد على البيانات الرسمية التي قدمتها البلدان إلى منظمة الأغذية والزراعة من خلال الاستبيان السنوي بشأن الإنتاج والاستخدام. وتكشف هذه الأدلة الجديدة عن أن التوقعات الآتية للإمدادات الأغذية في عام 2023 كانت متشائمة بصورة مفرطة بالنسبة إلى العديد من البلدان. وساهمت البيانات الفعلية التي تشير إلى توافر قدر أكبر من الأغذية (جنباً إلى جنب مع أدلة أخرى مشار إليها أدناه)،

الإطار 2-1 (يتبع)

من البلدان. وبالنسبة إلى جميع البلدان التي تعود أحدث دراسة استقصائية للاستهلاك فيها إلى عام 2020 أو ما قبل، وبدلاً من إبقاء قيمة معامل التباين ثابتة عند المستوى المقدّر انطلاقاً من بيانات الدراسة الاستقصائية الأخيرة، تم التنبؤ آتياً بقيمة معامل التباين باتباع المؤشرات التي توفرها بيانات مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي المجمعة في السنوات الأخيرة في تلك البلدان باتباع النهج المستخدم في الطبقات السابقة من التقرير (انظر **المواد التكميلية للفصل الثاني**). وكلما زاد عدد البلدان التي تُجري دراسات استقصائية للأسر المعيشية، كلما قلّ تدريجياً عدم اليقين المحيط بمعدل انتشار النقص التغذوي.

وثانياً، لإظهار عدم اليقين الناجم عن الحاجة إلى التنبؤ الآتي بإمدادات الطاقة الغذائية بسبب عدم وجود بيانات رسمية بشأن الإنتاج الفعلي لسلع غذائية رئيسية وتجاريتها، تمت إضافة عنصر جديد إلى تقدير الحدود العليا والدنيا للتقديرات النقطية لمعدل انتشار النقص التغذوي في عام 2024. فبالإضافة إلى «التنبؤ الآتي» المعتاد القائم على الأدلة المستمدة من تقارير الدراسة الاستشرافية للأغذية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة،³ يتم النظر في سيناريو إضافي لكل بلد لم يتغير فيه نصيب الفرد من إمدادات الأغذية. ويسفر ذلك عن مستويين محتملين لنصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية في كل بلد، ويتم استخدام هذين المستويين لحساب الحدود العليا والدنيا للتقديرات النقطية لمعدل انتشار النقص التغذوي الإقليمي والعالمي لعام 2024 (انظر **المواد التكميلية للفصل الثاني** لمزيد من التفاصيل).

وثالثاً، يؤخذ عدم اليقين بشأن حجم المهدر من الأغذية على مستوى البيع بالتجزئة والأسر المعيشية (والذي يفسّر الاختلاف بين متوسط إمدادات الطاقة الغذائية ومتوسط استهلاك الطاقة الغذائية) في الاعتبار. ويُحدّد هامش الخطأ حول معامل عنصر الهدر بنسبة 10 في المائة عند حساب الحدود العليا والدنيا لمعدل انتشار النقص التغذوي في كل بلد.

يكتسي أثر التقييم المنقح لعدم المساواة في استهلاك المواد الغذائية في الهند بالاستناد إلى إعادة تحليل شامل للبيانات الواردة في الدراسات الاستقصائية الأخيرة والمتعاقبة لاستهلاك الأسر المعيشية وإنفاقها التي أجرتها وزارة الإحصاءات وتنفيذ البرامج بين أغسطس/آب 2022 ويوليو/تموز 2024، أهمية خاصة بالنسبة إلى السلسلة العالمية للنقص التغذوي.

وانعكس تقييم أولي لأثر بيانات الدراسات الاستقصائية لاستهلاك الأسر المعيشية وإنفاقها للفترة 2022-2023 بالفعل في سلسلة معدل انتشار النقص التغذوي التي نشرت في طبعة العام الماضي من هذا التقرير. غير أن البيانات الجديدة بشأن استهلاك الأسر المعيشية التي تم جمعها خلال الجزء الأكبر من عام 2024 تشير إلى تراجع عدم المساواة في الحصول على الأغذية، الأمر الذي يؤدي إلى قيمة جديدة لمعامل التباين - وبالتالي لمعدل انتشار النقص التغذوي - الخاص بالهند لفترة الثلاث سنوات من 2022 إلى 2024. ونظراً إلى عدد السكان في الهند، يمكن ملاحظة أثر هذا التحديث بوضوح في السلسلة العالمية لمعدل انتشار النقص التغذوي لعام 2023 الذي تشير التقديرات إلى أنه اقترّب من الحد الأدنى المحدد في طبعة العام الماضي من هذا التقرير، مع تسجيله اتجاهًا تنازلياً في الفترة بين عامي 2022 و2024.

الابتكارات في تمثيل عدم اليقين المحيط بأرقام الجوع العالمية لإبراز مستوى عدم اليقين الذي يصاحب بالضرورة تقديرات منظمة الأغذية والزراعة بشأن النقص التغذوي، تم إيلاء عناية خاصة هذه السنة لحساب الحدود العليا والدنيا للتقديرات النقطية لمعدل انتشار النقص التغذوي وعدد من يعانون النقص التغذوي (الممثلين بأشرطة في الشكل 2-1) اللذين تم طرحهما لأول مرة في طبعة عام 2021 من التقرير. ويأخذ النهج الجديد الآن في الاعتبار ثلاثة مصادر مستقلة لعدم اليقين، لم يؤخذ في الحسبان صراحة سوى أحدها من قبل. **أولاً،** وكما في الطبقات السابقة التي صدرت منذ عام 2021، يؤدي عدم وجود دراسات استقصائية حديثة للأسر المعيشية إلى استمرار عدم اليقين المحيط بتقديرات معامل التباين في العديد

ملاحظات: * يمكن الاطلاع على تحليل تأثير كل تحديث للبيانات على الفارق بين تقديرات عدد الأشخاص الذين يعانون النقص التغذوي في العالم لعام 2023 المعروضة في طبعة عام 2024 من التقرير والتقديرات المعروضة في هذه الطبعة، في **المواد التكميلية للفصل الثاني**. ** تشمل البلدان التي شهدت زيادة في متوسط عدد السكان تجاوزت نسبتها 3 في المائة في الفترة بين عامي 2010 و2024؛ وباكستان (+3.0 في المائة)؛ وجمهورية الكونغو الديمقراطية (+3.2 في المائة)؛ والسودان (+4.8 في المائة)؛ وكوت ديفوار (+7.0 في المائة)؛ ونيجيريا (+3.0 في المائة)؛ واليمن (+9.7 في المائة). وتشمل البلدان التي شهدت انخفاضاً في متوسط عدد السكان زادت نسبته عن 3 في المائة في الفترة بين عامي 2010 و2024: جمهورية أفريقيا الوسطى (-5.4 في المائة)؛ وسيراليون (-3.4 في المائة)؛ والمملكة العربية السعودية (-13.3 في المائة). *** تغطي التقيّعات البلدان والسنوات التالية: الأردن (2022)، وبنن (2022)، وبوركينا فاسو (2022)، وبيرو (2023)، وتايلند (2016 و2017 و2018 و2019 و2020 و2021 و2023)، وتوغو (2022)، وجورجيا (2022 و2023)، والصومال (2022)، وغانيا-بيساو (2022)، وكازاخستان (2021 و2023)، وكمبوديا (2021 و2023)، ومنغوليا (2022 و2023)، وميانمار (2015)، والهند (2022/2023 و2024).

الجدول 2-1 انتشار النقص التغذوي، 2005-2024

انتشار النقص التغذوي									
2024*	2023*	2022*	2021*	2020*	2019	2018	2015	2010	2005
(النسبة المئوية)									
8.2	8.5	8.7	8.8	8.5	7.5	7.3	7.7	8.7	12.0
20.2	20.0	18.9	18.9	18.5	17.4	16.6	15.9	15.9	18.9
10.7	10.5	7.8	7.5	6.6	5.9	6.0	5.8	5.6	6.8
22.3	22.1	21.3	21.5	21.2	20.0	19.0	18.2	18.4	22.0
25.9	25.9	25.7	27.1	26.6	27.0	24.8	23.9	24.6	31.4
30.2	29.7	28.7	28.2	28.3	25.4	24.9	23.8	23.1	28.4
11.4	11.1	10.3	11.2	9.5	8.0	7.5	8.5	6.9	4.7
16.5	16.3	15.1	14.1	14.1	11.9	12.1	11.5	11.8	12.7
6.7	7.3	7.9	8.1	7.8	6.6	6.5	7.7	9.4	13.8
5.2	5.3	5.4	5.2	5.1	4.6	5.1	5.4	7.0	10.5
2.8	2.8	3.0	3.2	3.3	2.7	3.0	4.0	6.5	13.1
<2.5	<2.5	<2.5	<2.5	<2.5	<2.5	<2.5	<2.5	2.7	6.7
4.9	5.2	5.2	5.7	5.8	5.7	6.0	7.9	11.7	16.8
11.0	12.2	13.9	14.2	13.6	11.0	10.6	12.9	15.1	20.1
12.7	12.5	11.9	11.4	10.9	10.6	10.6	9.3	6.1	10.3
11.8	11.6	10.0	9.6	8.9	8.4	8.4	7.7	5.9	8.6
5.1	5.3	5.7	5.9	6.1	5.5	5.7	5.0	5.9	8.5
17.5	17.4	17.6	14.7	14.8	13.7	13.6	12.7	14.1	17.8
4.2	4.5	4.8	5.3	5.5	4.9	5.1	4.5	5.3	7.8
5.0	5.0	5.1	5.3	5.5	5.4	5.8	6.2	6.3	7.3
3.8	4.2	4.7	5.3	5.5	4.6	4.9	3.8	4.9	8.0
7.6	7.7	7.5	7.8	7.0	7.4	7.4	7.1	7.4	6.7
<2.5	<2.5	<2.5	<2.5	<2.5	<2.5	<2.5	<2.5	<2.5	<2.5

ملاحظات: للاطلاع على التركيبة القطرية لكل مجموع إقليمي/إقليمي فرعي، يمكن الرجوع إلى الملاحظات المتعلقة بالأقاليم الجغرافية في الجداول الإحصائية الواردة في نهاية التقرير. * تستند القيم إلى التقديرات النقطية؛ ويمكن الاطلاع على قيم الحدود العليا والدنيا للنطاقات المقدرة للفترة من 2022 إلى 2024 في المواد التكميلية للفصل الثاني.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2025. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. [تمّ الاطلاع على الموقع في 28 يوليو/تموز 2025]. <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>. الترخيص: CC-BY-4.0.

أساسي عن أثر البيانات الجديدة الواردة من الهند - وأمريكا اللاتينية. ومما يؤسف له أن هذا الاتجاه الإيجابي يتناقض مع الارتفاع المطرد في معدلات الجوع في معظم الأقاليم الفرعية في أفريقيا وآسيا الغربية (الشكل 2-2).

وتجاوز معدل انتشار النقص التغذوي في أفريقيا 20 في المائة في عام 2024. وتشير التقديرات إلى معاناة أكثر من شخص واحد من بين كل خمسة أشخاص يعيشون في أفريقيا من الجوع المزمن، أي ما يعادل نحو 307 ملايين شخص (الجدول 1-2 والجدول 2-2). وتتجه معدلات الجوع نحو الارتفاع في

« وعلى الرغم من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، لا تزال التقديرات العالمية لعام 2024 أعلى بكثير من مستويات ما قبل الجائحة وأعلى بدرجة أكبر حتى من مستويات عام 2015 عندما أطلقت خطة عام 2030 (الشكل 2-1). وتشير التقديرات إلى أن نحو 96 مليون شخص إضافي في العالم قد عانوا من الجوع المزمن في عام 2024 مقارنة بعام 2015.

وتبرز اختلافات صارخة بين أقاليم العالم. ويعزى التقدم المحرز على المستوى العالمي إلى التحسن الملحوظ في جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا - وهو ما يعبر بشكل

الجدول 2-2 عدد من يعانون النقص التغذوي ، 2002-2024

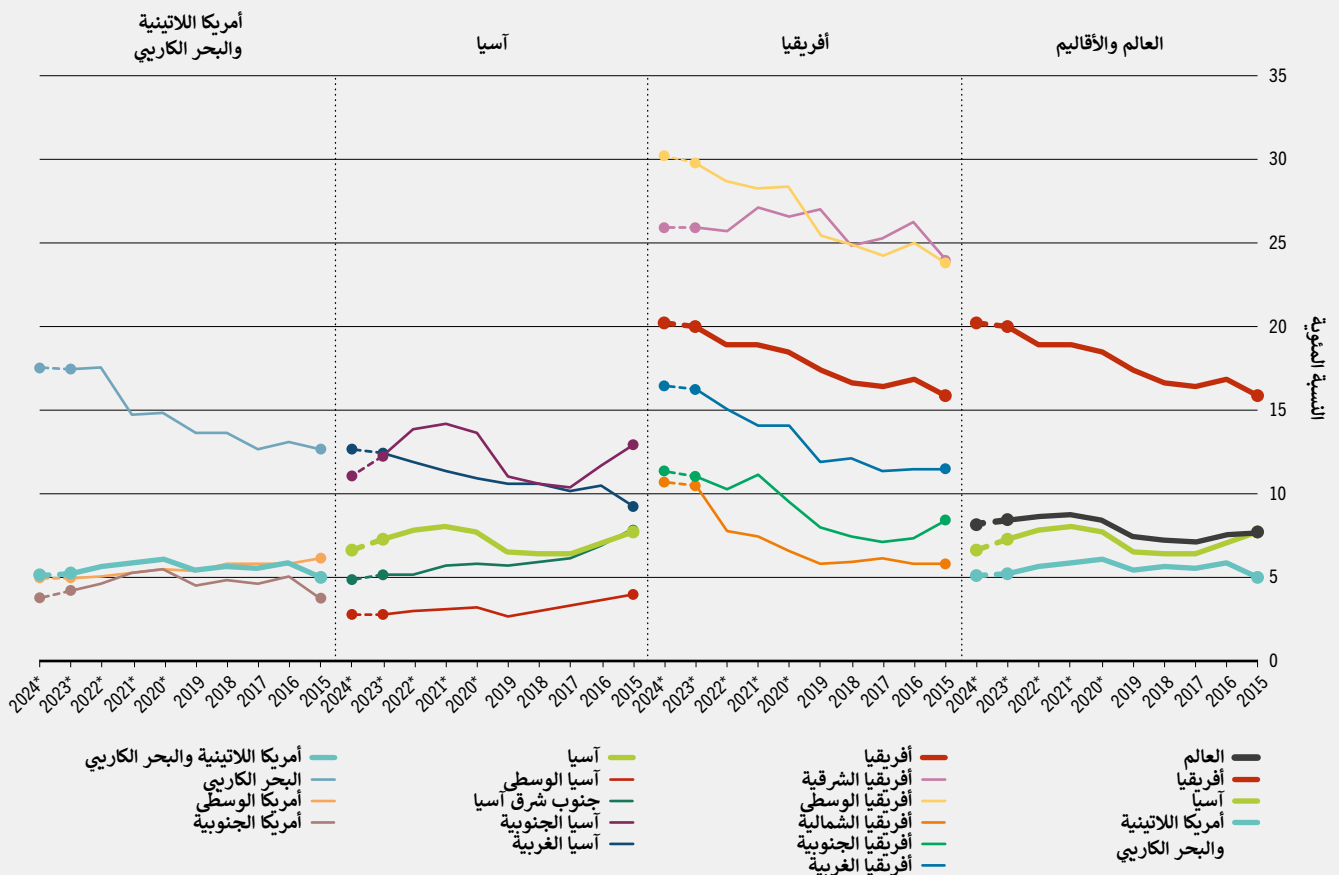
عدد الأشخاص الذين يعانون النقص التغذوي									
2024*	2023*	2022*	2021*	2020*	2019	2018	2015	2010	2005
(بالملايين)									
673.2	688.4	695.2	697.5	670.1	584.1	564.9	577.4	612.7	788.8
العالم									
306.5	296.2	272.9	267.3	255.2	233.9	217.9	193.7	170.1	178.0
أفريقيا									
29.1	28.1	20.5	19.5	16.8	15.0	14.8	13.5	11.8	13.0
أفريقيا الشمالية									
277.5	268.1	252.4	247.9	238.3	218.9	203.2	180.2	158.3	165.0
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى									
129.7	126.1	121.9	125.3	119.9	118.7	106.1	94.3	85.1	93.9
أفريقيا الشرقية									
64.3	61.2	57.4	54.7	53.2	46.4	44.0	38.0	31.4	32.9
أفريقيا الوسطى									
8.3	8.0	7.3	7.8	6.5	5.4	5.0	5.5	4.1	2.7
أفريقيا الجنوبية									
75.1	72.7	65.7	60.0	58.6	48.4	48.0	42.4	37.7	35.5
أفريقيا الغربية									
323.4	347.2	375.7	382.2	366.2	306.7	301.8	343.0	397.5	552.2
آسيا									
173.5	177.9	178.7	172.5	167.1	150.4	163.6	169.4	209.7	297.9
آسيا باستثناء الهند									
2.3	2.3	2.4	2.5	2.5	2.0	2.2	2.8	4.1	7.8
آسيا الوسطى									
لم يُبلغ عنها	لم يُبلغ عنها	لم يُبلغ عنها	لم يُبلغ عنها	لم يُبلغ عنها	لم يُبلغ عنها	لم يُبلغ عنها	لم يُبلغ عنها	43.5	102.7
آسيا الشرقية									
33.8	35.6	35.8	38.7	39.3	38.2	40.1	50.7	70.6	95.0
جنوب شرق آسيا									
226.7	249.2	280.4	285.2	269.9	215.7	206.3	240.9	264.9	325.1
آسيا الجنوبية									
39.3	38.1	35.5	33.3	31.5	30.0	29.6	24.8	14.4	21.6
آسيا الغربية									
68.3	66.2	56.0	52.8	48.3	45.0	44.3	38.2	26.3	34.6
آسيا الغربية وأفريقيا الشمالية									
33.6	35.1	37.1	38.4	39.8	35.0	36.4	31.2	35.0	47.2
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي									
7.8	7.7	7.8	6.4	6.5	5.9	5.9	5.4	5.9	7.1
البحر الكاريبي									
25.9	27.4	29.3	32.0	33.3	29.1	30.6	25.8	29.1	40.1
أمريكا اللاتينية									
9.1	9.1	9.2	9.4	9.6	9.4	10.1	10.4	9.8	10.6
أمريكا الوسطى									
16.7	18.2	20.1	22.6	23.6	19.7	20.4	15.4	19.3	29.5
أمريكا الجنوبية									
3.5	3.5	3.4	3.5	3.1	3.2	3.2	2.9	2.8	2.3
أوسيانيا									
لم يُبلغ عنها	لم يُبلغ عنها	لم يُبلغ عنها	لم يُبلغ عنها	لم يُبلغ عنها	لم يُبلغ عنها	لم يُبلغ عنها	لم يُبلغ عنها	لم يُبلغ عنها	لم يُبلغ عنها
أمريكا الشمالية وأوروبا									

ملاحظات: قيم لم يبلغ عنها لأن معدل الانتشار يقل عن 2.5 في المائة. ويمكن أن تختلف المجاميع الإقليمية عن مجموع الأقاليم الفرعية بسبب التقريب والقيم التي لم يتم الإبلاغ عنها. وللإطلاع على التركيبة القطرية الإقليمية/دون الإقليمية، يمكن الرجوع إلى الملاحظات المتعلقة بالأقاليم الجغرافية في الجداول الإحصائية الواردة في نهاية التقرير. * تستند القيم إلى التقديرات النقطية؛ ويمكن الاطلاع على قيم الحدود العليا والدنيا للنطاقات المقدرة للفترة بين عامي 2022 و2024 في المواد التكميلية للفصل الثاني. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2025. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. [تم الاطلاع على الموقع في 28 يوليو/تموز 2025]. <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>. الترخيص: CC-BY-4.0.

أفريقيا بمقدار 113 مليون شخص منذ عام 2015 عندما أطلقت خطة عام 2030. وتم إحراز أكبر قدر من التقدم نحو الحد من الجوع في السنوات الأخيرة في آسيا، وكان مدفوعاً بالانخفاض الملحوظ الآنف ذكره في آسيا الجنوبية التي تشمل الهند. وانخفض معدل انتشار النقص التغذوي في آسيا من 7.9 في المائة في عام 2022 إلى 7.3 في المائة في عام 2023، ثم إلى 6.7 في المائة (323 مليون شخص) في عام 2024 - أي بتراجع قدره 52 مليون شخص في سنتين. وانخفض معدل انتشار النقص التغذوي في آسيا الجنوبية من 13.9 إلى 11.0 في المائة خلال

جميع الأقاليم الفرعية باستثناء أفريقيا الشرقية وقد سُجلت أكبر الزيادات في أفريقيا الوسطى التي كان لديها أعلى معدل انتشار للنقص التغذوي في أفريقيا والعالم في عام 2024 (30.2 في المائة)، وفي أفريقيا الشمالية حيث زاد معدل انتشار النقص التغذوي من 7.8 في المائة في عام 2022 إلى 10.7 في المائة في عام 2024. واستمر معدل انتشار النقص التغذوي في الارتفاع أيضاً في أفريقيا الجنوبية والغربية خلال هذه الفترة، ولكن بوتيرة أبطأ، لبلغ 11.4 و16.5 في المائة على التوالي. وزاد عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص تغذوي مزمن في

الشكل 2-2 تم إحراز تقدم نحو الحد من الجوع في جنوب شرق آسيا وآسيا الجنوبية وأمريكا الجنوبية، ولكن الجوع يستمر في الازدياد في معظم الأقاليم الفرعية في أفريقيا وآسيا الغربية



ملاحظات: لا تعرض سوى الأقاليم التي تتاح بيانات عن جميع أقاليمها الفرعية والتي كان معدل انتشار النقص التغذوي فيها أكبر من 2.5 في المائة. ولم تعرض آسيا الشرقية لأن معدل انتشار النقص التغذوي فيها بقي أقل من 2.5 في المائة بصورة مستمرة منذ عام 2010. * تستند القيم إلى التقديرات النقطية. ويمكن الاطلاع على النطاقات الكاملة للقيم في الفترة بين عامي 2022 و2024 في المواد التكميلية للفصل الثاني.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2025. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. [تم الاطلاع على الموقع في 28 يوليو/تموز 2025]. <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>. الترخيص: CC-BY-4.0.

<https://doi.org/10.4060/cd6008en-fig2.2>

النقص التغذوي أقل من 2.5 في المائة منذ عام 2015. ومن جهة أخرى، فإن الوضع مختلف جداً في آسيا الغربية التي تُعد الإقليم الفرعي الوحيد في آسيا الذي سجلت فيه زيادة مطردة في معدلات النقص التغذوي المزمّن منذ عام 2015 ليلبلغ 12.7 في المائة في عام 2024. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإقليم الفرعي يضم بعض البلدان الأكثر تأثراً بالأزمات المستمرة والتي يطرح نقص البيانات المتينة بشأنها تحدياً أمام تقدير معدل انتشار النقص التغذوي. ويمكن أن توفر تقييمات انعدام الأمن الغذائي الشديّد معلومات مهمة عن الوضع في هذه البلدان (انظر الإطار 2-2).

الفترة نفسها. ولكن، تجدر الإشارة إلى أن التقدم المحرز في آسيا يرجع إلى التحسن الذي تحقق في العديد من البلدان، ذلك أن معدل انتشار النقص التغذوي في آسيا باستثناء الهند شهد هو أيضاً انخفاضاً طفيفاً في الفترة بين عامي 2022 و2024⁽¹⁾. وأحرز بعض التقدم أيضاً في جنوب شرق آسيا حيث انخفض معدل انتشار النقص التغذوي تدريجياً على مدى سنوات عديدة ليلبلغ 4.9 في المائة في عام 2024. ولم يطرأ أي تغيير في الفترة بين عامي 2023 و2024 في آسيا الوسطى التي لديها أدنى معدل انتشار للنقص التغذوي في الإقليم (2.8 في المائة) باستثناء آسيا الشرقية التي ظل فيها معدل انتشار

الإطار 1-2 تحديثات تؤدي الأزمات الإنسانية المتفاقمة إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي الشديد وتهدد الحق في الغذاء الكافي في العديد من الأماكن في العالم

يتم إجراء تقييمات سريعة للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي/الإطار المنسق من قبل فرق محلية من المحللين من خلال عملية تشاورية بين شركاء الأمن الغذائي الرئيسيين في البلاد، بما في ذلك النظراء الحكوميين، بهدف إيجاد التقاطع بين كافة أجزاء الأدلة المتاحة جزئيًا في بعض الأحيان، بما في ذلك البيانات المستمدة من مصادر رسمية وغير رسمية والتي عادة ما يتم جمعها واستخدامها من قبل المجتمع الإنساني الدولي والتي تختلف بصورة كبيرة عن تلك التي تسترشد بها مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.⁵

ومن ناحية أخرى، يتمثل الهدف الواسع النطاق لتقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم في رصد انعدام الأمن الغذائي المزمن - الذي يُعرّف بأنه انعدام في الأمن الغذائي يستمر بمرور الزمن، وينشأ بشكل أساسي عن أسباب هيكلية - في جميع البلدان بصورة منتظمة بحسب ما يقتضيه رصد أهداف التنمية المستدامة. ويشمل انعدام الأمن الغذائي المزمن أيضًا أشكالًا أقل شدة من انعدام الأمن الغذائي لا تهدد بالضرورة الأرواح أو سبل العيش، وإنما تستمر مع مرور الوقت ويمكنها أن تؤثر سلبيًا على رفاه الأشخاص وتنمية المجتمعات المحلية والبلدان في الأجل الطويل. ويتم رصد العجز المزمن في الحصول على الأغذية باستخدام مؤشرات مثل معدل انتشار النقص التغذوي ومؤشرات تستند إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي ويتم جمعها من خلال الدراسات

أثناء إعداد هذه الطبعة من تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، استمرت الأزمات الإنسانية المتفاقمة في تقويض الأمن الغذائي وإعمال الحق في الغذاء الكافي في العديد من البلدان. وبغية إبلاغ صانعي القرار بهذا الوضع المتطور، يعرض التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية⁴ لعام 2025 تفاصيل انعدام الأمن الغذائي الشديد في مجموعة من البلدان المعرضة حاليًا لأزمات غذائية. ويُعد كل من تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم والتقرير العالمي عن الأزمات الغذائية بمثابة جهود متعددة الشراكات توفر تحليلات دولية متكاملة للأمن الغذائي، ولكن يجب على القراء إدراك الاختلاف بين التقريرين في الأهداف والنطاق الجغرافي، فضلًا عن اعتمادهما في تحليلاتهما على بيانات ومنهجيات واضحة التباين.

ويركّز التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية على انعدام الأمن الغذائي الشديد، والذي يشير إلى أي مظهر من مظاهر انعدام الأمن الغذائي في نقطة زمنية محدّدة وبدرجة من الشدة تهدّد الحياة أو سبل كسب العيش أو كليهما معًا، بصرف النظر عن أسبابه أو سياقه أو مدته. وتستند تحليلات انعدام الأمن الغذائي الشديد التي يتم الإبلاغ عنها في التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية بشكل أساسي إلى التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي/الإطار المنسق. ونظرًا إلى أن التوقيت المناسب يُعتبر أمرًا جوهريًا في حالات الأزمات،

و 9.1 مليون شخص في أمريكا الوسطى، و 16.7 ملايين شخص في أمريكا الجنوبية، عانوا من الجوع المزمن في عام 2024.

ولم يشهد معدّل انتشار النقص التغذوي تغييرًا يُذكر في السنوات الأخيرة في أوسيانيا حيث تشير التقديرات إلى أن 7.6 في المائة من السكان عانوا من نقص تغذوي مزمن في عام 2024.

وعند النظر في هذه النتائج، من المهم ألا يغيب عن الأذهان تدهور حالة انعدام الأمن الغذائي في البلدان المتأثرة بأزمات إنسانية آخذة في التطور والذي قد لا ينعكس بالكامل في التوقعات الآتية لمعدل انتشار النقص التغذوي لعام 2024 (انظر الإطار 2-2).

وتم إحراز تقدم نحو تحقيق مقصد القضاء التام على الجوع في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أيضًا، حيث تشير أحدث التقديرات إلى انخفاض معدّل انتشار النقص التغذوي إلى 5.1 في المائة في عام 2024 بعد أن بلغ أعلى نسبة له وقدرها 6.1 في المائة في عام 2020. ولم يتحقق أي تحسن في منطقة البحر الكاريبي حيث عانت نسبة 17.5 في المائة من السكان من الجوع خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وجاءت فترة الركود هذه بعد زيادة حادة في عام 2022 بحيث بلغت نسبة معدّل انتشار النقص التغذوي في منطقة البحر الكاريبي في عام 2024 أكثر من ثلاثة أضعاف المتوسط الإقليمي. ومن جهة أخرى، أحرزت أمريكا الجنوبية تقدمًا على مدى سنوات عديدة متتالية بفعل الانخفاض المطّرد في معدّل انتشار النقص التغذوي من 5.5 في المائة في عام 2020 إلى 3.8 في المائة في عام 2024. ولم يطرأ أي تغيير في أمريكا الوسطى بين عامي 2023 و 2024 بعد فترة من التحسن التدريجي خلال السنوات الثلاث السابقة. وتشير التقديرات إلى أن 7.8 ملايين شخص في منطقة البحر الكاريبي،

الإطار 2-2 (يتبع)

الاستقصائية التمثيلية على المستوى الوطني وتصميمها لضمان قابلية المقارنة على مستوى العالم مع مرور الوقت. وهناك اختلاف أيضًا في النطاق الجغرافي للتقارير. فتقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم يقدم لمحة عامة عالمية عن اتجاهات انعدام الأمن الغذائي المزمن ويغطي جميع البلدان والأقاليم في العالم، في حين يركز التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية على الأزمات ويرتبط بسياقات محددة. وفي عام 2025، غطى التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية 53 بلدًا وإقليمًا يشهد أزمة غذائية ويعتبر فيه انعدام الأمن الغذائي الشديد الأكثر شدة وانتشارًا. وبالتالي، يعرض تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم صورة شاملة في حين يوفر التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية تحليلًا محدد الأهداف لانعدام الأمن الغذائي الشديد في السياقات الأكثر تأثرًا بالأزمات في العالم.

وبالتالي، ليس هناك تناقض بين الرسائل المختلفة - تحسن انعدام الأمن الغذائي المزمن على المستوى العالمي المبلغ عنه في هذه الطبعة من تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، مقابل استمرار ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي الشديد في البلدان المتأثرة بالنزاعات المبيّن في التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2025 - وإنما انعكاس لاختلاف الأهداف والنطاقات وتغطية البيانات. وفي حين قد تظهر المؤشرات العالمية حدوث تعافٍ متواضع في المجمل، لا تزال بلدان محددة عديدة غارقة في حالات طوارئ تستمر فيها معدلات الجوع الحاد بالارتفاع وتشتد الحاجة فيها إلى الاستجابة الإنسانية الطارئة. وهناك بلدان أيضًا لا تتوفر بشأنها بيانات حديثة من النوع المستخدم عادةً لإثراء مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وتكون تقديرات الاتجاهات الراهنة لانعدام الأمن الغذائي المزمن فيها أقل دقة. ومن الضروري فهم هذا الفرق لتفسير البيانات واستخدام التقريرين بفعالية من أجل توجيه استراتيجيات التنمية الطويلة الأجل والاستجابة الإنسانية القصيرة الأجل.

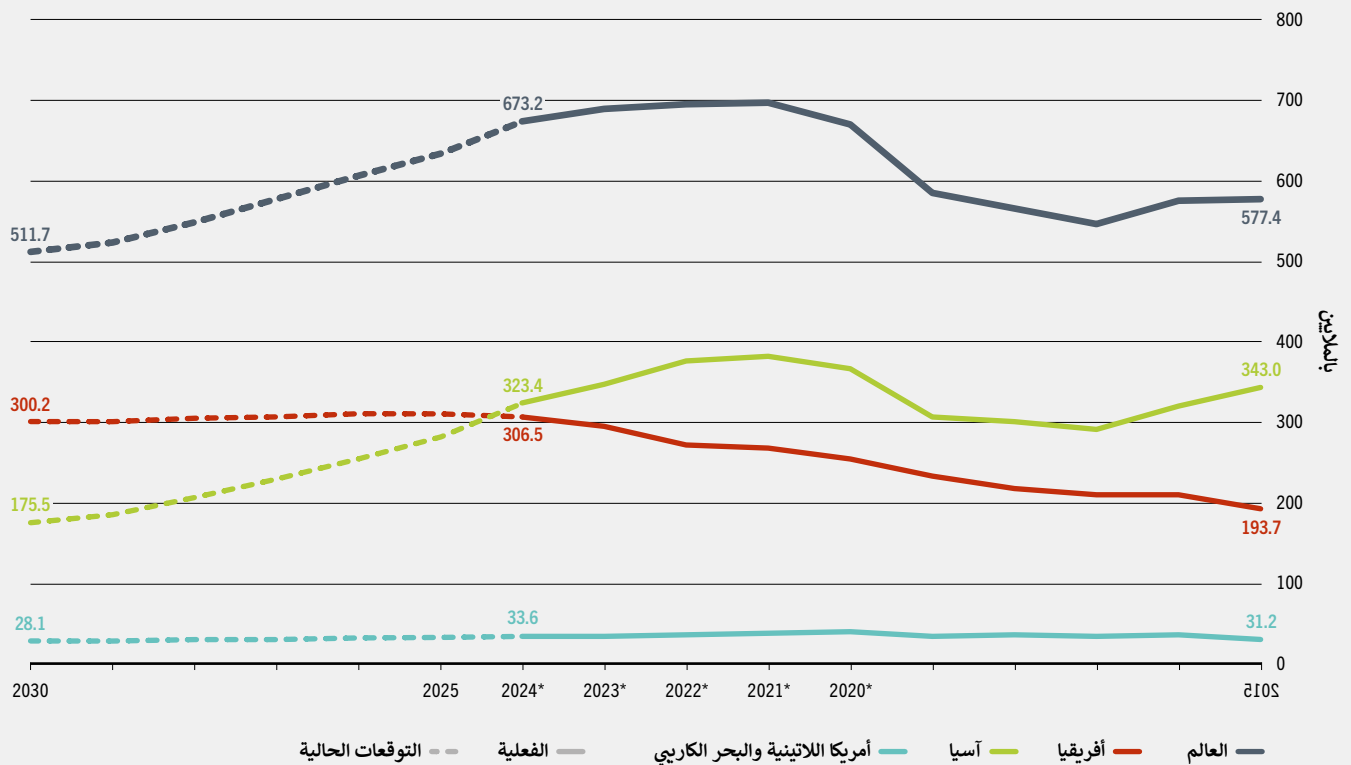
ووفقًا للتقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2025، واجه نحو 295 مليون شخص مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الشديد (المرحلة 3 أو ما فوقها من التصنيف

المتكامل لمراحل الأمن الغذائي/الإطار المنسق) في 53 بلدًا وإقليمًا يعاني من أزمة غذائية وشمله التحليل في عام 2024. ومن بين هؤلاء الأشخاص، كان أكثر من 35 مليون شخص في المرحلة 4 من التصنيف المتكامل (حالة الطوارئ) ونحو مليوني (2) شخص في المرحلة 5 (الكارثة).^{*} وتمثلت البلدان الخمسة التي يعيش فيها أكبر عدد من الأشخاص الذين يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الشديد، بالترتيب التنازلي، في نيجيريا والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبنغلاديش وإثيوبيا، في حين كانت البلدان التي واجهت فيها الحصة الأكبر من السكان الذين تناولهم التحليل مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الشديد هي فلسطين (قطاع غزة) وجنوب السودان والسودان واليمن وهايتي. وتواجه نسبة مائة في المائة من سكان قطاع غزة مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الشديد، كما هو الحال بالنسبة إلى أكثر من نصف سكان جنوب السودان والسودان، ونحو نصف سكان اليمن وهايتي.

وتشير التقديرات أو التوقعات إلى أن نحو مليوني (2) شخص في خمسة بلدان وأقاليم^{**} كانوا يعانون من مستويات كارثية (المرحلة 5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي/الإطار المنسق) من انعدام الأمن الغذائي الشديد في عام 2024، وأكثر من نصفهم (1 06 900) في قطاع غزة. ويزيد هذا الرقم بمقدار الضعف عن عدد الأشخاص الذين تشير التقديرات إلى أنهم كانوا في هذه المرحلة في نهاية عام 2023 وقدره 576 600 شخص، وهو أكبر عدد سُجل على الإطلاق في أي بلد أو إقليم في تاريخ التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. وتُعتبر هذه الأزمات من ضمن الأزمات الإنسانية الأشد خطورة في العالم وهي تفرض تحديات هائلة في وجه أعمال الحق في الغذاء الكافي. وهناك حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية، بما في ذلك المساعدات الطارئة في مجال الزراعة والتغذية والأغذية، إلى جانب إنهاء الأعمال العدائية، والوصول إلى الفئات السكانية المحتاجة، وإعادة بناء البنية التحتية والمؤسسات الأساسية الضرورية لضمان سبل كسب عيش السكان وتلبية احتياجاتهم الأساسية. ويجب أن نغرس اليوم بذور السلام والأمن الغذائي والرخاء المشترك من أجل المستقبل.

ملاحظات: * المستويات العالية من انعدام الأمن الغذائي الشديد هي المستويات التي تتوافق مع المرحلة 3 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي («الأزمة») أو أسوأ. انظر دليل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي للاطلاع على المزيد من التفاصيل.⁶ ويعرّف التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية الأزمة الغذائية على أنها حالة يتطلب فيها انعدام الأمن الغذائي الشديد اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية وإنقاذ الأرواح وسبل كسب العيش على المستويات المحلية أو الوطنية ويتجاوز الموارد والقدرات المحلية على الاستجابة.^{**} جنوب السودان والسودان وفلسطين (قطاع غزة) ومالي وهايتي.

الشكل 2-3 القضاء على الجوع بحلول عام 2030 لا يزال هدفاً بعيد المنال



ملاحظات: لا تعرض سوى الأقاليم التي تتاح بيانات عن جميع أقاليمها الفرعية والتي كان معدل انتشار النقص التغذوي فيها أكبر من 2.5 في المائة. * تستند القيم إلى التقديرات النقطية المتوقعة.

المصدر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة).

<https://doi.org/10.4060/cd6008en-fig2.3>

وتستند المسارات التي تُظهر «الآفاق الحالية» والتي تهدف إلى التعبير عن التوقعات الحالية لعام 2030، إلى إصدار أبريل/نيسان 2025 من قاعدة بيانات الآفاق الاقتصادية في العالم الصادرة عن صندوق النقد الدولي. 7 ووفقاً للتوقعات الحالية، قد يعاني 512 مليون شخص، أي 6 في المائة من سكان العالم، من النقص التغذوي المزمن في عام 2030، مما يسلط الضوء على التحدي الهائل المتمثل في تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع) (الشكل 2-3). ومن المتوقع أن ينخفض عدد الأشخاص الذين يعانون النقص التغذوي بحلول عام 2030 بمقدار 65 مليون شخص فقط - أي من 577 مليون إلى 512 مليون شخص - مقارنةً بما كان عليه عندما تم إطلاق خطة عام 2030 في عام 2015.

« نحو القضاء على الجوع (المقصد 1-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة): التوقعات حتى عام 2030

على غرار الطبقات السابقة من هذا التقرير، جريت عملية لتقدير عدد الأشخاص الذين قد يواجهون الجوع في عام 2030 استناداً إلى ما يمكن استنتاجه من التوقعات المتاحة بشأن الخصائص الديمغرافية الأساسية والإنتاجية الزراعية والمتغيرات الاقتصادية الأساسية، ولا سيما التوقعات على مستوى الاقتصاد الكلي. وتم الحصول على التوقعات من خلال تقدير كل بارامتر من البارامترات التي يسترشد بها النموذج المستخدم لتقدير معدل انتشار النقص التغذوي بشكل مشترك (انظر المواد التكميلية للفصل الثاني).

الجائحة، وبمقدار 683 مليون شخص مقارنةً بعام 2015، عندما أطلقت خطة عام 2030 (الجدول 2-4).

ومن بين نحو 2.3 مليارات شخص في العالم كانوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2024، كان 828 مليوناً منهم يعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد. وانخفض معدّل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد انخفاضاً طفيفاً من 10.4 في المائة في عام 2023 إلى 10.1 في المائة في عام 2024.

وتشهد الاتجاهات الإقليمية تباينات ملحوظة. فمعدّلات انعدام الأمن الغذائي أخذت في الارتفاع في أفريقيا، ولكنها تتجه نحو الانخفاض في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، فيما تراجعت تدريجياً في آسيا لعدة سنوات متتالية، بينما تشير التقديرات الجديدة إلى انخفاض طفيف في أوسيانا وأمريكا الشمالية وأوروبا في الفترة بين عامي 2023 و2024 بعد ارتفاع استمر لعدة سنوات (الجدول 2-3 والجدول 4-2 والشكل 4-2).

ويبدو أن معدّل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في أفريقيا قد ارتفع من 57.5 في المائة في عام 2023 إلى 58.9 في المائة في عام 2024 - أي بزيادة قدرها 41 مليون شخص تقريباً في سنة واحدة. وتشير التقديرات إلى أن 893 مليون شخص في أفريقيا عانوا من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2024؛ ومن بين هؤلاء، ربما عانى 337 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الشديد. وتُعزى زيادة انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا في الفترة بين عامي 2023 و2024 إلى التأثير المشترك للزيادات الهامشية في جميع الأقاليم الفرعية في أفريقيا. وفي عام 2024، أثر انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في أكثر من ربع السكان في أفريقيا الجنوبية، وأكثر من ثلث السكان في أفريقيا الشمالية (مع أن التقديرات لا تشمل تحديثات عن السودان)، ونحو ثلثي السكان في أفريقيا الشرقية والغربية، وأكثر من ثلاثة أرباع السكان في أفريقيا الوسطى.

واستمر الانخفاض الطفيف في مستويات انعدام الأمن الغذائي في آسيا، إذ تشير التقديرات إلى أن معدّل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد تراجع من 24.3 في المائة في عام 2023 إلى 23.3 في المائة في عام 2024، ما يعادل انخفاضاً بنحو 38 مليون شخص في سنة واحدة. ويقدر أن نحو 1.1 مليار شخص في آسيا كانوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2024؛ ومن بين هؤلاء، كان 418 مليون شخص (8.7 في المائة من السكان في الإقليم) يعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد. وأحرز الإقليم بأكمله تقدماً تدريجياً منذ عام 2020. وظهرت علامات التحسن في جميع الأقاليم الفرعية في آسيا في الفترة بين عامي 2023 و2024.

وفي حين أنه من المتوقع تحقيق تحسن في جميع الأقاليم خلال السنوات الخمس المقبلة، لا تزال الفوارق كبيرة (الشكل 2-3). فبحلول عام 2030، سيعيش 60 في المائة ممن يعانون النقص التغذوي في العالم في أفريقيا حيث سيعاني 17.6 في المائة من السكان من الجوع المزمن. أما في آسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، فسوف يهبط معدّل انتشار النقص التغذوي إلى ما دون 5 في المائة.

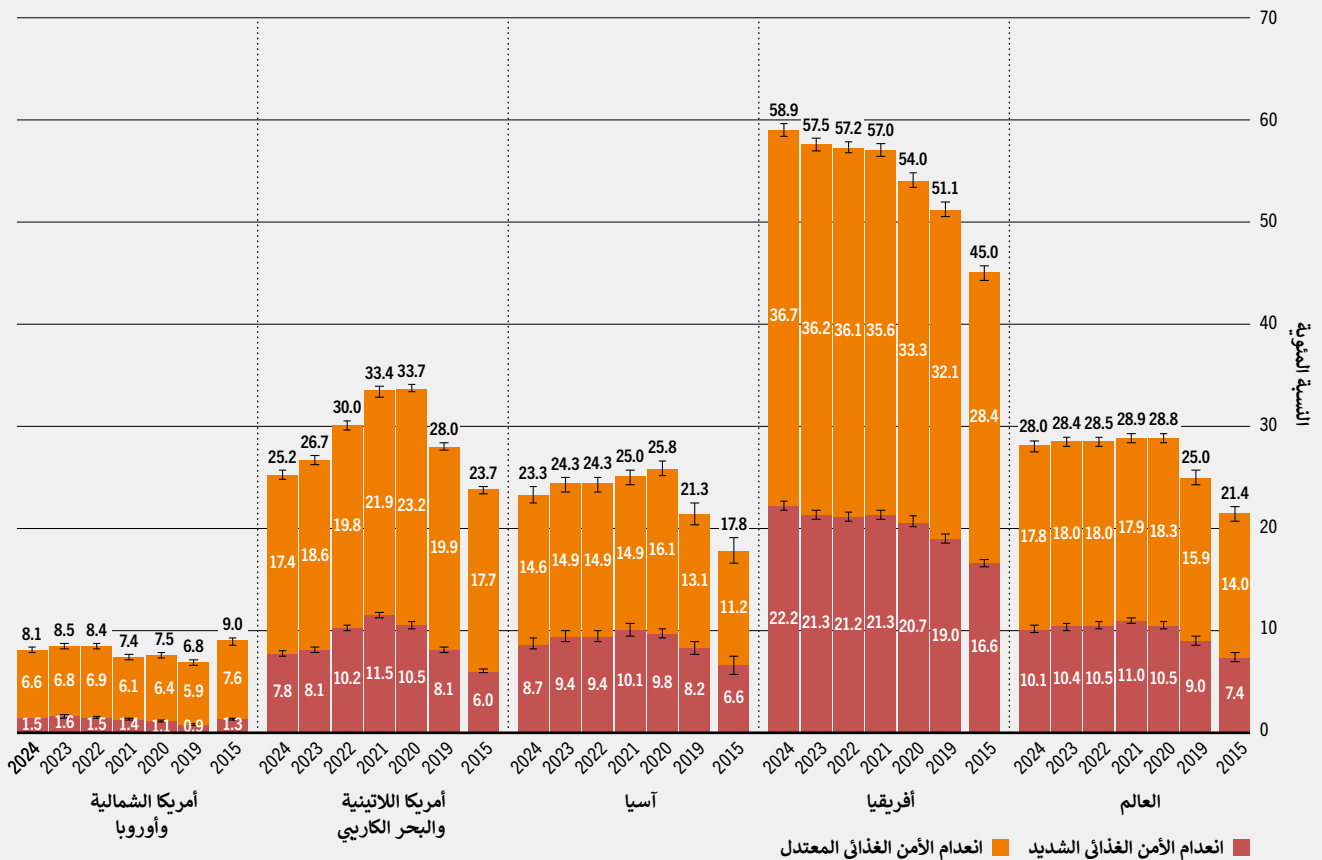
1.1.2 المؤشر 2-1-2 لأهداف التنمية المستدامة معدّل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بين السكان بالاستناد إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي

تم إدخال المؤشر 2-1-2 لأهداف التنمية المستدامة - معدّل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد بين السكان بالاستناد إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي - في الإطار العالمي لرصد أهداف التنمية المستدامة بهدف تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الأوسع المحدد في المقصد 2-1 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة والمتمثل في القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام. ويُعد التحسن في هذا المؤشر علامة إيجابية على حدوث تقدم نحو إعمال الحق في الغذاء.

ويواجه الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل عدم يقين إزاء قدرتهم على الحصول على الأغذية الكافية وقد اضطروا إلى خفض جودة الأغذية التي يتناولونها و/أو كميتها. أما الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، فقد فرغوا في بعض الأوقات خلال السنة من الغذاء، وفي أسوأ الحالات، أمضوا يوماً كاملاً من دون تناول أي طعام. ومع أنه يتم الحصول على معدّل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد ومعدّل انتشار النقص التغذوي باستخدام منهجيات ومصادر بيانات مختلفة جداً، فإنهما يشكلان مؤشرين على القيود الشديدة التي يتعرض لها الحصول على الأغذية.

وعلى المستوى العالمي، انخفض معدّل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل والشديد مجتمعين وانعدام الأمن الغذائي الشديد وحده، بشكل تدريجي للغاية منذ عام 2021 بعد الزيادة الحادة التي أعقبت جائحة كوفيد - 19 في عام 2020. وفي الفترة بين عامي 2023 و2024، انخفض معدّل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد على المستوى العالمي انخفاضاً طفيفاً، من 28.4 إلى 28.0 في المائة (الشكل 4-2 والجدول 2-3). وتشير التقديرات إلى أن نحو 2.3 مليارات شخص في العالم كانوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2024، وهو ما يزيد بمقدار 335 مليون شخص عن عام 2019، قبل

الشكل 2-4 مستويات انعدام الأمن الغذائي العالمي تراجعت تدريجياً بين عامي 2021 و2024 وكان ذلك مصحوباً بتقدم ملحوظ في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي



ملاحظات: ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام إلى أقرب فاصلة عشرية. ولا تظهر أوسيانيا في الشكل بسبب عدم كفاية التغطية السكانية لميكرونيزيا وبولينيزيا. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2025. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. [تمّ الاطلاع على الموقع في 28 يوليو/تموز 2025]. <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>. الترخيص: CC-BY-4.0.

↓ <https://doi.org/10.4060/cd6008en-fig2.4>

واحد، من نحو 176 مليون شخص إلى 167 مليون شخص، مع انخفاض التقديرات من 26.7 في المائة من السكان في عام 2023 إلى 25.2 في المائة في عام 2024، مدفوعاً بشكل رئيسي بالتقدم الذي تحقّق في أمريكا الجنوبية. وتكشف أحدث الاتجاهات في التقديرات أن الأمن الغذائي يتحسن على ما يبدو في جميع الأقاليم الفرعية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ولكن بشكل أكثر أهمية في أمريكا الجنوبية، حيث كان معدّل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد أقل بنحو 10 نقاط مئوية في عام 2024 مقارنةً بعام 2021، وهو فرق يعادل انخفاضاً بأكثر من 40 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن

وأشارت التقديرات إلى أن معدّل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد كان الأعلى في آسيا الجنوبية وآسيا الغربية (نحو 38 في المائة في كل منهما) في عام 2024، على الرغم من أن آسيا الجنوبية شهدت أكبر تراجع في الفترة بين عامي 2023 و2024 (نحو نقطتين مئويتين). وكان معدّل الانتشار الأدنى في آسيا الشرقية حيث يقدر عند 6.2 في المائة من السكان.

وحدثت أكبر نسبة تحسن في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، حيث تم إحراز تقدم مطرد منذ عام 2021. وانخفض عدد الأشخاص المتضررين من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بنحو 9 ملايين شخص في عام

الجدول 2-3 معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد فقط، والمعتدل أو الشديد، بالاستناد إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، 2015-2024

معدّل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد										معدّل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد									
2024	2023	2022	2021	2020	2019	...	2015	2024	2023	2022	2021	2020	2019	...	2015				
(النسبة المئوية)								(النسبة المئوية)											
العالم	28.0	28.4	28.5	28.9	28.8	25.0	...	21.4	10.1	10.4	10.5	11.0	10.5	9.0	...	7.4			
أفريقيا	58.9	57.5	57.2	57.0	54.0	51.1	...	45.0	22.2	21.3	21.2	21.3	20.7	19.0	...	16.6			
أفريقيا الشمالية	35.1	33.9	32.6	34.1	30.3	29.0	...	26.3	12.4	11.9	12.0	11.3	9.5	8.8	...	9.0			
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	64.1	62.8	62.8	62.1	59.4	56.2	...	49.4	24.4	23.4	23.2	23.6	23.2	21.3	...	18.4			
أفريقيا الشرقية	64.9	63.5	65.5	63.9	65.1	62.8	...	56.3	24.8	23.8	24.9	26.3	26.3	23.5	...	20.8			
أفريقيا الوسطى	77.3	77.0	76.4	74.9	70.0	n.a.	...	n.a.	37.0	36.8	36.6	36.0	35.5	n.a.	...	n.a.			
أفريقيا الجنوبية	26.5	26.4	22.7	24.4	24.4	21.9	...	21.5	10.7	10.8	10.6	10.7	10.7	9.2	...	9.1			
أفريقيا الغربية	63.2	61.4	60.1	60.7	54.1	48.7	...	39.2	20.2	18.8	17.3	17.1	16.4	14.5	...	11.0			
آسيا	23.3	24.3	24.3	25.0	25.8	21.3	...	17.8	8.7	9.4	9.4	10.1	9.8	8.2	...	6.6			
آسيا الوسطى	16.2	16.4	17.3	20.0	17.7	13.4	...	9.1	2.9	3.4	4.5	4.9	4.7	2.3	...	1.4			
آسيا الشرقية	6.2	6.3	6.2	6.1	7.8	7.4	...	5.9	1.0	1.0	1.0	1.0	2.0	1.3	...	0.8			
جنوب شرق آسيا	14.0	14.5	14.8	14.8	15.3	14.3	...	14.4	1.9	2.2	1.8	1.7	1.8	1.6	...	1.6			
آسيا الجنوبية	38.3	40.4	40.5	41.9	43.1	34.2	...	27.7	16.6	18.3	18.4	20.2	18.8	16.2	...	13.1			
آسيا الغربية	37.7	37.8	38.7	41.5	37.8	32.6	...	32.4	13.4	13.3	13.8	13.3	12.3	11.0	...	9.7			
آسيا الغربية وأفريقيا الشمالية	36.5	36.0	35.8	38.0	34.3	30.9	...	29.5	12.9	12.6	12.9	12.3	11.0	9.9	...	9.4			
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	25.2	26.7	30.0	33.4	33.7	28.0	...	23.7	7.8	8.1	10.2	11.5	10.5	8.1	...	6.0			
البحر الكاريبي	51.9	53.3	55.3	54.1	61.0	غير متاحة	...	غير متاحة	24.8	25.0	25.4	23.2	29.1	غير متاحة	...	غير متاحة			
أمريكا اللاتينية	23.3	24.8	28.2	31.9	31.7	26.0	...	21.4	6.6	6.8	9.1	10.7	9.2	6.8	...	4.4			
أمريكا الوسطى	25.9	26.4	26.2	30.9	34.1	29.8	...	28.9	7.1	7.1	6.9	7.3	7.3	7.1	...	6.3			
أمريكا الجنوبية	22.2	24.1	29.0	32.3	30.7	24.5	...	18.4	6.4	6.7	10.0	12.1	10.0	6.6	...	3.7			
أوسيانيا	26.3	26.9	24.2	24.1	23.2	24.4	...	21.3	9.6	10.4	9.3	10.1	8.6	9.5	...	8.5			
أمريكا الشمالية وأوروبا	8.1	8.5	8.4	7.4	7.5	6.8	...	9.0	1.5	1.6	1.5	1.4	1.1	0.9	...	1.3			
أوروبا	6.8	7.5	7.8	7.3	7.2	6.4	...	8.3	1.8	1.9	1.8	1.7	1.3	0.9	...	1.5			
أوروبا الشرقية	7.9	9.0	10.4	10.3	10.0	8.1	...	11.4	1.3	1.8	1.9	1.7	1.4	0.8	...	1.5			
أوروبا الشمالية	7.5	7.7	6.6	4.5	4.2	5.1	...	6.8	3.6	3.0	2.0	1.8	1.2	0.9	...	1.8			
أوروبا الجنوبية	5.1	6.2	6.4	6.9	8.0	6.8	...	7.4	1.1	1.3	1.4	1.7	2.0	1.3	...	1.4			
أوروبا الغربية	6.2	6.1	5.7	4.9	3.9	4.3	...	5.0	1.9	2.0	1.8	1.7	0.8	0.7	...	1.4			
أمريكا الشمالية	10.7	10.4	9.7	7.5	8.3	7.6	...	10.3	1.1	1.1	0.9	0.7	0.7	0.8	...	1.0			

ملاحظات: غير متاح، لأن البيانات غير متاحة سوى لعدد محدود من البلدان التي تمثل أقل من 50 في المائة من السكان في الإقليم. وتشمل التقديرات لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في الفترة بين عامي 2014 و2019 بلدان البحر الكاريبي التي يمثل سكانها مجتمعين 30 في المائة فقط من سكان هذا الإقليم الفرعي، في حين تشمل التقديرات للأعوام من 2020 إلى 2024 بلدان البحر الكاريبي التي يمثل سكانها مجتمعين ما بين 60 في المائة و65 في المائة من سكان الإقليم الفرعي. والبلدان المدرجة في تقديرات عام 2024 لإقليم البحر الكاريبي الفرعي هي: أنتيغوا وبربودا، وباربادوس، وبنيناد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، ودروميكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وغرينادا، وهائتي. ولا تعكس التقديرات الخاصة بأفريقيا الشمالية أي تحديثات جديدة في ما يتعلق بالسودان، ذلك أن شدة الصراع قد أعاقَت جمع البيانات.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2025. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعة في منظمة الأغذية والزراعة، مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. [إتم الاطلاع على الموقع في 28 يوليو/تموز 2025]. <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>. الترخيص: CC-BY-4.0.

عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الشديد فقط، والمعتدل أو الشديد، بالاستناد إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، 2015-2024

عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد								عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد								
2024	2023	2022	2021	2020	2019	...	2015	2024	2023	2022	2021	2020	2019	...	2015	
(بالملايين)								(بالملايين)								
2 284.8	2 295.0	2 283.9	2 296.6	2 268.7	1 949.4	...	1 602.2	828.0	841.4	840.0	872.0	827.6	705.3	...	553.2	العام
892.7	852.1	828.2	805.5	745.2	689.3	...	548.6	336.9	315.6	306.2	301.7	285.3	256.1	...	202.4	أفريقيا
95.5	91.2	86.3	88.9	77.7	73.0	...	61.2	33.8	32.0	31.8	29.4	24.4	22.1	...	20.9	أفريقيا الشمالية
797.2	760.9	741.9	716.7	667.5	616.3	...	487.4	303.0	283.6	274.4	272.3	260.9	234.0	...	181.5	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
325.1	309.6	311.2	295.9	293.7	275.8	...	222.4	124.1	116.1	118.3	122.0	118.5	103.4	...	82.1	أفريقيا الشرقية
164.6	158.6	152.6	145.2	131.6	n.a.	...	n.a.	78.8	75.8	73.0	69.7	66.6	n.a.	...	n.a.	أفريقيا الوسطى
19.4	19.1	16.2	17.1	16.9	14.9	...	13.9	7.9	7.8	7.6	7.5	7.4	6.3	...	5.9	أفريقيا الجنوبية
288.1	273.7	262.0	258.5	225.3	197.9	...	144.1	92.3	83.8	75.5	73.1	68.3	59.1	...	40.4	أفريقيا الغربية
1 120.8	1 159.2	1 153.2	1 179.6	1 210.5	993.1	...	798.8	417.5	449.4	445.8	475.5	457.9	383.3	...	295.5	آسيا
13.3	13.3	13.7	15.6	13.5	10.1	...	6.3	2.4	2.8	3.6	3.8	3.6	1.7	...	1.0	آسيا الوسطى
102.5	105.0	103.4	102.3	129.2	123.2	...	95.9	16.8	17.2	16.1	17.1	33.4	21.4	...	12.4	آسيا الشرقية
97.2	99.8	101.5	100.9	103.5	95.8	...	92.8	13.4	15.0	12.6	11.3	12.3	10.8	...	10.5	جنوب شرق آسيا
791.1	826.1	819.4	839.5	855.5	671.5	...	518.0	343.5	374.1	372.6	404.5	373.3	318.2	...	245.9	آسيا الجنوبية
116.8	115.0	115.1	121.3	108.8	92.5	...	85.8	41.5	40.3	41.0	38.8	35.3	31.2	...	25.8	آسيا الغربية
212.2	206.2	201.4	210.1	186.6	165.5	...	147.0	75.3	72.3	72.8	68.2	59.7	53.3	...	46.7	آسيا الغربية وأفريقيا الشمالية
167.2	175.8	196.5	217.3	217.9	179.7	...	147.1	51.8	53.1	66.9	74.9	68.0	51.9	...	37.4	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
23.1	23.6	24.4	23.8	26.7	26.7	...	غير متاحة	11.0	11.1	11.2	10.2	12.7	غير متاحة	...	غير متاحة	البحر الكاريبي
144.1	152.2	172.2	193.5	191.2	155.9	...	123.7	40.7	42.0	55.7	64.7	55.3	40.4	...	25.6	أمريكا اللاتينية
47.5	47.9	47.2	55.0	60.3	52.2	...	48.5	13.0	12.9	12.5	13.0	12.8	12.5	...	10.6	أمريكا الوسطى
96.5	104.3	125.0	138.5	130.9	103.7	...	75.2	27.7	29.1	43.2	51.8	42.5	27.9	...	15.0	أمريكا الجنوبية
12.1	12.2	10.9	10.7	10.2	10.6	...	8.7	4.4	4.8	4.2	4.5	3.8	4.1	...	3.4	أوسيانيا
92.0	95.7	95.2	83.5	84.8	76.7	...	99.1	17.4	18.6	16.9	15.3	12.7	9.8	...	14.6	أمريكا الشمالية وأوروبا
50.8	55.7	58.2	55.0	53.6	48.0	...	61.7	13.1	14.4	13.3	12.6	9.9	6.8	...	11.1	أوروبا
22.7	25.8	30.1	30.0	29.3	23.8	...	33.7	3.6	5.2	5.5	4.8	4.0	2.3	...	4.4	أوروبا الشرقية
8.2	8.4	7.1	4.7	4.4	5.4	...	7.0	4.0	3.3	2.1	1.9	1.3	1.0	...	1.9	أوروبا الشمالية
7.7	9.4	9.7	10.5	12.2	10.5	...	11.3	1.7	1.9	2.1	2.6	3.0	2.0	...	2.1	أوروبا الجنوبية
12.3	12.2	11.4	9.8	7.8	8.4	...	9.7	3.8	4.0	3.6	3.3	1.6	1.4	...	2.7	أوروبا الغربية
41.2	39.9	36.9	28.6	31.2	28.6	...	37.4	4.4	4.2	3.5	2.7	2.8	3.1	...	3.5	أمريكا الشمالية

ملاحظات: غير متاح لأن البيانات غير متاحة سوى لعدد محدود من البلدان التي تمثل أقل من 50 في المائة من السكان في الإقليم. وتشمل التقديرات لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التي عثّل سكانها مجتمعين 30 في المائة فقط من سكان هذا الإقليم الفرعي، في حين تشمل التقديرات للأعوام إلى 2020 من بلدان البحر الكاريبي التي عثّل سكانها مجتمعين في 60 في المائة و65 في المائة من سكان الإقليم الفرعي. وعلى ما يلي البلدان التي تشملها تقديرات عام 2024 لإقليم البحر الكاريبي الفرعي: أنتيغوا وبربودا، وزامبابوا، وزيمبابوا، والجمهورية الديموقراطية، ومومبيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وغرينادا، وهاتني. ولا تعكس التقديرات الخاصة بأفريقيا الشمالية أي تحديثات جديدة في ما يتعلق بالسودان. ذلك أن شدة الصراع قد أعاققت جمع البيانات.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2025. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة. مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. [تمّ الاطلاع على الموقع في 28 يوليو/تموز 2025]. <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>. الترخيص: CC-BY 4.0.

الاختلافات في انعدام الأمن الغذائي بين المناطق الريفية وشبه الحضرية والحضرية وبين الرجال والنساء

يتمثل أحد المبادئ التوجيهية الرئيسية لخطة عام 2030 في عدم ترك أي أحد خلف الركب. وتتطلب الجهود المبذولة لدعم هذا المبدأ، توافر الأدلة بالنسبة إلى مجموعات سكانية فرعية محددة لفهم ما إذا كانت بعض الفئات تعاني أكثر من غيرها من انعدام الأمن الغذائي والسياسات اللازمة لتلبية الاحتياجات الخاصة لهذه الفئات.

وعلى المستوى العالمي وفي جميع الأقاليم باستثناء أمريكا الشمالية وأوروبا، يعاني الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية عادةً أكثر من السكان في المناطق الحضرية من انعدام الأمن الغذائي، بينما يختلف الوضع النسبي لسكان المناطق شبه الحضرية بحسب الأقاليم (الشكل 2-5).^٣ وعانى نحو 32.0 في المائة من السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية في العالم من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2024 مقابل 28.6 في المائة تقريباً في المناطق شبه الحضرية و23.9 في المائة في المناطق الحضرية. ويظهر نمط مماثل عند التركيز فقط على انعدام الأمن الغذائي الشديد؛ فيعاني نحو 11.5 في المائة من سكان المناطق الريفية في العالم من انعدام الأمن الغذائي الشديد مقابل 11.0 في المائة من سكان المناطق شبه الحضرية و8.1 في المائة من سكان المناطق الحضرية.

ويظهر النمط المتمثل في انخفاض انعدام الأمن الغذائي كلما زادت درجة التوسع الحضري بوضوح في أفريقيا حيث تشير التقديرات إلى أن 62.8 في المائة من السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية كانوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد مقابل 58.6 في المائة في المناطق شبه الحضرية و55.7 في المائة في المناطق الحضرية. ويعاني سكان المناطق الريفية أكثر من سكان المناطق الحضرية من انعدام الأمن الغذائي في آسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ولكن الوضع النسبي لسكان المناطق شبه الحضرية يختلف عنه في أفريقيا. ففي آسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، لا يوجد أي فرق تقريباً في انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بين سكان المناطق الريفية وسكان المناطق شبه الحضرية، بينما هناك إشارات إلى تسجيل مستويات انعدام

الغذائي. وقدرت نسبة السكان المشمولين في منطقة البحر الكاريبي الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2024 بأكثر من النصف، مقارنةً بنحو ربع السكان في كل من أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية. كما أن نسبة السكان الذين يواجهون انعدام أمن غذائي بمستويات شديدة من بين مجموع السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في منطقة البحر الكاريبي أكبر أيضاً - إذ تقارب النصف.

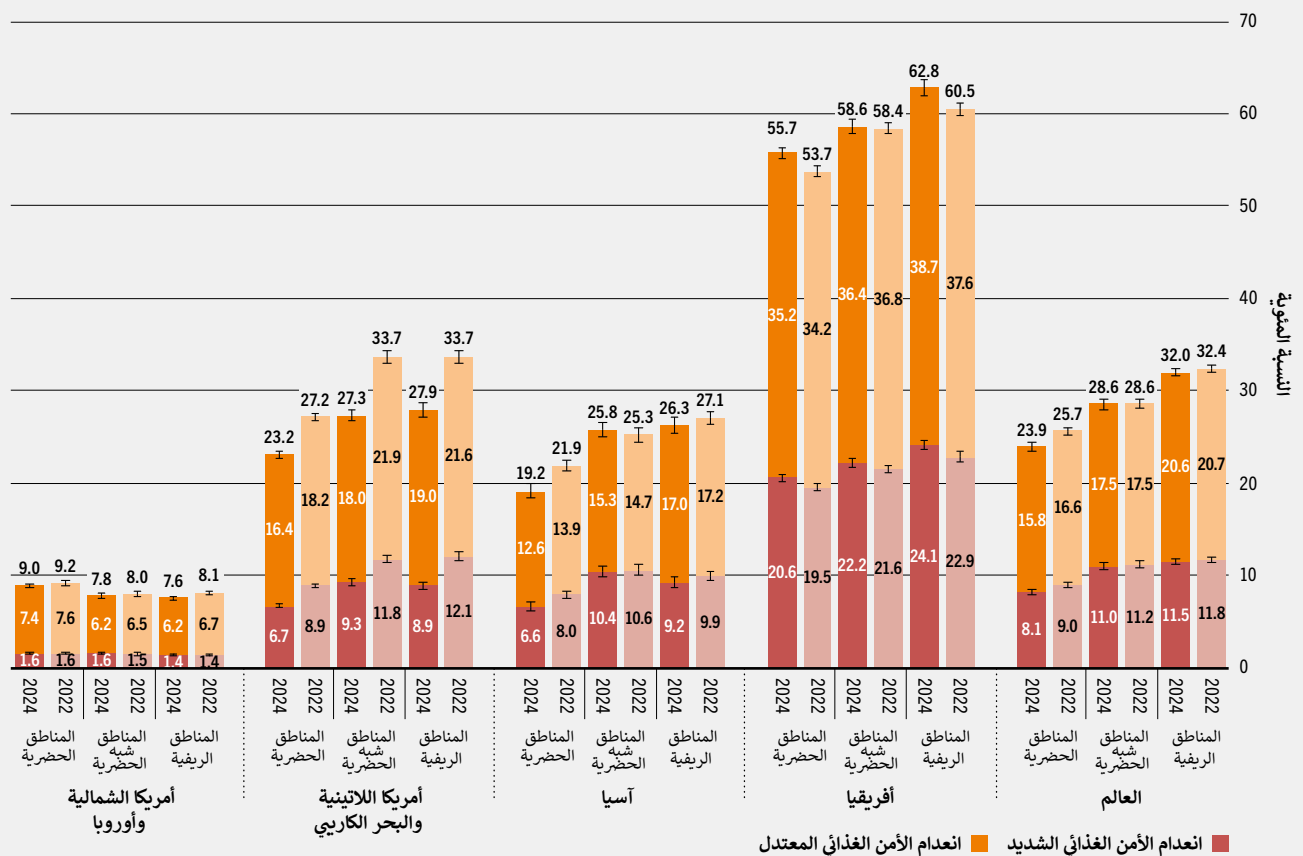
وتحسنت حالة انعدام الأمن الغذائي بصورة طفيفة في أوسيانيا. ولكن كان أكثر من 26 في المائة من سكان الإقليم (نحو 12 مليون شخص) لا يزالون يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2024، بما في ذلك 9.6 في المائة (4.4 مليوناً) من السكان كانوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد. ويشير ذلك إلى وجود علامات محتملة على حدوث تحول إيجابي في الاتجاه السائد في الإقليم حيث كان انعدام الأمن الغذائي آخذاً في الازدياد منذ عام 2020.

وكانت هناك أيضاً مؤشرات على حدوث تحول إيجابي في أمريكا الشمالية وأوروبا حيث لوحظ تحسن طفيف في الفترة بين عامي 2023 و2024. وتشير التقديرات الحالية إلى أن ما يزيد قليلاً على 8 في المائة من السكان (92 مليون شخص) كانوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2024، و1.5 في المائة منهم (17.4 مليوناً) ربما عانى من انعدام الأمن الغذائي الشديد. وجاء هذا الوضع نتيجة اتجاهات مختلفة في الإقليمين، حيث تشير التقديرات إلى تراجع معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في أوروبا من 7.5 في المائة في عام 2023 إلى 6.8 في المائة في عام 2024 وارتفاعه بنسبة طفيفة في أمريكا الشمالية من 10.4 في المائة إلى 10.7 في المائة.

ويعيش أكثر من نصف العدد الإجمالي للأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في العالم في آسيا نظراً إلى عدد سكانها الكبير جداً، غير أن معدل انتشار الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي أكبر بكثير في أفريقيا (الجدول 2-3 والجدول 2-4). وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن نسبة الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد من مجموع الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي تتباين بحسب الأقاليم. فتتراوح نسبة الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد في أفريقيا وآسيا وأوسيانيا بين 36 و38 في المائة من إجمالي عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، مقابل 31 في المائة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي و19 في المائة فقط في أمريكا الشمالية وأوروبا.

ب تستخدم منظمة الأغذية والزراعة تصنيف درجة التحضر^٤ وهو معيار دولي طوره المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والبنك الدولي، للتمييز بين الفئات السكانية التي تعيش في: (1) المناطق الريفية؛ (2) والبلدات والمناطق شبه الكثيفة (المناطق شبه الحضرية)؛ (3) والمدن (المناطق الحضرية)، بالاستناد إلى الكثافة السكانية والحجم، بطريقة قابلة للمقارنة على مستوى العالم.

الشكل 2-5 على المستوى العالمي وفي معظم الأقاليم، بقي معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي أعلى بصورة مستمرة في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية منذ عام 2022، مع حدوث تحسن ملحوظ في المناطق الحضرية في آسيا وفي المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي



ملاحظات: ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام إلى أقرب فاصلة عشرية. ولا تظهر أوسيانيا في الشكل بسبب عدم كفاية التغطية السكانية فيها.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2025. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. [تمّ الاطلاع على الموقع في 28 يوليو/تموز 2025]. <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>. الترخيص: CC-BY-4.0.

<https://doi.org/10.4060/cd6008en-fig2.5>

وعند مقارنة تقييم عام 2024 بخطط الأساس لعام 2022 - وهو أول عام تنشر فيه منظمة الأغذية والزراعة تصنيف مؤشر أهداف التنمية المستدامة 2-1-2 بحسب درجة التوسع الحضري - يظهر نمط واضح: ينخفض معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد على المستوى العالمي فقط في المناطق الحضرية، من 25.7 إلى 23.9 في المائة، بينما يظل من دون تغيير تقريباً في المناطق الريفية وشبه الحضرية. ويُلاحظ النمط نفسه في آسيا حيث تتحسن قدرة الأشخاص على الحصول على الأغذية في الأغلب في المناطق

الأمن الغذائي الشديد ارتفاعاً طفيفاً في المناطق شبه الحضرية. وتعد أمريكا الشمالية وأوروبا (تم النظر فيهما معاً لهذا التحليل) الإقليم الوحيد حيث توجد مؤشرات على أن انعدام الأمن الغذائي قد يسجل ارتفاعاً طفيفاً مع زيادة التوسع الحضري.^ج

ج انظر الجدول ألف 1-3 في الملحق 1 - ألف للاطلاع على معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، وانعدام الأمن الغذائي الشديد فقط، بحسب درجة التوسع الحضري في عام 2024 في الأقاليم والأقاليم الفرعية. انظر التفاصيل عن الأساليب المستخدمة للحصول على تقديرات مصنفة في المواد التكميلية للفصل الثاني.

المنطقة

النسبة المئوية

2024 2020 2015

أمريكا الشمالية وأوروبا

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

آسيا

أفريقيا

العالم

نساء - شديد

نساء - معتدل أو شديد

رجال - شديد

رجال - معتدل أو شديد

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2025. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. [تمّ الاطلاع على الموقع في 28 يوليو/تموز 2025]. <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>. الترخيص: CC-BY-4.0.

وتتجلى أيضًا أوجه عدم المساواة المستمرة بين الرجال والنساء، إذ لا يزال انعدام الأمن الغذائي أكثر انتشارًا بين النساء البالغات مقارنة بالرجال في جميع مناطق العالم (الشكل 2-6).^{١٩} وقد اتسعت الفجوة بين الجنسين بشكل كبير على المستوى العالمي في أعقاب جائحة كوفيد - 19، ولا سيَّما في عام 2021؛ ثم تقلصت لمدة عامين متتاليين.

الحضرية، كما يتبين من انخفاض معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد من 21.9 في المائة في عام 2022 إلى 19.2 في المائة في عام 2024. وتجدد الإشارة إلى أن التحسينات توزعت بصورة أكثر تكافؤًا بين المناطق الريفية وشبه الحضرية والحضرية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بينما ساءت حالة الأمن الغذائي في أفريقيا في المناطق الريفية والحضرية على السواء وظلت من دون تغيير يُذكر في المناطق شبه الحضرية. أما في أمريكا الشمالية وأوروبا، فظهرت مؤشرات على حدوث تحسن طفيف في جميع المناطق.

إجراءات عاجلة لتحقيق هدف الأعمال المطرد للحق في الغذاء الكافي للجميع يشكّل واجبًا عالميًا لا يمكن تجاهله. فيستفيد الجميع من قيام عالم يتمتع فيه جميع الناس بالقدرة على الحصول على أغذية كافية - وبخاصة الأغذية المغذية التي يتألف منها النمط الغذائي الصحي. ■

2.2 كلفة النمط الغذائي الصحي والقدرة على تحملها

الرسائل الرئيسية

← ارتفعت أسعار الأغذية طوال عامي 2023 و 2024، مما دفع متوسط كلفة النمط الغذائي الصحي على المستوى العالمي نحو الارتفاع إلى 4.46 دولارًا على أساس تعادل القوة الشرائية للفرد في اليوم، مقابل 4.30 دولارًا على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2023 و 4.01 دولار على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2022.

← على الرغم من ارتفاع أسعار الأغذية في عام 2024، انخفض عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في العالم من 2.76 مليار شخص في عام 2019 إلى 2.60 مليار شخص في عام 2024، مدفوعًا بالتعافي الاقتصادي من الجائحة الذي كان، على الرغم من ذلك، متفاوتًا بين الأقاليم ومجموعات البلدان المصنفة بحسب مستوى الدخل.

← شهدت السنوات الأخيرة انخفاضًا في نسبة وعدد الأشخاص غير القادرين على تحمل كلفة نمط غذائي صحي انخفاضًا كبيرًا في آسيا، وانخفاضًا طفيفًا في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأمريكا الشمالية وأوروبا وأوسيانيا. ومن ناحية أخرى، ارتفعت النسبة في أفريقيا من 64.1 في المائة في عام 2019 إلى 66.6 في المائة في عام 2014، أي ما يعادل زيادةً في العدد من 864 مليون شخص إلى مليار (1) شخص.

← تبدو التفاوتات في وتيرة التعافي أكثر وضوحًا بين مجموعات البلدان المصنفة بحسب مستوى الدخل. فقد سجّلت زيادة مطردة في عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في البلدان المنخفضة الدخل منذ عام 2017، في حين أنه انخفض في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا والبلدان المرتفعة الدخل منذ عام 2020. وفي البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، انخفض العدد في الفترة بين عامي 2020 و 2024، ولكن هذا التحسن يرجع بشكل أساسي إلى الانخفاض الكبير في عدم القدرة على تحمّل الكلفة في الهند.

غير أن التقديرات الجديدة تشير إلى اتساع الفجوة على المستوى العالمي في الفترة بين عامي 2023 و 2024. فخلال هذه الفترة، زاد الفرق في معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد لدى النساء والرجال من 1.3 إلى 1.9 نقاط مئوية، ومن 0.6 إلى 0.8 نقاط مئوية في ما يتعلّق بانعدام الأمن الغذائي الشديد. وبعد التقلبات المسجلة على مدى السنوات التسع الأخيرة، عادت الفجوة بين الجنسين في عام 2024 إلى ما كانت عليه تقريبًا في عام 2015 عندما أطلقت خطة عام 2030.

وفي ما يتعلّق بانعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، يُعزى اتساع الفجوة بين الجنسين في الفترة بين عامي 2023 و 2024 بشكل أساسي إلى آسيا حيث زاد الفرق في معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد لدى الرجال والنساء من 1.0 نقطة مئوية إلى 1.9 نقاط مئوية، وإلى أمريكا الشمالية وأوروبا حيث زادت الفجوة من 1.2 إلى 1.6 نقاط مئوية.

أما بالنسبة إلى حالات انعدام الأمن الغذائي الشديد، فترجع الزيادة في الغالب إلى أفريقيا، حيث لوحظت زيادة مثيرة للقلق في الفجوة بين الجنسين، من 0.7 نقاط مئوية في عام 2023 إلى 1.3 نقطة مئوية في عام 2024.

ولم تشهد الفجوة بين الجنسين في انعدام الأمن الغذائي تغييرًا يُذكر في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بين عامي 2023 و 2024. ولكن هذا الإقليم يظل يعاني من أكبر الفوارق في معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي لدى الرجال والنساء في العالم - 5.3 نقاط مئوية لانعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد و 1.3 نقاط مئوية لانعدام الأمن الغذائي الشديد في عام 2024.

وباختصار، تشير الاتجاهات المحدثة للجوع وانعدام الأمن الغذائي إلى أنه تم إحراز تقدم في بعض الأقاليم في السنوات الأخيرة نحو تحقيق المقصد 2-1 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع على ما يكفيهم من غذاء مأمون ومغذٍ على مدار السنة. ولكن مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي في العالم تظل أعلى بكثير من المستويات المسجلة عندما أطلقت خطة عام 2030؛

فواجه مئات الملايين من الأشخاص الإضافيين صعوبات في تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية في عام 2024 مقارنة بعام 2015. وزاد عدد الأشخاص الذين يعانون من النقص التغذوي المزمن في العالم بنحو 17 في المائة منذ عام 2015، وارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بأكثر من 40 في المائة على المستوى العالمي وفي آسيا وبأكثر من 60 في المائة في أفريقيا. ويبدو تحقيق هدف القضاء التام على الجوع بحلول عام 2030 بعيد المنال، غير أن الالتزام باتخاذ

الإبلاغ عن المؤشرات حتى عام واحد قبل النشر، بينما كان يتم الإبلاغ عن البيانات في الطبقات السابقة حتى عامين قبل النشر. وأمكن تحقيق هذا التحسن بفضل توافر البيانات عن عام 2024 بشأن معاملات تحويل تعادل القوة الشرائية، ومؤشرات أسعار الاستهلاك للأغذية، وتوزيعات الدخل التي يستخدمها البنك الدولي للتنبؤ الآني بالفقر، في الوقت المناسب.

وتم إدخال تحديثين اثنين مهمين في طبعة هذه السنة من التقرير لحساب مؤشر كلفة النمط الغذائي الصحي ومؤشر القدرة على تحمل الكلفة ذي الصلة (انظر الملحق 1-باء).

فأولاً، تم إدراج البيانات المتاحة حديثاً عن الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية في الهند في منصة البنك الدولي للفقر وعدم المساواة لتحديث عمليات توزيع الدخل. ونتيجة لذلك، جرى تنقيح مؤشرات القدرة على تحمل الكلفة الخاصة بالهند عبر السلسلة الزمنية بكاملها حتى عام 2017، ما أدى إلى تنقيح إلى الأسفل لمعدل انتشار عدم القدرة على تحمل كلفة نمط غذائي صحي وعدد الأشخاص عاجزين عن تحمل هذه الكلفة. وأدى ذلك بدوره إلى تنقيح إلى الأسفل على المستوى العالمي.

وثانياً، تستخدم حسابات هذه السنة معاملات تحويل محدّثة لتعادل القوة الشرائية من جولة عام 2021 لبرنامج المقارنات الدولية. وفي حين جرى في طبعة السنة الماضية من هذا التقرير تحديث بيانات مؤشر كلفة النمط الغذائي الصحي باستخدام أسعار الأغذية المستمدة من برنامج المقارنات الدولية لعام 2021، واصلت الطبعة الحالية الاعتماد على معاملات تحويل تعادل القوة الشرائية المستمدة من جولة عام 2017 لبرنامج المقارنات الدولية. وسمح اعتماد بيانات برنامج المقارنات الدولية لعام 2021 هذه السنة، بتجميع معاملات التحويل المحدّثة لتعادل القوة الشرائية التي حلّت محل السلسلة القديمة، الأمر الذي أدى إلى تحسين دقة تقديرات القدرة على تحمل الكلفة.

1.2.2 كلفة النمط الغذائي الصحي

واصلت أسعار المواد الغذائية ارتفاعها في عام 2024، ما أدى إلى ارتفاع متوسط كلفة النمط الغذائي الصحي على مستوى العالم وفي جميع الأقاليم. وارتفع مؤشر كلفة النمط الغذائي الصحي في جميع أنحاء العالم منذ عام 2017 (وهو العام الأول الذي نشرت فيه المنظمة التقديرات) ليلبلغ 4.46 دولاراً على أساس تعادل القوة الشرائية للفرد الواحد في اليوم في المتوسط في عام 2024 (الجدول 5-2). وبما أن تقرير السنة الماضية عرض النتائج حتى عام 2022، تجدر الإشارة إلى أن كلفة النمط الغذائي الصحي سجّلت زيادة ملحوظة في الفترة بين عامي 2022 و2023 ولكن بوتيرة أبطأ من الفترة بين عامي 2021 و2022 عندما سجّلت زيادة حادة. وعلى المستوى العالمي، ارتفع مؤشر كلفة النمط الغذائي الصحي بنسبة 7.2 في المائة في عام 2023 وبنسبة معتدلة أكثر قدرها 3.7 في المائة في عام 2024 بعد الزيادة الحادة بنسبة 11.4 في المائة في الفترة بين عامي 2021 و2022.

من الضروري رصد القدرة الاقتصادية على الحصول على نمط غذائي صحي لتوجيه السياسات التي تهدف إلى تحسين الأمن الغذائي والنتائج التغذوية، وبالتالي المساهمة في تحقيق المقصدين 1 و2 للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. ويحتوي النمط الغذائي الصحي على حبوب كاملة، وبقول، وجوزيات، ووفرة متنوعة من الفواكه والخضروات، ويمكنه أن يحتوي على كميات معتدلة من البيض والألبان والدجاج والسمك، وكميات صغيرة من اللحوم الحمراء.⁹ ويمكن أن يختلف النمط الغذائي الصحي اختلافاً كبيراً بين الأقاليم، ولكن لديه أربع سمات مشتركة. فهو متنوع، إذ يتكوّن من مجموعة من الأغذية والمجموعات الغذائية؛ ويحتوي على قدر كافٍ من المغذيات الأساسية والمركبات النشطة بيولوجياً المهمة للصحة؛ ويحقق التوازن بين المغذيات الدقيقة (البروتينات والكاربوهيدرات والدهون)؛ ويحتوي على كميات معتدلة من المكونات الغذائية المضرة بالصحة في حال الإفراط في استهلاكها.¹⁰ ويشكل اتباع نمط غذائي صحي طوال دورة الحياة أمراً أساسياً للحماية من سوء التغذية بجميع أشكاله، بما في ذلك التقزم والهزال لدى الأطفال، والنقص في المغذيات الدقيقة، والوزن الزائد أو السمنة. كما أنه يساعد على الحد من خطر الإصابة بالأمراض غير المعدية على غرار أمراض شرايين القلب، وداء السكري، وبعض أنواع السرطان.¹¹

وتمثل كلفة النمط الغذائي الصحي في كل بلد تقديراً للحد الأدنى من كلفة الحصول على النمط الغذائي الصحي الذي يُعرّف بأنه نمط غذائي يتكوّن من مجموعة غذائية متاحة محلياً وتلبّي الاحتياجات من الطاقة ومعظم المغذيات.

وبعد دراسة متأنية للجزء المطلوب من الدخل للسلم والخدمات غير الغذائية الأساسية، تُقارن كلفة النمط الغذائي الصحي بتوزيع الدخل القومي لتقدير معدّل انتشار عدم القدرة على تحمل كلفة نمط غذائي صحي وعدد الأشخاص عاجزين عن تحمل كلفة نمط غذائي صحي. وهما يعتبران بمثابة مقياسين لنسبة السكان وعدد الأشخاص عاجزين عن تحمل حتى أقلّ الخيارات كلفة لنمط غذائي صحي في كل بلد. ويعمل كل من معدّل انتشار عدم القدرة على تحمل كلفة نمط غذائي صحي وعدد الأشخاص عاجزين عن تحمل كلفة نمط غذائي صحي كمؤشرين حاسمين لرصد عجز النظم الزراعية والغذائية عن تقديم نمط غذائي صحي يُعتبر أقلّ كلفة ومتاحاً للجميع، بالنظر إلى المستويات الحالية من عدم المساواة في الدخل في البلدان.

وتقوم منظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون مع البنك الدولي، برصد هذين المؤشرين بطريقة منهجية ونشر السلسلة الزمنية في قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة. ولأول مرة في هذا التقرير، يتم

الجدول 2-5 متوسط تكلفة نمط غذائي صحي، 2019-2024

كلفة نمط غذائي صحي						
2024	2023	2022	2021	2020	2019	
(دولارات تعادل القوة الشرائية)						
4.46	4.30	4.01	3.60	3.43	3.30	العالم
4.41	4.18	3.89	3.52	3.32	3.21	أفريقيا
4.76	4.51	3.99	3.65	3.44	3.46	أفريقيا الشمالية
4.37	4.15	3.88	3.51	3.31	3.18	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
4.48	4.18	3.88	3.51	3.33	3.23	أفريقيا الشرقية
4.39	4.24	4.02	3.64	3.40	3.25	أفريقيا الوسطى
4.44	4.27	3.96	3.64	3.43	3.28	أفريقيا الجنوبية
4.21	4.01	3.77	3.39	3.19	3.06	أفريقيا الغربية
4.43	4.31	4.09	3.72	3.54	3.36	آسيا
3.78	3.81	3.70	3.38	3.26	3.10	آسيا الوسطى
5.95	5.74	5.39	4.89	4.66	4.36	آسيا الشرقية
4.63	4.52	4.29	3.97	3.89	3.72	جنوب شرق آسيا
4.57	4.41	4.20	3.79	3.57	3.43	آسيا الجنوبية
3.92	3.81	3.60	3.16	3.03	2.85	آسيا الغربية
5.16	4.97	4.62	4.16	3.96	3.78	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
5.48	5.24	4.90	4.42	4.23	4.04	البحر الكاريبي
4.87	4.72	4.36	3.91	3.70	3.54	أمريكا اللاتينية
4.69	4.51	4.15	3.71	3.55	3.46	أمريكا الوسطى
4.98	4.85	4.49	4.03	3.80	3.60	أمريكا الجنوبية
3.86	3.75	3.45	3.09	2.94	2.84	أوسيانيا
4.02	3.90	3.58	3.14	3.04	2.96	أمريكا الشمالية وأوروبا
4.03	3.91	3.59	3.14	3.05	2.97	أوروبا
4.18	4.05	3.73	3.25	3.18	3.06	أوروبا الشرقية
3.68	3.58	3.27	2.90	2.84	2.77	أوروبا الشمالية
4.63	4.49	4.11	3.53	3.39	3.35	أوروبا الجنوبية
3.31	3.24	2.97	2.65	2.60	2.52	أوروبا الغربية
3.85	3.75	3.50	3.14	2.98	2.84	أمريكا الشمالية
مجموعات البلدان بحسب مستوى الدخل						
4.41	4.12	3.83	3.47	3.24	3.07	البلدان المنخفضة الدخل
4.48	4.33	4.07	3.68	3.49	3.33	البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا
4.83	4.68	4.35	3.88	3.70	3.57	البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا
4.22	4.08	3.79	3.40	3.27	3.16	البلدان المرتفعة الدخل

ملاحظات: يُعبر عن تكلفة نمط غذائي صحي بدولارات تعادل القوة الشرائية للشخص الواحد في اليوم. ويتم الإبلاغ عنها باعتبارها الوسط الحسابي لتكلفة نمط غذائي صحي للبلدان الموجودة في المجموعات المذكورة أعلاه.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2025. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: تكلفة النمط الغذائي الصحي والقدرة على تحملها. [تم الاطلاع على الموقع في 28 يوليو/تموز 2025]. <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/CAHD>. الترخيص: CC-BY-4.0.

2.2.2 معدّل انتشار وعدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي

تشير التقديرات الجديدة لمعدل انتشار عدم القدرة على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي وعدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل هذه الكلفة في العالم إلى استمرار الاتجاه التنازلي الذي ساد بعد عام 2020 على الرغم من ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الفترة بين عامي 2023 و2024. ويرجع السبب في ذلك إلى حد كبير إلى مسار النمو الاقتصادي منذ تفشي الجائحة. إضافة إلى ذلك، ساهم تحديث بيانات الدخل الخاصة بالهند بعد توافر بيانات الدراسة الاستقصائية الرسيمة الجديدة لاستهلاك الأسر المعيشية، في انخفاض العدد التقديري للأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في العالم في عام 2024.

وعلى نطاق العالم، كان ما يُقدّر بنحو 31.9 في المائة من السكان (2.60 مليار شخص) غير قادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في عام 2024، مقارنةً بنسبة 33.5 في المائة (2.68 مليار شخص) المسجلة في عام 2022، أي ما يعادل انخفاضاً قدره 80 مليون شخص في غضون عامين (الشكل 7-2 والجدول 6-2). وبعد انخفاض عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي بمقدار 172 مليون شخص، وذلك من 2.93 مليار شخص في عام 2017 إلى 2.76 مليار شخص في عام 2019، ارتفع عددهم ليصل إلى 2.91 مليار شخص في عام 2020 بالتزامن مع جائحة كوفيد - 19. وأعقب هذا الارتفاع انخفاض حاد في عام 2021 (2.75 مليار شخص) واتجاه نحو الهبوط المستمر لمدة ثلاثة أعوام في معدّل انتشار وعدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي (الشكل 7-2).

ومع ذلك، كان التعافي متفاوتاً بين الأقاليم. ففي السنوات الأخيرة، انخفضت عدم القدرة على تحمل الكلفة بشكل كبير في آسيا، وبشكل طفيف فقط في السنوات الأخيرة، ولم تتغير كثيراً في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأمريكا الشمالية وأوروبا وأوسيانيا. وفي المقابل، زاد العجز عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي بدرجة كبيرة في أفريقيا. وعجز ثلثا السكان في أفريقيا عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في عام 2024 - أي أكثر من ضعف النسبة العالمية البالغة 31.9 في المائة. وكانت النسبة المئوية في آسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أقل بقليل من المتوسط العالمي (28.1 و 27.4 في المائة على التوالي)، في حين كان النمط الغذائي الصحي بعيد المنال بالنسبة إلى 19.6 في المائة من السكان في أوسيانيا و 5.0 في المائة من السكان في أمريكا الشمالية (الجدول 6-2).

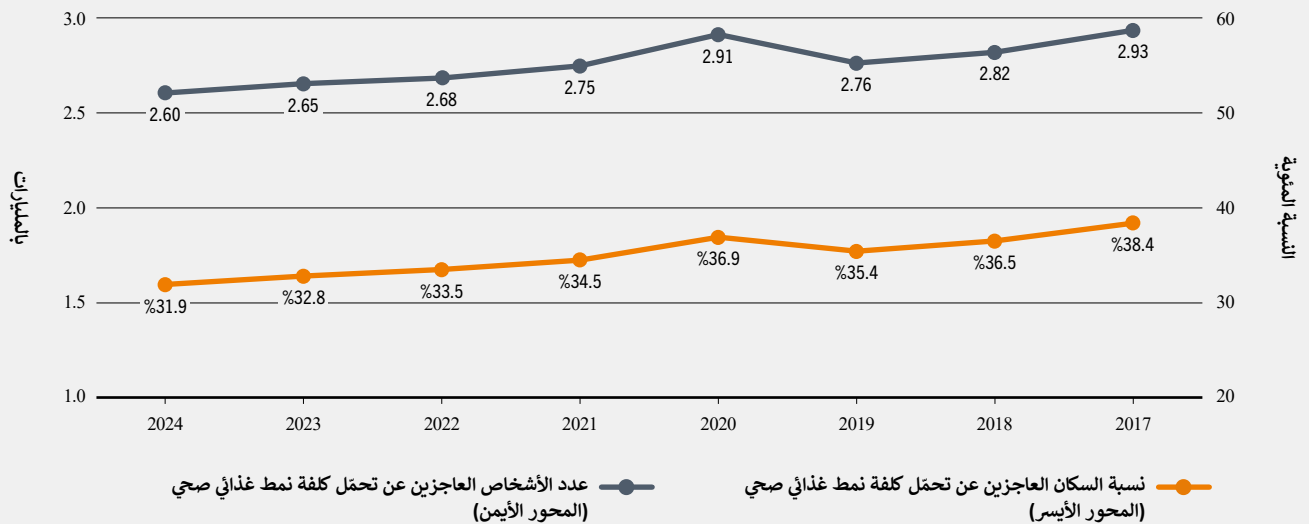
وفي أفريقيا، ارتفع عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي إلى 1 008.9 ملايين في عام 2024، وذلك بزيادة قدرها 71.2 مليون شخص بالمقارنة مع عام 2022، و 144.9 ملايين شخص بالمقارنة مع عام 2019. وشهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تدهوراً كبيراً بين عامي 2022 و2024، حيث ارتفع عدد

وتظهر مقارنة كلفة النمط الغذائي الصحي بين الأقاليم في عام 2024 أن هذه الكلفة بلغت أعلى مستوى لها في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (5.16 دولاراً على أساس تعادل القوة الشرائية في المتوسط) حيث زادت بنسبة 7.6 في المائة في الفترة بين عامي 2022 و2023 ومن ثم بنسبة 3.8 في المائة في الفترة بين عامي 2023 و2024. وفي آسيا، ارتفع متوسط كلفة النمط الغذائي الصحي من 4.09 دولاراً على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2022 إلى 4.43 دولاراً على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2024، مع تسجيل آسيا الشرقية أعلى متوسط لكلفة النمط الغذائي الصحي في الإقليم (5.95 دولاراً على أساس تعادل القوة الشرائية)، يليها جنوب شرق آسيا (4.63 دولاراً على أساس تعادل القوة الشرائية). وشهدت أفريقيا زيادة بنسبة 7.5 في المائة في كلفة النمط الغذائي الصحي، وذلك من 3.89 دولاراً على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2022 إلى 4.18 دولاراً على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2023، وشهدت أفريقيا الشمالية الزيادة الأكبر وقدرها 13 في المائة، تلتها أفريقيا الجنوبية (7.8 في المائة) وأفريقيا الشرقية (7.7 في المائة). واستمر هذا الاتجاه التصاعدي في أفريقيا في الفترة بين عامي 2023 و2024 حيث زادت كلفة النمط الغذائي الصحي بنسبة 5.5 في المائة لتبلغ 4.41 دولاراً على أساس تعادل القوة الشرائية في المتوسط - ما يمثل الزيادة السنوية الأهم في جميع أقاليم العالم خلال هذه الفترة. وسُجّلت الزيادة الأكبر في عام 2024 في أفريقيا الشرقية (7.2 في المائة)، تلتها أفريقيا الشمالية (5.5 في المائة).

وبالمقارنة مع الأقاليم الأخرى، شهدت أمريكا الشمالية وأوروبا زيادة معتدلة في متوسط كلفة النمط الغذائي الصحي خلال جائحة كوفيد-19 (من 2.96 دولاراً على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2019 إلى 3.14 دولاراً على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2021)، ومن ثم زيادة كبيرة بنسبة 14 في المائة في الفترة بين عامي 2021 و2022، تلتها زيادة بنسبة 8.9 في المائة في الفترة بين عامي 2022 و2023. وشهد الوضع تحسناً طفيفاً بين عامي 2023 و2024، حيث زادت كلفة النمط الغذائي الصحي بنسبة 3.1 في المائة لتبلغ 4.02 دولاراً على أساس تعادل القوة الشرائية. وفي أوسيانيا، ارتفعت كلفة النمط الغذائي الصحي من 3.75 دولاراً على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2023 إلى 3.86 دولاراً على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2024.

وعند تقسيم البلدان بحسب مجموعات الدخل، يتبيّن أن البلدان المتوسطة الدخل من الشريحتين العليا والدنيا سجلت أعلى متوسط كلفة للنمط الغذائي الصحي في عام 2024 وقدره 4.83 دولاراً على أساس تعادل القوة الشرائية و 4.48 دولاراً على أساس تعادل القوة الشرائية في اليوم، على التوالي. وتبعثها البلدان المنخفضة الدخل بمتوسط 4.41 دولاراً على أساس تعادل القوة الشرائية، ومن ثم البلدان المرتفعة الدخل بمتوسط 4.22 دولاراً على أساس تعادل القوة الشرائية. وفي البلدان المنخفضة الدخل، زاد متوسط كلفة النمط الغذائي الصحي بنسبة 7 في المائة في الفترة بين عامي 2023 و2024، بعد زيادة كبيرة بنسبة 7.6 في المائة في الفترة بين عامي 2022 و2023 - وهي الزيادة الأكبر بين مختلف مجموعات الدخل.

الشكل 2-7 نسبة السكان العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في العالم تراجمت خلال الفترة بين عامي 2020 و2022



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2025. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: كلفة النمط الغذائي الصحي والقدرة على تحملها. [تمّ الاطلاع على الموقع في 28 يوليو/تموز 2025]. <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/CAHD>. الترخيص: CC-BY-4.0.

↓ <https://doi.org/10.4060/cd6008en-fig2.7>

عن تحمّل الكلفة بمقدار 291.6 ملايين شخص في عام 2024 مقارنةً بعام 2019. وسجلت آسيا الجنوبية انخفاضاً في هذا العدد للعام الرابع على التوالي، حيث انخفض عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي بمقدار 206.4 ملايين شخص في عام 2024 مقارنةً بعام 2020، ما عوض تماماً عن الزيادة المسجلة في أعقاب جائحة كوفيد-19 في عام 2020، وترجع هذه النتيجة بمعظمها إلى الهند. وبعد التحسّن الكبير الذي شهدته آسيا الشرقية في عام 2021 (انخفض عدد الأشخاص بمقدار 126 مليون شخص)، استمرّ تعافيها حتى عام 2024، حيث انخفض عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي بمقدار 47.6 ملايين شخص مقارنةً بعام 2022. وشهد جنوب شرق آسيا تحسّناً أيضاً بين عامي 2022 و2024، حيث انخفض عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي بمقدار 16.7 ملايين شخص، تليه آسيا الوسطى حيث انخفض العدد بمقدار 1.5 ملايين شخص. وكانت آسيا الغربية الإقليم الفرعي الوحيد الذي شهد زيادة في عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي - بمقدار 6.5 ملايين شخص - خلال هذه الفترة.

وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ارتفع عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي بمقدار 7.9 ملايين شخص في الفترة بين عامي 2020 و2021، ولكن قوبل هذا الارتفاع بتحسّن بمقدار 15.4 ملايين شخص في الفترة بين عامي 2021 و2022. وبلغ

الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي بمقدار 43.3 ملايين شخص ليصل إلى 896.5 ملايين شخص. وكانت غالبية الأشخاص الذين يفتقرون إلى القدرة الاقتصادية على الحصول على نمط غذائي صحي في عام 2024 تعيش في أفريقيا الشرقية (365.5 ملايين شخص) وأفريقيا الغربية (319.6 ملايين شخص). وشهد هذان الإقليمان مجتمعين زيادة قدرها 31.7 ملايين شخص في عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في الفترة بين عامي 2022 و2024. وسجلت أفريقيا الشمالية انخفاضاً في العدد خلال الفترة بين عامي 2019 و2022 (من 94.6 ملايين شخص إلى 84.5 ملايين شخص)، تلا ذلك ارتفاع طفيف في عامي 2023 و2024. وعلى الرغم من أن أفريقيا الشمالية سجلت أدنى معدّل انتشار في الإقليم في عام 2024 (41.3 في المائة)، ارتفع عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي بمقدار 27.9 ملايين شخص في الفترة بين عامي 2022 و2024. وشهدت أفريقيا الوسطى أيضاً زيادة كبيرة (10 ملايين شخص) في الفترة نفسها، بينما سجلت أفريقيا الجنوبية أقل زيادة في الإقليم (1.6 ملايين شخص).

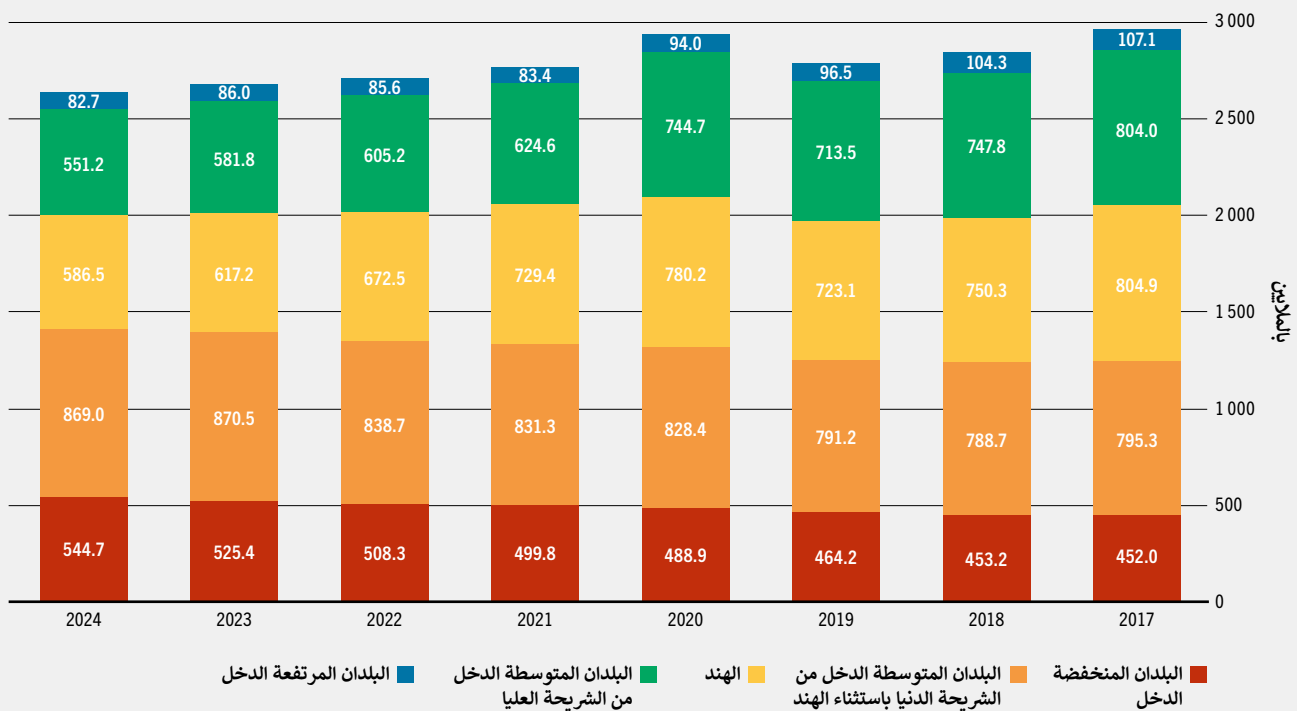
وفي آسيا، كان النمط الغذائي الصحي بعيد المنال بالنسبة إلى 1.35 مليار شخص في عام 2024 بعد أربعة أعوام متتالية من التحسّن؛ وتحسّنت القدرة على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي بعد الذروة التي بلغت في عام 2020، حيث انخفض عدد الأشخاص العاجزين

الجدول 2-6 نسبة السكان العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي، 2019-2024

عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي						نسبة السكان العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي						
2024	2023	2022	2021	2020	2019	2024	2023	2022	2021	2020	2019	
(بملايين الأشخاص)						(النسبة المئوية)						
2 604.6	2 653.4	2 683.7	2 746.7	2 911.4	2 762.1	31.9	32.8	33.5	34.5	36.9	35.4	العالم
1 008.9	979.6	937.7	915.1	900.1	864.0	66.6	66.2	64.8	64.7	65.2	64.1	أفريقيا
112.4	105.9	84.5	84.9	93.7	94.6	41.3	39.4	31.9	32.6	36.6	37.6	أفريقيا الشمالية
896.5	873.7	853.2	830.2	806.4	769.3	72.1	72.1	72.2	72.0	71.7	70.2	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
365.5	357.1	351.1	341.9	331.4	318.0	73.0	73.2	73.9	73.8	73.4	72.4	أفريقيا الشرقية
166.1	161.0	156.1	151.6	146.9	139.6	78.0	78.1	78.2	78.2	78.2	76.6	أفريقيا الوسطى
45.3	44.8	43.7	43.2	43.1	41.2	62.0	62.0	61.4	61.6	62.4	60.7	أفريقيا الجنوبية
319.6	310.8	302.3	293.4	285.0	270.5	70.0	69.7	69.3	68.9	68.5	66.5	أفريقيا الغربية
1 348.6	1 423.5	1 495.8	1 568.4	1 747.0	1 640.2	28.1	29.8	31.5	33.2	37.3	35.3	آسيا
11.5	12.6	13.0	13.2	14.5	13.2	14.0	15.6	16.4	16.9	19.0	17.6	آسيا الوسطى
192.2	215.7	239.8	243.4	369.4	348.4	11.6	13.0	14.4	14.6	22.2	20.9	آسيا الشرقية
227.6	238.2	244.3	250.8	246.8	234.3	32.7	34.5	35.7	36.9	36.6	35.0	جنوب شرق آسيا
861.5	903.6	949.6	1 009.1	1 067.9	1 002.9	41.7	44.2	47.0	50.4	53.8	51.1	آسيا الجنوبية
55.7	53.3	49.2	51.8	48.4	41.5	18.0	17.5	16.5	17.7	16.8	14.6	آسيا الغربية
181.9	182.4	181.9	197.3	189.4	180.3	27.4	27.7	27.8	30.3	29.3	28.1	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
22.5	22.2	22.0	22.0	21.6	20.1	50.7	50.1	50.0	50.1	49.5	46.1	البحر الكاريبي
159.4	160.2	159.9	175.3	167.7	160.2	25.7	26.1	26.2	28.9	27.8	26.8	أمريكا اللاتينية
47.5	47.5	47.6	50.8	58.2	50.2	25.9	26.2	26.5	28.5	32.9	28.7	أمريكا الوسطى
111.9	112.7	112.2	124.5	109.5	109.9	25.7	26.0	26.1	29.1	25.7	26.0	أمريكا الجنوبية
9.0	9.0	9.1	10.0	9.3	7.8	19.6	19.7	20.1	22.4	21.2	17.8	أوسيانيا
56.2	58.9	59.3	56.0	65.6	69.9	5.0	5.2	5.3	5.0	5.8	6.2	أمريكا الشمالية وأوروبا
39.4	41.4	42.0	46.3	53.3	54.5	5.3	5.6	5.6	6.2	7.1	7.3	أوروبا
19.4	20.8	21.4	23.5	28.4	29.0	6.8	7.3	7.4	8.1	9.7	9.9	أوروبا الشرقية
2.9	3.1	2.8	3.2	3.1	3.8	2.6	2.9	2.6	3.0	2.9	3.6	أوروبا الشمالية
12.8	13.2	13.4	14.9	17.4	16.9	8.5	8.7	8.8	9.8	11.4	11.0	أوروبا الجنوبية
4.3	4.3	4.3	4.6	4.4	4.8	2.2	2.2	2.2	2.3	2.3	2.4	أوروبا الغربية
16.7	17.5	17.3	9.7	12.3	15.4	4.3	4.6	4.5	2.5	3.2	4.1	أمريكا الشمالية
مجموعات البلدان بحسب مستوى الدخل												
544.7	525.4	508.3	499.8	488.9	464.2	72.0	71.3	70.9	71.6	71.9	70.3	البلدان المنخفضة الدخل
1 452.9	1 485.5	1 510.1	1 560.6	1 609.1	1 514.4	46.6	48.2	49.6	51.9	54.2	51.7	البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا
551.2	581.8	605.2	624.6	744.7	713.5	19.4	20.6	21.4	22.2	26.5	25.5	البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا
82.7	86.0	85.6	83.4	94.0	96.5	5.8	6.1	6.1	6.0	6.7	6.9	البلدان المرتفعة الدخل

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2025. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: كلفة النمط الغذائي الصحي والقدرة على تحملها. [تمّ الاطلاع على الموقع في 28 يوليو/تموز 2025]. <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/CAHD>. الترخيص: CC-BY-4.0.

الشكل 2-8 هناك اتجاه تصاعدي في عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، باستثناء الهند



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2025. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: كلفة النمط الغذائي الصحي والقدرة على تحملها. [تمّ الاطلاع على الموقع في 28 يوليو/تموز 2025]. <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/CAHD>. الترخيص: CC-BY-4.0.

<https://doi.org/10.4060/cd6008en-fig2.8>

في عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي بمقدار 2.6 ملايين شخص. وكان هذا التغيير مدفوعاً في المقام الأول بالتحسينات التي تحققت في أوروبا الشرقية.

وشهدت أوسيانيا زيادة من 7.8 ملايين شخص في عام 2019 إلى 10 ملايين شخص في عام 2021، ومن ثم انخفاضاً إلى 9 ملايين شخص بحلول عام 2023 من دون تغيير في عام 2024.

ويتجلى التعافي غير المتكافئ بصورة أكبر عبر مجموعات البلدان المصنفة بحسب مستوى الدخل (الجدول 2-6 والشكل 2-8). وكان مسار التعافي أبطأ في البلدان المنخفضة الدخل التي شهدت زيادة مطردة في عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي منذ عام 2017 (العام الأول الذي نشرت فيه المنظمة التقديرات). وفي عام 2024، كان النمط الغذائي الصحي بعيد المنال بالنسبة إلى 544.7 ملايين شخص في البلدان المنخفضة الدخل، أي ما يعادل 72 في المائة من السكان.

« العدد الإجمالي للأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي 181.9 ملايين شخص في عام 2024 - بزيادة قدرها 1.6 ملايين شخص مقارنةً بعام 2019 بسبب نمو العدد الإجمالي للسكان - في حين سُجل انخفاض طفيف في معدّل انتشار عدم القدرة على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي، وهو ما يشير إلى بعض التقدم. وفي أمريكا الجنوبية، ظهرت بوادر انخفاض طفيف في عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في الفترة بين عامي 2022 و2024، في حين شهدت منطقة البحر الكاريبي زيادة طفيفة في هذا العدد.

وفي أمريكا الشمالية وأوروبا، انخفض عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي من 69.6 ملايين شخص في عام 2019 إلى 56.2 مليون شخص في عام 2024، أي ما يعادل انخفاضاً بمقدار 13.7 ملايين شخص. وشهدت أمريكا الشمالية انخفاضاً طفيفاً في معدّل انتشار عدم القدرة على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي، وذلك من 4.5 في المائة في عام 2022 إلى 4.3 في المائة في عام 2024. وشهدت أوروبا انخفاضاً مماثلاً أيضاً، وذلك من 5.6 في المائة في عام 2022 إلى 5.3 في المائة في عام 2024، أي ما يعادل انخفاضاً

وأدى توقف النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة، بالاقتران مع الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية، إلى الحد كثيرًا من قدرة الأشخاص على تحمل كلفة الأغذية المغذية، ولا سيّما في البلدان المنخفضة الدخل، وهذا موضوع يتم التعمق فيه في الفصل الثالث من هذا التقرير.

ومن جهة أخرى، انخفض معدّل انتشار وعدد الأشخاص العاجزين عن تحمل كلفة نمط غذائي صحي في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا والبلدان المرتفعة الدخل منذ عام 2020. أما في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، فقد انخفض عدد الأشخاص العاجزين عن تحمل كلفة نمط غذائي صحي في الفترة بين عامي 2020 و2024، ولكن هذا التحسين يرجع بشكل أساسي إلى الانخفاض الكبير في مستويات عدم القدرة على تحمل الكلفة في الهند. ويظهر استبعاد الهند من المجموعة أن عدد الأشخاص العاجزين عن تحمل كلفة نمط غذائي صحي زاد بالفعل في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا من 791 مليون شخص في عام 2019 إلى 869 مليون شخص في عام 2024 (الشكل 2-8).

وتشكل القدرة الاقتصادية على الحصول على الغذاء بُعدًا أساسيًا من أبعاد الأمن الغذائي. فالأشخاص العاجزين عن تحمل كلفة نمط غذائي صحي، ولو كان أقل كلفة، هم على الأرجح يعانون من درجة ما من درجات انعدام الأمن الغذائي، مما قد يعكس سلبًا على جودة نمطهم الغذائي. ويؤدي في المقابل النمط الغذائي غير الملائم دورًا حاسمًا في تشكيل النتائج التغذوية، وهذه مسألة سيتم استكشافها في القسم التالي. ■

3.2

حالة التغذية: التقدم نحو تحقيق المقاصد العالمية الخاصة بالتغذية

الرسائل الرئيسية

أحرز العالم تقدمًا نحو الحد من تقزم الأطفال منذ سنة خط الأساس 2012. وانخفض معدّل الانتشار من 26.4 في المائة في عام 2012 إلى 23.2 في المائة في عام 2024، مع مساهمة آسيا في القدر الأكبر من هذا التحسن. ولكن العالم لا يزال خارج المسار الصحيح لبلوغ مقصد عام 2030 البالغ 14 في المائة، وهو بحاجة إلى تسريع وتيرة التقدم.

يمضي أكثر من نصف البلدان التي تتوفر فيها بيانات عن التقدم المحرز في المسار الصحيح نحو تحقيق مقصد عام 2030 الخاص بهزال الأطفال، ولكن لم يحدث أي تغيير يُذكر في معدّل الانتشار على المستوى العالمي ويتعيّن تسريع وتيرة التقدم لتحقيق المقصد العالمي لعام 2030 البالغ 3 في المائة.

ظل الوزن الزائد لدى الأطفال إلى حد كبير من دون تغيير، حيث بلغ معدّل الانتشار 5.5 في المائة في عام 2024 و5.3 في المائة في عام 2012. وينبغي زيادة الإجراءات الرامية إلى الوقاية من الوزن الزائد لدى الأطفال لتحقيق مقصد عام 2030 البالغ 3 في المائة.

زادت نسبة الأطفال الرضع دون سن الستة أشهر الذين يستفيدون من الفوائد المهمة للرضاعة الطبيعية الخالصة بصورة كبيرة من 37.0 في المائة في عام 2012 إلى 47.8 في المائة في عام 2023. وستساعد مواصلة التقدم وتسريع وتيرته على تحقيق مقصد عام 2030. ويمكن أن تساهم إجراءات الترويج للرضاعة الطبيعية الخالصة في تحسين الحالة التغذوية طوال الحياة.

تشير أحدث التقديرات العالمية المتاحة عن انخفاض الوزن عند الولادة إلى أن معدّل الانتشار بلغ 14.7 في المائة في عام 2020، الأمر الذي يدل على عدم حدوث تغيير يُذكر منذ عام 2012 ويؤكد على الحاجة إلى تكثيف الجهود لتحقيق المقصد العالمي لعام 2030 البالغ 10.5 في المائة.

ارتفع معدّل انتشار السمنة لدى البالغين من 12.1 في المائة في عام 2012 إلى 15.8 في المائة في عام 2022. ولا تُمضي جميع البلدان تقريبًا في المسار الصحيح نحو تحقيق مقصد عام 2030 ويتعيّن بذل جهود عاجلة لعكس مسار هذا الاتجاه.

تكشف التحديثات الجديدة بشأن انتشار فقر الدم لدى النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا، عن عدم حدوث أي تحسن أو عن زيادة معدّل الانتشار في جميع الأقاليم تقريبًا في الفترة بين عامي 2012 و2023، وعن ارتفاع في معدّل الانتشار العالمي من 27.6 إلى 30.7 في المائة. ويتعيّن بذل جهود منسقة على مستويات عديدة لمعالجة هذه المشكلة الصحية الحرجة التي تؤثر في النساء ومواليدهن الجدد.

تم إقرار مؤشر عالمي جديد خاص بالتغذية في عام 2025 لرصد المقصد 2 للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، وهو مؤشر الحد الأدنى لتنوع الأنماط الغذائية. فوفقًا لأحدث التقديرات، حقق نحو ثلث الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و23 شهرًا وثلثي النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا الحد الأدنى للتنوع الغذائي على المستوى العالمي. ويتعيّن اتخاذ إجراءات لتمكين النساء والأطفال من استهلاك أنماط غذائية متنوعة.

يُجمّع الخبراء على أن الحد من سوء التغذية لدى الأطفال يشكل واحدًا من أذكى الأهداف الإنمائية التي يمكن أن تركز عليها البلدان لأن الاستثمار فيه فعال جدًا من حيث الكلفة ويحقق عائدًا قدره 23 دولارًا أمريكيًا في المتوسط لكل دولار أمريكي يتم إنفاقه.¹² وفي بعض البلدان، يمكن أن تصل قيمة العائد على الاستثمارات إلى 160 ضعفًا.¹³ وينطوي سوء التغذية لدى الأطفال على آثار طويلة الأجل على الأفراد، بما في ذلك انخفاض الدخل وزيادة خطر الإصابة بالأمراض المزمنة عند بلوغ سن الرشد. وتم وصف

الإطار 2-3 مقاصد جديدة لمؤشرات التغذية العالمية

الرسمية الجديدة لعام 2030 مؤخرًا خلال الدورة الثامنة والسبعين لجمعية الصحة العالمية²¹ (الجدول ألف). وسيعرض التقدم المحرز بالاستناد إلى المقاصد الجديدة في طبعة عام 2026 من هذا التقرير.

اقترحت مقاصد عام 2030 المستخدمة في هذه الطبعة من التقرير وفي الطبقات السابقة منذ عام 2018، في الأصل في وثيقة مناقشة صادرة عن منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)¹⁹ في عام 2018. وتم إقرار المقاصد

الجدول ألف المقاصد العالمية الجديدة الخاصة بالتغذية (مقارنةً بخط الأساس لعام 2012)

المؤشر	مقاصد عام 2030 المستخدمة منذ عام 2018	مقاصد عام 2030 الجديدة التي أقرتها جمعية الصحة العالمية
تقزم الأطفال دون الخامسة من العمر	خفض العدد بنسبة 50 في المائة	خفض العدد بنسبة 40 في المائة*
هزال الأطفال دون الخامسة من العمر	أقل من 3 في المائة	أقل من 5 في المائة*
الوزن الزائد لدى الأطفال دون الخامسة من العمر	أقل من 3 في المائة	أقل من 5 في المائة**
انخفاض الوزن عند الولادة	تخفيض بنسبة 30 في المائة	تخفيض بنسبة 30 في المائة
الرضاعة الطبيعية الخالصة للرضع الذين تقل أعمارهم عن ستة أشهر	70 في المائة على الأقل	60 في المائة على الأقل***
فقر الدم لدى النساء بين 15 و49 عامًا	تخفيض بنسبة 50 في المائة	تخفيض بنسبة 50 في المائة*

ملاحظة: * كما مقاصد عام 2025 ** مقصد عام 2025 = لا زيادة *** مقصد عام 2025 = 50 في المائة على الأقل.

المصدر: World Health Assembly global maternal, infant and young child nutrition targets and proposal for process indicators 2030-WHO. 2024. 2025. Results of the online consultation and way forward. Geneva, Switzerland. https://cdn.who.int/media/docs/default-source/breastfeeding/online-consultation-cip-discussion-paper-responses-2024.pdf?sfvrsn=f0fa14e7_3

ويعرض هذا القسم تقديرات معدل الانتشار والاتجاهات السائدة على المستويين العالمي والإقليمي في سبعة مؤشرات تغذوية ذات مقاصد عالمية لعام 2030، وهي: انخفاض الوزن عند الولادة، والرضاعة الطبيعية الخالصة، وتقزم الأطفال، وهزال الأطفال، والوزن الزائد لدى الأطفال، وفقر الدم لدى النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا، والسمنة لدى البالغين. وأقرت جمعية الصحة العالمية ستة مقاصد خاصة بالتغذية في عام 2012 لتحقيقها في الأساس بحلول عام 2025، ولكن اقترح لاحقًا تمديدها حتى عام 2030.¹⁹ وقامت جمعية الصحة العالمية مؤخرًا بإقرار المقاصد المنقحة (الإطار 2-3). واعتمدت السمنة لدى البالغين (18 سنة وما فوق) كجزء من خطة العمل العالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها في عام 2013.²⁰ وترتبط جميع المقاصد بمؤشرات الحالة التغذوية، باستثناء مؤشر واحد هو الرضاعة الطبيعية الخالصة للرضع الذين تقل أعمارهم عن ستة أشهر والذي يشكل نتيجة سلوكية. وتم اختيار أربعة من المؤشرات السبعة أيضًا لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق المقصد 2 للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، وهي التقزم، والهزال، والوزن الزائد لدى الأطفال دون سن الخامسة، وفقر الدم لدى النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا.

الطول عند عمر السنتين بأنه واحدًا من أفضل المؤشرات على رأس المال البشري،¹⁴ ويُعد القضاء على سوء التغذية أمرًا أساسيًا لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة تقريبًا. ويعني الأثر السلبي لسوء التغذية أن التغذية يجب أن تشكل ركيزة للتقدم على المستوى الوطني وأولوية استثمارية في الخطة العالمية الخاصة بالصحة والتنمية.

وفي عامي 2008 و2013، قامت الأوساط البحثية العالمية بتوثيق التدخلات التي تعمل من أجل التغذية وسلطت الضوء على أهمية التدخل المبكر في مجال التغذية (خلال الحمل وفي أول سنتين من عمر الطفل) في سلسلة إصدارات *The Lancet* بشأن نقص التغذية لدى الأمهات والأطفال.^{15، 16} وفي عدد خاص من صحيفة *American Journal of Public Health* صدر في عام 2022، أكد الباحثون من جديد على أهمية التدخلات المبكرة في مجال التغذية لتحقيق التنمية الفردية والوطنية المثلثي. 17. وأظهرت الأمم المتحدة التزامها بإسناد الأولوية للتغذية من خلال إعلان عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية 2016-2025. وللمحافظة على الزخم والاتساق مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، قامت الأمم المتحدة هذه السنة بتمديد فترة العمل ذي الأولوية من أجل التغذية حتى عام 2030.¹⁸

جميع الأقاليم تقريباً في الفترة بين عامي 2012 و2023، وارتفع معدّل الانتشار العالمي من 27.6 في المائة إلى 30.7 في المائة. ونظراً إلى تردي كلا المؤشرين، فإنه من غير المحتمل أن تتحقق المقاصد العالمية الخاصة بالتغذية بحلول عام 2030 من دون إدخال تغييرات كبيرة في السياسات والبرامج لدفع عجلة التقدم. وترد في الإطار 4-2 بعض التحديات الفريدة التي تواجهها معالجة فقر الدم لدى النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً.

ويظهر الجدول 7-2 الاتجاهات العالمية والإقليمية في معدّل الانتشار الخاص بالمؤشرات المختارة. ومع أن معدّل انتشار الهزال لدى الأطفال لم يشهد أي تغيير كبير على المستوى العالمي (7.4 في المائة في عام 2012 و6.6 في المائة في عام 2024)، حدث تحسّن في بعض الأقاليم الفرعية. وفي الفترة بين عامي 2012 و2024، سُجّل أكبر انخفاض في معدّل انتشار الهزال لدى الأطفال في أفريقيا الغربية (من 8.2 إلى 6.5 في المائة) وآسيا الوسطى (من 3.8 إلى 2.1 في المائة). ومن المشجع أن معدّل انتشار الهزال لدى الأطفال لم يتفاقم في أي إقليم.

ويعرض الجدول 8-2 الاتجاهات العالمية والإقليمية في الأعداد في ما يتعلّق بالمقاصد العالمية السبعة الخاصة بالتغذية. وتُحسب الأرقام انطلاقاً من معدّل الانتشار ولا ينبغي فهمها على أنها العبء السنوي، ولا سيّما في ما يتعلّق بالمؤشرات التي يُحتمل أن تتكرر حالات الإصابة الخاصة بها على مدار عام. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يعاني الأطفال من عدة نوبات من الهزال على مدار عام ولذلك ينبغي أن يراعي العبء السنوي لهذا المؤشر معدّل التواتر. ويتمثل اعتبار مهم آخر لتفسير الأرقام مع مرور الوقت في أن هذه الأرقام تتأثر بمعدّل الانتشار وبمعدّل الولادات على السواء. وقد انخفض عدد الأطفال دون الخامسة من العمر في العالم من 683.5 ملايين طفل إلى 647.3 ملايين طفل في الفترة بين عامي 2012 و2024، أي بتراجع نسبته 5.3 في المائة. وعلى الرغم من انخفاض عدد الأطفال في العالم، تباين معدّل الولادات بين الأقاليم، حيث سُجلت زيادة ملحوظة في عدد الأطفال دون الخامسة من العمر في أفريقيا خلال الفترة نفسها (من 181.4 ملايين إلى 214.1 مليوناً، أي بزيادة نسبته 18.1 في المائة).

ويُعدّ المقصد الخاص بتقزّم الأطفال المقصد العالمي الوحيد الخاص بالتغذية الذي يشير إلى عدد الأطفال بدلاً من معدّل الانتشار. ويتمثل مقصد عام 2025 ومقصد عام 2030 في خفض عدد الأطفال الذين يعانون من التقزّم بنسبة 40 و50 في المائة على التوالي مقارنةً بخط الأساس. وعلى المستوى العالمي، انخفض عدد الأطفال الذين يعانون من التقزّم من 180.4 إلى 150.2 مليون طفل في الفترة بين عامي 2012 و2024، أي بانخفاض نسبته 16.8 في المائة. وتمثّلت الأقاليم الفرعية التي

ويقدم هذا القسم أيضاً موجزاً عن التقدم القطري المحرز نحو تحقيق المقاصد العالمية الخاصة بالتغذية، ويسلّط الضوء في جزء منه على الحد الأدنى لتنوع الأنماط الغذائية الذي تم تأييده مؤخراً كمؤشر إضافي جديد لرصد المقصد 2 للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. ويوفر هذا الجزء لمحة عامة عن مؤشر الحد الأدنى لتنوع الأنماط الغذائية وأحدث التقديرات العالمية والإقليمية.

1.3.2 الاتجاهات العالمية والإقليمية

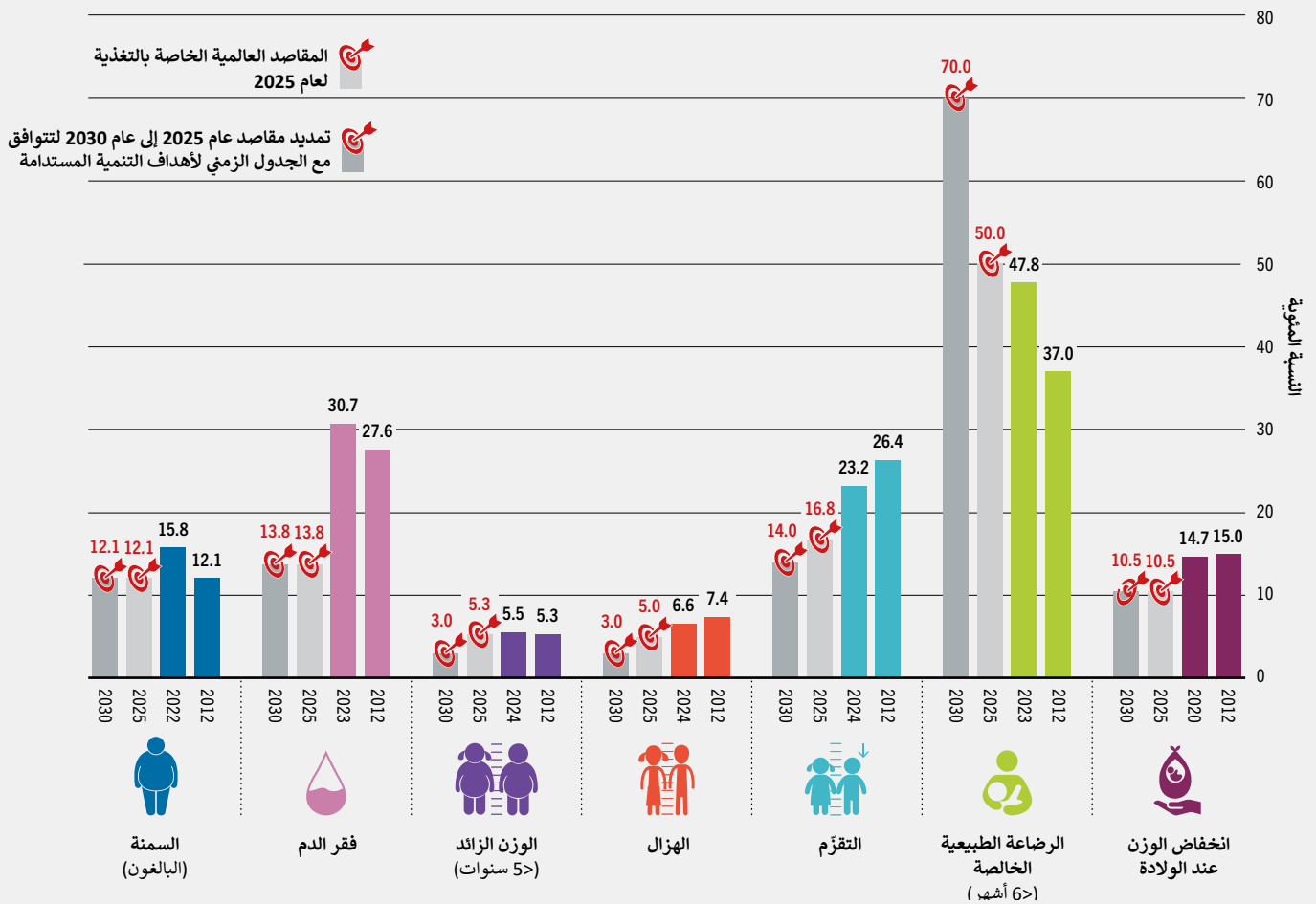
تظهر الاتجاهات العالمية السائدة قياساً إلى خط الأساس حتى أحدث تقدير لسبعة مؤشرات تغذوية ذات مقاصد عالمية في الشكل 2-9. ومن بين مؤشرات الحالة التغذوية لدى الأطفال، وحده تقزّم الأطفال شهد تغييراً كبيراً قياساً إلى سنة خط الأساس، حيث انخفض من 26.4 في المائة في عام 2012 إلى 23.2 في المائة في عام 2024. ولم تشهد المؤشرات الأخرى للحالة التغذوية لدى الأطفال - أي انخفاض الوزن عند الولادة، والهزال، والوزن الزائد - أي تغييرات كبيرة على المستوى العالمي منذ خط الأساس. ويلزم تسريع وتيرة التقدم المحرز في جميع مؤشرات الحالة التغذوية لدى الأطفال، بما في ذلك التقزّم، لتحقيق مقاصد عام 2030.

وفي ما يتعلّق بالوزن الزائد لدى الأطفال، لا تظهر أحدث التقديرات أي تغيير ملحوظ مقارنةً بخط الأساس (من 5.3 في المائة في عام 2012 إلى 5.5 في المائة في عام 2024). وفي حين أن ذلك يكفي لتحقيق مقصد عام 2025 المتمثل في عدم حدوث زيادات، يدعو مقصد عام 2030 بشأن الوزن الزائد لدى الأطفال إلى خفض النسبة إلى ما دون 3 في المائة؛ ولذلك، يتعين تحقيق تحسّن خلال السنوات الخمس المقبلة لتحقيق مقصد عام 2030.

وسُجلت زيادة كبيرة في نسبة الأطفال الذين يستفيدون من الرضاعة الطبيعية الخالصة: من 37.0 في المائة في عام 2012 إلى 47.8 في المائة في عام 2023. ويتمثل مقصد عام 2025 في زيادة النسبة المئوية للرضع الذين يحصلون على الرضاعة الطبيعية الخالصة إلى أكثر من 50 في المائة. وعلى الرغم من أنه يمكن بلوغ مقصد عام 2025 البالغ 50 في المائة بحلول نهاية هذا العام ويجب الاحتفال بالتقدم المحرز، تجدر الإشارة إلى أن مقصد عام 2030 البالغ 70 في المائة يتطلب تسريع وتيرة التقدم المحرز.

وتدهور كلا المؤشرين الخاصين بالتغذية لدى الفئات العمرية الأكبر سناً - أي السمنة لدى البالغين وفقر الدم لدى النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً. فقد ارتفع معدّل انتشار السمنة لدى البالغين من 12.1 في المائة في عام 2012 إلى 15.8 في المائة في عام 2022. وفي ما يتعلّق بفقر الدم، لا تشير البيانات المحدثة الجديدة إلى أي تحسّن أو زيادة في معدّل الانتشار في

الشكل 2-9 تحقيق المقاصد العالمية الخاصة بالتغذية لعام 2030 يتطلب تسريع وتيرة التقدم



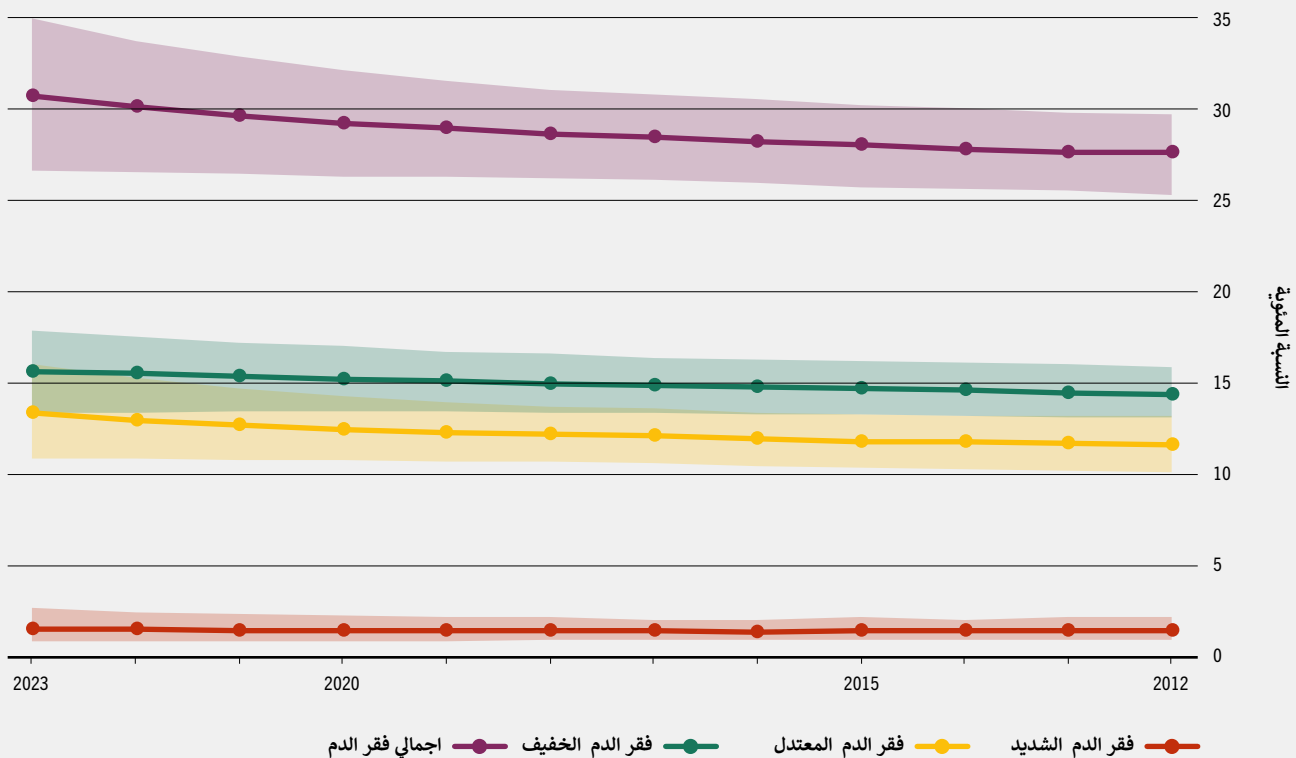
المصادر: استمدت بيانات التقرم والهزال والوزن الزائد من: UNICEF, WHO & World Bank. 2025. 2025. 2025. 2025. Levels and trends in child malnutrition: UNICEF / WHO / World Bank Group Joint Child Malnutrition Estimates. Key findings of the 2025 edition. New York, USA, Geneva, Switzerland and Washington, DC. [ورد ذكره في 4 نيسان/أبريل 2025]. <https://data.unicef.org/resources/JME>, <https://www.who.int/teams/nutrition-and-food-safety/>, <https://datatopics.worldbank.org/child-malnutrition>; واستمدت البيانات المتعلقة بالرضاعة الطبيعية الخاصة من: UNICEF. 2024. Infant and young child feeding: UNICEF. 2025. [ورد ذكره في 30 أبريل/نيسان 2025]. <https://data.unicef.org/topic/nutrition/infant-and-young-child-feeding>; واستمدت البيانات المتعلقة بانخفاض الوزن عند الولادة من: WHO. 2023. Low birthweight joint estimates 2023 edition <https://data.unicef.org/topic/nutrition/low-birthweight>; واستمدت البيانات المتعلقة بانخفاض الوزن عند الولادة من: WHO. 2023. Low birthweight joint estimates 2023 edition <https://data.unicef.org/topic/nutrition/low-birthweight>; واستمدت البيانات المتعلقة بمعدل انتشار فقر الدم من: WHO. 2025. WHO Global Anaemia estimates, 2025 edition <https://data.unicef.org/resources/methodology-for-monitoring-progress-towards-the-global-nutrition-targets-for-2025>; واستمدت المقاصد من: WHO. 2018. The Extension of the 2025 Maternal, Infant and Young Child Nutrition Targets to 2030 – WHO/ UNICEF discussion paper. New York, USA and Geneva, Switzerland. <https://data.unicef.org/resources/extension-of-2025-maternal-infant-young-child-nutrition-targets-2030>

الإطار 2-4 التقدم المحرز بشأن فقر الدم لدى النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً

ويأتي أحد التفسيرات المحتملة للزيادة الملحوظة في فقر الدم من وجهة النظر البيولوجية. ففقر الدم له أسباب متعددة، بما في ذلك عدم كفاية المغذيات، والعدوى، والالتهابات، وفقدان الدم المفرط.²⁸ وهناك أدلة متزايدة على أن الالتهاب المرتبط بالسمنة والأمراض غير المعدية ذات الصلة قد يزيد من خطر الإصابة بفقر الدم الناجم عن نقص الحديد.²⁹⁻³¹ ولذلك، ونظرًا إلى الزيادة الحادة في السمنة على مستوى العالم، من الضروري بلورة فهم أفضل للطريقة التي يمكن أن يساهم بها الالتهاب المرتبط بالسمنة في الزيادة الملحوظة في فقر الدم لدى النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، من المهم أيضًا توخي الحذر في تفسير الزيادة المبلغ عنها في فقر الدم نظرًا إلى وجود بعض المسائل المتعلقة بالقياس التي يجب أخذها في الاعتبار. فقد استخدم نحو نصف الدراسات الاستقصائية المعتمدة للإبلاغ العالمي عن

يمثل فقر الدم، أو انخفاض تركيز الهيموغلوبين في الدم،* مشكلة صحية خطيرة، إذ يمكن أن يعيق الوظائف البدنية والمعرفية. ويزيد فقر الدم الشديد من خطر إصابة النساء الحوامل بنزيف ما بعد الولادة وزيادة في خطر انخفاض الوزن عند الولادة. كما أن الأطفال المولودين لأمهات مصابات بفقر الدم هم أيضًا أكثر عرضة للإصابة بفقر الدم، مما قد يعيق نموهم الإدراكي.^{26، 27} ولذلك، فإن الحد من فقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب هو هدف حاسم الأهمية لصحتهن وصحة الأجيال القادمة. وتقدم التقديرات الجديدة الواردة في هذا التقرير رسالة واضحة جدًا: لم يتحقق أي تقدم عالمي في خفض معدل انتشار فقر الدم لدى النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً خلال الفترة بين عامي 2012 و2023. وتشير البيانات أيضًا إلى زيادة حديثة في معدل الانتشار وهو ما ينبغي أن يشكل دعوة قوية إلى التحرك.

الشكل 2 معدل انتشار فقر الدم لدى النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً بحسب شدته، 2012-2023



المصدر: استمدت البيانات عن مجموع فقر الدم من: WHO. 2025. WHO Global Anaemia estimates, 2025 edition. [ورد ذكره في 8 مايو/أيار 2025].
ولم يتم نشر البيانات عن فقر الدم الشديد والخفيف والمعتدل. https://www.who.int/data/gho/data/themes/topics/anaemia_in_women_and_children

الإطار 2-4 (يتبع)

و2019، ولكنها استندت إلى 41 دراسة استقصائية فقط في الفترة بين عامي 2020 و2023، مما قد يقلل من الدقة ويزيد من هامش عدم اليقين المحيط بتقديرات فقر الدم لعام 2023 مقارنةً بتقديرات خط الأساس لعام 2012 (الشكل ألف). وعلى الرغم من المسائل المنهجية وعدم كفاية البيانات، فإن عدم إحراز تقدم والزيادة التي تشير إليها التقديرات في معدلات فقر الدم لا يثيران الدهشة. ولم تنجح سوى قلة من البلدان في توسيع نطاق الإجراءات المعروفة بفعاليتها في الوقاية من فقر الدم التغذوي (مثل مكملات المغذيات الدقيقة خلال فترتي الحمل والرضاعة، وتقوية الأغذية، وتعزيز إمكانية الحصول على الأمط الغذائية الصحية واستهلاكها). ومن الضروري توليد أدلة أفضل ومراعية للسياق الخاص بفقر الدم لدى النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة واستخدامها من أجل تصميم برامج فعالة لمعالجة الأسباب المتعددة والمتراكبة لفقر الدم، بما في ذلك فقر الدم الناتج عن الالتهابات. ولتحقيق تقدم في هذا المؤشر المهم من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ينبغي توفير الموارد الكافية للإجراءات وتنسيقها ورصدها لضمان استمرارية الآثار.

فقر الدم عيّنات الدم المأخوذة من الشعيرات الدموية التي جمعت باستخدام طريقة ملائمة للظروف الميدانية وهو أخذ عينات الدم عن طريق وخز الإصبع. وهناك أدلة على أن هذا النهج قد يبالغ في تقدير انتشار فقر الدم مقارنةً بالتقديرات المأخوذة من الدم الوريدي - المعيار الذهبي.^{32، 33} وقد تؤدي الاختلافات في حجم هذه الأخطاء بين الدراسات الاستقصائية إلى تشويه الاتجاهات الفعلية لانتشار فقر الدم. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن فقر الدم الخفيف، أو تركيزات الهيموغلوبين القريبة من نقطة الفصل المستخدمة في تعريف فقر الدم، هو الأكثر عرضة لمثل هذا الخطأ في القياس.³² ويكشف الفحص الدقيق للبيانات المتاحة أنه في حين يزداد فقر الدم الخفيف بشكل مطرد، فإن الزيادة الأكبر لوحظت في فقر الدم المعتدل الذي هو أقل عرضة لهذا الخطأ (الشكل ألف). ومن المهم أيضًا تسليط الضوء على الحاجة إلى إجراء مزيد من الدراسات الاستقصائية الوطنية لتحسين دقة التقديرات العالمية لفقر الدم والاتجاهات لدى النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا. وقد استندت التقديرات العالمية إلى 85 دراسة استقصائية أجريت في الفترة بين عامي 2015

ملاحظة*: يحدث فقر الدم عندما يكون تركيز الهيموغلوبين في الدم أقل من نقطة الفصل المحددة، بحسب العمر ونوع الجنس والحمل/الرضاعة. وهناك العديد من العوامل التي تؤثر على تركيز الهيموغلوبين، مثل ارتفاع مكان الإقامة عن مستوى سطح البحر والتدخين.³⁴

مليونًا) على الرغم من انخفاض معدل انتشار التقرم خلال الفترة نفسها (من 34.0 إلى 30.3 في المائة).

2.3.2 التقدم المحرز على المستوى القطري

يعرض الشكل 10-2 عدد البلدان الماضية أو غير الماضية في المسار الصحيح نحو تحقيق المقاصد العالمية الخاصة بالتغذية لعام 2030. ويتضمن الشكل أيضًا فئة «التقييم غير ممكن» التي تشير إلى عدد البلدان التي لا تتوفر بشأنها تقديرات كافية لتتبع التقدم المحرز. ولا تتوافر تقديرات كافية بشأن هزال الأطفال والرضاعة الطبيعية الخاصة في العديد من البلدان. فلم تكن لدى 32 في المائة من البلدان (63 من أصل 195) بيانات كافية في ما يتعلق بهزال الأطفال، ووصلت هذه النسبة إلى 43 في المائة (83 من أصل 195) في ما يتعلق بالرضاعة الطبيعية الخالصة. وينبغي مراعاة النسبة العالية من البلدان الناقصة عند تفسير التقدم المحرز، ولا سيما في هذين المؤشرين.

ومن بين البلدان التي تتوفر فيها بيانات لتقييم التقدم المحرز في مجال الهزال لدى الأطفال والبالغ عددها 132 بلدًا، يمضي أكثر من النصف (74 من أصل 132) في المسار الصحيح نحو

« شهدت أكبر انخفاض في عدد الأطفال الذين يعانون من التقرم في الفترة بين عامي 2012 و2024 في: آسيا الجنوبية (20.6- ملايين)، وجنوب شرق آسيا (6.1- مليونًا)، وآسيا الشرقية (4.6- ملايين).

ونجم التراجع الكبير في عدد الأطفال الذين يعانون من التقرم في آسيا عن مزيج من الانخفاض في معدل انتشار التقرم وانخفاض عدد الأطفال من بين السكان. وتظهر هذه الديناميكية في آسيا الشرقية حيث سُجل تراجع بنسبة 36.8 في المائة في معدل الانتشار بين عامي 2012 و2024 (من 7.6 إلى 4.8 في المائة) وتراجع أكبر بنسبة 61.1 في المائة في عدد الأطفال الذين يعانون من التقرم (من 7.5 إلى 2.9 ملايين طفل)، أي بما يتجاوز مقصدي عامي 2025 و2030 على السواء. وفي حين تمضي بعض الأقاليم في المسار الصحيح نحو تحقيق المقاصد الخاصة بتقرم الأطفال، تحتاج أقاليم أخرى، ولا سيما تلك التي يستمر فيها عدد الأطفال في الارتفاع، إلى خفض كبير في معدل انتشار التقرم لتحقيق مقاصد عام 2030. وتتضح الحاجة إلى تسريع وتيرة خفض معدل الانتشار في أفريقيا من خلال تزايد عدد الأطفال الذين يعانون من التقرم في الفترة بين عامي 2012 و2024 (+3.1)

الجدول 2-7 الاتجاهات العالمية والإقليمية في معدّل الانتشار الخاص بسبعة مؤشرات تغذوية ذات مقاصد عالمية

معدل انتشار السمنة بين السكان البالغين (سنة 18 ≥)		معدل انتشار فقر الدم عند النساء (سنة 15-49)		معدل انتشار الهزال عند الأطفال (>5 سنوات)		معدل انتشار الوزن الزائد عند الأطفال (<5 سنوات)		معدل انتشار التقزم عند الأطفال (<5 سنوات)		معدل انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة بين الرضع (أشهر 0-5)		معدل انتشار انخفاض الوزن عند الولادة		
2022	2012	2023	2012	2024	2012	2024	2012	2024	2012	2023	2012	2020	2012	
(نسبة مئوية)		(نسبة مئوية)		(نسبة مئوية)		(نسبة مئوية)		(نسبة مئوية)		(نسبة مئوية)		(نسبة مئوية)		
15.8	12.1	30.7	27.6	5.5	5.3	6.6	7.4	23.2	26.4	47.8	37.0	14.7	15.0	العالم
16.2	12.8	35.9	34.9	4.5	4.9	5.4	6.7	30.3	34.0	45.2	35.2	13.9	14.5	أفريقيا
31.7	25.9	32.0	29.5	8.5	11.3	5.2	5.4	18.1	23.1	35.7	40.9	14.1	14.0	أفريقيا الشمالية
11.4	8.5	36.8	36.3	3.9	3.7	5.5	6.9	32.2	36.0	46.3	34.2	13.9	14.5	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
8.1	4.9	31.4	27.3	3.9	3.9	4.8	6.1	31.2	38.7	59.2	48.5	14.0	14.7	أفريقيا الشرقية
9.3	6.6	41.7	44.1	5.2	4.7	5.5	7.0	40.1	37.8	43.9	28.4	12.2	12.8	أفريقيا الوسطى
29.7	27.3	31.0	26.0	12.1	12.3	3.0	3.8	24.1	23.2	n.a.	n.a.	16.4	16.4	أفريقيا الجنوبية
11.6	8.1	41.9	45.2	2.2	2.1	6.5	8.2	29.7	33.8	35.1	21.9	14.3	14.9	أفريقيا الغربية
10.4	6.5	33.6	30.6	5.0	4.7	9.1	9.7	23.3	28.4	51.3	39.1	17.2	17.2	آسيا
25.1	18.8	32.0	32.3	6.4	7.7	2.1	3.8	7.4	14.8	33.3	29.1	6.0	6.3	آسيا الوسطى
8.1	4.5	16.0	15.9	10.1	6.5	1.4	2.1	4.8	7.6	36.5	28.5	5.5	5.5	آسيا الشرقية
10.0	6.0	24.2	26.0	4.3	5.9	7.0	8.1	22.7	30.4	46.4	33.5	12.5	12.8	جنوب شرق آسيا
9.7	5.6	49.3	45.9	3.2	2.6	13.6	15.1	31.4	40.2	59.1	47.2	24.4	26.1	آسيا الجنوبية
33.6	29.3	28.7	28.0	6.2	9.1	3.5	4.2	18.0	20.0	30.8	31.8	12.2	12.2	آسيا الغربية
29.9	22.4	19.9	17.7	8.8	7.3	1.3	1.6	12.4	12.8	43.4	34.0	9.6	9.5	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
24.5	19.5	29.1	24.6	6.7	6.4	2.9	3.1	12.2	12.9	31.3	29.4	11.7	11.4	البحر الكاريبي
34.4	27.9	13.8	10.6	7.0	6.5	0.9	1.4	17.2	18.1	38.6	21.6	10.9	10.9	أمريكا الوسطى
28.6	20.7	21.8	20.0	9.9	7.8	1.3	1.5	9.9	10.1	49.8	42.1	8.8	8.6	أمريكا الجنوبية
29.5	25.4	16.8	12.6	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	11.8	11.3	أوسيانيا
30.8	26.3	11.3	7.4	23.4	12.4	0.5	0.3	3.1	3.5	غ م	غ م	6.4	6.4	أستراليا ونيوزيلندا
24.8	21.6	28.8	25.4	16.0	10.3	8.4	7.4	41.5	40.6	58.9	56.6	17.9	17.4	أوسيانيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا
21.9	18.3	29.1	25.8	16.6	10.6	غ م	غ م	43.6	43.0	59.2	56.8	18.0	17.6	ميلانيزيا
47.1	43.2	24.5	21.6	5.1	4.5	غ م	غ م	13.6	16.3	59.6	55.7	12.3	12.4	ميكرونيزيا
57.5	52.1	21.6	18.7	8.9	8.2	غ م	غ م	7.0	7.1	47.9	51.1	16.8	16.3	بولينيزيا
27.9	24.8	17.3	13.2	8.6	8.4	غ م	غ م	3.8	3.9	غ م	غ م	7.4	7.4	أمريكا الشمالية وأوروبا
40.3	35.7	14.9	10.3	9.8	8.5	0.2	0.3	4.1	2.6	25.8	25.5	8.1	8.0	أمريكا الشمالية
21.4	19.7	18.6	14.5	7.9	8.4	غ م	غ م	3.6	4.7	غ م	غ م	7.0	7.1	أوروبا
25.5	22.1	23.5	19.0	9.1	10.7	غ م	غ م	4.6	6.8	غ م	غ م	7.0	7.1	أوروبا الشرقية
24.2	22.3	14.8	11.6	7.8	7.4	غ م	غ م	3.0	2.7	غ م	غ م	6.0	6.3	أوروبا الشمالية
18.9	18.2	17.2	13.3	9.0	8.6	غ م	غ م	3.6	4.2	غ م	غ م	8.2	8.0	أوروبا الجنوبية
15.8	16.3	14.2	9.5	5.6	5.1	غ م	غ م	2.5	2.6	غ م	غ م	6.8	7.0	قدي ب ر غ ل ابوروا

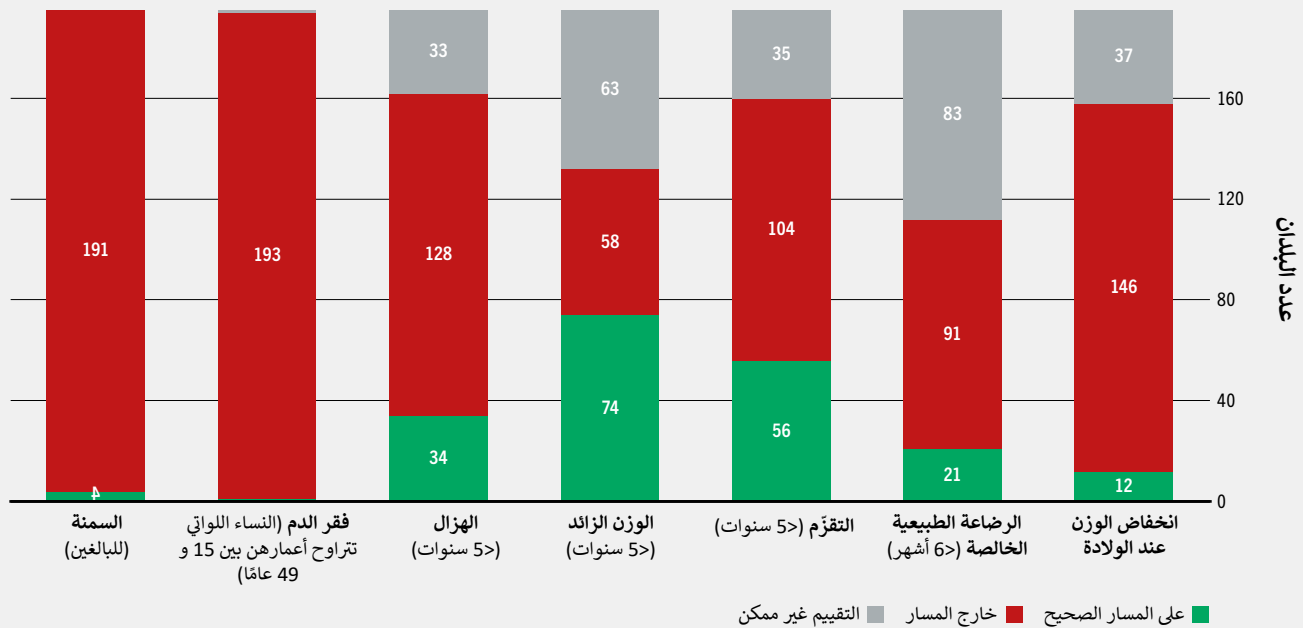
ملاحظة: غ م = التقديرات غير متاحة.
المصادر: انظر المصادر المذكورة تحت الشكل 9-2

الجدول 2-8 الاتجاهات العالمية والإقليمية في الأعداد الخاصة بسبعة مؤشرات تغذية ذات مقاصد عالمية

عدد البالغين سنة وما 18 (فوق) الذين يعانون من السمنة		عدد النساء (15-49 عامًا) اللاتي يعانين من فقر الدم		عدد الأطفال (دون الخامسة من العمر) الذين يعانون من الوزن الزائد		عدد الأطفال (دون الخامسة من العمر) الذين يعانون من الهزال		عدد الأطفال (دون الخامسة من العمر) الذين يعانون من التقزم		عدد الرضع (صفر إلى 5 أشهر) الذين يحصلون على رضاعة طبيعية خالصة		عدد الأطفال الذين يعانون من انخفاض الوزن عند الولادة		
2022	2012	2023	2012	2024	2012	2024	2012	2024	2012	2023	2012	2020	2012	
(millions)		(millions)		(millions)		(millions)		(millions)		(millions)		(millions)		
880.7	591.4	604.8	505.7	35.5	36.3	42.8	50.9	150.2	180.4	30.9	26.1	19.8	21.6	العالم
123.9	74.1	129.9	94.4	9.7	8.8	11.7	12.2	64.8	61.7	10.0	6.8	6.2	5.8	أفريقيا
51.2	34.3	21.5	16.7	2.5	3.1	1.5	1.5	5.2	6.3	1.0	1.2	0.8	0.8	أفريقيا الشمالية
68.8	38.2	108.5	77.7	7.2	5.7	10.2	10.7	59.6	55.4	8.9	5.6	5.4	5.0	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
19.8	8.7	38.0	23.4	2.9	2.4	3.6	3.8	23.3	23.9	4.5	3.1	2.1	2.0	أفريقيا الشرقية
8.8	4.6	19.6	14.5	1.9	1.2	2.0	1.9	14.7	10.0	1.7	0.8	0.9	0.8	أفريقيا الوسطى
13.4	10.7	6.2	4.5	0.8	0.8	0.2	0.3	1.7	1.5	n.a.	n.a.	0.2	0.2	أفريقيا الجنوبية
25.2	13.4	44.7	35.2	1.5	1.2	4.4	4.8	19.9	19.9	2.4	1.4	2.1	2.0	أفريقيا الغربية
353.9	192.9	394.3	345.9	16.3	17.9	30.0	37.1	76.8	108.8	16.5	15.2	11.8	13.7	آسيا
12.4	8.0	6.4	5.9	0.6	0.6	0.2	0.3	0.7	1.1	0.3	0.2	0.1	0.1	آسيا الوسطى
106.4	55.1	57.9	66.8	6.1	6.5	0.9	2.1	2.9	7.5	1.9	2.9	0.8	1.2	آسيا الشرقية
48.0	25.0	43.4	43.6	2.2	3.4	3.6	4.7	11.6	17.7	2.3	2.0	1.4	1.5	جنوب شرق آسيا
130.8	63.4	264.9	212.2	5.7	5.0	24.4	28.8	56.4	77.0	10.7	9.1	8.8	10.2	آسيا الجنوبية
65.3	46.5	21.7	17.4	1.8	2.5	1.0	1.2	5.1	5.4	0.9	0.9	0.7	0.7	آسيا الغربية
141.4	91.4	34.6	28.6	4.1	3.9	0.6	0.9	5.8	6.8	2.0	1.8	0.9	1.0	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
7.6	5.5	3.1	2.6	0.2	0.2	0.1	0.1	0.4	0.5	0.1	0.1	0.1	0.1	البحر الكاريبي
42.5	28.5	6.8	4.6	1.1	1.1	0.1	0.2	2.6	3.0	0.6	0.4	0.3	0.4	أمريكا الوسطى
91.2	57.4	24.7	21.3	2.8	2.6	0.4	0.5	2.8	3.3	1.4	1.4	0.5	0.6	أمريكا الجنوبية
9.6	6.9	1.8	1.2	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	0.1	0.1	أوسيانيا
7.6	5.5	0.8	0.5	0.4	0.2	0.0	0.0	0.1	0.1	غ م	غ م	<0.1	<0.1	أستراليا ونيوزيلندا
2.0	1.3	1.0	0.7	0.3	0.2	0.1	0.1	0.7	0.6	0.1	0.1	0.1	0.1	أوسيانيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا
1.6	1.0	0.9	0.6	0.2	0.1	غ م	غ م	0.6	0.6	0.1	0.1	0.1	0.1	ميلانيزيا
0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	غ م	غ م	0.0	0.0	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	ميكرونيزيا
0.3	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	غ م	غ م	0.0	0.0	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	بولينيزيا
250.5	215.1	42.9	34.0	4.7	5.3	غ م	غ م	2.0	2.5	غ م	غ م	0.8	0.9	أمريكا الشمالية وأوروبا
119.2	96.1	12.8	8.5	2.0	1.9	0.0	0.1	0.8	0.6	0.5	0.5	0.3	0.3	أمريكا الشمالية
129.0	118.0	30.1	25.5	2.6	3.4	غ م	غ م	1.2	1.9	غ م	غ م	0.5	0.6	أوروبا
59.2	52.9	15.4	14.0	1.2	1.8	غ م	غ م	0.6	1.1	غ م	غ م	0.2	0.3	أوروبا الشرقية
20.4	17.7	3.5	2.7	0.4	0.5	غ م	غ م	0.2	0.2	غ م	غ م	0.1	0.1	أوروبا الشمالية
23.6	22.8	5.3	4.7	0.5	0.7	غ م	غ م	0.2	0.3	غ م	غ م	0.1	0.1	أوروبا الجنوبية
25.2	25.0	5.9	4.1	0.5	0.5	غ م	غ م	0.2	0.2	غ م	غ م	0.1	0.1	أوروبا الغربية

ملاحظة: غ م = التقديرات غير متاحة.
المصادر: انظر المصادر المذكورة تحت الشكل 2-9

الشكل 2-10 معظم البلدان تفتقر إلى البيانات الكافية أو لا تهضي في المسار الصحيح نحو تحقيق المقاصد العالمية الخاصة بالتغذية لعام 2030



المصادر: انظر المصادر المذكورة تحت الشكل 2-9

<https://doi.org/10.4060/cd6008en-fig2.10>

عام 2030 سوى 19 في المائة من البلدان التي لديها بيانات عن التقدم المحرز (21 من أصل 112)، ما يؤكد على الحاجة إلى تحقيق تحسن أكبر في هذا المؤشر الخاص بتغذية الأطفال.

وبالنسبة إلى المؤشرات المتعلقة بالفئات العمرية الأكبر سنًا، لا يمضي سوى عدد قليل جدًا من البلدان في المسار الصحيح. ويمضي بلد واحد من أصل 194 بلدًا (أقل من 1 في المائة) لديه بيانات عن التقدم المحرز، في المسار الصحيح نحو تحقيق المقصد الخاص بفقر الدم لدى النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 عامًا، بينما تمضي 4 بلدان فقط من أصل 195 بلدًا (2 في المائة) في المسار الصحيح في ما يتعلق بالسمنة لدى البالغين.

3.3.2 تسليط الضوء على الحد الأدنى للتنوع الغذائي لدى الأطفال والنساء: أحدث مؤشر للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة

في مارس/آذار 2025، أقرت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة رسميًا معدل انتشار الحد الأدنى لتنوع الأنماط الغذائية كمؤشر جديد لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق المقصد 2 للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة -

« تحقيق مقصد عام 2030. وهناك عدد أكبر من البلدان الماضية في المسار الصحيح نحو تحقيق المقاصد الخاصة بهزال الأطفال مقارنةً بالمؤشرات الأخرى المتعلقة بالحالة التغذوية للأطفال. ويشكل انخفاض الوزن عند الولادة أدنى نسبة من البلدان التي تمضي في المسار الصحيح من بين جميع مؤشرات الحالة التغذوية لدى الأطفال، بنسبة 8 في المائة (12 من أصل 158). وفي ما يتعلق بالتقرّم لدى الأطفال، فإن 35 في المائة من البلدان (56 بلدًا من أصل 160) تمضي في المسار الصحيح؛ والنسبة أقل في ما يتعلق بزيادة الوزن لدى الأطفال، حيث إن نسبة 21 في المائة من البلدان التي تتوفر فيها بيانات عن التقدم المحرز (34 بلدًا من أصل 162) ماضية في المسار الصحيح. ومع أن عددًا كبيرًا من البلدان يمضي في المسار الصحيح، تحتاج بلدان كثيرة إلى تسريع وتيرة التقدم المحرز لبلوغ مقاصد عام 2030 الخاصة بالمؤشرات المتمحورة حول الأطفال.

وكما ذكر أعلاه، اقترب العالم من تحقيق مقصد عام 2025 المتعلق بالرضاعة الطبيعية الخالصة، ولكن يتعين تسريع وتيرة التقدم لتحقيق مقصد عام 2030. ولا يمضي في المسار الصحيح نحو تحقيق المعدل المستهدف للرضاعة الطبيعية الخالصة بحلول

وتُستخدم ثماني مجموعات غذائية لحساب الحد الأدنى للتنوع الغذائي لدى الأطفال، وعشر مجموعات لحساب الحد الأدنى للتنوع الغذائي لدى النساء.⁹ ويُصنّف الأفراد الذين استهلكوا أطعمة أو مشروبات من خمس مجموعات غذائية أو أكثر على أنهم يستوفون الحد الأدنى لتنوع الأنماط الغذائية، مما يشير إلى احتمال أكبر بأن النمط الغذائي كافٍ من حيث الفيتامينات والمعادن الأساسية التي تحتاج إليها هاتان الفئتان من السكان. ويمكن الرجوع إلى تفاصيل بشأن المنهجية في الخطوط التوجيهية لليونسيف ومنظمة الصحة العالمية بشأن تغذية الرضع والأطفال الصغار²³ وفي دليل منظمة الأغذية والزراعة بشأن استخدام وتفسير الحد الأدنى للتنوع الغذائي لدى النساء.²⁴

التقديرات العالمية والإقليمية للحد الأدنى لتنوع الأنماط الغذائية

لغاية الربع الأول من عام 2024، توافرت بيانات الدراسات الاستقصائية التمثيلية على المستوى الوطني المتعلقة بالحد الأدنى للتنوع الغذائي لدى النساء والحد الأدنى للتنوع الغذائي لدى الأطفال في 110 بلدان و92 بلداً على التوالي. وعلى المستوى العالمي، لم يحقق سوى ثلث الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و23 شهراً (34 في المائة) مستوى الحد الأدنى للتنوع الغذائي لدى الأطفال، استناداً إلى البيانات المجمعة من الأعوام من 2016 إلى 2022 (الشكل 11-2)، وحقق ثلثا النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً (65 في المائة) الحد الأدنى للتنوع الغذائي لدى النساء، وفقاً لتقديرات تستند إلى البيانات المجمعة من الأعوام من 2020 إلى 2024 (الشكل 12-2). وبعبارة أخرى، كان ثلث النساء، والأمر الأكثر إثارة للقلق، نحو ثلثي الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و23 شهراً في العالم يتناولون أنماطاً غذائية غير متنوعة بما فيه الكفاية، مما يعرضهم لخطر عدم الحصول على ما يكفي من الفيتامينات والمعادن الأساسية اللازمة للتغذية الجيدة والصحة.

وتظهر اختلافات صارخة بين الأقاليم، حيث إن نسبة النساء اللاتي حققن الحد الأدنى للتنوع الغذائي هي الأدنى في أفريقيا (48 في المائة) والأعلى في أمريكا الشمالية وأوروبا (79 في المائة)؛ وتُستبعد أوسيانيا من التحليل لأن البيانات متاحة لبلد واحد فيها فقط. ولأفريقيا أيضاً أدنى نسبة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر

القضاء على جميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030.⁸ ويعالج هذا القرار فجوة كبيرة في إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الذي كان يفتقر حتى الآن إلى مؤشر لتتبع جودة الأنماط الغذائية. ويجسد هذا القرار أيضاً التوافق في الآراء الذي توصلت إليه الدول الأعضاء لوضع مؤشر صالح لرصد الأنماط الغذائية في سياقات مختلفة على المستوى العالمي.

وفي ظل عجز 2.6 مليارات شخص حول العالم عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي - ومساهمة الأنماط الغذائية السيئة بدور كبير في العبء العالمي لسوء التغذية، والأمراض غير المعدية المتصلة بالنمط الغذائي، والوفيات - لا يأتي رصد ما يتناوله الأشخاص من غذاء في الوقت المناسب فحسب، بل يتسم بأهمية حاسمة أيضاً لتوجيه تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج التي تعالج الفجوات في المتناول من الأغذية والمغذيات. وأدى تزايد التركيز العالمي على النظم الغذائية المستدامة التي توفر أنماطاً غذائية صحية، إلى زيادة الطلب على مؤشرات صالحة ومجدية لتتبع الأنماط الغذائية للسكان.

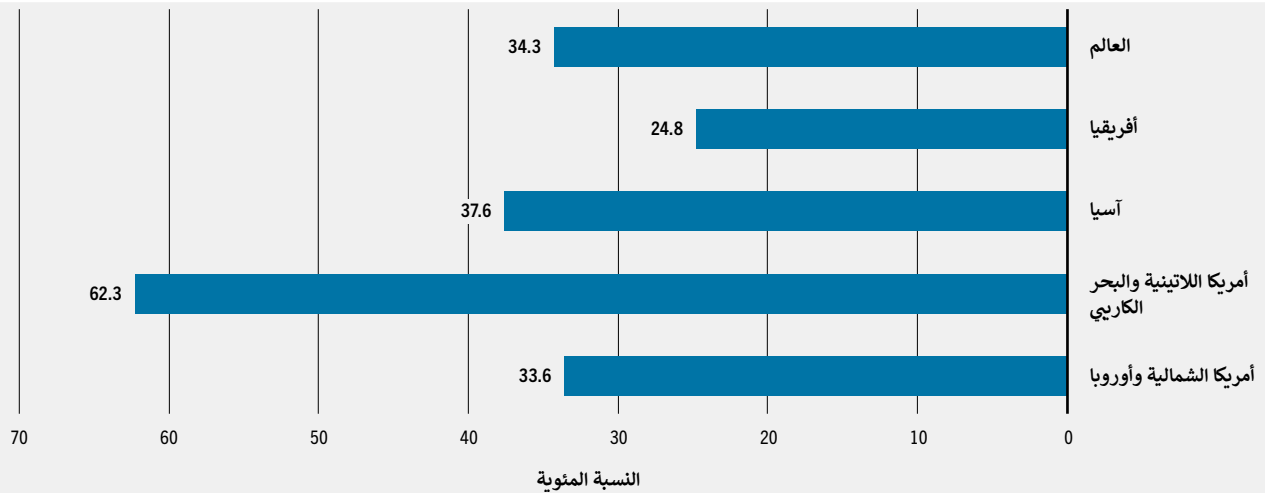
ويمكن أن تتخذ الأنماط الغذائية الصحية أشكالاً مختلفة جداً تبعاً للمكان الذي يتم استهلاكها فيه حول العالم. ولكن، كما ذكر في القسم 2-2، تشارك الأنماط الغذائية الصحية أربع سمات مشتركة: فهي متنوعة، إذ تحتوي على مجموعة من الأغذية التي توفر المغذيات والمركبات النشطة بيولوجياً المهمة للصحة؛ وتحتوي على قدر كافٍ من المغذيات الأساسية؛ وهي متوازنة من حيث الطاقة الغذائية ومصادرها (البروتينات، والكربوهيدرات، والدهون)؛ وتحتوي على كميات معتدلة من المكونات الغذائية المضرة بالصحة في حال الإفراط في استهلاكها.^{11,10}

ويقاس الحد الأدنى لتنوع الأنماط الغذائية مدى تنوع النمط الغذائي لفئتين سكانييتين معرضتين للضعف - الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و23 شهراً (الحد الأدنى للتنوع الغذائي لدى الأطفال) والنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً (الحد الأدنى للتنوع الغذائي لدى النساء) - من خلال إحصاء بسيط لعدد المجموعات الغذائية التي استهلكها هؤلاء الأفراد في اليوم السابق.

ه تم تقديم الاقتراح لإضافة معدل انتشار الحد الأدنى لتنوع الأنماط الغذائية كمؤشر جديد للمقصد 2 من أهداف التنمية المستدامة إلى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في أبريل/نيسان 2024 لدراسته خلال عملية الاستعراض الشامل لعام 2025 التي يجري فيها النظر في إضافة مؤشرات لأهداف التنمية المستدامة أو إلغاؤها أو تعديلها.22 وقدمت مجموعة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (بنغلاديش، والبرازيل، وملاوي، وسويسرا) هذا الاقتراح بدعم من منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية. وتمت الموافقة على هذا الاقتراح بدعم عام ساحق، وتم تأييد معدل انتشار الحد الأدنى لتنوع الأنماط الغذائية رسمياً كمؤشر للمقصد 2 من أهداف التنمية المستدامة في مارس/آذار 2025. وتشارك اليونيسف ومنظمة الأغذية والزراعة دور الوكالة الراعية للمؤشر (حيث إنهما مسؤولتان عن معدل انتشار الحد الأدنى للتنوع الغذائي لدى النساء ولدى الأطفال على التوالي).

و تُستخدم المجموعات الغذائية الثماني التالية لحساب الحد الأدنى للتنوع الغذائي لدى الأطفال: حليب الأم؛ والحبوب، والجزور، والدرنات، ولسان الحمل؛ والبقول (الفاصوليا، والبازلاء، والعدس) والجزويات والبقول؛ ومنتجات الحليب (الحليب، والمستحضرات الغذائية للرضع، واللبن، والأجبان)؛ والأغذية اللحمية (اللحوم والدجاج والسّمك واللحوم العضوية)؛ والبيض، والفواكه والخضروات الغنية بالفيتامين A؛ والفواكه والخضروات الأخرى. وتُستخدم المجموعات الغذائية العشر التالية لحساب الحد الأدنى للتنوع الغذائي لدى النساء: الحبوب، والجزور والبيضاء والدرنات، والموز؛ والبقول (الفاصوليا والبازلاء والعدس)؛ والجزويات والبقول؛ والحليب ومنتجات الألبان؛ واللحوم والدواجن والأسماك؛ والبيض؛ والخضروات ذات الأوراق الخضراء الداكنة؛ والفواكه والخضروات الأخرى الغنية بالفيتامين A؛ والفواكه والخضروات الأخرى.

الشكل 2-11 نسبة الثلث فقط من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و23 شهراً حققت الحد الأدنى للتنوع الغذائي لدى الأطفال

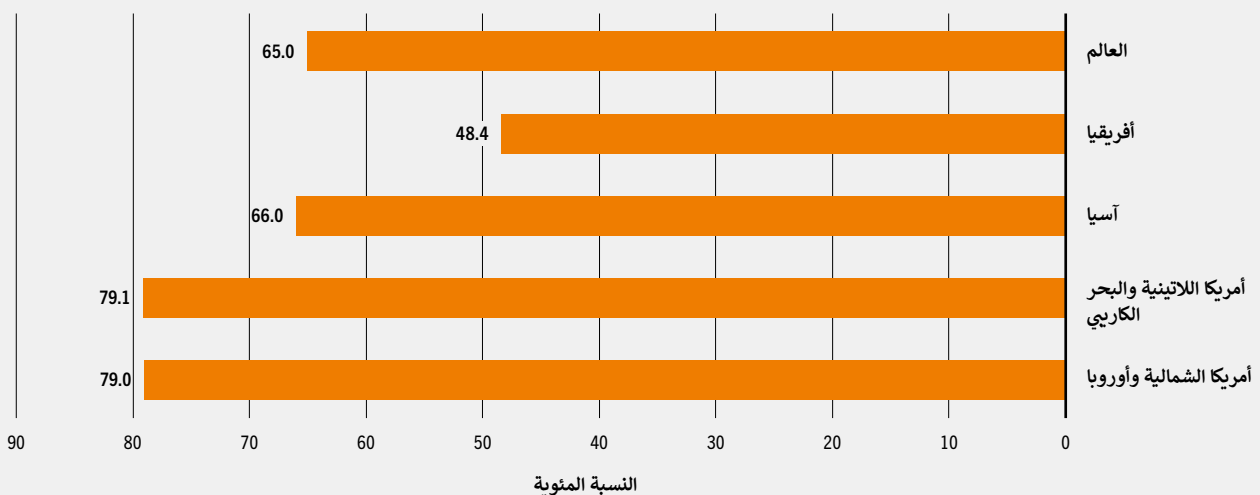


ملاحظات: بالاستناد إلى الدراسات الاستقصائية التمثيلية على المستوى الوطني التي أجريت بين عامي 2016 و2022. وأُتيحت البيانات بشأن 96 بلداً حول العالم، من بينها 37 بلداً في أفريقيا، و31 بلداً في آسيا، و16 بلداً في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و5 بلدان في أمريكا الشمالية وأوروبا، و7 بلدان في أوسيانيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا. وحُسبت تقديرات معدل الانتشار في الأقاليم كأوزان ترجيحية بالاستناد إلى مجموع الأطفال من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و23 شهراً (أي نصف السكان الذين يبلغ عمرهم صفراً إضافة إلى السكان الذين يبلغ عمرهم سنة واحدة) في كل بلد تتوفر البيانات بشأنه (استناداً إلى تنقيح عام 2022 لتقرير التوقعات السكانية في العالم).

المصدر: UNICEF, December 2023. Infant and young child feeding. UNICEF. [ورد ذكره في 6 أبريل/نيسان 2025].
<https://data.unicef.org/topic/nutrition/infant-and-young-child-feeding>

<https://doi.org/10.4060/cd6008en-fig2.11>

الشكل 2-12 نسبة الثلثين من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً حققت الحد الأدنى للتنوع الغذائي لدى النساء



ملاحظات: بالاستناد إلى الدراسات الاستقصائية التمثيلية على المستوى الوطني التي أجريت بين عامي 2020 و2024. وأُتيحت البيانات خلال هذه الفترة بشأن 92 بلداً حول العالم، منها 39 بلداً في أفريقيا، و30 بلداً في آسيا، و14 بلداً في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و8 بلدان في أمريكا الشمالية وأوروبا، وولد واحد في أوسيانيا. وتم استبعاد المعلومات الواردة من أوسيانيا من هذا التحليل ذلك أن البيانات كانت متاحة لبلد واحد فقط. وتم حساب تقديرات معدل الانتشار في الأقاليم كأوزان ترجيحية بالاستناد إلى مجموع السكان في كل بلد تتوفر البيانات بشأنه لغاية 1 يوليو/تموز 2023 (استناداً إلى تنقيح عام 2024 لتقرير التوقعات السكانية في العالم).

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2025. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. [تم الاطلاع على الموقع في 28 يوليو/تموز 2025].
<https://www.fao.org/faostat/ar/#data/SDGB>. الترخيص: CC-BY-4.0.

<https://doi.org/10.4060/cd6008en-fig2.12>

الأطفال؛ إذ لم يشهد سوى تحسُّناً طفيفاً من 28 في المائة من الأطفال الذين حققوا الحد الأدنى للتنوع الغذائي في عام 2015 إلى 34 في المائة في عام 2022. ويُعدُّ رصد الأنماط الغذائية الصحيّة وضمان حصول النساء والأطفال عليها، أولوية عالمية رئيسية. ولكن، لتحقيق الحد الأدنى لتنوع الأنماط الغذائية، تحتاج الحكومات وأصحاب المصلحة الوطنيين الآخرين إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات المستدامة في السياسات والبرامج لتحسين الأنماط الغذائية للنساء والأطفال وإدماج مؤشرات الحد الأدنى لتنوع الأنماط الغذائية في منصات جمع البيانات مثل الدراسات الاستقصائية القائمة على السكان. ويتطلب ذلك رفع مستوى وعي مختلف أصحاب المصلحة، ولا سيّما على المستويين الوطني ودون الوطني، وبناء قدراتهم في ما يتعلق بالحد الأدنى للتنوع الغذائي لدى الأطفال والحد الأدنى للتنوع الغذائي لدى النساء وضمان توفر القدر الكافي من التمويل لتيسير قدرة البلدان على جمع البيانات بشأن التقدم المحرز في هذا المؤشر وتحليلها واستخدامها والإبلاغ عنها. ■

« و23 شهراً الذين حققوا الحد الأدنى للتنوع الغذائي (25 في المائة)، تليها أوسيانيا (34 في المائة) وآسيا (38 في المائة) وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (62 في المائة). وتتوفر البيانات بشأن الحد الأدنى للتنوع الغذائي لدى الأطفال في خمسة بلدان فقط في أمريكا الشمالية وأوروبا، ولا تشمل التقديرات بشأن أوسيانيا المعلومات عن أستراليا ونيوزيلندا بسبب عدم كفاية البيانات. ويترك الافتقار إلى البيانات فجوات كبيرة ويمنع بلورة فهم كامل للأنماط الغذائية في مختلف أنحاء العالم.

ومما يبعث على القلق انخفاض نسبة النساء والأطفال الذين يحصلون على نمط غذائي يتسم بالحد الأدنى من التنوع في العالم، ذلك أن عدم وجود تنوع في الأنماط الغذائية لا يؤثر على خطر المعاناة من نقص في المغذيات الدقيقة فحسب، بل يمكن أن تكون له تداعيات صحيّة وإنمائية أخرى أيضاً. ومما يثير القلق أيضاً أن تنوع الأنماط الغذائية لا يتحسن بسرعة لدى



سريلاوكا

فواكه وخضروات طازجة غربية في
أحد الأسواق المحلية.

@ iStock.com/
Andrey Danilovich

الفصل 3

فهم الزيادة الحادة في تضخم أسعار الأغذية في الفترة بين عامي 2021 و2023: الأسباب والعواقب على الأمن الغذائي والتغذية

الرسائل الرئيسية

← كان التضخم في أسعار الأغذية أكثر حدة في البلدان المنخفضة الدخل، حيث تعتمد الأسر المعيشية في كثير من الأحيان على الأسواق لتوفير الإمدادات الغذائية. وارتفع متوسط تضخم أسعار الأغذية في العالم ارتفاعاً كبيراً من 2.3 في المائة في ديسمبر/كانون الأول 2020 إلى 13.6 في المائة في يناير/كانون الثاني 2023، في حين شهدت البلدان المنخفضة الدخل زيادة أكثر حدة، حيث بلغ التضخم 30 في المائة في مايو/أيار 2023.

← كانت وتيرة تعافي الأجور عالمياً غير متكافئة إلى حد كبير. ففي بعض البلدان، واكب نمو الأجور ارتفاع أسعار الأغذية. غير أن الأجور الحقيقية استمرت في الانخفاض في بلدان عديدة أخرى، ولا سيما البلدان المتأثرة بالنزاعات، مما زاد من صعوبة تحمل الأسر المعيشية كلفة المواد الغذائية الأساسية.

← واجهت البلدان المنخفضة الدخل، التي شهدت أعلى معدلات التضخم في أسعار الأغذية، مع ذروة واضحة بين منتصف عام 2022 ومنتصف عام 2023، زيادة في انعدام الأمن الغذائي. ويمكن أن يكون لارتفاع أسعار الأغذية تأثير كبير على الأمن الغذائي للأسر المعيشية. فكل زيادة بنسبة 10 في المائة في أسعار الأغذية تقابلها زيادة بنسبة 3.5 في المائة في معدلات انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد وزيادة بنسبة 1.8 في المائة في نسبة الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد. وتؤدي أوجه عدم المساواة الهيكلية والجنسانية إلى تفاقم آثار تضخم أسعار الأغذية، لا سيما في البلدان التي تعاني من مستويات كبيرة من عدم المساواة في الدخل. وفي ذروة التضخم في أسعار الأغذية في يناير/كانون الثاني 2023، سجلت 65 في المائة من البلدان المنخفضة الدخل و61 في المائة من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة

← تجاوز التضخم في أسعار الأغذية العالمية التضخم الكلي بصورة ملحوظة منذ عام 2020، مما يعكس التقلبات الشديدة والضغوط المستمرة في أسواق المنتجات الزراعية والأغذية. وفي يناير/كانون الثاني 2023، بلغ التضخم في أسعار الأغذية ذروته التي سجلت 13.6 في المائة، متجاوزاً التضخم الكلي بفارق 5.1 نقطة مئوية (8.5 في المائة). ومع أن كلا المعدلين بدأ يظهران بوادر تراجع بحلول منتصف عام 2023، فقد ظلا مرتفعين طوال ما تبقى من السنة. وبحلول عام 2024، بلغ تضخم أسعار الأغذية مستويات ما قبل الجائحة في عام 2019.

← أسفرت تأثيرات صدمتين كبيرتين هما جائحة كوفيد - 19 والحرب في أوكرانيا، بالاقتران مع الأحوال المناخية القسوى، عن زيادة حادة في أسعار السلع الزراعية العالمية، وبلغت هذه الزيادة ذروتها في مارس/آذار 2022، مدفوعة أيضاً بالصدمات المتزامنة في أسعار الطاقة.

← أدى تضافر هذه الصدمات مع الإنفاق المالي غير المسبوق والسياسات النقدية التيسيرية إلى أزمة عارمة، مما مهد الطريق لتضخم مرتفع في أسعار الأغذية. وعلى خلاف فترات التضخم المرتفع السابقة، فقد بدأت هذه الموجة بعوامل مرتبطة بالطلب، ثم تحولت لاحقاً إلى تضخم مدفوع بعوامل العرض.

← يُفسر ارتفاع أسعار السلع الزراعية والطاقة على المستوى العالمي والتأثيرات المرتبطة به 47 و35 في المائة من التضخم في أسعار الأغذية في ذروته في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو على التوالي. وترجع النسبة المتبقية البالغة 53 و65 في المائة إلى عوامل أخرى، منها ارتفاع كلفة العمالة وتقلبات أسعار الصرف وسلوك التسعير على طول سلسلة الإمداد.

الدنيا (التي يعيش فيها أكثر من 1.5 مليارات نسمة) معدلات تضخم في أسعار الأغذية تفوق 10 في المائة، مما يؤكد أثره الواسع المحتمل على انعدام الأمن الغذائي.

← ترتبط موجة التضخم الأخيرة في أسعار الأغذية ارتباطاً وثيقاً بارتفاع معدلات الهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة. فكل زيادة بنسبة 10 في المائة في أسعار الأغذية ترتبط بزيادة تتراوح بين 2.7 و4.3 في المائة من معدل انتشار الهزال، وبزيادة تتراوح بين 4.8 و6.1 في المائة من معدل انتشار الهزال الحاد لدى الأطفال دون سن الخامسة.

← يبدو أن الأسعار النسبية لأنواع مختلفة من الأغذية (بحسب المجموعة الغذائية ومستوى التجهيز والخصائص التغذوية) ظلت مستقرة في المتوسط بين عامي 2011 و2021 في جميع أنحاء العالم. وتستمر الأغذية الغنية بالمغذيات، مثل الفواكه والخضروات، في تسجيل أعلى الأسعار لكل سعرة حرارية. وفي المقابل، تميل الأغذية الفائقة التجهيز، بوجه عام، إلى تسجيل أسعار أقل لكل سعرة حرارية من البدائل المجهزة. وتحل الأغذية الفائقة التجهيز محل البدائل الغنية بالمغذيات بصورة متزايدة على الرغم من الأدلة المتزايدة على آثارها الصحية الضارة.

← في الفترة بين عامي 2019 و2024، سجلت أسعار الأغذية الأساسية النشوية والزيوت أكبر زيادة بين سائر المجموعات الغذائية في باكستان والمكسيك ونيجيريا. ونظراً لأن الأغذية الأساسية النشوية تشكل العمود الفقري للنمط الغذائي للأسر المعيشية الأكثر فقراً، فإن هذه الزيادات الحادة قد تقوض الأمن الغذائي والتغذية؛ غير أن الحصول على سلع منخفضة الكلفة في مجموعات غذائية أخرى قد يساعد في الحفاظ على كفاية النمط الغذائي رغم التضخم.

أصبح ارتفاع أسعار الأغذية يشكل مصدر قلق عالمي منذ عام 2022 وبات يستحوذ على اهتمام الجمهور. ووفقاً لاستقصاء عالمي أجرته مؤسسة Ipsos³ أصبح التضخم أحد أبرز مصادر القلق في العالم، متجاوزاً المخاوف المتعلقة بالجريمة والعنف والفقر¹. وقد أثر الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية، الذي تفاقم بفعل مجموعة من التدابير المالية المتعلقة بالجائحة، والسياسات النقدية غير المتوازنة، الاختلالات في سلاسل الإمداد، والنزاعات الجيوسياسية، سلباً

ز تجري مؤسسة Ipsos استطلاعات رأي عالمية. ومن بينها استطلاع «ما الذي يقلق العالم»، الذي يطرح على عينة من نحو 20 000 مشارك في 29 بلداً أسئلة تتعلق بتصوراتهم بشأن المسائل العالمية الملحة. ويشمل الاستطلاع سؤالاً يطلب من المشاركين تحديد أهم ثلاثة مواضيع تقلق الأفراد في بلدانهم. وقد جاءت مسألة التضخم ضمن أبرز ثلاثة مواضيع تقلق 33 في المائة من المشاركين في يوليو/تموز 2024. وكان هذا هو مصدر القلق الأكثر إلحاحاً للأفراد؛ وجاءت مواضيع أخرى مثل الجريمة والعنف (30 في المائة)، والفقر وعدم المساواة الاجتماعية (29 في المائة)، والبطالة (28 في المائة)، والفساد المالي/السياسي (26 في المائة)، والرعاية الصحية (23 في المائة) باستمرار في مرتبة أدنى.

على الأسر المعيشية المعتمدة على الأسواق، ولا سيما الأسر المعيشية الأكثر ضعفاً. وعلى الرغم من تباطؤ معدل الزيادة مؤخراً، لا تزال أسعار الأغذية المرتفعة تشكل مشكلة ملحة، إذ تثقل كاهل ميزانيات الأسر المعيشية يومياً وتزيد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وباعتباره عنصراً أساسياً في مؤشر أسعار الاستهلاك للأغذية، أصبح تضخم أسعار الأغذية أيضاً عنصراً مهماً يتعين على الحكومات في جميع أنحاء العالم رصده والتصرف حياله.

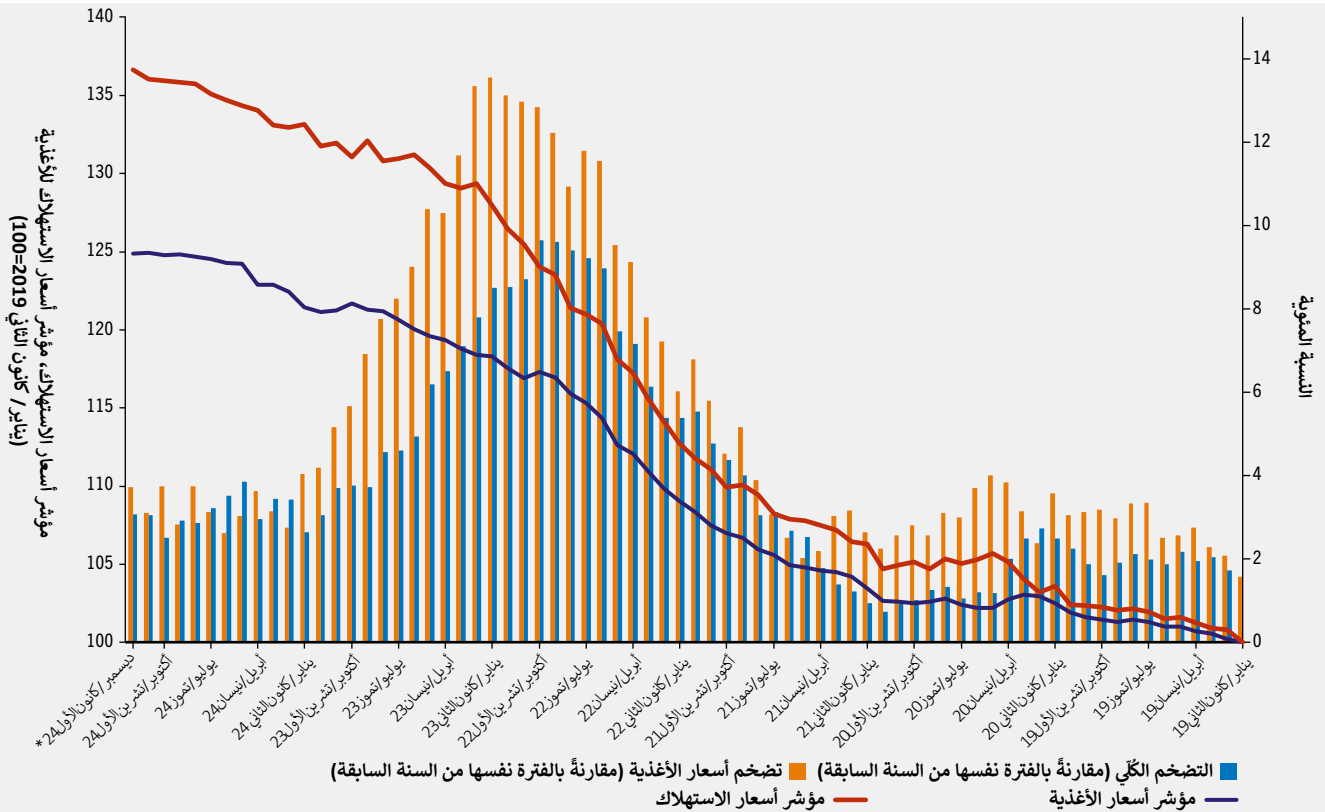
واستجابة لمصادر القلق العالمية المتزايدة، يلقي هذا التقرير نظرة معمقة على الآثار المتعددة الأوجه لارتفاع أسعار الأغذية ويستكشف تداعياتها على الأمن الغذائي والتغذية. ويقدم القسم 1-3 مفهوم التضخم مع التركيز على أسعار الأغذية، ويسلط الضوء على الزيادة الحادة في أسعار الأغذية مقارنة بأسعار السلع الاستهلاكية والخدمات الأخرى. وقد فرض هذا الارتفاع غير المتناسب عبئاً كبيراً على الأسر المعيشية الفقيرة التي تنفق جزءاً كبيراً من دخلها على الغذاء. ويستكشف القسم 2-3 الأسباب الكامنة وراء طفرة الارتفاع الأخيرة في أسعار الأغذية، ويقارنها بفتترات التضخم السابقة. ويناقش القسم 3-3 العلاقة بين التضخم وأثره على الأمن الغذائي والنتائج التغذوية. ويتسم ذلك بأهمية خاصة للبلدان المنخفضة الدخل، حيث يجعل ارتفاع أسعار الأغذية من الصعب على الأسر شراء أغذية كافية ومأمونة وغنية بالمغذيات على مدار السنة. وأخيراً، يبحث القسم 4-3 الضغوط التضخمية على مختلف المجموعات الغذائية، مع التركيز على كيفية تأثير ارتفاع الأسعار على القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية وإمكانية الحصول عليها. ■

1.3 تضخم أسعار الأغذية: حقائق نهائية

منذ أواخر عام 2020، سجلت أسعار الأغذية في أسواق التجزئة المحلية ارتفاعاً كبيراً في معظم البلدان، مما شكل تحديات كبيرة لكل من المستهلكين وواضعي السياسات. وارتفع متوسط التضخم في أسعار الأغذية على المستوى العالمي مقارنةً بالفترة نفسها من السنة السابقة من 5.8 في المائة في ديسمبر/كانون الأول 2020 إلى 23.3 في المائة في ديسمبر/كانون الأول 2022.² وتأثرت هذه الأرقام بشدة بسبب البلدان التي شهدت حالات تضخم جامح، مثل لبنان وجنوب السودان وجمهورية فنزويلا البوليفارية وزمبابوي، حيث بلغ التضخم مقارنةً بالفترة نفسها من السنة السابقة مستويات تجاوزت 350 في المائة. ولذلك، فإن استخدام المتوسط يُوفّر صورة أكثر دقة لمستويات التضخم العالمية:³ سجل متوسط التضخم في

ح يتسق استخدام متوسط مؤشرات الأسعار (بدلاً من متوسط المؤشرات) مع تقارير منظمة الأغذية والزراعة بشأن التضخم. انظر على سبيل المثال منظمة الأغذية والزراعة (2024).³

الشكل 3-1 ارتفاع معدلات تضخم أسعار الأغذية منذ أواخر عام 2020 وبلوغها مستوى الذروة في يناير/كانون الثاني 2023



ملاحظات: يستند الرسم البياني إلى متوسط مؤشر أسعار المستهلك في 203 من البلدان أو الأقاليم. وحسب التضخم الكلي (لأسعار الأغذية) باعتباره النسبة المئوية للزيادة في متوسط مؤشر أسعار المستهلك الكلي (مؤشر أسعار المستهلك للأغذية) في كل شهر مقارنة بالشهر نفسه من السنة السابقة. * متاح بيانات مؤشر أسعار المستهلك ومؤشر أسعار المستهلك للأغذية حتى ديسمبر/كانون الأول 2024.

المصدر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة) بالاستناد منظمة الأغذية والزراعة. 2025. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: مؤشرات أسعار المستهلك. [تم الاطلاع على الموقع في 18 يونيو/حزيران 2025]. <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/CP>. الترخيص: CC-BY-4.0.

<https://doi.org/10.4060/cd6008en-fig3.1>

الإجمالي منخفضاً نسبياً. ومع أن التضخم في أسعار الأغذية ظل متواضعاً، فقد كان أعلى بكثير من التضخم الكلي.^٦ ومع شروع الحكومات في تخفيف قيود البقاء في المنازل وبدء الاقتصاد العالمي في التعافي من الجائحة، بدأ

أسعار الأغذية ارتفاعاً حاداً من 2.3 في المائة في ديسمبر/كانون الأول 2020 إلى 13.6 في المائة في يناير/كانون الثاني 2023 (انظر التعاريف في الشكل 1-3 والإطار 1-3).

وتجاوز التضخم في أسعار الأغذية في العالم بفارق كبير التضخم الكلي منذ عام 2020، مما يعكس ازدياد التقلبات والضغوط المستمرة في أسواق المنتجات الزراعية والأغذية. وقد زاد التضخم العام (المعروف باسم «التضخم الكلي»، انظر التعاريف في الإطار 1-3) خلال الفترة بين عامي 2021 و2023. ومن المهم تقييم ما إذا كان ارتفاع أسعار الأغذية أسرع أم أبطأ، من أجل بلورة فهم أفضل لما إذا كانت كلفة الأغذية أصبحت ميسورة بدرجة أقل أو أكثر من كلفة الاحتياجات الأخرى للأسر المعيشية. وفي بداية جائحة كوفيد-19 في مطلع عام 2020، ظل التضخم

ط مع تصدي العالم لحالات الإغلاق في المراحل الأولى من الجائحة، كان التضخم في أسعار الأغذية أعلى من التضخم الكلي. وتسببت الجائحة في حدوث اختلالات في سلاسل إمدادات الأغذية،^٦ مما دفع أسعار المواد الغذائية في المتاجر نحو الارتفاع. وأدت سياسات التباعد الجسدي إلى نقص العمالة في القطاعات الزراعية والغذائية (في أنشطة مثل حصاد الخضروات والفواكه وتجهيزها، التي تتطلب عمالة مكثفة^٦). وأدت قيود الإغلاق العام إلى زيادة الطلب على الأغذية المعدة للاستهلاك في المنزل^٧، بل وأجبت موجة من شراء الأغذية غير القابلة للتلف مثل الدقيق والأرز لاكتنازها بدافع الخوف من نقص الإمدادات في المستقبل.^٨ وفي حين بدأت أسعار الأغذية في الارتفاع، لم تسجل السلع والخدمات الأخرى الارتفاع نفسه. فعلى سبيل المثال، تراجعت أسعار الطاقة، وهي عنصر مهم في قياس التضخم العام الكلي، خلال المراحل الأولى من الجائحة^٩. بسبب التباطؤ العام في الاقتصاد العالمي.

الإطار 3-1 التعاريف والمفاهيم: ما هو التضخم؟ وما هو تضخم أسعار الأغذية؟

المستوى العام للأسعار: يُعبّر عن متوسط مستوى جميع الأسعار في اقتصاد ما في وقت معين بمستوى أسعار إجمالي أو عام. وبما أن الاقتصاد ينتج مجموعة متنوعة من المنتجات، فإن المستويات العامة للأسعار تُقاس في العادة باستخدام مؤشرات. والأكثر شيوعاً في هذا السياق هو مؤشر أسعار المستهلك.

مؤشر أسعار المستهلك: يقيس مؤشر أسعار المستهلك التغيرات في أسعار السلع والخدمات التي تستهلكها الأسر المعيشية. وتؤثر هذه التغيرات على القوة الشرائية الحقيقية لدخل المستهلكين وكذلك على رفاههم. وبما أن أسعار السلع والخدمات المختلفة لا تتغير جميعها بالمعدل نفسه، فإن مؤشر أسعار المستهلك لا يمكن أن يعبر إلا عن متوسط تغيرها. وتحدد عادة قيمة مؤشر أسعار المستهلك بوحدة (أو 100) في فترة مرجعية، وتُشير القيم في الفترات الأخرى إلى متوسط التغير النسبي (أو النسبة المئوية) في الأسعار عن هذه الفترة المرجعية.

التضخم: يمكن النظر إلى التضخم على أنه عملية ارتفاع مستمر في الأسعار، أو ما يعادلها، أي عملية انخفاض مستمر في قيمة النقود. وهناك عدة طرق لقياس الأسعار، ولكن مؤشر أسعار المستهلك هو النهج الأكثر شيوعاً. وبالتالي، يُقاس التضخم بمعدل نمو مؤشر أسعار المستهلك خلال فترة معينة. ويُقاس التضخم الإجمالي في الاقتصاد بالتضخم الكلي.

التضخم الكلي: هو المقياس الأكثر استخداماً للتضخم، ويعبر بمعدل التضخم الكلي عن التغيرات في الأسعار لجميع السلع التي تستهلكها الأسر المعيشية في العادة. ويقيس التغيرات في أسعار سلة واسعة من السلع والخدمات، ويشمل التضخم الأساسي والتضخم في أسعار الأغذية والتضخم في أسعار الطاقة.

التضخم الأساسي: يركز التضخم الأساسي على الاتجاهات الأساسية والمستمرة في التضخم؛ ويستبعد الأسعار التي تحددها الحكومة والأسعار الأكثر تقلباً للمنتجات مثل الأغذية والطاقة التي تتأثر أكثر بالعوامل الموسمية أو ظروف العرض المؤقتة.¹¹

مؤشر أسعار المستهلك للأغذية والتضخم في أسعار الأغذية: يقيس مؤشر أسعار المستهلك للأغذية التغيرات التي تطرأ بمرور الوقت في المستويات العامة لأسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية التي تستخدمها الأسر المعيشية أو تدفع ثمنها أو تحصل عليها بطريقة أخرى لغرض استهلاكها. وتقاس كلفة شراء سلة ثابتة من الأغذية والمشروبات الاستهلاكية خلال فترة محددة؛ وتكون المنتجات المشمولة بالسلة ممثلة لنفقات الأسرة المعيشية وذات جودة ثابتة وخصائص متشابهة. ويُقصد بالتضخم في أسعار الأغذية معدل نمو مؤشر أسعار المستهلك للأغذية خلال فترة معينة. وعند تجميع البيانات على مستوى عدة بلدان (لتوفير تقديرات عالمية أو إقليمية، على سبيل المثال)، يمكن التعبير عن مؤشر أسعار المستهلك للأغذية والتضخم كمتوسط مرجح* عبر البلدان. ومع ذلك، يمكن أن تؤثر القيم الشاذة وغير النمطية على نحو غير متناسب على التقديرات الإجمالية وتشوهها. وعلى هذا النحو، قد يكون المتوسط مقياساً أفضل. والمتوسط هو النسبة المئوية الخمسون في التوزيع. وبعبارة أخرى، هو الرقم الأوسط في سلسلة من نقاط البيانات المرتبة ترتيباً تصاعدياً أو تنازلياً.

التضخم الجامح: يشير التضخم الجامح إلى حالة ترتفع فيها أسعار السلع والخدمات على نحو لا يمكن السيطرة عليه خلال فترة محددة. وبصورة عامة، يستخدم مصطلح التضخم الجامح عندما تزيد معدلات التضخم بنسبة تزيد على 05 في المائة شهرياً.³¹

ملاحظة: * في حالة التضخم المحسوب كمتوسط مرجح، تعبر الأوزان الترجيحية عن الأهمية النسبية لكل بلد في الاستهلاك الإجمالي. وعلى وجه الخصوص، تستند هذه الأوزان الترجيحية إلى نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية (بما في ذلك المؤسسات التي لا تتوخى الربح والتي تعمل لخدمة الأسر المعيشية) في عام 2015 مقدرة بالدولار الأمريكي وبالأسعار الثابتة لعام 2015. ولمزيد من المعلومات، انظر تقرير شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، إحصاءات الحسابات القومية: تحليل المجاميع الرئيسية.¹⁴

3-2. وقد انعكس كل ذلك في ارتفاع الأسعار العامة، وصاحبت ذلك تأثيرات كبيرة على أسعار الأغذية. وكان التضخم في أسعار الأغذية، أثناء الذروة المسجلة في يناير/كانون الثاني 2023، أعلى بخمس نقاط مئوية من التضخم الكلي (13.6 في المائة مقابل 8.5 في المائة).³²

التضخم الكلي في الارتفاع بحلول منتصف عام 2021. وفي وقت لاحق، أدى اندلاع الحرب في أوكرانيا في فبراير/شباط 2022 إلى زيادة أسعار المدخلات الزراعية الحيوية (مثل الأسمدة)، وأثر على الإمدادات العالمية من السلع الزراعية، وتسبب في حدوث اختلالات في أسواق الطاقة (انظر القسم

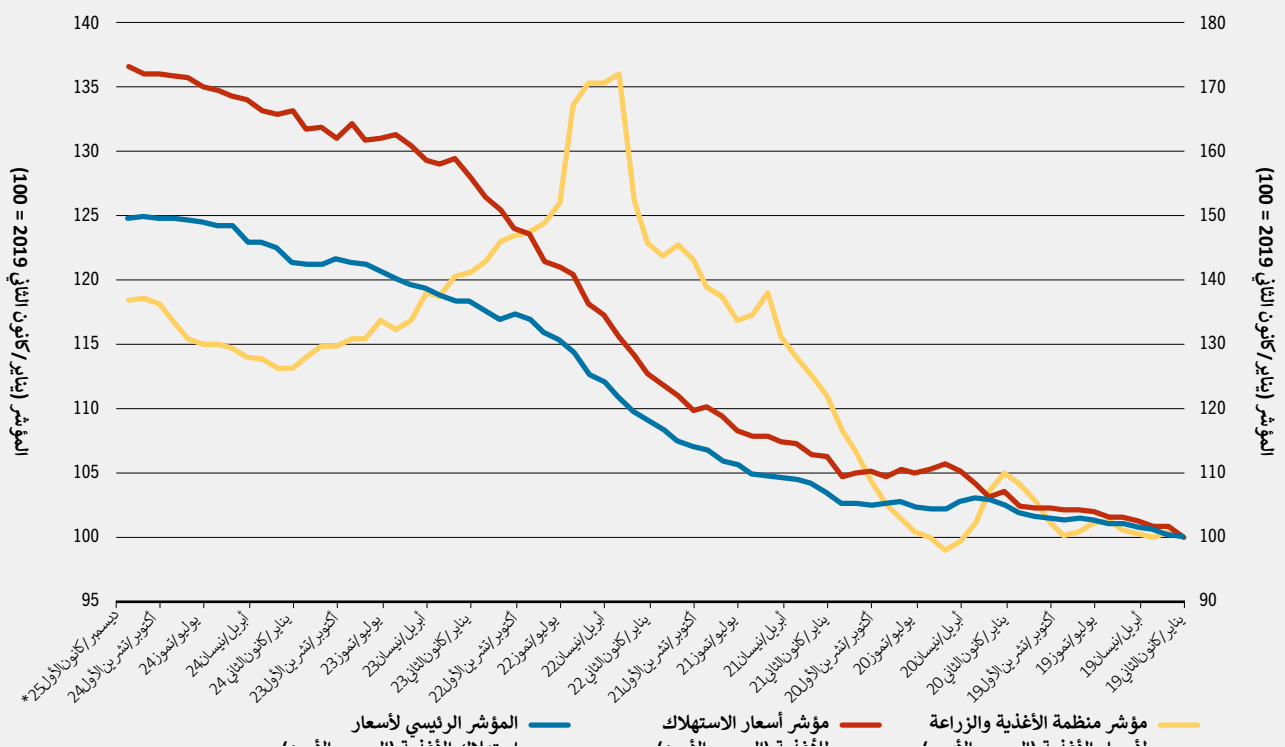
الإطار 2-3 تتبع أسعار الأغذية والمنتجات الزراعية

مؤشر منظمة الأغذية والزراعة الحقيقي لأسعار الأغذية الأسعار الحقيقية بالمعنى المتعارف عليه تقليدياً في الاقتصاد الكلي ولا يُحسب بعد خصم أثر التضخم، بل يتتبع الأسعار النسبية بين السلع الزراعية والمنتجات المصنعة. ويختلف هذان المقياسان من حيث التفاصيل المنهجية، بما في ذلك:

- ▶ نطاق المنتجات: يركز مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية على السلع الزراعية الأولية الرئيسية مثل الحبوب والزيوت النباتية ومنتجات الألبان واللحوم والسكريات، باستثناء منتجات مثل الأسماك والمأكولات البحرية. وفي المقابل، يغطي مؤشر أسعار الاستهلاك للأغذية مجموعة أوسع من المواد الغذائية، بما في ذلك المنتجات الأولية والمجهزة، والمشروبات غير الكحولية.
- ▶ الأوزان الترجيحية للمنتجات في المؤشر: يعبر مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية عن أهمية السلع

من المؤشرات الرئيسية لقياس أسعار الأغذية مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية. ويعبر هذا المؤشر عن التقلبات الشهرية في الأسعار الدولية لسلة مختارة من السلع الغذائية التي تُقاس بالدولار الأمريكي. ويوفر مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية معلومات تساعد على فهم اتجاهات الأسعار العالمية، إلى جانب بيانات شهرية بالقيمة الحقيقية والإسمية منذ عام 1990 فصاعداً، ومؤشرات سنوية تعود إلى عام 1961، مما يتيح إجراء مقارنات تاريخية طويلة الأجل. ويختلف هذا المؤشر اختلافاً جوهرياً عن مؤشر أسعار الاستهلاك للأغذية المستخدم لتتبع التضخم في أسعار الأغذية. ويعبر مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية عن الوضع في الأسواق العالمية للسلع الزراعية، بينما يعبر مؤشر أسعار الاستهلاك للأغذية عن متوسط أسعار الأغذية التي يواجهها المستهلكون على المستوى الوطني (الشكل ألف). ولا يمثل

الشكل ألف اتجاهات الأسعار الدولية والمحلية للأغذية: مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية مقابل مؤشر أسعار الاستهلاك



ملاحظات: يستند الرسم البياني إلى متوسط مؤشر أسعار الاستهلاك في 203 من البلدان أو الأقاليم. *تتاحت بيانات مؤشر أسعار الاستهلاك العام ومؤشر أسعار استهلاك الأغذية حتى ديسمبر/كانون الأول 2024.

المصدر: استمدت البيانات المتعلقة بمؤشرات أسعار الاستهلاك من: منظمة الأغذية والزراعة، 2025. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: مؤشرات أسعار الاستهلاك. [تم الاطلاع على الموقع في 20 مارس/آذار 2025]. <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/CP>. الترخيص: CC-BY-4.0؛ ومؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية، منظمة الأغذية والزراعة، 6 يونيو/حزيران 2025. https://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar?_=1359546441963%5c%5c%5c%27a%3d0.

عملية القياس: يُحسب مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية باستخدام الأسعار والمؤشرات الفرعية المعبر عنها بالدولار الأمريكي الحالي، لأن ذلك يعبر عن كيفية تسعير السلع الرئيسية في الأسواق الدولية. وعلى النقيض من ذلك، فإن مؤشر أسعار الاستهلاك للأغذية هو مقياس محلي يُعبر عنه بوحدة العملة المحلية. وبالتالي، فإن تقلبات أسعار الصرف الكبيرة، مثل انخفاض قيمة العملة، يمكن أن تؤثر بشدة على مؤشر أسعار استهلاك الأغذية على المستوى الوطني من خلال التضخم المستورد، بينما يكون تأثيرها محدوداً أو غير مباشر على مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية.

وشهدت أسعار المنتجات الزراعية الدولية، وفقاً لمؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية، زيادة حادة في الفترة من منتصف عام 2020 إلى مطلع عام 2022. وأعقب هذه الموجة من الزيادة ارتفاع في التضخم العالمي، مدفوعاً في البداية بالصدمات الخارجية ثم بتأخر انتقال التغيرات في الأسعار الدولية إلى الأسواق المحلية. وفي ربيع عام 2022، بدأت الأسواق العالمية تشهد حالة من الاستقرار، مع تحسن ظروف الحصاد، واستيعاب الآثار الأولية للحرب في أوكرانيا، وزوال الاختلالات في حركة التجارة مثل القيود المفروضة على التصدير. وعلى الرغم من استقرار أسواق السلع الأساسية، استمر التضخم المحلي في الارتفاع، مما يعبر عن نمط انتقال الكلفة المتأخر. وتجلت بوادر استقرار أوسع نطاقاً مع اقتراب نهاية عام 2024.

المختارة في الأسواق الدولية العالمية. وتحدد الأوزان الترجيحية لكل مجموعة من السلع على أساس متوسط حصتها في الصادرات العالمية خلال الفترة الأساسية 2014-2016. وبالنسبة إلى مؤشر أسعار استهلاك الأغذية، تستند الأوزان الترجيحية إلى حصص الإنفاق الأسري الاستهلاكي على المستوى الوطني. وتُحدث المصارف المركزية أو المكاتب الإحصائية الوطنية هذه الحصص دورياً، وفقاً للاحتياجات والممارسات الخاصة بكل بلد.

تمثيل الأحجام النسبية للبلدان في المجاميع العالمية والإقليمية: يُحسب مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية على المستوى العالمي فقط ولا يطبق أوزاناً ترجيحية صريحة للبلدان. ومع ذلك، يقاس تأثير البلد بطريقة غير مباشرة من خلال حصته في الصادرات العالمية. وبدلاً من ذلك، في تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، تُستمد أرقام مؤشر أسعار استهلاك الأغذية على المستويين العالمي والإقليمي باستخدام المتوسط بين البلدان، مما يوفر تمثيلاً أكثر توازناً يقلل من تأثير القيم الشاذة.

مكان قياس الأسعار: تُستخدم في مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية في المقام الأول أسعار التصدير، التي تعبر عن القيم عند نقطة التجارة الدولية. وفي المقابل، يعبر مؤشر أسعار الاستهلاك للأغذية عن أسعار التجزئة التي يدفعها المستهلكون داخل كل بلد. ونتيجة لذلك، يستبعد مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية قدرًا كبيراً من الكلفة المرتبطة بالنقل والمناولة والتجهيز، وهي عوامل تشكل جزءاً لا يتجزأ من التضخم على مستوى المستهلك واتجاهات الاقتصاد الكلي التي يقيسها مؤشر أسعار استهلاك الأغذية.

« وطوال عام 2023، ظل هذان المعدلان عند مستويات مرتفعة، لكنهما بدأ في إظهار اتجاه نحو التراجع.

وعند رصد أسعار الأغذية والمنتجات الزراعية، تتاح مقاييس مختلفة، كل منها يخدم غرضاً محدداً ويغطي جوانب مختلفة من السوق. ويبرز الإطار 3-2 الاختلافات الأساسية بين مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية ومؤشر أسعار الاستهلاك للأغذية. ويتتبع مؤشر أسعار الأغذية اتجاهات الأسواق الدولية للسلع الزراعية الأولية مثل الحبوب ومنتجات الألبان والزيوت، باستخدام أسعار التصدير بالدولار الأمريكي وترجيح السلع بحسب حصتها في التجارة العالمية. وفي المقابل، يعبر مؤشر أسعار الاستهلاك للأغذية عن أسعار التجزئة على مستوى المستهلك داخل البلد، معبراً عنها بالعملة المحلية ومرجحة بحسب حصة المواد الغذائية في نفقات الأسرة المعيشية. وتؤكد هذه الاختلافات - في نطاق المنتجات، وطرق الترجيح، ومصدر الأسعار، والعملة المستخدمة - تركيز مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية على التجارة العالمية مقابل دور مؤشر أسعار الاستهلاك للأغذية في قياس التضخم في أسعار الأغذية المحلية.

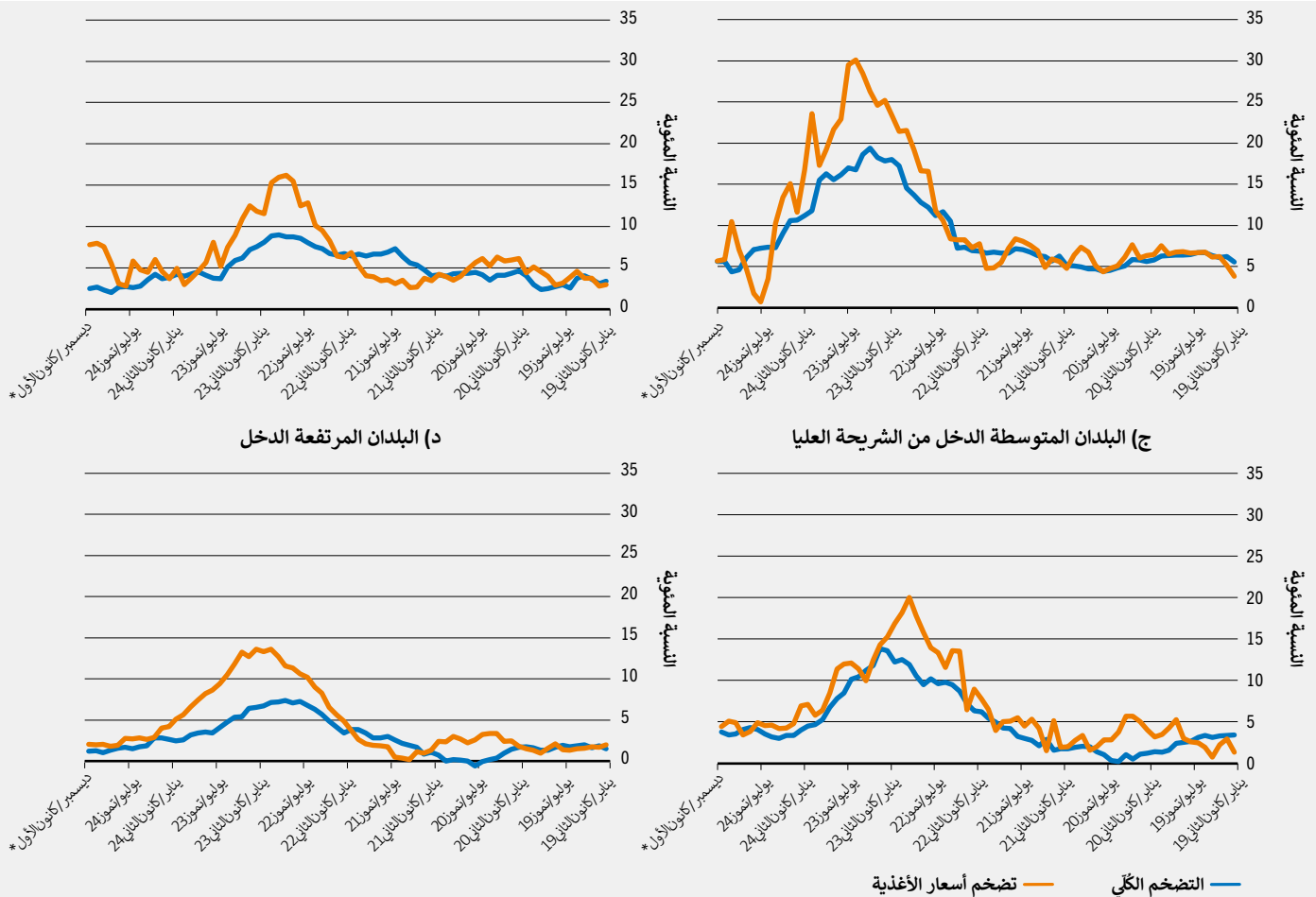
وفي الفترة بين عامي 2021 و2023، ارتفعت أسعار الأغذية بوتيرة أسرع بكثير من أسعار السلع الاستهلاكية والخدمات الأخرى، مما فرض عبئاً غير متناسب على الأسر المعيشية التي تتفق نسبة كبيرة من دخلها على الغذاء. ويؤكد ذلك أن كلفة الأغذية، مقارنة بالسلع الأخرى في

الاقتصاد، باتت ميسورة أكثر للأسر المعيشية. وبعد فترة طويلة ومكثفة من التضخم، أظهرت مؤشرات التضخم الكلي ومؤشرات أسعار الأغذية بوادر استقرار، أعقبها تراجع تدريجي في عام 2023.

وكان التضخم في أسعار الأغذية حاداً بصورة خاصة في البلدان المنخفضة الدخل (الشكل 3-2). وتعتمد معظم الأسر المعيشية، حتى تلك التي تعتمد على الزراعة في سبل كسب عيشها، على سواق في توفير إمداداتها الغذائية^{٢٥}. ويعني حصول الأسر المعيشية على الأغذية من الأسواق أنها تتأثر بشدة عند حدوث ارتفاعات حادة في الأسعار، مما

ي يمكن أن تكون لارتفاع أسعار الأغذية تأثيرات ملتبسة على الرفاه. ففي حين أنه يضر بالأسر المعيشية التي هي مشتريّة صافية للأغذية (من خلال انخفاض قوتها الشرائية)، يمكنه أن يعود بمنفعة على منتجي الأغذية الصافين (الذين قد يزداد دخلهم مع ارتفاع أسعار بيع المحاصيل). غير أن الأدلة السابقة تشير إلى أن الأسر المعيشية في المناطق الحضرية تعتمد اعتماداً شديداً على شراء الأغذية، وأن معظم السكان الريفيين هم أيضاً مشتررون صافون للأغذية بصورة عامة.²¹⁻²⁵ ولا تؤدي طفرات ارتفاع أسعار الأغذية إلى خفض متوسط استهلاك الطاقة الغذائية فحسب، بل تؤدي أيضاً إلى تفاقم توزيع الأسعار الحرارية في الأغذية، مما يزيد من تدهور الحالة التغذوية للسكان²² وغالباً ما يؤدي ارتفاع أسعار الأغذية إلى زيادة الفقر في البلدان المنخفضة الدخل، كما تبين خلال طفرات الارتفاع التي حدثت في الفترة بين عامي 2007 و2008.²³ وقد خلص Robles و Torero (2010)²⁴ باستمرار إلى أن هذه الأزمة أدت إلى زيادة معدلات الفقر في أمريكا اللاتينية بنسبة تراوحت بين 1.5 و2.3 نقاط مئوية. وفي حين أن كبار المزارعين قد يستفيدون من ذلك، فإن صغار المزارعين قلما يستفيدون بسبب عدم ملكية الأراضي، وارتفاع كلفة المدخلات، والحوافز الائتمانية، والفجوات الواسعة بين أسعار المزرعة وأسعار التجزئة. وحتى في الحالات التي قد يتمكن فيها المزارعون من نهاية المطاف من الاستفادة من ارتفاع الأسعار الزراعية، فإن هذه التعديلات لا تتحقق إلا في الأجل الطويل. أما في الأجل القصير، فعندما لا ترتبط زيادات الأسعار بتغيرات في الإنتاجية المحلية، فإن الارتفاعات الحادة في أسعار الأغذية تزيد من حدة الفقر.^{26,25}

الشكل 2-3 تضخم أسعار الأغذية يسجل أعلى مستوياته في البلدان المنخفضة الدخل، 2019-2024



ملاحظات: يستند الرسم البياني إلى متوسط مؤشر أسعار الاستهلاك في 203 من البلدان أو الأقاليم. ويُحسب التضخم الكلي (لأسعار الأغذية) على أنه النسبة المئوية للزيادة في متوسط مؤشر أسعار الاستهلاك للأغذية في كل شهر مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق. ويستند تصنيف دخل البلدان إلى تصنيف البنك الدولي لعام 2024، حيث لم يكن تصنيف عام 2025 متاحاً بعد إعداد هذا المطبوع. *تتأخر بيانات التضخم وتضخم أسعار الأغذية حتى ديسمبر/كانون الأول 2024.

المصدر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة) بالاستناد إلى منظمة الأغذية والزراعة. 2025. قاعدة البيانات الإحصائية الموسوعة في منظمة الأغذية والزراعة: مؤشرات أسعار الاستهلاك. (تمّ الاطلاع على الموقع في 18 يونيو/حزيران 2025). <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/CP>. الترخيص: CC-BY-4.0.

<https://doi.org/10.4060/cd6008en-fig3.2>

وشهدت البلدان المنخفضة الدخل أشدّ وأطول موجات الارتفاع في تضخم أسعار الأغذية التي سجّلت أعلى مستوياتها في الفترة بين منتصف عام 2022 ومنتصف عام 2023 عندما ارتفعت معدلات التضخم في أسعار الأغذية إلى 30 في المائة. وخلال هذه الفترة، طرأت ارتفاع حاد على التضخم الكلي لكنه ظل أقل بكثير من التضخم في أسعار الأغذية، مما يشير إلى أن أسعار الأغذية كانت الدافع الرئيسي للارتفاع وراء زيادة كلفة المعيشة. وحتى مع بدء انحسار الضغوط التضخمية في عام 2024، فإن هذا التفاوت الكبير والمستمر يُبرز التحديات التي تواجهها

يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي ويحد من الحصول على الأنماط الغذائية الصحية واستهلاكها. وغالبًا ما يكون المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والعمال الزراعيون مشترين صافين للأغذية، ولذلك فإن ارتفاع أسعار الأغذية يفوق في العادة أي مكاسب في الدخل يحصلون عليها من بيع منتجاتهم. ونتيجة لذلك، لا يؤدي ارتفاع أسعار الأغذية إلى إجهاد ميزانيات الأسر المعيشية فحسب، بل يشكل أيضًا تحديًا لسبل كسب العيش في المناطق الريفية، مما يقوض التقدم المحرز في مجال الحد من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية.^{27, 28}

2.3 لماذا بلغ تضخم أسعار الأغذية هذا المستوى المرتفع؟

كان التضخم في أسعار الأغذية خلال السنوات القليلة الماضية مدفوعاً بمجموعة متنوعة من العوامل، تفاوتت أهميتها النسبية بتفاوت الأقاليم والفترات الزمنية. ومع نهوض الأسواق العالمية من جائحة كوفيد-19، أدى رفع إجراءات الإغلاق العام وإعادة فتح الأنشطة التجارية إلى تعافي النشاط الاقتصادي. ومن الدوافع الكامنة وراء هذا التعافي تنفيذ برامج دعم مالي واسعة النطاق في جميع أنحاء العالم، وفرت الإغاثة للأسر المعيشية، في حين ظلت السياسات النقدية مفتوحة إلى حد ما. وأدى تدفق المساعدات المالية إلى زيادة غير عادية في الطلب على السلع، مما ساهم في موجة تضخمية. وبالإضافة إلى ذلك، أثرت الحرب في أوكرانيا على أسواق المنتجات الزراعية والطاقة.³⁴⁻⁴⁰

وفرضت الجائحة على العالم تحديات غير مسبقة وأودت بحياة ما يقرب من 7 ملايين شخص،⁴¹ وتسببت في خسائر اقتصادية بلغت نحو 13.8 تريليون دولار⁴² ودفعت ما تراوح بين 75 و 95 مليون شخص إلى دائرة الفقر المدقع.⁴³ ومع تقدم عملية التعافي وظهور «وضع اعتيادي جديد»، أثرت سلسلة من الصدمات الكبيرة على الاقتصاد العالمي. وقد شكلت هذه التحديات مجتمعةً (كما سيُناقش أدناه) الاتجاهات الحديثة في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في جميع أنحاء العالم: زيادة حادة في معدل انتشار النقص التغذوي وانعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في أعقاب الجائحة.

وخلال الجائحة وبعدها، نفذت الحكومات في جميع أنحاء العالم تدابير دعم مالي غير مسبقة للتخفيف من حدة الانكماش الاقتصادي. وبلغت كلفة هذه التدابير نحو 17 تريليون دولار أمريكي، بما في ذلك مساعدات مالية للأسر المعيشية والشركات.⁴⁴ بلغ الدعم المالي العالمي المقدم استجابةً للجائحة في الفترة بين عامي 2020 و 2021 ما يعادل 16 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام 2020، وتجاوز الناتج المحلي الإجمالي للصين أو الاتحاد الأوروبي في عام 2020. وقد استحوذت الاقتصادات المرتفعة الدخل على الجزء الأكبر من هذا الإنفاق، إذ خصصت الولايات المتحدة الأمريكية وحدها 6 تريليونات دولار أمريكي، مستفيدة من قدرتها المالية لدعم النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في أسواق

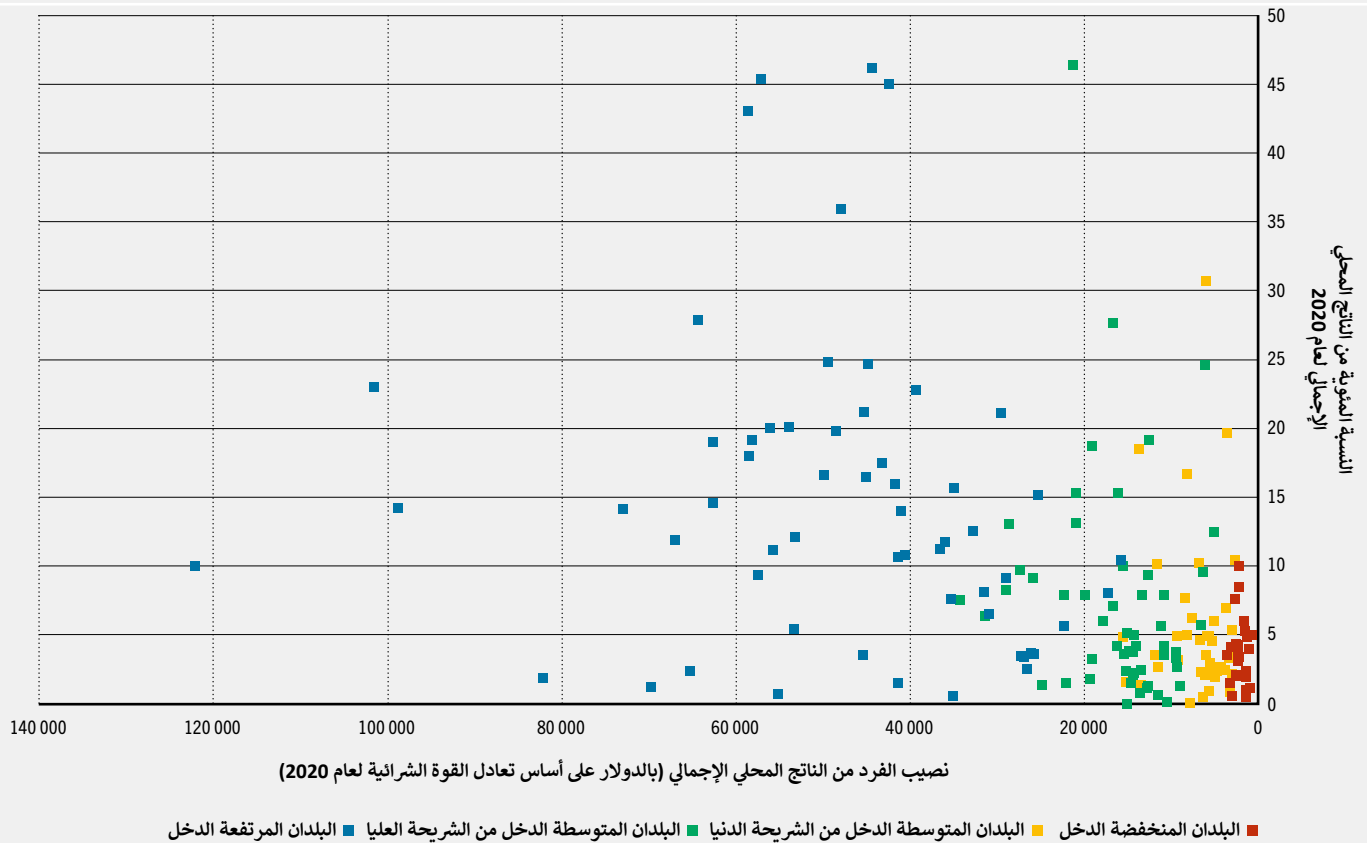
الأسر المعيشية في البلدان المنخفضة الدخل، والتي لا تزال تُكابد صعوبة تحمّل كلفة الغذاء.

وشهدت البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا أيضاً موجات ارتفاع كبير في تضخم أسعار الأغذية، وإن كانت أقل حدة مما كانت عليه في البلدان المنخفضة الدخل. وفي البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، بلغ تضخم أسعار الأغذية ذروته التي سجلت نحو 16 في المائة في سبتمبر/أيلول 2022 قبل أن ينخفض تدريجياً، في حين شهدت البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا نمطاً مماثلاً حيث بلغت ذروة تضخم أسعار الأغذية نحو 20 في المائة في أكتوبر/تشرين الأول 2022. وعلى الرغم من هذا التراجع، ظلّ تضخم أسعار الأغذية أعلى بكثير من التضخم الكلي طوال الفترة، مما عكس مواطن الضعف الهيكلية في سلاسل إمدادات الأغذية وديناميكيات الأسواق في هذه البلدان.

وفي المقابل، شهدت البلدان المرتفعة الدخل مستويات منخفضة نسبياً من التضخم في أسعار الأغذية، خاصة قبل منتصف عام 2022؛ غير أن تضخم أسعار الأغذية بلغ ذروته التي سجلت نحو 14 في المائة في نوفمبر/تشرين الثاني 2022. وعلى الرغم من زيادة التضخم في أسعار الأغذية خلال الصدمات العالمية، فقد ظل أكثر انضباطاً وأقرب إلى معدلات التضخم الكلي في البلدان المرتفعة الدخل مقارنةً بالمجموعات الأقل دخلاً. واستقر متوسط التضخم في أسعار الأغذية مؤخراً (يناير/كانون الثاني 2024 إلى ديسمبر/كانون الأول 2024) عند 2.7 في المائة، أي أعلى بقليل من متوسط المعدل في يناير/كانون الثاني 2019 إلى يناير/كانون الثاني 2021، وهو 2.1 في المائة.

وبلغ حجم الزيادات في أسعار الأغذية المحلية مستويات مذهلة منذ عام 2020 إذا ما نظرنا إليه من زاوية التضخم التراكمي في أسعار الأغذية على مدى خمس سنوات. فمن بين 203 بلدان، شهد 139 بلداً تضخماً تراكمياً في أسعار الأغذية تجاوز 25 في المائة. وفي 49 من هذه البلدان، تجاوز التضخم 50 في المائة، وفي 25 بلداً تجاوز 100 في المائة. وتهدد هذه الضغوط التي طال أمدها على أسعار الأغذية بتقويض قدرات الأسر المعيشية على التكيف وتفاقم انعدام الأمن الغذائي.²⁹⁻³³

الشكل 3-3 الاستجابات المالية لجائحة كوفيد-19



ملاحظات: يوفر صندوق النقد الدولي معلومات عن استجابات البلدان المالية لجائحة كوفيد-19، وتشمل هذه المعلومات السياسات الحكومية التي نُفذت في الفترة بين يناير/كانون الثاني 2020 وسبتمبر/أيلول 2021. وتشمل الاستجابات المالية التدابير «فوق الخط» (التي لها تأثيرات فورية على الميزانية المالية) التي تشمل الإنفاق الإضافي للحكومات (مثل الخدمات الصحية وإعانات البطالة) والمنح الرأسمالية والتحويلات الموجهة (مثل إعانات الأجور أو التحويلات المباشرة) والفاقد من الإيرادات (مثل التخفيضات الضريبية وبرامج الإعانة الأخرى). وتشمل أيضاً التدابير «تحت الخط» (مثل ضخ أسهم رأس المال أو قروض للشركات) والالتزامات الطارئة (مثل الضمانات للمصارف أو الشركات أو الأسر المعيشية).

المصادر: تستند بيانات تدابير الاستجابة المالية إلى IMF, 2021. Database of Fiscal Policy Responses to COVID-19: Fiscal Monitor Database of Country Fiscal Measures in Response to the COVID-19 Pandemic. [تمّ الاطلاع على الموقع في 1 مارس/آذار 2025]. <https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Fiscal-Policies-Database-in-Response-to-COVID-19>

<https://doi.org/10.4060/cd6008en-fig3.3>

وخلال الجائحة وبعدها مباشرة، اتخذت المصارف المركزية في جميع أنحاء العالم مجموعة من التدابير النقدية التوسعية لدعم الاستقرار الاقتصادي. وشملت هذه التدابير تخفيضات كبيرة في أسعار الفائدة وبرامج تخفيف القيود النقدية الكمية وتوفير السيولة الطارئة لضمان قدرة النظام المالي على الصمود. وسرعان ما خفضت المصارف المركزية الكبرى، مثل مصرف الاحتياطي الاتحادي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي ومصرف اليابان، أسعار الفائدة إلى ما يقرب من الصفر واشترت كميات كبيرة من السندات الحكومية وسندات

العمل.⁴⁴ وفي حين أن البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل واجهت قيوداً أشد، فقد قامت أيضاً بتعبئة موارد كبيرة لدعم الفئات السكانية الضعيفة وتحفيز التعافي (الشكل 3-3). وكان لضخ هذه الموارد الهائلة من أجل التحفيز المالي دور حاسم في التخفيف من الصدمات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة، ولكنه ساهم أيضاً في زيادة الطلب، بما في ذلك في الاقتصادات الناشئة والنامية،⁴⁵ مما أدى، بالاقتران مع الاختلالات في سلاسل الإمداد، إلى تفاقم الضغوط التضخمية في العالم.^{46, 40}

تلك التي حدثت في عامي 2008 و2012، دور تخفيفي من خلال استيعاب جزء من آثار ارتفاع الأسعار. وفي المقابل، اتسمت موجة التضخم الراهنة في أسعار الأغذية بتحسّن قيمة الدولار الأمريكي، مما فرض «عبئاً مزدوجاً» على العديد من البلدان (الإطار 3-3). ولم تؤد هذه الظاهرة إلى زيادة الأسعار فحسب، بل فرضت أيضاً تأثيرات كبيرة على "أسعار الصرف" في البلدان المستوردة الصافية للأغذية، مما أدى إلى تفاقم أسعار الأغذية.

وفي الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل، ساهم انخفاض قيمة العملات المحلية - نتيجة انخفاض تدفقات رأس المال الأجنبي وتخفيض التصنيفات الائتمانية السيادية - بدور كبير في التضخم، خاصة في ما يتعلق بالسلع المستوردة. ويلاحظ أن توقعات التضخم في المستقبل في هذه البلدان تميل إلى أن تكون أكثر استجابة لتقلبات العملة، مما يعني أن أي انخفاض في قيمة العملة يترجم بسرعة على شكل زيادات في أسعار السلع. وبالتالي، فإن التفاعل بين انخفاض قيمة العملة والتضخم يشكل تحديات خطيرة لهذه الاقتصادات، مما يزيد من الضغوط على قدرتها على إدارة كلفة الواردات الأساسية، بما في ذلك الأغذية.⁵⁵ ونتجت أنماط التضخم المختلفة الموضحة في الشكل 2-3 تضخم أسعار الأغذية يسجل أعلى مستوياته في البلدان المنخفضة الدخل، 2019-2024 في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل عن تفاعل هذه العوامل. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كانت أسعار الأغذية العالمية المرتفعة وانخفاض قيمة العملات الوطنية الدوافع الرئيسية الكامنة وراء أنماط التضخم، في حين أدّت السياسات النقدية التوسعية والزيادات في الطلب الكلي دوراً رئيسياً في أمريكا اللاتينية. وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت عدة بلدان انتقالاً أسرع للأسعار مقارنة بالفترات السابقة التي شهدت ارتفاعاً في أسعار الأغذية.⁵⁸

وأدت الحرب في أوكرانيا، التي تفاقمّت بسبب أحداث متعددة، بما في ذلك الأحوال المناخية القسوى في عدة مناطق رئيسية لإنتاج الحبوب، إلى سلسلة من الاختلالات العميقة في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك الحصادات المفروضة على طرق التجارة الرئيسية، مما أدى إلى عدم اليقين بشأن المحاصيل والتجارة. ويؤدي كل من الاتحاد الروسي وأوكرانيا دوراً محورياً في الأسواق الزراعية العالمية، لا سيما في القمح والذرة وزيت دوار الشمس، حيث وفرا معاً نحو 12 في المائة من السرعات الحرارية المتداولة عالمياً في عام 2021.⁵⁹ وأدت الأعمال العدائية في منطقة البحر الأسود⁶⁰ والاختلالات التي لحقت بحركة التجارة في البحر الأحمر إلى زعزعة تدفق الصادرات الزراعية من هذين البلدين ومن بلدان أخرى، مما أثر على نحو غير متناسب على البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل التي تعتمد على واردات الحبوب من

الشركات لضخ السيولة في الاقتصاد.⁴⁷ وعلى سبيل المثال، أطلق البنك المركزي الأوروبي برنامج شراء طارئ لمواجهة الجائحة في مارس/آذار 2020، وخصص في البداية 750 مليار يورو، ثم رفع المبلغ إلى 1.85 تريليون يورو، لشراء أوراق مالية من القطاعين العام والخاص بمرحلة. وبالإضافة إلى ذلك، أدخلت تعديلات تنظيمية مؤقتة لتشجيع الإقراض المصرفي. وساعدت هذه السياسات الداعمة على استمرار تدفق الائتمان ودعم العمليات التجارية وتخفيف حدة الانكماش الاقتصادي. غير أن التوسع النقدي المطول مهد الطريق أيضاً لضغوط تضخمية مع بدء تعافي الاقتصادات.⁴⁹ ومع بدء الارتفاع الحاد في معدلات التضخم، بدأت المصارف المركزية في رفع أسعار الفائدة للسيطرة على الزيادات الحادة في الأسعار.⁵⁰ وعلى سبيل المثال، رفع مصرف الاحتياطي الاتحادي الأمريكي سعر الفائدة بنسبة 0.25 نقطة مئوية في مارس/آذار 2022، ثم رفعه 10 مرات أخرى حتى يوليو/تموز 2023.⁵¹

وكان لأسعار الصرف أيضاً دور في تحديد تضخم أسعار الأغذية، لا سيما في الاقتصادات المعتمدة على الواردات. وخلال الجائحة، شهد العديد من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل انخفاضاً حاداً في قيمة عملاتها بسبب تدفقات رأس المال إلى الخارج وزيادة الطلب على عملات الملاذ الآمن مثل الدولار الأمريكي والين الياباني والفرنك السويسري. وبحلول منتصف عام 2020، انخفضت قيمة عملات ما يقرب من ثلث البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل مقابل الدولار الأمريكي بأكثر من 10 في المائة.⁵² وأدى هذا الانخفاض في قيمة العملة إلى تفاقم التضخم في أسعار الأغذية من خلال تأثير انتقال أسعار الواردات، وكان الأثر أشد في البلدان المنخفضة الدخل.⁵³ وبالإضافة إلى ذلك، ومع تشديد الولايات المتحدة سياساتها النقدية بوتيرة أسرع من العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل استجابةً للتضخم في عام 2022، تعرضت هذه الاقتصادات الأخيرة لمزيد من الانخفاض في قيمة عملاتها مما أدى إلى تفاقم الضغوط التضخمية الناجمة عن ارتفاع كلفة الواردات.⁵⁴

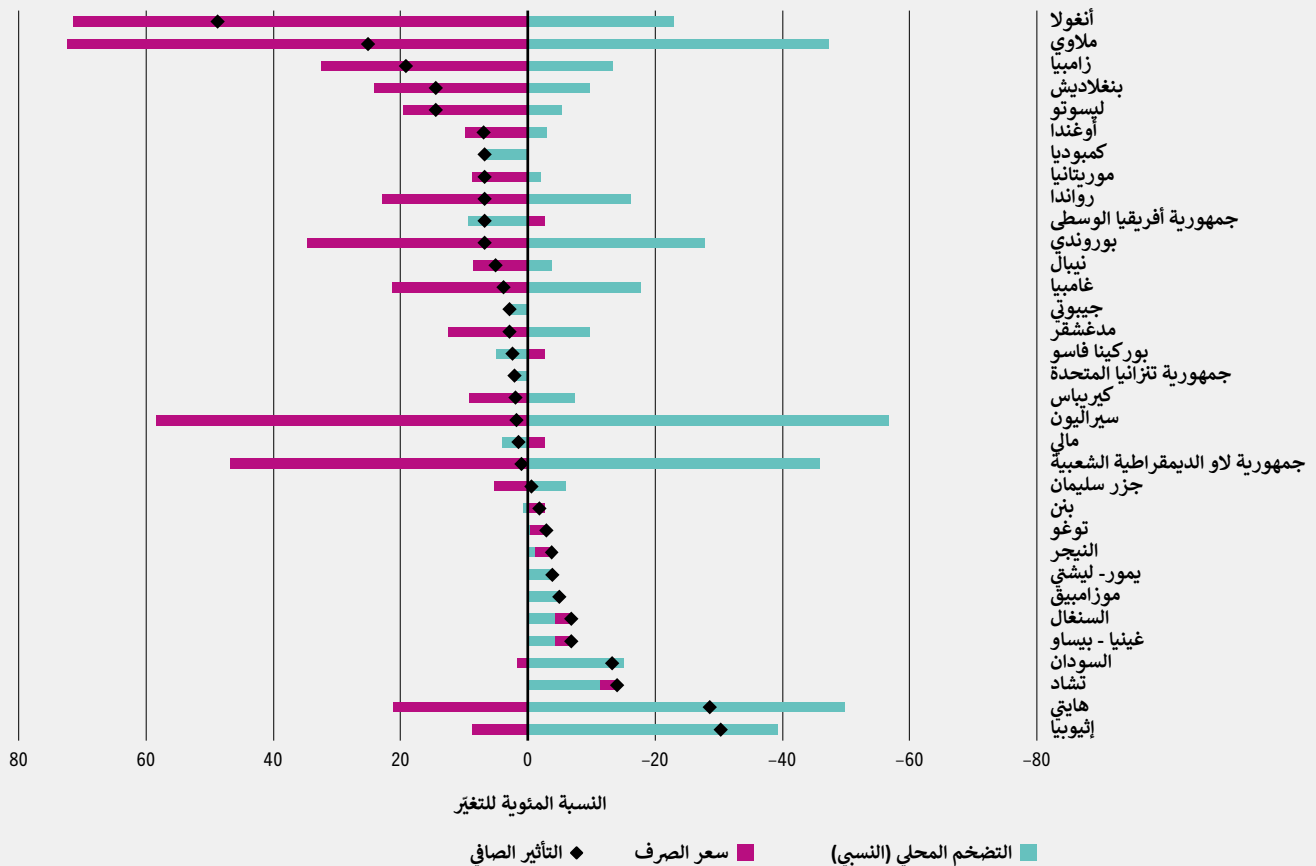
وأدت الزيادات التي أدخلها مصرف الاحتياطي الاتحادي الأمريكي على أسعار الفائدة، إلى جانب التحولات في أسواق الطاقة الدولية، إلى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي، مما أدى إلى تضخيم تأثير الارتفاع في أسعار الأغذية العالمية. وأدى ارتفاع أسعار الطاقة إلى زيادة عائدات الصادرات الأمريكية، حيث قام المشترون الأجانب بتحويل عملاتهم إلى الدولار الأمريكي لدفع ثمن منتجات الطاقة، مما ساهم في ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي. ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،⁵⁵ كان لانخفاض قيمة الدولار الأمريكي خلال الأزمات الغذائية العالمية السابقة، مثل

الإطار 3-3 التفاعل بين سعر الصرف والتضخم المحلي

الدولية. وفي المقابل، يمكن أن يؤدي التضخم المحلي المرتفع إلى جعل الأسعار الدولية تبدو أقل بالقيمة الحقيقية، حيث يكون التغير في أسعار الأغذية الدولية أقل من التغير في مستوى الأسعار المحلية الإجمالية. ومع ذلك، يؤدي التضخم المحلي المرتفع أيضًا إلى تآكل القوة الشرائية للأسر المعيشية. في عام 2022، بلغت أسعار معظم الأغذية الأساسية المتداولة ذروتها في مارس/آذار قبل أن تنخفض بوتيرة مطردة حتى فبراير/شباط 2024، وفقًا لمؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية.⁵⁶ وخلال الفترة نفسها، ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي ارتفاعًا حادًا مقابل عملات كثير من أقل البلدان نموًا. وعلى الرغم من الانخفاض في أسعار السلع العالمية، ظلت أسعار الأغذية المحلية في العديد

يمكن أن تتخذ ديناميكيات انتقال الأسعار العالمية للأغذية إلى الأسواق المحلية أشكالاً متعددة، وتعتمد على عدة عوامل. ومن العوامل الحاسمة في هذا الصدد عدم التوافق بين التغيرات في أسعار الصرف مقابل التضخم المحلي، الذي يمكن أن يغير أو يؤدي إلى تفاقم أو يمنع انتقال الأسعار العالمية إلى الأسواق المحلية بالقيمة الحقيقية. وفي الأسواق السلسلة والمثالية، ينبغي أن تتبع تحركات سعر الصرف الاسمي مقابل الدولار الأمريكي التضخم النسبي بين البلدين. وعندما تضعف العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي، قد لا يستفيد المستهلكون استفادة كاملة من انخفاض أسعار الأغذية العالمية، لأنهم يحتاجون إلى مزيد من العملة المحلية لشراء الكمية نفسها من الأغذية من السوق

الشكل ألف الأثر الصافي لتقلبات أسعار الصرف والتضخم المحلي على أسعار الذرة في أقل البلدان نمواً



ملاحظات: يشير الشريط الأزرق إلى النسبة المئوية للتغير في سعر الصرف الاسمي الثنائي للبلد مقابل الدولار الأمريكي في الفترة بين فبراير/شباط 2024 وأبريل/نيسان 2022. ومثل القيم الموجبة (السلبية) انخفاض قيمة العملة (ارتفاعها). يظهر الشريط الفيروزي الفرق بين معدل التضخم في الولايات المتحدة ومعدل التضخم الكلي في البلد المعني خلال الفترة المحددة. وتشر المعينات السوداء إلى التأثير الصافي بين الشريطين.

المصادر: من إعداد المؤلفين استناداً إلى: بيانات مؤشر أسعار الاستهلاك، World Bank. 2025. A Global Database of Inflation. [ورد ذكره في 8 مايو/أيار 2025].
IMF. 2025. IMF DATA: Exchange Rates (ER، واستناداً إلى سعر الصرف، <https://www.worldbank.org/en/research/brief/inflation-database>). [تمّ الاطلاع على الموقع
<https://data.imf.org/en/datasets/IMF.STA:ER> في 8 مايو/أيار 2025].

الإطار 3-3 (يتبع)

ويستخدم سعر الذرة العالمي كدراسة حالة. واستنادًا إلى نظرية تعادل القوة الشرائية، يُحوّل سعر الذرة العالمي إلى القيمة الحقيقية للعملة المحلية على النحو التالي:⁵⁷

$$WP_{LC}^R = WP_{USD}^N * NER * \frac{CPI_{US}}{CPI_{LC}}$$

حيث يشير WP إلى السعر العالمي للسلعة المختارة و LC إلى العملة المحلية، و R إلى القيمة الحقيقية (معدلة لمراعاة التضخم)، و N إلى القيمة الاسمية، و NER إلى سعر الصرف الاسمي الثنائي مقابل الدولار الأمريكي في البلد المعني، بينما يمثل CPI_{US}/CPI_{LC} النسبة بين مؤشر أسعار المستهلك في الولايات المتحدة ومؤشر أسعار المستهلك في البلد. ويُعبّر بعد ذلك عن الصيغة بالقيمة النسبية على النحو التالي:

$$\Delta wp_{LC}^R = \Delta wp_{USD}^N + \Delta ner + \pi^{US} - \pi^{LC}$$

حيث Δ تشير إلى عامل الفرق وجميع المتغيرات ويُعبّر عن جميع المتغيرات بصيغة لوغاريتمية.

من البلدان مرتفعة أو زادت حتى، مما يكشف عن اختلالات واضحة بين الأسواق الدولية والمحلية. ولتحسين فهم مساهمة سعر الصرف والتضخم المحلي في هذه الاختلالات، أُجري تحليل لتحويل أسعار الذرة العالمية إلى قيم حقيقية بالعملة المحلية لأقل البلدان نموًا. وتسلط النتائج الضوء على كيفية تغيير انخفاض قيمة العملة والتضخم المحلي لانتقال الأسعار الحقيقية عبر مختلف الاقتصادات (الشكل ألف*).

وفي بعض البلدان (مثل أنغولا وبنغلاديش وزامبيا وليسوتو وملاوي)، حال انخفاض قيمة العملة دون استفادة المستهلكين استفادةً كاملةً من الانخفاض في أسعار الذرة. وفي بعض الحالات، تجاوز الأثر نسبة 10 في المائة.

ولم تشهد بلدان أخرى سوى انخفاضًا طفيفًا في قيمة عملاتها ولم يشهد بعضها أي ارتفاع في قيمة عملاتها مقابل الدولار الأمريكي أو لم تشهد سوى ارتفاعًا طفيفًا، ولكنها واجهت زيادة في التضخم المحلي الإجمالي. وأدى ذلك إلى انخفاض السعر الحقيقي للذرة، أي النسبة بين القيمة الاسمية بالعملة المحلية ومؤشر أسعار المستهلك المحلي. وفي حين أن هذا يعني أن الأغذية ربما أصبحت ميسورة الكلفة أكثر من غيرها من المنتجات في الاقتصاد، فإن المستهلكين ربما واجهوا كلفة أعلى لسلع أساسية أخرى، (مثل السكن والملابس والنقل) مما حدّ من مستوى رفاههم العام. ومن الأهمية بمكان إدارة أسعار الصرف والتضخم بفعالية لضمان انتقال التغيرات في أسعار الأغذية العالمية إلى الأسواق المحلية على نحو كامل وبصورة عادلة.

ملاحظات: تضم قائمة الأمم المتحدة لأقل البلدان نموًا 44 بلدًا. ويعرض الشكل ألف النتائج في ما يخص 33 بلدًا فقط بسبب عدم توفر البيانات. وفي البلدان الأحد عشر المتبقية، إما أن البيانات المتعلقة بأسعار الصرف المستمدة من الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي و/أو مؤشر أسعار المستهلك المحلي من قاعدة البيانات الإحصائية (الموضوعة في منظمة الأغذية والزراعة مفقودة أو غير متوفرة خلال الفترة المشمولة بالعينة (أبريل/نيسان 2022 إلى يونيو/حزيران 2024).

البلدان الأخرى.^{68، 69} وفي عام 2020، استحوذ الاتحاد الروسي على 14 في المائة من تجارة اليوريا العالمية و 11 في المائة من تجارة كل من فوسفات أحادي الأمونيوم وفوسفات ثنائي الأمونيوم - وهما من الأسمدة المهمة التي تحتوي على النيتروجين والفوسفور - بينما استحوذت بيلاروس والاتحاد الروسي معًا على 41 في المائة من تجارة كلوريد البوتاسيوم العالمية. وأدت الاختلالات إلى ارتفاع أسعار الأسمدة، التي بلغت ذروتها في ربيع عام 2022 (انظر القسم 4-1-3).

ل شملت هذه العقوبات قيودًا على المعاملات المصرفية والتجارة ونقل التكنولوجيا وعلى أفراد معينين. وصحيح أن هذه العقوبات لم تشمل في معظم الحالات الصادرات الروسية من الأغذية والأسمدة، إلا أنها أدت إلى زيادة كلفة «ممارسة الأعمال التجارية» (قيود على التحويلات والمدفوعات المصرفية، وزيادة أقساط التأمين على سفن النقل، والمخاطر المتوقعة، وما إلى ذلك) وأثّرت على أسواق الأسمدة.⁶⁶ وعلى سبيل المثال، أدى استبعاد الاتحاد الروسي من نظام جمعية الاتصالات المالية بين المصارف على مستوى العالم (نظام سويفت) وهو أهم شبكة تربط المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم وتسهل المعاملات، إلى الحد من قدرة البلدان المستوردة على شراء الأغذية والأسمدة من الاتحاد الروسي.⁶⁷

« الأسواق العالمية.^{61، 62} ومع أن التدابير المؤقتة، مثل مبادرة الجبوب في البحر الأسود⁶³ أو إنشاء طرق تجارة أوكرائية جديدة، قد حدت من بعض الاختلالات،⁶⁵ فإن إمدادات الأغذية العالمية باتت غير مؤكدة.

وبالإضافة إلى الاختلالات التي شهدتها أسواق السلع الزراعية، كان هناك أثر كبير على توافر الأسمدة. فقد شهدت بيلاروس والاتحاد الروسي، وهما من أهم مصدري الأسمدة، قيودًا كبيرة على صادراتهما بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضها الاتحاد الأوروبي وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى العديد من

ك مبادرة الجبوب في البحر الأسود هي اتفاق تم التوصل إليه بين الأمم المتحدة والاتحاد الروسي وتركيا وأوكرانيا في 22 يوليو/تموز 2022. وقد أتاحت هذه المبادرة تصدير الجبوب والمواد الغذائية الأخرى بأمان من بعض الموانئ الأوكرانية عبر البحر الأسود.⁶³ وانتهت المبادرة في 17 يوليو/تموز 2023، عندما أعلن الاتحاد الروسي رسميًا إنهاء مشاركته في الاتفاق.⁶⁴

أسوأ حالات تفشي الجراد في العقود الأخيرة. ورغم أن الأضرار التي لحقت بالزراعة والأمن الغذائي كانت شديدة في الإقليم،⁷⁸ فقد ظل الأثر على أسعار الأغذية العالمية محدودًا بسبب الدور المحدود نسبيًا للإقليم في الإنتاج العالمي للأغذية. وفي المقابل، تسببت موجات الجفاف الناجمة عن ظاهرة النينيا في الفترة بين عامي 2020 و2023 في الأرجنتين، وهي أحد كبار مصدري القمح، في انخفاض إنتاج القمح بنسبة 35 في المائة وانخفاض حاد في الصادرات.⁷⁹ وساهم هذا النقص في المعروض من الإمدادات في حدوث طفرات ارتفاع أسعار القمح الدولية، مما زاد من الضغوط التضخمية التي تسببت بها الحرب في أوكرانيا بالفعل. ويوضح هذا التباين أن الأحوال المناخية المحلية قد تظل محصورة على مستوى الإقليم أو قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار على المستوى العالمي، بحسب وزن البلد المتضرر في الأسواق الدولية للأغذية.

وبالإضافة إلى الاختلالات المرتبطة بالمناخ، برزت الصدمات البيولوجية مثل الآفات النباتية والأمراض الحيوانية كقوى تضخمية فاعلة في أسواق الأغذية العالمية. وأدى تفشي حمى الخنازير الأفريقية في الصين في عام 2018 إلى ذبح ملايين الخنازير، مما أدى إلى القضاء على إمدادات لحم الخنزير المحلية في أكبر بلد منتج للحم الخنزير في العالم. ومع ارتفاع أسعار لحم الخنزير في الصين بنسبة 97 في المائة في ديسمبر/كانون الأول 2019، شكلت هذه الأسعار أكثر من نصف الزيادة البالغة 4.3 في المائة في مؤشر أسعار المستهلك الوطني.⁸⁰ وتقدر كلفة تفشي حمى الخنازير الأفريقية بما يعادل 0.78 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد في عام 2019.⁸¹ ولتلبية الطلب المحلي، زادت الصين بصورة كبيرة من وارداتها من لحم الخنزير، واستوعبت 45 في المائة من التجارة العالمية في لحم الخنزير بحلول عام 2020.⁸² وأدى ذلك إلى فرض ضغوط تصاعدية على الأسواق الدولية للحم الخنزير، مما تسبب في زيادة الأسعار العالمية للحوم الخنزير بنسبة 9 في المائة.⁸³ ويوضح هذا الحدث كيف يمكن لتفشي الأمراض المحلية في البلدان المنتجة الرئيسية أن يؤدي إلى تضخيم طفرات ارتفاع أسعار الأغذية إلى ما هو أبعد من الحدود الوطنية، مما يعزز أهمية النظر إلى الصدمات المحلية في السياق الأوسع لديناميكيات الأسعار العالمية.⁸⁴

وأدت الحرب في أوكرانيا أيضًا إلى زعزعة استقرار أسواق الطاقة العالمية، فقد كان الاتحاد الروسي، عند اندلاع الحرب، ثالث أكبر منتج للنفط وثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، على التوالي. وأدت الاضطرابات التي نتجت عن ذلك في أسواق النفط والغاز إلى زيادة كبيرة في الأسعار وزيادة التقلبات.⁷²⁻⁷⁰ وفي حين أن من المتوقع أن تخفف الاستراتيجيات المتوسطة والطويلة الأجل بعض هذه التأثيرات،⁷³ أدى ارتفاع أسعار الطاقة في الأجل القصير إلى زيادة كلفة الإنتاج في العديد من القطاعات الاقتصادية، مما أثر أيضًا على إنتاج الأغذية ونقلها.

وفي حين أن العوامل العالمية، مثل ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية والطاقة، والتحويلات في السياسات النقدية، كانت من الدوافع الرئيسية الكامنة وراء تضخم أسعار الأغذية في الآونة الأخيرة، فإن الصدمات المحلية يمكن أن تؤثر أيضًا على أسعار الأغذية على المستويين الوطني والعالمي. وغالبًا ما تسبب تقلبات الطقس والأحوال المناخية القصوى والكوارث الطبيعية في حدوث اختلالات في الإنتاج الزراعي والنظم الزراعية والغذائية، ولكن آثارها على أسعار الأغذية تتأثر بعوامل أخرى ترتبط بالسياق. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي الصدمات المناخية، مثل الجفاف، إلى انخفاض مباشر في الإمدادات الغذائية، في حين أن الفيضانات يمكن أن تؤدي إلى انخفاض دخل الأسر المعيشية وتقليص الطلب، مما يعوض جزئيًا أو كليًا تأثيرات الجانب المتعلق بالعرض.⁸⁵ ويختلف أثر هذه الصدمات على أسعار الأغذية باختلاف نوع الحدث (مثل العواصف أو الجفاف) وظروف الاقتصاد الكلي السائدة في ذلك الوقت (مثل الركود أو التوسع) والقدرة المالية للبلد على التخفيف من الصدمة.⁷⁷

وتؤكد الأمثلة الحديثة على تنوع تأثيرات صدمات الطقس باختلاف النطاق الجغرافي والأهمية العالمية للإقليم المتضرر. فعلى سبيل المثال، في الفترة بين عامي 2018 و2019، أدى الطقس الرطب الشديد والأعاصير التي ضربت أفريقيا الشرقية وشبه الجزيرة العربية، إلى واحدة من

س يمثل ذلك نحو 111.2 مليار دولار أمريكي. ويأخذ هذا التقدير في الاعتبار الكلفة الاقتصادية الإجمالية لحمى الخنازير الأفريقية في الصين، والتي تتكون من الخسائر الاقتصادية المباشرة التي لحقت بقطاع لحم الخنازير، والخسائر الاقتصادية غير المباشرة التي لحقت بجميع قطاعات الاقتصاد، وانخفاض فائض المستهلكين، والخسائر الحكومية.⁸¹

ع من الأمثلة الأخرى على الأمراض الحيوانية المنشأ التي ظهرت مؤخرًا، تفشي أنفلونزا الطيور في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد اكتشفت أنفلونزا الطيور لأول مرة في مزارع تجارية في الولايات المتحدة في فبراير/شباط 2022، وأسفرت عن إتلاف أكثر من 148 مليون طائر.⁸⁴ وأدى ذلك إلى زيادة كبيرة في أسعار البيض المحلي، التي ارتفعت بنسبة 49.3 في المائة في أبريل/نيسان 2025 مقارنةً بأبريل/نيسان 2024.⁸⁵ ونظرًا لأن الولايات المتحدة هي منتج ومستهلك كبير للبيض، فقد أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار العالمية للبيض.⁸⁶

م يتسق ذلك مع ما ذهب إليه Braimoh وAndrée وGbadegesin (2024)⁷⁴ الذين قاموا بتحديد حجم آثار الجفاف والفيضانات في أفغانستان. ووجد المؤلفون أن كلا الصدمتين تؤديان إلى زيادة أسعار الأغذية والأجور في القطاع الزراعي. غير أن التغيرات في الأسعار أكبر من الزيادات في الأجور، مما يؤدي إلى فقدان القوة الشرائية للأسر المعيشية وتدهور نتائج الأمن الغذائي والتغذية.

ن بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤثر الصدمات المناخية على البنية التحتية وأن ترفع كلفة نقل الأغذية، مما يحد من إمكانية الحصول على الغذاء. على سبيل المثال، أثرت موجات الجفاف الشديد في أمريكا الوسطى على مستويات المياه في قناة بنما، مما حد من حركة السفن في أحد أهم طرق التجارة في العالم.⁷⁵ ويمكن أن تزيد موجات الجفاف أيضًا من احتمال نشوب نزاعات محلية⁷⁶، مما قد يؤدي إلى مزيد من تدهور الأمن الغذائي.

1.2.3 ماذا حدث لأسعار الأغذية الاستهلاكية؟

بالنظر إلى الدوافع الكامنة وراء التضخم الإجمالي الموضحة أعلاه، يمكن فهم الأثر على أسعار الأغذية على أنه يعبر عن التحوّلات في أسواق السلع الزراعية العالمية، والصدمات المتصلة بالطاقة، والعوامل الاقتصادية الكلية الأوسع. وفي حين أن العديد من العوامل الاقتصادية الكلية تجري مناقشتها في القسم 2-3، يستكشف هذا القسم أولاً الدوافع الرئيسية الكامنة وراء زيادة أسعار السلع الزراعية والطاقة قبل الانتقال إلى مناقشة أوسع نطاقاً لكيفية تأثير هذه العوامل وغيرها على تضخم أسعار الأغذية خلال الفترة بين عامي 2021 و2023.

ما الذي تسبب في زيادة أسعار السلع الزراعية في العالم؟

شهدت أسعار السلع الزراعية والطاقة في العالم تقلبات كبيرة منذ عام 2020، مدفوعة بتفاعل معقد بين صدمات العرض والطلب. وفي البداية، تسببت الجائحة في سلسلة من الضغوط في جانب الطلب، حيث أسفرت السياسات النقدية التوسعية والاختلالات في الاقتصاد الكلي عن زيادة في السيولة والمضاربات في أسواق السلع.⁸⁷ ومع ذلك، مع بدء تعافي العالم، بدأت الاختلالات في جانب العرض - بما في ذلك التوترات الجيوسياسية والقيود الهيكلية - في الهيمنة، مما أدى إلى تحوّل مصدر صدمات أسعار السلع وانتقالها إلى التضخم في أسعار الأغذية الاستهلاكية.⁸⁸

وتأثرت ديناميكيات أسعار السلع الزراعية بين عامي 2020 و2022 إلى حد كبير بموجتين من الصدمات الخارجية. وظهرت الموجة الأولى في وقت مبكر من الجائحة، نتيجة المخاوف من نقص العمالة الزراعية واختلالات الإمدادات الغذائية، إلى جانب القيود التجارية الاحترازية وزيادة تكديس المخزونات. غير أن هذه الضغوط خففت في البداية بفضل انخفاض الطلب الكلي نتيجة انهيار النشاط الاقتصادي. ومع ترسخ جهود التعافي، واصلت أسعار الأغذية ارتفاعها، مدفوعة هذه المرة بردود فعل داخلية على مستوى الاقتصاد الكلي، بما في ذلك تعزيز الطلب وتحسن الأوضاع المالية بفضل السياسات النقدية التوسعية.

وفي بداية الجائحة، كانت هناك مخاوف بشأن قدرة المزارعين على جني محاصيلهم، مما أثار القلق من احتمال حدوث اختلالات في النظم الزراعية والغذائية. وأدى ذلك إلى ضغوط تصاعدية على الأسعار العالمية للأغذية بنحو 15 نقطة مئوية خلال الأشهر الأولى من عام 2020 (الشكل 4-3).⁸⁹

ف بالمثل، كانت الصدمات المدفوعة بالطلب هي العامل الأهم في البداية في تفسير تضخم أسعار الأغذية في الولايات المتحدة الأمريكية؛ غير أن الصدمات المتعلقة بجانب العرض بدأت تزداد اعتباراً من عام 2022.⁸⁸ ويُناقش ذلك بمزيد من التفصيل في القسم 2-2.

ونشأت الموجة الثانية من الصدمات التي طالت جانب العرض عن اندلاع الحرب في أوكرانيا في مطلع عام 2022، والتي كانت لها آثار على النظم الزراعية والغذائية العالمية. وكان الاتحاد الروسي وأوكرانيا من كبار مصدري الحبوب مثل القمح والذرة، وتسبب النزاع في حدوث اختلالات في ممرات التجارة الحيوية في منطقتي البحر الأسود والبحر الأحمر. وقد تراكمت هذه الاضطرابات مع انخفاضات كبيرة في صادرات الأسمدة من روسيا، مما فرض ضغوطاً تصاعدية كبيرة على كلفة مدخلات الأغذية. وأضافت هذه الصدمات الخارجية 18 نقطة مئوية أخرى إلى أسعار السلع الأساسية الغذائية العالمية في عام 2022 (الشكل 3-4 ألف)، مما يمثل خروجاً واضحاً عن تقلبات الأسعار المدفوعة بالعوامل الاقتصادية الكلية البحتة ويعزز الضعف الهيكلي لأسواق الأغذية في مواجهة الاضطرابات الجيوسياسية.⁸⁹

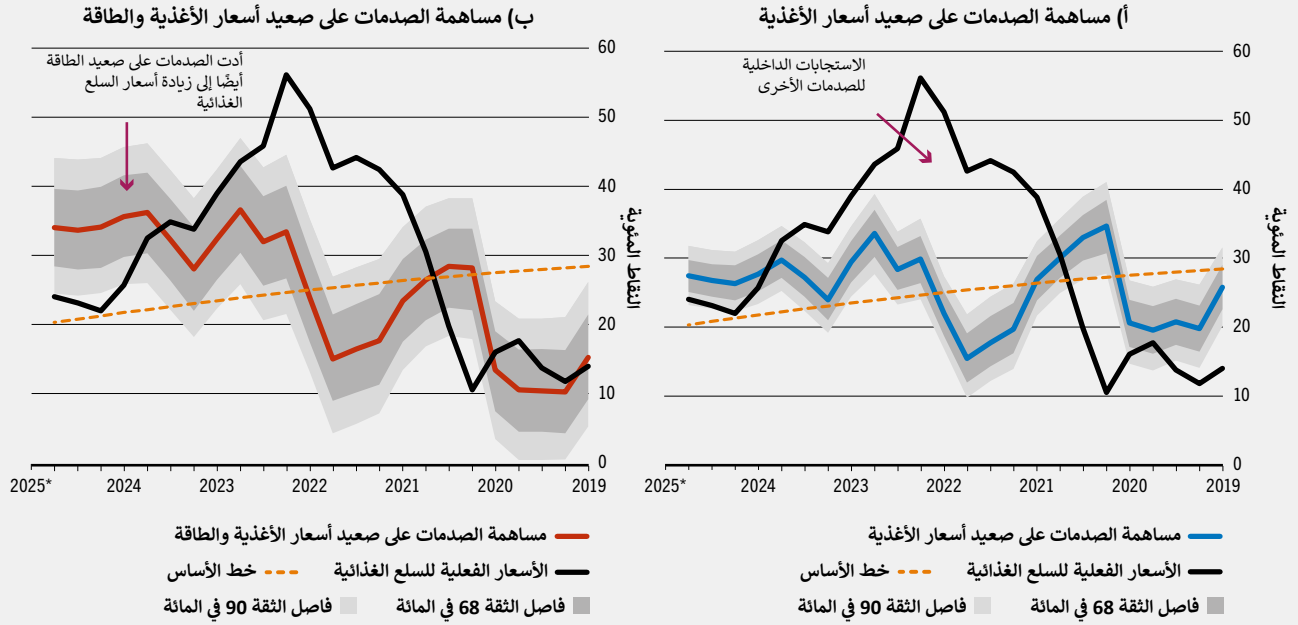
وأدت أيضاً الصدمات المتصلة بأسعار الطاقة إلى تفاقم التضخم في أسعار الأغذية، لا سيما مع زعزعة استقرار أسواق الطاقة العالمية جراء اندلاع الحرب في أوكرانيا. ورغم انخفاض أسعار الطاقة خلال الركود الأولي الناجم عن الجائحة، فقد انتعشت بشدة في عامي 2021 و2022، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى الصدمات التي طالت أسواق الطاقة على وجه التحديد، وليس إلى تعافي الاقتصاد الكلي. وساهمت العقوبات المفروضة على الاتحاد الروسي، وإعادة مواءمة واردات الطاقة الأوروبية، والاختلالات الأوسع في سلاسل الإمداد، في استمرار الضغوط التصاعدية على أسعار النفط والغاز. وبالنظر إلى أن الطاقة مدخل رئيسي في الإنتاج الزراعي، من تصنيع الأسمدة إلى النقل، فقد امتدت هذه التطورات إلى أسواق السلع الزراعية. وبحلول عام 2024، كانت الصدمات المتصلة بأسعار الطاقة قد فرضت ضغوطاً إضافية على الأسعار العالمية للسلع الغذائية (الشكل 3-4 بء).

ما الذي تسبب في زيادة أسعار الأغذية؟

أدت الصدمات التي شهدتها أسواق السلع الزراعية والطاقة دوراً مهماً في موجة الارتفاع التي طرأت على الأسعار العالمية للأغذية بعد الجائحة. وقد اختلفت توقيت هذه الصدمات وشدتها بين إقليم وآخر، إلا أن أثرها التراكمي تمثل في زيادة مستمرة في أسعار الأغذية الاستهلاكية. وعلى الرغم من بدء انخفاض أسعار السلع الأساسية الغذائية في أواخر عام 2022، ظل مؤشر أسعار استهلاك الأغذية مرتفعاً. ويرجع السبب وراء هذا الاستمرار إلى تأخر انتقال التأثيرات، وجمود الأسعار، والآثار التراكمية للاختلالات المتعددة في سلاسل الإمدادات. وفي منطقة اليورو،⁹⁰ أدت عوامل

ص الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي اعتمدت اليورو كعملة لها.⁹⁰

الشكل 3-4 ساهمت جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا في تقلبات أسعار السلع



<https://doi.org/10.4060/cd6008en-fig3.4>

كبيرة من الزيادة. وفي ذروة التضخم، بلغ الفرق بين التضخم الملحوظ والتضخم الأساسي 6.9 و 11.8 نقطة مئوية في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو على التوالي. وكان التأثير الخالص للصدمات الخارجية في الأغذية على تضخم أسعار الأغذية محدودًا؛ إذ يفسر 3 في المائة و 8 في المائة من الزيادة في تضخم أسعار الأغذية في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو، على التوالي. ومع ذلك، عند إضافة التأثيرات الخارجية للصدمات المتصلة بالطاقة، ترتفع هذه المساهمات إلى 14 في المائة و 18 في المائة على التوالي (الشكل 3-5 - الخط الأخضر).

وأدت ظروف الاقتصاد الكلي الأوسع إلى تضخم أثر تطورات أسواق السلع الأساسية على التضخم في أسعار الأغذية. وعندما أخذت في الاعتبار الضغوط الإضافية

إضافية، مثل ضغوط كلفة العمالة وانخفاض قيمة صرف العملات، إلى تفاقم التضخم في أسعار الأغذية، خلّفًا لما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم احتواء الأثر بدرجة أكبر.⁸⁹

وكانت أسعار السلع، أسعار الأغذية أو الطاقة على حد سواء، من العوامل الرئيسية التي ساهمت في التضخم الأخير في أسعار الأغذية، حيث برزت الصدمات الخارجية في جانب العرض بدور متزايد في حقبة ما بعد الجائحة. وساهمت الزيادة السريعة في أسعار السلع الغذائية والطاقة بعد عام 2020 بدور مباشر في زيادة معدلات تضخم أسعار الأغذية. ونتيجة لذلك، ارتفعت أسعار الأغذية في عامي 2022 و 2023 إلى ما يزيد كثيرًا على اتجاهها التاريخي، حيث شكلت الصدمات المتصلة بالكلفة المدخلات وحدها نسبة

استراتيجية «الصاروخ والريشة» في التسعير، حيث ترتفع الأسعار بسرعة عندما تزداد الكلفة ولكنها تنخفض ببطء عندما تنخفض الكلفة، مما يعبر عن ضغوط تنافسية محدودة.⁹³

ويشكل تركيز السوق مشكلة نظامية تقوّض الكفاءة والقدرة على تحمّل الكلفة في سلسلة القيمة الزراعية الغذائية برمتها، من المدخلات إلى التجهيز والتجزئة، مما يؤثر على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. وفي المكسيك، وجدت اللجنة الاتحادية للمنافسة الاقتصادية أن شركة واحدة مهيمنة في قطاع دقيق الذرة، وهو عنصر أساسي في إنتاج التورتيلات التي تشكّل غذاءً أساسياً يومياً لنحو 70 في المائة من السكان، مارست نفوذاً كبيراً في السوق لرفع الأسعار، مما أدى إلى فرض عقوبات أولية. وتتجلى ديناميكيات مماثلة في أسواق المدخلات الزراعية.⁹⁴ وكشف تحليل أجرته السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي لواردات الأسمدة في أفريقيا الجنوبية والشرقية عن هيكل سوقية قائمة على احتكار القلّة، يهيمن فيها ما يتراوح بين شركتين وخمس شركات على التوريد الدولي.⁹⁵ وأدى هذا الافتقار إلى المنافسة إلى ارتفاع هوامش الربح إلى ما يزيد على 40 في المائة في عام 2023، وأعاق انتقال انخفاض الأسعار العالمية إلى الأسواق المحلية.

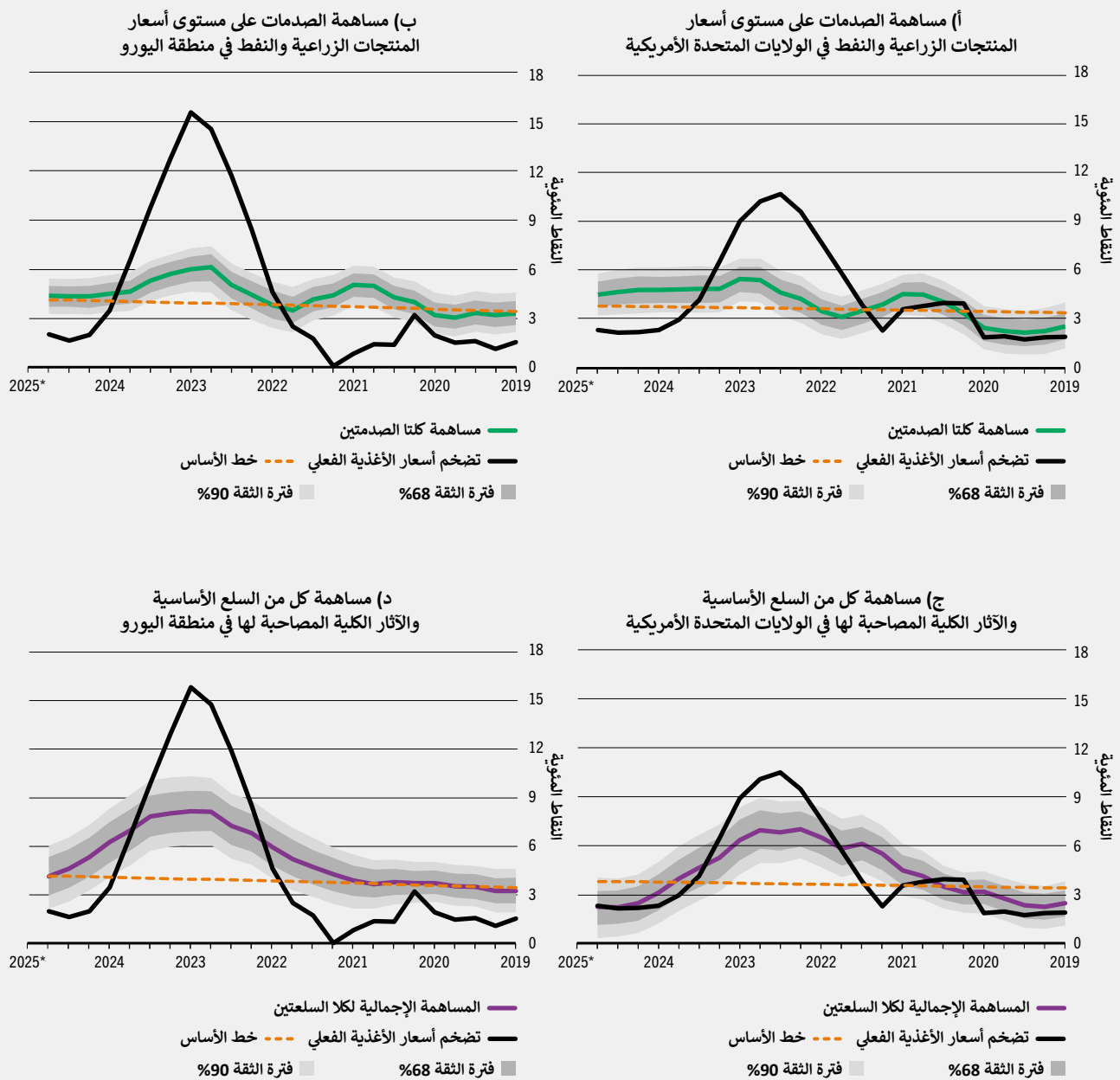
وقد تؤدي القوة السوقية إلى تشويه انتقال إشارات الأسعار الدولية إلى أسواق الأغذية المحلية، مما يساهم في استمرار التضخم وعدم تماثل تعديلات الأسعار. وتشير النظرية الاقتصادية إلى أن الشركات في الأسواق القائمة على احتكار القلّة تتردد في خفض الأسعار خشية إثارة حروب على صعيد الأسعار، مما يؤدي إلى جمود الأسعار في الاتجاه النزولي.⁹⁶ ويمكن أن يؤدي هذا السلوك إلى انتقال غير متماثل للأسعار: فأسعار الأغذية المحلية ترتفع بسرعة استجابة للصدّات العالمية المتصلة بالسلع ولكنها تتكيف ببطء، أو لا تتكيف على الإطلاق، عندما تنخفض الأسعار الدولية. وقد لوحظت مثل هذه الأنماط منذ عام 2022، عندما تسببت الصدّات العالمية المتتالية في طفرات ارتفاع أسعار الأغذية، إلا أن الانخفاضات الأخيرة في أسواق السلع الأساسية لم يواكبها انخفاض مماثل في أسعار الاستهلاك. وقد ربطت دراسات تجريبية من بلدان مستوردة للأغذية هذا الانتقال غير المتماثل لتركّز السوق.⁹⁷⁻⁹⁹ ومع ذلك، لا تزال الأدلة متباينة. على سبيل المثال، يشير Hernández وآخرون (الصفحة 52 [النسخة الإنكليزية])¹⁰⁰ إلى أن «العلاقة بين الترّكّز وممارسة القوة السوقية متعددة الأوجه وإلى أن الأدلة التي تدعم إساءة استخدام القوة السوقية أو السلوك المخلّ بالمنافسة ليست واضحة عمومًا وقد تكون مرتبطة بسياقات بعينها».

الناجمة عن تطورات الاقتصاد الكلي الأوسع، مثل كلفة مدخلات السلع التي يتحملها منتجو الأغذية وتجار التجزئة، ارتفعت المساهمة التقديرية لديناميكيات أسعار السلع إلى 47 في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية و35 في المائة في منطقة اليورو في ذروة التضخم (في الولايات المتحدة الأمريكية في الربع الثالث من عام 2022 وفي منطقة اليورو في الربع الأول من عام 2023) (الشكل 3-5 - الخط الأرجواني). ويمثل ذلك مساهمات الصدّات الخارجية في أسواق السلع والتأثيرات غير المباشرة لصدّات الاقتصاد الكلي الأخرى التي انتقلت عبر تلك الأسواق، أي من خلال تأثير هذه الصدّات الأخرى على كلفة مدخلات السلع التي يتحملها منتجو الأغذية وتجار التجزئة. وتؤكد هذه الأرقام مدى انتقال الزيادات في أسعار السلع الزراعية والطاقة إلى أسعار الأغذية في أسواق التجزئة خلال هذه الفترة.

غير أن التضخم المدفوع بأسعار السلع الأساسية لا يفسر تمامًا حجم الضغوط السعريّة الملحوظة. فقد بلغت الذروة الفعلية لتضخم أسعار الأغذية 10.6 في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية و15.7 في المائة في منطقة اليورو، مما يشير إلى عوامل مساهمة أخرى مثل ارتفاع كلفة العملة وتقلبات أسعار الصرف وسلوك التسعير على طول سلسلة الإمداد.^{34، 37} وفي الولايات المتحدة، كانت نسبة 53 في المائة من الزيادة مدفوعة بأسواق لا صلة لها بالسلع الزراعية والطاقة، مقارنةً بما نسبته 65 في المائة في منطقة اليورو. وفي حين أن ديناميكيات التضخم السابقة كانت تتشكل بفعل التحوّلات في الطلب المرتبطة بالجائحة والاستجابات السياسية، فإن التسارع الأخير كان مدفوعًا بالتوترات الجيوسياسية والاختلالات في جانب العرض، ولا سيّما الحرب في أوكرانيا.

وقد ظهرت مخاوف متزايدة بشأن تركيز الأسواق وممارسة القوة السوقية مع استمرار ارتفاع أسعار الأغذية على الرغم من انخفاض كلفة المدخلات. ويشير واضعو السياسات بصورة متزايدة إلى الشركات المهيمنة في سلسلة إمدادات الأغذية باعتبارها عاملاً يساهم في جمود الأسعار واستمرار التضخم. وقد انتقدت المفوضية الأوروبية الشركات الغذائية الكبرى لاستخدامها قوتها التفاوضية في كبح المدفوعات المقدمة إلى المزارعين مع الاستمرار في رفع الأسعار على المستهلكين.⁹¹ وفي الولايات المتحدة الأمريكية، كان «الجشع التضخمي»، الذي يشير إلى استغلال موردي الأغذية وتجار التجزئة للظروف التضخمية لتضخيم أرباحهم محل نقاش.⁹² ويقول مجلس نقابات العمال الأسترالي إن التركيز الشديد للسوق في قطاع تجارة التجزئة في المواد الغذائية يتيح اتباع

الشكل 3-5 تأثيرات الصدمات المتصلة بالسلع على تضخم أسعار الأغذية سجّلت مستويات أعلى في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بمنطقة اليورو



ملاحظات: تشير المساهمة التراكمية للصدمات، محسوبة كنقاط مئوية مقارنةً بالتطور الأساسي، إلى ما ورد في نموذج الانحدار الذاتي المتجه، إلى جانب التضخم الفعلي في أسعار الأغذية (الخط الأسود). وتُظهر مساهمة الصدمات معًا آثار صدمات أسعار الأغذية والطاقة الخارجية. أما «المساهمة الإجمالية للسلعتين معًا» (الخط الأرجواني)، فتتبع أيضًا آثار التقلبات الداخلية في أسعار السلعتين. وقد تم احتساب نطاقات الثقة باستخدام أسلوب إعادة أخذ العينات المعتمد على كتل زمنية متحركة. * البيانات متاحة حتى ديسمبر/كانون الأول 2024.

المصدر: Peersman, G- Background paper for The State of Food. (سيصدر قريبًا). Understanding the post-COVID-19 pandemic surge in food price inflation. Rome, FAO. 06-Security and Nutrition in the World 2025. FAO Agricultural Development Economics Working Paper 25

« 2.2.3 هل التضخم في أسعار الأغذية في الفترة 2021-2023 مشابه لفترات التضخم السابقة؟

تتسم أسعار الأغذية بطبيعتها بالتقلب، وغالبًا ما تكون مدفوعة بمزيج من صدمات العرض والطلب التي تشكل أنماط التضخم التاريخية. ومن الأهمية الحاسمة فهم الفرق بين هاتين القوتين لفهم كيفية تطور التضخم في أسعار الأغذية وكيفية تأثيره على الاقتصادات. وتنشأ الصدمات في جانب الطلب عندما يحدث ارتفاع مفاجئ وغير متوقع في الطلب على المنتجات الغذائية من جانب المستهلكين. وتنشأ الصدمات في جانب العرض استجابة للاختلالات في إنتاج السلع الغذائية أو توزيعها.^{101, 88}

ويمكن أن ينشأ التضخم في أسعار الأغذية عن صدمات في جانب الطلب وفي جانب العرض، وإن كانت هناك اختلافات ملحوظة في أسبابه وآثاره على الاقتصاد. وتنشأ الصدمات في جانب الطلب عن عوامل مثل التوسع الاقتصادي، ونمو الدخل، أو التحولات في أنماط الاستهلاك مثل الطفرة في الطلب على الأغذية المنزلية خلال الجائحة.^{102, 36} وتؤدي عادة هذه الصدمات إلى ارتفاع سريع في الأسعار مع تزايد عدد المستهلكين المتنافسين على الإمدادات المحدودة. وفي حين أن التضخم المدفوع بالطلب يمكن أن يكون كبيرًا، فإنه غالبًا ما ينحسر مع عودة أنماط الاستهلاك إلى طبيعتها أو مع تعافي العرض. وفي المقابل، غالبًا ما تنتج الصدمات في جانب العرض عن الأحوال المناخية المتقلبة أو النزاعات الجيوسياسية أو الزيادات الحادة في كلفة المدخلات مثل الطاقة والأسمدة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك الحرب في أوكرانيا، التي تسببت في حدوث اختلالات كبيرة في الإمدادات العالمية من الحبوب والأسمدة، مما أدى إلى ارتفاع حاد ومطول في أسعار الأغذية.^{103, 104} وعلى عكس الصدمات في جانب الطلب، التي قد يكون لها أثر فوري ولكنه قصير الأجل، فإن الصدمات في جانب العرض تميل إلى توليد ضغوط تضخمية مستمرة، حيث إن إعادة بناء الطاقة الإنتاجية واستعادة سلاسل الإمدادات يمكن أن تستغرق وقتًا طويلًا.

ومن المهم التمييز بين هذين النوعين من الصدمات لتصميم استجابات سياسية فعالة. وغالبًا ما تنطوي معالجة الصدمات في جانب الطلب على تدابير مثل المساعدة الاجتماعية الموجهة لدعم الفئات السكانية الضعيفة أو الإعفاءات الضريبية المؤقتة أو تطبيق سياسات تسعيرية لكبح جماح التضخم المفرط. ومن ناحية أخرى، قد تتطلب معالجة الصدمات في جانب العرض زيادة الإنتاج المحلي أو طرح الاحتياطات الاستراتيجية أو تعزيز مرونة التجارة لتعويض الاختلالات

في العرض. ويجب على واضعي السياسات تشخيص الأسباب الكامنة وراء التضخم في أسعار الأغذية بدقة من أجل تنفيذ استجابات موجهة وفعالة، وبالتالي التخفيف من الآثار السلبية على الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي.

وكان التضخم في أسعار الأغذية على مر التاريخ مدفوعًا في الغالب بصدمات في جانب العرض، كما يتضح من موجتي التضخم الكبيرتين في الفترات الأخيرة. ويعزى الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية في فترات سابقة، مثل أزميتي 2007-2008 و2011-2012، إلى حد كبير إلى الاختلالات غير المتوقعة في الإنتاج الزراعي، التي غالبًا ما تسببها الأحوال المناخية الضارة أو انقطاع سلاسل الإمداد أو الصدمات التي تضرب الأسواق العالمية.¹⁰⁵ ويعبر هذا النمط عن التقلب المتأصل في الإمدادات الزراعية، التي تتأثر بشدة بالنقص أو الفائض غير المتوقع بسبب عوامل منها الطقس والسياسات التجارية.

لكن الارتفاع الحاد الأخير في أسعار الأغذية، الذي بدأ مع تفشي الجائحة في مطلع عام 2020، شكّل خروجًا عن هذا النمط المعتاد إذ كان مدفوعًا في بدايته بعوامل مرتبطة بالطلب. وأدى الركود الناجم عن الجائحة وما تلاه من تعاف اقتصادي إلى زيادة حادة في الطلب الاستهلاكي، لا سيما على الأغذية المحلية، حيث أدت القيود المفروضة على التنقل والمخاوف الصحية إلى تحول في أنماط الاستهلاك.¹⁰⁶ وأسفر هذا التحول عن زيادات كبيرة في أسعار الأغذية مقارنة بالفترة نفسها من السنة السابقة لم تشهدا المنطقة منذ سبعينيات القرن الماضي، حيث ساهمت الصدمات في جانب الطلب بأكثر من 5 نقاط مئوية من التضخم في ذروته في الولايات المتحدة الأمريكية.¹⁰⁵

ومع تفاقم الاختلالات في سلاسل الإمداد والتوترات الجيوسياسية، ولا سيما الحرب في أوكرانيا، بدأت العوامل في جانب العرض تؤثر بدرجة أكبر، مما أدى إلى إطالة أمد الضغوط التضخمية. وبالتالي، ومع أن الصدمات في جانب الطلب كانت الدافع الأولي الأبرز، فإن القيود في جانب العرض فاقمت الأوضاع، وهو ما يعبر عن تفاعل معقد بين ديناميكيات الطلب والعرض في أحدث موجات التضخم في أسعار الأغذية. وتختلف آثار الصدمات في جانب العرض وتكون عادة أكبر في منطقة اليورو منها في الولايات المتحدة الأمريكية.^{89, 106}

3.3

تضخم أسعار الأغذية يفرض ضغوطاً على الأمن الغذائي ونتائج التغذية

يتطلب فهم الآثار المترتبة على التضخم في أسعار الأغذية نظرة شاملة لكيفية تأثير ارتفاع الأسعار على مختلف جوانب الأمن الغذائي والتغذية. وبناءً على الإطار التحليلي المستخدم في الإصدارات السابقة من تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، تجري مراعاة أربعة أبعاد رئيسية هي:

- ▶ التوافر (الوجود المادي للأغذية المأمونة والغنية بالمغذيات)؛
- ▶ الوصول (القدرة المادية والاقتصادية للأشخاص على الحصول عليها)؛
- ▶ الاستخدام (قدرة الأفراد على امتصاص المغذيات المستهلكة والاستفادة منها)؛
- ▶ الاستقرار (اتساق هذه الظروف على مر الزمن، لا سيما في مواجهة الصدمات أو الضغوط الدورية).

وتسببت الصدمات العالمية الأخيرة (التي نوقشت في القسم 2-3) في حدوث اختلالات كبيرة في توافر الأغذية في العالم، وفي الحصول عليها، واستخدامها، واستقرارها. وقد أدت هذه الأحداث إلى تقييد الصادرات من البلدان الرئيسية المنتجة للأغذية وتسببت في حدوث اختلالات في الحصول على المدخلات الأساسية مثل الأسمدة والطاقة وأضرّت بطرق التجارة الحيوية. وأدى ذلك بدوره إلى الإضرار بتوافر الأغذية، ولا سيما في البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. وبالإضافة إلى القيود على العرض، أدى ارتفاع أسعار الأغذية إلى تآكل قدرة الأسر المعيشية على الحصول على الغذاء. وقد ينجم انخفاض القوة الشرائية عن فقدان الدخل، وهو ما يحدث غالباً في أوقات الأزمات الاقتصادية أو التباطؤ الاقتصادي أو عن الزيادة الحادة في أسعار الاستهلاك، وكلاهما يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي مع تأثيرات مماثلة على المستهلكين، ولكن بأسباب مختلفة بشكل كبير، وبالتالي حلول مختلفة. وفي حين أن ارتفاع الأجور يمكن نظرياً أن يعوض عن تأثيرات التضخم في أسعار الأغذية، فإن الأدلة الواردة في القسم 3-3 تشير إلى أن الدخل لم يواكب أسعار الأغذية في الأجل القصير، مما قلل من قدرة الأسر المعيشية على الحصول على الأغذية. وعلاوة على ذلك، مع زيادة أسعار الأغذية، قد تلجأ الأسر المعيشية إلى تقليص تنوع أنماطها الغذائية (بالاعتماد في العادة على الأغذية الأرخص ثمناً) وتغير أنماط توزيع الأغذية داخل الأسرة المعيشية على حساب النساء (انظر القسم 3-3-2). وهكذا، قد يكون

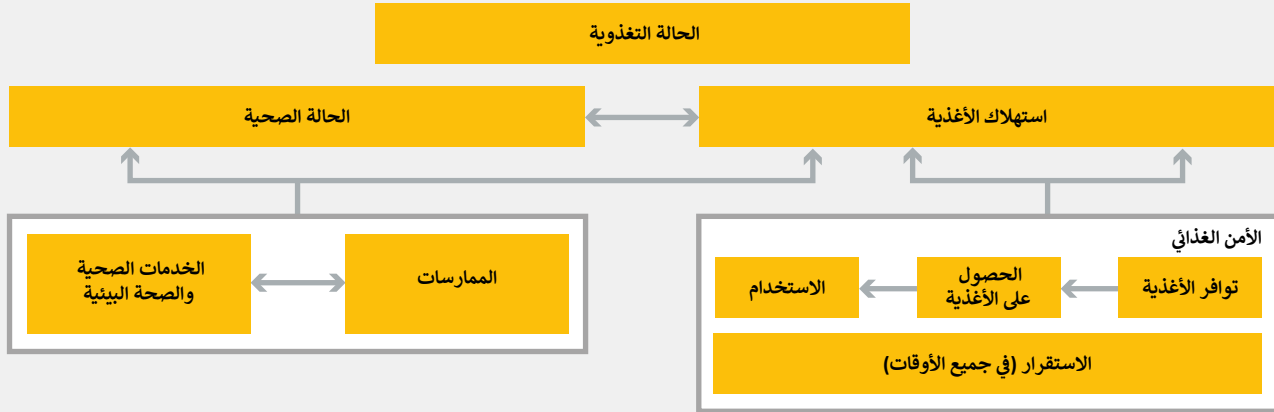
للتضخم في أسعار الأغذية تأثيرات سلبية على قدرة الأسر المعيشية على الحفاظ على الاستخدام ما يكفي من الأغذية. ويمكن بالتالي أن يؤثر ارتفاع معدلات التضخم في أسعار الأغذية على استهلاك الغذاء والأمن الغذائي من خلال آليتين. الأولى هي تأثير الدخل، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تآكل الدخل الحقيقي للأسر المعيشية مما يحد من استهلاكها الإجمالي للغذاء. والثانية هي تأثير الاستبدال، حيث قد تعيد الأسر المعيشية تعديل أنماط استهلاكها لتتجه نحو المواد الغذائية الأرخص نسبياً (التي قد تكون أقل غنى بالمغذيات وأدنى جودة). ويختلف مدى هذا التفاوت بين الدخل والأسعار ومدته من بلد إلى آخر، ولكنه أضعف الاستقرار العام للأمن الغذائي للعديد من السكان الضعفاء.

ويرتبط التضخم في أسعار الأغذية بارتفاع انعدام الأمن الغذائي وتدهور النتائج التغذوية. ويتناول القسم 3-3 العلاقة بين ارتفاع أسعار الأغذية وانعدام الأمن الغذائي، باستخدام تقديرات تستند إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، ويكشف عن ارتباط واضح بين ارتفاع التضخم وزيادة انعدام الأمن الغذائي. ويستكشف القسم 3-3 ما إذا كان التضخم في أسعار الأغذية مرتبطاً أيضاً بتدهور النتائج التغذوية، ولا سيما لدى الأطفال دون سن الخامسة، من خلال تحليل المؤشرات التغذوية الرئيسية مع مراعاة العوامل المربكة مثل الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي والخدمات الصحية العامة. وكما هو موضح في الإطار المفاهيمي (الشكل 3-6)، لا تعتمد الحالة التغذوية على استهلاك الأغذية فحسب، بل تتأثر أيضاً بعوامل صحية وبيئية أوسع، بما في ذلك ممارسات التغذية وإعداد الأغذية والتحصين والوصول إلى الرعاية الصحية. وعلى الرغم من تعقد هذه العلاقة، يخلص التحليل إلى أن ارتفاع التضخم في أسعار الأغذية يرتبط بزيادة انتشار سوء التغذية الحاد لدى الأطفال.

3.3.3 التضخم يؤدي إلى تدهور الدخل الحقيقي

يؤدي التضخم إلى تآكل القوة الشرائية للأسر المعيشية، مما يجعل من الصعب على الأسرة تحمّل كلفة السلع والخدمات الأساسية. وفي حين أن الدخل الحقيقي يرتبط في نهاية المطاف بإنتاجية العمال، فإن الأجور والأسعار غالباً ما تتكيف بسرعة مختلفة في الأجل القصير، ولا سيما مع استيعاب الاقتصادات للصدمات والاختلالات الخارجية. ويمكن أن يؤدي هذا التفاوت المؤقت إلى صعوبات كبيرة بالنسبة إلى الأسر المعيشية، حتى عندما تظل الركائز الاقتصادية الطويلة الأجل مستقرة. وتشير أدلة متزايدة إلى

الشكل 3-6 أبعاد الأمن الغذائي والتغذية ومحدداتها



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2024. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العام 2024 - التمويل من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله. روما. <https://doi.org/10.4060/cd1254ar>

بمقدار الضعف من 13 في المائة (2021) إلى 26 في المائة (2022). وبالمثل، في ميانمار، أدى الانكماش الاقتصادي الذي أعقب الانقلاب العسكري في عام 2021 إلى زيادة معدلات الفقر بنسبة 19 و32 في المائة في المناطق الحضرية والمناطق الريفية على التوالي.¹¹²

وتقدم موجات التضخم السابقة دروسًا مهمة بشأن أنماط التعافي. فخلال أزمتي الأغذية في الفترة بين عامي 2007 و2008 والفترة بين عامي 2011 و2012، انخفضت الأجور الحقيقية المرتبطة بالأغذية - أي الأجور المعدلة لمراعاة التضخم في أسعار الأغذية - في إثيوبيا بنسبة 22 في المائة، مما أدى إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي والضعف الاقتصادي. ومع استقرار الاقتصاد، تجاوز نمو الأجور معدل التضخم، مما أدى إلى زيادة الأجور الحقيقية المرتبطة بالأغذية بنسبة 60 في المائة في الفترة بين عامي 2013 و2018¹¹² ويظهر نمط مماثل اليوم، حيث بدأت الأجور الحقيقية في التعافي بعد انخفاض حاد في عام 2022. وارتفعت الأجور الحقيقية العالمية بنسبة 1.8 في المائة في عام 2023 و2.7 في المائة في عام 2024.¹¹¹

وكان انخفاض الأجور وعملية التعافي على الصعيد العالمي متفاوتين للغاية، حيث شهدت بعض البلدان تحركات متوازنة في الدخل وأسعار الأغذية، مما ساعد في الحفاظ على استقرار نسبي في الدخل بالقيمة الحقيقية. ويوضح الشكل 3-7 اتجاهات

أنه، حتى الصدمات الاقتصادية قصيرة الأجل مثل الأزمات الاقتصادية الكلية أو ندرة الأغذية أو الأحوال المناخية القصوى، يمكن أن تكون لها تأثيرات طويلة الأمد عندما تحدث خلال فترات حرجية من التنمية البشرية، بما في ذلك في الرحم وفي مرحلة الطفولة المبكرة.¹⁰⁷⁻¹¹⁰ وتؤكد هذه التأثيرات السلبية على النتائج الصحية طويلة الأجل على أهمية اتخاذ استجابات سياساتية موجهة في الوقت المناسب للتخفيف من عواقب التضخم، ولا سيما بالنسبة إلى الفئات السكانية الضعيفة.

وكانت للارتفاع الحاد الأخير في التضخم العالمي (2021 إلى 2023) تأثيرات سلبية كبيرة على الظروف المعيشية. وانخفضت الأجور الحقيقية العالمية¹¹³ بنسبة 0.9 في المائة في عام 2022 مع اشتداد الضغوط التضخمية^{104، 111} - بما يتسق مع الأدلة التي تشير إلى أن الصدمات الاقتصادية الواسعة النطاق يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع حاد في التضخم وما يترتب على ذلك من انخفاض في الأجور الحقيقية. وقد شهدت بلدان مثل وميانمار وسري لانكا مؤخرًا أزمات اجتماعية واقتصادية حادة. ففي سري لانكا، خلال أزمة الاقتصاد الكلي الكبيرة في عام 2022، زادت معدلات الفقر

ق من المؤسف عدم توفر بيانات شاملة وقابلة للمقارنة عن الدخل العالمي (أو دخل العمل). ومع ذلك، توجد سلاسل زمنية متسقة للدخل (الذي يكسبه الموظفون) من منظمة العمل الدولية لبلدان مختارة. وفي حين أن هذه البيانات تستبعد دخل الأفراد العاملين لحسابهم الخاص (بما في ذلك المزارعون)، فإن بيانات الدخل تستخدم كبديل لدخل العمل في هذا القسم.

حد كبير إلى استمرار النزاع وعدم الاستقرار، في حين لم تصل أجور العمالة غير الماهرة بعد إلى مستوياتها في مطلع عام 2020.

ومع تعرّض الأسر المعيشية لانخفاض مؤقت أو طويل الأمد في دخلها الحقيقي، فإنها تلجأ إلى استراتيجيات مختلفة للتكيف مع الصدمات. وتشمل هذه الاستراتيجيات بيع الأصول في حالات الضرورة، بما في ذلك رأس المال الإنتاجي؛ وزيادة الاعتماد على التحويلات المالية من المهاجرين؛ وتنويع مصادر الدخل؛ وخفض الإنفاق على بنود مهمة أخرى، مثل الرعاية الصحية الوقائية أو تعليم الأطفال.^{117، 118} وتجدر الإشارة إلى أن الأسر المعيشية قد تقوم أيضًا بتعديل نمط استهلاكها الغذائي. ويمكن أن يشمل ذلك تحولها إلى أصناف غذائية أرخص وأقل غنى بالمغذيات،¹¹⁹ وتقليل تنوع الوجبات وعدد مرات تناولها،¹²⁰ أو إعطاء الأولوية في الغذاء لأفراد معينين - وغالبًا ما يكون ذلك على حساب النساء والأطفال - لضمان حصول أفراد الأسر المعيشية الآخرين على ما يكفيهم من المتناول الغذائي.^{121، 122}

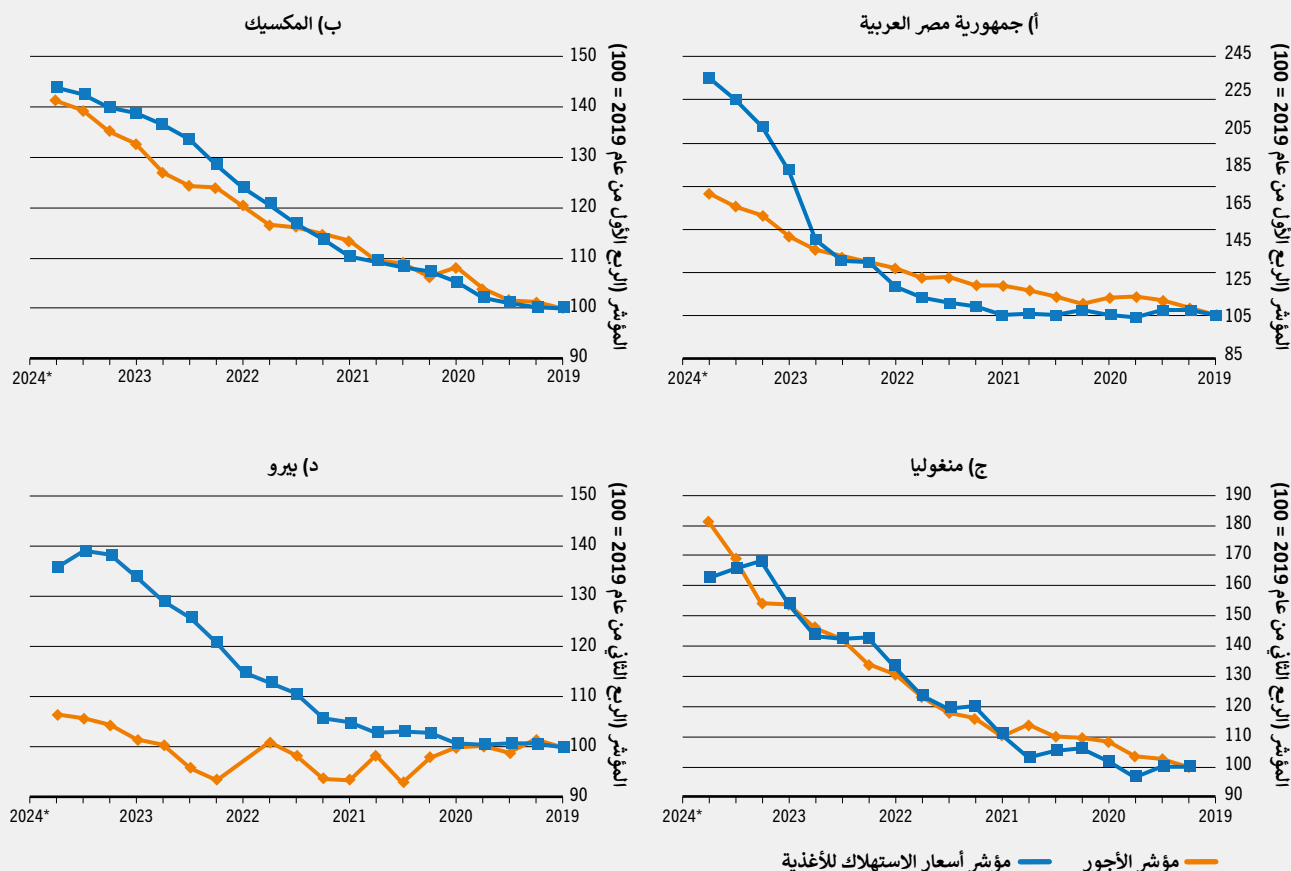
تؤكد الأدلة الانتشار الواسع لهذه الاستراتيجيات. ففي كينيا وأوغندا، كشف تقييم سريع أجري خلال الجائحة أن 40 في المائة على الأقل من المجبيين غيروا أنماطهم الغذائية بتقليص تنوع الأغذية التي يتناولونها، أو بالتخلي عن بعض الوجبات، أو بتقليص حجم الوجبات.¹²³ وفي أحياء نيروبي الفقيرة، أفادت نسبة 69 في المائة من الأسر المعيشية بأنها تتناول قدرًا أقل من الوجبات في اليوم.¹²⁴ وفي المناطق الريفية من شمال وسط نيجيريا، أفادت نسبة 95.8 في المائة من الأسر المعيشية بأنها تعتمد على عدد أقل من الأغذية المفضلة، في حين قلصت نسبة 83.5 في المائة حجم وجباتها.¹²⁵ وبالمثل، في شمال غانا، خفّض ما تراوح بين 69 و 97 في المائة من الأسر المعيشية كمية الوجبات أو عددها خلال فترات الجوع.¹²⁶ وفي فلسطين، وجد تقييم أجراه برنامج الأغذية العالمي أنه في ظل الزيادات الحادة في أسعار الأغذية - 15 في المائة في مؤشر أسعار الاستهلاك للأغذية و 70 في المائة لدقيق القمح - خفّضت نصف الأسر المعيشية استهلاكها من الأغذية، وذلك في المقام الأول عن طريق خفض استهلاك اللحوم ومنتجات الألبان (89 في المائة)، ولكن أيضًا عن طريق خفض الكمية الإجمالية (76 في المائة).¹²⁰

الدخل الشهري للموظفين، استنادًا إلى بيانات منظمة العمل الدولية، إلى جانب التضخم في أسعار الأغذية في بلدان مختارة. ففي منغوليا (الشكل 3-7 جيم)، كانت حركة الدخل وأسعار الأغذية متوازنة إلى حد كبير، مما ساعد على استقرار الأجور المعدلة بحسب أسعار الأغذية رغم التقلبات القصيرة الأجل.¹¹³ ولوحظ نمط مماثل في المكسيك (الشكل 3-7 باء) حيث كانت اتجاهات الدخل وأسعار الأغذية متوازنة بصورة عامة.

غير أن العديد من البلدان تشهد انخفاضًا مستمرًا في دخلها الحقيقي، مما يزيد من صعوبة تلبية الأسر المعيشية احتياجاتها الغذائية الأساسية. ففي جمهورية مصر العربية (الشكل 3-7 ألف)، أدى الاعتماد الشديد على واردات القمح من الاتحاد الروسي وأوكرانيا، الذي تفاقم بسبب النقص الحاد في العملات الأجنبية، إلى زيادة أسعار الأغذية بوتيرة أسرع بكثير من الأجور منذ منتصف عام 2022.¹¹⁴ وفي بيرو، شهدت أسعار الأغذية ارتفاعًا حادًا في الفترة بين مطلع عام 2020 وأواخر عام 2023. وبحلول أواخر عام 2023، زاد دخل العمال بنسبة 6.6 في المائة فقط، في حين ارتفعت أسعار الأغذية بنسبة 34.5 في المائة مقارنة بمستوياتها قبل الجائحة (الربع الأول من عام 2020) (الشكل 3-7 دال).¹¹⁶ وبصورة عامة، تؤكد الأدلة أن فترة التضخم الأخيرة قد فرضت ضغوطًا شديدة على ميزانيات الأسر المعيشية المخصصة للأغذية في بعض البلدان.

وواجهت البلدان المتأثرة بالنزاعات تحديات أكثر حدة حيث أدى الانخفاض المستمر في الأجور الحقيقية إلى زيادة صعوبة تلبية الأسر المعيشية احتياجاتها الغذائية الأساسية. وفي حين توفر مجموعة بيانات الأجور الخاصة بمنظمة العمل الدولية معلومات قيمة عن الدخل الشهري للموظفين، فإن نطاقها محدود، إذ غالبًا ما تستبعد العاملين لحسابهم الخاص، والعاملين في الشركات الصغيرة، والعاملين في الاقتصاد غير النظامي، والمناطق الريفية. ولسدّ هذه الفجوة، يستند الإطار 3-4 إلى بيانات تكميلية من برنامج الأغذية العالمي، تتبع أجور العمالة غير الماهرة وأسعار الأغذية الأساسية في الأسواق المحلية في العراق والجمهورية العربية السورية واليمن في الفترة بين عامي 2020 و 2024. وتقدم هذه البيانات صورة أدق عن العمال الضعفاء في البلدان المتأثرة بالنزاعات. وقد شهدت البلدان الثلاثة جميعها انخفاضات كبيرة في الأجور الحقيقية المرتبطة بالأغذية خلال هذه الفترة (أي الأجور المعدلة بحسب التضخم في أسعار الأغذية) في حين تباينت مسارات التعافي. ويرجع ذلك إلى

الشكل 7-3 تفاوت كبير في التداعيات العالمية ومسار التعافي لمتوسط الأجور الشهرية للموظفين كما يتضح من حالات جمهورية مصر العربية والمكسيك ومنغوليا وبيرو



ملاحظات: يستند مؤشر الأجور إلى الربع الأول من عام 2019 باعتباره 100 (باستثناء منغوليا، حيث الربع الثاني من عام 2019 = 100). ويُقدّر مؤشر أسعار الاستهلاك الفصلي على أنه المتوسط الهندسي للبيانات الشهرية. ولا تشمل هذه البيانات سوى المعلومات المتعلقة بأصحاب الأجور. وبالتالي، فهي لا تعبر عن وضع المزارعين في المناطق الريفية. ولا تتاح بيانات الربع الأول من عام 2021 في برو بسبب انقطاع في السلسلة الزمنية. * تتاح بيانات مؤشر الأجور ومؤشر أسعار الاستهلاك للأغذية حتى الربع الرابع من عام 2023.

المصدر: تستند بيانات الدخل الشهري الاسمي للموظفين إلى: International Labour Organization's (ILO). 2025. COND: Wage and working time statistics [تمّ الاطلاع على الموقع في 10 مارس/ آذار 2025]. <https://ilostat.ilo.org/topics/wages/>. Licence: CC-BY-4.0. واستُمدّت البيانات المتعلقة بمؤشر أسعار الاستهلاك للأغذية من: منظمة الأغذية والزراعة. 2025. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: مؤشرات أسعار الاستهلاك. [تمّ الاطلاع على الموقع في 18 يونيو/ حزيران 2025]. <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/CP>. التّخصّص: CC-BY-4.0

 <https://doi.org/10.4060/cd6008en-fig3.7>

2.3.3 التّضحّم يؤدي إلى تدهور الأمن الغذائي

يمكن أن تؤثر الزيادات في أسعار الأغذية على الأمن الغذائي للأسر المعيشية.^٥ فقد شهدت البلدان، على اختلاف مستويات دخلها، درجات متباينة من انعدام الأمن الغذائي خلال الفترة بين عامي 2014 و2024، مع زيادة ملحوظة تزامنت مع فترات ارتفاع حاد في أسعار الأغذية.^٦

ر على سبيل المثال، توصلت دراسة أجرتها منظمة الأغذية والزراعة في تسعة بلدان إلى أن زيادة أسعار الأغذية الأساسية المتداولة دوليًا تقلل من رفاه الأسر المعيشية في الأجل القصير. وتكون هذه الآثار أكثر ضررًا لدى السكان الضعفاء، مثل الأسر التي لا تملك أراضٍ والأسم التي تعبئها نساء.¹²⁷

ش يستند هذا التحليل إلى بيانات من مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، الذي يرسد عدم قدرة الأفراد على الحصول على ما يكفي من الغذاء نتيجة للقيود المالية أو غيرها من الموارد.¹²⁸ وتتيح منهجية هذا المقياس تحديد الفئات السكانية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، حيث يُعرّف انعدام الأمن الغذائي المعتدل بأنه اضطراب الأفراد إلى تقليل نوعية وكمية الغذاء الذي يستهلكونه، في حين يُعرّف انعدام الأمن الغذائي الشديد بأنه الحالة التي غالباً ما يكون فيها الأفراد قد نفد منهم الغذاء، وواجهوا الجوع، بل أمضوا في أقصى الحالات أماًاً من دون طعام.

ويستكشف هذا القسم كيفية ارتباط اتجاهات أسعار الأغذية السنوية في الفترة بين عامي 2014 و 2024 بمتوسط مستويات انعدام الأمن الغذائي في البلدان المصنفة بحسب مستوى الدخل (الشكل 3-8).

وتواجه أيضًا البلدان المنخفضة الدخل التي تسجل أعلى معدلات التضخم في أسعار الأغذية (الشكل 3-8 ألف) زيادة كبيرة في معدلات انتشار انعدام الأمن الغذائي. وقد أصبحت هذه العلاقة أكثر وضوحًا منذ بداية فترة التضخم الحالية، إذ ارتفعت أسعار الأذنية بصورة حادة منذ عام 2020 تزامنًا مع زيادة متسارعة في معدلات انتشار انعدام الأمن الغذائي. وفي الفترة بين عامي 2019 و 2024، ارتفع معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بمقدار 6.7 نقاط مئوية، وارتفع معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد بمقدار 3.5 نقاط مئوية. ومن منظور السياسات، فإن ما يبعث على القلق بشكل

الإطار 3-4 تحليل الأجور الحقيقية المرتبطة بالأغذية في بلدان مختارة متضررة من النزاعات

نهاية عام 2024، كانت الأجور الحقيقية المرتبطة بالأغذية في العراق لا تزال أقل بكثير من مستوياتها قبل الجائحة، مما يعبر عن معاناة الأسر المعيشية في الحفاظ على قوتها الشرائية في ظل التحديات المستمرة.

وفي الجمهورية العربية السورية (الشكل ألف، اللوحة ب)، تفاقم النزاع الطويل الأمد والضائقة الاقتصادية بسبب الأزمات العالمية، مما أدى إلى طفرات كبيرة في أسعار الأغذية في حين ظلت الأجور متخلفة عن مواكبة هذه الزيادات. وفي الفترة بين عامي 2020 و2024، عانى الاقتصاد السوري من نقص الأغذية والوقود والعقوبات الاقتصادية وانخفاض قيمة العملة. وأدت هذه العوامل، مقترنة بتداعيات الحرب في أوكرانيا، إلى زيادة حادة في أسعار الأغذية الأساسية، ولا سيما في عامي 2021 و2022. ومع أن الأجور بدأت في الارتفاع اعتباراً من عام 2023، فإن الأجور الحقيقية المرتبطة بالأغذية ظلت أقل بكثير من خط الأساس في يناير/كانون الثاني 2020. ومع انهيار الحكومة التي قادها حزب البعث في نهاية عام 2024، لا تزال التوقعات بشأن استقرار الاقتصاد وتعافيه غير مؤكدة.

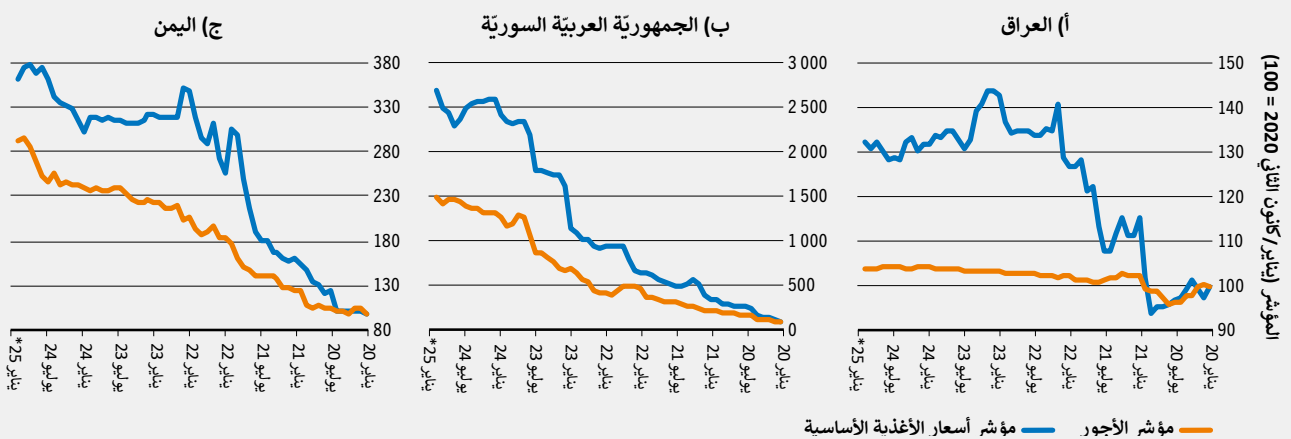
وفي اليمن (الشكل ألف، اللوحة ج)، تسبب النزاع المستمر بهشاشة الاقتصاد، مع استمرار ارتفاع أسعار الأغذية طوال الفترة التي شملها التحليل. وزادت الصدمات المزدوجة المتمثلة في الجائحة والحرب في أوكرانيا من تفاقم التضخم في أسعار الأغذية في البلاد. وأدت هذبة مدتها ستة أشهر في عام 2023 إلى فترة وجيزة من استقرار الأسعار. كما أدت إلى زيادة معتدلة في الأجور الاسمية، لكن معدل الزيادة كان أبطأ بكثير من معدل ارتفاع أسعار الأغذية الذي لوحظ في عامي 2021 و2022. وبحلول نهاية عام 2024، وعلى الرغم من تعافي القوة الشرائية بعض الشيء، كانت الأجور الحقيقية المرتبطة بالأغذية لا تزال أدنى بكثير مما كانت عليه في يناير/كانون الثاني 2020، مما يسلط الضوء على الآثار المطولة للاضطرابات الاقتصادية والنزاع على القوة الشرائية للأسر المعيشية.

تظهر ديناميكيات الأجور الحقيقية المرتبطة بالأغذية في البلدان المتأثرة بالنزاعات صورة حرجة للقادرة على تحمل الكلفة والقوة الشرائية في ظل ارتفاع التضخم والاقتصادات التي تعاني من اختلالات. وقد أثرت النزاعات الطويلة الأمد وحالات عدم الاستقرار الاقتصادي والأزمات العالمية، مثل جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا، تأثيراً شديداً على أسعار الأغذية والأجور الاسمية، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين الدخل والنققات الأساسية. وبما أن الأجور قلما تواكب الارتفاع السريع في أسعار الأغذية، تعاني الأسر المعيشية من انخفاض القوة الشرائية، مما يؤدي إلى تفاقم الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

ويستخدم تحليل الأجور الحقيقية المرتبطة بالأغذية الأجور الاسمية كبديل للدخل، معدلة لمراعاة التضخم في أسعار الأغذية باستخدام مؤشر أسعار الأغذية الأساسية. ويتتبع المؤشر أسعار الأغذية الأساسية الأولية (دقيق القمح) في كل بلد، بعد ضبطه على أساس أول قيمة مسجلة في السلسلة الزمنية. وتُحسب الأجور الحقيقية المرتبطة بالأغذية عن طريق خصم أثر تضخم أسعار الأغذية من الأجور الاسمية باستخدام هذا المؤشر، ثم تُحوّل إلى الدولارات على أساس تعادل القوة الشرائية لعام 2021. يمكن المقارنة بين البلدان. ويغطي التحليل بيانات من يناير/كانون الثاني 2020 إلى ديسمبر/كانون الأول 2024. وقد استمدت البيانات من مشاهدات على مستوى الأسواق في البلدان المتأثرة بالنزاعات وتم جمعها مع المتوسطات الوطنية.

وفي العراق (الشكل ألف، اللوحة أ)، كان تعافي الأجور الحقيقية المرتبطة بالأغذية بطيئاً في أعقاب الصدمة التي أحدثتها الجائحة وما تلاها من اضطرابات اقتصادية. وأدى خفض قيمة العملة في نهاية عام 2020 إلى زيادة حادة في أسعار الأغذية في حين أدت طفرات الارتفاع العالمية في أسعار الأغذية والطاقة في أعقاب اندلاع الحرب في أوكرانيا إلى تفاقم الأوضاع. ورغم الزيادات الطفيفة والمطرودة في الأجور الاسمية، فقد ظلت غير كافية لموازنة الارتفاع المتصاعد في كلفة السلع الأساسية. وبحلول

الشكل ألف استمرار الفجوة بين أسعار الأغذية والأجور في البلدان المتأثرة بالنزاعات حتى عام 2024



ملاحظات: تشير بيانات اللوحة ج إلى الجزء الجنوبي من اليمن الخاضع لإدارة الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا. ويقاس مؤشر أسعار الأغذية الأساسية أسعار الأغذية الأساسية (دقيق القمح) في كل بلد، بعد ضبطه على أساس أول قيمة مسجلة في السلسلة الزمنية. وتُحسب الأجور الحقيقية المرتبطة بالأغذية عن طريق خصم أثر تضخم أسعار الأغذية من الأجور الاسمية باستخدام هذا المؤشر، ثم تُحوّل إلى الدولارات على أساس تعادل القوة الشرائية لعام 2021. يمكن من المقارنة بين البلدان. * تتاح بيانات الأجور وأسعار الأغذية الأساسية حتى ديسمبر/كانون الأول 2024.

المصدر: من إعداد المؤلفين (برنامج الأغذية العالمي) استنادًا إلى بيانات برنامج الأغذية العالمي غير المنشورة.

« خاص هو أن غالبية الأسر المعيشية في البلدان المنخفضة الدخل هي الأكثر عرضة للصدمات، بما في ذلك حالات الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية.

وشهدت بدورها البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (الشكل 3-8 بء) زيادة كبيرة في انعدام الأمن الغذائي. ومع أن متوسط التضخم في أسعار الأغذية في هذه المجموعة بلغ 7 في المائة سنوياً في الفترة بين عامي 2019 و2024 - أي أقل من 11 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل - ارتفع معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بمقدار 5.6 نقاط مئوية، وانعدام الأمن الغذائي الشديد بمقدار 1.6 نقاط مئوية. ومن المرجح أن يعكس هذا الارتفاع الشديد أثر النزاع في عدة بلدان في هذه المجموعة¹²⁹ (مثل لبنان وميانمار)، إلى جانب الضغوط الاقتصادية الأوسع. كما تساهم الأعداد الكبيرة من السكان في بلدان أخرى متضررة من النزاعات (مثل باكستان ونيجيريا) في المعدلات الإجمالية للمجموعة، مما يبرز الطبيعة المعقدة والمتشابكة للدوافع الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي في مختلف السياقات.

وفي المقابل، ظلَّ انعدام الأمن الغذائي مستقرًا نسبيًا في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا والبلدان المرتفعة الدخل (الشكل 3-8 جيم والشكل 3-8 دال). وارتفع معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بمقدار 0.9 نقاط مئوية في البلدان المتقدمة وانخفض بمقدار 1.2 نقطة مئوية في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا. وقد يُعزى ذلك إلى عدة عوامل. فعلى سبيل المثال، شهدت هذه البلدان (ولا سيما البلدان المرتفعة الدخل) معدلات تضخم أقل (الشكل 3-2)، وبالتالي لم تتآكل قدرة الأسر المعيشية على شراء احتياجاتها الغذائية بالقدر الذي شهدته مناطق أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تسجل في العادة البلدان الأعلى دخلًا مستويات أقل من حيث عدم المساواة.¹³⁰ ويشير التحليل الوارد أدناه إلى أن انعدام الأمن الغذائي في البلدان التي تقل فيها أوجه عدم المساواة لا يتأثر بزيادة التضخم في أسعار الأغذية بالقدر الذي تتأثر به البلدان التي ترتفع فيها مستويات عدم المساواة. وعلاوة على ذلك، تمتلك عادة البلدان الأغنى شبكات حماية اجتماعية أقوى وموارد أكبر لمساعدة سكانها في أوقات الشدة. ومن المرجح على وجه الخصوص أن تكون المستويات المرتفعة

ت انظر القائمة الكاملة للبلدان المتضررة من النزاعات في المواد التكميلية لطبعة عام 2024 من هذا التقرير.¹²⁹

للمعونة - مثل برامج الإغاثة التي تم إطلاقها خلال الجائحة - قد ساعدت على الأرجح في التخفيف من أثر التضخم على الأمن الغذائي.¹³¹ وعلى سبيل المثال، وسَّعت عدة بلدان من البلدان المرتفعة الدخل نطاق برامج الحماية الاجتماعية ونفذت إعانات إضافية للأغذية والطاقة للحد من آثار التضخم في أسعار الأغذية على الظروف المعيشية لسكانها (انظر القسم 4-1).

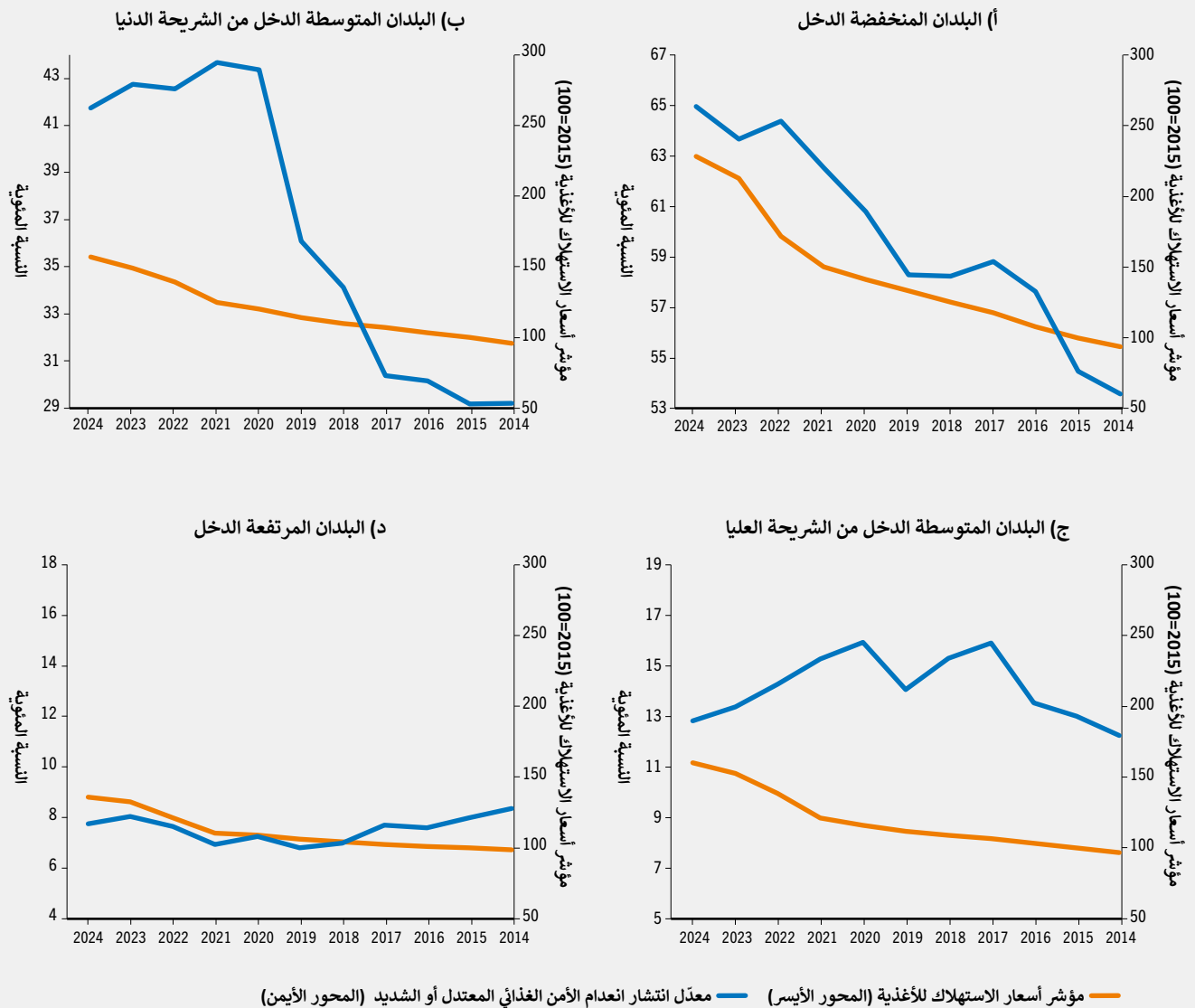
وترتبط زيادة أسعار الأغذية بارتفاع انعدام الأمن الغذائي. ويوضح الشكل 3-9 العلاقة بين انعدام الأمن الغذائي وأسعار الأغذية¹³² في الفترة بين عامي 2014 و2024 من خلال مخطط مبثَّر يوضح معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي لكل بلد وسنة في مجموعة بيانات مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي إلى جانب متوسط مؤشر أسعار الاستهلاك للأغذية الذي يواجهه الأفراد.¹³³ ويبين الشكل وجود ارتباط إيجابي ولكن غير خطي بين انعدام الأمن الغذائي وأسعار الأغذية. وبالنسبة إلى معظم الملاحظات الواردة في البيانات، ترتبط أسعار الأغذية المرتفعة بمعدلات أعلى من انعدام الأمن الغذائي. ومع ذلك، يبدو أنه عندما تكون البلدان مثقلة بالفعل بأسعار الأغذية المرتفعة، فإن أي زيادات إضافية في الأسعار لا تكون مرتبطة بزيادة إضافية في انعدام الأمن الغذائي

ث على سبيل المثال، نفذت حكومة الولايات المتحدة عدة برامج مساعدة اتحادية مثل قانون المساعدة والإغاثة الاقتصادية لمواجهة فيروس كورونا؛ وكانت هناك زيادات مؤقتة في الاستحقاقات المقدمة من خلال برنامج المساعدة الغذائية التكميلية، وقانون الإغاثة من كوفيد-19 الصادر في ديسمبر/كانون الأول 2020، وقانون خطة الإنقاذ الأمريكية. ومن خلال توفير مدفوعات للتعويض عن الآثار الاقتصادية، وتوسيع نطاق الإعفاءات الضريبية للأطفال، وتعزيز استحقاقات البطالة، والمساعدة الغذائية، ساهمت هذه البرامج في الحد من الجوع والمشقة المعيشية.¹³⁴⁻¹³¹ كما نفذت كندا عدة برامج للمساعدة من أجل التخفيف من آثار الجائحة، مثل الاستحقاقات الكندية للاستجابة لحالات الطوارئ، واستحقاقات التعافي الكندية، واستحقاقات الرعاية الكندية، واستحقاقات المرض الكندية، والاستحقاقات الكندية الطارئة للطلاب. وأهم هذه البرامج - الاستحقاقات الكندية للاستجابة لحالات الطوارئ - قدمت إعانات إلى 25.1 في المائة من جميع الكنديين البالغين، بمتوسط 8 000 دولار كندي لكل مستفيد.¹³⁵

خ يتسقى هذا التحليل مع دراسة تناولت أثر التضخم على الأمن الغذائي خلال أزمة الأغذية في الفترة 2007/2008. ولقياس شدة انعدام الأمن الغذائي، تعتمد الدراسة على إجابات الأسر المعيشية على السؤال التالي: «هل كانت هناك أوقات خلال الأشهر الاثني عشر الماضية لم يكن لديك فيها ما يكفي من المال لشراء الطعام الذي تحتاج إليه أنت وأسرتك؟» وتكشف الدراسة عن عدم تسجيل أي زيادات في انعدام الأمن الغذائي بصورة عامة خلال فترة التضخم المرتبطة بأزمة الأغذية، لكنه تفاقم في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأدنى.¹⁴⁰

ذ على سبيل المثال، لنفترض أن بيانات أحد الاستقصاءات قد جمعت في الفترة بين أبريل/نيسان 2018 ويوليو/تموز 2018. في هذه الحالة تكون الفترة المرجعية لهذا الاستقصاء هي من أبريل/نيسان 2017 (أي قبل 12 شهرًا من أبريل/نيسان 2018) إلى يوليو/تموز 2018 (آخر شهر ذي صلة بالنسبة إلى الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات في أواخر يوليو/تموز). وتُطابق هذه المعلومات مع بيانات مؤشر أسعار استهلاك الأغذية الشهرية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة.² ولتقدير متوسط مؤشر أسعار استهلاك الأغذية خلال الفترة المرجعية، يُحسب المتوسط الهندسي لمؤشرات أسعار استهلاك الأغذية بين أبريل/نيسان 2017 ويوليو/تموز 2018.

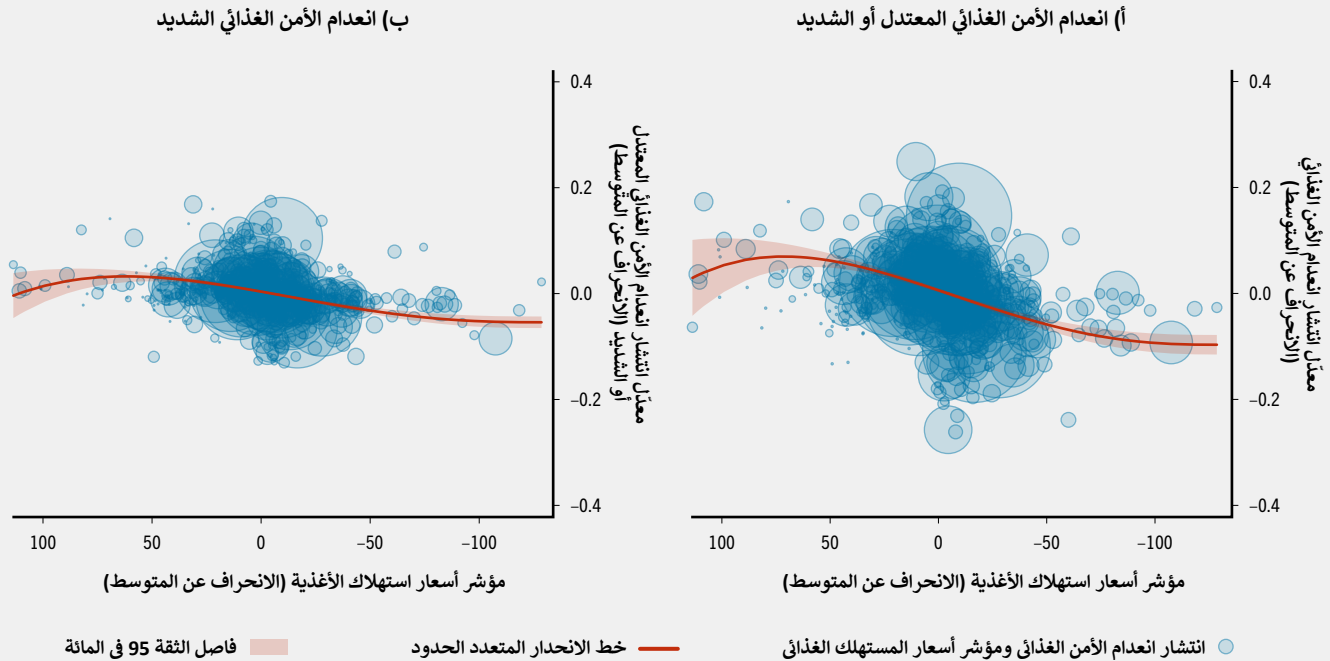
الشكل 3-8 القضاء على الجوع بـ البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا شهدت مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد وتضخما في أسعار الأغذية



ملاحظات: تغطي بيانات استقصاء مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفترة بين عامي 2014 و2024. وتُقدَّر بيانات مؤشر أسعار الاستهلاك للأغذية باعتبارها المتوسط الهندسي لمؤشرات أسعار الاستهلاك الشهرية لكل سنة. ويُظهر المحور الأيسر في كل لوحة من الشكل التغير في مؤشر أسعار الاستهلاك للأغذية (معاييرًا إلى 2015 = 100). ويُظهر المحور الأيمن التطور السنوي لمعدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد. ونظرًا إلى الاختلافات الواضحة في مُعدلات انعدام الأمن الغذائي بين فئات الدخل، فإن المحور الأيمن يختلف من فئة إلى أخرى. ومع ذلك، جرت معايرة جميع المحاور بحيث تعبر عن نطاق من 14 نقطة مئوية. ويمكن أن يتضمن عرض بديل لتقييم معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي مؤشرًا لعدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي (معاييرًا إلى 2015=100). ويسفر هذا التحليل عن نتائج متشابهة من الناحية النوعية.

المصدر: Nakasone, E. & Ignaciuk, A – Background paper for The State of A global assessment of food price dynamics and food insecurity (سَيَصْدُر قريبًا). Rome, FAO. 09-Food Security and Nutrition in the World 2025. FAO Agricultural Development Economics Working Paper 25

الشكل 3-9 العلاقة بين انعدام الأمن الغذائي وأسعار الأغذية، 2014-2024



ملاحظات: يستخدم هذا التحليل بيانات استقصاءات من عينة عشوائية تمثيلية تضم نحو 1 000 فرد في 143 بلدًا تم جمعها سنويًا في الفترة بين عامي 2014 و2024 لتقدير انعدام الأمن الغذائي في العالم من خلال مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي (FIES) الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة. وفي المتوسط، يساهم كل بلد بسبع جولات من استقصاءات مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي. ويجمع استبيان المقياس بيانات مقدمة من الأفراد أنفسهم عن تجاربهم مع ضيقي سبل الحصول الغذاء بسبب قيود مالية خلال الأشهر الاثني عشر التي سبقت إجراء الاستقصاء. وتقدر احتمالات انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد استنادًا إلى هذه الردود. ثم تطابق بيانات مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي مع متوسط مؤشر أسعار الاستهلاك للأغذية لكل فترة مرجعية (أي الاثني عشر شهرًا السابقة للاستقصاء). واستنادًا إلى هذه الاستقصاءات، يُقدر مدى انتشار انعدام الأمن الغذائي (المعتدل أو الشديد في اللوحة ألف، والشديد في اللوحة باء) في كل بلد وفي كل سنة. وتبين هذه الرسوم البيانية العلاقة بين (على المحور الرأسي، وعلى المحور الأفقي، حيث و يمثل معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي ومؤشر أسعار الاستهلاك للأغذية خلال السنة t في البلد i، على التوالي. وتمثل و المتوسط السنوي لانعدام الأمن الغذائي ومتوسط الرقم القياسي لأسعار الأغذية في البلد i خلال الفترة المشمولة بالعينة على التوالي. ويقاس الشكل كيف ترتبط انحرافات البلدان في أسعار الأغذية (مقارنةً بمتوسط أسعارها) بالتغيرات في انعدام الأمن الغذائي (مقارنةً بمتوسط معدلانه). ويمثل الخط الخطية بين المتغيرين، مرجحة بحسب عدد سكان كل بلد. ويمثل حجم كل نقطة في الرسم البياني عدد سكان كل بلد. والخط الأحمر هو خط الانحدار استنادًا إلى تقدير من متعدد الحدود (مع تجميع قيم أخطاء الانحدار على مستوى البلد). أما المنطقة المظلمة باللون الأحمر حول خط الانحدار، فهي تمثل نطاق الثقة الذي تبلغ نسبته 95 في المائة للتقدير.

المصدر: Nakasone, E. & Ignaciuk, A- Background paper for *The State of Food* (سيصدر قريبًا). A global assessment of food price dynamics and food insecurity Rome, FAO. 09-Security and Nutrition in the World 2025. FAO Agricultural Development Economics Working Paper 25

الانكماش الاقتصادي أو الأحوال المناخية القسوى، أن تزيد من تفاقم الصلة بين أسعار الأغذية وانعدام الأمن الغذائي.^{136، 138، 139} فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي انكماش الناتج المحلي الإجمالي الناجم عن الصدمات على صعيد الاقتصاد الكلي إلى توليد ضغوط تضخمية مع الحد في الوقت نفسه من قدرة الأسر المعيشية على الحصول على الغذاء.¹³⁶ ض

« وهناك عدة عوامل يمكن أن تؤثر في العلاقة بين أسعار الأغذية وانعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك الخصائص الخاصة بكل بلد والصدمات التي يتعرض لها. ويمكن أن تؤثر هذه الاختلافات في درجة تعرض البلد أو الأسرة المعيشية للمخاطر الاقتصادية أو البيئية وحساسيتها وقدرتها على التكيف معها. وتشكل أسعار الأغذية المرتفعة صدمة، وعادة ما تكون الأسر المعيشية في البلدان الأكثر ضعفًا أكثر عرضة لانخفاض القدرة على الحصول على الغذاء.¹³⁷ وتميل البلدان التي تتمتع بمؤسسات وهياكل حوكمة أقوى إلى أن تكون في وضع أفضل للتخفيف من آثار الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية على الأمن الغذائي. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للصدمات الخارجية، مثل

ض على سبيل المثال، يستخدم معدل انتشار النقص التغذوي (أي تقدير نسبة السكان الذين يفتقرون إلى الطاقة الغذائية الكافية لحياة صحية ونشطة) كمقياس أساسي لانعدام الأمن الغذائي عند تحليل أثر التضخم في أسعار الأغذية على الأمن الغذائي. وتشير النتائج إلى أنه في حين أن التضخم في أسعار الأغذية له تأثيرات ضارة، يبدو أن الناتج المحلي الإجمالي عامل أقوى بكثير في تحديد انعدام الأمن الغذائي.¹⁴¹

حيث تكون الشرائح السكانية الضعيفة أكبر حجمًا وآليات الحماية الاجتماعية أضعف، يمكن حتى للزيادات الطفيفة في أسعار الأغذية أن تخلّف آثارًا ضارة غير متناسبة على مستويات انعدام الأمن الغذائي. وتؤكد هذه النتائج أهمية معالجة أوجه عدم المساواة باعتبارها عاملاً حاسماً يؤثر على اتجاهات الأمن الغذائي العالمي.^{144, 136}

ويتأثر انعدام الأمن الغذائي لدى النساء على نحو غير متناسب بالتضخم في أسعار الأغذية، ما يدل على استمرار التفاوتات بين الجنسين (الشكل 3-10). فالأدوار التقليدية التي تؤديها النساء في تقديم الرعاية، ومحدودية حصولهن على الموارد الإنتاجية، وتدني أجور الوظائف التي يشغلنها، وتراجع فرص استفادتهن من الخدمات العامة، كلها عوامل تقيد قدرتهن على التكيف مع ارتفاع أسعار الأغذية.¹⁴⁵ وتتواءم هذه النتيجة مع أدلة أوسع تشير إلى أن النساء غالباً ما يقمن بدور «استيعاب الصدمات» في أوقات الأزمات، حيث يقللن في كثير من الأحيان من حصتهن في المتناول الغذائي لإعطاء الأولوية لأفراد الأسرة المعيشية الآخرين.^{146, 121} وعلى سبيل المثال، خلال الجائحة، أظهرت عمليات التقييم السريعة أن النساء أكثر عرضة لتخطي الوجبات أو تقليل حجمها مقارنة بالرجال،¹⁴⁷ مما يؤكد قابليتهن المتزايدة للتأثر بالتضخم في أسعار الأغذية. وتظهر مقارنة بين انعدام الأمن الغذائي بين الرجال والنساء استناداً إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي - الوارد في القسم 2-1 اتساعاً كبيراً في الفجوة بين الجنسين خلال الفترة بين عامي 2020 و 2021، في أعقاب الجائحة.

ويواجه سكان الريف قابلية متزايدة للتأثر بالتضخم في أسعار الأغذية بسبب القيود الهيكلية والاقتصادية. ويبين الشكل 3-10 ارتباطاً أقوى بين أسعار الأغذية وانعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية مقارنةً بالمناطق الحضرية. وفي حين أن ارتفاع أسعار الأغذية يمكن أن يعود بالنفع على الأسر المعيشية الريفية من الناحية النظرية إذا كانت بائعة صافية، فإن الأدلة التجريبية تظهر أن معظم الأسر المعيشية الريفية هي مشتتية صافية للأغذية. 15-21 ويحدّ هذا من قدرتها على الاستفادة من ارتفاع الأسعار.^{١٤٨} وعلاوة

ويرتبط التضخم في أسعار الأغذية بارتفاع انعدام الأمن الغذائي. وترتبط كل زيادة بنسبة 10 في المائة في أسعار الأغذية بارتفاع انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بنسبة 3.5 في المائة وزيادة انعدام الأمن الغذائي الشديد بنسبة 1.8 في المائة (الشكل 3-10)، على افتراض ثبات جميع العوامل الأخرى. وفي عام 2020، عند بداية أزمة كوفيد-19، انخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي للفرد بنسبة 3.8 في المائة،¹⁴² مما دلّ على الأثر الهائل للجائحة. وقد ارتبط هذا الانكماش الاقتصادي الكبير بطفرة كبيرة في انعدام الأمن الغذائي. وارتفعت نسبة سكان العالم الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد من 25 في المائة إلى 28.8 في المائة في الفترة بين عامي 2019 و 2020، مع زيادة نسبة الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد من 9.1 في المائة إلى 10.5 في المائة (انظر الفصل الثاني). وفي ظل التعافي الملحوظ في الاقتصاد العالمي (زيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 5.6 في المائة في عام 2021) وتسجيل معدلات نمو أكثر اعتدالاً في السنوات اللاحقة (نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 2.5 و 2.3 في المائة في عامي 2022 و 2023 على التوالي)، كان من المتوقع أن يعود انعدام الأمن الغذائي إلى مستويات ما قبل الجائحة. غير أن هذا التعافي كان متواضعاً وبطيئاً؛ فبحلول عام 2024، بلغ معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد 28 في المائة (زيادة 3 نقاط مئوية على مستوى عام 2019). وفي حين شهد العالم عدة صدمات مهمة - مثل الحرب في أوكرانيا والكوارث الطبيعية والأمراض التي أصابت الماشية، على النحو المبين في القسم 3-2 - تشير النتائج الواردة في هذا القسم إلى أن التضخم في أسعار الأغذية قد ساهم ربما في إبطاء وتيرة التعافي.

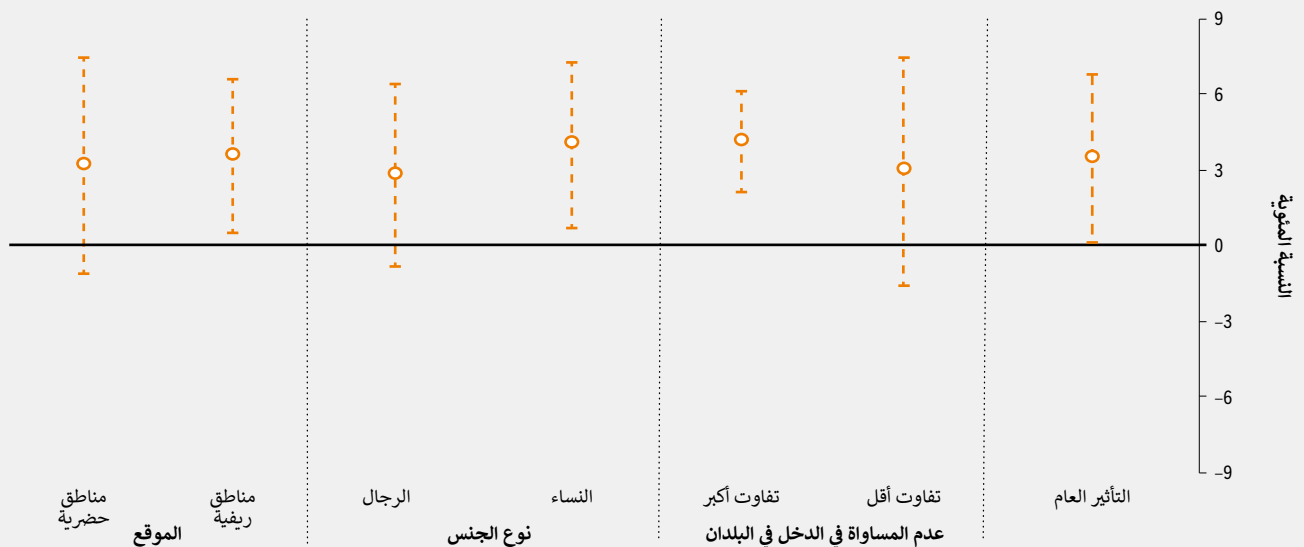
ويختلف أثر التضخم باختلاف البلدان والمجموعات. وعلى وجه الخصوص، يرتبط التضخم في أسعار الأغذية ارتباطاً وثيقاً بانعدام الأمن الغذائي في البلدان التي ترتفع فيها مستويات عدم المساواة في الدخل مقارنةً بالبلدان التي تنخفض فيها هذه المستويات^{١٤٩} (الشكل 3-10). وفي البلدان التي تزيد فيها أوجه عدم المساواة،

١٤٨ يتسقى ذلك مع ما توصلت إليه بحوث سابقة. على سبيل المثال، يرى Pinstrup Alderman و Andersen (الصفحة 30 [النسخة الإنكليزية]) 148 أن «تأثير الزيادات في أسعار الأغذية على الفقراء الذين يستمدون دخلهم من إنتاج الأغذية من المتوقع أن يكون إيجابياً شريطة أن تعبر زيادة أسعار البيع بالتجزئة عن ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية. وتشير نتائج البحوث الحديثة إلى أن زيادة أسعار الأغذية قد تكون ذات أثر إيجابي أقل بكثير مما كان متوقعاً بالنسبة إلى فقراء الريف. ففي بعض البلدان، لا يستمد العديد من فقراء الريف حصة كبيرة من دخلهم من الزراعة أو من العمل المأجور في إنتاج الأغذية. وعلاوة على ذلك، فإن نسبة كبيرة من المزارعين هم مشترون صافون للأغذية».

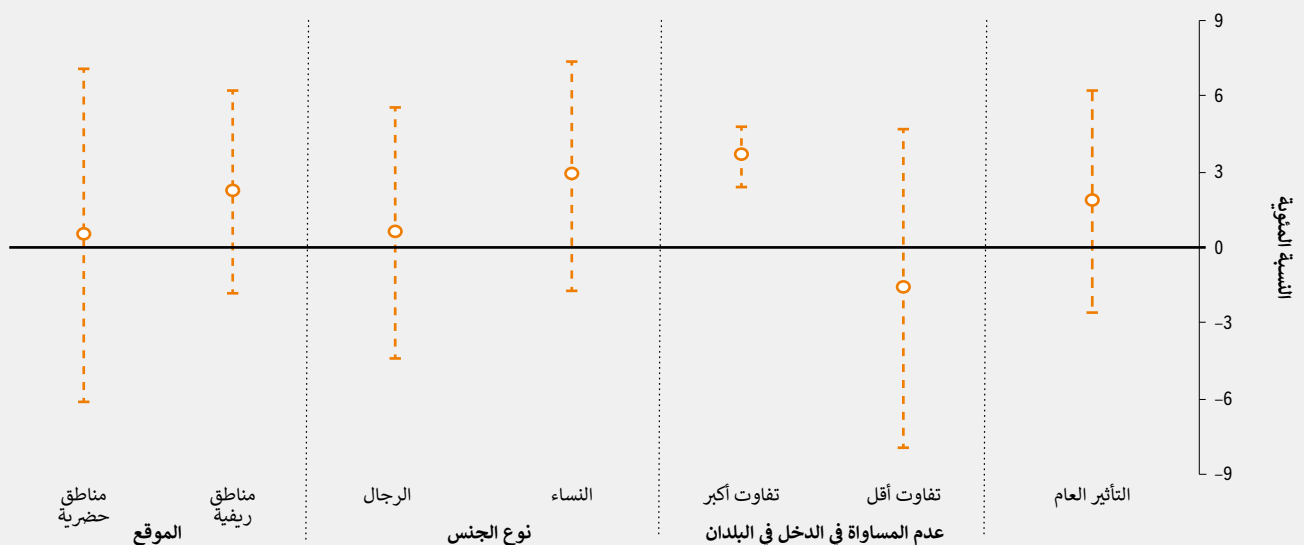
١٤٩ يستند تصنيف البلدان من حيث مستويات عدم المساواة إلى قاعدة البيانات العالمية للتفاوت في الدخل التابعة للمعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإجمالي في جامعة الأمم المتحدة.^{١٤٩} وقد حُسب على وجه التحديد متوسط معاملات جيني (وهو مقياس واسع الاستخدام لقياس عدم المساواة) في الفترة بين عامي 2000 و 2013 (الفترة السابقة للتحليل الوارد في هذا القسم). وتُصنّف البلدان التي يتجاوز متوسط معامل جيني لديها القيمة الوسيطة ضمن فئة «البلدان التي ترتفع فيها مستويات عدم المساواة»، في حين تُصنّف البلدان الأخرى ضمن فئة «تنخفض فيها مستويات عدم المساواة».

الشكل 3-10 في البلدان التي ترتفع فيها مستويات عدم المساواة، تكون النساء والسكان الريفيون أكثر عرضة لزيادة انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد المرتبط بالتضخم في أسعار الأغذية

أ) التغير في انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد المرتبط بزيادة بنسبة 10 في المائة في مؤشر أسعار المستهلك الغذائي



ب) التغير في انعدام الأمن الغذائي الشديد المرتبط بزيادة بنسبة 10 في المائة في مؤشر أسعار المستهلك الغذائي



ملاحظات: يوضح الشكل النسبة المئوية للتغير في انعدام الأمن الغذائي المرتبط بزيادة قدرها 10 في المائة في مؤشر أسعار المستهلك للأغذية. ويقدر نموذج اقتصادي قياسي أكثر دقة باستخدام البيانات الجزئية لمقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي (FIES) لرصد العلاقة بين التضخم في أسعار الأغذية وانعدام الأمن الغذائي. ونظرًا إلى العلاقة غير الخطية الواضحة في الشكل 3-9، يستخدم نهج تربيعي لحساب التأثيرات الإيجابية ولكن المتناقصة للتضخم في أسعار الأغذية على انعدام الأمن الغذائي. ويأخذ النموذج في الحسبان عدة عوامل قد تؤدي إلى إرباك. أولاً، أدرجت الآثار الثابتة لكل بلد لمراعاة خصائصه التي لا تتغير مع مرور الوقت، مثل كون البلد غير ساحلي، وموارده الطبيعية، وقوة مؤسساته في الأجل الطويل. ويقيم هذا النموذج الإحصائي ما إذا كانت التغيرات في التضخم في أسعار الأغذية مرتبطة بتغيرات في انعدام الأمن الغذائي داخل البلدان مع مرور الوقت. وثانيًا، أدرجت تأثيرات زمنية ثابتة لمراعاة الصدمات العالمية التي قد تحدث في أي سنة معينة، إلى جانب اتجاهات زمنية خطية خاصة بكل إقليم لتعديل الأنماط الإقليمية السابقة في تضخم أسعار الأغذية وانعدام الأمن الغذائي. وثالثًا، أدرجت ضوابط على المستوى الفردي، بما في ذلك الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمستجيبين من استقصاءات مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي (مثل العمر ونوع الجنس ومستوى التعليم وحجم الأسرة المعيشية والموقع الريفي/الحضري والشريحة الخمسية للدخل القومي). وأخيرًا، يشمل النموذج متغيرات على نطاق البلد لمراعاة الصدمات التي قد تؤثر في آن واحد على أسعار الأغذية والأمن الغذائي، مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وحوادث كوارث طبيعية (مثل الفيضانات والجفاف وتفتش الآفات والزلازل والأعاصير). وتستند بيانات استقصاءات مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة إلى الفترة من 2014 إلى 2024. وبالنسبة إلى بيانات مؤشر أسعار المستهلك للأغذية، فإن النموذج الاقتصادي القياسي الأساسي هو التالي: ، حيث هو احتمال معاناة الفرد من انعدام الأمن الغذائي في البلد c ضمن الإقليم r خلال السنة t، وحيت مؤشر أسعار المستهلك للأغذية. وتتحكم الانحدارات في خصائص المستجيبين (العمر، ومربع العمر، ونوع الجنس، ومتغيرات مؤشر مستوى التعليم، وعدد الأشخاص البالغين في الأسرة المعيشية للمستجيب، وعدد الأطفال في الأسرة المعيشية للمستجيب، والموقع الريفي/الحضري والشريحة الخمسية للدخل القومي التي ينتمي إليها الفرد)، ومتغيرات الاقتصاد الكلي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والكوارث الطبيعية)، والاتجاهات الزمنية الخاصة بالإقليم ، والتأثيرات الثابتة للبلد والتأثيرات الثابتة للسنوات . وتجمع قيم الأخطاء على مستوى البلد. وفي هذا السياق، تقدر النسبة المئوية للتغير في انعدام الأمن الغذائي المرتبط بزيادة نسبتها 10 في المائة في مؤشر أسعار استهلاك الأغذية على النحو التالي: . وحُسبت نسبة Δ% من خلال أخذ 500 عينة متكررة من البيانات الأصلية لتقدير الأخطاء المعيارية ونطاقات ثقة بنسبة 95 في المائة لهذا التقدير.

المصدر: Nakasone, E. & Ignaciuk, A – Background paper for *The State of Food Security and Nutrition in the World 2025*. FAO Agricultural Development Economics Working Paper 25 (سيصدر قريبًا).

المزمنة، يقيس مؤشر التقزّم التأثيرات الطويلة الأجل للتغذية غير الكافية، بينما يستجيب الهزال^{١٥٦} بسرعة أكبر للآزمات الاقتصادية أو البيئية. على سبيل المثال، تميل مُعدّلات انتشار الهزال إلى الارتفاع خلال الصدمات السلبية للدخل،^{١٥٧} مثل تلك التي شهدتها الجائحة. وتشير تقديرات طبعة عام 2021 من هذا التقرير^{١٥٩} إلى أنه في ظل سيناريو معتدل، سيتأثر 11.2 مليون طفل إضافي دون سن الخامسة في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل بالهزال في الفترة بين عامي 2020 و2022 - بما في ذلك 6.9 ملايين طفل في عام 2020 وحده. وفي ظل سيناريو متشائم، يمكن أن يرتفع هذا الرقم إلى 16.3 ملايين طفل.

ويتعرض الأطفال الذين يعانون من الهزال بدرجة أكبر بكثير للصدمات الصحية الأخرى ويزداد خطر تعرضهم للوفاة. الهزال الشديد، الذي غالبًا ما ينتج عن عدم كفاية الوصول إلى الأطعمة الغنية بالمغذيات، يضعف قدرة الجهاز الهضمي على امتصاص العناصر الغذائية ويضعف قدرة الجهاز المناعي على مكافحة الأمراض الشائعة. ويكون الطفل الذي يعاني من هزال شديد أكثر عرضة للوفاة جراء الإصابة بمرض شائع، مثل الالتهاب الرئوي، بما يصل إلى 11 مرة مقارنة بالأطفال الذين يتغذون تغذية جيدة.^{١٥٨} علاوة على ذلك، فإن التعرض للهزال خلال السنوات الأولى من الحياة لا يزيد من خطر الوفاة فحسب، بل يزيد أيضًا من احتمال الإصابة بالتقزّم وتحديات صحية طويلة الأجل.^{١٥٩}

وكانت لطفرات الارتفاع السابقة في الأسعار العالمية للأغذية تأثيرات ضارة على تغذية الأطفال، ولا سيّما من خلال زيادة مُعدّلات الهزال لدى الفئات السكانية الضعيفة. فعلى سبيل المثال، خلال أزمة الأغذية العالمية في الفترة بين عامي 2007 و2008، زادت مُعدّلات انتشار الهزال بين الأطفال في موزامبيق.^{١٦٠} وبالمثل، لوحظ ارتفاع في نسبة الأطفال المصابين بالهزال في الهند، وكانت الآثار أشد بين الأسر المنخفضة والمتوسطة الدخل.^{١٦١}

وترتبط موجات التضخم في أسعار الأغذية بارتفاع مُعدّلات الهزال. وتشير بيانات تحليلية من 44 بلدًا من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة

« على ذلك، تخصص عادة الأسر المعيشية الريفية حصة أكبر من دخلها للأغذية، مما يحد من مرونتها في تكييف نفقاتها غير الغذائية.^{١٦٢} ولذلك، فإن فرصها في خفض النفقات غير الغذائية غير الأساسية أقل، مما يجعلها أكثر عرضة لتأثير الزيادات في أسعار الأغذية.

3.3.3 التضخم يمكن أن يؤثر على النتائج التغذوية

يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار الأغذية إلى تقييد حصول الفئات الضعيفة، ولا سيّما الأطفال، على أنماط غذائية متنوعة. وبالنسبة إلى الرضع والأطفال الصغار خلال فترة التغذية التكميلية، فإن الأغذية الحيوانية المصدر والبقول والجوزيات والبذور والفواكه والخضروات ضرورية للتطور والنمو الأمثل. ومع ذلك، غالبًا ما تغيب هذه الأغذية عن الأنماط الغذائية للأطفال الصغار.^{١٥٣} وتشدد ممارسات التغذية التكميلية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و23 شهرًا بصورة متزايدة على إدراج الأغذية الغنية بالمغذيات، مع تثبيط الاعتماد المفرط على الأغذية الأساسية النشوية التي توفر الطاقة ولكنها قليلة المغذيات الدقيقة الأساسية.^{١٥٤} ويؤدي التضخم في أسعار الأغذية دورًا هامًا في تشكيل الأنماط الغذائية للأطفال، ولا سيّما في ما يتعلق بتحقيق الحد الأدنى لتنوع الأنماط الغذائية (انظر القسم 2-3). وعندما تكون الخضروات وغيرها من الخيارات الغنية بالمغذيات أعلى كلفة، قد تلجأ الأسر، ولا سيّما تلك التي تعاني من موارد محدودة، إلى بدائل أرخص وفائقة التجهيز تفتقر في الغالب إلى الفيتامينات والمعادن الأساسية لإعداد وجبات طعام للأطفال الصغار. ويمكن أن يؤدي حازر الكلفة هذا إلى أنماط غذائية ناقصة الجودة وإلى سوء التغذية، بما في ذلك التقزّم والهزال.^{١٥٥}

ويشير الهزال، وهو مؤشر رئيسي لسوء التغذية الحاد، إلى نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من انخفاض الوزن مقارنة بطولهم.^{١٦٣} ويرجع ذلك في جانب منه إلى نقص التغذية في الأجل القصير، مما يجعله مقياسًا مفيدًا لتتبع الأثر المباشر للصدمات على تغذية الأطفال. ومن بين المؤشرات

أأ من الناحية النظرية، تستند هذه العلاقة إلى قانون إنجل (Engel)، الذي عبّر عنه Moneta و Chai (الصفحة 225 [النسخة الإنكليزية])^{١٤٩} بقولهما: «تزداد النسبة التي تنفقها الأسرة على الغذاء كلما ازداد فقرها». وهذا يعني أن الأسر المعيشية الريفية - التي تكون مستويات دخلها أقل في العادة - تخصص نسبة أكبر من ميزانيتها لاستهلاك الأغذية. وقد ثبتت صحة هذه العلاقة من الناحية التجريبية في عدد من السياقات مثل أوغندا وبيرو ورواندا^{١٥٢} وفييت نام^{١٥٠} والكاميرون^{١٥١}.

بب من الناحية التقنية، معدل انتشار الهزال هو نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين تقل درجات الوزن مقابل الطول لديهم بمقدار 2- انحراف معياري عن الوسيط في معايير النمو الخاصة بالأطفال الصادرة عن منظمة الصحة العالمية. ويُعتبر الأطفال الذين تقل درجاتهم بمقدار 3- انحرافات معيارية في عداد من يعانون من الهزال الشديد.

ج ج ينتج الهزال عن عدم كفاية نوعية أو كمية المتناول الغذائي و/أو الإصابة بأمراض متكررة أو لفترات طويلة.^{١٥٦}

دد تشير الأدلة بقوة إلى الآثار السلبية المستمرة للصدمات الاقتصادية والغذائية التي يتعرض لها الجنين أثناء الحمل أو في مرحلة الطفولة المبكرة، على مستوى التعليم،^{١٥٩-١٦١} والصحة في مرحلة البلوغ،^{١٦٢} والنتائج في سوق العمل،^{١٦٣، ١٦٤} إلى جانب استعراضات شاملة تناولت هذا الموضوع.^{١٦٥، ١٦٦}

الجدول 3-1 العلاقة بين أسعار الأغذية وهزال الأطفال، 1985-2023

الهزال الشديد			الهزال		
(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
0.06137 (0.03739)	0.05250* (0.02735)	0.04828* (0.02565)	0.04323* (0.02211)	0.03242** (0.01450)	0.02727** (0.01331)
Δ% المرتبطة بزيادة ↑ بنسبة 10% في: مؤشر أسعار استهلاك الأغذية					
716	871	906	748	969	1045
المشاهدات					
146	148	150	147	150	153
عدد البلدان					
الضوابط (عل المستوى الكلي)					
نعم	نعم	لا	نعم	نعم	لا
الضوابط (الخدمات الصحية)					
نعم	لا	لا	نعم	لا	لا
0.0251	0.0262	0.0262	0.0800	0.0885	0.0900
متوسط معدّل انتشار الهزال					
86.1079	73.9288	73.0470	86.3872	70.4642	66.5511
متوسط مؤشر أسعار استهلاك الأغذية					

ملاحظات: يُحسب مؤشر أسعار استهلاك الأغذية استنادًا إلى بيانات قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة اعتبارًا من عام 2000، حيث يُحسب متوسط مؤشرات أسعار استهلاك الأغذية في كل بلد وسنة. وقبل عام 2000، كان مؤشر أسعار استهلاك الأغذية يستند إلى بيانات البنك الدولي عن التضخم السنوي في أسعار الأغذية. وتستمد البيانات المتعلقة بانتشار الهزال من قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية عن سوء التغذية لدى الأطفال. وتجمع هذه المجموعة بيانات مؤشرات الهزال من عدة جولات استقصائية، وتشمل الانحدارات جميع المشاهدات المستندة إلى الاستقصاءات في قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية عن سوء التغذية لدى الأطفال للفترة بين عامي 1983 و2023. وتحدد أشهر العمل الميداني لكل استقصاء ويحسب متوسط مؤشر أسعار استهلاك الأغذية في كل فترة. وفي ما يلي النموذج الاقتصادي القياسي الأساسي: حيث هو معدّل انتشار الهزال (أو الهزال الشديد) في البلد c من الإقليم r خلال الفترة t، و هو مؤشر أسعار استهلاك الأغذية خلال هذه الفترة. ويمثل المتوسط الهندسي لمؤشر أسعار استهلاك الأغذية خلال السنوات الثلاث السابقة للفترة t، و هي الاتجاهات الزمنية الخاصة بالإقليم، و هما التأثيرات الثابتة الخاصة بالبلد والسنة على التوالي. وتتحكم جميع الانحدارات في مؤشر أسعار استهلاك الأغذية المتأخر، والاتجاهات الخاصة بالإقليم، والتأثيرات الثابتة للبلد والسنة. وتشمل الأعمدة 2 و3 و5 و6 بالإضافة إلى ذلك منتجًا من العوامل الضابطة المتغيرة بمرور الوقت. وفي العمودين 2 و5، يشمل «ضوابط كلية» لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومتغيرًا دالًا على الكوارث الشديدة في البلد. وتتحكم الأعمدة 3 و6 بالإضافة إلى ذلك في مؤشرات الخدمات الصحية (النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على المياه الأساسية، والنسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على مرافق الصرف الصحي الأساسية، والإنفاق العام على الصحة للفرد الواحد). وقد تم ترجيح جميع الانحدارات بحسب عدد الأطفال دون سن الخامسة في كل بلد وفي كل سنة. وتقدر النسبة المئوية للتغير في معدّل انتشار الهزال (أو الهزال الشديد) المرتبط بزيادة بنسبة 10 في المائة في مؤشر أسعار استهلاك الأغذية على النحو التالي: . وحُسبت قيمة التقدير من خلال أخذ 500 عينة متكررة من البيانات الأصلية لحساب الأخطاء المعيارية التي تم تجميعها على مستوى البلد. وتشير علامة النجمة إلى مستويات الدلالة الإحصائية * إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من 0.1. ** أقل من 0.05، *** أقل من 0.01.

المصدر: Nakasone, E. & Ignaciuk, A – Background paper for *The State of Food Security and Nutrition in the World 2025*. FAO Agricultural Development Economics Working Paper 25

مؤشرات الصحة الأساسية - مثل الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والإنفاق على الصحة العامة للفرد الواحد. وتظل النتائج حاسمة مع إدراج هذه المتغيرات. وترد النتائج الكاملة للانحدارات في الجدول 3-1، ويرد مزيد من التفاصيل عن النموذج الاقتصادي القياسي في Nakasone, E. و Ignaciuk (سيصدر قريبًا).¹⁴⁴

وتبرز هذه النتائج قلقًا سياسيًا ملحًا وهو أنّ الطفرة الأخيرة في التضخم العالمي قد أدت ربما إلى تفاقم سوء التغذية الحاد، مما يعرض ملايين الأطفال لخطر متزايد من الإصابة بأمراض خطيرة. وفي ذروة تلك الطفرة، ارتفعت أسعار الأغذية العالمية مقارنةً بالفترة نفسها من السنة السابقة بنسبة 13.6 في المائة بين يناير/كانون الثاني 2022 ويناير/كانون الثاني 2023 (الشكل 3-1). وخلال هذه الفترة، بلغ معدّل التضخم في أسعار الأغذية 25.2 في المائة و11.8 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا على التوالي (الشكل 3-2)، حيث واجهت 65 في المائة من البلدان المنخفضة الدخل و61 في المائة

الدخل إلى أن الزيادة في أسعار الأغذية الحقيقية بنسبة 5 في المائة تزيد من احتمال الإصابة بالهزال بنسبة 9 في المائة والإصابة بالهزال الشديد بنسبة 14 في المائة بين الأطفال دون سن الخامسة.¹⁵⁵ وتسلط هذه النتائج الضوء على زيادة قابلية الأطفال الصغار للتأثر بصدمة الأسعار، ولا سيّما في السياقات التي يسود فيها انعدام الأمن الغذائي بالفعل.

وقد تكون موجة التضخم الأخيرة في أسعار الأغذية قد زادت من خطر الهزال لدى الأطفال. واستنادًا إلى بيانات من نحو 150 بلدًا في جميع أنحاء العالم في الفترة بين عامي 1983 و2023، يشير التحليل الوارد في هذا القسم إلى أن ارتفاع أسعار الأغذية بنسبة 10 في المائة يرتبط بزيادة تتراوح بين 2.7 و4.3 في المائة في معدّل انتشار الهزال وبزيادة تتراوح بين 4.8 و6.1 في المائة في معدّل انتشار الهزال الشديد لدى الأطفال دون سن الخامسة (الجدول 3-1). وكما ورد في القسم 3-3، لا تتحدد نتائج التغذية من خلال الحصول على الغذاء فحسب، بل تتأثر أيضًا بإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية. ولأخذ ذلك في الاعتبار، تشمل الانحدارات الإضافية في الجدول 3-1

4.3 التضخم في أسعار الأغذية الغنية بالمغذيات مقارنة بالأغذية الأخرى: هل من اختلافات؟

4.3.1 هل أثر التضخم على الأغذية المختلفة بطرق مختلفة على المستوى العالمي؟

في عام 2020، بدأت منظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون مع البنك الدولي، رصدًا عالميًا لكلفة النمط الغذائي الصحي والقدرة على تحمّل الكلفة مقارنةً بالدخل المتاح للإنفاق على الأغذية.^{170، 171} ويشمل النمط الغذائي الصحي مزيجًا متنوعًا من الأغذية، بما في ذلك الأغذية الأساسية النشوية والخضروات والفواكه والأغذية الحيوانية المصدر والزيوت والدهون والبقول والجوزيات والبدور؛¹⁷² ويساعد ذلك على تحقيق الكفاية في تناول المغذيات. والنمط الغذائي الصحي هو نمط متوازن من حيث الطاقة ومصادرها الأساسية (الكربوهيدرات والدهون والبروتينات) ومعتدل في استهلاك المنتجات التي تزيد من خطر الإصابة بالأمراض غير المعدية المرتبطة بالنمط الغذائي، مثل الدهون غير الصحية والسكريات المضافة.¹⁷² ويمكن أن تشكل كلفة الغذاء عائقًا أمام الحصول على نمط غذائي صحي واستهلاكه. وتعد الأغذية الأساسية النشوية والزيوت والسكريات أرخص من حيث الأسعار الحرارية، في حين أن الأغذية الغنية بالمغذيات مثل الفواكه والخضروات والبقول والأغذية الحيوانية المصدر هي، بوجه عام، أعلى كلفة.¹⁷³⁻¹⁷⁷

وفي عام 2024، لم يتمكن نحو ثلث سكان العالم (32 في المائة) من تحمل كلفة نمط غذائي صحي (انظر القسم 2-2)، وقد ساهم التضخم في استمرار ارتفاع مستويات عدم القدرة على تحمل الكلفة. ويقلل التضخم من القوة الشرائية لأولئك الذين لا يتناسب دخلهم مع ارتفاع الأسعار، وتختلف تأثيراته على الرفاه والصحة باختلاف كيفية توزيع الزيادات في الأسعار على المجموعات الغذائية. وعندما يؤثر التضخم على

من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، التي يعيش فيها أكثر من 1.5 مليارات نسمة، معدلات تضخم في أسعار الأغذية بلغت 10 في المائة أو أكثر. كما أبلغت هذه الأقاليم عن مستويات أعلى من هزال الأطفال. وبحلول عام 2024، بلغ معدّل انتشار الهزال 6.4 في المائة و 9.5 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا على التوالي (انظر الملحق 1-ألف). وتسلب النتائج المعروضة هنا الضوء على المخاطر الواسعة النطاق والجسيمة التي يشكلها تضخم أسعار الأغذية على هذه الفئات السكانية لفئات السكانية الشديدة الضعف. ■

هه جرى تحديد المجموعات الغذائية باستخدام نهج سلة النمط الغذائي الصحي الذي اعتمدته منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي للحصول على مؤشر كلفة النمط الغذائي الصحي على المستوى العالمي. ويشمل هذا النهج معايير مرجعية ليست مجموعات غذائية (الأغذية الأساسية النشوية، والأغذية الحيوانية المصدر، والزيوت والدهون، والفواكه، والخضروات، والبقول والبدور والجوزيات). ويشمل التحليل الوارد في هذا القسم فئة إضافية، هي الحلويات التي لا تشكل جزءًا من النمط الغذائي الصحي، ولكنها تظل ذات صلة برصد أنماط استهلاك الأغذية.

وو تتسقى هذه الأنماط مع نتائج الدراسات الوطنية لرصد أسعار الأغذية. ففي دراسات أجريت في كل من المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية، تبين أن أسعار الفواكه والخضروات واللحوم أعلى بكثير من حيث السعر لكل سعرة حرارية مقارنةً بالحبوب الأساسية ومنتجات الحبوب المحلاة أو المالحلة.^{173، 174}

نحو غير متناسب على القدرة على تحمّل كلفة الأغذية الغنية بالمغذيات أو يقلل بصورة غير مباشرة من قدرة الأسر المعيشية على شراء هذه الأغذية، فإنه يمكن أن يقوض استهلاك الأنماط الغذائية الصحية. وهذا بدوره يشكل مخاطر جسيمة على نتائج الأمن الغذائي والتغذية، ولا سيّما بالنسبة إلى السكان الضعفاء.

وتكشف بيانات الأسعار العالمية عن تفاوت مستمر بين سعر كل سعة حرارية من الأغذية الأساسية النشوية وسعر المجموعات الغذائية الأكثر غنى بالمغذيات وتترتب عن ذلك تداعيات كبيرة على جودة النمط الغذائي ومدى القدرة على تحمّل كلفته. ويجري هذا القسم الفرعي تحليلًا لاتجاهات متوسط أسعار المجموعات الغذائية المختلفة استنادًا إلى بيانات برنامج المقارنات الدولية. وعلى وجه الخصوص، تُحسب نسب أسعار المجموعات الغذائية المختلفة مقارنةً بالأغذية الأساسية النشوية. وتعتبر الأغذية الأساسية النشوية (مثل الحبوب والدقيق والأرز والجزور والدرنات) أغذية أساسية غير مجهزة أو مجهزة بالحد الأدنى (أي تنتمي إلى الفئة 1 وفقًا لتصنيف NOVA) وتشكل عادةً أهم مصدر للسعرات الحرارية بالنسبة إلى المستهلكين ذوي الدخل المنخفض. وتشير نسبة متوسط سعر فئة غذائية معينة إلى سعر الأغذية الأساسية النشوية إلى مدى تأثير شراء أغذية مختلفة على الأسعار مقارنةً بالمصدر الرئيسي للطاقة الغذائية منخفضة الكلفة. ويركز التحليل على الجولات الثلاث المتاحة من بيانات برنامج المقارنات الدولية من أعوام 2011 و2017 و2021. وعلى الرغم من ندرة البيانات المتاحة، فإنها تسمح بتحديد الاتجاهات الطويلة الأجل. ويُستكمل هذا التحليل بتحليل أكثر تفصيلًا يستند إلى دراسات حالة من ثلاثة بلدان في القسم 3-4-2. وكما هو موضح في الشكل 11-3، تظل الأغذية الأساسية النشوية أقل مصادر الطاقة الغذائية كلفة في جميع البلدان وطوال فترة العشر سنوات التي تغطيها بيانات برنامج المقارنات الدولية.^{١٢٢} وفي المقابل، تحتل المجموعات الغذائية الأكثر غنى بالمغذيات - مثل الخضروات والأغذية الحيوانية المصدر والفواكه - المرتبة الأعلى باستمرار من حيث الكلفة. وفي عام 2021، كان متوسط السعر

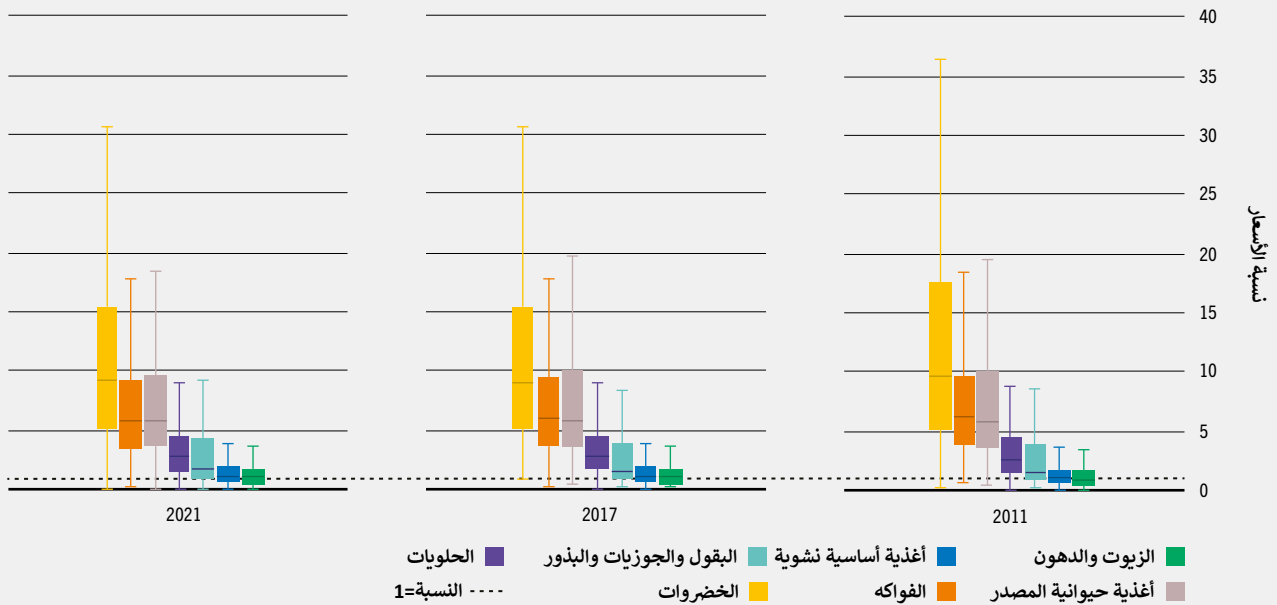
العالمي للخضروات أعلى 11.9 مرة من متوسط سعر الأغذية الأساسية، في حين كانت الأغذية الحيوانية المصدر والفواكه أعلى بما يتراوح بين 9.1 و7.2 مرة على التوالي. وحتى البقول والجوزيات والبدور (3.1 مرة) والفئات الأقل غنى بالمغذيات مثل الحلويات (3.7 مرات) سجّلت أسعارًا أعلى بكثير من الأغذية الأساسية النشوية. وتبرز هذه الفروقات المستمرة في الأسعار الحواجز الاقتصادية التي تعاني منها أسر معيشية كثيرة في الحصول على نمط غذائي صحي. وعلاوة على ذلك، فإن الأغذية الغنية بالمغذيات والأعلى كلفة - مثل الأغذية الحيوانية المصدر والفواكه والخضروات والبقول - ضرورية لتلبية الاحتياجات الغذائية للرضع والأطفال الصغار.¹⁵⁴

ويتزايد استهلاك الأغذية الفائقة التجهيز على الرغم من تزايد الأدلة على آثارها الضارة على الصحة. وتتميز هذه المنتجات بمكونات قلما تستخدم في إعداد الطعام ومضافات ذات وظائف تجميلية (مثل المنكهات والملونات والمخليات) وتُنتج باستخدام عمليات ميكانيكية وصناعية أخرى مثل البثق والتشكيل والقلي المسبق؛ وكثيرًا ما تحتوي على كميات كبيرة من السكريات والدهون والملح؛ وهي خالية عمومًا من العديد من المغذيات المفيدة مثل الألياف الغذائية الطبيعية والمواد الكيميائية النباتية والمركبات النشطة بيولوجيًا الأخرى.¹⁷⁶ ويرتبط الاستهلاك المتكرر للأغذية الفائقة التجهيز بمجموعة واسعة من الأمراض غير المعدية والمخاطر الصحية، بما في ذلك السمنة وداء السكري ومتلازمة الأيض وأمراض القلب والأوعية الدموية وبعض أنواع السرطان واضطرابات الصحة العقلية،¹⁷⁷⁻¹⁸⁷ مما يشكل تحديًا كبيرًا للصحة العامة والسياسات الغذائية. ورغم العواقب الصحية السلبية، فقد اتسع استهلاك الأغذية الفائقة التجهيز على المستوى العالمي.¹⁸⁸⁻¹⁹⁰ وساهمت عوامل مختلفة في هذا التوسع، مثل مذاقها المستساغ، وسهولة تحضيرها، وتوافرها على نطاق واسع، وطول مدة صلاحيتها، وجاذبيتها (نتيجة حملات تسويقية واسعة النطاق).¹⁹¹⁻¹⁹⁴ وقد يكون انخفاض أسعار الأغذية الفائقة التجهيز قد ساهم أيضًا في هذا الاتجاه. وعلى الرغم من وجود تباين بين المجموعات الغذائية،^{٢٢} كانت الأغذية الفائقة التجهيز في عام 2021 أدنى كلفة بنسبة 47 في المائة في المتوسط من الأغذية غير

ز يستند التحليل العالمي إلى أحدث جولات بيانات الأسعار التي جمعها برنامج المقارنات الدولية التابع للبنك الدولي للأعوام 2011 و2017 و2021 (التي نشرت في عام 2024 وتتاح على الرابط <https://www.worldbank.org/en/programs/icp>). وتقدم المكاتب الإحصائية الوطنية بيانات برنامج المقارنات الدولية إلى البنك الدولي من أجل إعداد قائمة موحدة للأغذية يشيع توفرها في جميع البلدان. ويتم الإبلاغ عن أسعار الأغذية بالعملات المحلية لكل كمية مرجعية، كما تباع في أسواق التجزئة. واستنادًا إلى توصيفات المواد الغذائية وجدول تركيب الأغذية، تحوّل الأسعار لكل وحدة مرجعية بالشكل الذي تباع فيه (مثل القطعة أو العبوة) إلى سعر لكل كيلوغرام من المادة الغذائية (لمراعاة التباينات محتوى المياه بين المجموعات الغذائية)، ثم إلى السعر لكل سعة حرارية.

ح ح يؤثر تجهيز الأغذية على الأسعار بطرق مختلفة باختلاف المجموعات الغذائية. وغالبًا ما تكون الخيارات الأدنى كلفة هي الأغذية غير المجهزة، ولا سيّما البقول والجوزيات والبدور، أو المجهزة بالحد الأدنى، ولا سيّما الخضروات. وتزداد كلفة الخيارات الفائقة التجهيز في حالة الأغذية الحيوانية المصدر، وتكون أدنى كلفة في حالة الأغذية الأساسية النشوية، مقارنةً بالخيارات غير المجهزة أو المجهزة بالحد الأدنى في تلك المجموعات الغذائية. ومع ذلك، يبدو أن الأغذية الفائقة التجهيز أدنى كلفة في المتوسط. ولمزيد من التفاصيل، انظر: Costlow وآخرون (سيصدر قريبًا).²⁰⁵

الشكل 3-11 كلفة الأغذية الأساسية النشوية أقل باستمرار من كلفة المجموعات الغذائية الأكثر كثافة



ملاحظات: تمثل البيانات المعروضة نسب الأسعار (سعر كل سعر حراري من الصالحة للأكل لكل نوع من الأغذية في كل بلد/سنة مقسومًا على متوسط سعر كل سعر حراري من الأغذية الأساسية النشوية في ذلك البلد/تلك السنة). وتُعرّف الأغذية الأساسية النشوية بأنها تلك المصنفة على أنها الفئة 1 وفقًا لتصنيف NOVA (أغذية غير مجهزة أو أجهزة بالحد الأدنى). وتمثل الأسعار متوسط أسعار البيع بالتجزئة الوطنية للأغذية من برنامج المقارنات الدولية للبنك الدولي في 2011 و2017 و2021. ويشير الخط المركزي في كل رسم بياني إلى المتوسط؛ ويُظهر الصندوق النطاق الربيعي (من النسب المئوية 25 إلى 75)؛ وتمثل الخطوط الخارجية نطاق النقاط التي تقع ضمن 1.5 أضعاف النطاق الربيعي (IQR*1.5) حول الصندوق. وتشير الخطوط المنقطعة إلى المواضع التي تساوي عندها نسبة السعر 1.

المصدر: Price dynamics for foods of varied nutritional characteristics. (سيصدر قريبًا). Costlow, L., Martinez, E., Gilbert, R., Nakasone, E. & Masters, W.A. of varied nutritional characteristics. Price dynamics for foods of varied nutritional characteristics. Background paper for *The State of Food Security and Nutrition in the World 2025*. FAO Agricultural Development Economics Working Paper 25 Rome, FAO

<https://doi.org/10.4060/cd6008en-fig3.11>

فضلاً عن المواد الحافظة والمثبتات التي تقلل من التلف وكلفة التخزين، مما يجعل من الأسهل الحصول على هذه المنتجات مقارنة بالأغذية القابلة للتلف والغنية بالمغذيات. وتزامنت هذه الديناميكيات في جانب العرض - مع التوسع الحضري السريع وارتفاع الدخل والتحوّلات في مشاركة القوى العاملة - ولا سيما لدى النساء - مما أدى إلى زيادة الطلب على خيارات غذائية ملائمة وقابلة للتخزين وجذابة في المناطق الحضرية والريفية في جميع أنحاء العالم.¹⁹⁷⁻²⁰¹ ومع

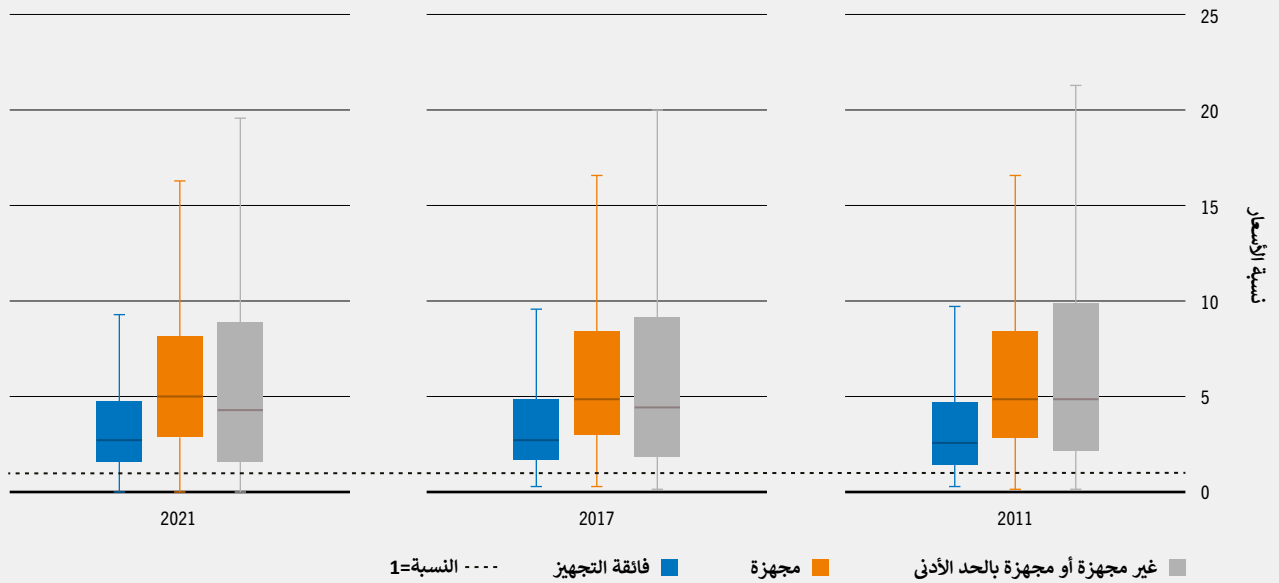
المجهزة أو المجهزة بالحد الأدنى، وأدنى كلفة بنسبة 50 في المائة من الأغذية المجهزة^ط (الشكل 3-12).

وتعود القدرة على تحمّل كلفة الأغذية الفائقة التجهيز وتوافرها على نطاق واسع إلى التحولات الأوسع نطاقاً في النظم الزراعية والغذائية العالمية وأنماط الاستهلاك. ويعود انخفاض كلفة إنتاجها إلى استخدام مكونات صناعية رخيصة (مثل الزيوت المهدرجة، ومستخلصات البروتينات، والسكريات المضافة والملح)،

ي شهدت صناعة الأغذية الفائقة التجهيز خلال السنوات الثلاثين الماضية نموًا كبيرًا وتوقّعت باستمرار على قطاع إنتاج الأغذية وتجهيزها الأوسع من حيث الإيرادات وإجمالي الأصول وحصة السوق. وكان هذا التوسع مدفوعًا إلى حد كبير بالممارسات الاستراتيجية للشركات، بما في ذلك الحملات التسويقية المكثفة والمبتكرة لتعزيز الطلب الاستهلاكي، والاستثمارات الأجنبية المباشرة الواسعة النطاق لتسهيل التوسع والاندماج على المستوى العالمي، وتطوير شبكات التصنيع المتقدمة وسلاسل الإمداد والتحكم فيها. 195،

ط تستند مستويات التجهيز إلى نظام NOVA للتصنيف الذي يميز بين الأغذية غير المجهزة أو المجهزة بالحد الأدنى والأغذية المجهزة والأغذية الفائقة التجهيز. ويشمل نظام تصنيف NOVA فئة رابعة هي مكونات الطعام المجهزة. غير أن هذه الفئة مستثناة من التحليل الوارد في هذا القسم. وتشمل الفئات الواردة في التحليل الأغذية غير المجهزة والأغذية المجهزة بالحد الأدنى (الفئة 1 وفقًا لتصنيف NOVA) والمجهزة (الفئة 3 وفقًا لتصنيف NOVA) والفائقة التجهيز (الفئة 4 وفقًا لتصنيف NOVA).

الشكل 3-12 كلفة الأغذية الفائقة التجهيز أقل من كلفة البدائل الأقل تجهيزاً



ملاحظات: تمثل البيانات المعروضة نسب الأسعار (سعر كل سعة حرارية من الصالحة للأكل لكل نوع من الأغذية في كل بلد/سنة مقسوماً على متوسط سعر كل سعة حرارية من الأغذية الأساسية النشوية في ذلك البلد-السنة). وتُعرف الأغذية الأساسية النشوية بأنها تلك المصنفة على أنها الفئة 1 وفقاً لتصنيف NOVA (أغذية غير مجهزة أو أغذية مجهزة بالحد الأدنى). وتمثل الأسعار متوسط أسعار البيع بالتجزئة الوطنية للأغذية من برنامج المقارنات الدولية للبنك الدولي في 2011 و2017 و2021. وتظهر فئات NOVA على المحور الأفقي: الأغذية غير المجهزة (بما في ذلك الأغذية المجهزة بالحد الأدنى - الفئة 1 وفقاً لتصنيف NOVA)، والأغذية المجهزة (الفئة 3 وفقاً لتصنيف NOVA)، والأغذية الفائقة التجهيز (الفئة 4 وفقاً لتصنيف NOVA). ويشير الخط المركزي في كل رسم بياني إلى المتوسط؛ ويُظهر الصندوق النطاق الربيعي (من النسب المئوية 25 إلى 75)؛ وتمثل الخطوط الخارجية نطاق النقاط التي تقع ضمن 1.5 أضعاف النطاق الربيعي (IQR*1.5) حول الصندوق. وتشير الخطوط المتقطعة إلى المواضع التي تساوي فيها نسبة السعر 1.

المصدر: Price dynamics for foods. (سيصدر قريباً). Costlow, L., Martínez, E., Gilbert, R., Nakasone, E. & Masters, W.A. of varied nutritional characteristics. FAO Agricultural Development Economics Working Paper 25.07-- Background paper for The State of Food Security and Nutrition in the World 2025. Rome, FAO

↓ <https://doi.org/10.4060/cd6008en-fig3.12>

علاقات الأسعار في الأجل المتوسط بين أنواع الأغذية المختلفة. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن هذه النظرة العالمية، التي تعتمد على بيانات مجمعة على مدى عقد من الزمن، قد تحجب ديناميكيات مهمة قصيرة الأجل أو خاصة ببلدان معينة - ولا سيما تلك التي ظهرت خلال فترات التضخم الأخيرة. ولبورة فهم أفضل لهذه التباينات، يبحث القسم التالي في اتجاهات الأسعار والتغذية بمزيد من التفصيل في دراسات حالة لثلاثة بلدان.

ذلك، ففي حين أن الأغذية الفائقة التجهيز توفر القدرة على تحمّل الكلفة والملاءمة، جاء انتشارها على حساب صحة السكان. وترتبط الطفرة العالمية في استهلاكها ارتباطاً وثيقاً بتزايد انتشار الأمراض غير المعدية المتصلة بنمط غذائي¹⁸⁷ والصحة البيئية²⁰² مما يضع ضغطاً متزايداً على النظم الصحية ويؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة في التغذية والرفاه.

ورغم الاستقرار العام الواسع في الأسعار النسبية للأغذية على المستوى العالمي خلال العقد الماضي، قد تخفي الاتجاهات المجمعة بعض الفروق المهمة. وظلت الأسعار النسبية للأغذية على المستوى العالمي، سواء أتم تقييمها بحسب المجموعة الغذائية أو بحسب مستوى التجهيز، مستقرة بصورة عامة بين عامي 2011 و2021. ويشير ذلك إلى عدم وجود تحولات هيكلية في

2.4.3 التضخم وأسعار الأغذية: تباينات بين المجموعات الغذائية ومستويات التجهيز - دراسات حالة لثلاثة بلدان

سجلت تباينات ملحوظة في مستويات التضخم في أسعار الأغذية في الفترة بين عامي 2021 و 2023 (وحتى عام 2024 في بعض البلدان) بين المجموعات الغذائية، حيث شهدت الأغذية الأساسية النشوية والزيوت زيادة غير متناسبة في الأسعار^ك مما يشكل مخاطر على نتائج الأمن الغذائي والتغذية. وارتفعت أسعار الأغذية الأساسية النشوية مثل القمح والدرنات النشوية بوتيرة أسرع من التضخم الكلي في أسعار الأغذية، في حين شهدت الزيوت والدهون زيادة حادة. ويتناول هذا القسم اتجاهات التضخم في أسعار الأغذية في الآونة الأخيرة بحسب المجموعات الغذائية، استنادًا إلى بيانات مفصلة عن أسعار الاستهلاك في المكسيك (عدد السكان 130 مليون نسمة) ونيجيريا (227 مليون نسمة) وباكستان (240 مليون نسمة)، وهي ثلاثة بلدان كبيرة تمثل أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا على التوالي. ومع أن التحليل ليس شاملاً، فإنه يعطي لمحة مفيدة عن الأنماط الإقليمية الناشئة. وكما هو موضح في الشكل 13-3 ألف، تجاوز التضخم في أسعار الأغذية في البلدان الثلاثة جميعها التضخم العام بصورة كبيرة، مع طفرات ملحوظة في أسعار الأغذية الأساسية النشوية (الأغذية الأساسية النشوية والأغذية النشوية إجمالاً^ل) والزيوت الصالحة للأكل. وأصبحت هذه الطفرات في الأسعار أوضح في الفترة بين مطلع عام 2022 ومنتصفه، تزامناً مع الاختلالات في الأسواق العالمية للحبوب التي تسببت فيها الحرب في أوكرانيا - وهي من كبار مصدري القمح والذور الزيتية. وتؤكد النتائج قابلية الأنماط الغذائية المعتمدة على الأغذية الأساسية في بعض البلدان للتأثر بالصدمات الدولية في أسعار السلع الأساسية وضرورة تعزيز نظم رصد أسعار الأغذية.

كك يحلل التقرير اتجاهات الأسعار بين المجموعات الغذائية باستخدام دراسات حالة من المكسيك ونيجيريا وباكستان، استناداً إلى بيانات جمعتها الوكالات الإحصائية الوطنية في هذه البلدان في الفترة بين يوليو/تموز 2019 ويوليو/تموز 2024. وللتخفيف من أخطاء القياس، تم حساب متوسطات متحركة لمدة خمسة أشهر لكل سعر من أسعار المواد الغذائية. وتم توحيد الأسعار لكل كيلوغرام من المواد الغذائية الصالحة للأكل لمراعاة الاختلافات في محتوى المياه عبر المجموعات الغذائية باستخدام توصيفات المواد الغذائية وجدول التركيب. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تقدير الأسعار لكل سعرة حرارية، مما يسمح بحساب متوسط كلفة ست مجموعات غذائية (الأغذية الأساسية النشوية، والخضروات، والفواكه، والأغذية الحيوانية المصدر، والبقول، والجوزيات والذور، والزيوت والدهون)، بالإضافة إلى فئة إضافية للحلويات، التي لا تشكل جزءاً من النمط الغذائي الصحي ولكنها تظل ذات صلة برصد أنماط استهلاك الأغذية. ومن خلال إبراز هذه الاتجاهات، تسلط الدراسة الضوء على التأثيرات المحتملة للتضخم على أنماط استهلاك الأسر المعيشية، رغم تعذر الجزم بتأثيره المباشر على النتائج التغذوية.

ل تشمل الأغذية النشوية عموماً «الأغذية الأساسية النشوية» (غير المجهزة أو المجهزة بالحد الأدنى، الفئة 1 وفقاً لتصنيف NOVA) بالإضافة إلى الأغذية النشوية الأخرى في الفئة 3 (المجهزة) والفئة 4 (فاثقة التجهيز) وفقاً لتصنيف NOVA.

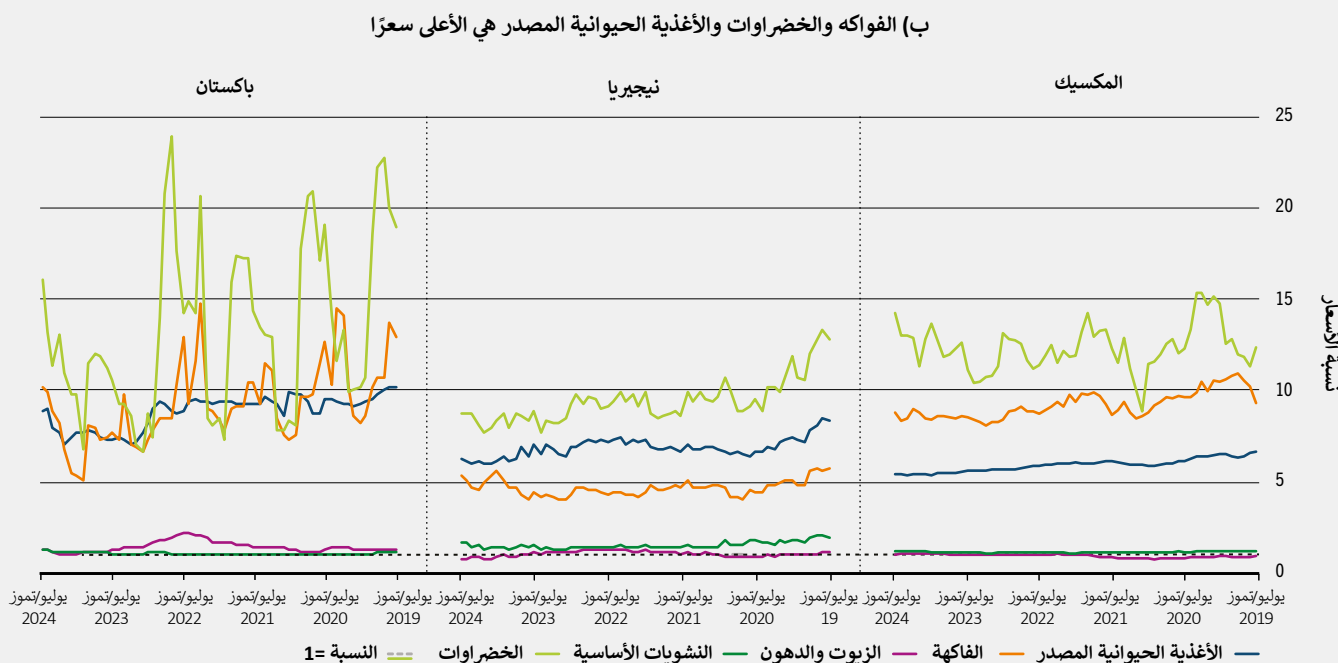
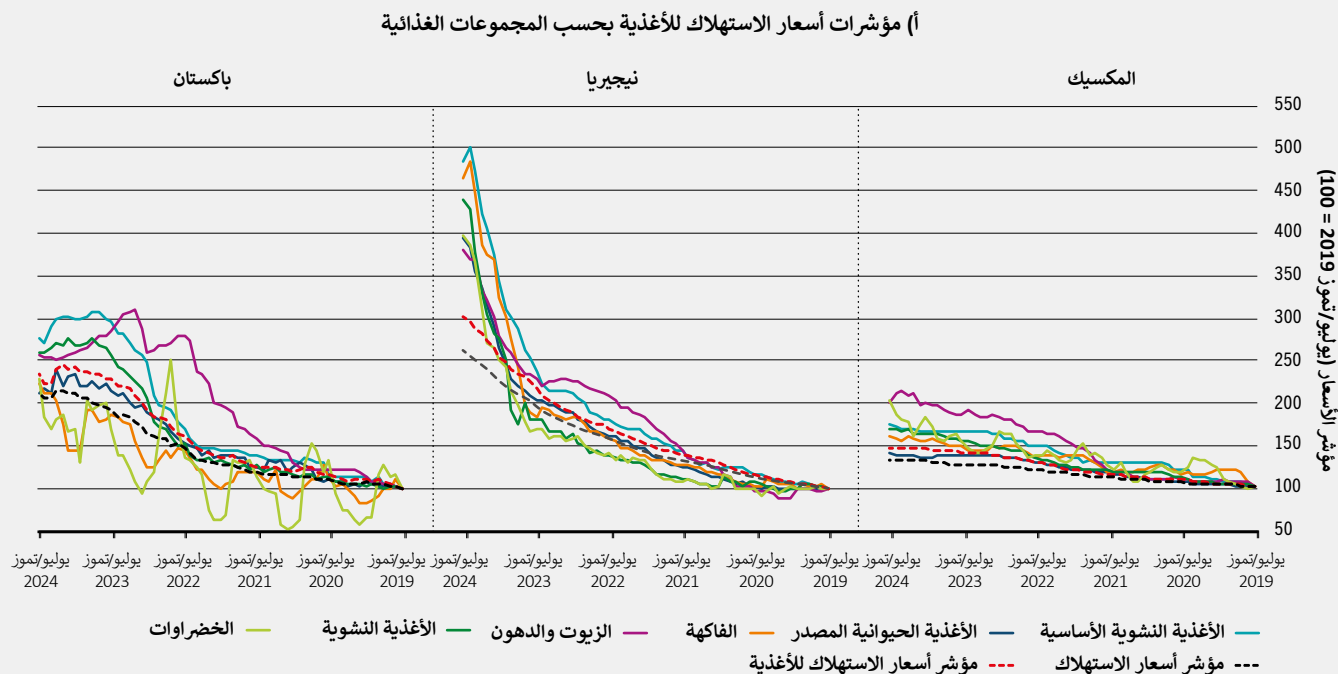
ولا تزال الكلفة الإضافية للأغذية الغنية بالمغذيات، ولا سيما الخضروات والفواكه والأغذية الحيوانية المصدر، مرتفعة ومتقلبة، مما يعزز الحواجز الاقتصادية التي تحول دون اتباع أنماط غذائية صحية. وكما هو موضح في اللوحة ب من الشكل 13-3 باء، تسجل هذه المجموعات الغذائية باستمرار أسعاراً أعلى مقارنةً بالأغذية الأساسية النشوية، التي لا تزال تستحوذ على الحصة الأكبر من الإنفاق على الأغذية في العديد من البلدان النامية. وتسجل الخضروات أعلى الأسعار، تليها الفواكه والأغذية الحيوانية المصدر. ويتفاقم تقلب هذه الأسعار بفعل عوامل مثل القابلية للتلف، وتقلبات العرض الموسمية، والاختلالات المتكررة على طول سلاسل الإمدادات.^{203، 204} وفي حين أن طفرة الارتفاع الأخيرة في أسعار الأغذية الأساسية النشوية (الشكل 13-3 ألف) قد قلصت إلى حد ما هذه الفروق النسبية، إن الكلفة الإضافية المطلقة لا تزال كبيرة. ولا تزال الخضروات، على أساس الأسعار الحرارية، أعلى كلفةً بما يتراوح بين 7 مرات و 24 مرة مقارنةً بالأغذية الأساسية النشوية، في حين أن الأغذية الحيوانية المصدر والفواكه أعلى كلفةً بما يتراوح بين 5 و 10 مرات وبما يتراوح بين 4 مرات و 15 مرة على التوالي. وتسلط هذه الفجوات المستمرة في الأسعار الضوء على التحديات الهيكلية التي تعيق تحسين جودة الأنماط الغذائية في البيئات المنخفضة الدخل وأهمية التدخلات السياسية لدعم الوصول إلى أغذية متنوعة وغنية بالمغذيات.

وفي حين أن الأغذية الأساسية النشوية مثل الأرز والقمح والدرنات لا تزال تمثل مصادر الغذاء الأكثر يسراً، فإن التحولات في أسعار الأغذية النشوية لها آثار كبيرة على القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية، ولا سيما لدى الأسر المعيشية المنخفضة الدخل^{٢٤}. ويمكن أن يكون للزيادات الحادة في أسعار الأغذية الأساسية النشوية آثار خطيرة على المستهلكين ذوي الدخل المنخفض، الذين يعتمد الكثيرون منهم على هذه المنتجات لتلبية احتياجاتهم اليومية من الطاقة. وتبين طبعة عام 2023 من هذا التقرير أن الأسر المعيشية في عينة من 11 بلداً أفريقياً تخصص 38 في المائة من إنفاقها الغذائي للأغذية الأساسية النشوية، مما يبرز أهمية هذه المجموعة الغذائية. وبسبب التضخم الكبير في أسعار الأغذية الأساسية النشوية، انخفضت الكلفة النسبية للأغذية الغنية بالمغذيات، بما في ذلك الفواكه والخضروات والمنتجات الحيوانية المصدر، في البلدان التي شملها هذا التحليل. غير أن ذلك لا يعني بالضرورة تحسن نوعية النمط

»

م يشير التحليل الوارد في دراسة Costlow وآخرين (سيصدر قريباً)²⁰⁵ إلى أن الأغذية الأساسية النشوية هي أقل مصادر الغذاء كلفة في باكستان والمكسيك ونيجيريا (غير مذكورة). وقد تبين أن الكلفة الإضافية مقارنةً بكلفة الأغذية الأساسية النشوية كانت باستمرار الأعلى في حالة الخضروات، تليها الفواكه، ثم الأغذية الحيوانية المصدر. ويتسق ذلك مع التقديرات العالمية المستندة إلى بيانات برنامج المقارنات الدولية الواردة في الشكل 11-3.

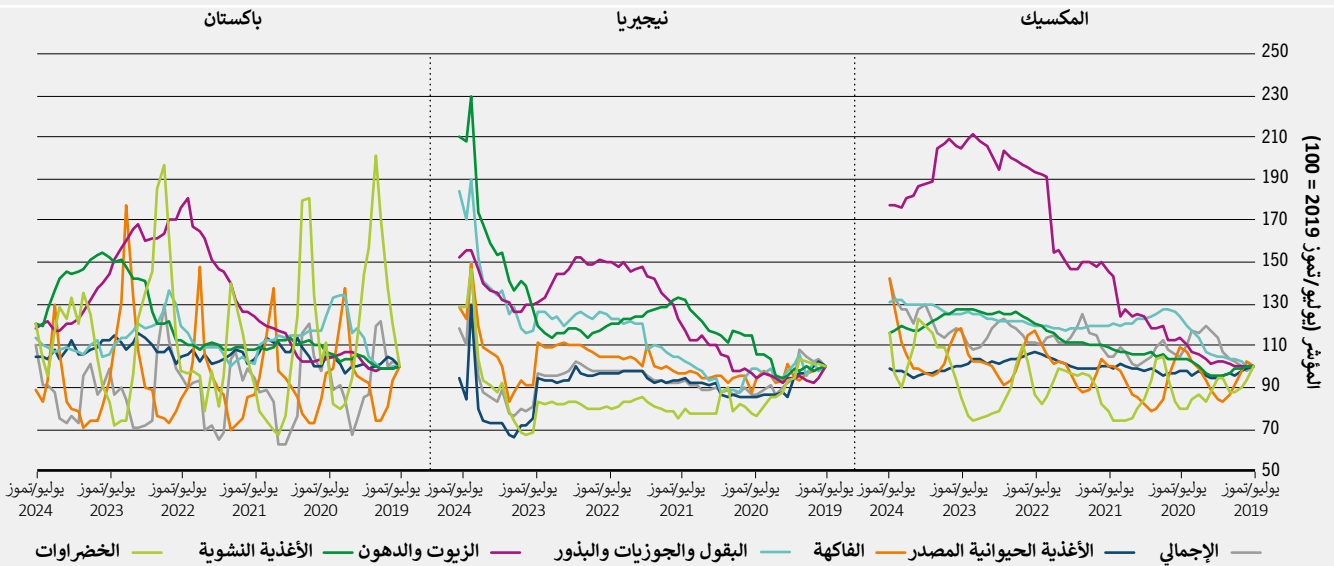
الشكل 3-13 أسعار المواد الغذائية الأساسية النشوية والزيت سجلت أكبر زيادة في باكستان والمكسيك ونيجيريا



ملاحظات: اللوحة ألف - تمثل البيانات المعروضة مؤشر أسعار الاستهلاك الوطني ومؤشر أسعار الاستهلاك للأغذية ومتوسط أسعار مجموعات غذائية مختارة. وتشمل «الأغذية الأساسية النشوية» الأغذية النشوية غير المجهزة أو المجهزة بالحد الأدنى (الفئة 1 وفقاً لتصنيف NOVA) في كل بلد. وتشمل «المواد النشوية» جميع الأغذية النشوية ضمن الفئات 1 و3 و4 وفقاً لتصنيف NOVA وتعتبر الأسعار عن الكلفة الاسمية بوحدة العملة المحلية لكل سعر حرارية من المواد الصالحة للأكل. وجميع السلاسل مُفهرسة بحسب الفترة الأولية (يوليو/تموز 2019 = 100). وبالنسبة إلى المكسيك ونيجيريا، يُعرض مؤشر أسعار الاستهلاك على المستوى الوطني كما هو مُبلغ عنه؛ وبالنسبة إلى باكستان، يمثل مؤشر أسعار الاستهلاك متوسط مؤشر أسعار الاستهلاك المبلغ عنه في المناطق الحضرية والريفية. اللوحة باء - تمثل البيانات المعروضة متوسط أسعار الأغذية لكل مجموعة غذائية مقسومة على متوسط أسعار الأغذية عبر جميع الأغذية الأساسية النشوية غير المجهزة أو المجهزة بالحد الأدنى (الفئة 1 وفقاً لتصنيف NOVA) في كل بلد. ويُعبّر عن الأسعار بوحدة العملة المحلية المعدلة لمراعاة التضخم في يوليو/تموز 2019 لكل سعر حرارية من المواد الغذائية الصالحة للأكل، وتحوّل إلى متوسطات متحركة لخمسة أشهر قبل حساب متوسطات المجموعات الغذائية. وتشير الخطوط المنقطعة إلى المواضع التي تساوي فيها نسبة السعر 1.

المصدر: Price dynamics for foods. (سَيَصْدُر قريبا). Costlow, L., Martinez, E., Gilbert, R., Nakasone, E. & Masters, W.A. of varied nutritional characteristics. Background paper for The State of Food Security and Nutrition in the World 2025. FAO Agricultural Development Economics Working Paper 25 Rome, FAO

الشكل 3-14 مؤشرات أسعار عناصر مختارة للأنماط الغذائية الصحية الأقل كلفة



ملاحظات: تظهر البيانات المعروضة متوسط أسعار الأغذية لكل نوع من الأغذية، مع ترجيح كل سعر بحسب تواتر اختياره خلال كامل الفترة التي شملها التحليل. ويقتصر إدراج العناصر على الأغذية الموصى بها ضمن نمط غذائي صحي، وتُستثنى منها، على سبيل المثال، اللحوم المقددة والأغذية المحتوية على سكريات مضافة. ويُعزى عن الأسعار بوحدة العملة المحلية المعدلة لمراعاة التضخم في يوليو/تموز 2019 لكل سرعة حرارية من المواد الغذائية الصالحة للأكل، وتُحوّل إلى متوسطات متحركة لخمسة أشهر قبل حساب متوسطات المجموعات الغذائية. وتُرجّح اتجاهات المجموعات الغذائية بحسب معدّل اختيار العناصر ضمن كل مجموعة غذائية، وتُرجّح الاتجاهات العامة بحسب معدّل الاختيار عبر جميع المجموعات الغذائية.

المصدر: Price dynamics for foods. (سَيَصُدُّ قَرِيبًا). Costlow, L., Martinez, E., Gilbert, R., Nakasone, E. & Masters, W.A. of varied nutritional characteristics. 25 Background paper for The State of Food Security and Nutrition in the World 2025. FAO Agricultural Development Economics Working Paper 25 Rome, FAO

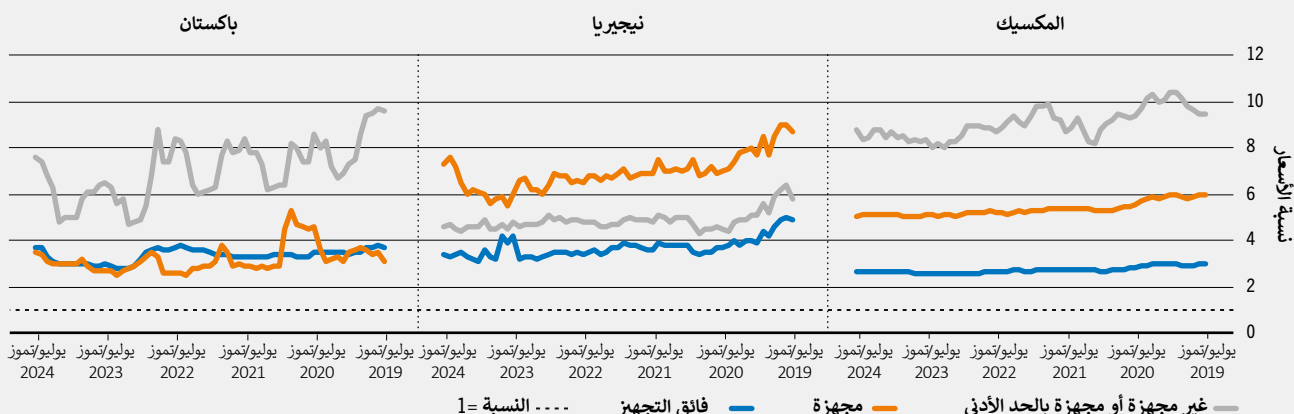
<https://doi.org/10.4060/cd6008en-fig3.14>

ولتقييم ذلك، يعتمد التحليل إطاراً معدّلاً لكلفة النمط الغذائي الصحي مصمماً خصيصاً لبيانات الأسعار الشهرية من باكستان والمكسيك ونيجيريا. وتماشياً مع المنهجية المعمول بها (القسم 2-2)، يحدد النهج ما يتراوح بين واحد وثلاثة من أقل المواد كلفة في كل مجموعة غذائية، بما في ذلك الأغذية الأساسية النشوية والخضروات والفواكه والأغذية الحيوانية المصدر والبقول والجوزيات والبدور والزيوت والدهون، في كل بلد وسنة. ونظراً إلى الطابع الموسمي المتأصل في بيانات الأسعار الشهرية، ولا سيما بالنسبة إلى السلع القابلة للتلف مثل الخضروات، يتتبع التحليل تواتر ظهور كل بند كخيار أدنى كلفة طوال الفترة المشمولة بالدراسة. ويُستخدم هذا التواتر كوزن ترجيحي توضع على أساسه سلة صحية «شاملة» تمثل واقع الاستهلاك. وتستخدم القيمة النقدية الناتجة عن هذه السلة كمقياس بديل للنمط الغذائي الصحي الأقل كلفة، مما يوفر مقياساً أوضح يعب بصورة مباشرة عن قدرة الأسر المعيشية على الحصول على أغذية مغذية في ظل ظروف الأسعار المتغيرة (الشكل 3-14).

«الغذائي. وعندما ترتفع أسعار الأغذية الأساسية، تقلص ميزانيات الأسر المعيشية التي تكون في الأصل محدودة، مما قد يحد من قدرة الأسر على توجيه الإنفاق إلى مجموعات غذائية أكثر تنوعاً وغنى بالمغذيات.^{175 21}

ويطلب فهم أثر فهم أثر التغيرات في الأسعار النسبية للأغذية على كفاية التغذية في الأسر المعيشية دراسة متأنية تتجاوز اتجاهات متوسط الأسعار. ومع أن الأدلة تشير إلى حدوث تحولات في متوسط الأسعار النسبية للمجموعات الغذائية، فإن هذا وحده لا يؤكد أن الأسر المعيشية لم تعد قادرة على الحفاظ على نمط غذائي صحي بسبب ارتفاع الأسعار. فقد تظل الأسر المعيشية قادرة على الحصول على سلع منخفضة الكلفة نسبياً ضمن المجموعات الغذائية الأكثر كلفة، مما يزيد من فرصها في تلبية متطلبات النمط الغذائي الصحي رغم التضخم العام. ومع ذلك، إذا أثر التضخم على نحو غير متناسب على هذه السلع الأقل كلفة، فقد تتضرر قدرة الأسر المعيشية على اتباع نمط غذائي صحي. ولذلك، يلزم إجراء تحليل أكثر تحديداً لتقييم ما إذا كان ارتفاع أسعار الأغذية في الفترة بين عامي 2019 و2024 قد قيد إمكانية الحصول على أنماط غذائية صحية.

الشكل 3-15 اتجاهات الأسعار بحسب فئة التجهيز وفقاً لتصنيف NOVA مقارنةً بالأغذية الأساسية النشوية في باكستان والمكسيك ونيجيريا



ملاحظات: تظهر البيانات المعروضة متوسط أسعار الأغذية بحسب فئة التجهيز وفقاً لتصنيف NOVA ضمن كل مجموعة غذائية، مقسومة على متوسط سعر الأغذية لجميع الأغذية الأساسية النشوية غير المجهزة أو الأغذية المجهزة بالحد الأدنى (الفئة 1 وفقاً لتصنيف NOVA). ويعبر عن الأسعار بالوحدات النقدية المحلية المعدلة لمراعاة التضخم في يوليو/تموز 2019 لكل سرعة حرارية من المواد الغذائية الصالحة للأكل، ومحوّلة إلى متوسطات متحركة لخمسة أشهر قبل حساب متوسطات المجموعات الغذائية. ونشر الخطوط المنقطعة إلى المواضع التي تساوي فيها نسبة السعر 1. المصدر: Price dynamics for foods. (سيصدر قريباً). Costlow, L., Martinez, E., Gilbert, R., Nakasone, E. & Masters, W.A. of varied nutritional characteristics. FAO Agricultural Development Economics Working Paper 25 -- Background paper for The State of Food Security and Nutrition in the World 2025. Rome, FAO

<https://doi.org/10.4060/cd6008en-fig3.15>

خلال تحسين مذاقها وإطالة مدة صلاحيتها وخفض مدة تحضيرها.²⁰⁶ ويتطلب تصنيع الأغذية عمالة ومدخلات إضافية في عملية الإنتاج، مما قد يؤدي إلى ارتفاع الكلفة. فعلى سبيل المثال، تأثر التضخم في أسعار الأغذية في الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً إلى حد كبير بارتفاع أسعار الأغذية المجهزة. وفي ظل سوق عمل محدودة وبيئة تتسم بارتفاع التضخم، أدت زيادة الأجور إلى ارتفاع كلفة العمالة والإنتاج والتوزيع.²⁰⁷ وقد تم تمرير هذه الكلفة الإضافية إلى المستهلكين، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الأغذية المجهزة مقارنةً بالأغذية غير المجهزة. ومع ذلك، لا توجد بيانات كافية لتحديد ما إذا كان هذا النمط ينطبق على مناطق أخرى، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل.

وفي نيجيريا، أثرت موجة التضخم الأخيرة بالمثل على أسعار الأغذية المجهزة وغير المجهزة²⁰⁸، بينما كانت الأغذية غير المجهزة أو المجهزة بالحد الأدنى أعلى كلفة باستمرار في باكستان والمكسيك. ويبدو أن

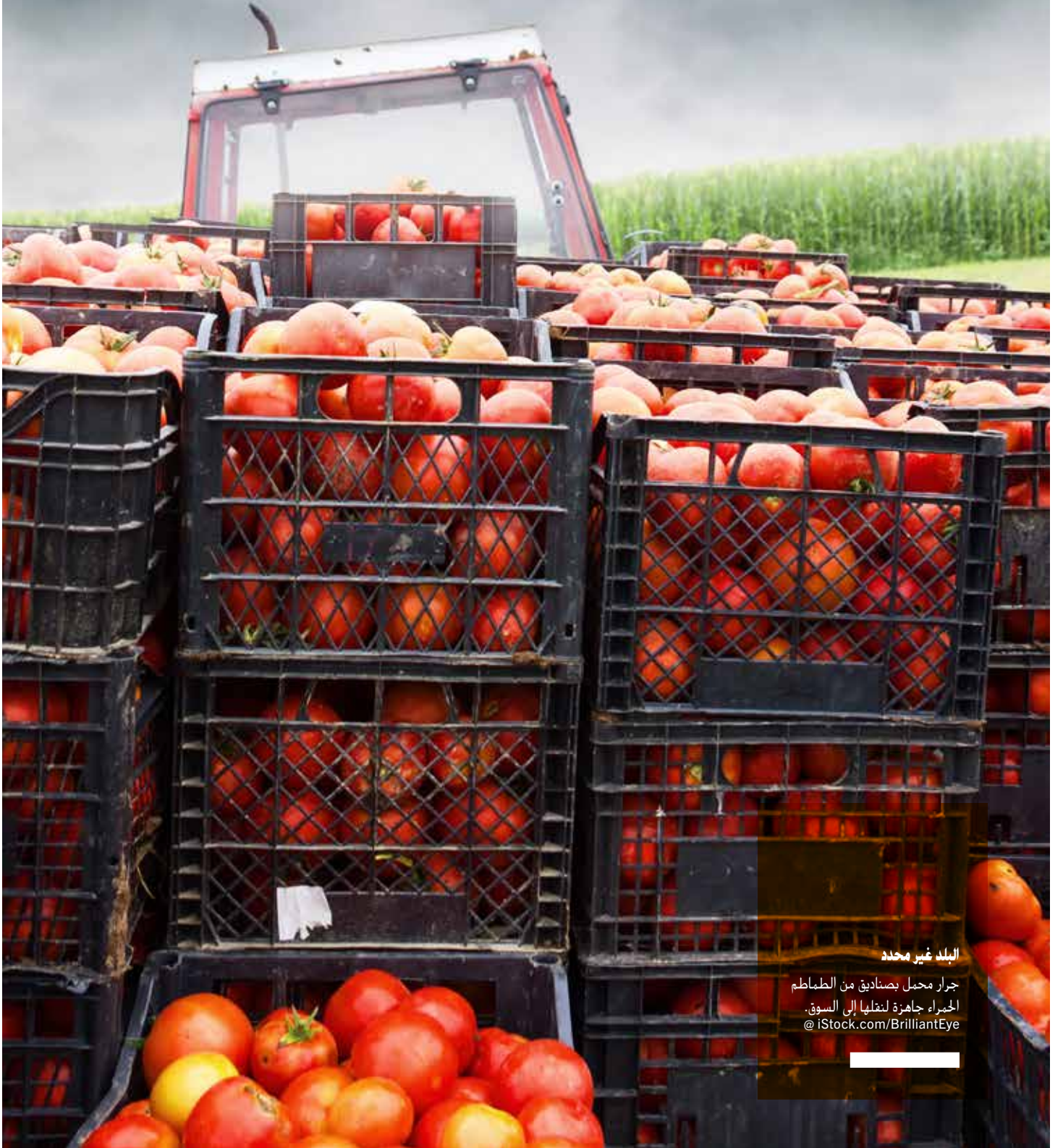
وبالتركيز على الخيارات الأقل كلفة في كل مجموعة غذائية ضرورية لنمط غذائي صحي، يتضح وجود تأثيرات غير متجانسة للتضخم على كلفة هذه الخيارات. ففي نيجيريا، انخفضت كلفة النمط الغذائي الصحي الأقل كلفة حتى منتصف عام 2023، لكنها عاودت الارتفاع بنهاية الفترة التي شملها التحليل. وفي باكستان، اتسمت الكلفة باتجاه متذبذب يعبر على الأرجح عن التقلبات الموسمية. وفي المقابل، ارتفعت كلفة النمط الغذائي الصحي الأدنى كلفة في المكسيك. ويكشف ذلك عن مدى التباين في الكلفة الحقيقية للأغذية والنمط الغذائي الصحي الأدنى كلفة بين البلدان، حتى في ظل معدلات التضخم المرتفعة.

وقد يكون التضخم في أسعار الأغذية قد أثر على الأغذية المجهزة والأغذية غير المجهزة بطرق مختلفة في البلدان المختلفة في الفترة بين عامي 2019 و2024. ويؤدي التوسع الحضري وحملات التسويق المكثفة التي يطلقها مصنعو الأغذية وارتفاع الدخل وزيادة مشاركة القوى العاملة إلى زيادة الطلب على الأغذية الفائقة التجهيز التي تمتاز بسهولة استخدامها وجاذبيتها، وغالباً ما تكون غنية بالدهون غير الصحية والسكريات و/أو الملح.²¹ ويساهم تجهيز الأغذية في زيادة جاذبيتها من

ن استخدم نظام NOVA 208 لتصنيف الأغذية بحسب مستوى تجهيزها، مع التمييز بين الأغذية غير المجهزة أو الأغذية المجهزة بالحد الأدنى، والأغذية المجهزة، والأغذية الفائقة التجهيز. وتعتبر الأغذية الفائقة التجهيز أرخص عموماً من الأغذية المجهزة والأغذية المجهزة بالحد الأدنى (الشكل 3-12).

المجموعات الغذائية، ولكن الأغذية غير المجهزة أو المجهزة بالحد الأدنى ليست بالضرورة الأعلى كلفة (الشكل 3-15). وفي الوقت نفسه، في بلدان مثل المكسيك وباكستان، كانت الأغذية غير المجهزة أو المجهزة بالحد الأدنى هي الخيارات الأعلى كلفة خلال الفترة بين عامي 2019 و2024. ■

التضخم في نيجيريا أثر بالمثل على الأغذية الفائقة التجهيز والأغذية المجهزة والأغذية غير المجهزة، مما يشير إلى أن أزمة التضخم لم تجعل الأغذية الفائقة التجهيز أقل كلفة من الخيارات غير المجهزة. وتكون الكلفة الإضافية للأغذية الفائقة التجهيز أقل عمومًا من الأغذية غير المجهزة عند مقارنة العناصر في جميع



البلد غير محدد

جرار محمل بصناديق من الطماطم
الجمازة جاهزة لتفليها إلى السوق.
@ iStock.com/BrilliantEye

الفصل 4

كيف شقت البلدان طريقها عبر موجة عارمة من الظروف الصعبة – السياسات المالية والنقدية والتجارية وتداعياتها على الأمن الغذائي والتغذية

الرسائل الرئيسية

- ← باستراتيجيات خروج واضحة لضمان عدم تحولها إلى تدابير دائمة، مما يجعل من الصعب إعادة توجيه الموارد عندما لا تكون هناك حاجة إليها.
- ← في حين أن خفض الضرائب على السلع الأساسية - بما في ذلك الأغذية - يمكن أن يخفف الضغوط التضخمية على ميزانيات الأسر المعيشية، يجب على الحكومات أن توازن ذلك مع الحاجة إلى استدامة الإيرادات، ولا سيما في البيئات التي تعاني من قيود مالية.
- ← ينبغي للحكومات أن ترصد عن كثب ما إذا كانت التخفيضات والإعفاءات الضريبية تصل إلى المستهلكين لضمان فعاليتها.
- ← تُعد برامج الحماية الاجتماعية، بما في ذلك التحويلات النقدية أو العينية، بالغة الأهمية لحماية الأمن الغذائي والتغذية للأسر المعيشية الضعيفة خلال أزمات أسعار الأغذية. وينبغي تصميم التحويلات النقدية بعناية لمعالجة التآكل المحتمل في قيمة التحويلات في بيئات التضخم المرتفع.
- تحسين التنسيق بين السياسات النقدية والمالية
- ← تعدد السياسات المالية السليمة التي تكمل السياسات النقدية الموثوقة حاسمة لتحقيق الاستقرار في الأسواق المحلية، بما في ذلك الأسواق الزراعية والغذائية.
- ← يمكن للإدارة الفعالة للدين العام والتوجيه الجيد للإنفاق الحكومي نحو الأغذية المغذية للجميع أن تعزز القدرة على الصمود الاقتصادي مع الحفاظ على الاستدامة المالية في الأجل الطويل.
- ← يجب على المصارف المركزية أن تلتزم بسياسة نقدية موثوقة ومستقلة وشفافة لتثبيت توقعات التضخم ومنع حدوث انخفاض كبير في قيمة العملة. ويؤدي الالتزام الواضح بتحقيق استقرار الأسعار إلى

- ← تتبّع البلدان مسارات مختلفة في كيفية تأثير نتائج أمنها الغذائي بتضخم أسعار الأغذية. ورغم تعرض البلدان لضغوط عالمية متشابهة على أسعار الأغذية في الفترة بين عامي 2015 و 2023، أظهرت تبايناً ملحوظاً في معدلات التضخم في أسعار الأغذية المحلية وفي مستوى الأمن الغذائي.
- ← تباينت الاستجابات السياسية الوطنية بتباين مسارات الأمن الغذائي. فقد اعتمدت البلدان التي تشهد حالات أمن غذائي متدهورة أو متقلبة على تدابير ضبط الأسعار وإعانات الإنتاج الزراعي بدرجة أكبر من البلدان التي تشهد مسارات أمن غذائي أكثر استقراراً. وتميل البلدان التي تعاني من مستويات منخفضة في انعدام الأمن الغذائي والتي تتمتع بأمن غذائي مستقر أو آخذ في التحسن إلى اعتماد مزيج من أدوات السياسة التجارية، على عكس البلدان التي تعاني من مستويات مرتفعة في انعدام الأمن الغذائي حيث كان استخدام هذه الأدوات محدوداً بدرجة أكبر.
- ← استناداً إلى تجارب البلدان خلال الفترات الأخيرة التي شهدت تضخماً في أسعار الأغذية، يمكن استخلاص عدد من الدروس السياسية. وتسلط هذه الدروس الضوء على التدابير العملية التي يمكن أن تساعد الحكومات في الاستجابة بفعالية أكبر للصدمات في المستقبل من خلال تحقيق توازن بين الإغاثة الفورية والقدرة على الصمود في الأسواق في الأجل الطويل.
- تصميم استجابات فعالة لطفرات الارتفاع في أسعار الأغذية
- ← يمكن لواضعي السياسات استخدام تدابير مالية موجهة لدعم القدرة الاقتصادية للفئات الضعيفة بهدف الحصول على الغذاء خلال الصدمات الاقتصادية مثل التضخم في أسعار الأغذية. لكن ينبغي لهذه التدابير أن تكون متوائمة مع المشهد السياسي الأوسع داخل البلد. وينبغي أيضاً أن تكون محددة زمنياً ومصحوبة

تعزيز ثقة المستثمرين والحدّ من التقلبات المالية، بما في ذلك في أسواق في المنتجات الزراعية.

تعزيز التدابير الهيكلية والتجارية لمعالجة التضخم في أسعار الأغذية

← في حين أن سياسات الأسعار يمكن أن تعالج ارتفاع أسعار الأغذية في الأجل القصير، فإن تأثيراتها مؤقتة؛ وعلاوة على ذلك، فإنها غالبًا ما تشوه الأسواق وتُعَدّ حلًا غير فعال للتضخم في أسعار الأغذية.

← في حين أن الضرائب على الصادرات يمكن أن تريح بعض الشيء في الأجل القصير من خلال خفض الأسعار المحلية، فإنها غالبًا ما تكون باهظة الكلفة - فهي تشوه الأسواق العالمية، وتضعف البلدان المستوردة، وتضرّ في نهاية المطاف بالمنتجين المحليين من خلال تقليص القدرة التنافسية والاستثمارات.

← ينبغي للحكومات أن تختار نهجًا مستقرًا ومنسقًا وشفافًا لمواجهة الزيادة الطويلة الأجل في أسعار الأغذية. وينبغي أن يراعي هذا النهج تدابير سياسية تقلل من احتمال حدوث فترات مطوّلة من ارتفاع أسعار الأغذية مع دعم المنتجين والمستهلكين على حد سواء، على سبيل المثال من خلال ما يلي: (1) إدارة نظم احتياطات الأغذية على نحو ملائم؛ (2) وتعزيز الشفافية في الأسواق؛ (3) وتحسين نظم رصد أسعار الأغذية وجمع البيانات؛ (4) والاستثمار في البنية التحتية المتصلة بالتجارة؛ (5) وخفض الحواجز غير الجمركية أمام التجارة.

بناء القدرة على الصمود من خلال البيانات والمعلومات والاستثمارات

← يمكن أن تساعد نظم المعلومات الشفافة والفعالة المتعلقة بالأسواق الزراعية في ضمان استقرار الأسعار. ونظرًا إلى التعقيد المتزايد للنظم الزراعية والغذائية العالمية، فإن الاستثمار في جمع البيانات وتعزيز نظم المعلومات المتعلقة بالأسواق أمر ضروري للتخفيف من الاختلالات في سلاسل إمدادات الأغذية، ومنع ارتفاع الأسعار المدفوع بالمضاربة، ودعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في الوصول إلى أسواق عادلة وتنافسية.

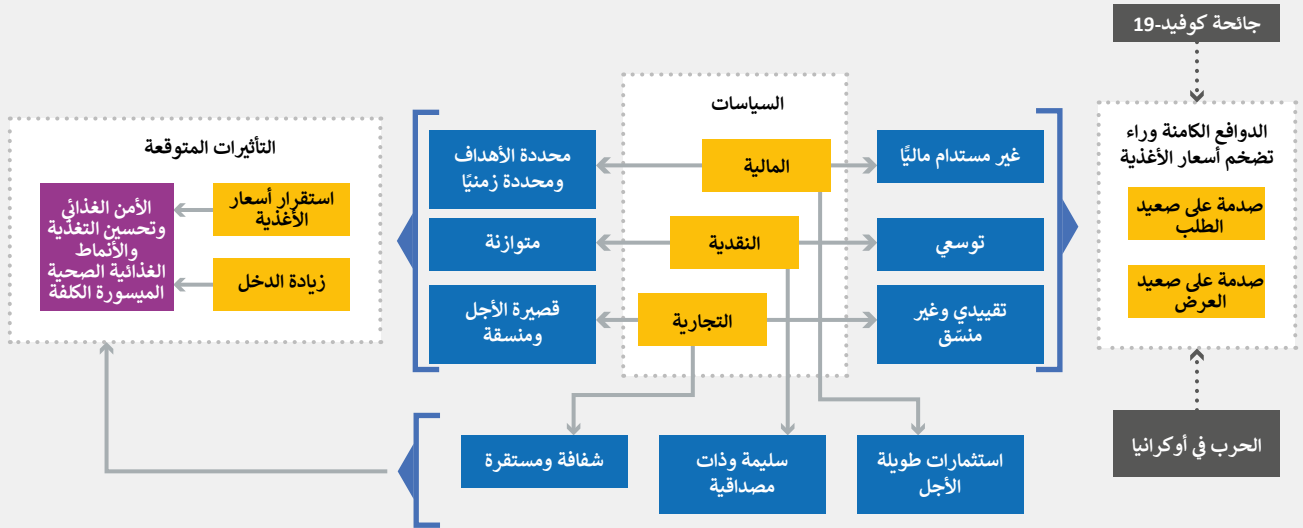
← يتطلب الحد من احتمال حدوث تضخم في ارتفاع أسعار الأغذية في المستقبل استثمارًا مستدامًا في تحسين البنية التحتية للزراعة، بما في ذلك البحث والتطوير، وطرق التجارة، والتخزين من أجل تحسين الوصول إلى الأسواق وقدرتها على الصمود في وجه الصدمات والاختلالات، وتعزيز الإنتاجية على نحو مستدام، وتعزيز سلاسل إمدادات الأغذية.

خلال جائحة كوفيد-19، اتخذت الحكومات في جميع أنحاء العالم تدابير مالية استثنائية للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية. وشملت هذه التدابير س سياسات تسعيرية، وإعفاءات ضريبية، وتحويلات نقدية وعينية لدعم الأسر المعيشية والشركات. وقامت بلدان عديدة أيضًا بزيادة الإنفاق على الصحة العامة لتعزيز نظم الرعاية الصحية وضمان الحصول على اللقاحات والإمدادات الطبية، فضلًا عن ضمان الأمن الغذائي والتغذية.¹ وفي بعض الحالات، بلغت التدخلات المالية مستويات غير مسبوقة من الإنفاق العام، مما أدى إلى زيادة كبيرة في عجز الميزانيات (انظر الفصل الثالث). وتمكن العديد من البلدان المرتفعة الدخل، على وجه الخصوص، من تعبئة موارد مالية كبيرة من خلال الاقتراض بأسعار فائدة منخفضة، في حين واجهت معظم البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل هامشًا ماليًا مُقيّدًا بصورة أكبر.²

ووجهت حكومات عديدة دعمًا ماليًا إلى قطاعات محددة أكثر تضررًا من الأزمة، مثل الزراعة. وقدمت إعانات للحفاظ على إنتاج الأغذية وحماية المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من فقدان الدخل، في حين أطلقت برامج استثمار عام لتحفيز التعافي الاقتصادي. ولتخفيف الأثر على الفئات السكانية الضعيفة، جرى توسيع برامج الحماية الاجتماعية، بما في ذلك التحويلات العينية والنقدية، فضلًا عن الإعفاء من دفع كلفة الخدمات العامة.³ ومع أن هذه التدابير ساعدت على استقرار الاقتصادات وحماية سبل كسب العيش، فإنها أدت أيضًا إلى زيادة كبيرة في مستويات الدين العام، ما ولّد مخاوف بشأن الاستدامة المالية في الأجل الطويل والقدرة على الاستجابة للصدمات الاقتصادية في المستقبل.⁵

واستُكملت هذه التدابير المالية الموسّعة بسياسات نقدية تيسيرية للغاية، إذ عمدت المصارف المركزية في جميع أنحاء العالم إلى تطبيق تيسير نقدي لدعم النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم. وسرعان ما خفضت أسعار الفائدة إلى مستويات قريبة من الصفر في العديد من الاقتصادات المتقدمة النمو، في حين ضخت برامج تخفيف القيود النقدية الكمية السيولة في الأسواق المالية كما اعتمدت الاقتصادات الناشئة والنامية تدابير للتيسير النقدي، وإن كان ذلك في كثير من الأحيان على نطاق أضيق بسبب المخاوف المتصلة بالتضخم والضغط على أسعار الصرف. ومع بدء تزايد الضغوط التضخّمية في أعقاب الجائحة، حافظت المصارف المركزية في البداية على موقف حذر، معتبرة التضخم ظاهرة مؤقتة. ونتيجة لذلك، بدأ تشديد السياسة النقدية في وقت متأخر نسبيًا، ما أبقى الاقتصادات عرضة لارتفاع

الشكل 4-1 السياسات يمكن أن تساهم في تضخم أسعار الأغذية وأن تكون في الوقت نفسه جزءاً من الحل



المصدر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة)

أوكرانيا والأحوال المناخية القسوى الأخرى كدوافع رئيسية لتضخم أسعار الأغذية على المستوى العالمي. وردًا على ذلك، نُفذت سياسات مالية ونقدية وتجارية، وإن كان ذلك باتباع نهج متباينة. فمن ناحية، أدى الإنفاق المالي المفرط والسياسات النقدية التوسعية إلى تفاقم الضغوط التضخمية. ومن ناحية أخرى، يمكن أن تحافظ السياسات نفسها، عندما تكون مصممة جيدًا، أي عندما تكون موجهة جيدًا ومحددة زمنيًا ومتوازنة ومنسقة، على التضخم عند المستوى المرغوب. والسياسات هي الأدوات الرئيسية للتأثير في النتائج. ولذلك، ينبغي لواضعي السياسات رصد تأثيراتها عن كثب، والنظر في المقايضات ومعالجتها، وتكييفها تبعًا لما يطرأ من تطورات على الظروف لضمان دعمها الفعال لأهداف الأمن الغذائي والتغذية.

يتناول هذا الفصل كيفية تعامل البلدان مع موجات التضخم المرتفع في أسعار الأغذية وتأثيرات تدابير السياسات على أسعار الأغذية والأمن الغذائي والتغذية، ويقدم اقتراحات على مستوى السياسات. ويحلل الجزء الأول من الفصل أنواعًا مختلفة من السياسات المالية والنقدية والتجارية التي اعتمدت عادة خلال موجات التضخم الأخيرة في أسعار الأغذية. ويسلط الضوء أيضًا على كيفية مساهمة هذه السياسات

التضخم وزاد من صعوبة تحقيق التوازن بين أهداف السياسة المالية والنقدية.

وفي مقابل اكتساب التضخم زخمًا، أدى اندلاع الحرب في أوكرانيا إلى تفاقم الضغوط الاقتصادية العالمية. وأدت الحرب، إلى جانب التوترات السياسية الأخرى والأحوال المناخية القسوى، إلى تفاقم التشرذم الجيوسياسي، مما دفع إلى إعادة تنظيم سلاسل الإمداد وزيادة كلفة التجارة. وأدت المخاطر الجيوسياسية إلى تفاقم حالة عدم اليقين في الأسواق، وزيادة تقلب الأسعار، وتسبب في حدوث اختلالات في طرق التجارة، في حين زادت التعريفات الجمركية الانتقامية والعقوبات من توتر الاقتصاد. وأدت مشاركة البلدان التجارية الكبرى إلى تضخيم التأثيرات السلبية على التجارة الدولية، مما زاد من حدة التحديات التي تواجهها الاقتصادات التي كانت مثقلة فعليًا بضغوط تضخمية.

ويمكن للسياسات أن تساهم في تضخم أسعار الأغذية وأن تكون في الوقت نفسه جزءاً من الحل. ويوضح الشكل 4-1 التفاعل المعقد بين الصدمات العالمية والاستجابات السياسية وآثارها على الأمن الغذائي والتغذية. وقد ظهرت الصدمات على صعيد العرض والطلب التي أحدثتها جائحة كوفيد-19 والحرب في

مليار دولار أمريكي للقطاع الزراعي في 54 بلدًا من البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل. وجرى تخصيص 37 في المائة من هذا الإنفاق لدعم المنتجين في القطاعات الزراعية والغذائية.⁹ وبُذلت من جديد في كثير من البلدان المنخفضة الدخل، بما فيها غانا وكينيا ونيجيريا والسنغال وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي، جهود لمساعدة المزارعين من خلال إعانات تهدف إلى الحد من الاعتماد على الأغذية الأساسية المستوردة.¹⁰ وشمل الدعم تقديم إعانات للأسمدة والبذور (على سبيل المثال، في الهند وملاوي) وقروضًا للشركات الزراعية (على سبيل المثال، في الجمهورية الدومينيكية وألمانيا) من أجل الحفاظ على استمرارية الإمدادات الغذائية.¹¹

وفي عام 2022، شهد الدعم العالمي للزراعة انخفاضًا كبيرًا، وعاد إلى مستويات أعلى قليلًا من مستويات ما قبل الجائحة، حيث خفضت الحكومات المساعدات التي قدمتها خلال فترة الجائحة. ولوحظ هذا الانخفاض في الدعم المقدم إلى المنتجين الزراعيين في جميع فئات الدخل. وفي البلدان المرتفعة الدخل، ظل الدعم الزراعي أعلى منه في مجموعات البلدان الأخرى، مع توجيه حصة كبيرة منه لمساعدة المنتجين من خلال الإعانات وبرامج الدعم. وعلى العكس من ذلك، سجلت البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المنخفضة الدخل مستويات دعم أقل عمومًا لقطاع الزراعة. واستجابة لارتفاع أسعار الأغذية، أعطت البلدان أولوية متزايدة لتعزيز الإنتاج المحلي للأغذية رغم الانخفاض العام في دعم السياسات الزراعية مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة.¹² فعلى سبيل المثال، قامت عدة بلدان في الاتحاد الأوروبي، منها النمسا وتشيكيا وإيطاليا وبولندا، بإرجاء أو تقليص بعض التدابير المتعلقة بالاستدامة، مثل القيود على استخدام مبيدات الآفات ومتطلبات تخصيص الأراضي، بهدف تعزيز الإنتاج المحلي للأغذية.¹³

وبعد جائحة كوفيد-19، شددت بلدان كثيرة إنفاقها المالي، غير أن الضغوط التضخمية دفعتها إلى مواصلة تقديم الدعم إلى القطاعات الرئيسية، بما في ذلك الزراعة. وعلى الرغم من التشديد المالي، توقفت العودة إلى مستويات الإنفاق التي سبقت الجائحة في عامي 2023 و2024.^{14,15} واستجابة لارتفاع أسعار الأغذية، استحدثت بلدان مثل شيلي والهند والمكسيك والفلبين منح إعانات للمدخلات الزراعية، ولا سيما الأسمدة، اعتبارًا من عام 2022.¹³ وأدت فترة التضخم التي أعقبت الجائحة إلى صعوبة قيام البلدان بإلغاء بعض تدابير الدعم، حيث تعرضت سبل كسب العيش للخطر بسبب ارتفاع أسعار الأغذية. ويمكن أن يؤدي الاستخدام المرن للسياسة المالية، مع مراعاة تقديم

في اتجاهات التضخم في أسعار الأغذية وكيف كانت تهدف إلى التخفيف من آثار التضخم في أسعار الأغذية على الأمن الغذائي والتغذية. ويحدد الجزء الثاني من الفصل أنماط اتجاهات التضخم في أسعار الأغذية وانعدام الأمن الغذائي بين مختلف مجموعات البلدان في الفترة بين عامي 2015 و2023. وتوفر الأدلة المستمدة من تدابير السياسات المطبقة في هذه الفترة رؤى حول كيفية ارتباط هذه السياسات بنتائج مختلفة للتضخم في أسعار المنتجات الزراعية وانعدام الأمن الغذائي. ■

1.4

من التخفيف إلى التفكير

1.1.4 الاستجابات المالية لموجات ارتفاع أسعار الأغذية

تدابير دعم القطاع الزراعي

غالبًا ما تشكّل السياسة المالية خط الدفاع الأول عندما تستجيب الحكومات لموجات ارتفاع أسعار الأغذية، من خلال استخدام أدوات فرض الضرائب والإنفاق للتخفيف من أثر الأزمة على سبل كسب عيش السكان. وخلال جائحة كوفيد-19، خصصت الحكومات في جميع أنحاء العالم نحو 17 تريليون دولار أمريكي لتدابير مالية مختلفة،¹ بما في ذلك جهود ضمان إمدادات غذائية كافية لسكانها. ومع ذلك، في حين أن هذه التدابير يمكن أن تساهم بدور حاسم في التخفيف، فإنها قد تساهم أيضًا في زيادة الطلب على الأغذية. ويمكن للتضخم في أسعار الأغذية أن يتفاقم في حال لم يواكب العرض هذا الطلب.⁶ وعلاوة على ذلك، يمكن أن تسفر جهود كبح تضخم أسعار الأغذية من خلال الإعانات بنتائج عكسية في بعض الأحيان، إذ يمكن أن تؤدي، عن غير قصد، إلى رفع الأسعار العالمية.⁷ فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون السياسات المالية والتجارية التي تُفُذت لمعالجة طفرات أسعار الأغذية في الفترة بين عامي 2010 و2011 مسؤولة عن 40 في المائة من الزيادة في الأسعار العالمية للقمح و25 في المائة من الارتفاع في أسعار الذرة.⁸ ولذلك، في حين أن التدابير المالية ضرورية لمعالجة التحديات القصيرة الأجل في مجال الأمن الغذائي والتغذية، يجب تصميمها بعناية لتجنب تفاقم الضغوط التضخمية.

ويؤكد حجم الدعم المالي الموجه إلى القطاع الزراعي خلال جائحة كوفيد-19 الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومات للتخفيف من حدة الأزمة. فعلى سبيل المثال، في عام 2020 وحده، حُصص ما لا يقل عن 157

الأغذية، حيث فرضت سري لانكا، على سبيل المثال، ضوابط على أسعار الأرز وزيت الطهي. وفي المقابل، نفذت البلدان المرتفعة الدخل سياسات أقل في مجال الأسعار. ووجهت بلدان أوروبية كثيرة، بما فيها هنغاريا والبرتغال ورومانيا، ضوابطها على الأسعار في المقام الأول نحو قطاعات الطاقة لحماية المستهلكين من ارتفاع كلفة الوقود، بدلاً من التركيز على الأغذية.¹⁶ وكان وراء ذلك عاملان رئيسيان دفعا بهذا الاتجاه؛ ففي البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، تشكل الأغذية حصة أكبر بكثير من دخل الأسرة المعيشية، تصل إلى 40 في المائة مقارنةً بنحو 10 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل، في حين أن الارتفاع الحاد في كلفة الطاقة كان أحد الدوافع الرئيسية وراء تضخم أسعار الأغذية في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو في الفترة بين عامي 2022 و2024، على النحو المبين في الفصل الثالث.²¹

تبقى فعالية سياسات الأسعار محدودة في الأجل الطويل ويمكن أن تؤدي إلى توزيع غير عادل للكلفة والمنافع. وقد أسفر فرض سقف على الأسعار على مستوى أسواق البيع بالتجزئة لبعض المنتجات عن التأثير المتوقع في الأجل القصير المتمثل في خفض الأسعار وحماية المستهلكين. ففي باكستان مثلاً، استفاد المستهلكون من انخفاض أسعار دقيق القمح؛ غير أن ذلك كان على حساب منتجي القمح.²² وكان نظام شراء الأرز في الهند في الماضي محدود النطاق من حيث إمكانية الوصول إليه، وهو ما أدى في كثير من الأحيان إلى استبعاد صغار المزارعين والمزارعين الهامشيين. ونتيجة لذلك، يستفيد المنتجون الأكبر حجماً والجهات الخاصة بنسبة غير متناسبة، في حين يضطر العديد من صغار المزارعين إلى البيع بأسعار تقل عن الحد الأدنى للدعم.²³ ويمكن أن تؤدي تدخلات الحد الأدنى للدعم إلى تشويه الإشارات الخاصة بأسعار مختلف المحاصيل، مما قد يؤدي إلى تخصيص غير فعال للموارد وتحولات غير مقصودة في الإنتاج، كما لوحظ في ست ولايات هندية.²⁴ وقد أدى تعزيز الحد الأدنى للدعم الموجه للأرز والقمح، ولا سيما قبل عام 2014، إلى مزيد من التحولات في استخدام الأراضي بعيداً عن البذور الزيتية، مما قلل من تنوع المحاصيل، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على الأمن الغذائي والتغذية.²⁵⁻²⁷ ويمكن أن تقوض سياسات الأسعار أيضاً جهود تعزيز الأنماط الغذائية الصحية إذا لم تكن موجهة توجيهاً سليماً. وتشير الأدلة الحديثة من عشرة بلدان في جنوب شرقي آسيا وغرب المحيط الهادئ إلى أن العديد منها قد وضع سياسات لأسعار الأغذية التي تحتوي على نسبة عالية من الصوديوم و/أو السكريات غير الموصى بها في المبادئ التوجيهية للنمط الغذائي القائم على الأغذية، وكذلك لبدائل حليب الأم. ومع ذلك، يعتمد

دعم موجه جيداً لبعض الشرائح السكانية، إلى جانب فرض قيود مالية على قطاعات أخرى، إلى خفض التضخم مع الحفاظ على مستويات كافية من الحماية للفئات الأضعف.¹⁴

سياسات الأسعار: كبح جماح ارتفاع كلفة الأغذية

تعدّ سياسات الأسعار من بين أكثر الاستجابات السياسية شيوعاً خلال موجات التضخم في أسعار الأغذية. وتهدف هذه السياسات إلى الحفاظ على مستويات أسعار مواد غذائية محددة دون (أو فوق) عتبة معينة. وتشمل هذه المبادرات ضوابط الأسعار، التي يمكن أن توفر تخفيفاً فورياً، أو تحفز الإنتاج وتقدم استجابة متوسطة الأجل، مثلاً باستخدام أسعار الدعم الدنيا لتعزيز إنتاج بعض السلع. وغير أن سياسات الأسعار مكلفة من الناحية المالية وتحدث تشوهات في أسواق الأغذية. ويستند المبدأ الاقتصادي القائل بأن "علاج ارتفاع الأسعار هو ارتفاع الأسعار" إلى افتراض أن زيادة الأسعار ستخفف الطلب وتؤدي إلى استجابة العرض، سواء محلياً أو خارجياً، من خلال الجمع بين الإنتاج المحلي للأغذية والواردات لتثبيت الأسعار وخفضها. وقد تساعد الضوابط المباشرة على الأسعار في التخفيف من تأثيرات تضخم أسعار الأغذية على الأسر المعيشية، ولكنها تضرّ أيضاً بدخل المزارعين، مما يقوض الاستثمارات الطويلة الأجل. وعندما تُستخدم أدوات مالية مثل الإعانات المالية لخفض أسعار الاستهلاك مع الإبقاء على أسعار المنتجين مرتفعة، فإنها تتطلب إنفاقاً حكومياً كبيراً، ويمكن أن تكون تراجعية (خاصة بالنسبة إلى البرامج غير الموجهة) ويصعب إزالتها في مراحل لاحقة،¹⁸⁻¹⁶ وقد توجع التضخم أيضاً.¹⁹ وتعتمد تأثيرات هذه السياسات على مدى تأثير سلوك العرض والطلب بالأسعار، أي درجة مرونتها، وطبيعة الصدمات الأولية. وتستفيد النظم المرنة التي تتسم بآليات سوق قوية من السماح للأسعار بالتكيف؛ وفي الوقت نفسه، من المهم إعطاء الأولوية لأدوات أخرى مثل برامج الحماية الاجتماعية.

وفي حين نُفذت سياسات الأسعار على نطاق واسع في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل خلال أحدث موجة من الارتفاع في أسعار الأغذية، نُفذت هذه السياسات بدرجة أقل في البلدان المرتفعة الدخل. ففي البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، كانت الضوابط على الأسعار والإعانات للأغذية شائعة بشكل خاص. فعلى سبيل المثال، في أفريقيا، اعتمدت بلدان مثل بوركينا فاسو والسنغال سياسات لتثبيت أسعار الأغذية، حيث فرضت بوركينا فاسو سقفاً على أسعار الأغذية الأساسية مثل الذرة وقدمت السنغال إعانات للأرز. وفي آسيا، ركزت إندونيسيا والفلبين وسري لانكا أيضاً على التدخلات في أسعار

العديد هذه البلدان سياسات أخرى لتشجيع استهلاك الأنماط الغذائية الصحية، مما يبرز الحاجة إلى زيادة اتساق السياسات.²⁸

وخلال أحدث موجة تضخم في الأسعار، خفضت الحكومات الضرائب على الأغذية وغيرها من السلع لخفض الأسعار. وركزت البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل في الإعفاءات الضريبية على الأغذية للتخفيف من عبء ارتفاع أسعار الأغذية. فعلى سبيل المثال، خفضت فيجي وباراغواي وأوزبكستان ضريبة القيمة المضافة على بعض المواد الغذائية لدعم الأمن الغذائي للأسر المعيشية خلال فترة التضخم.¹⁶ وبحلول مايو/أيار 2023، نفذ ما يقرب من 99 بلدًا تدابير متصلة بالضرائب، شملت في نحو ثلاثة أرباعها تخفيضات في الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة على الأغذية أو إعفاءات منها.²⁹ ومن ناحية أخرى، استهدفت البلدان المرتفعة الدخل إلى حد كبير الطاقة من خلال الإعفاءات الضريبية لتقليل أثر ارتفاع كلفة الوقود على المستهلكين. فقد أدخلت بلدان مثل بلجيكا وسلوفينيا وإسبانيا والسويد إعفاءات ضريبية على الكهرباء والوقود والغاز. وفي حين ركزت هذه البلدان بدرجة أكبر على الطاقة، اتخذت بلدان أخرى تدابير تتعلق بالأغذية، حيث خفضت بولندا ضريبة القيمة المضافة على العديد من المواد الغذائية، وطبقت فرنسا معدل ضريبة قيمة مضافة مخفضًا بنسبة 5.5 في المائة على بعض المنتجات الغذائية لتخفيف الإنفاق الاستهلاكي.^{31,30}

ولا تؤدي الإعفاءات أو التخفيضات الضريبية دائمًا إلى انخفاض أسعار الأغذية للمستهلكين، إذ يمكن أن يختلف وقع هذه التدابير بشكل كبير. وتشير الأدلة بشأن وقع التخفيضات في الضريبة على القيمة المضافة إلى نتائج متباينة، إذ تعتمد النتائج على عوامل أخرى، مثل القدرة التنافسية في السوق.¹⁸ فعلى سبيل المثال، خلال جائحة كوفيد-19، خفضت ألمانيا مؤقتًا الضريبة على القيمة المضافة على الأغذية لتحفيز الاقتصاد. وانخفضت أسعار المتاجر الكبيرة في المتوسط بنحو 1.3 في المائة، مما يشير إلى أن نحو 70 في المائة من التخفيض في الضريبة على القيمة المضافة قد تم تمريره إلى المستهلكين.³² ونفذت بولندا تخفيضًا مؤقتًا في الضريبة على القيمة المضافة على المواد الغذائية الأساسية كجزء من حزمة سياسات مكافحة التضخم. غير أن هذا التخفيض كان له في البداية أثر محدود على أسعار المستهلك؛ ولم يتحقق تمريره بالكامل إلا بعد خمسة أشهر.³¹ وفي الأرجنتين، استفادت الأسر المعيشية المرتفعة الدخل أكثر من سياسات الضريبة على القيمة المضافة، إذ كان من غير المرجح تمرير التخفيضات في الأسعار إلى المستهلكين في متاجر البقالة المستقلة، التي يتسوق فيها عادة الأفراد ذوو الدخل المنخفض.³³

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي إلغاء الضرائب أو خفضها إلى انخفاض الإيرادات المالية، وهو ما يمكن أن يكتسي أهمية خاصة في البلدان التي تعاني أصلاً من ضيق حيزها المالي. وخلال أزمة أسعار الأغذية في الفترة بين عامي 2007 و2008، أدى خفض الضرائب إلى انخفاض يعادل 7 في المائة من إجمالي الإيرادات الضريبية في غينيا - بيساو،³⁴ بينما أدت الإعفاءات الضريبية على الأرز والسكر في النيجر إلى انخفاض قدره نحو 12 مليار فرنك من فرككات الجماعة المالية الأفريقية (18.2 مليون يورو)³⁵ من الإيرادات الضريبية في عام 2008.³⁶ وأفاد المكتب الوطني لمراجعة الحسابات في السويد بأن كلفة خفض الضريبة على القيمة المضافة على الأغذية قد بلغت 30 مليار كرونة سويدية (2.8 مليارات يورو)³⁷ في عام 2018، في حين أن التدابير البديلة الموجهة مثل زيادة المعاشات التقاعدية كان يمكن أن تحقق المنافع نفسها بنصف الكلفة.³⁷ وعلى العكس من ذلك، يمكن تنفيذ هذه الإعفاءات الضريبية إلى جانب إصلاحات ضريبية هيكلية أوسع نطاقاً تهدف إلى تحسين الأسعار النسبية للأغذية المغذية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي فرض ضرائب على المشروبات المحلاة بالسكر إلى توليد إيرادات ضريبية إضافية.³⁸ ويفرض بالفعل حالياً 115 بلداً ضرائب على المشروبات المحلاة بالسكر؛^{39,40} ويمكن بعد ذلك توجيه هذه الإيرادات المتزايدة إلى تمويل السياسات التي تدعم الأهداف التغذوية للفئات السكانية الأضعف.

برامج الحماية الاجتماعية: دعم المستهلكين الأشد فقراً

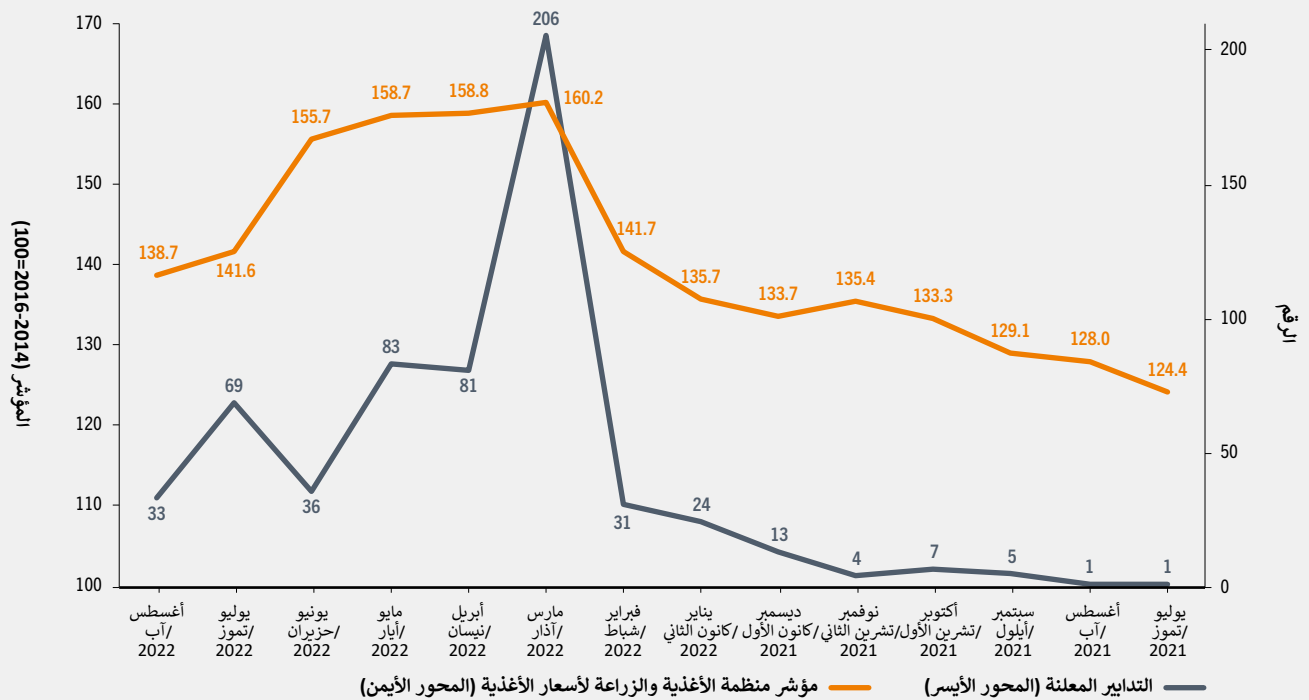
تستخدم الحكومات في العادة التدابير المالية الموجهة إلى المستهلكين، مثل التحويلات النقدية المباشرة وتحويلات الأغذية المباشرة، لدعم الأسر المعيشية خلال فترات ارتفاع أسعار الأغذية. وخلال فترات الصدمات مثل جائحة كوفيد-19، والأحوال المناخية القصوى، والنزاعات، أو ارتفاع أسعار الأغذية، يمكن للحكومات تنفيذ برامج للحماية الاجتماعية مثل قسائم الأغذية والتحويلات النقدية لمساعدة الأسر المعيشية على مواجهة هذه الصدمات. وفي البلدان المرتفعة الدخل، يمكن أيضاً توسيع نطاق الإعانات الموجهة وزيادة التمويل المخصص لبنوك الطعام لدعم الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي.⁴¹

وقد اتسع نطاق برامج الحماية الاجتماعية كجزء من الاستجابات المالية لجائحة كوفيد-19 وشكّلت هذه البرامج عنصراً أساسياً في الدعم الحكومي للأسر المعيشية. وأنفقت البلدان في المتوسط ما يعادل 2

س س كان فرنك واحد (1) من فرككات الجماعة المالية الأفريقية يعادل 655.957 يورو في عام 2008.35

ع ع كانت كرونة سويدية واحدة (1) تعادل 10.26547 يورو في عام 2018.35

الشكل 2-4 الطفرة في تدابير الحماية الاجتماعية منذ عام 2022



المصدر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة) استناداً إلى: Weekly, U. 2022. Links Sept 23 - *special edition* on responses to inflation. في: Gentilini, U. 2022. Links Sept 23 - *special edition* on responses to inflation. في: Social Protection Links. [ورد ذكره في 8 أبريل/نيسان 2025]. <https://www.ugogentilini.net/links-sept-23-special-edition-on-responses-to-inflation>. ومنظمة الأغذية والزراعة. 2025. حالة الأغذية في العالم - مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية. في: منظمة الأغذية والزراعة. [ورد ذكره في 17 مارس/آذار 2025]. <https://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar>.

<https://doi.org/10.4060/cd6008en-fig4.2>

إلى (2021).^ف وبدأت في عام 2022 الزيادة الكبيرة في تدابير الحماية الاجتماعية المعلنة والمنفذة، حيث سُجلت 563 مبادرة في 158 اقتصاداً - بزيادة قدرها 62 في المائة منذ يوليو/تموز 2021 الشكل 2-4. وتشكل المساعدة الاجتماعية ما يقرب من ربع هذه الاستجابات، حيث تم توفير 76 في المائة منها في شكل تحويلات نقدية، بما في ذلك تحويلات غير مشروطة على نطاق واسع في بلدان مثل جمهورية إيران الإسلامية (بنسبة تغطية بلغت 90 في المائة) وبولندا (52 في المائة).⁴² وبلغت النفقات التراكمية لتدابير المساعدة الاجتماعية المعلنة في الفترة بين يوليو/تموز 2021 وأبريل/نيسان 2023 ما مجموعه 256.3 مليارات دولار أمريكي.²⁹

في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الحماية الاجتماعية في الفترة بين عامي 2020 و 2021. وكان الإنفاق أعلى في البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا (أكثر من 2 في المائة) منه في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (أقل من 2 في المائة). وكانت معظم هذه التدابير، حتى في البلدان المرتفعة الدخل، مبادرات للحماية الاجتماعية غير قائمة على الاشتراكات (أي المساعدة الاجتماعية).³

ونُفذت هذه البرامج أيضاً لمعالجة تأثيرات موجة التضخم في أسعار الأغذية التي حدثت مؤخراً. وقد ازدادت الإعلانات عن برامج الحماية الاجتماعية منذ الفترة بين عامي 2021 و 2022، لكن نطاقها ظل أضيق من نطاق المبادرات التي نُفذت خلال الجائحة. فعلى سبيل المثال، بحلول مايو/أيار 2023، شملت برامج التحويلات النقدية 790 مليون شخص، مقابل 1.36 مليار شخص شملتهم هذه البرامج خلال الجائحة (2020).

ف ف تحسب التغطية على أساس المبادرات المرتبطة بالتضخم لمدة سنة واحدة فقط (من أبريل/نيسان 2022 إلى مايو/أيار 2023) مقارنةً بالعامين اللذين شهدا تفشي الجائحة (من مارس/آذار 2020 إلى فبراير/شباط 2022).

وسلّطت طفرة التضخم الأخيرة الحاجة إلى توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية المراعية للتغذية بهدف معالجة الآثار المحتملة على استهلاك الأنماط الغذائية الصحية والنتائج التغذوية. وفي حين استهدفت عدة مبادرات الأسر المعيشية التي تضم أطفالاً⁴⁹، وهو عنصر مميز في البرامج المراعية للتغذية، فإن قلة قليلة منها تضمنت عناصر أخرى متصلة بالتغذية. ويمكن للبرامج المراعية للتغذية المصممة تصميمًا جيدًا أن تحسّن النتائج التغذوية، ولا سيّما للفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال، عن طريق تعزيز التنوع الغذائي والحد من مخاطر سوء التغذية⁴³ حتى في فترات التضخم في أسعار الأغذية. وفي عام 2023، أدت مبادرة قصيرة الأجل للتحويلات النقدية المراعية للتغذية في سري لانكا إلى زيادة استهلاك الأطفال ومقدمي الرعاية للأغذية المغذية؛ وساهمت هذه التحويلات في تحسين استهلاك الأغذية والتنوع الغذائي على الرغم من التضخم في أسعار الأغذية في الوقت نفسه⁴⁴. ولهذا الغرض، يمكن أن تؤدي مراعاة «الفجوة في القدرة على تحمّل الكلفة» (أي الفجوة بين الإنفاق على الأغذية وكلفة النمط الغذائي الصحي) إلى دعم تصميم برامج حماية اجتماعية تضمن، إلى جانب مبادرات أخرى مرتبطة بالصحة، حماية استهلاك الأنماط الغذائية الصحية وتعزيزه في فترات ارتفاع أسعار الأغذية^{45, 46}.

وقد أثبتت برامج التحويلات النقدية فعاليتها في التخفيف من آثار الصدمات الزراعية أو صدمات الأسعار على الأمن الغذائي. ففي زامبيا، أدت التحويلات النقدية إلى زيادة الإنفاق الشهري على الأغذية للفرد الواحد بنسبة تراوحت بين 29 و34 في المائة، وخفضت احتمال انعدام الأمن الغذائي الشديد بنسبة تراوحت بين 22 و23 في المائة في أوقات الأزمات⁴⁷. وفي المتوسط، أدى تحويل مبلغ 100 دولار أمريكي إلى تحقيق زيادة شهرية في الإنفاق على الأغذية تراوحت بين 1.99 و2.13 دولارًا أمريكيًا. واستمرت التأثيرات الإيجابية للتحويلات نحو ثلاث سنوات، حيث لم تقتصر على تعزيز استهلاك الأسر المعيشية الفوري من الأغذية، بل استُخدمت أيضًا في الادخار والاستثمار في الأجل الطويل⁴⁸. وفي المكسيك، ساعد برنامج التحويلات النقدية المشروطة «التقدم والفرص» (Progres-Oportunidades) على التخفيف من تأثيرات ارتفاع أسعار الأغذية في الفترة بين عامي 2003 و2007. وخلال أزمة أسعار الأغذية في عام 2007، انخفض استهلاك الأغذية لدى الأسر المعيشية غير المنتجة للأغذية بنسبة تزيد على 30 في المائة، ولكن التحويلات النقدية التي قدمها البرنامج خففت من هذا الانخفاض بنحو 11 نقطة مئوية. ويُبرز ذلك الدور المهم الذي اضطلع به البرنامج كآلية وقائية خلال فترات تقلب الأسعار⁴⁹. وفي توغو، خففت سياسات التحويلات النقدية التي اعتمدتها الحكومة بفعالية من الآثار السلبية لارتفاع أسعار الأغذية. وتظهر نتائج المحاكاة أن التحويلات النقدية تفوقت قليلًا على الإعانات الغذائية في تحسين استهلاك الأسر المعيشية ورفاهها⁵⁰.

ويمكن أن تؤدي التحويلات النقدية في بعض الأحيان إلى تفاقم التحديات الاقتصادية خلال الأزمات مثل طفرات ارتفاع أسعار الأغذية. ففي البيئات التي يترفع فيها التضخم، يمكن أن تتآكل قيمة التحويلات النقدية بسرعة، مما يتطلب تعديلات دقيقة لتحقيق التوازن بين حماية المستفيدين والكلفة المالية^{51, 52}. وعلى سبيل المثال، إذا كانت أسعار الأغذية المحلية أعلى بكثير من الأسعار الدولية وكان العرض في الأسواق المحلية محدودًا، يمكن أن تؤدي التحويلات النقدية إلى زيادة التضخم في أسعار الأغذية، كما حدث في كينيا مع برنامج شبكة الأمان من الجوع⁵². وبالمثل، ساهم برنامج شبكة الأمان الإنتاجية في إثيوبيا في ارتفاع التضخم، ما أدى إلى انخفاض كبير في القوة الشرائية للسكان الأشد فقرًا⁵³. وقد يكون ربط التحويلات بأسعار الأغذية أو تقديم المساعدة الغذائية المباشرة (الإطار 4-1) أكثر فعالية في الحفاظ على القوة الشرائية^{51, 52}.

2.1.4 من التيسير إلى التشديد: السياسة النقدية في ظل طفرات التضخم

تنظم السياسة النقدية، التي تديرها المصارف المركزية، العرض النقدي من أجل تحقيق تثبيت الأسعار والسيطرة على التقلبات الاقتصادية، وغالبًا ما يكون ذلك عن طريق استهداف التضخم. ويساهم التيسير في زيادة العرض النقدي، مما يوجب التضخم⁵⁷؛ ومن ناحية أخرى، يؤدي التشديد إلى كبح المعروض النقدي عن طريق رفع أسعار الفائدة، مما يزيد كلفة الاقتراض ويثبط الإنفاق. وقد أدت السياسة النقدية الانكماشية إلى خفض التضخم في أسعار الأغذية بشكل مطرد في الاقتصادات الناشئة الرئيسية (مثل البرازيل والصين والهند والاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا)، مما يبرز فعاليتها في استقرار أسعار الأغذية⁵⁸. وترتبط السياسات المالية ارتباطًا وثيقًا بالسياسات النقدية، إذ إن العجز في الموازنة العامة يتطلب الاقتراض، مما يجعلها تتأثر بالتغيرات في أسعار الفائدة. ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة كلفة الاقتراض، مما يحد من التوسع المالي، في حين تؤثر السياسات المالية على أسعار الصرف من خلال تأثيرها في ثقة المستثمرين - حيث يمكن أن يؤدي ارتفاع الدين إلى إضعاف الثقة، ومن ثم إلى انخفاض قيمة العملة المحلية. ويؤثر التفاعل بين السياسات المالية والنقدية على أسعار الأغذية في مختلف البلدان.

في بداية فترة التضخم، كانت البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، ولا سيّما تلك التي تعتمد على واردات السلع الأساسية، في طليعة البلدان التي استجابت لمخاوف التضخم برفع أسعار الفائدة. وكان الدافع وراء ذلك هو الزيادة السريعة في أسعار الأغذية، ومؤشر الأجور والأسعار،

ص غير أن السياسات النقدية الانكماشية يمكن أن تعيق النمو الاقتصادي؛ ولذلك من الضروري اعتماد نهج متوازن لمعالجة التضخم مع الحد من الآثار غير المباشرة على نمو الناتج المحلي الإجمالي⁵⁸.

الإطار 4-1 التحويلات النقدية والعينية لأغراض الإنسانية في سياقات التضخم المرتفع

وفي بعض الحالات الإنسانية التي تشهد اختلالات في الأسواق وارتفاعاً في أسعار الأغذية، قد يكون من المناسب استخدام المساعدات العينية لتجنب زيادة الضغط على الأسواق المحلية.^{54, 56} فعلى سبيل المثال، قبل تصعيد النزاع في غزة، كان برنامج الأغذية العالمي يعتمد بشكل أساسي على التحويلات القائمة على النقد، مدعوماً بشبكة تجزئة قوية وإمدادات كافية في الأسواق. لكن عندما تسبب النزاع في حدوث اختلالات في الأسواق وعرقلة الوصول إليها، تحول برنامج الأغذية العالمي إلى توزيع عبوات تحتوي على أغذية جاهزة للأكل لضمان استمرار الدعم. وبالمثل، في السودان، أشارت عمليات تقييم الأسواق إلى زيادة حادة في أسعار الذرة الرفيعة، وهي غذاء أساسي في البلاد، مما دفع برنامج الأغذية إلى تقديم تحويلات عينية من هذه السلعة الأساسية للتخفيف من تآكل القوة الشرائية لدى السكان.

وفي حين أن الأدلة على التأثيرات النسبية لأساليب التحويلات المختلفة على الأمن الغذائي متباينة، ينبغي أن يستند تصميم برامج الحماية الاجتماعية الإنسانية وتنفيذها إلى خصوصية السياق وينبغي أن يركز على احتياجات السكان، لضمان تحقيق أعلى مستويات الفعالية والكفاءة.

تُستخدم التحويلات النقدية والعينية على نطاق واسع في السياقات الإنسانية لحماية سبل كسب العيش.⁵⁴ ويستند اختيار طريقة التحويلات إلى تقييمات تراعي أداء السوق إلى جانب عوامل أخرى مثل الجدوى التشغيلية والكفاءة من حيث الكلفة وتفضيلات الأشخاص والتوافق مع الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى.

وقد أثبتت تساؤلات بشأن استخدام التحويلات النقدية في البيئات التي تشهد تضخماً مرتفعاً، نظراً إلى المخاوف من احتمال مساهمتها في زيادة الأسعار وفقدان القوة الشرائية. ومع ذلك، تشير الأدلة إلى أن التحويلات النقدية لها تأثيرات محدودة على زيادة أسعار الأغذية المحلية عندما يكون أداء الأسواق سليماً.^{55, 56} وعلاوة على ذلك، تظل التحويلات النقدية الإنسانية فعالة في سياقات التضخم المرتفع عند تطبيق مختلف إجراءات التكيف البرامجي. وتشمل هذه الإجراءات آليات لتحديث قيمة التحويلات بانتظام، وإجراء تعديلات في وتيرة المدفوعات أو العملة المستخدمة، وإدماج المخاطر الاقتصادية ضمن خطط الطوارئ، بالإضافة إلى الرصد المتكرر للأسعار المحلية والمتغيرات الاقتصادية والمالية الأخرى.

الاستثمارات في الأمن الغذائي والتغذية. وتضررت البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل بشكل خاص، فقد ارتفعت ديونها بمعدل يساوي ضعف معدل الدين في الاقتصادات المتقدمة. وبحلول عام 2023، بلغت ديون البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل 30 في المائة من الديون العالمية، مقابل 16 في المائة فقط في عام 2010. وقد أدى هذا التراكم السريع للديون إلى زيادة كبيرة في مدفوعات الفوائد، حيث بات 3.3 مليارات شخص يعيشون في بلدان تنفق على خدمة الدين أكثر مما تنفقه على التعليم أو الرعاية الصحية.⁶² ويمكن أن يُقوّض ذلك القدرة على توفير التمويل اللازم للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بحلول عام 2030.^{38, 63}

وتوقعات التضخم الأقل استقراراً. وتصدرت بلدان مثل البرازيل وشيلي والمكسيك دورة التشديد، حيث اتخذت معظم البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل إجراءات مهمة بحلول نهاية عام 2021.¹⁵ وعلى النقيض من ذلك، استفادت البلدان المرتفعة الدخل من مصداقية سياساتها وقوة استقرارها التضخمي التاريخي، فتأخرت في تشديد سياساتها، إذ اعتبرت التضخم في البداية ظاهرة مؤقتة. ومع ذلك، ما إن غيّرت مسارها حتى تحركت بسرعة، فاعتمدت سياسات تشديد نقدي قوية، رغم ما رافق ذلك من تعقيدات ناتجة عن برامج شراء الأصول المستمرة واستراتيجيات التوجيه المستقبلي.^{61, 62}

وأدى الجمع بين التحفيزات المالية في زمن الجائحة والتشديد النقدي اللاحق للسيطرة على التضخم إلى تفاقم مستويات الدين العام بشكل كبير، مما قلص قدرة البلدان على الحصول على التمويل، بما في ذلك

ق ق استراتيجية التوجيه المستقبلي هي أداة تواصل تستخدمها المصارف المركزية للتأثير في توقعات السوق بشأن السياسة النقدية المستقبلية. وهي تقوم على تقديم إشارات واضحة بشأن الاتجاه المحتمل لأسعار الفائدة أو غيرها من تدابير السياسات استناداً إلى الأوضاع الاقتصادية.⁶⁰

3.1.4 سلاح ذو حدين في معترك التجارة

أنماط التجارة الديناميكية: الآثار المتطورة على تضخم أسعار الأغذية

تؤدي السياسات التجارية الفعالة دورًا حاسمًا في تثبيت أسعار الأغذية وضمان قدرة الأسواق على الصمود. ففي فترات ارتفاع أسعار الأغذية، غالبًا ما تقوم الحكومات بتعديل تدابير التجارة مثل التعريفات الجمركية والحصص وعمليات حظر المفروضة على التصدير لحماية المستهلكين المحليين. ويمكن أن يؤدي خفض التعريفات الجمركية على الواردات إلى خفض كلفة الأغذية وزيادة المعروض منها، مما يخفف من طفرات الارتفاع في الأسعار. وعلى العكس من ذلك، يمكن أن يساعد فرض حظر على التصدير على تثبيت الأسعار المحلية، ولكنه قد يتسبب في حدوث اختلالات في الأسواق العالمية، ولا سيما عندما تنفذ البلدان المصدرة الرئيسية للأغذية.^{64, 65} ويمكن للقيود التجارية أن تغير التوازن بين العرض والطلب العالميين على الأغذية، مما يؤدي إلى آثار ضارة على البلدان المصدرة والمستوردة على حد سواء.^{66, 67} وتحقق عادة البلدان الأكثر انفتاحًا على التجارة مستويات أعلى من الكفاية في ما يتعلق بالمعروض من إمدادات المغذيات.⁶⁷

وقد تأثرت موجة التضخم في أسعار الأغذية في عام 2022 بالتدابير التجارية بدرجة أقل مقارنةً بأزمة أسعار الأغذية في الفترة 2007-2008. وخلال الأزمة التي شهدتها الفترة بين عامي 2007 و2008، فرضت دول مصدرة رئيسية مثل الأرجنتين وأوكرانيا حظرًا على تصدير القمح، في حين فرضت الصين والهند قيودًا على تصدير الأرز.⁶⁶ أما خلال ارتفاع أسعار السلع الأساسية في عام 2022، فقد فرض عدد قليل فقط من كبار المصدّرين قيودًا تجارية، وكانت معظمها مؤقتة ولم تُحدث سوى أثرًا محدود على تدفقات التجارة في الأجل الطويل.⁶⁶ وعلى سبيل المثال، أثرت القيود المفروضة على التصدير خلال الأزمة التي شهدتها الفترة بين عامي 2007 و2008 على أكثر من 15 في المائة من الأسعار الحرة المتداولة دوليًا من الأغذية الأساسية، في حين بلغ هذا الرقم 7.5 في المائة خلال الأشهر الأولى من إجراءات الإغلاق العام بسبب جائحة كوفيد-19. وعقب اندلاع الحرب في أوكرانيا، أثرت القيود التجارية على ما بين 7 و12 في المائة من الأسعار الحرة المتداولة طوال معظم عام 2022.⁶⁸

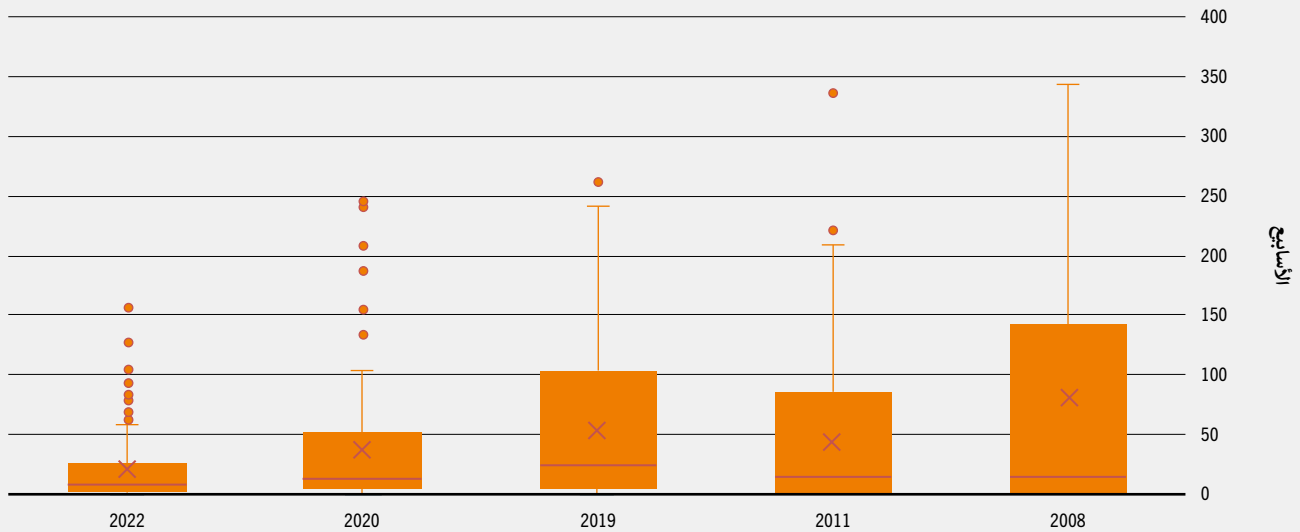
ومع ذلك، ظلّت السياسات التجارية العالمية الخاصة بالمنتجات الزراعية تمثل أداة رئيسية للأمن الغذائي في السنوات الأخيرة، حيث قامت الاقتصادات الكبرى بتعديل التعريفات الجمركية والعلاقات التجارية استجابةً للتحوّلات في ديناميكيات السوق والتوترات

الجيو سياسية. وردًا على فرض الولايات المتحدة الأمريكية رسومًا جمركية على الصلب والألومنيوم في عام 2018، فرض عددٌ من الشركاء التجاريين، مثل كندا والصين والمكسيك والاتحاد الأوروبي، رسومًا جمركية انتقامية على مجموعة واسعة من المنتجات الزراعية الأمريكية.⁶⁹ وظلت هذه الرسوم الجمركية المرتفعة في الغالب حتى عام 2021، مسهمة في استمرار التوترات التجارية ومؤثرة في ديناميكيات التجارة الزراعية العالمية. وردًا على التعريفات الجمركية الحالية أو المتوقعة، اتّجهت بلدان عدّة، من بينها الصين، ونيجيريا، والفلبين، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، إلى تعزيز استراتيجيات تنويع الشركاء التجاريين. فعلى سبيل المثال، قامت الصين بتنويع وارداتها من خلال زيادة الاستيراد من بلدان بديلة مثل البرازيل والاتحاد الروسي، كما رُوّجت للإنتاج المحلي من خلال تحسين الإنتاجية وتطبيق سياساتٍ داعمة، إلى جانب تدابير أخرى.^{70, 71}

وفي مواجهة الطفرات الكبيرة في أسعار السلع الزراعية في عام 2022 وتأثيراتها على تضخم أسعار الأغذية المحلية، اتبعت البلدان نهجًا متنوعًا في ما يتعلق بالتدابير التجارية على المنتجات الزراعية والغذائية. وخفضت الهند الرسوم الجمركية على زيوت الطعام.⁷² وبالمثل، عدلت إندونيسيا وماليزيا سياساتهما التصديرية استجابة لظروف السوق المتقلبة. وفي حين سحبت ماليزيا حظر التصدير على الدجاج الحي ولحوم الدجاج، رفعت إندونيسيا حظر التصدير والرسوم الجمركية على القمح، لكنها فرضت حظرًا على تصدير زيت النخيل ثم سرعان ما ألغته لحماية الإمدادات المحلية.^{73, 74} وفرضت بنغلاديش أيضًا (على الأرز) والصين (على نشا الذرة) والهند (على الأرز) حظرًا مؤقتًا على التصدير، من بين دول أخرى. أما الأرجنتين فقد اتبعت نهجًا مغايرًا، حيث أبقت على التعريفات الجمركية مع فرض ضوابط على الأسعار وقيود على تصدير القمح والسلع الزراعية الأساسية الأخرى من أجل إدارة التضخم المحلي. وفي الوقت نفسه، كُثف الاتحاد الأوروبي الرقابة التنظيمية على التلاعب المحتمل بالأسعار في الأسواق الدولية في إطار استراتيجية أوسع توازن بين تحرير التجارة ومراقبة السوق.⁷⁵

ومن المثير للاهتمام أنّ معظم التدخّلات التجارية الأخيرة كانت قصيرة الأجل، مما ساعد على تفادي حدوث اختلالات طويلة الأمد في السوق واضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية. ونفذت بلدان كثيرة، استجابة للجائحة وما تلاها من طفرات في أسعار الأغذية، تدابير، مثل قيود التصدير وخفض التعريفات الجمركية على الواردات والحصص، لضمان استقرار الأسواق المحلية والأمن الغذائي والتغذية. غير أن هذه

الشكل 4-2 تقصير مدة السياسات: اتجاه نحو التراجع السريع



ملاحظات: يوضح المخطط البياني ضمن الإطار مدة تدخلات السياسة التجارية، مقاسة بالأسابيع. ولا يشمل هذا المخطط سوى التدخلات التي تُحدث تشوهات في التجارة والتي تؤثر في قطاع الأغذية، مع استبعاد التدخلات التي لا تزال سارية. ويمثل الخط المركزي داخل كل إطار والعلامة X الوسيط ومتوسط المدة على التوالي، بينما تمتد الأطراف لتشمل معظم التدخلات المتبقية، باستثناء القيم الشاذة. وتُصنف التدخلات بحسب سنة بدئها. وممرور الوقت، انخفض متوسط مدة هذه التدخلات، مما يشير إلى تحول نحو تدابير سياسية أقصر أجلاً.

المصدر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة) استناداً إلى: Global Trade Alert. 2025. Global Trade Alert Data Center إلى: <https://globaltradealert.org/data-center>. Licence: CC-BY-4.0. [2025]

<https://doi.org/10.4060/cd6008en-fig4.3>

العالم. فقد أدت القيود التجارية على الأسمدة، بما في ذلك الفوسفات، دوراً في دفع طفرات الارتفاع في الأسعار خلال الأزمات الغذائية العالمية الثلاث الأخيرة (2007 إلى 2008، و2011 إلى 2012، و2022 إلى 2023) (الإطار 4-2). ونظراً إلى الترابط بين أسواق الأغذية العالمية، يمكن أن تتسبب القيود التجارية غير المنسقة في تأثيرات متلاحقة تؤثر بشكل غير متناسب على السكان الضعفاء وتؤدي إلى انخفاض أسعار المنتجين المحليين إلى ما دون أسعار السوق الدولية.^{19، 66، 77} فعلى سبيل المثال، يمكن أن يرتبط نحو ثلاثة أرباع الزيادة في أسعار الأرز التي حدثت في عام 2008 بالاستجابات السياسية السلبية، مثل حظر التصدير، من جانب بعض كبار المصدرين.⁷⁸ كما أن الإعلان عن قيود تجارية وتدابير تجارية أخرى يمكن أن يزيد من تقلب الأسعار.⁷⁹ ويتطلب تخفيف هذه المخاطر تعاوناً دولياً. ويمكن أن يساعد تعزيز الالتزامات بتجارة مفتوحة ويمكن التنبؤ بها، ولا سيما من خلال الاتفاقات التجارية العالمية والإقليمية، في الحد من عدم اليقين وتعزيز استقرار الأسواق.

التدخلات كانت في كثير من الأحيان مؤقتة وتم رفعها بمجرد تحسن أوضاع السوق أو انحسار الأزمة المباشرة. على سبيل المثال، فرضت عدة بلدان حظراً على تصدير الأغذية الأساسية خلال الجائحة (من 2020 إلى 2021)، لكن معظمها رفع في غضون أشهر بعد أن أظهرت سلاسل الإمداد قدرتها على التكيف واستقر توافر الأغذية. وبالمثل، خلال فترة ارتفاع أسعار الأغذية في عام 2022، فرضت بعض الحكومات ضوابط على تصدير السلع الأساسية، لكن سرعان ما ألغتها لتقليل الاختلالات في التجارة. وبوجه عام، تميل البلدان إلى استخدام تدخلات تجارية قصيرة الأجل (الشكل 3-4) لمواجهة التحديات القصيرة الأجل من دون التسبب في تشوهات طويلة الأمد في الأسواق أو الإضرار بالعلاقات التجارية.

ومع أن القيود المفروضة على التصدير قد توفر بعض التخفيف في الأجل القصير، يمكنها أن تؤدي إلى تفاقم تقلب الأسعار على المستوى العالمي. وقد أظهرت الأحداث السابقة كيف يمكن أن تؤدي هذه التدابير إلى تضخم الأسعار بشكل كبير على نطاق

الإطار 2-4 تدابير حظر التصدير والقيود التجارية حددت الأسعار العالمية للأسمدة الفوسفاتية

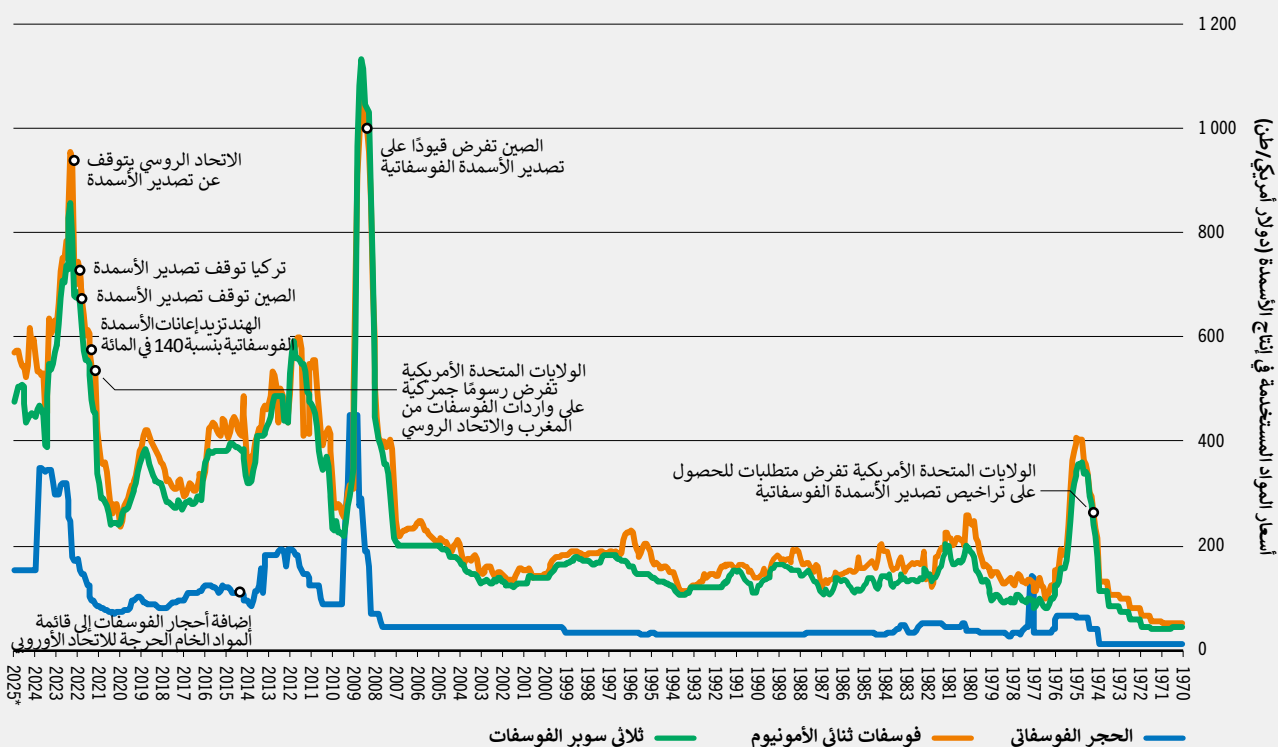
صادرات الفوسفات، مما أدى إلى تفاقم القيود على العرض في وقت ارتفع فيه الطلب العالمي على الأسمدة.^{82 83} وأدى اندلاع الحرب في أوكرانيا في عام 2022 إلى مزيد من الاختلالات في تجارة الفوسفات، حيث أدت العقوبات والتحوّلات في سلسلة التوريد إلى إعادة تشكيل تدفقات السلع العالمية.⁸⁴

وبالإضافة إلى هذه الأحداث الأخيرة، أثرت السياسات التجارية تاريخيًا على أسواق الأسمدة الفوسفاتية. وواجهت الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها أحد كبار مصدري الفوسفات، حساسيات سياسية مرتبطة بممارساتها التجارية. ففي سبعينيات القرن الماضي، أبرزت المناقشات حول شحنات الفوسفات من ولاية فلوريدا إلى الاتحاد السوفياتي السابق المخاوف بشأن أمن الموارد.⁸⁵ وعلى الرغم من عدم وجود وثائق كثيرة تؤثّق عمليات الحظر الواسعة النطاق على تصدير الأسمدة الفوسفاتية في تلك الفترة، فمن المرجح أنّ بعض البلدان فرضت قيودًا على التصدير أو حصصًا أو متطلبات لمنح الرخص، بهدف تحقيق الاستقرار في أسواقها المحلية.

الأسمدة الفوسفاتية ضرورية للإنتاج الزراعي لأنها تعزز نمو الجذور وتزيد غلة المحاصيل وتدعم صحة النباتات بشكل عام، خاصة في التربة التي تفتقر إلى المغذيات. وقد تأثرت أسعار الأسمدة الفوسفاتية تاريخيًا بالاتجاهات الهيكلية الطويلة الأجل والصدمات القصيرة الأجل، حيث ساهمت القيود التجارية بدور رئيسي في تقلبات السوق. وقد حدثت ثلاث طفرات كبيرة في الأسعار - في الأعوام 1974 و2008 و2021 إلى 2022 - مدفوعة جزئيًا بقيود التصدير، إلى جانب اختلالات التوازن بين العرض والطلب، وارتفاع كلفة الطاقة، والتوترات الجيوسياسية.⁸⁰

وكان حظر التصدير والقيود المفروضة عليه عاملاً حاسماً في هذه الاختلالات (الشكل ألف). وفي عام 2008، فرضت الصين قيودًا على تصدير الأسمدة الفوسفاتية لحماية الإمدادات المحلية، مما أدى إلى تفاقم حالات نقص المعروض على المستوى العالمي.⁸¹ وظهر نمط مماثل خلال طفرة الأسعار في الفترة بين عامي 2021 و2022، عندما قيّدت الصين مرة أخرى

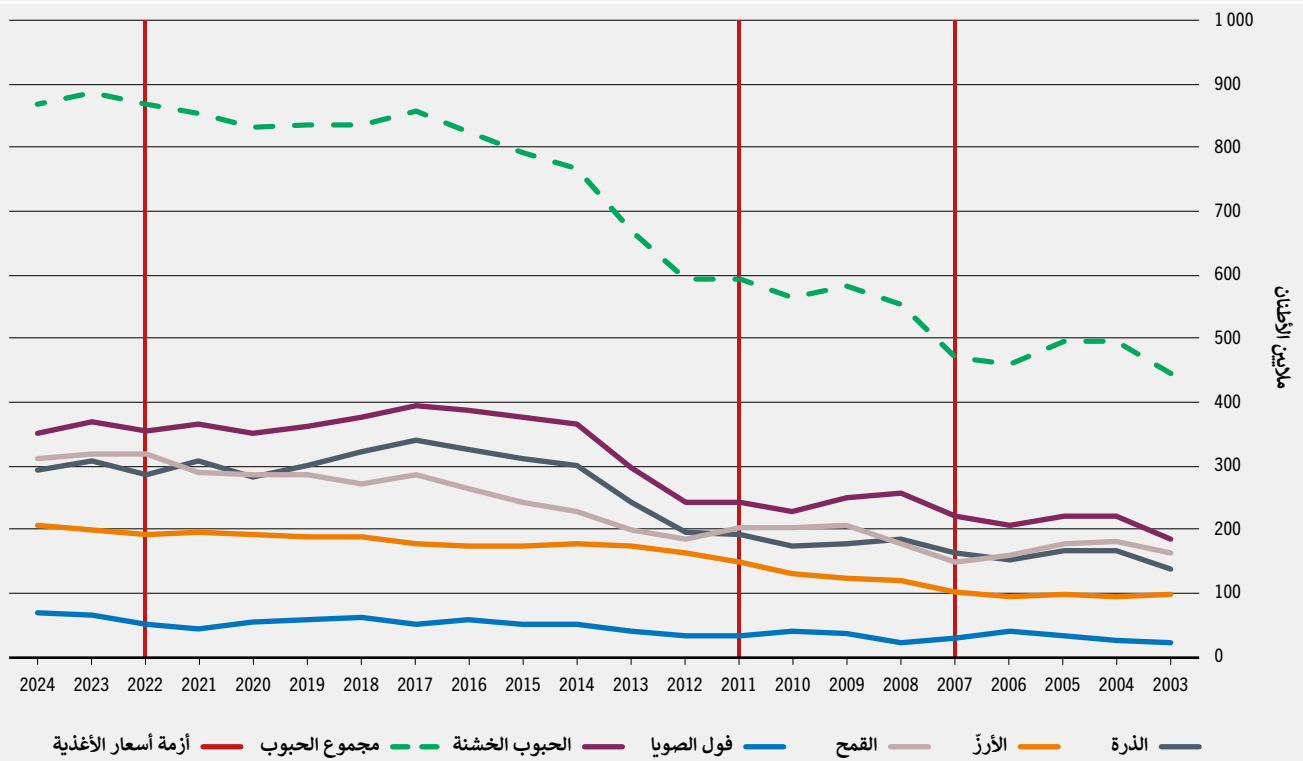
الشكل ألف التغيرات الشهرية في أسعار الأسمدة الفوسفاتية، 1970-2024



ملاحظة: * البيانات متاحة حتى ديسمبر/كانون الأول 2024.

المصادر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة)، استنادًا إلى Brownlie, W.J., Sutton, M.A., Cordell, D., Reay, D.S., Heal, K.V., Withers, P.J.A., Vanderbeck, I. & Spears, B.M. 2023. Phosphorus price spikes: A wake-up call for phosphorus resilience. *Frontiers in Sustainable Food Systems*, 7: 1088776. <https://doi.org/10.3389/fsufs.2023.1088776> استنادًا إلى البيانات من: World Bank. 2025. Commodity Markets "Pink Sheets" Data [تمّ الاطلاع على الموقع في 14 مارس/آذار 2025]. <https://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets>. Licence: CC-BY 4.

الشكل 4-4 ارتفاع مخزونات الحبوب العالمية بعد تقلب الأسعار



المصدر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة) استناداً إلى AMIS (Agriculture Market Information System). 2025. Market Database إلى <http://statistics.amis-outlook.org/data/index.html>. Licence: CC-BY-4.0. [مارس/آذار 2025].

<https://doi.org/10.4060/cd6008en-fig4.4>

الأخيرة. وخلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، خفّضت بلدان كثيرة هذه البرامج بشكل كبير أو قامت بإلغائها في إطار سياسات التكيف الهيكلي وتحرير الأسواق. غير أنّ طفرات الارتفاع في أسعار الأغذية في الفترة بين عامي 2007 و2008 أدت إلى عودة مبادرات الاحتفاظ بمخزونات عامة، في وقت سعت فيه الحكومات إلى تحقيق الاستقرار في الأسواق المحلية وضمان الأمن الغذائي (الشكل 4-4). وأدى الارتفاع الأخير في التضخم في أسعار الأغذية إلى إحياء النقاش حول الاستخدام الاستراتيجي للاحتياطيات العامة من الأغذية.⁷⁶

عندما تدار الاحتياطيات بشكل فعال، يمكن أن تساعد في تثبيت الأسعار، وتقليل الاعتماد على القيود التجارية، وتوفير الدعم الحيوي للسكان الضعفاء خلال الأزمات.^{87، 88} فعلى سبيل المثال، في إطار الاستجابة لارتفاع أسعار القمح، نفذت الهند عملية سوق مفتوحة في يوليو/تموز 2023، وأطلقت 10 ملايين طن من القمح من المخزونات العامة.

هل أصبحت المخزونات ضرورية مرة أخرى؟ عودة الاحتياطيات الاستراتيجية

تساهم الاحتياطيات الاستراتيجية من الأغذية في التخفيف من آثار الصدمات على صعيد الإمدادات الغذائية وضمان تحقيق الاستقرار في الأسواق الوطنية؛ وأكثر أنواعها شيوعاً هما مخزونات الطوارئ والمخزونات الاحتياطية. وكلاهما مصمم للتخفيف من الاختلالات في الإمدادات الغذائية ولكنهما يخدمان أغراضاً مختلفة. وتقلل مخزونات الطوارئ من قابلية المستهلكين للتأثر خلال الاختلالات في الإمدادات أو الصدمات المتصلة بأسعار الأغذية في حالات الطوارئ، في حين تعمل المخزونات الاحتياطية على تثبيت الأسعار في الأسواق المحلية لتجنب التقلبات المفرطة، مما يعود بالنفع على المستهلكين والمنتجين على حد سواء.^{76، 86}

وأصبح دور برامج الاحتفاظ بمخزونات عامة في إدارة أسعار الأغذية موضوعاً يحظى باهتمام متجدد في السنوات

وقد نجح هذا التدخل في كبح التضخم في أسعار القمح، الذي تجاوز 12 في المائة، وخفضه إلى ما يتراوح بين 3 و7 في المائة.⁸⁹ ومنذ عام 2021، قامت أوزبكستان بإصلاح احتياطاتها الاستراتيجية من الحبوب: فقد استكمل طرح المخزونات من خلال بورصات السلع الأساسية من أجل احتواء الاختلالات في العرض بإعانات مؤقتة للتخزين ومدفوعات نقدية للمستفيدين من شبكات الأمان. وأدت هذه التعديلات إلى خفض كبير في مخزونات القمح المشتراة، من 50 في المائة من إجمالي الإنتاج في عام 2021 إلى 12 في المائة فقط في عام 2024. مع خفض الكلفة المالية للاحتياطات الاستراتيجية من الحبوب من 537 مليون دولار أمريكي (0.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) إلى 197 مليون دولار أمريكي (0.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة نفسها. والأهم من ذلك، على الرغم من هذه التغييرات، ظل تقلب أسعار القمح المحلي مستقرًا، حتى في ظل التحديات الخارجية.⁹⁰

غير أن فعالية الاحتياطات الغذائية وتوزيعها يعتمدان على الحوكمة السليمة والكفاءة من حيث الكلفة والتكامل مع آليات أوسع قائمة على السوق. ويمكن أن تنشأ عن سوء تصميم الاحتياطات تشوهات غير مقصودة في السوق، وضغوط مالية، وعدم كفاءة في توزيع الغذاء، مما يؤكد الحاجة إلى التخطيط والتنفيذ الدقيقين.^{91، 92} وعلى سبيل المثال، في عام 2023، أدى طرح الهند كميات كبيرة من القمح في السوق إلى انخفاض مستويات المخزون العام، مما قد يحد من قدرة الحكومة على الاستجابة للصدمات على صعيد العرض في المستقبل. وقد يؤدي الاعتماد على الاحتفاظ بمخزونات عامة كأداة أساسية لإدارة تقلبات أسعار الأغذية إلى ضغوط مالية، لأن الاحتفاظ بمخزونات كبيرة وتوزيعها أمر مكلف.⁹³ ويمكن أن تكون هذه الكلفة كبيرة؛ فعلى سبيل المثال، بلغت كلفة المخزونات الاحتياطية في الهند (في عام 2009) وزامبيا (في عام 2011) 1.5 و1.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي.⁹⁴

ويمكن أن تكون لسياسات الاحتفاظ بمخزونات احتياطية عامة آثار كبيرة في الأجلين القصير والمتوسط على أسواق السلع المحلية والدولية. ويمكن أن تؤدي زيادة مستويات المخزونات العامة إلى استقرار الأسعار في حال حدوث صدمات على صعيد العرض، ولكنها قد تؤدي إلى ارتفاع كلفة الشراء وارتفاع أسعار السلع، مما يؤثر على ديناميكيات السوق والإنفاق العام.⁹⁵ وعلى العكس من ذلك، يمكن أن يؤدي خفض مستويات المخزونات العامة إلى تعزيز توافر السلع في الأسواق، وخفض الأسعار، وتقليل الأعباء المالية، ولكنه قد يجعل الأسواق أكثر عرضة للصدمات في المستقبل.⁹⁶ ويمكن أن تؤدي إعانات التصدير، التي غالبًا ما يستخدمها كبار المصدرين عند طرح المخزونات، إلى خفض الأسعار الدولية عن

طريق زيادة العرض العالم، مما قد يعود بالنفع على المستهلكين في البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. غير أن هذه الممارسة يمكن أن تؤثر سلبيًا على المزارعين في البلدان التي تفتقر إلى دعم حكومي مماثل، مما يجعل من الصعب عليهم التنافس في الأسواق المحلية والدولية.⁷⁶ وينبغي لوضعي السياسات أن يوازنوا بعناية بين مستويات المخزونات لضمان الأمن الغذائي والتغذية مع التقليل إلى أدنى حد من التشوهات غير المقصودة في الأسواق والضغوط المالية.⁹⁶

ويمكن أن تكون لبرامج الاحتفاظ بمخزونات عامة احتياطية عواقب غير مقصودة على ديناميكيات السوق، ولا سيما من خلال تثبيط مشاركة القطاع الخاص في تخزين الحبوب وتجارتها. ويؤدي التدخل الحكومي الكبير وغير المتوقع في الأسواق إلى خلق حالة من عدم اليقين لدى الجهات الفاعلة الخاصة، مما يقلل من حافزها على الاستثمار في البنية التحتية للتخزين وأنشطة التجارة. ونتيجة لذلك، تنخفض السيولة في الأسواق ويقل عدد المشاركين القادرين على تحقيق الاستقرار في الأسعار. وبمرور الوقت، يمكن أن يؤدي ذلك إلى مزيد من تقلب الأسعار، مما يقوض الأهداف ذاتها لسياسات الاحتفاظ بمخزونات عامة أي الأمن الغذائي والتغذية واستقرار الأسواق. وهذا أحد الأسباب التي أدت إلى فشل العديد من برامج المخزونات الاحتياطية في الحد من تقلب الأسعار.^{94، 96}

ويتطلب نظام احتياطي الأغذية الذي يعمل بكفاءة نهجًا منسقًا يجمع بين الاحتفاظ بالمخزونات وتنفيذ تدابير مكتملة، مثل نظم الإنذار المبكر، والتعاون الإقليمي في مجال التجارة، ومشاركة القطاع الخاص. ومن الضروري وضع قواعد واضحة وشفافة لإطلاق المخزونات من أجل ضمان استخدام الاحتياطات كملاذ أخير، لا كأداة للتدخل الروتيني في الأسواق.⁹¹ ويمكن للتعاون الإقليمي أن يقلل الحاجة إلى الاحتفاظ بمخزونات كبيرة؛⁹³ فعلى سبيل المثال، يمكن خفض مستويات المخزونات المطلوبة لاحتياطات الطوارئ في أفريقيا الغربية بنسبة تصل إلى 40 في المائة مقارنةً بالنهج غير التعاوني، مما يضمن توزيع الموارد على نحو أكثر كفاءة وتحسين القدرة على الصمود في وجه الصدمات.⁹⁷

4.1.4 التخفيف من ضغوط الأسعار بواسطة نظم المعلومات

من المهم وجود نظام للمعلومات المتعلقة بالأسواق يعمل بكفاءة ويكون مدعومًا ببيانات عالية الجودة ومتاحة في الوقت المناسب، لتعزيز اتخاذ قرارات مستنيرة وتحسين الكفاءة العامة للأسواق الزراعية. وتؤدي نظم المعلومات المتعلقة بالأسواق دورًا محوريًا

فعال من منصة eNAM (السوق الزراعية الوطنية)، التي تربط المزارعين بالمشتريين في أسواق الجملة على المستوى الوطني باستخدام بيانات في الوقت الفعلي لتتبع الأسعار واتجاهات السوق، والتخفيف من الاختلالات في سلسلة الإمداد، وضمان استمرار وصول المزارعين إلى السوق. وبالإضافة إلى تمكين التجارة عبر الإنترنت، عززت الحكومة المنصة من خلال إدماج أسواق إضافية وتقديم الدعم المالي المباشر للمزارعين، مما عزز قدرتهم على الصمود خلال الأزمة.¹⁰²

ويمكن أن يؤدي الوصول السريع إلى نظم معلومات السوق، سواء أكان ذلك من خلال قنوات الاتصال التقليدية أو الحديثة، إلى التقليل بدرجة كبيرة من تقلب الأسعار وتحسين كفاءة السوق. وحينما تكون المعلومات محدودة أو مكلفة، لا يمكن للمشاركين في السوق الانخراط في المراجعة المثلى بين الأسعار، مما يؤدي إلى تشتت الأسعار وعدم الكفاءة في توزيع السلع. ومع ذلك، يمكن أن يساعد الوصول إلى الإنترنت أو الهواتف المحمولة في التخفيف من هذه المشاكل. وعلى سبيل المثال، أدى استخدام الهواتف المحمولة من قبل الصيادين وتجار الجملة في ولاية كيرالا في الهند خلال الفترة بين عامي 1997 و2001، إلى الحد من تشتت الأسعار بدرجة كبيرة، والقضاء على الهدر، والالتزام شبه الكامل بقانون السعر الواحد.¹⁰⁴ وبالمثل، في النيجر، أدى إدخال خدمات الهاتف المحمول في الفترة بين عامي 2001 و2006 إلى خفض تشتت أسعار الحبوب بنسبة تراوحت بين 10 و16 في المائة، وكان الأثر الأكبر في الأسواق النائية.¹⁰⁵ ويوضح الإطار 3-4 كيف أن إدماج الحلول التكنولوجية المبتكرة في الممارسات الزراعية الريفية يُغيّر طريقة وصول صغار المنتجين إلى الأسواق والموارد والخدمات المالية في أمريكا اللاتينية.

5.1.4 الاستثمارات الاستراتيجية لمنع الزيادات في أسعار الأغذية في المستقبل

أكدت طفرات الارتفاع الأخيرة في أسعار الأغذية في الأسواق العالمية الحاجة إلى استمرار الاستثمار في الزراعة لتعزيز قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود وحماية الأمن الغذائي والتغذية. وقد استجاب المزارعون في الاقتصادات الزراعية الرئيسية، بما في ذلك الصين والهند والاتحاد الروسي، لطفرات الارتفاع في الأسعار التي تسببت بها الأزمة في الفترة بين عامي 2007 و2008 بمستويات قياسية من الاستثمار في الزراعة.¹⁰⁶ وبعد انخفاض خلال عامي 2021 و2022،

في هذا الصدد من خلال جمع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بأسواق المدخلات والمخرجات. ويجمع نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الموثوق بالبيانات من مصادر متعددة - الأسواق والمشتريين والبائعين الرئيسيين وخدمات الرصد الحكومية - مما يضمن المصداقية والموثوقية. وتعد دقة البيانات الأساسية واتساقها وتوقيتها أمورًا أساسية لفعالية أي نظام للمعلومات المتعلقة بالأسواق، إذ يمكن للبيانات ذات الجودة الضعيفة أن تضلل الجهات المعنية وتُفوّض الثقة في النظام. وتساعد نظم المعلومات المتعلقة بالأسواق في تحسين عملية صنع القرار وتعزيز كفاءة الأسواق والحد من مخاطر طفرات الارتفاع المفاجئة وتقلب الأسعار، وذلك من خلال تزويد المزارعين والتجار والمجهزين وواضعي السياسات بمعلومات دقيقة عن الأسواق في الوقت المناسب.⁹⁹

ومن خلال تعزيز الشفافية وتحسين تنسيق السياسات في أسواق الأغذية العالمية، يمكن لنظام المعلومات المتعلقة بالأسواق أن يساهم في التخفيف من طفرات الأسعار غير المتوقعة التي يمكن أن تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية على المستوى العالمي. على سبيل المثال، يشكل نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية مبادرة مشتركة بين الوكالات ش⁹⁸ أطلقتها وزراء الزراعة في بلدان مجموعة العشرين في عام 2011 بعد أزمة أسعار الأغذية العالمية في الفترة بين عامي 2007 و2008 - لدعم تحسين شفافية الأسواق والحد من مخاطر تقلب الأسعار. وخلال الجائحة ومنذ اندلاع الحرب في أوكرانيا، سهّل نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية تبادل المعلومات بين البلدان، مما مكن واضعي السياسات من بلورة فهم أفضل لديناميكيات الأسواق الزراعية العالمية واتخاذ قرارات مستنيرة. وعلى سبيل المثال، عقد منتدى الاستجابة السريعة التابع لنظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية سلسلة من أحداث الحوار حول السياسات للحد من آثار الحرب في أوكرانيا على تجارة الأغذية.¹⁰¹

تتيح القدرة على تتبع الاتجاهات ومقارنتها عبر مختلف الأقاليم والسلع لواضعي السياسات تحديد مواطن الضعف والاستجابة بشكل استباقي لطفرات الارتفاع المحتملة في الأسعار. فعلى سبيل المثال، في الهند، خلال الجائحة في عام 2020، استفادت الحكومة بشكل

رر من الأمثلة الجيدة على هذه المبادرات بوابة مرصد الزراعة وسلاسل الأغذية التي ستستخدمها المفوضية الأوروبية.⁹⁸

ش يشترك فيها كل من منظمة الأغذية والزراعة، ومبادرة الرصد الجغرافي العالمي للزراعة التابعة للفريق المعني برصد الأرض، والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمجلس الدولي للحبوب، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة التجارة العالمية.¹⁰⁰

ت قانون السعر الواحد هو مبدأ ينص على أن توزيع السلع بكفاءة بين الأسواق يقتضي ألا يختلف سعر السلع المتماثلة في مواقع مختلفة إلا بمقدار كلفة النقل.¹⁰³

الإطار 3-4 أدوات مبتكرة لمعلومات السوق تدعم صغار المزارعين

من خلال تعزيز مهاراتهم المالية باستخدام مزيج جذاب من الألعاب والتعلم المصغر والرؤى السلوكية. وفي غواتيمالا، تستفيد مبادرة SiembraCo من تقنيات الزراعة الافتراضية والتقنيات المتقدمة مثل صور الأقمار الاصطناعية لتعزيز الإنتاجية الزراعية. وتدعم هذه المبادرة صغار المنتجين من خلال توفير التدريب والحصول على مدخلات عالية الجودة والأدوات والمعدات المناسبة والمساعدة التقنية في زراعة المحاصيل. ومن خلال إدماج هذه الموارد، تهدف مبادرة SiembraCo إلى تمكين المزارعين من زيادة غلاتهم وتحسين سبل كسب عيشهم. وفي هندوراس، صُمم تطبيق MiCaja لرقمنة جميع عمليات المصارف القروية الصغيرة. ويتيح هذا التطبيق لهذه المصارف إصدار بيانات مالية يومية وكشوف الربح والخسارة، مما يحسن بدرجة كبيرة شفافية إدارتها المالية. ونتيجة لذلك، أصبحت المصارف قادرة على الحصول على مزيد من رأس المال لعمليات الإقراض. وقد ساعد ذلك من جانبه المزارعين في الحصول على مزيد من الائتمانات بأسعار أفضل، مما قلل من مخاطر مديونيتهم المفرطة. وأخيرًا، في المكسيك، توفر شركة Nilus أغذية مغذية وبأسعار ميسورة لسكان المناطق الحضرية ذوي الدخل المنخفض من خلال تقليل عدد الوسطاء، وإنقاذ الأغذية، والشراء الجماعي. ويعتمد نموذجها على شراكات مع شركات زراعية تجارية ومطاعم وفنادق ومنتجين زراعيين كبار، للحصول على منتجات طازجة ومنقذة، ثم إعادة توزيعها عبر شبكة من قادة المجتمع المحلي. وأقامت Nilus تحالفات مع منظمات المنتجين وبدأت في الشراء من صغار المنتجين في المناطق الريفية لتزويد المستهلكين في المناطق الحضرية. ولا يقتصر هذا النهج على دعم صغار المنتجين فحسب، بل يضمن أيضًا إمداد المجتمعات الحضرية بأغذية مغذية وبأسعار ميسورة.

في أمريكا اللاتينية، تؤثر الأدوات المبتكرة للمعلومات المتعلقة بالأسواق تأثيرًا كبيرًا على سبل كسب العيش لصغار المنتجين من خلال ربطهم بالخدمات المالية وغير المالية، وفرص السوق، والمعلومات الزراعية المهمة. ومن المبادرات البارزة في هذا الصدد منحة مشروع Innovatech، التي تعاونت في نسختها الأولى مع 12 شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا في خمسة بلدان في أمريكا اللاتينية (دولة بوليفيا المتعددة القوميات، والسلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس، والمكسيك). وكان الهدف من المشروع هو تعميم استخدام الحلول الرقمية التي طورتها هذه الشركات الناشئة من خلال إدماجها في المشاريع الأخرى الداعمة لتطوير سلاسل القيمة الزراعية والغذائية. ومن خلال ربط الشركات الناشئة بمبادرات سلاسل القيمة الزراعية والغذائية، زود المشروع الفئات المستهدفة بحلول رقمية لمعالجة المشاكل التي حددت مسبقًا. ووصل عدد الأسر المعيشية المستفيدة من المشروع نحو 21 000 أسرة معيشية، بما في ذلك النساء والشباب والشعوب الأصلية، من خلال ربط 382 منظمة بحلول قائمة على التكنولوجيا. وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، حوّلت شركة Hola Tractor نموذج أعمالها لتقديم خدمات أفضل إلى صغار المزارعين. وكانت الشركة تقدم خدماتها في الأصل للمنتجين المتوسطي الحجم، لكنها أصبحت الآن تشمل صغار المنتجين في قاعدة عملائها من خلال تحالفات مع منظمات المنتجين الكبرى. وقد أتاحت هذا التوسع قاعدة أوسع من العملاء، ومكن الشركة من تقديم خدمات جديدة في المعدات، مثل آلات الحراثة الصغيرة، المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات صغار مربّي اللاما في المناطق الجبلية. وساعدت هذه التغييرات صغار المنتجين على الوصول إلى حلول آلية ميسورة الكلفة، مما عزّز إنتاجيتهم وخفّض كلفة اليد العاملة، وبالتالي حسّن أسعار منتجاتهم. وفي السلفادور، تمكّن مبادرة Alfi صغار المنتجين

المصدر: Project+Completion+Rep/49457717/IFAD. 2022. INNOVATECH Mission Completion Report. Rome. <https://www.ifad.org/documents/4841560340c4e761039b?t=1726605714309-4be3-b905-ort+RPSF+2022+Dec.pdf/d69c5c6b-aff9>

القطاع (التي ظلت ثابتة عند 2.30 في المائة)، لأن القطاعات الأخرى شهدت زيادات أكبر في الائتمانات في الفترة نفسها.¹⁰⁸ ويمكن للاستثمارات المستدامة، العامة والخاصة، في الزراعة أن تُعزز القدرة على إنتاج الأغذية في الأجل الطويل، مما يحسن قدرة الأسواق على الصمود؛

زاد الإنفاق العام العالمي على الزراعة مرة أخرى في عام 2023 ليصل إلى 701 مليار دولار أمريكي بالقيمة الاسمية.¹⁰⁷ وشهد عام 2023 أيضًا زيادة في الائتمانات المقدمة للقطاع الزراعي حيث وصلت إلى 1.21 مليار دولار أمريكي. غير أن ذلك لم يمثل زيادة في حصة

وزيادة في كلفة النقل، مما يقيّد قدرة السوق على الاستجابة ويساهم في ارتفاع الأسعار وزيادة تقلبها.

وبالمثل، يساهم الاستثمار في البنية التحتية للتخزين بدور حاسم الأهمية في تعزيز استقرار الأسعار. وتتيح مرافق التخزين الملائمة، بما في ذلك المستودعات وسلاسل التبريد، للمزارعين تخزين منتجاتهم وبيعها بأسعار أفضل، بدلاً من اضطرارهم إلى بيعها بأسعار منخفضة خلال فترات الذروة أثناء جني المحاصيل. ويقلل ذلك من تقلب الأسعار ويكفل إمدادات أكثر استقراراً من المنتجات الزراعية على مدار السنة، مما يساهم في الأمن الغذائي والتغذية. وعلاوة على ذلك، يؤدي تحسين التخزين إلى تقليل الخسائر بعد الحصاد، ولا سيما في البلدان النامية حيث تؤدي عدم كفاية المرافق إلى فاقد كبير في الأغذية.

ويساهم الاستثمار في البنية التحتية لسلسلة التبريد بدور مهم في تحسين توافر الأغذية المغذية ونوعيتها، وزيادة أسعار المنتجين، والحد من الفاقد من الأغذية. ويجري اعتماد تكنولوجيات التبريد المستدامة، التي توفر كلفة تشغيل منخفضة، على نطاق متزايد، ولا سيما في المراحل الأولى من سلسلة التبريد، مثل إزالة الحرارة من الحبوب وتخزين كميات كبيرة من المنتجات.¹¹⁵ وتكتسب هذه الحلول أهمية خاصة في المناطق النائية التي لا تصلها شبكات الكهرباء.¹¹⁶ ويمكن أن تساهم في خفض أسعار الأغذية الغنية بالمغذيات مثل الفواكه والخضروات.¹¹⁰ فعلى سبيل المثال، أصبحت حاويات التخزين البارد المزودة بألواح شمسية خياراً فعالاً من حيث الكلفة لتخزين الفواكه والخضروات في جنوب آسيا وجنوبها الشرقي. وأظهر تقييم لهذه التكنولوجيات في شمال نيجيريا تحسينات كبيرة في حجم المنتجات المباعة وأرباح المستخدمين، مع تقليل الفاقد والمهدر قبل البيع.¹¹⁷ ويجري حالياً اختبار حلول متكاملة تعمل خارج الشبكة تشمل التبريد والنقل والتخزين البارد باستخدام الطاقة الشمسية لسلاسل قيمة الخضروات، وغالباً ما يتم ذلك إلى جانب نماذج أعمال مبتكرة مثل التبريد كخدمة التي تساعد على معالجة حواجز القدرة على تحمّل الكلفة والتمويل، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.¹¹⁶ كما يجري تطوير تكنولوجيات تهدف إلى تقليل الاعتماد على المكونات المستوردة وتيسير الصيانة، من خلال الجمع بين المواد التقليدية والحديثة. ففي مالي، أدى مشروع تكنولوجيا هجينة بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ووزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية إلى زيادة الدخل بنسبة 25 في المائة وإطالة فترة صلاحية البطاطا لشهر إضافي.¹¹⁶

ومع ذلك، سيظل الأمن الغذائي العالمي والتغذية معرضين للخطر في حالة ظهور أزمة أخرى ما لم تتخذ تدابير سياسية تكملية وتُراعى اعتبارات لضمان أن تعزز هذه الاستثمارات الأنماط الغذائية الصحية.^{106، 109}

وتعيد الاستثمارات الاستراتيجية في البحث والتطوير في مجال الزراعة تشكيل الريادة العالمية في مجال الابتكار، مع تحوّل أولويات التمويل في الاقتصادات الكبرى. ويمكن أن تؤدي هذه الاستثمارات دوراً رئيسياً في خفض أسعار الأغذية من خلال زيادة الإنتاجية الزراعية.¹¹⁰ والجدير بالذكر أن الصين برزت كرائدة عالمية، حيث تجاوز متوسط الإنفاق السنوي على البحث والتطوير في مجال الزراعة في القطاع العام ما تجاوزه البرازيل والهند والولايات المتحدة الأمريكية مجتمعة بين عامي 2019 و2021.¹¹¹ وعلى العكس من ذلك، شهدت الولايات المتحدة الأمريكية انخفاضاً في الاستثمار العام في البحث والتطوير في مجال الزراعة، حيث انخفضت النفقات في عام 2019 بنحو الثلث بالقيمة الحقيقية مقارنة بالذروة التي سجّلت في عام 2002.¹¹² وبالمثل، وعلى الرغم من تخصيص الاتحاد الأوروبي 381 مليار يورو للبحث والتطوير بشكل عام في عام 2023، فإن معدل نمو تمويل البحث الزراعي ظل متواضعاً مقارنة بما تحقق، على سبيل المثال، في اليابان وجمهورية كوريا.¹¹³

ويمكن أن يؤدي الاستثمار في البنية التحتية للنقل القادرة على الصمود - بما في ذلك الممرات البحرية ومرافق الموانئ وشبكات اللوجستيات الداخلية - إلى تعزيز كفاءة سلسلة إمدادات الأغذية وتقليل مخاطر طفرات الارتفاع في الأسعار الناجمة عن الاختناقات في البنية التحتية. ويعتمد استقرار سلاسل إمدادات الأغذية بشكل متزايد على عدد قليل من الاختناقات الحرجة التي تسهّل حركة السلع الأساسية. وفي ظل تنامي التجارة الدولية في السلع الزراعية، يزداد الضغط على عدد قليل من «نقاط الاختناق» - وهي نقاط حرجة على طرق النقل التي تمر عبرها كميات استثنائية من التجارة. وهناك ثلاثة أنواع رئيسية من نقاط الاختناق الحرجة للأمن الغذائي والتغذية على المستوى العالمي: الممرات البحرية مثل المضائق والقنوات، والبنية التحتية الساحلية في الأقاليم الرئيسية المصدرة للمحاصيل، والبنية التحتية للنقل الداخلي في الأقاليم الرئيسية المصدرة للمحاصيل.¹¹⁴ ومن المتصور أن يؤدي تعطل خطير في واحد أو أكثر من نقاط الاختناق هذه إلى نقص في الإمدادات وطفرة في الأسعار، مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب بنوية قد تتجاوز أسواق الأغذية. وقد لا تؤدي الاختلالات الأكثر شيوعاً في حد ذاتها إلى أزمات، ولكنها يمكن أن تؤدي إلى تأخيرات، وتلف في المنتجات،

وتؤدي سعة التخزين المحدودة إلى سلسلة من التشوهات في السوق. ويضطر المزارعون إلى بيع محاصيلهم فور حصادها، مما يؤدي إلى فائض في العرض في السوق، ويخفض الأسعار، ويقلل من القدرة على التفاوض، ويزيد من التعرض لتقلبات الأسعار. ويشكل حجم هذه المشكلة تحديًا كبيرًا؛ ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تؤدي مرافق تخزين الحبوب غير الملائمة إلى خسائر بعد الحصاد وتقلبات موسمية في الأسعار تكلف 4 مليارات دولار أمريكي سنويًا للحبوب وحدها.¹¹⁸ وفي الهند، تؤدي سلاسل التبريد غير الملائمة إلى خسائر كبيرة في المنتجات قبل أن تصل إلى المستهلكين، مما يزيد من تضخم أسعار الأغذية. وبالتالي، فإن البنية التحتية للتخزين البارد ضرورية لاستقرار أسعار السلع القابلة للتلف مثل الفواكه والخضروات ومنتجات الألبان. وتساهم الاستثمارات في مرافق التخزين التقليدي والباردة في خفض الفاقد بعد الحصاد بشكل مستمر وتساهم في استقرار الأسعار وتحسين أداء الأسواق.

وتؤدي الاستثمارات في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاعات النقل والتوزيع في النظم الزراعية والغذائية دورًا حاسمًا في الاقتصادات الريفية من خلال توفير فرص في سلسلة القيمة لصغار المنتجين. وتعدّ هذه المؤسسات التي تقوم بتوريد الأغذية وتجهيزها وتعبئتها وتوزيعها ضرورية لزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الأسعار للمنتجين والحد من الفاقد من الأغذية على طول سلسلة القيمة.¹¹⁹ ومع ذلك، قد تواجه هذه المؤسسات صعوبات في الحصول على التمويل الكافي لاحتياجاتها، حيث إن مؤسسات التمويل الأصغر غالبًا ما توفر تمويلًا غير كافٍ، في حين أن المصارف التجارية قد تعتبر عملاءها من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم مخاطرة كبيرة.^{120، 121} ومع معالجة هذه الفجوات في التمويل، يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاع الزراعي والغذائي أن تولد فرصًا اقتصادية كبيرة عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل،¹²² وإذا وجهت نحو التصنيع المستدام للأغذية المغذية، يمكنها أن تدعم النتائج الخاصة بالتغذية. وفي الواقع، تحقق الاستثمارات في الزراعة أعلى نسبة ديون إلى رأس المال في الاقتصادات النامية،¹²³ حيث للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاع الزراعي والغذائي تأثيرات مضاعفة قوية تساهم في الإنتاج المستدام والتحول الريفي. وقد أظهرت عدة مشاريع إنمائية الآثار الإيجابية لهذه الاستثمارات. ففي كولومبيا، نجح برنامج بناء قدرات المبادرات الفردية الريفية (2012-2022) في زيادة دخل الفرد بنسبة 34 في المائة، وزيادة في الأجور بنسبة 36 في المائة، وفي أصول الأسر المعيشية بنسبة 10 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح المشاركون في المشروع أقل عرضة للصدمات

المناخية وشهدوا زيادة بنسبة 4 في المائة في التنوع الغذائي. 124 وساعد مشروع التجميع والتحول الريفيين (2017-2022) في الجبل الأسود المشاركين على زيادة دخلهم بنسبة 35 في المائة، وذلك في المقام الأول من خلال تربية الماشية، مع زيادة ملحوظة بنسبة 92 في المائة في مبيعات الماشية.¹²⁵

2.4 الأنماط والسياسات والسبل: تحليل للمسارات

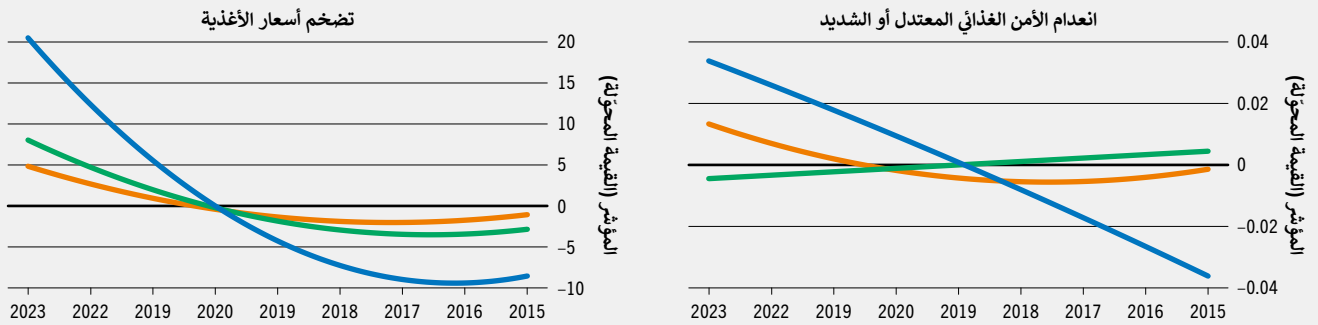
تسلك البلدان مسارات متميزة في كيفية تأثير تضخم أسعار الأغذية على نتائجها في مجال الأمن الغذائي. وعلى الرغم من مواجهة ضغوط عالمية مماثلة على أسعار المواد الغذائية، تظهر البلدان تباينًا ملحوظًا في معدلات التضخم في أسعار الأغذية المحلية والأمن الغذائي. ويمكن أن يساعد هذا التباين في تحديد التدخلات السياسية الفعالة التي نجحت في التخفيف من الضغوط على أسعار المواد الغذائية وحماية الأمن الغذائي. في حين تناول الفصل الثالث العلاقات العامة بين التضخم في أسعار الأغذية ونتائج انعدام الأمن الغذائي، يحلل هذا القسم الأنماط المتميزة في مختلف البلدان لتكوين فهم أفضل لما إذا كانت هناك سياسات ساعدت في الحفاظ على الأمن الغذائي يكشف تحليل شمل 153 بلدًا في الفترة من 2015 إلى 2023 أن النتائج تختلف بشكل كبير حتى بين البلدان التي كانت تتمتع في البداية بمستويات مماثلة من الأمن الغذائي: ففي حين تمكنت بعض البلدان من الحفاظ على استقرار نسبي على الرغم من ارتفاع التضخم، شهدت بلدان أخرى تدهورًا في نتائج الأمن الغذائي (الشكل 4-5).

وتصنّف البلدان على أساس مدى انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2023 ضمن أربع مجموعات: (1) مستويات منخفضة (72 بلدًا)؛ (2) ومستويات متوسطة من الشريحة الدنيا (33 بلدًا)؛ (3) ومستويات متوسطة من الشريحة العليا (33 بلدًا)؛ (4) ومستويات مرتفعة في انعدام الأمن الغذائي (15 بلدًا). ويضمن ذلك مقارنة البلدان مع نظيراتها التي تواجه ظروفًا أولية مماثلة من حيث حالة الأمن الغذائي، مع الاعتراف بأن أي تغيير في النسبة المئوية لانعدام الأمن الغذائي ينطوي على آثار مختلفة جذريًا على السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي مقارنةً بالسكان الذين يتمتعون بالأمن الغذائي.

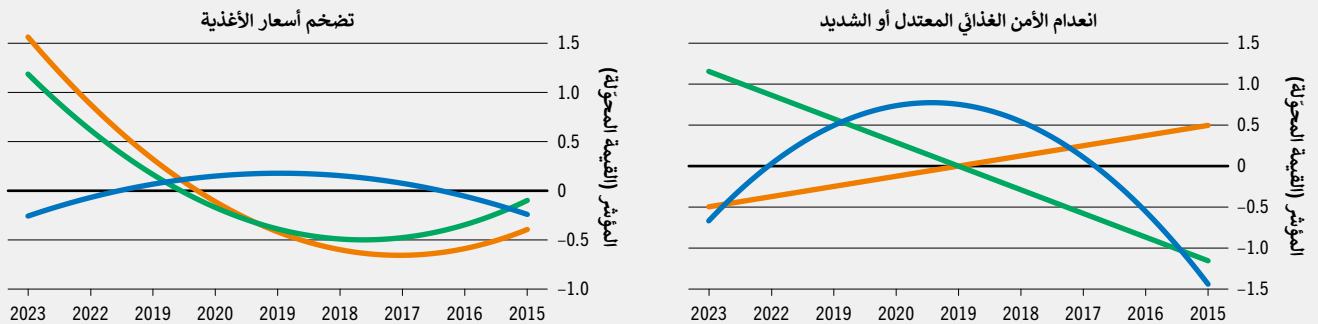
وقد ظهرت عبر جميع فئات خط الأساس الأربع ثلاثة أنماط من المسارات المتسقة التي تتسم بعلاقات مميزة بين التضخم والأمن الغذائي. ويظهر النمط

الشكل 4-5 المسارات المميزة للأمن الغذائي والتضخم في أسعار الأغذية، 2015-2023

(أ) مستويات منخفضة في انعدام الأمن الغذائي



(ب) انعدام الأمن الغذائي المتوسط من الشريحة الدنيا



مجموعات المسارات: 1 — 2 — 3

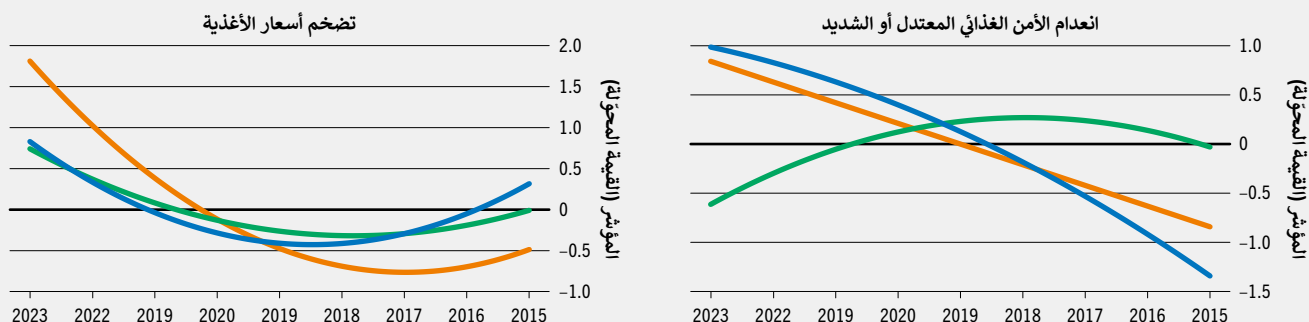
الغذائي، في حين عانت بلدان أخرى من انتكاسات كبيرة. وفي فئة خط الأساس لانعدام الأمن الغذائي المنخفض، تحسن الأمن الغذائي بشكل طفيف في 35 بلدًا على الرغم من الارتفاع الحاد في التضخم في أسعار الأغذية السنوية من 2.33 في المائة في عام 2015 إلى 10.75 في المائة في عام 2023. وبالمثل، حقق 13 بلدًا في فئة بلدان انعدام الأمن الغذائي المتوسط من الشريحة الدنيا انخفاضات طفيفة في انعدام الأمن الغذائي على الرغم من الزيادات الشديدة في التضخم في أسعار الأغذية من 3.94 في المائة إلى 21.75 في المائة في الفترة نفسها. وفي المقابل، شهد 16 بلدًا من بلدان انعدام الأمن الغذائي المتوسط من الشريحة العليا زيادة كبيرة في انعدام الأمن الغذائي، مرتبطة بالارتفاع الحاد في التضخم في أسعار الأغذية

الأول تغييرًا طفيفًا في الأمن الغذائي، رغم زيادات تراوحت بين معتدلة وشديدة في تضخم أسعار الأغذية. ويظهر النمط الثاني تدهورًا في الأمن الغذائي مصحوبًا بمستويات متفاوتة من التضخم في أسعار الأغذية، مما يدل على وجود تحديات. أما النمط الثالث فيظهر ديناميكيات فريدة تختلف باختلاف كل مجموعة أساسية، وتتراوح بين التدهور الشديد والتحسين الكبير في الأمن الغذائي، على الرغم من ضغوط التضخم في أسعار الأغذية. وتراوحت معاملات الارتباط بين التضخم في أسعار الأغذية وانعدام الأمن الغذائي بين الإيجابية (0.58) والسلبية (-0.45) عبر هذه المجموعات.¹²⁶

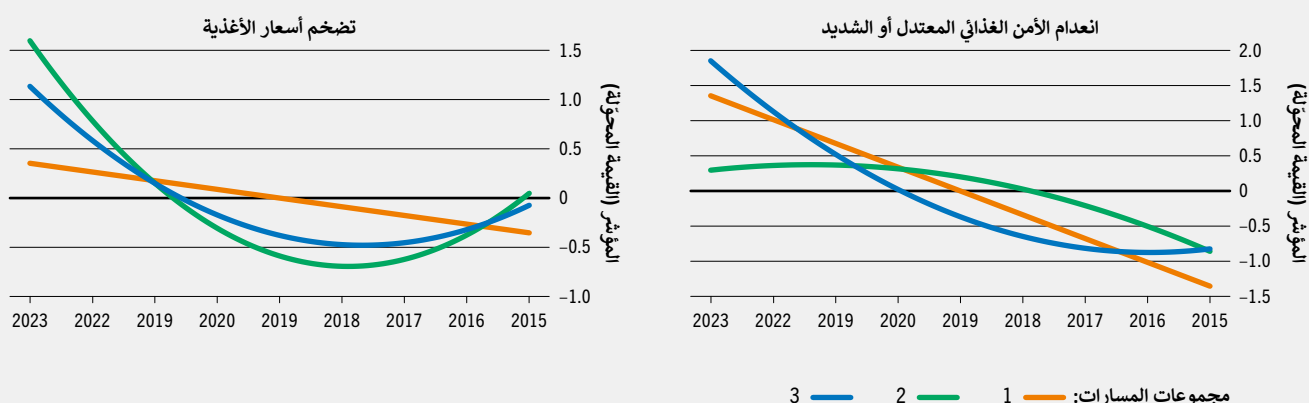
ورغم التقلبات الشديدة في معدلات التضخم، تمكنت بعض البلدان من تحقيق تحسينات هامشية في الأمن

الشكل 4-5 (يتبع)

ج) انعدام الأمن الغذائي المتوسط من الشريحة العليا



د) مستويات مرتفعة في انعدام الأمن الغذائي



ملاحظات: صُنِّفَت البلدان باستخدام طريقة التقسيمات الطبيعية لجينكس (Jenks) إلى بلدان تعاني من مستويات منخفضة في انعدام الأمن الغذائي، وبلدان انعدام الأمن الغذائي المتوسط من الشريحة الدنيا، وبلدان انعدام الأمن الغذائي المتوسط من الشريحة العليا، وبلدان تعاني من مستويات مرتفعة في انعدام الأمن الغذائي. وتبين كل لوحة مسارات البلدان في الفترة من بين عامي 2015 و2023 على أساس تقديرات نموذج المسارات القائمة على المجموعات باستخدام دوال تربيعية. ويظهر المحور الرأسي القيم المحوالة للمؤشرات الخاصة بانعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد (في اللوحات اليسرى) وتضخم أسعار الأغذية (في اللوحات اليمنى)، حيث تبين هذه القيم التغيرات النسبية مقارنةً بمتوسطات كل بلد ضمن المجموعات المختلفة. وتمثل المسارات المرقمة (1، 2، 3) أنماطاً متميزة داخل كل فئة من فئات انعدام الأمن الغذائي: مستويات منخفضة في انعدام الأمن الغذائي: المجموعة 1 - أمن غذائي مستقر، تضخم معتدل: المجموعة 2 - تحسن الأمن الغذائي، تضخم قوي: المجموعة 3 - تدهور الأمن الغذائي، تضخم قوي. انخفاض متوسط انعدام الأمن الغذائي: المجموعة 1 - تحسن الأمن الغذائي، تضخم حاد: المجموعة 2 - انخفاض الأمن الغذائي، تضخم معتدل: المجموعة 3 - انخفاض الأمن الغذائي، تضخم معتدل. انعدام الأمن الغذائي: المجموعة 1 - تدهور الأمن الغذائي، تضخم قوي: المجموعة 2 - تحسن الأمن الغذائي، تضخم معتدل: المجموعة 3 - انخفاض الأمن الغذائي، تضخم معتدل. انعدام الأمن الغذائي المرتفع: المجموعة 1 - تدهور الأمن الغذائي، تضخم معتدل: المجموعة 2 - انخفاض الأمن الغذائي، ثم تحسن الأمن الغذائي، ثم تضخم شديد: المجموعة 3 - تدهور شديد في الأمن الغذائي، تضخم معتدل.

المصدر: Mamidanna, S., Ignaciuk, A. & Carrasco Azzini, G. *Divergent food security trajectories. A global analysis of policy patterns across the world* (سيصدر قريباً). *A global analysis of policy patterns across the world*. FAO Agricultural Development Economics under food price inflation – Background paper for *The State of Food Security and Nutrition in the World 2025*. FAO Working Paper 25. Rome, FAO .08-Working Paper 25

<https://doi.org/10.4060/cd6008en-fig4.5>

الأمن الغذائي (الشكل 4-6).^{١٢٦} وإن استخدام ضوابط الأسعار وإعانات الإنتاج شائع بدرجة أكبر في بلدان انعدام الأمن الغذائي المتوسط من الشريحة الدنيا والبلدان التي تعاني من مستويات مرتفعة في انعدام الأمن الغذائي، مما يشير إلى تنوع استراتيجيات مكافحة انعدام الأمن الغذائي. وتظهر قيود التصدير نمطاً معاكساً، إذ

من 3.74 في المائة إلى 17.13 في المائة. وأظهرت هذه الحالات الأخيرة أقوى الارتباطات الإيجابية بين التضخم وانعدام الأمن الغذائي.

ويكشف تحليل تناول أكثر من 10 000 سجل من سجلات السياسات و35 أداة من أدوات السياسات التي تشمل إدارة الأسواق ودعم الإنتاج والتجارة عن أنماط مميزة عبر مختلف مسارات

١٢٦ ث ث للاطلاع على تفاصيل مصادر بيانات السياسات، أنظر Mamidanna, Ignaciuk, and Carrasco Azzini (سيصدر قريباً).

الشكل 4-6 مُعدّلات تنفيذ السياسات الملاحظة في البلدان بحسب مستوى انعدام الأمن الغذائي (مستويات عام 2023) ومجموعة الممارسات

مستويات منخفضة في انعدام الأمن الغذائي	انعدام الأمن الغذائي المتوسط من الشريحة الدنيا	انعدام الأمن الغذائي المتوسط من الشريحة العليا	مستويات مرتفعة في انعدام الأمن الغذائي	الحماية الاجتماعية
2.5% 2.9%	4.2% 6.6% 7.9%	6.3% 5.7% 7.7%	9.9% 3.0% 6.2%	
8.9% 8.1%	4.2% 25.3% 16.8%	9.6% 14.0% 13.7%	6.8% 7.0%	الرقابة على الأسعار
13.2% 15.8%	4.2% 18.5% 23.2%	13.9% 1.8% 12.4%	4.1% 37.2%	إعانات الإنتاج
29.3% 23.9%	12.5% 22.8% 15.8%	16.5% 19.3% 13.1%	8.1% 11.6%	القيود على التصدير
16.1% 12.3%	4.2% 12.3% 5.3%	1.7% 3.5% 7.8%	1.4% 2.3%	إلغاء القيود على التصدير
73.0% 67.2%	8.3% 37.7% 35.8%	48.7% 26.3% 39.2%	36.5% 51.2%	التعريفات الجمركية على الواردات
67.7% 64.8%	4.2% 38.9% 26.3%	38.3% 14.0% 33.3%	23.0% 34.9%	خفض التعريفات الجمركية على الواردات
21.1% 18.5%	4.2% 6.2% 2.1%	2.6% 0.0% 2.0%	0.0% 0.0%	القيود على تصدير الأسمدة
1.5% 3.0%	0.0% 2.5% 0.0%	0.0% 0.0%	0.0% 0.0%	إلغاء القيود على تصدير الأسمدة
45.4% 46.8%	0.0% 11.1% 3.2%	3.5% 0.0% 2.6%	0.0% 0.0%	التعريفات الجمركية على واردات الأسمدة
26.3% 27.3%	0.0% 17.3% 7.4%	6.1% 7.0% 11.1%	5.4% 9.3%	خفض التعريفات الجمركية على واردات الأسمدة
المجموعة 1	المجموعة 1	المجموعة 1	المجموعة 1	
المجموعة 2	المجموعة 2	المجموعة 2	المجموعة 2	
المجموعة 3	المجموعة 3	المجموعة 3	المجموعة 3	

ملاحظات: تمثل النسب المئوية نسبة البلدان-السنوات التي كانت فيها كل سياسة سارية، محسوبة كمتوسط للمؤشرات الثنائية (1/0) في جميع الملاحظات في كل استناداً إلى بيانات 153 بلداً للفترة من 2015 إلى 2023. وتم جمع البيانات المتعلقة بالسياسات من مصادر متعددة لتوسيع نطاق التغطية إلى أقصى حد ممكن مع أن بعض السجلات لا تزال غير مكتملة بسبب القيود على توافر البيانات. وتم جمع الأرقام المتعلقة بالحماية الاجتماعية عبر جميع أدوات الحماية الاجتماعية. وتعرض القيم التي تقل عن 0.5 في المائة على أنها 0 في المائة. مجموعة مسار كل خط أساس: مستويات منخفضة في انعدام الأمن الغذائي: المجموعة 1 - أمن غذائي مستقر، تضخم معتدل؛ المجموعة 2 - تحسين الأمن الغذائي، تضخم قوي؛ تم حذف المجموعة 3 لأنها تضم بلداً واحداً فقط. انعدام الأمن الغذائي المتوسط من الشريحة الدنيا: المجموعة 1 - تحسين الأمن الغذائي، تضخم حاد؛ المجموعة 2 - انخفاض الأمن الغذائي، تضخم معتدل؛ المجموعة 3 - انخفاض في البداية، ثم تحسن الأمن الغذائي وتضخم معتدل. انعدام الأمن الغذائي المتوسط من الشريحة العليا: المجموعة 1 - تدهور الأمن الغذائي، تضخم قوي؛ المجموعة 2 - تحسين الأمن الغذائي، تضخم معتدل؛ المجموعة 3 - انخفاض الأمن الغذائي، تضخم معتدل. انعدام الأمن الغذائي المرتفع: المجموعة 1 - تدهور الأمن الغذائي، تضخم معتدل؛ المجموعة 2 - انخفاض في البداية، ثم تحسن الأمن الغذائي، تضخم شديد؛ المجموعة 3 - تدهور شديد في الأمن الغذائي، تضخم مع.

المصدر: A global analysis of policy patterns across divergent food security trajectories. Mamidanna, S., Ignaciuk, A. & Carrasco Azzini, G. 2023. *The State of Food Security and Nutrition in the World 2023*. FAO Agricultural Development Economics under food price inflation – Background paper for The State of Food Security and Nutrition in the World 2023. FAO Agricultural Development Economics Rome, FAO. 08-Working Paper 25

<https://doi.org/10.4060/cd6008en-fig4.6>

الشريحة الدنيا (25.3 في المائة) والبلدان التي تعاني من مستويات مرتفعة في انعدام الأمن الغذائي (30 في المائة)، ولا سيما بين البلدان التي تسلك مسارات تراجع في الأمن الغذائي مع تضخم معتدل في أسعار الأغذية. وأظهرت إعانات الإنتاج فروقات ذات دلالة إحصائية في البلدان التي تعاني من مستويات مرتفعة في انعدام الأمن الغذائي، حيث سُجّلت أعلى مُعدّلات استخدام الإعانات (37.2 في المائة) في البلدان التي تعاني من تدهور الأمن الغذائي مع تضخم معتدل. وكانت هذه الإعانات كبيرة أيضاً في البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي المتوسط من الشريحة الدنيا (23.2 في المائة) التي شهدت تحسناً في أمنها الغذائي على الرغم من التضخم الشديد في أسعار الأغذية.

ترتفع مُعدّلات التنفيذ في البلدان التي تعاني من مستويات منخفضة في انعدام الأمن الغذائي وتقل مع ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي الأساسي. وتنفذ سياسات الاستيراد على نطاق واسع في معظم مجموعات البلدان، وإن كانت أنماطها المحددة تختلف باختلاف مسار الأمن الغذائي.¹²⁶

وسُجّلت البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي المتوسط من الشريحة الدنيا والبلدان التي تعاني من مستويات مرتفعة في انعدام الأمن الغذائي مُعدّلات أعلى في مجال تطبيق تدابير مراقبة الأسعار وتقديم مزيد من الإعانات للإنتاج الزراعي. وكانت تدابير مراقبة الأسعار أعلى في البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي المتوسط من

واتجهت البلدان التي تعاني من مستويات منخفضة في انعدام الأمن الغذائي والتي تتمتع بأمن غذائي مستقر أو أخذ في التحسن إلى اعتماد مزيج استراتيجي أكثر تنوعاً من أدوات السياسات التجارية، على عكس البلدان التي تعاني من مستويات مرتفعة في انعدام الأمن الغذائي حيث كان استخدام هذه الأدوات محدوداً بصورة أكبر. ولوحظ فرض قيود على الصادرات بشكل أكثر تواتراً في البلدان التي تعاني من مستويات منخفضة في انعدام الأمن الغذائي (23 إلى 29 في المائة) والتي تتمتع بأوضاع مستقرة أو أخذة في التحسن في حين انخفض استخدام هذه التدابير مع تزايد حدة انعدام الأمن الغذائي الأساسي. أما في البلدان التي تعاني من مستويات مرتفعة في انعدام الأمن الغذائي، فقد سجّلت في البلدان التي تشهد تدهوراً في الأوضاع إلى جانب تضخم طفيف في أسعار الأغذية معدلات أعلى بكثير من القيود على الواردات (37.2 في المائة) مقارنةً بالبلدان التي تحسنت فيها حالة الأمن الغذائي بعد انخفاض أولي (5.4 في المائة)، على الرغم من مواجهتها تضخماً شديداً في أسعار الأغذية. واتضحت أنماط مماثلة في بلدان انعدام الأمن الغذائي المتوسط من الشريحة الدنيا، حيث كان تحرير التعريفات الجمركية على الواردات أكثر شيوعاً في سياقات انخفاض مستوى الأمن الغذائي (38.9 في المائة) مقارنةً بالبلدان التي شهدت تعافياً بعد انتكاسات سابقة (4.2 في المائة). وتشير هذه الأنماط إلى أن السياسات التجارية تُطبق إلى حد كبير كرد فعل على التطورات التي تشهدها الأوضاع، مما قد يساهم في فعاليتها المحدودة في تحسين نتائج الأمن الغذائي.

ويستخدم تعلم قواعد الارتباط^{٤٤} لتحديد أنماط السياسات المتكررة والتوليفات التي تظهر باستمرار ضمن مجموعات المسارات المختلفة، مما يساعد على فهم الارتباطات بين السياسات من دون أن يعني ذلك وجود علاقة سببية. وتطرح العلاقة بين تنفيذ السياسات ومسارات الأمن الغذائي تحديات تحليلية كبيرة بسبب مخاوف التداخل الداخلي والقيود المفروضة على البيانات. فقد تعكس معدلات التنفيذ الأعلى للسياسات الاستجابات لتدهور الأوضاع بدلاً من أن تكون عوامل سببية، في حين أن غياب سجلات السياسات قد يشير إما إلى الغياب المؤكد أو إلى نقص في المعلومات.

خ غ تعلم قواعد الارتباط هو تقنية في تعلم الآلة تُستخدم لاكتشاف الأنماط المتكررة والعلاقات الإحصائية داخل مجموعات البيانات، وذلك من خلال استنباط قواعد من الشكل "إذا وجد X، فيجب أن يوجد Y". ويحسب هذا الأسلوب احتمال تزامن عوامل معينة مع نتائج محددة، باستخدام مقاييس مثل درجة الثقة (الاحتمال الشرطي) ومعامل الرفع (قوة الارتباط). وعلى عكس الاستدلال السببي، فإنه لا يثبت علاقة سببية، بل يحدد أنماطاً ارتباطية، مما يجعله أداة مفيدة في التحليل الاستكشافي للبيانات المعقدة التي قد تتواجد فيها عوامل متعددة في الوقت نفسه.

وترتبط سياسات التجارة المفتوحة بوتيرة أعلى بالمسارات المستقرة أو المتحسنة في البلدان التي تعاني من مستويات منخفضة في انعدام الأمن الغذائي. فالبلدان في هذه المجموعة التي تتمتع بأمن غذائي مستقر على الرغم من التضخم في الأسعار غالباً ما تعقد اتفاقات تجارة حرة أو تفضيلية، مع غياب أي سجلات تتعلق بإدارة الأغذية (الرفع: 1.60، الثقة: 80 في المائة).^{٤٥} كما تظهر أنماط تربط بين سياسات المنافسة والرسوم الجمركية على الواردات (الرفع: 1.52، الثقة: 76 في المائة). وتستخدم البلدان التي تحسنت فيها حالة الأمن الغذائي في ظل تضخم شديد في أسعار الأغذية، على نحو متكرر، سياسات تخفف القيود على الصادرات. وتشير هذه الأنماط إلى أن الحفاظ على قنوات تجارة مفتوحة من خلال اتفاقات رسمية، مع الحد من التدخلات الانتقائية في الأسواق، قد ساهم في تحسين نتائج الأمن الغذائي وجه تضخم أسعار الأغذية.

وفي البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي المتوسط من الشريحة الدنيا والتي تشهد تحسناً في مسارها، لوحظ عموماً مزيج متوازن من تدابير دعم الإنتاج، مقروناً بإدارة محدودة للأسواق^{٤٦} وبقيود على الصادرات. وكثيراً ما أظهرت البلدان التي حققت نتائج أفضل في حالة الأمن الغذائي، رغم التضخم الشديد في أسعار الأغذية، أنماطاً من السياسات تتميز باعتماد إعانات للإنتاج من دون أن تصاحبها ضوابط على الأسعار (الرفع: 1.97، الثقة: 67 في المائة)، فضلاً عن المشتريات الحكومية من خلال الاستيراد.

وفي المقابل، كانت البلدان التي تعاني من تدهور الأمن الغذائي أكثر عرضة لتطبيق تعريفات جمركية على واردات الأسمدة دون استخدام ضرائب التصدير كأداة سياسية (الرفع: 1.56، الثقة: 90 في المائة). ومن الأنماط الشائعة بين البلدان التي تشهد مسارات متدهورة استخدام أدوات سياسات متعددة تهدف إلى تقييد الصادرات، مثل الحظر والحصص وتيسير الواردات (الرفع: 1.58، الثقة: 91 في المائة)، إلى جانب مجموعة أوسع من تدابير دعم الإنتاج وتدخلات أقل في مجال الحماية الاجتماعية (الرفع: 1.35، الثقة: 78 في المائة).

ذ ذ تقيس قيم الرفع مدى قوة الارتباط بين مجموعات السياسات المحددة ومسارات البلدان. وتعني قيمة رفع قدرها 1.60 أن البلدان التي تنفذ مجموعات السياسات المحددة تزيد من احتمال انتمائها إلى مجموعة المسار تلك بنسبة 60 في المائة مقارنةً بمتوسط البلدان في مجموعة خط الأساس. وتشير القيم الأعلى للارتباط النسبي إلى ارتباط أقوى بين السياسات والنتائج. وتمثل الثقة النسبة المئوية للبلدان التي تنفذ مجموعات السياسات المحددة وتتبع مساراً معيناً.

ض ض تمثل إدارة السوق هنا مقياساً لكثافة السياسات في خمس أدوات: إدارة مخزونات الأغذية، ومراقبة الأسعار، وتدخل الحكومة في الأسواق، وإدارة المخاطر الزراعية، وتنمية سلسلة القيمة.

ومن بين البلدان التي تواجه تضخمًا كبيرًا في أسعار الأغذية وتدهورًا في الأمن الغذائي، كان مزيج السياسات الأكثر شيوعًا هو دعم المدخلات الزراعية من دون تدخلات مصاحبة في مخزونات الأغذية (الرفع: 1.44؛ الثقة: 68 في المائة). وتشير هذه الأنماط إلى أن النهج التي تركز على التجارة، عندما لا تُستكمل بنظم حماية اجتماعية كافية، ترتبط بنتائج أقل إيجابية في حالة الأمن الغذائي في السياقات التي تتسم بمستويات معتدلة من انعدام الأمن الغذائي. ■

وفي بلدان انعدام الأمن الغذائي المتوسط من الشريحة العليا، لوحظ عمومًا اتخاذ تدابير لتقييد التجارة وتحريرها على حد سواء إلى جانب مسارات انخفاض الأمن الغذائي. وفي سياقات التضخم المعتدل، غالبًا ما اتبعت البلدان التي تعاني من تدهور أمنها الغذائي سياسات ألغت القيود على الواردات. وفي هذه الحالات، غالبًا ما نفذت المشتريات الحكومية عن طريق الاستيراد من دون بذل جهود موازية لتخفيف القيود على الصادرات (الرفع: 1.73؛ الثقة: 61 في المائة).

الفصل 5 الاستنتاجات

شهدت

الفترة الأخيرة اضطرابات عالمية تمثلت في جائحة كوفيد-19، والحرب في أوكرانيا، والضغوط التضخمية التي أعقبتها، مما شكّل اختباراً جديداً لقدرة النظم الزراعية والغذائية في العالم على الصمود وتحقيق المقصدين 1-2 و 2-2 من أهداف التنمية المستدامة، والمتمثلين في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030. ورغم التحديات الجسيمة وغير المسبوقة، برزت رسالة واضحة مفادها أن استجابة العالم هذه المرة كانت أفضل.

وتشير بوادر التحسن في مجالات الحد من الجوع وانعدام الأمن الغذائي في السنوات الأخيرة إلى أن التدابير المتخذة لتغيير الوضع بعد الانتكاسات الناجمة عن الجائحة والحرب في أوكرانيا كان لها تأثير إيجابي على المستوى العالمي. غير أن الاتجاهات الإقليمية المتباينة تشير إلى وجود تفاوتات مهمة في التحديات التي تواجهها البلدان والخيارات المتاحة لها في مجال السياسات، ولا تزال معظم البلدان بعيدة عن تحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بسوء التغذية المحددة لعام 2030. ويشدد تقرير هذا العام على أهمية إجراء تحليل شامل يغطي أسعار الأغذية واتجاهات التجارة، فضلاً عن البيانات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية على مستوى السكان، من أجل بلورة فهم أفضل للآثار المتعددة الأبعاد للتضخم في أسعار الأغذية.

ومقارنةً بالأزمات السابقة، مثل الطفرات في ارتفاع أسعار الأغذية في الفترة بين عامي 2007 و2008، كانت الاستجابة العالمية في الفترة بين عامي 2021 و2023 أكثر تنسيقاً وأشدّ ترويضاً ونابعة من معرفة أكبر في ما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية. وأبدت الحكومات والمؤسسات وعياً أكبر بالتبعات المحتملة للإجراءات

غير المنسقة، وجاءت الاستجابات السياسية أكثر توازناً، وأفضل توجيهاً، ومبنية على الدروس المستفادة.

ومن أبرز أوجه التحسن ما طرأ على السياسات التجارية. ففي حين اتسمت الأزمات السابقة بفرض حظر واسع على الصادرات وتدابير تقييدية أدت إلى تضخم أجواء عدم اليقين وتقلبات الأسعار على المستوى العالمي، شهدت الأزمة الأخيرة تدخلات أقل من هذا القبيل. وحيثما حدثت، كانت عمومًا قصيرة الأجل وأقل تسبباً في حدوث اختلالات. وكان هذا التحول حاسماً في الحفاظ على تدفق السلع الزراعية وضمان استمرار عمل الأسواق العالمية، حتى في فترات الضغوط الشديدة.

وبالمثل تأكدت مجدداً أهمية شفافية الأسواق وتوافر المعلومات في الوقت المناسب. وكان لمبادرات مثل نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية، الذي أنشأته مجموعة العشرين استجابة للأزمة التي شهدتها الفترة بين عامي 2007 و2008 دور رئيسي في تعزيز شفافية أسواق الأغذية العالمية. ومن خلال توفير بيانات موثوقة وتحسين التواصل بين البلدان، تساعد هذه الآليات على تهدئة المضاربات وتقليل خطر السياسات المتسارعة المدفوعة بالذعر. وقد ثبت أن تعزيز هذه النظم هو أحد أكثر الأدوات فعالية في تهدئة التقلبات الشديدة في الأسعار وتعزيز الثقة بين المشاركين في السوق.

وكشفت الاستجابة لفترة ارتفاع معدلات تضخم أسعار الأغذية عن أهمية المؤسسات القوية وأطر السياسات الراسخة. فقد تمكنت البلدان التي لديها هياكل سليمة للاستجابة لحالات الطوارئ، بما في ذلك آليات الحماية الاجتماعية الراسخة، من التحرك بسرعة بفعالية أكبر في دعم السكان الضعفاء. وبالمثل، أتاح التنسيق

الأقوى بين المؤسسات المالية والنقدية وضع حزم سياسات أكثر اتساقاً توازن بين التخفيف القصير الأجل والاستقرار الطويل الأجل.

وعلى الرغم مما تحقق من تقدم، لا يزال يتعين بذل مزيد من الجهود لبثورة فهم كامل لتأثير التضخم الأخير في أسعار الأغذية على التغذية، وزيادة قدرة الأفراد، بمن فيهم النساء والأطفال، على الصمود في وجه صدمات الأسعار، فضلاً عن الدوافع الكامنة وراء التحديات أمام الجهود العالمية من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

وينبغي أن تجمع الاستجابات الفعالة للتضخم في أسعار الأغذية في المستقبل بين التدابير المالية الموجهة جيداً، والإصلاحات الهيكلية، والإجراءات السياسية المنسقة. وينبغي أن تكون التدخلات القصيرة الأجل في الأسعار محسوبة بعناية لتجنب التشوهات في السوق وضمان الاستدامة في الأجل الطويل. وفي أوقات الأزمات، ينبغي أن تكون الاستجابات المالية، مثل التحويلات النقدية أو التخفيضات الضريبية المؤقتة، محددة الأهداف ومحددة زمنياً، وينبغي أن تكون مصحوبة باستراتيجيات خروج واضحة. وينبغي أن تكون برامج الحماية الاجتماعية مراعية للتغذية ومصممة على نحو أفضل لحماية الفئات الأضعف مع مراعاة تآكل قيمة التحويلات في ظل ارتفاع معدلات التضخم.

وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، تساعد الإدارة المالية السليمة، إلى جانب سياسة نقدية موثوقة وشفافة، على تحقيق الاستقرار في الأسواق وتعزيز ثقة

المستثمرين. وتؤدي المصارف المركزية دوراً حاسماً في تثبيت توقعات التضخم، لكن النجاح يعتمد على توقع الاتجاهات المالية ومواءمة أدوات السياسة العامة وفقاً لذلك. ومن الضروري تعزيز التنسيق بين السلطات المالية والنقدية لضمان اتساق السياسات، ولا سيما في سياق تضخم أسعار الأغذية الذي يمكن أن يمتد تأثيره بسرعة إلى الاقتصادات بأسرها.

وتتسم التدابير الهيكلية بالقدر نفسه من الأهمية. ويمكن للاستثمارات في تخزين الأغذية والبنية التحتية للنقل ونظم المعلومات المتعلقة بالأسواق أن تقلل من الفاقد من الأغذية، وتحسن كفاءة سلسلة الإمدادات، وتحد من تقلب الأسعار في المستقبل. ويساهم الحفاظ على احتياطات استراتيجية جيدة التصميم وتعزيز شفافية الأسواق في زيادة استقرار أسواق الأغذية، ويمكن إدراج ذلك ضمن أطر شاملة لإدارة المخاطر.

ويؤكد تقرير هذا العام من جديد أن تضخم أسعار الأغذية، رغم كونه مسألة ملحة، ليس عصياً على الحل. وسيكون من الضروري، من أجل بناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية، مواصلة الاستثمارات وتعزيز تنسيق السياسات وزيادة الشفافية وتركيز السياسات على دعم الأنماط الغذائية الصحية ومواصلة الابتكار المؤسسي. وتوفر الدروس المستفادة من السنوات القليلة الماضية خارطة طريق لمعالجة الآثار المباشرة لتضخم أسعار الأغذية على الأمن الغذائي والتغذية، ولتحقيق الغاية المتوسطة الأجل المتمثلة في بلوغ الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، وهو توفير أنماط غذائية صحية ميسورة التكلفة للجميع. ■



البلد غير محدد

خير طازج.

@ iStock.com/EmiliaU



الملاحق



يمكن الاطلاع على المواد التكميلية
لتقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2025
على الرابط التالي:

<https://doi.org/10.4060/cd6008en-supplementary>

106	الملحق 1 - ألف الجدول الإحصائية الخاصة بالفصل الثاني
152	الملحق 1 - باء ملاحظات منهجية بشأن مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية
173	الملحق 2 مسرد المصطلحات

التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمقاصد العالمية الخاصة بالتغذية: انتشار النقص التغذوي وانعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد وأشكال محددة من سوء التغذية والرعاية الطبيعية الخالصة وانخفاض الوزن عند الولادة

[illegible]

| 109 |

| 110 |

| 111 |

| 112 |

الجدول ألف 1-1 (يتبع)

الأقاليم / الأقاليم الفرعية / البلدان / أقاليم البلدان	معدل انتشار نقص الحديد لدى السكان		معدل انتشار نقص الحديد لدى السكان		معدل انتشار نقص الحديد لدى السكان		معدل انتشار نقص الحديد لدى السكان		معدل انتشار نقص الحديد لدى السكان		معدل انتشار نقص الحديد لدى السكان		معدل انتشار نقص الحديد لدى السكان		معدل انتشار نقص الحديد لدى السكان		معدل انتشار نقص الحديد لدى السكان		معدل انتشار نقص الحديد لدى السكان		معدل انتشار نقص الحديد لدى السكان		معدل انتشار نقص الحديد لدى السكان		
	2020 (%)	2023 ⁷ (%)	2012 (%)	2012 (%)	2024 (%)	2012 (%)	2024 (%)	2012 (%)	2024 (%)	2012 (%)	2024 (%)	2012 (%)	2024 (%)	2012 (%)	2024 (%)	2012 (%)	2024 (%)	2012 (%)	2024 (%)	2012 (%)	2024 (%)	2012 (%)	2024 (%)	2012 (%)	2024 (%)
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	غير متاحة	71.4	68.9	27.5	28.0	10.8	6.7	3.3	1.6	25.8	2.5	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
اليابان	11.3	11.1	غير متاحة	18.7	19.5	5.5	3.9	2.0	1.5	6.6	غير متاحة	5.8	2.6	1.1	<0.5	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
منغوليا	4.9	5.7	51.1	19.1	19.9	24.1	17.6	12.3	10.2	7.1	2.7	4.8	غير متاحة	0.7	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	
جمهورية كوريا	7.5	6.3	غير متاحة	15.7	13.9	7.3	4.1	5.5	6.7	1.8	0.2	5.4	4.8	1.1	<0.5	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
آسيا الشرقية (باستثناء الصين واليابان)	8.4	7.6	غير متاحة	19.9	18.8	8.8	5.2	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	5.2	5.0	0.9	0.6	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
جنوب شرقي آسيا	12.5	12.8	46.4	24.2	26.0	10.0	6.0	4.3	5.9	22.7	7.0	14.4	14.6	2.0	1.7	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
بروني دار السلام	13.6	13.2	غير متاحة	18.3	15.1	31.7	23.3	9.5	8.5	9.9	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
كمبوديا	11.4	12.7	50.3	38.0	39.5	4.4	2.2	5.7	2.1	22.0	9.6	40.0	39.6	3.6	4.6	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
إندونيسيا	9.9	10.5	50.7	26.7	29.1	11.2	5.9	2.6	8.3	22.6	8.4	4.5	6.0	<0.5	0.7	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	16.7	17.2	50.6	28.6	30.6	8.0	4.7	3.7	2.2	29.9	10.7	35.6	غير متاحة	5.6	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
ماليزيا	13.8	13.0	غير متاحة	31.3	32.9	22.1	16.0	5.3	6.2	24.3	11.0	16.7	17.4	5.8	7.8	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
ميانمار	12.5	12.7	غير متاحة	39.7	36.0	7.4	5.2	0.6	1.8	24.5	7.4	32.7	غير متاحة	7.2	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
الفلبين	21.1	21.2	40.9	12.0	18.7	8.7	5.7	3.3	3.3	27.7	5.4	32.9	غير متاحة	3.0	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
سنغافورة	11.0	10.6	غير متاحة	16.6	13.0	13.9	8.1	3.8	2.7	2.8	غير متاحة	9.5	2.9	3.5	1.0	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
تايلاند	10.3	10.5	28.6	20.7	22.5	15.4	10.0	9.9	9.1	12.3	7.2	5.4	غير متاحة	0.8	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
تيمور ليشتي	18.2	16.8	65.0	29.7	28.1	2.4	1.1	1.2	2.4	45.4	8.3	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
فيت نام	6.3	7.6	45.4	20.5	18.6	2.0	0.8	10.5	4.3	19.2	4.4	10.7	غير متاحة	2.2	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
آسيا الجنوبية	24.4	26.1	59.1	49.3	45.9	9.7	5.6	3.2	2.6	31.4	13.6	39.8	27.6	17.8	13.1	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
أفغانستان	غير متاحة	63.3	غير متاحة	45.4	36.5	19.2	10.3	4.4	4.8	42.0	3.6	80.8	45.1	31.0	14.8	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
بنغلاديش	23.0	24.3	53.3	37.6	34.5	5.3	2.5	1.6	1.7	25.1	10.7	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة

| 114 |

| 115 |

| 116 |

الجدول ألف 1-1 (يتبع)

الأقاليم /الفرعية/البلدان /أقاليم البلدان	معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان		معدل انتشار فيروس كورونا لدى السكان			
---	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	-------------------------------------	--	--	--

| 118 |

الجدول ألف 1-1 (يتبع)

الولايات المتحدة الأمريكية	أوروبا	أوروبا الشرقية	بيلاروس	بلغاريا	تشيكيا	هنغاريا	بولندا	جمهورية مولدوفا	رومانيا	الاتحاد الروسي	سلوفاكيا	أوكرانيا	أوروبا الشمالية	الدانمرك	الولايات المتحدة الأمريكية					أوروبا الشمالية					أوروبا وأوروبا					أمريكا الشمالية																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																											
															2020	2012	2023 ⁷	2012 ⁶	2023	2012	2022	2012	2022	2012	2024	2012	2024	2012	2024 ⁵		2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24	2014-16	2022-24

| 120 |

الجدول ألف 1-1 (يتبع)

معدل انتشار انخفاض الوزن عند الولادة	معدل انتشار الرضاعة الطبيعية لدى (5-0 أشهر)		معدل انتشار فقر الدم (15-49 عامًا)		معدل انتشار السمنة لدى (عامة)		معدل انتشار الوزن الزائد (>5 سنوات)		معدل انتشار التثدي لدى (>5 سنوات)		معدل انتشار الأورام لدى (5 سنوات)		معدل انتشار عدم الأمن الغذائي أو الشديداً (3,241 نسمة)		معدل انتشار الأمن الغذائي الشديداً لدى مجموع السكان (3,241 نسمة)		معدل انتشار نقص التغذية لدى مجموع السكان		الأقاليم /البلدان/ الفرعية/الأقاليم
	2020 (%)	2012 (%)	2023 ⁷ (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2024 (%)	2012 (%)	2024 (%)	2012 (%)	2024 ⁵ (%)	2022-24 (%)	2014-16 (%)	2022-24 (%)	2014-16 (%)	2022-24 ⁴ (%)	2004-06 (%)		
8.3	8.2	23.0	21.5	16.8	27.5	22.2	12.3	12.7	3.8	5.7	3.4	15.2	15.2	3.4	3.6	<2.5	<2.5	4.5	مقدونيا الشمالية
8.9	8.4	غير متاحة	15.0	11.6	21.8	18.7	9.4	8.2	3.2	3.8	غير متاحة	11.9	14.7	3.1	4.1	<2.5	<2.5	<2.5	البرتغال
6.2	6.0	23.6	24.9	20.8	22.5	18.2	12.2	14.8	4.6	5.9	2.6	9.5	11.4	1.5	1.7	<2.5	<2.5	2.6	صربيا
6.3	6.2	غير متاحة	25.7	21.1	19.4	16.3	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	8.2	12.3	0.9	0.9	<2.5	<2.5	<2.5	سلوفينيا
9.6	9.5	غير متاحة	15.6	11.9	15.7	18.9	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	6.5	7.1	1.4	1.1	<2.5	<2.5	<2.5	إسبانيا
6.8	7.0	غير متاحة	14.2	9.5	15.8	16.3	5.6	5.1	2.5	2.6	غير متاحة	6.0	5.2	1.9	1.3	<2.5	<2.5	<2.5	أوروبا الغربية
6.3	6.7	غير متاحة	16.7	12.6	15.4	14.2	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	4.7	5.5	1.5	1.1	<2.5	<2.5	<2.5	النمسا
6.8	7.0	غير متاحة	15.0	11.1	20.0	17.8	4.9	3.5	2.6	2.8	0.8	8.1	غير متاحة	2.4	غير متاحة	<2.5	<2.5	<2.5	بلجيكا
7.4	7.5	غير متاحة	13.1	8.0	9.7	11.7	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	8.4	6.8	2.7	1.6	<2.5	<2.5	<2.5	فرنسا
6.7	6.9	غير متاحة	14.0	9.1	20.4	20.5	3.3	3.3	2.2	1.5	غير متاحة	4.1	4.1	1.2	1.0	<2.5	<2.5	<2.5	ألمانيا
7.7	7.5	غير متاحة	15.4	11.5	18.4	18.2	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	2.6	4.7	0.6	1.8	<2.5	<2.5	<2.5	لوكسمبرغ
5.7	6.1	غير متاحة	16.5	12.4	14.5	13.8	5.4	4.0	1.6	1.5	غير متاحة	7.5	5.7	2.7	1.5	<2.5	<2.5	<2.5	مملكة هولندا
6.4	6.4	غير متاحة	16.6	12.4	12.1	11.8	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	2.0	4.8	1.1	1.5	<2.5	<2.5	<2.5	سويسرا

[illegible]

| 124 |

| 125 |

| 126 |

| 127 |

| 128 |

| 129 |

| 130 |

| 131 |

| 132 |

| 133 |

| 134 |

| 135 |

الجدول ألف 1-2 (يتبع)

البلدان / الأقاليم / الفرعية / الأقاليم	تغطية مياه الشرب من مصادر		تغطية مياه الصرف الصحي من مصادر		تغطية مياه الصرف الصحي من مصادر		تغطية مياه الصرف الصحي من مصادر		تغطية مياه الصرف الصحي من مصادر		تغطية مياه الصرف الصحي من مصادر		تغطية مياه الصرف الصحي من مصادر		تغطية مياه الصرف الصحي من مصادر		تغطية مياه الصرف الصحي من مصادر		تغطية مياه الصرف الصحي من مصادر		تغطية مياه الصرف الصحي من مصادر		تغطية مياه الصرف الصحي من مصادر	
	2020	2012	2023 ⁷	2012 ⁶	2023	2012	2023	2012	2023	2012	2023	2012	2023	2012	2023	2012	2023	2012	2023	2012	2023	2012	2023	2012
صربيا	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	0.4	0.4	1.3	1.1	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3
سلوفينيا	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	0.1	0.1	1.3	6.2	7.2	6.2	7.2	6.2	7.2	6.2	7.2	6.2	7.2	6.2	7.2	6.2	7.2	6.2	7.2	6.2
إسبانيا	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	1.6	1.3	5.9	4.1	25.2	25.0	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5
أوروبا الغربية	0.1	0.1	غير متاحة	غير متاحة	0.3	0.3	1.1	1.0	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6
النمسا	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	0.4	0.3	0.3	0.3	1.1	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0
بلجيكا	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	0.4	0.3	1.9	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6
فرنسا	0.1	0.1	غير متاحة	غير متاحة	1.8	1.1	5.0	5.8	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
ألمانيا	0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	2.3	1.6	14.2	13.9	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
لكسمبرغ	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
مملكة هولندا	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	0.6	0.5	2.1	1.8	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
سويسرا	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	0.3	0.2	0.9	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8

الجدول ألف 1-3 معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، وانعدام الأمن الغذائي الشديد فقط، بحسب درجة التوسع الحضري في عام 2024

معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد			معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد		
حضري	شبه حضري (النسبة المئوية)	ريفي	حضري	شبه حضري (النسبة المئوية)	ريفي
23.9	28.6	32.0	8.1	11.0	11.5
55.7	58.6	62.8	20.6	22.2	24.1
34.7	32.8	39.2	12.3	12.2	12.7
62.9	64.2	65.3	23.4	24.4	25.3
62.6	64.5	67.0	24.5	24.3	25.5
75.0	79.0	80.0	34.1	42.3	38.1
23.9	23.3	34.6	9.5	8.9	15.0
63.6	65.3	60.8	19.5	21.0	20.7
19.2	25.8	26.3	6.6	10.4	9.2
15.1	18.1	14.4	3.2	3.1	1.9
5.3	5.0	11.8	0.7	1.2	1.3
11.3	15.4	17.4	1.6	2.1	2.4
33.3	42.1	40.9	13.5	19.1	18.5
31.6	45.0	42.3	10.7	16.5	15.6
33.0	38.6	40.8	11.4	14.2	14.3
23.2	27.3	27.9	6.7	9.3	8.9
49.7	55.3	55.4	23.4	27.0	27.0
21.6	24.2	26.3	5.7	7.3	7.8
21.2	28.9	32.2	4.8	8.9	9.6
21.7	22.0	23.3	6.1	6.6	6.9
17.4	28.1	36.3	4.8	10.3	14.9
9.0	7.8	7.6	1.6	1.6	1.4
7.0	7.2	6.9	1.6	2.0	1.6
8.2	8.6	8.6	1.1	1.3	1.6
6.6	9.6	6.7	3.3	5.3	2.3
5.6	4.1	5.5	1.3	0.8	1.3
6.3	6.6	5.4	1.7	2.3	1.7
12.9	8.9	9.2	1.5	0.8	1.0
مجموعات البلدان المصنفة بحسب الدخل					
61.6	66.8	65.6	24.5	27.4	24.5
38.0	42.4	47.4	14.6	17.6	19.6
12.4	10.4	16.7	2.6	2.5	3.4
8.0	7.4	7.5	1.7	1.7	1.7

ملاحظات: المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2025. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. [تم الاطلاع على الموقع في 28 يوليو/تموز 2025]. <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>. الترخيص: CC-BY-4.0.

الجدول ألف 1-4 معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، وانعدام الأمن الغذائي الشديد فقط، بين البالغين من الرجال والنساء في عام 2024

معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد		معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد		
الرجال	النساء	الرجال	النساء	
(النسبة المئوية)	(النسبة المئوية)	(النسبة المئوية)	(النسبة المئوية)	
26.1	24.2	9.4	8.6	العالم
58.2	57.1	22.3	21.0	أفريقيا
33.7	35.2	12.8	11.6	أفريقيا الشمالية
64.2	62.7	24.6	23.4	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
66.1	63.9	25.3	24.2	أفريقيا الشرقية
78.9	75.4	38.6	35.1	أفريقيا الوسطى
26.2	25.8	10.5	10.5	أفريقيا الجنوبية
63.4	63.1	20.5	20.1	أفريقيا الغربية
23.1	21.2	8.7	7.8	آسيا
15.9	16.1	3.0	2.8	آسيا الوسطى
5.5	6.8	0.9	1.1	آسيا الشرقية
13.9	13.4	1.8	2.0	جنوب شرقي آسيا
41.0	35.1	18.1	15.3	آسيا الجنوبية
37.5	35.3	13.0	12.9	آسيا الغربية
35.7	35.2	12.9	12.3	آسيا الغربية وأفريقيا الشمالية
27.4	22.1	8.2	6.9	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
53.5	49.8	25.7	23.5	البحر الكاريبي
25.6	20.1	7.0	5.7	أمريكا اللاتينية
28.8	22.3	7.5	6.3	أمريكا الوسطى
24.2	19.2	6.8	5.5	أمريكا الجنوبية
25.8	23.6	8.7	8.8	أوسيانيا
8.9	7.3	1.7	1.8	أمريكا الشمالية وأوروبا
7.3	6.7	1.9	2.1	أوروبا
9.2	6.9	1.3	1.2	أوروبا الشرقية
7.1	8.2	2.7	3.8	أوروبا الشمالية
5.6	4.5	1.3	0.9	أوروبا الجنوبية
6.1	6.2	1.9	1.9	أوروبا الغربية
12.7	8.6	1.4	0.9	أمريكا الشمالية

ملاحظات: المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2025. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. [تم الاطلاع على الموقع في 28 يوليو/تموز 2025]. <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>. الترخيص: CC-BY-4.0.

الجدول ألف 1-5 كلفة النهط الغذائي الصحي، 2017-2024

كلفة نهط غذائي صحي					الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان / أقاليم البلدان
2024	2023	2021	2019	2017	
(دولار على أساس تكافؤ القوة الشرائية)					
4.46	4.30	3.60	3.30	3.14	العالم
4.41	4.12	3.47	3.07	2.99	البلدان المنخفضة الدخل
4.48	4.33	3.68	3.33	3.20	البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا
4.83	4.68	3.88	3.57	3.38	البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا
4.22	4.08	3.40	3.16	2.99	البلدان المرتفعة الدخل
4.41	4.18	3.52	3.21	3.10	أفريقيا
4.76	4.51	3.65	3.46	3.36	أفريقيا الشمالية
5.53	5.41	4.47	4.18	4.10	الجزائر
6.38 ^b	5.96	4.01	3.98	3.81	جمهورية مصر العربية
	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	ليبيا
3.54	3.45	2.76	2.47	2.63	المغرب
3.32 ^b	2.94 ^b	3.03	2.87	2.59	السودان
5.02	4.77	3.97	3.79	3.66	تونس
4.37	4.15	3.51	3.18	3.07	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
4.48	4.18	3.51	3.23	3.11	أفريقيا الشرقية*
4.55	4.50	3.54	3.10	3.40	بوروندي
5.14 ^a	4.93 ^a	4.48	4.54	4.61	جزر القمر
4.20 ^b	4.06	3.40	3.10	2.97	جيبوتي
	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	إريتريا
4.78 ^b	4.41	3.88	3.27	2.94	إثيوبيا
4.26	4.10	3.42	2.83	2.56	كينيا
3.96 ^b	3.87	3.34	3.21	3.08	مدغشقر
4.64	4.29	3.43	2.77	2.38	ملاوي
4.72	4.42	3.77	3.46	3.38	موريشيوس
4.14 ^b	3.81	3.23	2.77	2.74	موزامبيق
4.52	4.59	3.31	2.98	3.05	رواندا
4.31	4.22	3.79	3.53	3.53	سيشيل
4.47 ^a	4.65 ^a	4.08	3.98	3.61	الصومال
8.39 ^a	5.33 ^a	3.90	3.55 ^a	3.13	جنوب السودان
3.65	3.68	2.95	2.93	3.12	أوغندا
3.37	3.32	2.79	2.45	2.14	جمهورية تنزانيا المتحدة
3.99 ^b	3.81	3.28	2.88	2.73	زامبيا
	لم يُبلغ عنها.	لم يُبلغ عنها.	لم يُبلغ عنها.	3.54	زيمبابوي
4.39	4.24	3.64	3.25	3.12	أفريقيا الوسطى
5.00	4.72	4.11	3.43	3.18	أنغولا
4.38 ^b	4.20	3.41	2.90	2.60	الكاميرون
4.21 ^b	4.08	3.63	3.22	2.95	جمهورية أفريقيا الوسطى
3.94	3.77	3.04	2.80	2.82	تشاد
4.43 ^b	4.33	3.74	3.24	3.04	الكونغو
3.46 ^a	3.55 ^a	3.11	3.44	4.27	جمهورية الكونغو الديمقراطية

الجدول ألف 1-5 (يتبع)

كلفة مُط غذائي صحي					الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان / أقاليم البلدان
2024	2023	2021	2019	2017	
(دولار على أساس تكافؤ القوة الشرائية)					
4.79 ^b	4.62 ^b	4.07	3.81	3.70	غينيا الاستوائية
4.64	4.45	3.81	3.44	3.24	غابون
4.64 ^b	4.43	3.80	2.98	2.31	سان تومي وبرينسيبي
4.44	4.27	3.64	3.28	3.24	أفريقيا الجنوبية
4.21	4.01	3.41	3.04	3.01	بوتسوانا
4.21 ^a	4.09 ^a	3.62	3.33	3.36	إسواتيني
5.24	4.96	4.31	3.74	3.59	ليسوتو
4.67	4.50	3.75	3.33	3.26	ناميبيا
3.89	3.76	3.14	2.94	3.00	جنوب أفريقيا
4.21	4.01	3.39	3.06	2.95	أفريقيا الغربية
3.39 ^b	3.30	3.07	2.89	2.85	بنن
3.73	3.55	2.97	2.72	2.77	بوركينافاسو
3.81 ^b	3.69	2.92	2.86	3.16	كابو فيردي
3.58	3.45	2.91	2.66	2.66	كوت ديفوار
4.43 ^b	4.13	3.45	2.98	2.69	غامبيا
4.49	4.29	3.50	3.48	3.54	غانا
5.10	4.65	3.72	3.05	2.59	غينيا
4.09 ^b	3.98 ^b	3.45	3.14	3.01	غينيا بيساو
4.52 ^b	4.17 ^b	3.67	3.51	3.24	ليبيريا
3.86	3.72	3.16	2.97	2.97	مالي
5.40 ^b	5.28	4.43	4.02	3.86	موريتانيا
4.98	4.68	4.02	3.34	3.25	النيجر
4.72 ^b	4.39	3.76	3.16	2.78	نيجيريا
3.73 ^b	3.63	3.04	2.79	2.65	السنغال
3.84	3.74	3.08	2.76	2.64	سيراليون
3.76 ^b	3.58	3.12	2.65	2.54	توغو
4.43	4.31	3.72	3.36	3.21	آسيا
3.78	3.81	3.38	3.10	3.11	آسيا الوسطى
3.06	3.02	2.59	2.28	2.12	كازاخستان
3.76 ^b	3.77	3.36	2.94	3.23	قيرغيزستان
3.62 ^a	3.68 ^a	3.53	3.17	2.99	طاجيكستان
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	تركمانستان
4.67	4.78	4.06	4.00	4.11	أوزبكستان
5.95	5.74	4.89	4.36	4.08	آسيا الشرقية
3.60	3.53	3.13	3.00	2.80	الصين القارية
غير متاحة	غير متاحة	4.95	غير متاحة	4.00	مقاطعة تايوان الصينية
4.81	4.77	4.20	3.78	3.33	الصين، هونغ كونغ منطقة إدارية خاصة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	الصين - مكاو منطقة إدارية خاصة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الجدول ألف 1-5 (يتبع)

كلفة مُط غذائي صحي					الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان / أقاليم البلدان
2024	2023	2021	2019	2017	
(دولار على أساس تكافؤ القوة الشرائية)					
7.62	7.29	5.98	5.57	5.48	اليابان
7.02	6.74	5.55	4.56	4.11	منغوليا
6.68	6.39	5.55	4.90	4.73	جمهورية كوريا
4.63	4.52	3.97	3.72	3.53	جنوب شرقي آسيا
5.89	5.67	4.85	4.36	4.11	بروني دار السلام
4.60 ^b	4.47	3.95	3.68	3.55	كمبوديا
4.75 ^b	4.63	4.00	3.68	3.61	إندونيسيا
5.19	5.07	4.33	3.91	3.74	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
4.27	4.15	3.52	3.30	3.10	ماليزيا
3.49 ^a	3.72 ^a	3.64	3.93	3.56	ميانمار
4.39	4.21	3.73	3.47	3.26	الفلبين
3.52	3.46	3.09	2.92	2.78	سنغافورة
5.65 ^b	5.46	4.75	4.50	4.27	تايلند
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	تيمور ليشتي
4.49	4.35	3.88	3.47	3.27	فيت نام
4.57	4.41	3.79	3.43	3.32	آسيا الجنوبية
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	أفغانستان
4.49	4.33	3.83	3.40	3.09	بنغلاديش
5.96	5.69	5.14	4.44	4.14	بوتان
4.07	3.86	3.40	3.01	2.77	الهند
4.39 ^b	4.46	3.37	3.35	3.01	جمهورية إيران الإسلامية
4.30	4.01	3.39	3.28	3.36	ملاييا
4.20 ^b	4.01	3.62	3.36	3.35	نيبال
3.95	4.08	3.30	2.95	2.97	باكستان
5.16	4.89	4.27	3.70	3.86	سري لانكا
3.92	3.81	3.16	2.85	2.66	آسيا الغربية
4.35	4.33	3.80	3.44	3.22	أرمينيا
4.20	4.13	3.44	3.10	2.90	أذربيجان
4.33	4.12	3.25	3.30	3.04	البحرين
3.82	3.65	3.10	3.04	2.89	قبرص
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	جورجيا
4.10 ^b	3.97	3.42	3.50	3.32	العراق
3.41	3.23	2.75	2.60	2.51	إسرائيل
3.37 ^b	3.28	2.99	2.94	2.88	الأردن
3.09	2.93	2.46	2.19	2.13	الكويت
6.25 ^b	6.46 ^b	3.71	1.88	1.71	لبنان
3.03 ^b	2.87	2.45	2.49	2.29	سلطنة عُمان
3.33 ^b	3.16	2.72	2.76	2.52	فلسطين
2.66	2.58	2.35	2.45	2.32	قطر
3.02	2.96	2.62	2.48	2.46	المملكة العربية السعودية
5.77 ^a	5.61 ^a	5.01	2.61	2.50	الجمهورية العربية السورية
4.77	4.65	3.80	3.88	3.45	تركيا

الجدول ألف 1-5 (يتبع)

كلفة غُط غذائي صحي					الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان / أقاليم البلدان
2024	2023	2021	2019	2017	
(دولار على أساس تكافؤ القوة الشرائية)					
3.22 ^b	3.11	2.66	2.87	2.46	الإمارات العربية المتحدة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	اليمن
5.16	4.97	4.16	3.78	3.58	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
5.48	5.24	4.42	4.04	3.79	البحر الكاريبي
5.90 ^b	5.80	4.92	4.38	3.77	أنتيغوا وباربودا
5.00 ^a	4.82 ^a	4.00	3.79	3.38	أروبا
5.54 ^b	5.25	4.28	4.12	4.20	جزر البهاما
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	بربادوس
5.23 ^a	5.05 ^a	3.94	3.64	3.50	جزر فيرجين البريطانية
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	كوبا
4.70 ^a	4.61 ^a	4.09	3.61	3.50	جزر كايمان
5.54 ^a	5.01 ^a	4.00	3.35	2.95	كوراساو
6.36 ^b	6.08	5.26	4.75	4.28	دومينيكا
5.40	5.21	4.41	3.74	3.39	الجمهورية الدومينيكية
5.83 ^b	5.58	4.59	4.44	4.43	غرينادا
6.21 ^b	5.53	4.88	4.28	3.93	هايتي
6.02	5.83	4.90	4.83	4.88	جامايكا
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	بورتوريكو
5.04 ^b	4.84	3.95	3.65	3.37	سانت كيتس ونيفيس
5.16 ^b	5.22	4.57	4.03	3.60	سانت لوسيا
6.43	6.03	4.87	4.48	4.30	سانت فنسنت وجزر غرينادين
5.17 ^a	5.06 ^a	4.82	4.67	4.43	سانت مارتن (القسم الهولندي)
5.56	5.35	4.43	3.93	3.72	ترينيداد وتوباغو
4.05	3.88	3.27	2.99	2.80	جزر توركس وكايكوس
4.69	4.51	3.71	3.46	3.35	أمريكا الوسطى
4.54	4.32	3.52	2.90	2.56	بليز
4.62	4.52	3.70	3.67	3.54	كوستاريكا
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	السلفادور
5.03	4.78	4.01	3.45	2.88	غواتيمالا
4.75	4.64	3.81	3.64	3.69	هندوراس
4.41	4.20	3.27	2.98	2.90	المكسيك
لم يُبلَّغ عنها.	لم يُبلَّغ عنها.	لم يُبلَّغ عنها.	لم يُبلَّغ عنها.	لم يُبلَّغ عنها.	نيكاراغوا
4.34	4.20	3.63	3.78	4.19	بنما
4.98	4.85	4.03	3.60	3.41	أمريكا الجنوبية**
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	3.26	الأرجنتين
4.82	4.57	3.96	3.75	3.62	دولة بوليفيا المتعددة القوميات
4.69	4.55	3.97	3.39	3.15	البرازيل
5.22	5.04	3.87	3.66	3.38	شيلي
4.67	4.69	3.30	2.95	2.84	كولومبيا
3.56	3.43	2.91	2.63	2.50	إكوادور
6.83	6.64	5.90	5.06	4.62	غيانا
5.04	4.71	3.95	3.71	3.74	باراغواي

الجدول ألف 1-5 (يتبع)

كلفة عِط غذائي صحي					الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان / أقاليم البلدان
2024	2023	2021	2019	2017	
(دولار على أساس تكافؤ القوة الشرائية)					
4.34	4.30	3.50	3.24	3.25	بيرو
6.16	6.40	5.44	4.67	4.40	سورينام
4.41	4.29	3.65	3.08	2.78	أوروغواي
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	جمهورية فنزويلا البوليفارية
3.86	3.75	3.09	2.84	2.73	أوسيانيا
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	ساموا الأمريكية
3.20	3.10	2.61	2.40	2.33	أستراليا
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	جزر كوك
4.82 ^b	4.58	3.81	3.41	3.20	فيجي
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	بولينيزيا الفرنسية
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	كيريباس
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	جزر مارشال
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	ولايات ميكرونيزيا الموحدة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	ناورو
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	كاليدونيا الجديدة
3.56	3.56	2.86	2.70	2.65	نيوزيلندا
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	نيوي
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	بالاو
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	بابوا غينيا الجديدة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	ساموا
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	جزر سليمان
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	توكيلاو (عضو منتسب)
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	تونغا
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	توفالو
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	فانواتو
4.02	3.90	3.14	2.96	2.77	أمريكا الشمالية وأوروبا
3.85	3.75	3.14	2.84	2.71	أمريكا الشمالية
4.39 ^a	4.23 ^a	3.55	3.12	2.88	برمودا
4.39	4.27	3.52	3.19	3.08	كندا
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غرينلاند
2.79	2.76	2.36	2.20	2.17	الولايات المتحدة الأمريكية
4.03	3.91	3.14	2.97	2.77	أوروبا
4.18	4.05	3.25	3.06	2.83	أوروبا الشرقية
3.83	3.72	3.30	3.19	3.13	بيلاروس
5.32	5.16	3.93	3.67	3.39	بلغاريا
3.58	3.65	2.90	2.97	2.81	تشيكيا
5.08	5.08	3.68	3.60	3.36	هنغاريا
4.14	4.04	3.35	3.25	2.95	بولندا
3.69	3.56	3.08	2.65	2.34	جمهورية مولدوفا
4.39	3.93	3.22	3.03	2.79	رومانيا
3.29 ^a	3.17 ^a	2.77	2.45	2.25	الاتحاد الروسي
4.25	4.14	3.01	2.69	2.46	سلوفاكيا

الجدول الف-1 (يتبع)

كلفة نمط غذائي صحي					الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/ أقاليم البلدان
2024	2023	2021	2019	2017	
(دولار على أساس تكافؤ القوة الشرائية)					
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	أوكرانيا
3.68	3.58	2.90	2.77	2.62	أوروبا الشمالية
3.03	2.94	2.49	2.34	2.20	الدانمرك
4.32	4.21	3.34	3.35	3.14	إستونيا
3.57	3.52	2.87	2.72	2.53	فنلندا
3.29	3.21	2.77	2.52	2.37	آيسلندا
2.83	2.74	2.29	2.30	2.33	أيرلندا
4.72	4.51	3.55	3.19	3.04	لاتفيا
4.03	3.97	3.12	3.04	2.85	ليتوانيا
4.55	4.33	3.63	3.53	3.32	الترويج
3.89	3.83	3.06	2.91	2.71	السويد
2.56	2.50	1.90	1.83	1.70	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
4.63	4.49	3.53	3.35	3.11	أوروبا الجنوبية
4.77	4.58	3.49	3.32	3.04	ألبانيا
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	أندورا
6.15	5.95	4.54	4.34	4.07	البوسنة والهرسك
4.70 ^b	4.52	3.71	3.44	3.31	كرواتيا
4.31	4.16	3.25	3.10	2.93	اليونان
4.14	3.96	3.17	3.01	2.74	إيطاليا
4.89 ^b	4.66	3.79	3.75	3.35	مالطة
4.78	4.74	3.63	3.49	3.21	الجبل الأسود
4.85	4.74	3.84	3.48	3.29	مقدونيا الشمالية
3.93	3.82	2.99	2.85	2.64	البرتغال
5.28	5.19	4.01	3.84	3.56	صربيا
3.81	3.72	3.01	2.85	2.60	سلوفينيا
3.98	3.83	2.94	2.70	2.53	إسبانيا
3.31	3.24	2.65	2.52	2.33	أوروبا الغربية
2.99	2.91	2.42	2.19	2.06	النمسا
2.81	2.77	2.26	2.16	2.00	بلجيكا
3.75	3.67	2.96	2.83	2.58	فرنسا
4.00	3.89	3.10	2.87	2.64	ألمانيا
3.37	3.27	2.65	2.62	2.46	لكسمبرغ
3.17	3.13	2.54	2.39	2.21	مملكة هولندا
3.07	3.01	2.63	2.55	2.39	سويسرا

ملاحظات: * تقدر منظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون مع البنك الدولي، كلفة النمط الغذائي الصحي لعام 2021 باستخدام بيانات مفصلة عن أسعار الأغذية من برنامج المقارنات الدولية، الذي يتولى تنسيقه البنك الدولي؛ وتُستمد القيم الخاصة بالسنوات الأخرى من خلال تحديث تقدير عام 2021 باستخدام مؤشر أسعار الاستهلاك للأغذية من قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة، وعوامل تحويل تعادل القوة الشرائية من مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي. وتبين بيانات قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة أيضًا كلفة النمط الغذائي الصحي بالعملة المحلية. أ يُحسب تعادل القوة الشرائية باستخدام طرق المنظمة بالنسبة إلى البلدان التي لا تتاح بيانات بشأنها لثلاث سنوات أو أكثر. ب يُقدّر تعادل القوة الشرائية للعامين 2023 و2024 باستخدام طريقة الاستقرار لمؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. * تشمل زيمبابوي. ** تشمل الأرجنتين..

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. منظمة الأغذية والزراعة. 2025. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: كلفة النمط الغذائي الصحي والقدرة على تحملها. [تم الاطلاع على الموقع في 28 يوليو/تموز 2025]. <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/CAHD>. الترخيص: CC-BY-4.0



الجدول ألف 1 - 6 عدم القدرة على تحمّل كلفة نمط صحي، 2017-2024

نسبة الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي					عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي					الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	
2024	2023	2021	2019	2017	2024	2019	2017	2024	2017		
(بالملايين)					(النسبة المئوية)						
2 604.6	2 653.4	2 746.7	2 762.1	2 934.2	31.9	32.8	34.5	35.4	38.4	العالم	
544.7	525.4	499.8	464.2	452.0	72.0	71.3	71.6	70.3	72.4	البلدان المنخفضة الدخل	
1 452.9	1 485.5	1 560.6	1 514.4	1 601.0	46.6	48.2	51.9	51.7	56.2	البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	
551.2	581.8	624.6	713.5	804.0	19.4	20.6	22.2	25.5	29.2	البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا	
82.7	86.0	83.4	96.5	107.1	5.8	6.1	6.0	6.9	7.7	البلدان المرتفعة الدخل	
1 008.9	979.6	915.1	864.0	837.3	66.6	66.2	64.7	64.1	65.3	أفريقيا	
112.4	105.9	84.9	94.6	90.5	41.3	39.4	32.6	37.6	37.3	أفريقيا الشمالية	
9.4	9.7	8.8	7.6	7.8	20.2	21.1	19.6	17.5	18.8	الجزائر	
66.2	63.3	46.6	52.8	54.6	56.8	55.2	42.0	49.1	52.7	جمهورية مصر العربية	
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	ليسا	
5.2	5.3	4.5	4.3	4.7	13.6	14.0	12.2	11.9	13.2	المغرب	
27.4	23.5	21.7	26.3	19.8	54.2	47.0	45.2	57.8	46.4	السودان	
1.0	1.0	0.9	0.8	0.9	8.2	8.1	7.3	6.9	7.7	تونس	
896.5	873.7	830.2	769.3	746.7	72.1	72.1	72.0	70.2	71.8	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	
365.5	357.1	341.9	318.0	307.7	73.0	73.2	73.8	72.4	73.9	أفريقيا الشرقية*	
12.8	12.5	11.5	10.7	10.4	90.9	91.1	88.9	87.7	90.0	بوروندي	
0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	62.9	63.5	63.7	63.9	63.9	جزر القمر	
0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	53.6	55.3	55.0	54.9	56.7	جيبوتي	
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	إريتريا	
71.6	68.7	70.8	66.4	68.2	54.2	53.4	57.9	57.3	62.2	إثيوبيا	
43.5	42.9	41.3	36.7	34.1	77.0	77.6	77.6	71.7	69.3	كينيا	
29.9	29.3	27.9	26.2	24.9	93.6	93.9	93.8	92.9	93.0	مدغشقر	
19.8	19.1	17.7	16.5	15.1	91.5	90.4	88.3	86.5	84.0	ملاوي	
0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	15.2	15.8	17.5	13.1	14.7	موريشيوس	
30.9	29.9	28.2	25.7	23.8	89.3	88.9	88.9	86.0	84.4	موزامبيق	
10.7	10.9	9.9	9.5	9.7	75.3	78.1	74.1	74.4	79.8	رواندا	
0.1	0.1	<0.1	<0.1	<0.1	42.7	44.3	39.4	36.5	40.0	سيشيل	
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	الصومال	
11.7	10.8	10.0	9.4	9.1	97.8	94.2	91.9	90.4	89.0	جنوب السودان	
35.6	35.9	32.8	31.1	29.9	71.3	73.8	71.5	72.2	74.4	أوغندا	



الجدول ألف 1 - 6 (يتبع)

عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة غطّي غذائي صحي					نسبة الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة غطّي غذائي صحي					الآنقلمم/الآنقلمم الفرعية/البلدان/أقاللم البلدان	
2024	2023	2021	2019	2017	2024	2023	2021	2019	2017		
(بالملاآلن)					(النسبة المئوية)						
50.6	49.9	46.8	44.0	42.1	73.8	74.9	74.5	74.4	75.7	آمهورلة آآزانلا المآآة	
17.5	17.0	15.9	14.6	13.6	82.1	81.8	81.3	78.9	77.8	زامبلا	
مُ بُلُغ عهلا					مُ بُلُغ عهلا					زامبابو	
166.1	161.0	151.6	139.6	133.8	78.0	78.1	78.2	76.6	78.2	أفرلقال الوسل	
27.1	26.0	24.1	20.8	18.4	71.4	70.8	69.8	64.2	60.7	أنغولا	
16.5	16.1	14.7	13.4	12.7	56.8	56.8	54.5	52.6	52.6	الكامرون	
4.6	4.5	4.4	4.2	4.2	87.2	86.9	86.4	85.6	86.9	آمهورلة أفرلقال الوسل	
13.0	12.2	10.7	9.7	10.0	64.1	63.4	60.2	58.2	64.2	آشاد	
5.0	4.9	4.6	4.2	4.0	78.4	78.8	78.4	74.9	74.3	الكونغو	
97.3	94.8	90.7	85.1	82.5	89.1	89.6	91.5	91.6	94.8	آمهورلة الكونغو الالمرالطة	
أفرلقال الاسالالة					أفرلقال الاسالالة						
أفرلقال الاسالالة					أفرلقال الاسالالة						
0.9	0.9	0.9	0.7	0.7	37.1	37.2	36.1	33.0	31.7	أابون	
0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	53.3	52.7	49.0	48.5	48.9	سان آومي وبرنسلل	
45.3	44.8	43.2	41.2	40.2	62.0	62.0	61.6	60.7	61.2	أفرلقال الآنوبلة	
1.5	1.5	1.5	1.4	1.4	59.9	60.1	60.7	60.7	62.8	بوسوانا	
0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	63.8	64.7	65.3	67.0	68.9	إسواللنل	
1.8	1.8	1.7	1.6	1.5	77.5	77.2	76.8	72.6	70.7	لسوآو	
1.7	1.7	1.7	1.5	1.4	57.3	57.5	59.6	58.4	57.7	نامبللا	
39.5	39.0	37.6	35.9	35.0	61.7	61.7	61.1	60.2	60.8	آنوب أفرلقال	
319.6	310.8	293.4	270.5	265.1	70.0	69.7	68.9	66.5	68.4	أفرلقال الغربلة	
7.7	7.7	8.1	8.1	9.5	53.4	54.7	60.3	63.3	78.5	بنن	
14.9	14.5	13.3	12.6	13.2	63.4	63.0	60.7	60.2	66.2	بوركلنا فاسو	
0.2	0.2	0.2	0.1	0.2	29.4	30.5	33.0	26.8	29.6	كابو فرل	
15.5	15.5	14.9	13.4	15.0	48.4	49.7	50.3	47.4	56.2	كوآ لفلوار	
1.3	1.2	1.1	1.0	1.0	46.7	45.9	44.6	41.3	43.0	أامبللا	
22.9	22.4	20.7	19.9	19.8	66.5	66.3	63.5	63.5	65.9	أانا	
7.4	6.8	6.0	5.7	5.5	50.0	47.2	43.9	43.4	44.4	أنبلا	
1.4	1.4	1.3	1.2	1.2	64.0	65.3	65.0	60.1	63.8	أنبلا للساو	



الجدول ألف - 6 (يتبع)

عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة غطائي صحي					نسبة الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة غطائي صحي					الأقاليم / الأقاليم الفرعية / البلدان	
2024	2023	2021	2019	2017	2024	2023	2021	2019	2017	أقاليم البلدان	
(بالملايين)					(النسبة المئوية)						
3.6	3.4	3.5	3.5	3.2	63.4	62.2	67.4	68.9	66.5	ليبيريا	
14.9	14.4	12.9	10.4	11.3	60.9	60.6	57.7	49.6	57.0	مالي	
2.9	2.8	2.7	2.3	2.2	55.2	56.1	56.1	52.2	51.7	موريتانيا	
23.3	22.7	21.3	19.2	18.5	86.3	86.6	87.0	83.5	86.1	النيجر	
184.5	178.4	169.3	156.7	146.6	79.3	78.3	77.5	74.8	73.2	نيجيريا	
8.7	8.9	8.2	7.7	8.4	46.8	49.4	47.6	47.4	54.1	السنغال	
5.4	5.4	4.9	4.4	4.5	62.9	64.1	60.9	57.2	61.3	سيراليون	
5.1	5.0	4.9	4.4	5.1	53.8	54.0	55.1	51.6	63.6	توغو	
1 348.6	1 423.5	1 568.4	1 640.2	1 825.7	28.1	29.8	33.2	35.3	39.9	آسيا	
11.5	12.6	13.2	13.2	15.2	14.0	15.6	16.9	17.6	21.0	آسيا الوسطى	
0.9	1.0	1.0	1.3	1.7	4.5	5.1	5.1	6.9	9.3	كازاخستان	
2.2	2.4	2.5	2.0	2.5	30.4	33.8	36.7	31.2	41.0	قيرغيزستان	
2.6	2.7	3.0	3.1	3.3	24.3	25.9	29.8	32.3	36.0	طاجيكستان	
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	تركمانستان	
4.8	5.4	5.5	5.6	6.3	13.2	15.0	16.1	16.9	19.7	أوزبكستان	
192.2	215.7	243.4	348.4	438.2	11.6	13.0	14.6	20.9	26.5	آسيا الشرقية	
175.7	198.5	224.1	329.1	415.7	12.1	13.6	15.4	22.6	28.8	الصين	
173.4	196.0	221.4	325.9	412.0	12.2	13.8	15.5	22.9	29.2	الصين القارية	
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	1.4	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	5.7	مقاطعة تايوان الصينية	
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	الصين، هونغ كونغ منطقة إدارية خاصة	
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	الصين - مكاو منطقة إدارية خاصة	
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	
8.9	9.3	10.0	9.1	9.1	7.2	7.5	8.0	7.2	7.2	اليابان	
0.6	0.7	0.8	0.8	0.9	18.3	19.1	22.5	23.4	28.6	منغوليا	
2.2	2.3	2.7	3.5	5.3	4.2	4.5	5.2	6.7	10.2	جمهورية كوريا	
227.6	238.2	250.8	234.3	246.0	32.7	34.5	36.9	35.0	37.5	جنوب شرقي آسيا	
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	بروني دار السلام	
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	كمبوديا	
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	إندونيسيا	
123.4	128.6	129.5	127.8	131.9	43.5	45.7	46.8	46.9	49.3	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	
4.4	4.4	4.3	4.1	4.1	56.2	57.6	57.3	56.2	58.5	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	
0.6	0.7	1.0	0.9	1.4	1.6	1.9	2.9	2.8	4.2	ماليزيا	



الجدول ألف - 6 (يتبع)

عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة غطّ غذائي صحي					نسبة الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة غطّ غذائي صحي					الأقاليم / الأقاليم الفرعية / البلدان / أقاليم البلدان	
2024	2023	2021	2019	2017	2024	2023	2021	2019	2017		
(بالملايين)					(النسبة المئوية)						
ميانمار	20.7	23.4	27.8	21.6	23.6	43.2	52.1	41.1	45.4		
الفلبين	51.0	52.2	56.3	48.8	50.4	45.4	49.8	44.1	46.6		
سنغافورة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة		
تايلند	12.0	12.5	14.3	15.3	16.3	17.4	19.9	21.4	22.8		
تيمور ليشتي	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة		
فيت نام	8.9	9.5	10.4	9.0	11.5	9.5	10.5	9.3	12.1		
آسيا الجنوبية	861.5	903.6	1 009.1	1 002.9	1 086.7	44.2	50.4	51.1	56.7		
أفغانستان	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة		
بنغلاديش	77.1	79.8	88.3	97.7	106.6	46.5	52.6	59.2	65.7		
نيوتان	<0.1	<0.1	0.2	0.1	0.2	5.0	22.3	18.4	29.4		
الهند	586.5	617.2	729.4	723.1	804.9	40.4	42.9	52.1	59.2		
جمهورية إيران الإسلامية	12.8	14.3	13.2	12.7	6.6	14.0	15.8	14.6	7.7		
ملديف	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	1.1	1.3	2.0	4.7		
نيبال	5.9	6.1	7.2	7.3	9.3	20.1	24.4	25.6	33.2		
باكستان	151.4	157.9	142.2	135.5	130.9	60.3	59.4	58.7	58.6		
سري لانكا	9.9	10.0	8.5	7.2	7.9	42.9	37.5	31.9	36.0		
آسيا العربية	55.7	53.3	51.8	41.5	39.5	18.0	17.5	14.6	14.4		
أرمينيا	1.9	1.5	1.6	1.5	1.4	65.1	54.4	53.3	49.4		
أذربيجان	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.6	0.8	0.7	0.8		
البحرين	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة		
قبرص	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	0.1	1.8	2.3	2.5	4.0		
جورجيا	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة		
العراق	14.1	13.2	12.0	8.8	8.9	30.6	27.8	21.4	22.6		
إسرائيل	1.5	1.5	1.6	1.7	1.6	15.7	16.0	19.5	19.2		
الأردن	1.2	1.3	1.5	1.3	1.3	10.7	11.5	12.5	12.5		
الكويت	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة		
لبنان	0.2	0.3	0.1	غير متاحة	غير متاحة	4.0	2.2	غير متاحة	غير متاحة		
سلطنة عُمان	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة		
فلسطين	0.3	0.2	0.3	0.2	0.2	5.9	6.2	5.0	4.8		
قطر	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة		
المملكة العربية السعودية	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة		
الجمهورية العربية السورية	14.1	13.1	11.4	3.5	4.7	57.1	55.6	17.4	24.7		



الجدول ألف 6 - 1 (يتبع)

نسبة الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة غط غذائي صحي					الأقاليم / الأقاليم الفرعية / البلدان				
عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة غط غذائي صحي					نسبة الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة غط غذائي صحي				
2024	2023	2021	2019	2017	2024	2023	2021	2019	2017
					(النسبة المئوية)				
تركيا					الإمارات العربية المتحدة				
					اليمن				
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي					غير متاحة				
29.2					غير متاحة				
البحر الكاريبي					غير متاحة				
47.3					غير متاحة				
أنتيغوا وباربودا					غير متاحة				
أروبا					غير متاحة				
جزر البهاما					غير متاحة				
بربادوس					غير متاحة				
جزر فيرجن البريطانية					غير متاحة				
كوبا					غير متاحة				
جزر كايمان					غير متاحة				
كوراساو					غير متاحة				
دومينيكا					غير متاحة				
الجمهورية الدومينيكية					غير متاحة				
27.4					غير متاحة				
غرينادا					غير متاحة				
19.4					غير متاحة				
هايتي					غير متاحة				
77.4					غير متاحة				
جامايكا					غير متاحة				
19.0					غير متاحة				
يورتوريكو					غير متاحة				
سانت كيتس ونيفيس					غير متاحة				
سانت لوسيا					غير متاحة				
8.6					غير متاحة				
سانت فنسنت وجزر غرينادين					غير متاحة				
سانت مارتن (القسم الهولندي)					غير متاحة				
ترينيداد وتوباغو					غير متاحة				
31.5					غير متاحة				
جزر توركس وكايكوس					غير متاحة				
أمريكا الوسطى					غير متاحة				
31.2					غير متاحة				
65.7					غير متاحة				
بليز					غير متاحة				
14.3					غير متاحة				
كوستاريكا					غير متاحة				
السلفادور					غير متاحة				
51.0					غير متاحة				
غواتيمالا					غير متاحة				
40.3					غير متاحة				
هندوراس					غير متاحة				
28.3					غير متاحة				
المكسيك					غير متاحة				
نيكاراغوا					غير متاحة				



الجدول ألف - 6 (يتبع)

عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة غطائي صحي					نسبة الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة غطائي صحي				
2024	2023	2021	2019	2017	2024	2023	2021	2019	2017
(بالملايين)					(النسبة المئوية)				
2.0	2.0	2.0	1.7	1.8	43.7	44.5	45.7	39.9	42.9
111.9	112.7	124.5	109.9	110.7	25.7	26.0	29.1	26.0	26.5
لم يُبلّغ عنها.					لم يُبلّغ عنها.				
1.1	1.1	1.1	1.2	1.7	9.3	9.0	9.1	9.9	14.7
دولة بوليفيا المتعددة القوميات					دولة بوليفيا المتعددة القوميات				
50.2	50.8	62.4	53.9	55.5	23.7	24.1	29.8	26.0	27.1
7.9	8.2	8.3	8.8	8.9	40.2	41.5	42.6	45.7	48.1
19.1	19.4	19.6	16.2	15.3	36.1	37.2	38.3	32.6	31.7
4.8	4.7	4.8	4.3	3.9	26.4	26.2	27.2	24.8	23.1
<0.1	0.1	0.1	0.3	0.3	4.9	6.2	16.9	39.1	41.3
1.6	1.6	1.7	1.5	1.5	23.0	23.3	24.8	22.3	24.3
11.3	11.6	11.1	9.3	10.4	33.0	34.4	33.6	28.7	33.3
0.2	0.2	0.2	0.1	0.1	23.7	25.7	25.7	18.5	19.5
1.2	1.2	1.3	1.1	1.0	34.0	35.7	37.6	33.0	30.9
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
9.0	9.0	10.0	7.8	6.5	19.6	19.7	22.4	17.8	15.5
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
0.9	0.9	0.8	0.8	0.7	3.2	3.2	3.2	3.2	2.9
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
0.5	0.5	0.6	0.5	0.4	56.6	57.1	66.6	52.0	45.4
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير مت					



الجدول ألف - 6 (يتبع)

نسبة الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة غطائي صحي					عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة غطائي صحي					الأقاليم / الأقاليم الفرعية / البلدان / أقاليم البلدان	
2024	2023	2021	2019	2017	2024	2023	2021	2019	2017	2017	2019
										(النسبة المئوية)	
										(بالملايين)	
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
56.2	58.9	56.0	69.9	80.1	5.0	5.2	5.0	6.2	7.2	أمريكا الشمالية وأوروبا	أمريكا الشمالية وأوروبا
16.7	17.5	9.7	15.4	17.8	4.3	4.6	2.5	4.1	4.8	أمريكا الشمالية	أمريكا الشمالية
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	برمودا	برمودا
1.2	1.2	1.2	1.0	1.2	3.0	3.0	3.0	2.7	3.2	كندا	كندا
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غرينلاند	غرينلاند
15.5	16.3	8.5	14.4	16.6	4.5	4.7	2.5	4.2	5.0	الولايات المتحدة الأمريكية	الولايات المتحدة الأمريكية
39.4	41.4	46.3	54.5	62.3	5.3	5.6	6.2	7.3	8.3	أوروبا	أوروبا
19.4	20.8	23.5	29.0	32.5	6.8	7.3	8.1	9.9	11.0	أوروبا الشرقية	أوروبا الشرقية
0.1	0.1	0.1	0.2	0.3	0.7	0.7	1.0	2.4	3.3	بيلاروس	بيلاروس
0.4	0.4	0.4	0.5	0.7	5.5	5.7	6.1	7.8	10.3	بلغاريا	بلغاريا
0.4	0.5	0.4	0.4	0.5	4.0	4.2	3.8	3.6	4.8	تشيكيا	تشيكيا
0.9	1.1	1.3	2.6	3.1	9.4	11.4	13.5	26.5	32.0	هنغاريا	هنغاريا
2.1	2.5	3.0	3.9	6.6	5.6	6.4	8.0	10.3	17.2	بولندا	بولندا
0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	9.2	10.7	10.2	9.4	10.9	جمهورية مولدوفا	جمهورية مولدوفا
10.0	10.3	11.4	12.3	10.3	52.4	53.8	59.0	63.2	52.4	رومانيا	رومانيا
1.8	2.0	2.0	3.5	4.5	1.3	1.4	1.4	2.4	3.1	الاتحاد الروسي	الاتحاد الروسي
0.9	0.9	1.0	0.8	1.1	15.7	16.9	18.7	15.3	19.7	سلوفاكيا	سلوفاكيا
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	أوكرانيا	أوكرانيا
2.9	3.1	3.2	3.8	4.1	2.6	2.9	3.0	3.6	3.9	أوروبا الشمالية	أوروبا الشمالية
<0.1	0.1	<0.1	0.1	0.1	0.8	0.9	0.8	1.0	0.9	الدانمرك	الدانمرك
0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	5.2	5.4	5.2	8.2	10.9	إستونيا	إستونيا
<0.1	0.1	<0.1	<0.1	0.1	0.8	0.9	0.8	0.7	1.0	فنلندا	فنلندا
<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	0.4	0.4	0.6	0.6	0.6	آيسلندا	آيسلندا
0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	1.0	1.0	1.1	1.6	2.3	أيرلندا	أيرلندا
0.2	0.2	0.3	0.3	0.5	11.6	12.1	14.2	17.9	27.1	لاتفيا	لاتفيا
0.2	0.3	0.2	0.4	0.6	8.2	8.9	8.9	13.1	21.3	ليتوانيا	ليتوانيا

الجدول ألف - 6 (يتبع)

الأقاليم / الأقاليم الفرعية / البلدان / أقاليم البلدان	نسبة الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة غط غذائي صحي					عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة غط غذائي صحي				
	2017	2019	2021	2023	2024	2017	2019	2021	2023	2024
		(النسبة المئوية)				(بالملايين)				
النرويج	1.9	1.5	1.6	1.4	1.4	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
السويد	3.5	3.5	3.6	3.9	3.9	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا	3.2	3.5	3.0	2.7	2.5	2.2	2.3	2.0	1.9	1.7
الشمالية										
أوروبا الجنوبية	13.9	11.0	9.8	8.7	8.5	21.3	16.9	14.9	13.2	12.8
ألبانيا	24.3	14.6	12.6	11.4	10.7	0.7	0.4	0.4	0.3	0.3
أندورا	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
البوسنة والهرسك	6.1	5.4	5.3	5.6	5.3	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2
كرواتيا	27.9	19.0	15.4	12.6	11.3	1.1	0.8	0.6	0.5	0.4
اليونان	30.8	24.5	21.1	17.6	17.0	3.3	2.6	2.2	1.8	1.7
إيطاليا	10.3	8.5	7.6	6.7	6.7	6.2	5.1	4.6	4.0	4.0
مالطة	4.5	3.3	2.6	2.3	2.3	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
الجيل الأسود	17.4	15.4	12.6	10.2	9.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
مقدونيا الشمالية	23.9	19.6	18.1	17.6	16.5	0.5	0.4	0.3	0.3	0.3
البرتغال	18.9	12.9	13.0	11.3	10.9	1.9	1.3	1.4	1.2	1.1
صربيا	24.2	12.9	8.8	8.1	7.4	1.7	0.9	0.6	0.6	0.5
سلوفينيا	3.7	2.2	1.6	1.4	1.2	0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
إسبانيا	10.9	10.2	9.3	8.6	8.4	5.1	4.8	4.4	4.1	4.0
أوروبا الغربية	2.3	2.4	2.3	2.2	2.2	4.4	4.8	4.6	4.3	4.3
النمسا	2.5	2.5	2.9	2.9	2.9	0.2	0.2	0.3	0.3	0.3
بلجيكا	2.1	1.3	0.7	0.7	0.7	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1
فرنسا	1.9	3.3	3.1	3.0	3.0	1.2	2.2	2.1	2.0	2.0
ألمانيا	2.7	2.2	2.2	2.0	2.0	2.3	1.9	1.9	1.7	1.7
لكسمبرغ	2.6	1.2	1.9	2.3	2.3	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
مملكة هولندا	1.8	1.6	1.1	1.1	1.0	0.3	0.3	0.2	0.2	0.2
سويسرا	1.3	1.4	1.2	1.2	1.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1

ملاحظات: * تقدّر منظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون مع البنك الدولي، كلفة النمط الغذائي الصحي لعام 2021 باستخدام بيانات مفصلة عن أسعار الأغذية من برنامج المقارنات الدولية، الذي يتولى تنسيقه البنك الدولي، وتُستمد القيم الخاصة بالسنوات الأخرى من خلال تحديث تقديرات عام 2021 باستخدام مؤشر أسعار الاستهلاك للأغذية من قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة، وعوامل تحويل تعادل القوة الشرائية من مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي، وتبين بيانات قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة أيضاً كلفة النمط الغذائي الصحي بالعملة المحلية. أٌحسب تعادل القوة الشرائية باستخدام طرق المنظمة بالنسبة إلى البلدان التي لا تتاح بيانات بشأنها لثلاث سنوات أو أكثر. ب يُقدّر تعادل القوة الشرائية للعامين 2023 و2024 باستخدام طريقة الاستقرار لمؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. * تشمل زيمبابوي. ** تشمل الأرجنتين.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الأغذية والزراعة، 2025. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: كلفة النمط الغذائي الصحي والقدرة على تحمّلها. [تم الاطلاع على الموقع في 28 يوليو/تموز 2025]. <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/CAHD>.

الملحق 1 - باء

ملاحظات منهجية بشأن مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية

معدل انتشار النقص التغذوي

التعريف

يُعرف النقص التغذوي بأنه الحالة التي يكون فيها استهلاك الأغذية المعتاد للفرد غير كافٍ لتوفير كمية الطاقة الغذائية اللازمة لعيش حياة طبيعية وموفرة للنشاط والصحة.

كيفية الإبلاغ

يُمثل المؤشر (الذي يُسمى «معدل انتشار النقص التغذوي») تقديرًا للنسبة المئوية للأفراد الذين يعانون من النقص التغذوي من مجموع السكان. ويُلغ عن التقديرات الوطنية كمتوسطات متحركة تغطي فترة ثلاث سنوات، للحد من انخفاض مستوى موثوقية تقديرات بعض البارامترات بسبب العناصر التي لا يتوافر بشأنها سوى النزر اليسير من المعلومات الكاملة والموثوقة. ومن ذلك على سبيل المثال الاختلافات من سنة إلى أخرى في مخزونات السلع الغذائية، وهي أحد مكونات ميزانيات الأغذية السنوية لمنظمة الأغذية والزراعة. ومن جهة أخرى، يُبلغ عن المجاميع الإقليمية والعالمية كتقديرات سنوية، نظرًا إلى أنه من المتوقع عدم وجود ارتباط بين أخطاء التقدير المتوقع، وبالتالي يُتوقع أن تقل الأخطاء إلى مستويات مقبولة عند تجميعها عبر البلدان.

وتُنقح السلسلة الكاملة لقيم معدل انتشار النقص التغذوي مع إصدار كل طبعة جديدة من هذا التقرير لكي تُعبر عن البيانات والمعلومات الجديدة التي حصلت عليها منظمة الأغذية والزراعة منذ إصدار الطبعة السابقة. وبما أن هذه العملية تشمل في العادة تنقيحات للقيم السابقة في كامل سلسلة معدل انتشار النقص التغذوي، يُنصح القراء بعدم مقارنة السلاسل بين الطبقات المختلفة من هذا التقرير، وينبغي دائمًا الرجوع إلى الطبعة الحالية من التقرير، بما فيها قيم السنوات الماضية.

المنهجية

تُحسب تقديرات معدل انتشار النقص التغذوي لدى السكان عن طريق وضع نموذج توزيع احتمالي لمستويات المتناول من الطاقة الغذائية المعتادة (المعبر عنها بكيلو سعرة حرارية للفرد يوميًا) للشخص العادي، من خلال دالة كثافة الاحتمال البارامترية $f(x)$ 1,2 ويُحسب المؤشر كاحتمال تراكمي لانخفاض المتناول المعتاد من الطاقة الغذائية (x) عن الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية (أي الحد الأدنى من نطاق متطلبات الطاقة المناسبة للفرد العادي

التمثيلي للسكان) كما هو موضح في الصيغة الواردة أدناه:

$$PoU = \int_{x < MDER} f(x|\theta) dx$$

حيث θ هو متجه البارامترات الذي يميز دالة كثافة الاحتمال البارامترية. ويُفترض أن التوزيع لوغاريتمي طبيعي، وبالتالي فهو يتميز بكامله ببارامترين اثنين فقط، وهما: متوسط استهلاك الطاقة الغذائية ومعامل التباين.

مصدر البيانات

استُخدمت مصادر بيانات مختلفة لتقدير مختلف بارامترات النموذج.

الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية

تُحدّد متطلبات الطاقة البشرية للفرد في فئة معيّنة من فئات الجنس/العمر على أساس المتطلبات المعيارية لمعدل الأيض الأساسي لكل كيلوغرام من كتلة الجسم، مضروبًا بالوزن المثالي لشخص سليم في فئة الجنس/العمر تلك استنادًا إلى طوله، ومن ثم مضروبًا بمعامل لمستوى النشاط البدني مراعاةً للنشاط البدني³. وبالنظر إلى أن مؤشرات كتلة الجسم ومستويات النشاط البدني تتفاوت بين الأفراد النشطين والأصحاء من الجنس والعمر نفسيهما، ينطبق نطاق لمتطلبات الطاقة على كل جنس وفئة عمرية من السكان. ويُحتسب الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية للشخص العادي من السكان، وهو البارامتر المستخدم في صيغة انتشار النقص التغذوي، كالمعدل المرجح لنطاقات الحد الأدنى للطاقة الغذائية لكل جنس وفئة عمرية، باستخدام نسب السكان في كل فئة كأوزان ترجيحية. وعلى غرار الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية (المستخدم لتقدير أحد مكونات معامل التباين على النحو المبين أدناه)، يُقدّر متوسط المتطلبات من الطاقة الغذائية باستخدام متوسط القيمة الدنيا والقيمة العليا لفئة «أسلوب الحياة النشط أو المعتدل النشاط»³.

وتتاح المعلومات عن الهيكل السكاني بحسب الجنس والعمر المطلوبة لحساب الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية لمعظم بلدان العالم ولكل سنة في تقرير التوقعات السكانية في العالم الذي تصدره إدارة الأمم المتحدة

ضد يُعتبر الشخص سليمًا إذا كان مؤشر كتلة جسمه لا يُشير إلى نقص أو زيادة في الوزن. وترد معايير الحد الأدنى من متطلبات الطاقة البشرية لكل كيلوغرام من كتلة الجسم في: منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (2004).³

ديفوار والكونغو وكينيا وليبيا وليبيريا ومالي وماليزيا ومدغشقر والمغرب وملاوي والمملكة العربية السعودية وموزامبيق وميانمار ونيبال والنيجر ونيجيريا ونيكاراغوا وهايتي والهند وهندوراس واليابان واليمن.

ويُمثل متوسط نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية في عام 2023 (للبلدان الأخرى غير المذكورة أعلاه) وفي عام 2024 (لجميع البلدان) تنبؤات آنية أجريت على أساس توقعات السوق القصيرة الأجل التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة لتسترد بها البوابة الإلكترونية لحالة الأغذية في العالم 7 وتُستخدم في حساب قيم عامي 2023 و 2024 من استهلاك الطاقة الغذائية لكل بلد.

عوامل الهدر

تشمل هذه الطبعة من التقرير تحديث عوامل الهدر المستخدمة لحساب متطلبات الطاقة الغذائية وذلك بأن طُرحت من إمدادات الطاقة الغذائية لجميع البلدان النسبة المئوية للمهدر. وقدرت النسب المئوية للمهدر من الأغذية على مستوى التوزيع باستخدام بيانات ميزانيات الأغذية المتاحة في قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة.

وباستخدام النسب المئوية الواردة في وثيقة منظمة الأغذية والزراعة عن الفاقد الغذائي والهدر الغذائي في العالم⁷ يُحسب المهدر من السعرات الحرارية لكل مجموعة غذائية، باستثناء أن عوامل الهدر المستخدمة للحبوب هي 2 في المائة لجميع الأقاليم. وأخيراً، يُحسب مجموع المهدر من السعرات الحرارية كنسبة مئوية من مجموع السعرات الحرارية لكل سنة ولكل بلد. وتتاح البيانات حتى عام 2022. وتستخدم لعامي 2023 و 2024 قيمة عام 2022.

معامل التباين

يُشتق معامل التباين لاستهلاك الطاقة الغذائية المعتاد لدى السكان باعتباره المتوسط الهندسي لمكوّنين يُطلق عليهما على التوالي معامل التباين بالنسبة إلى الدخل $(CV|y)$ ومعامل التباين بالنسبة إلى المتطلبات $(CV|r)$:

$$CV = \sqrt{(CV|y)^2 + (CV|r)^2}$$

ويُشير المكوّن الأول (معامل التباين بالنسبة إلى الدخل $(CV|y)$) إلى تباين نصيب الفرد من الاستهلاك بين الأسر المعيشية المنتمية إلى طبقات اجتماعية ديمغرافية، وبالتالي يُشار إليه على أنه معامل التباين "بالنسبة إلى الدخل"، في حين أن المكوّن الثاني (معامل التباين بالنسبة إلى المتطلبات $(CV|r)$) يُعبّر عن التباين بين الأفراد بسبب الاختلافات في نوع الجنس والعمر وكتلة الجسم ومستوى النشاط البدني التي يمكن أن توجد بين الأفراد أنفسهم في الأسرة المعيشية. وبالنظر إلى أن هذه هي العناصر نفسها

للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وينقح كل سنتين. وتستخدم هذه الطبعة من حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم تنقيح عام 2024 لتقرير التوقعات السكانية في العالم⁴.

واشتُقت المعلومات المتعلقة بمتوسط الطول في كل فئة من فئات الجنس والعمر للبلد المعين من دراسات استقصائية ديمغرافية وصحية حديثة، أو من دراسات استقصائية أخرى تجمع بيانات عن مقاييس الجسم البشري لدى الأطفال والأشخاص البالغين. وحتى في الحالات التي لا تعود فيها تلك الدراسات الاستقصائية إلى السنة نفسها المشمولة بتقديرات معدل انتشار النقص التغذوي، يُتوقع لتأثير التغييرات الطفيفة المحتملة في متوسط الطول عبر السنين على الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية، وبالتالي على هذه التقديرات، أن يكون ضئيلاً جداً.

استهلاك الطاقة الغذائية

في الظروف المثالية، يمكن تقدير استهلاك الطاقة الغذائية من بيانات استهلاك الأغذية المستمدة من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية التي تُمثل المستوى الوطني (مثل الدراسات الاستقصائية لقياس مستويات المعيشة أو الدراسات الاستقصائية لاستهلاك الأسرة المعيشية ونفقاتها). ولكنّ عدداً قليلاً جداً فقط من البلدان يُجري هذه الدراسات الاستقصائية سنوياً. وبالتالي، في تقديرات المنظمة لمعدل «انتشار النقص التغذوي» للرصد العالمي، تُقدّر قيم استهلاك الطاقة الغذائية من إمدادات الطاقة الغذائية المبلّغ عنها في ميزانيات الأغذية التي تجمعها منظمة الأغذية والزراعة لمعظم البلدان في العالم.⁵

ومنذ إصدار الطبعة الأخيرة من هذا التقرير، تم تحديث مجال ميزانيات الأغذية على أساس قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة بقم جديدة للسلسلة حتى عام 2022 لجميع البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، وفي الوقت الذي اختتم فيه هذا التقرير، تم تحديث سلسلة ميزانيات الأغذية حتى عام 2023 بالنسبة إلى البلدان البالغ عددها 72 بلداً، المختارة كأولوية بسبب مساهمتها الكبيرة في مجموع عدد الأشخاص عدد من يعانون النقص التغذوي في العالم: إثيوبيا والأرجنتين والأردن وأفغانستان وإكوادور وألبانيا وإندونيسيا وأنغولا وأوغندا وأوكرانيا وباربوا غينيا الجديدة وباكستان والبرازيل وبنغلاديش وبنن وبوركينا فاسو وبيرو وتايلند وتوغو وتونس وجمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية مصر العربية وجنوب أفريقيا وجنوب السودان ودولة بوليفيا المتعددة القوميات ورواندا وزامبيا وزمبابوي وسري لانكا والسنغال والسودان وسيراليون والصومال والعراق وغانا وغواتيمالا وغينيا وغينيا - بيساو والفلبين وفيت نام والكاميرون كوبا وكوت

التي تُحدد المتطلبات من الطاقة، يُشار إلى المكوّن الثاني باسم معامل التباين «بالنسبة إلى المتطلبات».

معامل التباين بالنسبة إلى الدخل (CV|y)

عندما تُتاح بيانات موثوقة عن استهلاك الأغذية من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية الممثلة على المستوى الوطني، يمكن تقدير معامل التباين بالنسبة إلى الدخل (CV|y) مباشرة. ومنذ إصدار آخر طبعة من هذا التقرير، تمت معالجة 25 دراسة استقصائية جديدة من البلدان الأربعة عشر التالية لتحديد معامل التباين بالنسبة إلى الدخل: الأردن (2022) وبنن (2022) وبوركينا فاسو (2022) وبيرو (2023) وتايلاند (2016 و2017 و2018 و2019 و2020 و2021 و2023) وتوغو (2022) وجورجيا (2022 و2023) والصومال (2022) وغيينيا - بيساو (2022) وكازاخستان (2021 و2023) وكمبوديا (2021 و2023) ومنغوليا (2022 و2023) وميانمار (2015) والهند (2022 و2024). وبذلك يصل مجموع الدراسات الاستقصائية إلى 169 دراسة من 71 بلداً يستند فيها تقدير معامل التباين بالنسبة إلى الدخل إلى بيانات مستمدة من دراسات استقصائية وطنية.

وعندما لا تتوافر بيانات مناسبة من الدراسات الاستقصائية، تُستخدم بيانات مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي التي جمعتها منظمة الأغذية والزراعة منذ عام 2014 لتقدير التغيرات في معامل التباين بالنسبة إلى الدخل بين عامي 2017 (أو من العام الذي أُجري فيه آخر دراسة استقصائية لاستهلاك الأغذية، إذا كانت أحدث) و2024 بالاستناد إلى الاتجاه الملحوظ في انعدام الأمن الغذائي الشديد. وتستند التوقعات إلى افتراض أن التغيرات الملحوظة في مدى انعدام الأمن الغذائي الشديد على أساس مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي قد تكون مؤشراً على تغيرات مكافئة في معدل انتشار النقص التغذوي. وما دام من غير الممكن تفسير هذه التغيرات الضمنية في معدل انتشار النقص التغذوي تفسيراً كاملاً من خلال تأثير التغيرات «في جانب العرض» في إمدادات الأغذية، يمكن أن تعزى هذه التغيرات بثقة إلى ما يُلاحظ من تغيرات في معامل التباين بالنسبة إلى الدخل التي قد تحدث في الوقت نفسه. ويكشف تحليل تقديرات معدل انتشار النقص التغذوي التاريخية عن أنه، في المتوسط، وبمجرد التحكم في الاختلافات في استهلاك الطاقة الغذائية والحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية ومعامل التباين بالنسبة إلى المتطلبات (CV|r)، تُفسر الاختلافات في معدل التباين بالنسبة إلى الدخل نحو ثلث الاختلافات في معدل انتشار النقص التغذوي زمنياً ومكانياً. وبالاستناد إلى ذلك كله، تُقدّر التغيرات في معامل التباين بالنسبة إلى الدخل في كل بلد من البلدان المشمولة ببيانات مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي المتاحة والتي ربما تكون قد حدثت منذ عام 2017 أو تاريخ آخر دراسة

استقصائية متاحة، باعتباره التغيير الذي سيؤدّ ثلث نقطة مئوية للتغيير في معدل انتشار النقص التغذوي لكل نقطة مئوية ملحوظة من التغيير في انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد. وبالنسبة إلى جميع البلدان الأخرى التي تفتقر إلى أي أدلة داعمة، يُحتفظ بمعامل التباين بالنسبة إلى الدخل ثابتاً في آخر تقدير متاح. وعلى غرار التقارير الأربعة السابقة، تطلبت التنبؤات الآتية لمعامل التباين بالنسبة إلى الدخل للأعوام 2020 و2021 و2022 و2023 معالجة خاصة لمراعاة تأثيرات جائحة كوفيد-19. (انظر المواد التكميلية للفصل الثاني).

معامل التباين بالنسبة إلى المتطلبات (CV|r)

يُمثل معامل التباين بالنسبة إلى المتطلبات تفاوت توزيع المتطلبات من الطاقة الغذائية لفرد افتراضي عادي يُمثل مجموعة السكان الأصحاء، وهو ما يعادل أيضاً معامل التباين لتوزيع المتناول من الطاقة الغذائية لفرد افتراضي عادي في حال كان كل فرد في مجموعة السكان يحصل على تغذية مثالية. ويُفترض لأغراض التقدير أن توزيع المتطلبات من الطاقة الغذائية لهذا الفرد الافتراضي العادي طبيعي، ويمكن تقدير انحرافه المعياري استناداً إلى أي من الشريحتين المعروفتين من النسب المئوية. ونستخدم الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية ومتوسط المتطلبات من الطاقة الغذائية المشار إليهما أعلاه لتقريب الشريحة المئوية الأولى والشريحة المئوية الخمسين.^{8,9} وبالتالي فإن قيمة معامل التباين بالنسبة إلى المتطلبات تُشتق باعتبارها التوزيع الطبيعي المعياري التراكمي العكسي للفرق بين الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية ومتوسط المتطلبات من الطاقة الغذائية.

التحديات والقيود

في حين أن المعاناة أو عدم المعاناة من النقص التغذوي تُمثل حالة تنطبق رسمياً على الأفراد، ونظراً إلى أن البيانات تتوافر في العادة على نطاق واسع، لا يمكن تحديد الأفراد الذين يعانون فعلياً من نقص تغذوي في مجموعة معينة بصورة موثوقة. وبالاستناد إلى النموذج الإحصائي المبين أعلاه، لا يمكن حساب المؤشر إلا بالرجوع إلى السكان أو إلى مجموعة من الأفراد تتوافر بشأنهم عينة تمثيلية بالقدر الكافي. وبالتالي فإن معدل انتشار النقص التغذوي يُمثل تقديراً للنسبة المئوية من الأفراد الذين يعانون من هذه الحالة في تلك المجموعة، ولكن لا يمكن تفصيله بدرجة أكبر.

ونظراً إلى الطابع الاحتمالي للاستدلال وهوامش عدم اليقين المقترنة بتقديرات كل بارامتر من بارامترات النموذج، فإن دقة تقديرات معدل انتشار النقص التغذوي منخفضة عموماً. وفي حين أن من غير الممكن حساب هوامش الخطأ الذي يشوب تقديرات معدل انتشار النقص التغذوي بصورة رسمية، تتجاوز هوامش الخطأ هذه 5 في المائة

معدّل انتشار انعدام الأمن الغذائي بحسب مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي

التعريف

يُشير انعدام الأمن الغذائي، بحسب ما يُقاس بواسطة هذا المؤشر، إلى محدودية فرص الحصول على الأغذية على مستوى الأفراد أو الأسر المعيشية بسبب نقص الأموال أو الموارد الأخرى. وتُقاس شدة انعدام الأمن الغذائي باستخدام بيانات تم جمعها بواسطة نموذج استقصاء مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، وهو عبارة عن مجموعة من ثمانية أسئلة تطلب من المجيبين التبليغ ذاتياً عن الظروف والتجارب المقترنة عادةً بمحدودية فرص الحصول على الأغذية. ولأغراض الرصد السنوي لأهداف التنمية المستدامة، تُطرح الأسئلة في ما يخص الأشهر الإثني عشر التي سبقت الدراسة الاستقصائية.

ويتم التحقق من المعلومات المستمدة من نموذج استقصاء مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي بواسطة تقنيات إحصائية متطورة تستند إلى نموذج «راش» (Rasch) من أجل ضمان الاتساق الداخلي، ويجري تحويلها إلى قياسات كمية على مقياس الشدة الذي يتراوح بين مستويات متدنية إلى مرتفعة. وبالاستناد إلى الأجوبة على أسئلة نموذج استقصاء مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، يُسند للأفراد أو الأسر المعيشية التي تم استجوابها في دراسة استقصائية تمثيلية وطنية احتمال الانتماء إلى فئة من الفئات الثلاث التالية: (1) التمتع بالأمن الغذائي أو المعاناة من انعدام الأمن الغذائي بصورة هامشية؛ (2) أو المعاناة من انعدام الأمن الغذائي المعتدل؛ (3) أو المعاناة من انعدام الأمن الغذائي الشديد، كما تحدده العتبتان الموضوعتان على المستوى العالمي. وقد قامت منظمة الأغذية والزراعة، بالاستناد إلى بيانات مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي التي تم جمعها خلال ثلاث سنوات من 2014 إلى 2016، بوضع المقياس المرجعي للمعاناة من انعدام الأمن الغذائي الذي يُستخدم كمعيار عالمي لقياسات انعدام الأمن الغذائي المستندة إلى التجارب، ولوضع عتبتين مرجعيتين للشدة.

ويُحسب المؤشر 2-1-2 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة من مجموع احتمالات الوقوع في فئتي انعدام الأمن الغذائي المعتدل وانعدام الأمن الغذائي الشديد. ويُحسب مؤشر منفصل، هو انعدام الأمن الغذائي الشديد (FIsev)، من خلال مراعاة فئة انعدام الأمن الغذائي الشديد فقط.

كيفية الإبلاغ

تُقدّم منظمة الأغذية والزراعة في هذا التقرير تقديرين لانعدام الأمن الغذائي على مستويين مختلفين من الشدة، هما انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد (FImod+sev) وانعدام الأمن الغذائي الشديد (FIsev). ويتم الإبلاغ عن تقديرين اثنين لكل مستوى من هذين المستويين:

في معظم الحالات. ولهذا السبب، لا ترى منظمة الأغذية والزراعة تقديرات معدّل انتشار النقص التغذوي التي تقل عن 2.5 في المائة موثوقة بما يكفي للإبلاغ عنها.

ومن المهم ملاحظة أن الحدود العليا والسفلى بشأن تقديرات نقطة معدّل انتشار النقص التغذوي في الفترة بين 2020 و2024 ينبغي ألا تُفسّر على أنها فترات ثقة إحصائية. بل إنها تمثل سيناريوهات مختلفة تستخدم لتوقع قيم معامل التباين بالنسبة إلى الدخل، وهامش عدم اليقين بشأن عوامل الهدر في الفترة بين عامي 2020 و2024، وهامش عدم اليقين بشأن التنبؤ الآني باستهلاك الطاقة الغذائية في العامين 2023 و2024 (انظر المواد التكميلية للفصل الثاني).

القراءات الموصى بها:

- Cafiero, C. 2014. *Advances in hunger measurement: traditional FAO methods and recent innovations*. FAO Statistics Division Working Paper, No. 14-04. Rome, FAO. <https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/i4060e>
- FAO. 1996. Methodology for assessing food inadequacy in developing countries. In: *The Sixth World Food Survey*, pp. 114-143. Rome. <https://www.fao.org/4/w0931e/w0931e16.pdf>
- منظمة الأغذية والزراعة. 2003. موجز وقائع - قياس وتقدير درجة الحرمان من الغذاء ونقص التغذية. الندوة العلمية الدولية، روما، 26-28 يونيو/حزيران 2002. روما. <https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/y4250a>
- منظمة الأغذية والزراعة. 2025. قياس الجوع والأمن الغذائي واستهلاك الأغذية. في: منظمة الأغذية والزراعة. [ورد ذكره في 25 يونيو/حزيران 2025]. <https://www.fao.org/measuring-hunger/ar>
- Naiken, L. 2002. Keynote paper: *FAO methodology for estimating the prevalence of undernourishment*. Rome, FAO. <https://www.fao.org/4/y4249e/y4249e06.htm>
- Wanner, N., Cafiero, C., Troubat, N. & Conforti, P. 2014. *Refinements to the FAO methodology for estimating the prevalence of undernourishment indicator*. FAO Statistics Division Working Paper, No. 14-05. Rome, FAO. <https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/i4046e>

- ◀ **معدّل انتشار الأفراد (كنسبة مئونة) من السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يعاني فيها شخص بالغ واحد على الأقل من انعدام الأمن الغذائي؛**
- ◀ **عدد الأفراد المقدر بين السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يعاني فيها شخص بالغ واحد على الأقل من انعدام الأمن الغذائي.**

مصدر البيانات

يُطبّق منذ عام 2014 نموذج استقصاء مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي المؤلف من ثمانية أسئلة في عينات وطنية تُمثّل السكان البالغين (الذين يُعرّفون بأنهم يبلغون سن 15 عامًا أو أكثر) في ما يزيد على 140 بلدًا من البلدان المشمولة باستطلاع غالوب العالمي (Gallup® World Poll) الذي يشمل أكثر من 90 في المائة من سكان العالم. وفي عام 2024، أُجريت المقابلات عبر الهاتف ووجهًا لوجه. وتم الإبقاء على المقابلات عبر الهاتف في بعض البلدان التي كانت تُطبّق فيها طريقة العمل هذه في عام 2020 نظرًا إلى الخطر الكبير لانتشار الفيروس على مستوى المجتمع خلال جائحة كوفيد-19 من جراء جمع البيانات وجهًا لوجه.

ويستخدم استطلاع غالوب الاستقصاءات الهاتفية في بلدان أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وبعض أنحاء آسيا وبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وفي بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وفي جزء كبير من أمريكا اللاتينية وتقريبًا في كل آسيا والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، يستخدم إطار مخصص للمنطقة لإجراء المقابلات وجهًا لوجه.

وفي معظم البلدان، تشمل العينات نحو 1 000 فرد، مع عينات أكبر في الصين (القارية) (3 500)، والهند (3 000)، والاتحاد الروسي (2 000). ولم تجمع أي بيانات في الصين (القارية) في عام 2024.

واستُخدمت بيانات الدراسات الاستقصائية المقدّمة من الحكومات الوطنية لحساب تقديرات معدّل انتشار انعدام الأمن الغذائي في 82 بلدًا بما يُغطي أكثر من ثلث سكان العالم، عن طريق تطبيق الطرق الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة للتحقق داخليًا من صحة النتائج الوطنية وتعديلها وفقًا للمعيار المرجعي العالمي نفسه. وتستخدم البيانات بمجرد التحقق من صحتها لإثراء السلسلة الوطنية أو تحديثها (انظر النقاط أدناه). وعندما يمثل سكان بلد ما نسبة كبيرة من سكان المنطقة، قد يؤدي ذلك إلى تنقيح السلسلة الإقليمية والإقليمية الفرعية أو إعادة تنقيحها بأثر رجعي. ولهذا السبب، ينبغي تجنب إجراء مقارنات بين التقييمات عبر مختلف إصدارات هذا التقرير، وينبغي التعامل مع الإصدار الحالي باعتباره النسخة المرجعية.

واستُخدمت في هذه الطبعة من التقرير بيانات الدراسات الاستقصائية المقدمة من الحكومات الوطنية في البلدان والأقاليم الاثنتين والثمانين التالية: الاتحاد الروسي وأرمينيا

وإسرائيل وإسواتيني وأفغانستان وإكوادور والإمارات العربية المتحدة وأنتيغوا وبربودا وإندونيسيا وأنغولا وأوروغواي وأوغندا وإيطاليا وبابوا غينيا الجديدة وباراغواي وباكستان وبالاو والبرازيل وبليز وبنن وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي وبيلاروس وتايلند وترينيداد وتوباغو وتشاد وتوغو وتونغا وتيمور-ليشتي وجمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا وجنوب السودان وزامبيا وساموا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وسري لانكا والسنغال والسودان وسيراليون وسيشيل وشيلي وغانا وغرينادا وغيانا وغيينيا-بيساو وفانواتو والفلبين وفلسطين وفيجي وفيت نام وقيرغيزستان وكابو فيردي وكازاخستان والكاميرون وكندا وكوت ديفوار وكوستاريكا كولومبيا وكيريباس وكينيا وقبرص وليسوتو ومالي والمكسيك ومللاوي ومنغوليا وموريتانيا وموزامبيق وناميبيا وناورو والنيجر ونيجيريا وهندوراس والولايات المتحدة الأمريكية واليمن واليونان ويتناول التقرير البيانات الوطنية لهذه البلدان للسنة أو السنوات التي تتاح فيها هذه البيانات. وفي ما يتعلق بالسنوات المتبقية، اتبعت الاستراتيجية التالية:

- ◀ عندما تكون البيانات الوطنية متاحة لمدة تتجاوز السنة، يطبّق الاستيفاء الخطي للسنوات المتبقية.
- ◀ في حال لم تكن البيانات متاحة سوى لسنة واحدة، يتم استنباط بيانات السنوات المتبقية على النحو التالي:
 - يتم الإبلاغ باستخدام بيانات منظمة الأغذية والزراعة إذا كانت متوافقة مع الدراسات الاستقصائية الوطنية؛
 - أو بتقديرها استنادًا إلى الاتجاه الذي تشير إليه بيانات منظمة الأغذية والزراعة إذا كانت البيانات الوطنية غير متوافقة؛
 - أو بتقديرها استنادًا إلى اتجاه الإقليم الفرعي في حال لم تتوافر أي معلومات موثوقة أخرى؛
 - أو باعتبارها ثابتة عند مستوى الدراسة الاستقصائية الوطنية إذا تعذر تقديرها على مستوى الإقليم الفرعي، أو في حال لم يكن اتجاه سائر الدراسات الاستقصائية أو الأقاليم الفرعية منطبقًا على الحالة الخاصة بهذا البلد مع مراعاة الأدلة التي يتم التوصل إليها تأييدًا لذلك الاتجاه (على سبيل المثال، تطور الفقر، والفقر المدقع، والعمالة، وتضخم أسعار الأغذية)؛ وينطبق ذلك أيضًا على البلدان التي يكون فيها معدّل انتشار انعدام الأمن الغذائي منخفضًا جدًا (أقل من 3 في المائة على المستوى الشديد) أو مرتفعًا جدًا (أكثر من 85 في المائة على المستوى المعتدل أو الشديد).

وبالنظر إلى عدم تجانس المصادر الاستقصائية وصغر حجم عينة بعض الدراسات الاستقصائية التي أجرتها منظمة الأغذية والزراعة، يمكن للبيانات الجديدة أن تتسبب في بعض الأحيان في ارتفاع أو انخفاض كبير بصورة ملحوظة من سنة

في الملحق 1-باء- ملاحظات منهجية بشأن مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية من طرق تقدير معدلات انعدام الأمن الغذائي القابلة للمقارنة الذي يعاني منه البالغون في جميع أنحاء العالم (انظر «القراءات الموصى بها» أدناه).

وتُحسب البيانات المجمعة الإقليمية والعالمية لانعدام الأمن الغذائي على المستويات المعتدلة أو الشديدة، وعلى المستويات الشديدة، FILr، على النحو التالي:

$$FI_{L,r} = \frac{\sum_c FI_{L,c} \times N_c}{\sum_c N_c}$$

حيث تشير r إلى الإقليم، و $FI_{L,c}$ هي قيمة انعدام الأمن الغذائي FI على المستوى L المقدّر للبلد c في الإقليم، و N_c هو حجم المجموعة السكانية ذات الصلة. وعندما لا يتاح أي تقدير لمستوى انعدام الأمن الغذائي FIL لبلد ما، يُفترض أن القيمة تُساوي المتوسط المرجّح بحسب السكان للقيم المقدّرة لسائر البلدان في الإقليم الفرعي نفسه. ولا يمكن الحصول على البيانات المجمعة الإقليمية إلا إذا شملت البلدان التي يتاح تقدير لها 50 في المائة على الأقل من سكان الإقليم.

وتُعرّف العتبات العالمية للمقياس العالمي الموحد للمعاناة من انعدام الأمن الغذائي (مجموعة من قيم بارامترات المفردات مستندة إلى النتائج المستمدة من جميع البلدان المشمولة باستطلاع غالوب® العالمي في الفترة 2014-2016) وتحوّل إلى قيم مقابلة في المقياس المحلية. ويمكن الإشارة إلى عملية معايرة مقياس كل بلد مقارنةً بالمقياس العالمي الموحد للمعاناة من انعدام الأمن الغذائي بأنه متكافئ، ويسمح بإنتاج مقياس قابلة للمقارنة دوليًا لشدة انعدام الأمن الغذائي لدى كل مجيب، وكذلك لمعدلات الانتشار الوطنية القابلة للمقارنة.

وتكمن المشكلة في أن شدة انعدام الأمن الغذائي لا تملك مرجعًا مطلقًا يمكن تقييمها على أساسه عندما تُعرّف بأنها سمة مستترة. ويمكن نموذج «راش» من تحديد الموقع النسبي الذي تحتله مختلف المفردات على مقياس يُحتسب بالوحدات اللوغاريتمية وحيث يوضع «الصفّر» بصورة تقديرية ليتوافق عادةً مع متوسط الشدة المقدّرة. ويفترض ذلك أن الصفّر على المقياس يتغيّر مع كل تطبيق. ويتطلب إنتاج القياسات القابلة للمقارنة على مرّ الزمان وبين مختلف المجموعات السكانية، وضع مقياس مشترك لاستخدامه كمرجع وإيجاد الصيغة اللازمة لتحويل القياسات من مقياس إلى آخر. وكما هي الحال مع تحويل درجات الحرارة بين مقاييس مختلفة (مثل الدرجة المئوية وفاهرنهايت)، لا بدّ من تحديد النقاط الثابتة. ووفقًا لمنهجية مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، تتمثل هذه النقاط الثابتة في مستويات الشدة المتصلة بالمفردات التي يمكن اعتبار موقعها النسبي

إلى السنة التالية. وفي هذه الحالات، يتمثل البروتوكول في البحث عن معلومات خارجية عن البلد (البيانات و/أو التقارير، ربما بالتشاور مع الخبراء القطريين، مثل الموظفين القطريين أو الإقليميين التابعين لمنظمة الأغذية والزراعة) لاستكشاف ما إذا كانت قد حدثت صدمات أو تدخلات كبيرة. وإذا كان الاتجاه تبرره أدلة داعمة، ولكنه يبدو مبالغًا فيه، يتم الإبقاء عليه ولكن مع تلطيفه (على سبيل المثال باستخدام متوسط السنوات الثلاث). ويمكن استخدام البروتوكول نفسه للسنوات المفقودة (أي الاحتفاظ بالمستوى ثابتًا أو استخدام الاتجاه الإقليمي الفرعي). وفي عام 2024، لم تُجمع أي بيانات عن مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي في الصين (القارية)، ولذلك تم الاحتفاظ بالاتجاه ثابتًا.

المنهجية

تم التحقق من صحة البيانات واستخدامها لبناء مقياس لشدة انعدام الأمن الغذائي باستخدام نموذج «راش» الذي يفترض أن احتمال ورود جواب تأكيد عن المجيب i على السؤال j، هو دالة لوجستية للمسافة، وفق مقياس أساسي لدرجة الشدة، بين موقف المجيب ai وموقف المفردة bj .

$$Prob(X_{ij} = \text{Yes}) = \frac{\exp(a_i - b_j)}{1 + \exp(a_i - b_j)}$$

من خلال تطبيق نموذج «راش» على بيانات مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، يمكن تقدير احتمال التعرّض لانعدام الأمن الغذائي (p_{il}) القابل للمقارنة بين البلدان عند كل مستوى من مستويات الشدة L (المعتدل أو الشديد، أو الشديد فقط) لكل مجيب i، حيث $0 < p_{il} < 1$.

ويُحسب معدّل انتشار انعدام الأمن الغذائي عند كل مستوى من مستويات الشدة (FIL) في مجموع السكان باعتباره المجموع المرجّح لاحتمال المعاناة من انعدام الأمن الغذائي لجميع المجيبين (i) في عينة ما:

$$FI_L = \sum p_{i,L} w_i$$

حيث w_i هي أوزان العينات بعد التقسيم الطبقي التي تُشير إلى نسبة الأفراد أو الأسر المعيشية في مجموع السكان على المستوى الوطني الذين يمثلهم كل سجل في العينة.

وبما أن العينة في استطلاع غالوب® العالمي تقتصر على الأفراد في سن 15 عامًا وما فوق، تخصّ تقديرات معدّل الانتشار الناتجة مباشرة من هذه البيانات السكان في سن 15 عامًا وما فوق. ومن أجل التوصل إلى معدّل الانتشار وعدد الأفراد (من جميع الأعمار) في مجموع السكان، يلزم تقدير عدد الأشخاص الذين يعيشون في أسر معيشية يعاني فيها شخص بالغ واحد على الأقل من انعدام الأمن الغذائي. وينطوي ذلك على إجراء متعدد الخطوات مفصّل

كلفة النمط الغذائي الصحي

التعريف

تُعرّف كلفة النمط الغذائي الصحي بأنها كلفة شراء أرخص الأغذية المتاحة محلياً التي قد تشكّل نمطاً غذائياً يلبي متطلبات الطاقة والخطوط التوجيهية بشأن النظم الغذائية القائمة على الأغذية لشخص مرجعي في حدود ميزانية طاقة تبلغ 2 330 سعرة حرارية في اليوم.

كيفية الإبلاغ

المؤشر (الذي يسمى «كلفة النمط الغذائي الصحي») هو تقدير لمتوسط الحد الأدنى للكلفة التي يجب أن ينفقها الشخص في بلد ما لشراء أرخص الأغذية المتاحة محلياً اللازمة لتكوين نمط غذائي صحي. ومن أجل المقارنة بين البلدان، تُحوّل كلفة النمط الغذائي الصحي من وحدات العملة المحلية إلى الدولار الدولي باستخدام أسعار الصرف على أساس تعادل القوة الشرائية للاستهلاك الخاص. وبالتالي، يتم الإبلاغ عن كلفة النمط الغذائي الصحي المشترك كمتوسط لتعادل القوة الشرائية للدولار للشخص الواحد في اليوم.

مصدر البيانات

تُحسب أسعار الأصناف في كل مجموعة غذائية لازمة لاتباع نمط غذائي صحي باستخدام بيانات أسعار الأغذية بالتجزئة المستمدة من برنامج المقارنات الدولية الذي ينسقه البنك الدولي الذي يقدر تعادل القوة الشرائية استناداً إلى مجموعة من العناصر الموحدة دولياً معبراً عنها بوحدات العملة المحلية.¹⁰ ولأغراض المقارنات الدولية، تُحوّل الأسعار بوحدات العملة المحلية إلى الدولار الدولي باستخدام معاملات تحويل تعادل القوة الشرائية للاستهلاك الخاص التي يقوم بحسابها الفريق المعني ببيانات التنمية التابع للبنك الدولي ويتم الإبلاغ عنها في قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم.¹¹ ولتحديث كلفة النمط الغذائي الصحي في سنوات الفجوة التي لا تتوفر فيها جولات برنامج المقارنات الدولية، تستخدم بيانات مؤشر أسعار الاستهلاك العام ومؤشر أسعار الاستهلاك للأغذية التي تنشرها منظمة الأغذية والزراعة.¹²

المنهجية

طريقة تحديد سلة النمط الغذائي الصحي

بالنظر إلى أن الأغذية المختارة لنمط غذائي صحي تختلف باختلاف السياق المحلي، وضعت البلدان خطوطاً توجيهية بشأن النظم الغذائية القائمة على الأغذية للتوصية بالعادات الغذائية الصحية التي تعبر عن السياق الثقافي الخاص بها والأغذية المتاحة محلياً. ولكن، ليست لدى جميع البلدان خطوط توجيهية بشأن النظم الغذائية القائمة على الأغذية، وغالباً ما تفتقر البلدان التي لديها خطوطاً توجيهية بشأن النظم الغذائية القائمة على الأغذية إلى توصيات قابلة للقياس الكمي من حيث كميات

على مقياس الشدة متساوياً مع المفردات ذات الصلة في المقياس المرجعي العالمي. ومن ثم يمكن رسم «خريطة» نقل القياسات من مقياس إلى آخر عبر إيجاد الصيغة التي تساوي بين المتوسط والانحراف المعياري لمستويات الشدة الخاصة بالمفردات المشتركة.

التحديات والقيود

عندما تستند تقديرات معدّل انتشار انعدام الأمن الغذائي إلى بيانات مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي التي تُجمع من استطلاع غالوب® العالمي وتبلغ فيها أحجام العينات الوطنية نحو 1 000 فرد في معظم البلدان، قلّما تتجاوز نطاقات الثقة 20 في المائة من معدل الانتشار الذي جرى قياسه (أي أن مُعدّلات الانتشار بنحو 50 في المائة لها هامش خطأ تبلغ 5 في المائة تقريباً). ومع ذلك، تقل نطاقات الثقة كثيراً عندما تُقدّر مُعدّلات الانتشار الوطنية باستخدام عينات أكبر، وللتقديرات التي تُشير إلى البيانات المجمّعة لبلدان متعددة. وللحد من أثر تباين العينات من سنة إلى أخرى، تُعرض التقديرات على المستوى القطري كمتوسّطات لفترات مدتها ثلاث سنوات وتحتسب كمتوسّطات لجميع السنوات التي أُتيحت بيانات عنها في فترات السنوات الثلاث التي تناولتها الدراسة.

وتمثّل الدراسات الاستقصائية التي تجريها الحكومات الوطنية المصدر المفضل للإبلاغ عن تقديرات معدّل انتشار انعدام الأمن الغذائي استناداً إلى استقصاء مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي. ولكن بيانات هذه الدراسات الاستقصائية قد لا تتاح سنوياً، وقد تتاح البيانات لمنظمة الأغذية والزراعة، ولكن مع تأخير يصل إلى سنوات. وفي حالة عدم وجود دراسات استقصائية وطنية سنوية، تسترشد السلسلة الزمنية بالاستراتيجية المبينة أعلاه (انظر «مصدر البيانات»). وقد يؤدي ذلك إلى إعادة تنقيح السلسلة بأثر رجعي.

القراءات الموصى بها

Cafiero, C., Viviani, S. & Nord, M. 2018. Food security measurement in a global context: The food insecurity experience scale. *Measurement*, 116: 146–152. <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0263224117307005>

FAO. 2016. *Methods for estimating comparable rates of food insecurity experienced by adults throughout the world*. Rome. <https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/14830e>

منظمة الأغذية والزراعة. 2025. قياس الجوع والأمن الغذائي واستهلاك الأغذية. في: منظمة الأغذية والزراعة. [ورد ذكره في 25 يونيو/حزيران 2025]. <https://www.fao.org/measuring-hunger/ar>

أربع سنوات، وهو ما لا يسمح بتحديث سنوي لكلفة النمط الغذائي الصحي. وقد صدرت آخر سلسلة من بيانات برنامج المقارنات الدولية في عام 2024 وهي تشير إلى أسعار عام 2021. ولتحديث مؤشر الكلفة بالرجوع إلى السنوات الفاصلة بين دورات نشر بيانات برنامج المقارنات الدولية، يُطبق مؤشرات الاستهلاك للأغذية التي تنشرها منظمة الأغذية والزراعة على كلفة النمط الغذائي الصحي في عام 2021 لتقدير الكلفة في السنوات التي لا تتاح فيها جولات برنامج المقارنات الدولية. وتتعبق مجموعة البيانات هذه التغيرات في مؤشرات أسعار الاستهلاك الشهرية العامة وأسعار الاستهلاك للأغذية على المستوى الوطني بالرجوع إلى سنة الأساس 2015. وتحسب مؤشرات أسعار الاستهلاك السنوية كمتوسطات هندسية لمؤشرات أسعار الاستهلاك الشهرية الاثني عشر خلال عام واحد. وتُقدّر كلفة النمط الغذائي الصحي للسنوات المفقودة بضرب الكلفة الفعلية لكل بلد لعام 2021، معبراً عنها بوحدات العملة المحلية (LCU) بمؤشر أسعار الاستهلاك للأغذية (FCPI)، وأخيراً القسمة على قيمة تعادل القوة الشرائية:

$$c(PPP)_t = \frac{c(LCU)_{2021} \times FCPI_{ratio}_t}{PPP_t}$$

حيث = السنوات من 2017 إلى 2024، باستثناء سنة 2021، و $\left(\frac{FCPI_t}{FCPI_{2021}}\right)$

وفي هذا العام، وللمرة الأولى، تم الإبلاغ عن مؤشرات كلفة الأنماط الغذائية الصحية والقدرة على تحمل كلفتها حتى السنة السابقة للتقرير. وقد أمكن ذلك بفضل توفر بيانات عام 2024 في الوقت المناسب في ما يخص مؤشرات أسعار الاستهلاك للأغذية التفصيلية، وبيانات توزيع الدخل التي يستخدمها البنك الدولي للتنبؤ الآتي بالفقر وعوامل تحويل تعادل القوة الشرائية. ومع ذلك، في ما يتعلق بعوامل تعادل القوة الشرائية، ومع أن البيانات مستمدة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم، فإن المعلومات غير متاحة عن 43 بلداً في عام 2024 وعن 5 بلدان في عام 2023 (انظر الملحق 1 - ألف الجداول الإحصائية الخاصة بالفصل الثاني، الجدول ألف 1-5 - كلفة النمط

الغذائي الصحي، 2017-2024). ولذلك، قُدرت قيم تعادل القوة الشرائية لهذه البلدان في الفترة بين عامي 2023 و2024 باستخدام طريقة الاستقراء التي يستخدمها البنك الدولي في مؤشرات التنمية في العالم¹³، على النحو التالي:

$$PPP_t = PPP_{t-1} \times \frac{\left(\frac{CPI_t}{CPI_{t-1}}\right)}{\left(\frac{CPI_{US}_t}{CPI_{US}_{t-1}}\right)}$$

حيث مؤشر أسعار الاستهلاك العام (CPI)، و مؤشر أسعار الاستهلاك العام للبلد الأساسي (في هذه الحالة، الولايات المتحدة الأمريكية).

وفي ما يتعلق بالبلدان الخمسة عشر التي لا تتاح بشأنها بيانات قيم تعادل القوة الشرائية، تطبق القيمة المفترضة

الأغذية والسعرات الحرارية. ولمعالجة هذا القصور في البيانات ووضع معيار عالمي للنمط الغذائي الصحي يعبر عن القواسم المشتركة في النظم الغذائية القائمة على الأغذية في جميع أنحاء العالم، تم اختيار عشرة معايير كمية للنمط الغذائي الصحي في جميع أنحاء العالم، تمثل مناطق العالم المختلفة وتم تجميعها في السنوات الأخيرة. وأنشئت سلة عناصر النمط الغذائي الصحي لوضع هذا المعيار العالمي. وتستند هذه السلة إلى متوسط نسب المجموعات الغذائية عبر الخطوط التوجيهية بشأن النظم الغذائية القائمة على الأغذية باستخدام متوسط كميات المجموعات الغذائية الموصى بها في الخطوط التوجيهية العشرة بشأن النظم الغذائية القائمة على الأغذية المحددة كمياً. وقد وحدت هذه السلة لتلبية متناول من الطاقة الغذائية قدره 2 330 سعرة حرارية في اليوم، ويتألف من العناصر محلياً من ست مجموعات غذائية هي: النشويات الأساسية؛ والخضروات؛ والفواكه؛ والأغذية الحيوانية المصدر؛ والبقول والجوزيات والبذور؛ والزيتون والدهون. وعلى وجه التحديد، ضُممت السلة لتوفير 1 160 سعرة حرارية من المواد الغذائية النشوية، و 110 سعرة حرارية من الخضروات، و 160 سعرة حرارية من الفواكه، و 300 سعرة حرارية من الأغذية الحيوانية المصدر، و 300 سعرة حرارية من البقول والجوزيات والبذور، و 300 سعرة حرارية من الزيوت والدهون. وقُدرت كلفة النمط الغذائي الصحي بالنسبة إلى 173 بلد للفترة بين عامي 2017 و2024.

طرق حساب الكلفة المرجعية عندما تتاح بيانات برنامج المقارنات الدولية

لحساب أرخص نمط غذائي صحي، في كل زمان ومكان، يُدرج كل عنصر من العناصر الغذائية لبرنامج المقارنات الدولية في مجموعته الغذائية، وتُحدد أرخص العناصر التي تفي بمتطلبات سلة عناصر النمط الغذائي الصحي. ويُحدد لكل بلد ما مجموعه 11 عنصراً من أرخص عناصر الأغذية في سلة النمط الغذائي الصحي في كل بلد: عنصران من المواد الغذائية النشوية، وثلاثة للخضروات، واثنان للفواكه، واثنان للأغذية الحيوانية المصدر، وواحد للبقول والجوزيات والبذور، وواحد للزيوت والدهون. وتُحسب الكلفة اليومية لكل مجموعة غذائية على أنها سعر الحصول على العناصر المختارة في تلك المجموعة مضروباً بالكمية التي تحتوي على محتوى الطاقة التي تتطلبها سلة النمط الغذائي لتلك المجموعة. وأخيراً، من خلال جمع كلفة المجموعات الغذائية الست، تحدد كلفة النمط الغذائي الصحي في كل بلد.

طرق حساب الكلفة بالاستقراء عندما لا تتاح بيانات برنامج المقارنات الدولية

يشكّل حالياً برنامج المقارنات الدولية المصدر الوحيد للبيانات المتعلقة بأسعار التجزئة للعناصر الغذائية الموحدة دولياً، ولا تتاح هذه البيانات إلا مرة كل ثلاث أو

وتُحسب المجاميع الإقليمية والعالمية لكلفة النمط الغذائي الصحي باستخدام متوسط حسابي للكلفة في بلدان كل مجموعة.

القراءات الموصى بها

- Bai, Y., Conti, V., Herforth, A., Cafiero, C., Ebel, A., Rissanen, M.O., Masters, W.A & Rosero Moncayo, J. 2024. *Methods for monitoring the cost of a healthy diet based on price data from the International Comparison Program*. FAO Statistics Rome, FAO. 43-Working Paper Series, No. 24 <https://doi.org/10.4060/cd3037en>
- Herforth, A., Bai, Y., Venkat, A., Mahrt, K., Ebel, A. & Masters, W.A. 2020. *Cost and affordability of healthy diets across and within countries – Background paper for The State of Food Security and Nutrition in the World 2020*. FAO Agricultural Development Economics Technical Study, No. 9. Rome, FAO. <https://doi.org/10.4060/cb2431en>
- Herforth, A., Venkat, A., Bai, Y., Costlow, L., Holleman, C. & Masters, W.A. 2022. *Methods and options to monitor the cost and affordability of a healthy diet globally – Background paper to The State of Food Security and Nutrition in the World 2022*. FAO Agricultural Development Economics Rome, FAO. <https://doi.org/10.4060/cc1169en>

عدم القدرة على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي

التعريف

يُقصد بعدم القدرة على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي عدم قدرة الأسرة المعيشية أو الفرد على دفع مبلغ المال اللازم للحصول على مزيج أقل كلفة من الأطعمة المتاحة محلياً التي تلبي متطلبات نمط غذائي صحي، بعد احتساب جزء الدخل الذي يتعين عليهم الاحتفاظ به للحصول على جميع الاحتياجات الأساسية بخلاف الأغذية.

كيفية الإبلاغ

المؤشر الرئيسي (المسمى «معدّل انتشار عدم القدرة على تحمّل الكلفة») هو تقدير النسبة المئوية للأفراد من السكان الذين يقل دخلهم المتاح، بعد خصم المبلغ اللازم للحصول على جميع السلع والخدمات الأساسية غير الغذائية، عن الحد الأدنى لكلفة النمط الغذائي الصحي. ويتم الحصول على التقديرات الوطنية من خلال مقارنة توزيعات الدخل الخاصة بكل بلد مقابل عتبة (r) يتم الحصول عليها من خلال جمع كلفة النمط الغذائي الصحي مع الكلفة ذات الصلة للاحتياجات الأساسية غير الغذائية (n). وبالإضافة إلى معدّل انتشار

لتعادل القوة الشرائية باستخدام نموذج المتوسط المتحرك المتكامل ذي الانحدار الذاتي مع متغير تفسيري خارجي (ARIMAX) (انظر الملحق 1 - ألف الجداول الإحصائية الخاصة بالفصل الثاني، الجدول ألف-1-5). وتماشياً مع منهجية مؤشرات البنك الدولي للتنمية العالمية في ما يتعلق باستقراءات تعادل القوة الشرائية، تُدرج النسبة بين مؤشر الاستهلاك العام في بلد ما ومؤشر أسعار الاستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية في مواصفات النموذج باعتبارها مؤشراً رئيسياً للتنبؤ بقيمة تعادل القوة الشرائية. وعلاوة على ذلك، يضاف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية كمتغيرين مشتركين خارجيين، وتُطبّق على كلتا السلسلتين منهجية التجانس السلس التي وضعها Holt-Winter، لسد الفجوات، إذا لزم الأمر. ويسمح نهج نموذج ARIMAX بتقدير عدة مواصفات نموذجية لكل بلد، تشمل مكوّن الانحدار الذاتي ومكوّن التكامل والمتوسط المتحرك ومزيجاً من الثلاثة معاً. ويتم اختيار أفضل المواصفات عندما يكون المعامل المقدّر لنسبة مؤشرات أسعار الاستهلاك على الأقل ذا دلالة إحصائية، وتلي ذلك الدلالة الإحصائية لبارامترات نموذج ARIMAX. بالنسبة إلى البلدان والأقاليم التي تكون فيها سلاسل تعادل القوة الشرائية غير طبيعية بمرور الوقت، تبين أن نسبة مؤشر أسعار الاستهلاك هي المعامل الوحيد ذو الدلالة الإحصائية الذي يؤثر على تقلّب قيم تعادل القوة الشرائية. وعلى العكس من ذلك، يكون للاتجاه التاريخي لتعادل القوة الشرائية في البلدان التي يقل فيها تقلّب سلاسل تعادل القوة الشرائية أيضاً دور في التنبؤ بقيمة تعادل القوة الشرائية، فضلاً عن تقديرات المعاملات لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و/أو نصيب الفرد من الإنفاق. ويحسب نموذج ARIMAX تنبؤات القيم على أساس أفضل المواصفات المختارة لكل بلد/إقليم.

التحديات والقيود

لا تتاح بيانات عن أسعار الأغذية الموحدة دولياً كل عام للسماح بإجراء رصد سنوي. ومن قيود الطريقة المستخدمة لتحديث كلفة النمط الغذائي الصحي أن التغيرات في الكلفة تعتمد على مؤشرات أسعار الاستهلاك للأغذية ولا تعبر عن التغيرات في أسعار الأغذية الخاصة بكل عنصر، ولا عن أي تغيرات تفاضلية في أسعار المجموعات الغذائية المختلفة.^{٤٤} وتستكشف منظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون مع البنك الدولي، كيفية توسيع نطاق الإبلاغ عن الأسعار على مستوى العناصر أو الأسعار على مستوى المجموعات الغذائية، للسماح بإجراء رصد لكلفة النمط الغذائي الصحي على فترات أقصر وبدقة أكبر.

غ غ تعبر مؤشرات أسعار استهلاك الأغذية عن متوسط تغيرات الأسعار لسلة من مختلف المواد الغذائية المحددة لكل بلد، والتي قد لا تمثل بدقة التغيرات في أسعار العناصر الغذائية لسلة النمط الغذائي الصحي. وبالنظر إلى أن السلة مصممة لتشمل فقط أرخص الأغذية المغذية التي تشكل النمط الغذائي الصحي، فإن هذا يعني أن استخدام مؤشر أسعار الاستهلاك الكلي للأغذية قد يؤدي إلى المبالغة في تقدير كلفة النمط الغذائي الصحي.

وتحدد حصص الدخل التي ستخصص للسلع والخدمات غير الغذائية بالرجوع إلى الحصص التي تبلغ عنها الأسر المعيشية التي تنتمي إلى الشريحة الخمسية الثانية من توزيع الدخل في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وحصص الدخل للبلدان المنتمية إلى الشريحة الخمسية الأولى في حالة البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا والبلدان المرتفعة الدخل. وتُستمد هذه الحصص من بيانات الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية التي قام البنك الدولي بتجميعها مؤخرًا، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالاستهلاك الحقيقي بحسب الشريحة الخمسية للدخل في 71 بلدًا من مختلف مجموعات الدخل.

وفي حين أن كلفة السلع الأساسية غير الغذائية مُعبر عنها بالفعل وفقًا لقيم تعادل القوة الشرائية لعام 2017، تُحوّل كلفة النمط الغذائي الصحي من قيمها الحالية إلى قيم $c_t^{2017 PPP}$ تعادل القوة الشرائية لعام 2017 باستخدام الصيغة التالية:

$$c_t^{2017 PPP} = \frac{c(LCU)_t \times CPI\ ratio_t}{PPP_{2017}}$$

حيث $t = 2017$ ، باستثناء عام 2021، وتحسب $CPI\ ratio_t = \left(\frac{CPI_{2017}}{CPI_t} \right)$ باستخدام مؤشر أسعار الاستهلاك العام.

وأخيرًا، تُقارن عتبة الكلفة، معبرًا عنها بتعادل القوة الشرائية لعام 2017، بتوزيعات الدخل في كل بلد والتي تُعبر عن دخل الأسرة المعيشية المتاح للإنفاق لتقدير النسبة المئوية للسكان الذين يقل دخلهم عن تلك العتبة، على النحو المبين في الصيغة الواردة أدناه:

$$PUA = \int_{x_i < r_i} f(x) dx \text{ where } r_i = c_i + n_i$$

مصدر البيانات

تُستمد البيانات المتعلقة بتوزيعات الدخل من منصة الفقر وعدم المساواة التابعة للبنك الدولي، وهي تغطي نحو 150 بلدًا حتى عام 2024.¹⁴

وتُحسب المجاميع الإقليمية والعالمية لمعدل انتشار عدم القدرة على تحمل الكلفة كمتوسطات مرجحة بعدد السكان لمعدل انتشار عدم القدرة على تحمل الكلفة في البلدان التي تتاح بيانات بشأنها، على النحو التالي:

$$PUA_a = \frac{\sum_i PUA_i \times N_i}{\sum_i N_i}$$

حيث تشير إلى الإقليم أو المجاميع الأخرى، و هي قيمة معدل انتشار عدم القدرة على تحمل الكلفة المقدرة للبلد في المجموع، و هي حجم السكان المقابل. ولا يُحسب المجموع الإقليمي إلا إذا كانت البلدان التي يتاح لها تقدير تغطي ما لا يقل عن 50 في المائة من السكان المشمولين بالمجموع.

عدم القدرة على تحمل الكلفة، يُحسب أيضًا عدد الأشخاص العاجزين عن تحمل كلفة نمط غذائي صحي بضرب معدل انتشار عدم القدرة على تحمل الكلفة بحجم السكان المرجعي.

وتنقح السلسلة الكاملة (2017-2024) لتقديرات معدل انتشار عدم القدرة على تحمل الكلفة وعدد الأشخاص العاجزين عن تحمل كلفة نمط غذائي صحي مع كل طبعة جديدة من هذا التقرير لكي تُعبر عن بيانات الكلفة الجديدة والبيانات السكانية الجديدة وتوزيعات الدخل المحدثة. وبما أن هذه العملية تنطوي في العادة على تقييمات بأثر رجعي لكامل سلسلة معدل انتشار عدم القدرة على تحمل الكلفة وعدد الأشخاص العاجزين عن تحمل كلفة نمط غذائي صحي، يُنصح القراء بالامتناع عن مقارنة السلاسل بين الطبقات المختلفة من هذا التقرير وينبغي الرجوع دائمًا إلى الطبعة الحالية من التقرير، بما في ذلك قيم السنوات الماضية.

المنهجية

لتقدير معدل انتشار عدم القدرة على تحمل الكلفة بين السكان، تُحسب عتبة الكلفة اليومية للفرد لكل بلد. ونظرًا إلى الافتقار إلى المعلومات اللازمة لتحديد السلع والخدمات الأساسية غير الغذائية في كل بلد، فإن الاختلافات في الإنفاق غير الغذائي تستند إلى المجموعات الأربع التي وضعها البنك الدولي لتصنيف البلدان بحسب مستوى الدخل. ولذلك، فإن عتبة الكلفة اليومية للفرد الواحد تجمع بين كلفة النمط الغذائي الصحي في بلد ما والكلفة الأساسية للاحتياجات غير الغذائية لمجموعة الدخل التي ينتمي إليها البلد. وتحدد عتبة الكلفة الناتجة على النحو التالي: $r_i = c_i + n_i$

حيث هي كلفة النمط الغذائي الصحي في بلد ما، هي كلفة المواد غير الغذائية الأساسية لمجموعة الدخل. ويُعبر عن القيمة النهائية معبرًا عنها بقيمة العملة في سنة مرجعية لخط الفقر، وهي حاليًا 2017 دولار على أساس تعادل القوة الشرائية، وتُحسب i بضرب قيمة خطوط الفقر الدولية للبنك الدولي بحصة من الإنفاق الإجمالي تخصص للسلع والخدمات الأساسية غير الغذائية الخاصة بكل مجموعة من مجموعات الدخل، على النحو التالي:

$$n_{Low-income} = 2.15 \times 0.37 = 0.80$$

$$n_{Lower-middle-income} = 3.65 \times 0.44 = 1.61$$

$$n_{Upper-middle-income} = 6.85 \times 0.54 = 3.70$$

$$n_{High-income} = 24.36 \times 0.54 = 13.20$$

الهزال لدى الأطفال دون الخامسة من العمر

التعريف

يُعرّف الهزال بأنه انخفاض الوزن (بالكيلوغرام) إلى الطول (بالسنتيمتر) عن انحرافين معياريين اثنين مقارنة بالقيمة المتوسطة لمعايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل.

كيفية الإبلاغ

يُبلغ عن النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و59 شهراً والذين يقلّ وزنهم إلى طولهم عن انحرافين معياريين اثنين مقارنة بالقيمة المتوسطة لمعايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل. وتستند التقديرات الإقليمية والعالمية الواردة في هذا التقرير إلى تقرير المستويات والاتجاهات في سوء التغذية لدى الأطفال: التقديرات المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي بشأن سوء تغذية الأطفال - النتائج الرئيسية لطبعة عام 2025.⁴³ وتُنقح سلسلة المجاميع بكاملها في كل طبعة جديدة. ويُصحح القراء بالامتناع عن مقارنة السلاسل الإقليمية والعالمية مع الطبقات السابقة من التقرير.

المنهجية

المستوى القطري

تحتوي مجموعة بيانات التقديرات المشتركة لسوء التغذية على التقديرات المحددة، والخطأ المعياري، حيثما وجد، وحدود الثقة التي تبلغ 95 في المائة، وحجم العينة غير المرجح. وترد في مجموعة بيانات التقديرات المشتركة، حيثما تتاح بيانات جزئية، التقديرات التي أعيد حسابها للتقيد بالتعريف القياسي العالمي. وعندما لا تتاح بيانات جزئية، تُستخدم التقديرات المبلغ عنها، إلا في الحالات التي يلزم إجراء تعديلات من أجل توحيد ما يلي:

- ◀ استخدام مرجع بديل للنمو من معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل لعام 2006؛
- ◀ والفئات العمرية التي لا تشمل الفئة العمرية الكاملة من صفر إلى 59 شهراً؛
- ◀ ومصادر البيانات التي كانت ممثلة على المستوى الوطني فقط للسكان المقيمين في المناطق الريفية.

المجاميع الإقليمية والعالمية

استُخدمت بيانات معدل انتشار الهزال المستمدة من مصادر البيانات الوطنية في مجموعة بيانات التقديرات المشتركة لسوء التغذية الصادرة في مايو/أيار 2025 لإنشاء تقديرات إقليمية وعالمية في الفترة بين عامي 1990 و2025، باستخدام النموذج الإقليمي الفرعي المتعدد المستويات للتقديرات المشتركة بشأن سوء التغذية لدى الأطفال وتطبيق أوزان السكان للأطفال دون سن الخامسة من تنقيح عام 2024 لتقرير التوقعات السكانية في العالم.⁴⁴

ثم يحسب عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي () بضرب المتوسط - المحسوب للبلدان التي تتاح بيانات بشأنها - في الحجم الإجمالي للسكان في جميع البلدان التي تنتمي إلى هذا المجموع.

$$NUA_a = PUA_a \times N_a$$

ويتم تقدير عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي العالمي بضرب معدل انتشار عدم القدرة على تحمّل الكلفة لكل منطقة من مناطق العالم الخمس بإجمالي حجم السكان في كل منطقة. وينبغي تجنب حساب التقديرات في العالم باعتبارها مجموع تقديرات عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في مجموعات البلدان الأخرى، مثل التقديرات القائمة على مستويات الدخل. وتُستمد البيانات السكانية من تنقيح عام 2024 لتقرير التوقعات السكانية في العالم.⁴⁴

التحديات والقيود

أدخلت في هذه الطبعة من التقرير تحسينات على الطريقة المستخدمة لمراعاة تفاوت كلفة الاحتياجات غير الغذائية باختلاف البلدان. ومع ذلك، ونظراً إلى نقص المعلومات الخاصة بكل بلد، فإن الفرق في الإنفاق غير الغذائي يرتبط بمجموعات الدخل، ولا يرتبط بعد بالبلدان. وعلاوة على ذلك، وإلى جانب الحاجة إلى تطبيق التصحيح لمراعاة الاختلافات بين البلدان، هناك جانب مهم آخر يتمثل في مراعاة تفاوت كلفة الحد الأدنى من مستوى المعيشة اللائق (($r = c + n$) أيضاً داخل كل بلد. وبالنسبة إلى البلدان الكبيرة والمتنوعة على وجه الخصوص، قد يؤدي عدم مراعاة هذه الاختلافات واستخدام عتبة كلفة محددة بقيمة المتوسط الوطني إلى تحيز في تقديرات عدم القدرة على تحمّل الكلفة. وسيتوقف اتجاه هذا التحيز ومداه على اتجاه وحجم الارتباط المحتمل بين مستويات الدخل والعتبة الصحيحة الخاصة لكل موقع.

القراءات الموصى بها

- Bai, Y., Herforth, A., Cafiero, C., Conti, V., Rissanen, M.O., Masters, W.A. & Rosero Moncayo, J. 2024. *Methods for monitoring the affordability of a healthy diet*. FAO Statistics Working Paper Series, No. 2444. Rome, FAO. <https://doi.org/10.4060/cd3703en>
- Herforth, A., Bai, Y., Venkat, A., Mahrt, K., Ebel, A. & Masters, W.A. 2020. *Cost and affordability of healthy diets across and within countries – Background paper for The State of Food Security and Nutrition in the World 2020*. FAO Agricultural Development Economics Technical Study, No. 9. Rome, FAO. <https://doi.org/10.4060/cb2431en>

9789240100190-eng.pdf?sequence=1/379080/le/10665
UNICEF, WHO & World Bank. Levels and trends in child malnutrition: UNICEF/WHO/World Bank Group Joint Child Malnutrition Estimates. Key findings of the 2025 edition. New York, USA, Geneva, Switzerland and Washington, DC. <https://data.unicef.org/resources/JME>, <https://www.who.int/teams/nutrition-and-food-safety/monitoring-nutritional-status-and-food-safety-and-events/joint-child-malnutrition-estimates/latest-estimates>, <https://datatopics.worldbank.org/child-malnutrition>
منظمة الصحة العالمية. 2014. خطة التنفيذ الشاملة الخاصة بتغذية الأمهات والرضع وصغار الأطفال. جنيف، سويسرا. <https://www.who.int/publications/i/item/WHO-NMH-NHD-14.1>
WHO. 2024. Nutrition Landscape Information System (NLIS) country profile indicators: interpretation guide. Second edition. Geneva, Switzerland. <https://www.who.int/publications/i/item/9789241516952>

التقزم لدى الأطفال دون الخامسة من العمر

التعريف

يعرّف التقزم بأنه انخفاض الطول (بالسنتيمتر) إلى السن (بالأيام) عن انحرافين معياريين اثنين مقارنةً بالقيمة المتوسطة في معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل.

كيفية الإبلاغ

يُبلغ عن النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و59 شهرًا والذين يقلّ طولهم إلى ستّهم عن انحرافين معياريين اثنين مقارنةً بالقيمة المتوسطة في معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل. وتستخدم التقديرات الواردة في هذا التقرير إلى تقرير المستويات والاتجاهات في سوء التغذية لدى الأطفال: التقديرات المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي بشأن سوء التغذية لدى الأطفال - النتائج الرئيسية لطبعة عام 2025.⁴³ وتُنقّح سلسلة المجاميع بكاملها في كل طبعة جديدة. ويُصحّح القراء بالامتناع عن مقارنة السلاسل الإقليمية والعالمية مع الطبقات السابقة من التقرير.

المنهجية

المستوى القطري

تحتوي مجموعة بيانات التقديرات المشتركة لسوء التغذية على التقديرات المحددة، والخطأ المعياري، حيثما وجد، وحدود الثقة التي تبلغ 95 في المائة، وحجم العينة غير المرجّح. وترد في مجموعة بيانات التقديرات المشتركة،

مصادر البيانات

تشكّل الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية الممثلة على المستوى الوطني، ومنها على سبيل المثال الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية، والدراسات الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات، والدراسات الاستقصائية الموحدة لرصد وتقييم الإغاثة والانتقال، والدراسات الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة مصادر البيانات التمثيلية الوطنية الأكثر شيوعًا التي تجمع على وجه التحديد بيانات عن تغذية الأطفال مصنّفة بحسب طول الأطفال دون سن الخامسة ووزنهم وعمرهم، ويمكن استخدامها لوضع تقديرات لمعدّل انتشار الهزال على المستوى الوطني. وتشمل أيضًا مصادر البيانات الإدارية (المستمدة على سبيل المثال من النظم الروتينية أو نظم المراقبة) حيثما تكون التغطية السكانية مرتفعة.

وبالنظر إلى إمكانية جمع الدراسات الاستقصائية القطرية خلال أي موسم، فإن تقديرات معدّل الانتشار المستمدة من أي دراسة استقصائية قد تبلغ مستوى عالٍ أو منخفضًا، أو قد يقع في مكان ما بينهما إذا امتدت عملية جمع البيانات لعدة مواسم. وبالتالي، فإن معدّل انتشار الهزال يجسّد حالة الهزال في وقت معين وليس على مدار عام كامل. ومن الصعب، بسبب الاختلافات في المواسم أثناء إجراء الدراسات الاستقصائية، استخلاص استنتاجات بشأن الاتجاهات.

التحديات والقيود

توصى البلدان بأن تبلغ دوريًا عن الهزال على فترات تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات؛ غير أن البيانات تكون متاحة بوتيرة أقل في بعض البلدان. وعلى الرغم من بذل ما أمكن من جهود للوصول بإمكانية مقارنة الإحصاءات بين البلدان وعلى مرّ الزمن إلى أقصى حدودها، قد تختلف البيانات القطرية من حيث طرق جمع البيانات والتغطية السكانية وطرق التقدير المستخدمة. وتشوب تقديرات الدراسات الاستقصائية مستويات من عدم اليقين بسبب وجود أخطاء في اختيار العينات وأخطاء غير مرتبطة باختيار العينات (أخطاء القياسات التقنية وأخطاء التسجيل وغيرها). ولم يُعالج بصورة كاملة أي من مصدرَي الخطأ عند استنباط التقديرات على المستويات القطرية أو الإقليمية والعالمية.

القراءات الموصى بها

de Onis, M., Blössner, M., Borghi, E., Morris, R. & Frongillo, E.A. 2004. Methodology for estimating regional and global trends of child malnutrition. *International Journal of Epidemiology*, 33(6): 1260–1270. <https://doi.org/10.1093/ije/dyh202>
UNICEF (United Nations Children's Fund), WHO & World Bank. 2024. The UNICEF-WHO-World Bank Joint Child Malnutrition Estimates (JME) standard methodology. New York, USA. <https://iris.who.int/bitstream/hand>

حيثما تتاح بيانات جزئية، التقديرات التي أُعيد حسابها للتقيد بالتعريف القياسي العالمي. وعندما لا تتاح بيانات جزئية، تُستخدم التقديرات المبلغ عنها، إلا في الحالات التي يلزم إجراء تعديلات من أجل توحيد ما يلي:

- ▲ استخدام مرجع بديل للنمو من معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل لعام 2006؛
- ▲ والفئات العمرية التي لا تشمل الفئة العمرية الكاملة من صفر إلى 59 شهراً؛
- ▲ ومصادر البيانات التي كانت ممثلة على المستوى الوطني فقط للسكان المقيمين في المناطق الريفية.

واستناداً إلى مجموعة بيانات التقديرات المشتركة لسوء التغذية الصادرة في مايو/أيار 2025، وضع نموذج لمعدل انتشار التقرُّم باستخدام مقياس احتمال لوغاريتمي (نسبة الاحتمالات الترجيحية) من خلال نموذج مختلط مقيد بضوابط تنظيمية وممتد زمنياً مع حد خطأ متغير. وجرى قياس جودة النماذج كمياً باستخدام معايير ملاءمة النموذج التي تحقق التوازن بين تعقد النموذج وقرب الملاءمة من البيانات المرصودة. وتتميز الطريقة المقترحة بخصائص مهمة تشمل الاتجاهات الزمنية غير الخطية، والاتجاهات الإقليمية، والاتجاهات الخاصة بكل بلد، والبيانات المتعلقة بالمتغيرات المشتركة، وحد الخطأ المتغير. وتألفت بيانات المتغيرات المشتركة من مؤشر اجتماعي ديمغرافي خطي وتربيعي،^{٥٦} ومتوسط إمكانية الوصول إلى النظام الصحي خلال السنوات الخمس الماضية.

ونُشرت التقديرات المشتركة لسوء التغذية في عام 2025 تقديرات نموذجية قطرية سنوية متعلقة بالتقرُّم تغطي الفترة بين عامي 2000 و2024 في 162 بلداً ومنطقة. ووضعت أيضاً تقديرات قطرية نموذجية في ما يخص 43 بلداً إضافياً، واقتصر استخدامها على إعدادات المجاميع الإقليمية والعالمية.

المجاميع الإقليمية والعالمية

استُمدت من تنقيح عام 2024 لتقرير التوقعات السكانية في العالم 4 المجاميع العالمية والإقليمية لجميع السنوات في الفترة بين عامي 1990 و2024 كمتوسطات قطرية مرجحة بحسب عدد السكان دون سن الخامسة في البلدان باستخدام تقديرات قائمة على النماذج في ما يخص 205 بلداً ومناطق. وتشمل هذه البلدان 162 بلداً ومنطقة نُشرت تقديراتها. وتشمل أيضاً 43 بلداً من البلدان التي استخدمت تقديرات نموذجية أُشنت لوضع المجاميع الإقليمية والعالمية، ولكن لم تُعرض التقديرات المنمذجة لكل بلد.

ظاظ المؤشر الاجتماعي والديمغرافي هو مقياس موجز من شأنه أن يحدد مكانة البلدان أو المناطق الجغرافية الأخرى في مجال التنمية. ويعبّر عن هذا المؤشر على مقياس من صفر إلى 1، وهو متوسط مركب لتصنيفات نصيب الفرد من الدخل، ومتوسط التحصيل التعليمي، ومعدلات الخصوبة في جميع المناطق التي تشملها دراسة العبء العالمي للمرض.

مصادر البيانات

تشكل الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية الممثلة على المستوى الوطني (مثل الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية، والدراسات الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات، والدراسات الاستقصائية الموحدة لرصد وتقييم الإغاثة والانتقال، والدراسات الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة)، مصادر البيانات التمثيلية الوطنية الأكثر شيوعاً التي تجمع على وجه التحديد بيانات عن تغذية الأطفال مصنفة بحسب طول الأطفال دون سن الخامسة ووزنهم وعمرهم، ويمكن استخدامها لوضع تقديرات لمعدل انتشار الهزال على المستوى الوطني. وتشمل أيضاً مصادر البيانات الإدارية (المستمدة على سبيل المثال من النظم الروتينية أو نظم المراقبة) حيثما تكون التغطية السكانية مرتفعة.

التحديات والقيود

توصى البلدان بأن تبذل دورياً عن التقرُّم على فترات تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات؛ غير أن البيانات تكون متاحة بوتيرة أقل في بعض البلدان. وعلى الرغم من بذل كل الجهود الممكنة للوصول بإمكانية مقارنة الإحصاءات بين البلدان وعلى مر الزمن إلى أقصى حدودها، قد تختلف البيانات القطرية من حيث طرق جمع البيانات والتغطية السكانية وطرق التقدير المستخدمة. وتشوب تقديرات الدراسات الاستقصائية مستويات من عدم اليقين بسبب وجود أخطاء في اختيار العينات وأخطاء غير مرتبطة باختيار العينات (أخطاء القياسات التقنية وأخطاء التسجيل وغيرها). ولم يُعالج بصورة كاملة أي من مصدرَي الخطأ عند استنباط التقديرات على المستويات القطرية أو الإقليمية والعالمية.

القراءات الموصى بها

Brauer, M., Roth, G.A., Aravkin, A.Y., Zheng, P., Abata, K.H., Abate, Y.H., Abbafati, C. et al. 2024. Global burden and strength of evidence for 88 risk factors in 204 countries and 811 a systematic: 2021-subnational locations, 1990 analysis for the Global Burden of Disease Study [https://doi.org/10.1016/S0140-6736\(24\)00933-4](https://doi.org/10.1016/S0140-6736(24)00933-4). *The Lancet*, 403(10440): 2162-2177. [https://doi.org/10.1016/S0140-6736\(24\)00933-4](https://doi.org/10.1016/S0140-6736(24)00933-4).
Erratum. *The Lancet*. 404(10449): 244. [https://doi.org/10.1016/S0140-6736\(24\)01458-2](https://doi.org/10.1016/S0140-6736(24)01458-2).
McLain, A.C., Frongillo, E.A., Feng, J. & Borghi, E. 2019. Prediction intervals for penalized longitudinal models with multisource summary measures: An application to childhood malnutrition. *Statistics in Medicine*, 38(6): 1002-1012. <https://doi.org/10.1002/sim.8024>
UNICEF, WHO & World Bank. 2024. *The*

كل طبعة جديدة. ويُصحح القراء بالامتناع عن مقارنة السلاسل الإقليمية والعالمية مع الطبقات السابقة من التقرير.

المنهجية المستوى القطري

تحتوي مجموعة بيانات التقديرات المشتركة لسوء التغذية على التقديرات المحددة، والخطأ المعياري، حيثما وجد، وحدود الثقة التي تبلغ 95 في المائة، وحجم العينة غير المرجح. وترد في مجموعة بيانات التقديرات المشتركة، حيثما تتاح بيانات جزئية، التقديرات التي أعيد حسابها للتقيد بالتعريف القياسي العالمي. وعندما لا تتاح بيانات جزئية، تُستخدم التقديرات المبلغ عنها، إلا في الحالات التي يلزم إجراء تعديلات من أجل توحيد ما يلي:

- ◀ استخدام مرجع بديل للنمو من معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل لعام 2006؛
- ◀ والفئات العمرية التي لا تشمل الفئة العمرية الكاملة من صفر إلى 59 شهرًا؛
- ◀ ومصادر البيانات التي كانت ممثلة على المستوى الوطني فقط للسكان المقيمين في المناطق الريفية.

واستنادًا إلى مجموعة بيانات التقديرات المشتركة لسوء التغذية الصادرة في مايو/أيار 2025، وضع نموذج لمعدل انتشار الوزن الزائد باستخدام مقياس احتمال لوجاريتمي (نسبة الاحتمالات الترجيحية) من خلال نموذج مختلط مقيد بضوابط تنظيمية وممتد زمنيًا مع حد خطأ متغير. وقيست جودة النماذج كميًا باستخدام معايير ملاءمة النموذج التي تحقق التوازن بين تعقد النموذج وقرب الملاءمة من البيانات المرصودة. وتتميز الطريقة المقترحة بخصائص مهمة تشمل الاتجاهات الزمنية غير الخطية، والاتجاهات الإقليمية، والاتجاهات الخاصة بكل بلد، والبيانات المتعلقة بالمتغيرات المشتركة، وحدّ الخطأ المتغير. وتساهم جميع البلدان التي تتوافر لها البيانات، في التقديرات المتعلقة بالاتجاه الزمني العام وأثر بيانات المتغيرات المشتركة على معدل الانتشار. وتألفت بيانات المتغيرات المشتركة من مؤشر ديمغرافي خطي وتربيعي.

ونشرت التقديرات المشتركة لسوء التغذية في عام 2025 تقديرات منمذجة قطرية سنوية متعلقة بالتقزم تغطي الفترة بين عامي 2000 و2024 في 162 بلدًا ومنطقة. ووضعت أيضًا تقديرات قطرية منمذجة في ما يخص 43 بلدًا إضافيًا، واقتصرت استخدامها على إعدادات المجاميع الإقليمية والعالمية.

المجاميع الإقليمية والعالمية

استُمدت من تنقيح عام 2024 لتقرير التوقعات السكانية في العالم⁴ المجاميع العالمية والإقليمية لجميع السنوات

UNICEF-WHO-World Bank Joint Child Malnutrition Estimates (JME) standard methodology. New York, USA. <https://iris.who.int/9789240100190-/379080/bitstream/handle/10665eng.pdf?sequence=1>

UNICEF, WHO & World Bank. 2025. *Levels and trends in child malnutrition: UNICEF/WHO/World Bank Group Joint Child Malnutrition Estimates.*

Key findings of the 2025 edition. New York, USA, Geneva, Switzerland and Washington, DC.

<https://data.unicef.org/resources/JME>, <https://www.who.int/teams/nutrition-and-food-safety/monitoring-nutritional-status-and-food-safety-and-events/joint-child-malnutrition-estimates/latest-estimates>, <https://datatopics.worldbank.org/child-malnutrition>

منظمة الصحة العالمية. 2014. خطة التنفيذ الشاملة الخاصة بتغذية الأمهات والرضع وصغار الأطفال. جنيف، سويسرا. <https://www.who.int/publications/i/item/WHO-NMH-NHD-14.1>

WHO. 2024. *Nutrition Landscape Information System (NLIS) country profile indicators: interpretation guide.* Second edition. Geneva, Switzerland. <https://www.who.int/publications/i/item/9789241516952>

WHO & UNICEF. 2019. *Recommendations for data collection, analysis and reporting on anthropometric indicators in children under 5 years old.* Geneva, Switzerland and New York, USA. <https://www.who.int/publications/i/item/9789241515559>

WHO. 2024. *Nutrition Landscape Information System (NLIS) country profile indicators: interpretation guide.* Second edition. Geneva, Switzerland. <https://www.who.int/publications/i/item/9789241516952>

WHO & UNICEF. 2019. *Recommendations for data collection, analysis and reporting on anthropometric indicators in children under 5 years old.* Geneva, Switzerland and New York, USA. <https://www.who.int/publications/i/item/9789241515559>

الوزن الزائد لدى الأطفال دون الخامسة من العمر

التعريف

يُعرف الوزن الزائد بأنه زيادة الوزن (بالكيلوغرام) إلى الطول (بالسنتمتر) على انحرافين معياريين اثنين مقارنةً بالقيمة المتوسطة لمعايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل.

كيفية الإبلاغ

يُبلغ عن النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و59 شهرًا الذين تزيد نسبة وزنهم إلى طولهم عن انحرافين معياريين اثنين مقارنةً بالقيمة المتوسطة لمعايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل. وتستند التقديرات الواردة في هذا التقرير إلى تقرير المستويات والاتجاهات في سوء التغذية لدى الأطفال: التقديرات المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي بشأن سوء التغذية لدى الأطفال - النتائج الرئيسية لطبعة عام 2025. 43 وتُنقح سلسلة المجاميع بأكملها في

- McLain, A.C., Frongillo, E.A., Feng, J. & Borghi, E. 2019. Prediction intervals for penalized longitudinal models with multisource summary measures: An application to childhood malnutrition. *Statistics in Medicine*, 38(6): 1002–1012. <https://doi.org/10.1002/sim.8024>
- UNICEF, WHO & World Bank. 2024. *The UNICEF-WHO-World Bank Joint Child Malnutrition Estimates (JME) standard methodology*. New York, USA. <https://iris.who.int/9789240100190-/379080/bitstream/handle/10665eng.pdf?sequence=1>
- UNICEF, WHO & World Bank. 2025. *Levels and trends in child malnutrition: UNICEF/WHO/World Bank Group Joint Child Malnutrition Estimates. Key findings of the 2025 edition*. New York, USA, Geneva, Switzerland and Washington, DC. <https://data.unicef.org/resources/JME>, <https://www.who.int/teams/nutrition-and-food-safety/monitoring-nutritional-status-and-food-safety-and-events/joint-child-malnutrition-estimates/latest-estimates>, <https://datatopics.worldbank.org/child-malnutrition>
- منظمة الصحة العالمية. 2014. خطة التنفيذ الشاملة الخاصة بتغذية الأمهات والرضع وصغار الأطفال. جنيف، سويسرا. <https://www.who.int/publications/i/item/WHO-NMH-NHD-14.1>
- WHO. 2024. *Nutrition Landscape Information System (NLIS) country profile indicators: interpretation guide*. Second edition. Geneva, Switzerland. <https://www.who.int/publications/i/item/9789241516952>
- WHO & UNICEF. 2019. *Recommendations for data collection, analysis and reporting on anthropometric indicators in children under 5 years old*. Geneva, Switzerland and New York, USA. <https://www.who.int/publications/i/item/9789241515559>

الرضاعة الطبيعية الخالصة

التعريف

تُعرّف الرضاعة الطبيعية الخالصة للأطفال الرضع الذين تقلّ أعمارهم عن 6 أشهر بأنها الحصول على حليب الأم فقط من دون أي أطعمة أو سوائل أخرى، ولا حتى المياه.

كيفية الإبلاغ

يُبلغ عن النسبة المئوية للرضع الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و5 أشهر الذين يتغذون حصريًا من حليب الأم من

في الفترة بين عامي 1990 و2024 كمتوسطات قطرية مرجّحة بحسب عدد السكان دون سن الخامسة في البلدان باستخدام تقديرات قائمة على النماذج في ما يخص 205 بلدان ومناطق. وتشمل هذه البلدان 162 بلدًا ومنطقة نُشرت تقديراتها. وتشمل أيضًا 42 بلدًا من البلدان التي استخدمت تقديرات منمذجة أنشئت لوضع المجاميع الإقليمية والعالمية، ولكن لم تُعرض التقديرات المنمذجة لكل بلد.

مصادر البيانات

تشكل الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية الممثلة على المستوى الوطني (مثل الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية، والدراسات الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات، والدراسات الاستقصائية الموحدة لرصد وتقييم الإغاثة والانتقال، والدراسات الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة)، مصادر البيانات التمثيلية الوطنية الأكثر شيوعًا التي تجمع على وجه التحديد بيانات عن تغذية الأطفال مصنفة بحسب طول الأطفال دون سن الخامسة ووزنهم وعمرهم، ويمكن استخدامها لوضع تقديرات لمعدل انتشار الهزال على المستوى الوطني. وتشمل أيضًا مصادر البيانات الإدارية (المستمدة على سبيل المثال من النظم الروتينية أو نظم المراقبة) حيثما تكون التغطية السكانية مرتفعة.

التحديات والقيود

توصى البلدان بأن تبلغ دوريًا عن التقرّز على فترات تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات؛ غير أن البيانات تكون متاحة بوتيرة أقل في بعض البلدان. وعلى الرغم من بذل كل الجهود الممكنة للوصول بإمكانية مقارنة الإحصاءات بين البلدان وعلى مرّ الزمن إلى أقصى حدودها، قد تختلف البيانات القطرية من حيث طرق جمع البيانات والتغطية السكانية وطرق التقدير المستخدمة. وتشوب تقديرات الدراسات الاستقصائية مستويات من عدم اليقين بسبب وجود أخطاء في اختيار العينات وأخطاء غير مرتبطة باختيار العينات (أخطاء القياسات التقنية وأخطاء التسجيل وغيرها). ولم يُعالج بصورة كاملة أي من مصدرَي الخطأ عند استنباط التقديرات على المستويات القطرية أو الإقليمية والعالمية.

القراءات الموصى لها

- Brauer, M., Roth, G.A., Aravkin, A.Y., Zheng, P., Abata, K.H., Abate, Y.H., Abbafati, C. et al. 2024. Global burden and strength of evidence for 88 risk factors in 204 countries and 811 subnational a systematic analysis for the :2021-locations, 1990 Global Burden of Disease Study 2021. *The Lancet*, [https://doi.org/10.1016/2203-403\(10440\):2162](https://doi.org/10.1016/2203-403(10440):2162)
- Erratum, *The Lancet*, 4-00933(24)6736-S0140-404(10449): 244. [https://doi.org/10.1016/S0140-6736\(24\)01458-2](https://doi.org/10.1016/S0140-6736(24)01458-2)

الاستقصائية الديمغرافية والصحية والدراسة الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات. وتستند التقديرات إلى أسئلة عن السوائل والأطعمة التي تناولها الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و 23 شهرًا في الساعات الأربع والعشرين السابقة للدراسة الاستقصائية.

التحديات والقيود

في حين أن نسبة عالية من البلدان تجمع بيانات عن الرضاعة الطبيعية الخالصة، هناك افتقار بصفة خاصة للبيانات المقدمة من البلدان المرتفعة الدخل. ويوصى بالإبلاغ دوريًا عن الرضاعة الطبيعية الخالصة على فترات تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات. غير أن بيانات بعض البلدان تتوافر بشكل أقل تواترًا، ما يعني أن التغييرات في أنماط الرضاعة لا تُكتشف في كثير من الأحيان لعدة سنوات بعد حدوث التغيير.

ويمكن أن تتأثر المتوسطات الإقليمية والعالمية تبعًا للبلدان التي تتاح لديها بيانات عن الفترات التي يشملها هذا التقرير.

ويمكن أن يؤدي استخدام تغذية اليوم السابق كأساس إلى المبالغة في تقدير نسبة الرضع الذين يتلقون رضاعة طبيعية خالصة، لأن بعض الأطفال الرضع الذين يتلقون سوائل أو أطعمة أخرى بشكل غير منتظم قد لا يكونون قد تلقونها في اليوم السابق للدراسة الاستقصائية.

القراءات الموصى بها

NICEF. 2024. Infant and young child feeding. في: UNICEF. [ورد ذكره في 30 أبريل / نيسان 2025]. <https://data.unicef.org/topic/nutrition/infant-and-young-child-feeding>

منظمة الصحة العالمية. 2014. خطة التنفيذ الشاملة الخاصة بتغذية الأمهات والرضع وصغار الأطفال. جنيف، سويسرا. <https://www.who.int/publications/i/item/WHO-NMH-NHD-14.1>

WHO. 2024. Nutrition Landscape Information System (NLIS) country profile indicators: interpretation guide. Second edition. Geneva, Switzerland. <https://www.who.int/publications/i/item/9789241516952>

منظمة الأغذية والزراعة و منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). 2021. مؤشرات تقييم ممارسات تغذية الرضع وصغار الأطفال: التعاريف وطرق القياس. جنيف، سويسرا.

<https://iris.who.int/bitstream/handle/9789240037595-ara./377997/le/10665.pdf?sequence=1>

دون أي أطعمة أو سوائل أخرى، ولا حتى المياه - خلال الساعات الأربع والعشرين السابقة للدراسة الاستقصائية.

واستُمدت التقديرات الواردة في هذا التقرير من قاعدة البيانات العالمية لليونيسف بشأن تغذية الرضع والأطفال الصغار.¹⁵

المنهجية

المستوى القطري

يُعرف هذا المؤشر بأنه تناول حليب الأم من دون أطعمة أو سوائل أخرى، ولا حتى المياه. وتستند التقديرات إلى استرجاع بيانات تغذية شريحة من الأطفال الرضع من عمر صفر إلى 5 أشهر في اليوم السابق.

الأطفال الرضع الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و 5 أشهر الذين تغذوا حصريًا من حليب الأم خلال اليوم السابق

الأطفال الرضع الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و 5 أشهر

وتشمل الرضاعة الطبيعية تلقي الطفل الرضيع الحليب مباشرة من الثدي، والحليب المستخرج من الثدي وحليب الثدي المتبرع به. ولا تدخل الأدوية الموصوفة طبيًا ومحاليل الإماهة الفموية والفيتامينات والمعادن ضمن الأغذية أو السوائل. ولكن تُحسب السوائل العشبية والأدوية التقليدية المماثلة على أنها سوائل، ولا يُعتبر الأطفال الرضع الذين يستهلكون هذه السوائل العشبية والأدوية التقليدية متلقين رضاعة طبيعية خالصة.

المجاميع الإقليمية والعالمية

وضعت التقديرات الإقليمية والعالمية للرضاعة الطبيعية الخالصة لعام 2012 باستخدام أحدث التقديرات المتاحة لكل بلد في الفترة بين عامي 2005 و 2012. وبالمثل، وضعت تقديرات عام 2023 باستخدام أحدث التقديرات المتاحة لكل بلد في الفترة بين عامي 2017 و 2023. وتُحسب التقديرات العالمية والإقليمية كمتوسطات مرجحة لمعدل انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة في كل بلد، باستخدام العدد الإجمالي للرضع الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و 5 أشهر (أي نصف السكان الذين يبلغ عمرهم صفرًا) من تنقيح عام 2023 لتقرير التوقعات السكانية في العالم (2012 لخط الأساس و 2023 للحالي) كأوزان ترجيحية. 4. تُعرض التقديرات في الحالات التي تمثل فيها البيانات المتاحة 50 في المائة على الأقل من مجموع عدد الرضع الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و 5 أشهر في المناطق المقابلة، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

مصادر البيانات

تجمع البيانات من خلال الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية الممثلة على المستوى الوطني مثل الدراسة

انخفاض الوزن عند الولادة

التعريف

يُعرّف انخفاض الوزن عند الولادة بأنه الوزن الذي يقل عن 2 500 غرام.

كيفية الإبلاغ

يُبلغ عن النسبة المئوية للمواليد الجدد الذين يقل وزنهم عن 2 500 غرام (أقل من 5.51 رطلاً) عند الولادة. واستمدت التقديرات الواردة في التقرير من طبعة عام 2023 من التقديرات المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية بشأن انخفاض الوزن عند الولادة. 16. وبالنظر إلى أن سلسلة التقديرات بكاملها تُنقح مع إصدار كل طبعة جديدة، يُنصح القراء بالامتناع عن مقارنة السلسلة مع الطبقات السابقة.

المنهجية

المستوى القطري

جمعت بيانات تمثل انخفاض الوزن عند الولادة على المستوى الوطني، بما في ذلك مصادر البيانات الاستقصائية والإدارية في الفترة بين عامي 2000 و2020 من 158 بلداً. وطُبقت معايير جودة البيانات وطرق التعديل لوضع المجموعة النهائية من البيانات القطرية التي ستدرج في عملية النمذجة. وأراجع البيانات القطرية قبل إدخالها في مجموعة البيانات للتأكد من تغطيتها وجودتها، وتعديلها لمراعاة التحيزات الناجمة عن عدم توفر بيانات عن وزن المواليد وعن جميع البيانات. ويتطلب إدراج البيانات المتعلقة بأوزان المواليد المتاحة من البيانات الإدارية أن تغطي البيانات ما لا يقل عن 80 في المائة من تقديرات المواليد الواردة في تنقيح عام 2022 لتقرير التوقعات السكانية في العالم¹⁷. ولكي يتم إدراج الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية الوطنية في مجموعة البيانات، يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية:

- ◀ أن تبين الوزن عند الولادة في مجموعة البيانات لما لا يقل عن 30 في المائة من العينة؛
- ◀ أن تتضمن ما لا يقل عن 200 وزن عند الولادة في مجموعة البيانات؛
- ◀ ألا تشمل أي إشارة تدل على تكديس كبير للبيانات، ويعني ذلك أن: (1) أقل من 55 في المائة من جميع الأوزان عند الولادة يمكن أن توازي الأوزان الثلاثة الأكثر تواتراً عند الولادة (أي إذا كانت الأوزان الثلاثة الأكثر تواتراً عند الولادة هي 3 000 و3 500 و2 500 غرام، يجب أن تمثل مجتمعة أقل من 55 في المائة من جميع الأوزان عند الولادة في مجموعة البيانات)؛ (2) وأقل من 10 في المائة من جميع الأوزان عند الولادة تتخطى 500 4 غرام؛ (3) وأقل من 5 في المائة من الأوزان عند الولادة تتراوح بين أقل من 500 غرام وأكثر من 5 000 غرام؛

◀ أن تكون قد عُدلت لمراعاة الأوزان غير المتوافرة عند الولادة وتكس التقديرات.

وأجريت التوقعات الخاصة بتقديرات معدّل انتشار نقص الوزن عند الولادة على المستوى الوطني باستخدام نموذج الانحدار البايزي المتعدد المستويات. ويناسب هذا النموذج مقياس الاحتمال اللوغاريتمي (نسبة الاحتمالات الترجيحية) للتأكد من أن النسب محصورة بين صفر وواحد، ثم تحوّل بصورة ارتدادية وتُضرب في 100 للحصول على تقديرات معدّل الانتشار.

وراعت الاعتراضات الهرمية العشوائية الخاصة بكل بلد (بلدان المنطقة الواقعة داخل النطاق العالمي) الارتباط داخل المناطق وفي ما بينها. واستُخدمت الشرائح المقيدة بضوابط تنظيمية لتحقيق تجانس زمني عبر السلسلة الزمنية، ويعني ذلك أنها تُعبر عن الاتجاهات الزمنية غير الخطية على المستوى القطري من دون تغيير عشوائي يؤثر على الاتجاه. وتمثلت المتغيرات المشتركة النهائية المشمولة بالنموذج في الآتي: الدخل القومي الإجمالي للفرد على أساس تعادل القوة الشرائية،¹⁸ ومعدّل انتشار نقص الوزن لدى الإناث البالغات، ومعدّل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث البالغات، ومعدّل انتشار وسائل منع الحمل الحديثة، والنسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية.

واستُخدمت فئات جودة البيانات لتطبيق تحولات التحيز ومكونات التباين الإضافية. وطُبقت تحولات التحيز على البيانات الإدارية المأخوذة من الفئات الأقل جودة والتي اقتربت من التحيز المتوقع من التراكم الذي أخذ بالفعل في الاعتبار عند تكييف الدراسة الاستقصائية. واعتمد التباين الإضافي على فئة جودة البيانات الإدارية والوزن الترجيحي بين البيانات الإدارية والبيانات الاستقصائية، إن وجدت.

وأجريت اختبارات تشخيصية قياسية لتقييم التقارب وكفاءة أخذ العينات. وأجري تحقق متبادل، بمتوسط 200 تقسيم عشوائي لبيانات الاختبار بنسبة 20 في المائة وبيانات التدريب بنسبة 80 في المائة. وأجريت تحليلات للحساسية شملت فحص المتغيرات المشتركة، وطريقة التحيز، وتحقيق التجانس الزمني، والمقدمات غير المفيدة. وركبت جميع النماذج في برنامج R الإحصائي وحزمتي «rjags» و«R2jags»^{19,18}.

وشمل النموذج جميع نقاط البيانات القطرية المسجلة عبر السنوات والبالغ عددها 2040 نقطة بيانات مستوفية لمعايير الإدراج، ونتجت عن ذلك تقديرات سنوية تغطي الفترة بين عامي 2000 و2020 مع فواصل زمنية موثوقة بنسبة 95 في المائة للبلدان والمناطق البالغ عددها 195

أ¹⁸ يقاس بالقيمة الثابتة للدولار الدولي لعام 2017.

وبالنظر إلى أن الأطفال الحديثي الولادة الذين يولدون ناقصي الوزن لديهم عوامل خطر انخفاض الوزن عند الولادة، فإن التقديرات التي لا تمثل هؤلاء الأطفال قد لا تعبر عن القيمة الحقيقية. وعلاوة على ذلك، تنخفض جودة البيانات بسبب الإفراط في تكديس مضاعفات 500 غرام أو 100 غرام في البيانات الواردة من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، ما قد يؤدي إلى زيادة التقليل من تقديرات الوزن المنخفض عند الولادة. وتهدف الطرق المطبقة في قاعدة البيانات الحالية إلى معالجة هذه المسألة من خلال إجراء تعديلات لمراعاة البيانات المفقودة عن أوزان المواليد والأخطاء الناجمة عن تكديس البيانات في التقديرات الاستقصائية. ويتمثل أحد قيود الطرق الحالية في أن البيانات على المستوى الفردي غير متوافرة للبيانات الإدارية، ولا يمكن تعديل هذه البيانات مباشرة لإزالة التحيز الناتج عن البيانات المكسدة والمفقودة.

قد لا تكون التجمعات الجغرافية المستخدمة في النمذجة مناسبة للقيم الإقليمية الوبائية أو الاقتصادية الشاذة. وإجمالاً، ربما تأثرت التقديرات المتعلقة بسبعة وثلاثين بلداً (من أصل 195) من البلدان التي لا توجد لها بيانات مدخلات. وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون حدود الثقة للتقديرات الإقليمية والعالمية صغيرة على نحو مصطنع نظراً لأن نحو نصف البلدان النمذجة كان لها تأثيرها العشوائي على كل تنبؤ من تنبؤات إعادة أخذ العينات، وبعضها كان إيجابياً والبعض الآخر كان سلبياً، ما يجعل عدم اليقين النسبي على المستويين الإقليمي والعالمي أقل من ذلك على المستوى القطري.

القراءات الموصى بها

- Blanc, A. & Wardlaw, T. 2005. Monitoring low birth weight: An evaluation of international estimates and an updated estimation procedure. *Bulletin World Health Organization*, 83(3): 178–185. <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC2624216>
- Chang, K.T., Carter, E.D., Mullany, L.C., Khatry, S.K., Cousens, S., An, X., Krasevec, J. et al. 2022. Validation of MINORMIX approach for estimation of low birthweight prevalence using a rural Nepal dataset. *The Journal of Nutrition*, 152(3): 872–879. <https://doi.org/10.1093/jn/nxab417>
- Okwaraji, Y.B., Krasevec, J., Bradley, E., Conkle, J., Stevens, G.A., Gatica-Domínguez, G., Ohuma, E.O. et al. 2024. National, regional, and global estimates of low birthweight in 2020, with trends from 2000: a systematic analysis. *The Lancet*, 403(10431): 1071–1080. [https://doi.org/10.1016/S0140-6736\(23\)01198-4](https://doi.org/10.1016/S0140-6736(23)01198-4)

منطقة لديها بيانات عن انخفاض الوزن عند الولادة أو بيانات عن المتغيرات المشتركة. لم يتم الإبلاغ إلا عن التقديرات الخاصة بالبلدان والمناطق التي لديها بيانات. بالنسبة إلى البلدان السبعة والثلاثين (من أصل 195) التي لا تتوافر عنها بيانات أو لا تستوفي معايير الإدراج، استخدم النموذج النهائي للتنبؤ بتقديرات معدل انتشار انخفاض الوزن عند الولادة استناداً إلى الاعتراضات القطرية والاتجاهات الزمنية المقدرة من المتغيرات المشتركة على مستوى المنطقة والبلد لجميع بيانات البلدان عبر السنوات.

المجاميع الإقليمية والعالمية

حُسبت المجاميع الإقليمية والعالمية باستخدام جميع التقديرات المستمدة من جميع البلدان والمناطق البالغ عددها 195 بلداً ومنطقة مرجحة بحسب تقديرات المواليد الأحياء لتلك السنة من تنقيح عام 2022 لتقرير التوقعات السكانية في العالم.¹⁷

مصادر البيانات

يمكن استخلاص تقديرات تمثيلية على المستوى الوطني لمعدل انتشار انخفاض الوزن عند الولادة من مجموعة من المصادر التي يمكن تعريفها بشكل عام على أنها بيانات إدارية وطنية أو دراسات استقصائية تمثيلية للأسر المعيشية. والبيانات الإدارية الوطنية هي تلك المستمدة من النظم الوطنية، بما في ذلك نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، ونظم المعلومات الوطنية لإدارة الصحة وسجلات المواليد. كما أن الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية، مثل الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية، والدراسات الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات التي تحتوي على معلومات عن الوزن عند الولادة بالإضافة إلى المؤشرات الرئيسية ذات الصلة، بما في ذلك تصوّر الأمهات للحجم عند الولادة، هي أيضاً مصدر مهم للبيانات عن انخفاض الوزن عند الولادة، خاصة في السياقات التي تسجل فيها أوزان المواليد و/أو التي يمثل فيها تكديس البيانات مشكلة.

التحديات والقيود

يتمثل أحد القيود الرئيسية لرصد انخفاض الوزن عند الولادة على مستوى العالم في نقص بيانات الوزن عند الولادة للعديد من الأطفال في العالم. وهناك تحيز ملحوظ، إذ تقل احتمالات تسجيل الوزن عند الولادة للأطفال المولودين لأمهات وأسر معيشية ريفية أفقر وأقل تعليماً مقارنةً بنظرائهم الأغنى والأكثر ثراءً في المناطق الحضرية المولودين لأمهات أكثر تعليماً. ولم يدرج ما يقرب من واحد من كل ثلاث دراسات استقصائية محتوية على بيانات عن وزن المواليد، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى البيانات المفقودة أو ضعف جودة البيانات، ومعظمها من البلدان المنخفضة الدخل في المناطق التي ترتفع فيها مخاطر انخفاض الوزن عند الولادة.

الخطية التي قد تختلف من بلد لآخر. وأجريت نمذجة هرمية لمعاملات الشرائح، ما أتاح لها بالتغير بمرور الوقت لكي تعبر عن الارتباطات العمرية المتغيرة. وأجري توحيد قياسي للعمر بأخذ المتوسطات المرجحة للتقديرات المحسوبة تبعاً للجنس والعمر، باستخدام الأوزان العمرية من الشريحة السكانية القياسية بحسب معايير منظمة الصحة العالمية.²⁰

المجاميع الإقليمية والعالمية

تُحسب تقديرات معدل الانتشار على المستويين العالمي والإقليمي كمتوسطات مرجحة للسكان في البلدان المكونة.

مصادر البيانات

تشكل الدراسات السكانية إلى جانب قياسات الطول والوزن، مثل الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية الممثلة على المستوى الوطني معظم مصادر البيانات لرصد السمنة لدى البالغين.

التحديات والقيود

يمثل مؤشر كتلة الجسم مقياساً غير كامل لحجم دهون الجسم وتوزيعها، ولكنه متاح على نطاق واسع في الدراسات الاستقصائية القائمة على السكان، ويُستخدم في الممارسة الإكلينيكية؛ كما أنه مرتبط أيضاً بقياس امتصاص الأشعة السينية المزدوجة الطاقة الأكثر تعقيداً وكلفة.

وكانت لدى بعض البلدان مصادر بيانات قليلة، ولم يكن لدى ثلاثة بلدان مصدر بيانات. واستندت تقديرات هذه البلدان بدرجة أكبر إلى بيانات من بلدان أخرى من خلال التسلسل الجغرافي.

وكانت هناك أيضاً اختلافات في توافر البيانات بحسب الفئة العمرية، مع توافر عدد أقل من البيانات للمسنين (≤ 65 سنة)، ما زاد من عدم اليقين في التقديرات الخاصة بتلك الفئة العمرية.

القراءات الموصى بها

Ahmad, O.B., Boschi-Pinto, C., Lopez, A.D., Murray, C.J., Lozano, R. & Inoue, M. 2001. *Age standardization of rates: A new WHO standard*. GPE Discussion Paper Series 31. Geneva, Switzerland, WHO. https://cdn.who.int/media/docs/default-source/gho-documents/global-health-estimates/gpe_discussion_paper_series_paper31_2001_age_standardization_rates.pdf NCD-RisC (NCD Risk Factor Collaboration). 2024. Worldwide trends in underweight and obesity from 1990 to 2022: a pooled analysis of 3663 population-representative studies with 222 million children, adolescents, and adults. *The Lancet*, 403(10431): 1027–1050. [https://doi.org/10.1016/S0140-202750\(23\)6736-1050](https://doi.org/10.1016/S0140-202750(23)6736-1050). WHO (World Health Assembly). 2013. *Sixty-sixth*

UNICEF & WHO. 2023. Low birthweight في: UNICEF. [ورد ذكره في 28 أبريل/نيسان 2025].

<https://data.unicef.org/topic/nutrition/low-birthweight>

UNICEF & WHO. 2023. Joint low birthweight estimates. في: WHO. [ورد ذكره في 28 أبريل/نيسان 2025]. <https://www.who.int/teams/nutrition-and-food-safety/monitoring-nutritional-status-and-food-safety-and-events/joint-low-birthweight-estimates>

السمنة لدى البالغين

التعريف

تُعرف السمنة لدى البالغين بأنها مؤشر كتلة الجسم ≤ 30 كلغ/م². ومؤشر كتلة الجسم هو نسبة الوزن إلى الطول المستخدمة في العادة لتصنيف الحالة التغذوية للأشخاص البالغين. ويُحسب مؤشر كتلة الجسم باعتباره وزن الجسم بالكيلوغرام مقسوماً على مربع طول الجسم بالأمتار (كلغ/م²). وتشمل السمنة الأفراد الذين يساوي مؤشر كتلة جسمهم 30 كلغ/م² أو أكثر.

كيفية الإبلاغ

يُبلغ عن النسبة المئوية للسكان الذين تزيد أعمارهم على 18 سنة ويبلغ مؤشر كتلة جسمهم ≤ 30 كلغ/م² مرجحاً بحسب نوع الجنس وموحداً بحسب العمر. وتستند التقديرات الواردة في التقرير إلى منظمة الصحة العالمية (2024).⁴⁴ وتُنقح سلسلة التقديرات بكاملها مع كل تحديث جديد. ويُنصح القراء بالامتناع عن مقارنة السلسلة الحالية بالتحديثات السابقة.

المنهجية

المستوى القطري

طبق نموذج انحدار هرمي بايزي، تم تركيبه باستخدام عينة من سلسلة خوارزميات ماركوف مونت كارلو، مع الاستدلال باستخدام عينات لاحقة من خوارزميات ماركوف مونت كارلو لتقدير الاتجاهات في انتشار فئات مختلفة من مؤشر كتلة الجسم بحسب نوع الجنس والعمر والبلد والسنة في الفترة بين عامي 1990 و2022. وقُسمت البلدان إلى 20 منطقة و8 مناطق كبرى، استناداً إلى الخصائص الجغرافية والدخل القومي في المقام الأول. وكان للنموذج هيكل هرمي استندت فيه تقديرات كل بلد وكل سنة إلى بيانات البلد، إن وجدت، وبيانات من سنوات أخرى داخل البلد نفسه ومن بلدان أخرى، ولا سيما البلدان التي لديها بيانات لفترات زمنية مماثلة داخل المنطقة نفسها وداخل المنطقة الكبرى. وشمل النموذج اتجاهات زمنية غير خطية من خلال مزيج من المسارات العشوائية الخطية والتربيعية، وكلها نمذجة هرمية. وجرت نمذجة الارتباط العمري لمؤشر كتلة الجسم باستخدام تجزئة مكعبة للسماح بالأنماط العمرية غير

تضمنت طبعة عام 2025 من تقديرات فقر الدم لدى النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا، بحسب حالة الحمل، مصادر بيانات من قاعدة بيانات المُغذيات الدقيقة، وهي جزء من نظام معلومات الفيتامينات والتغذية المعدنية التابع لمنظمة الصحة العالمية، ومن بيانات مجهولة المصدر على المستوى الفردي تغطي الفترة بين عامي 1995 و2023. وعُدلت البيانات المتعلقة بتركيزات الهيموغلوبين في الدم لمراعاة الارتفاع عن سطح البحر عند الاقتضاء (أي بالنسبة إلى البلدان التي يعيش فيها سكان على ارتفاعات عالية)، وأجريت تعديلات لمراعاة للتدخين كلما أمكن. واستبعدت قيم الهيموغلوبين غير المعقولة بيولوجيًا (أقل من 25 غ/لتر أو أكثر من 200 غ/لتر).

واستخدم نموذج بايزي هرمي مختلط لتقدير الاتجاهات لكل بلد في كل سنة، استنادًا إلى بيانات من السنة ذاتها للبلد نفسه، ومن سنوات أخرى للبلد نفسه، ومن بلدان أخرى في الإقليم ذاته. وقد أولى النموذج اهتمامًا أكبر للمناطق التي تتوفر عنها بيانات محدودة، واهتمامًا أقل للمناطق الغنية بالبيانات. وقد جرى تمثيل الاتجاهات على أنها خطية بالإضافة إلى اتجاهات غير خطية سلسلة على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية. واستندت التقديرات أيضًا إلى متغيرات مشتركة مثل مؤشر الحالة الاجتماعية الديمغرافية، وإمدادات اللحوم، ومعدل انتشار الوزن الزائد. ويمكن الرجوع إلى مزيد من المعلومات في وثيقة المعلومات الأساسية، المنهجية القياسية لمنظمة الصحة العالمية لتقدير المؤشر 2-3 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بشأن انتشار فقر الدم لدى النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 14 و49 عامًا، بحسب حالة الحمل.²¹

وحسنت هذه الطبعة طريقة معالجة بيانات وخز الشُعيرات الدموية وجهاز HemoCue®301 بسبب احتمال وجود أخطاء في القياس والتحيز. واستخدم متوسط تركيزات الهيموغلوبين لتقليل الأخطاء في الدم الشعيري، بينما استخدمت جميع البيانات المتاحة لتقييم الدم الوريدي. وأدرج مؤشر لجهاز HemoCue®301 في النموذج لمراعاة التحيز المشتبه به في قياسات جهاز HemoCue®301 وتحسين توقعات معدل انتشار فقر الدم.

وقد وفر ذلك تقديرات متسقة لمستويات الهيموغلوبين وانتشار فقر الدم، استنادًا إلى عتبات منظمة الصحة العالمية لعام 1989 (>110 غ/لتر للنساء الحوامل، >120 غ/لتر للنساء غير الحوامل).²² وعلى الرغم من عدم استخدام أحدث المعايير من عام 2024 بسبب البيانات المحدودة المتاحة على المستوى الفردي لإجراء إعادة التحليل،²³ فإن أعمال التحديث جارية في إطار التحضير للجولة التالية والتي ستشمل الحدود المحدثة.

المجاميع الإقليمية والعالمية

World Health Assembly – Follow-up to the Political Declaration of the High-level Meeting of the General Assembly on the Prevention and Control of Non-communicable Diseases. https://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA66/A66_R10-en.pdf?ua=1
WHO. 2022. Updated Appendix 3 of the WHO Technical – 2030-Global NCD Action Plan 2013 Annex (version dated 26 December 2022). Geneva, Switzerland. https://cdn.who.int/media/docs/default-source/ncds/mnd/2022-app3-technical-annex-v26jan2023.pdf?sfvrsn=62581aa3_5

WHO. 2024. Noncommunicable Diseases Data Portal. في: WHO. [ورد ذكره في 8 أبريل/نيسان 2024]. <https://ncdportal.org>

WHO. 2024. Nutrition Landscape Information System (NLIS) country profile indicators: interpretation guide. Second edition. Geneva, Switzerland. <https://www.who.int/publications/item/9789241516952>

WHO. 2024. Global Health Observatory data repository: Prevalence of obesity among adults, BMI ≥ 30, age-standardized – Estimates by country. [تمّ الاطلاع على الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. [https://www.who.int/data/gho/data/indicators/indicator-details/GHO/prevalence-of-obesity-among-adults-bmi-30-\(age-standardized-estimate\)-\(-\)](https://www.who.int/data/gho/data/indicators/indicator-details/GHO/prevalence-of-obesity-among-adults-bmi-30-(age-standardized-estimate)-(-)). Licence: CC-BY-4.0

فقر الدم لدى النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا

التعريف

يُعرّف فقر الدم لدى النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا بأنه النسبة المئوية للنساء بين 15 و49 عامًا اللاتي يقل لديهن تركيز الهيموغلوبين عن 120 غرام/لتر للنساء غير الحوامل والنساء المرضعات وعن 110 غرامات/لتر للنساء الحوامل، بعد تعديلها لمراعاة الارتفاع عن سطح البحر والتدخين.

كيفية الإبلاغ

يُبلغ عن النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا اللاتي يقل تركيز الهيموغلوبين لديهن عن 110 غرامات/لتر بالنسبة إلى النساء الحوامل وعن 120 غرامات/لتر بالنسبة إلى النساء غير الحوامل. وتستند التقديرات الواردة في التقرير إلى: منظمة الصحة العالمية (2025). وتُنقّح سلسلة التقديرات بكاملها مع كل طبعة جديدة. ويُنصح القراء بالامتناع عن مقارنة السلسلة الحالية بالطبعات السابقة.

المنهجية

المستوى القطري

تحتسب تقديرات معدل الانتشار العالمي والإقليمي كمتوسطات مرجحة للسكان في البلدان المكونة.

مصادر البيانات:

مصدر البيانات المفضل هو الدراسات الاستقصائية القائمة على السكان. ويمكن استخدام البيانات المستمدة من نظم المراقبة في بعض الظروف، لكن التشخيصات المسجلة عادةً ما تكون أقل من الواقع. وتجمع قاعدة بيانات المغذيات الدقيقة²⁴ التابعة لشبكة منظمة الصحة العالمية للمغذيات الدقيقة وتلخص البيانات عن حالة المغذيات الدقيقة للسكان من مصادر أخرى مختلفة، بما في ذلك البيانات التي تجمع من المؤلفات العلمية ومن الجهات المتعاونة، بما في ذلك المكاتب الإقليمية والقطرية لمنظمة الصحة العالمية ومنظمات الأمم المتحدة ووزارات الصحة والمؤسسات البحثية والأكاديمية والمنظمات غير الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، تجمع بيانات مجهولة المصدر على المستوى الفردي من دراسات استقصائية متعددة البلدان، بما في ذلك الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية ودراسات استقصائية لمؤشرات الملاريا ودراسات استقصائية للصحة الإنجابية.

التحديات والقيود

على الرغم من ارتفاع نسبة البلدان التي لديها بيانات استقصائية تمثيلية وطنية بشأن فقر الدم، لا يزال هناك قصور في الإبلاغ عن هذا المؤشر، ولا سيما في البلدان المرتفعة الدخل. وبالإضافة إلى ذلك، لم تشمل هذه الجولة من التقديرات سوى المصادر التي كان معروفاً فيها أسلوب القياس. ونتيجة لذلك، قد لا تغطي التقديرات التباين الكامل بين البلدان والأقاليم، وقد تميل بالتالي إلى "الانكماش" نحو المتوسطات العالمية عندما تكون البيانات متفرقة.

القراءات الموصى بها

Stevens, G.A., Paciorek, C.J., Flores-Urrutia, M.C., Borghi, E., Namaste, S., Wirth, J.P., Suchdev, P.S., Ezzati, M., Rohner, F., Flaxman, S.R. & Rogers, L.M. 2022. National, regional, and global estimates of anaemia by severity in women and children for 2000–19: a pooled analysis of population-representative data. *The Lancet Global Health*, 10(5): e627–e639. [https://doi.org/10.1016/S2214-109X\(22\)00084-5](https://doi.org/10.1016/S2214-109X(22)00084-5)

منظمة الصحة العالمية. 2011. استخدام تركيز الهيموغلوبين لتشخيص فقر الدم وتقييم وخامته. نظام المعلومات الخاص بالتغذية بالفيتامينات. جنيف، سويسرا. [/85839/https://iris.who.int/bitstream/handle/10665](https://iris.who.int/bitstream/handle/10665/85839/WHO_NMH_NHD_MNM_11.1_ara.pdf)

[WHO_NMH_NHD_MNM_11.1_ara.pdf](https://iris.who.int/bitstream/handle/10665/85839/WHO_NMH_NHD_MNM_11.1_ara.pdf)

منظمة الصحة العالمية. 2014. خطة التنفيذ الشاملة الخاصة بتغذية الأمهات والرضع وصغار الأطفال. جنيف، سويسرا. <https://www.who.int/publications/i/item/WHO-NMH-NHD-14.1>

WHO. 2025. Global nutrition Targets 2030

to improve maternal, infant and young child nutrition. Dashboard في: WHO. [ورد ذكره في 6 يونيو/حزيران 2025]. <https://data.who.int/dashboards/nutrition?m49=004>

WHO. 2025. Nutrition Data Portal

في: WHO. [ورد ذكره في 8 مايو/أيار 2025]. <https://platform.who.int/nutrition/nutrition-portals>

WHO. 2025. Vitamin and Mineral Nutrition

(Information System (VMNIS في: WHO. [ورد ذكره في 8 مايو/أيار 2025]. <https://www.who.int/teams/nutrition-and-food-safety/databases/vitamin-and-mineral-nutrition-information-system>

WHO. 2025. WHO global anaemia estimates, 2025

edition. في: WHO. [ورد ذكره في 8 مايو/أيار 2025]. https://www.who.int/data/gho/data/themes/topics/anaemia_in_women_and_children

WHO. 2025. WHO standard methodology

to estimate SDG 2.2.3 indicator on anaemia

years, by pregnancy 49-prevalence in women 15

Geneva, Switzerland. 2023-status. 2000

[ورد ذكره في 6 يونيو/حزيران 2025]. <https://www.who.int/teams/nutrition-and-food-safety/monitoring-nutritional-status-and-food-safety-and-events/global-anaemia-estimates-methodology-for-the-global-anaemia-estimates>

WHO. 2025. WHO global anaemia estimates, 2025

edition. في: WHO. [ورد ذكره في 8 مايو/أيار 2025]. https://www.who.int/data/gho/data/themes/topics/anaemia_in_women_and_children

WHO. 2025. WHO standard methodology

to estimate SDG 2.2.3 indicator on anaemia

years, by pregnancy 49-prevalence in women 15

Geneva, Switzerland. 2023-status. 2000

[ورد ذكره في 6 يونيو/حزيران 2025]. <https://www.who.int/teams/nutrition-and-food-safety/monitoring-nutritional-status-and-food-safety-and-events/global-anaemia-estimates-methodology-for-the-global-anaemia-estimates>

WHO. 2025. WHO global anaemia estimates, 2025

edition. في: WHO. [ورد ذكره في 8 مايو/أيار 2025]. https://www.who.int/data/gho/data/themes/topics/anaemia_in_women_and_children

WHO. 2025. WHO standard methodology

to estimate SDG 2.2.3 indicator on anaemia

years, by pregnancy 49-prevalence in women 15

Geneva, Switzerland. 2023-status. 2000

[ورد ذكره في 6 يونيو/حزيران 2025]. <https://www.who.int/teams/nutrition-and-food-safety/monitoring-nutritional-status-and-food-safety-and-events/global-anaemia-estimates-methodology-for-the-global-anaemia-estimates>

WHO. 2025. WHO global anaemia estimates, 2025

edition. في: WHO. [ورد ذكره في 8 مايو/أيار 2025]. https://www.who.int/data/gho/data/themes/topics/anaemia_in_women_and_children

WHO. 2025. WHO standard methodology

to estimate SDG 2.2.3 indicator on anaemia

years, by pregnancy 49-prevalence in women 15

Geneva, Switzerland. 2023-status. 2000

[ورد ذكره في 6 يونيو/حزيران 2025]. <https://www.who.int/teams/nutrition-and-food-safety/monitoring-nutritional-status-and-food-safety-and-events/global-anaemia-estimates-methodology-for-the-global-anaemia-estimates>

WHO. 2025. WHO global anaemia estimates, 2025

edition. في: WHO. [ورد ذكره في 8 مايو/أيار 2025]. https://www.who.int/data/gho/data/themes/topics/anaemia_in_women_and_children

WHO. 2025. WHO standard methodology

to estimate SDG 2.2.3 indicator on anaemia

years, by pregnancy 49-prevalence in women 15

Geneva, Switzerland. 2023-status. 2000

[ورد ذكره في 6 يونيو/حزيران 2025]. <https://www.who.int/teams/nutrition-and-food-safety/monitoring-nutritional-status-and-food-safety-and-events/global-anaemia-estimates-methodology-for-the-global-anaemia-estimates>

WHO. 2025. WHO global anaemia estimates, 2025

edition. في: WHO. [ورد ذكره في 8 مايو/أيار 2025]. https://www.who.int/data/gho/data/themes/topics/anaemia_in_women_and_children

الملحق 2

مسرد المصطلحات

الأغذية الأساسية النشوية

تشمل الحبوب الرئيسية والبطاطا غير المجهزة أو المجهزة بالحد الأدنى (كما هو محدد في الفئة 1 وفقًا لتصنيف NOVA)، بما في ذلك الأرز ودقيق القمح أو الذرة والبطاطا الطازجة والدخن والبرغل والمنتجات المماثلة التي توفر نسبة عالية من المدخول الغذائي من الطاقة الغذائية للعديد من المجموعات السكانية. ولأغراض التحليل الوارد في الفصل الثالث من هذا التقرير، تُستثنى المنتجات المصنوعة من هذه الأغذية نفسها عندما تكون مجهزة أو فائقة التجهيز (كما هو محدد في الفئة 3 والفئة 4 وفقًا لتصنيف NOVA).

المخزون الاحتياطي

كمية كبيرة من سلعة معينة تُشتري وتُخزن عندما تكون متوفرة بوفرة، ثم تباع عندما يقل المعروض منها، بهدف التحكم في سعرها وكميتها في الاقتصاد. ويشير التقرير إلى احتياطات الحبوب الغذائية التي تحتفظ بها الحكومات لتحقيق الاستقرار في الأسعار وضمان الأمن الغذائي خلال فترات الندرة أو ارتفاع الأسعار، من خلال شراء الفوائض في أوقات الوفرة وطرحها عند ارتفاع الأسعار أو انخفاض المعروض.

برامج التحويلات النقدية

مدفوعات نقدية تقدمها الحكومات أو المنظمات الإنسانية مباشرة لمساعدة الأفراد على تلبية احتياجاتهم الأساسية، ولا سيما في حالات الطوارئ أو خلال فترات الفقر. ويمكن أن تكون هذه البرامج غير مشروطة، أي لا تتطلب أي شروط للحصول على النقد، أو مشروطة، بشرط استيفاء متطلبات مثل المواظبة على الحضور في المدرسة أو الخضوع لفحوص طبية.²⁸

التضخم الأساسي

مقياس للتضخم يستبعد البنود المتقلبة مثل الأغذية والطاقة، بهدف التعبير عن الاتجاه الأساسي لتغيرات الأسعار.

كلفة النمط الغذائي الصحي

المبلغ المالي اللازم لشراء أرخص مجموعة من الأغذية المتاحة محليًا وتستوفي التوصيات الواردة في الخطوط التوجيهية القائمة على الأغذية.²⁹

ارتفاع قيمة العملة

زيادة قيمة عملة بلد ما مقارنةً بعملات أخرى. وعندما ترتفع قيمة العملة، تقل الحاجة إلى وحدات العملة المحلية لشراء مبلغ معين من العملة الأجنبية أو السلع المستوردة. وعندما ترتفع قيمة العملة، تنخفض أسعار الواردات.

انخفاض قيمة العملة

تراجع في قيمة عملة بلد ما مقابل عملة أخرى، ويقاس عادةً مقابل العملات العالمية الرئيسية مثل الدولار الأمريكي. وعندما تنخفض قيمة العملة، يتطلب شراء المبلغ نفسه من العملة الأجنبية أو السلع المستوردة مزيدًا من العملة المحلية. وعندما تنخفض قيمة

انعدام الأمن الغذائي الشديد

انعدام الأمن الغذائي في منطقة معينة عند نقطة زمنية محددة، وبدرجة من الحدة تهدد الأرواح أو سبل كسب العيش أو كليهما، بغض النظر عن الأسباب أو السياق أو المدة. ولهذا المفهوم أهمية في توفير التوجيه الاستراتيجي للإجراءات المتخذة عند تقاطع العمل الإنساني والإنمائي وبناء السلام، من أجل تقديم المساعدة الإنسانية للسكان المعنيين ومنع الأزمات الغذائية أو الحد من آثارها.²⁵

القدرة على تحمل كلفة نمط غذائي صحي

قدرة الناس على شراء الأغذية اللازمة لاستهلاك أنماط غذائية صحية في بيئتهم المحلية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على إمكانية حصولهم على السلع والخدمات الأساسية الأخرى.³⁰

أسعار السلع الزراعية

السعر الذي يتم به تداول المنتجات الزراعية الخام - مثل القمح والذرة والأرز وفول الصويا - في الأسواق العالمية أو المحلية. وتعكس هذه الأسعار ديناميكيات العرض والطلب وتتأثر بعوامل مثل الطقس وكلفة المدخلات والسياسات التجارية والأحداث الجيوسياسية.

النظم الزراعية والغذائية

تغطي مسار الأغذية من المزرعة إلى المائدة، بما في ذلك زراعتها وصيداها وحصادها ومعالجتها وتعبئتها ونقلها وتوزيعها وتجاريتها وشراؤها وإعدادها وتناولها والتخلص منها. وتشمل أيضًا المنتجات غير الغذائية التي تشكل سبل كسب العيش وجميع الأشخاص والأنشطة والاستثمارات والخيارات التي تؤدي دورًا في توفير هذه المنتجات الغذائية والزراعية. وفي دستور منظمة الأغذية والزراعة، يشمل مصطلح "الزراعة" ومشتقاته مصائد الأسماك والمنتجات البحرية والغابات والمنتجات الحرجية الأولية.

الأغذية الحيوانية المصدر

جميع أنواع اللحوم والدواجن والأسماك والصدفيات والحشرات والبرقات والبيض والحليب والأجبان والزبادي وغير ذلك من منتجات الألبان.^{27,26}

العملة، ترتفع أسعار الواردات، مما قد يؤدي إلى تفاقم التضخم في أسعار الأغذية، ولا سيما في البلدان التي تعتمد بشدة على الأغذية المستوردة.

الصدمة في جانب الطلب

تغير مفاجئ وغير متوقع في الطلب على السلع والخدمات من جانب المستهلكين، مما يتسبب في حدوث اختلالات في الأداء الطبيعي للاقتصاد ويمكن أن يؤدي إلى تغيرات كبيرة في الأسعار. ويمكن أن تكون الصدمة مدفوعة بعوامل مختلفة، مثل التعافي الاقتصادي أو الركود، والزيادات المفاجئة في دخل الأسر المعيشية أو الإنفاق الحكومي، والتغيرات في سلوك المستهلكين (مثل التهافت على الشراء بدافع الذعر خلال الأزمات).

جودة النمط الغذائي (أو الأنماط الغذائية الصحية)

تتألف من أربعة جوانب رئيسية هي: التنوع (داخل المجموعات الغذائية وفي ما بينها)، والملاءمة (كفاية المغذيات الأساسية مقارنةً بالمتطلبات)، والاعتدال (الأغذية والمغذيات المرتبطة بنتائج صحية سيئة)، والتوازن (المتناول من المغذيات الكلية والطاقة). ويجب أن تكون الأغذية المستهلكة مأمونة.

التنوع الغذائي

هو تنوع الأغذية أو المجموعات الغذائية المختلفة التي تستهلك خلال فترة مرجعية معينة، ويشكل ذلك مكونًا مهمًا من مكونات جودة النظام الغذائي للشخص. وترتبط زيادة التنوع بازدياد احتمالات الحصول على كمية كافية من المغذيات وتقليل خطر الإصابة بنقصها.

المتطلبات من الطاقة الغذائية

كمية الطاقة الغذائية، التي تُقاس بالكيلو جول أو كيلو سعرة حرارية (ويشار إليها في كثير من الأحيان باسم السعرات الحرارية)، التي يحتاج إليها الفرد للحفاظ على وظائف الجسم والصحة والنشاط الطبيعي. وتعتمد المتطلبات من الطاقة الغذائية على العمر ونوع الجنس وحجم الجسم ومستوى النشاط البدني. ويلزم توفير طاقة إضافية لدعم المستوى الأمثل للنمو والتطور للأطفال والنساء أثناء الحمل، ولإنتاج الحليب أثناء الرضاعة، بما يتماشى مع الصحة الجيدة للأمهات والأطفال.

الانكماش الاقتصادي

هو فترة تراجع النشاط الاقتصادي أو تسجيل نمو سلبي بحسب معدل النمو معبرًا عنه بالنواتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وهو مرادف للركود الاقتصادي، أي انكماش النمو الاقتصادي بشكل مؤقت أو لفترة قصيرة.

الصدمة الاقتصادية

حدث غير متوقع أو لا يمكن التنبؤ به خارج عن اقتصاد معين يمكن أن يضر به أو أن يعطيه دافعًا. وتُعتبر الأزمة المالية العالمية التي تؤدي إلى انهيار الإفراض المصرفي أو الائتمان، أو الانكماش الاقتصادي لدى شريك تجاري رئيسي لبلد ما على حد سواء عن وجود صدمات على مستوى الطلب قد تكون لها آثار متعددة على الإنفاق والاستثمار. ومن الأمثلة على الصدمات على مستوى العرض، حدوث ارتفاع حاد في أسعار النفط والغاز، والكوارث الطبيعية التي تؤدي إلى انخفاض حاد في الإنتاج، أو النزاعات التي تحدث اضطرابات في التجارة والإنتاج.

التباطؤ الاقتصادي

هو النشاط الاقتصادي الذي ينمو بوتيرة أبطأ مقارنةً بالفترة السابقة. ويحدث التباطؤ الاقتصادي عند تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة زمنية إلى أخرى، مع بقائه إيجابيًا.

احتياطي الطوارئ

احتياطي الأغذية الذي تحتفظ به الحكومات خصيصًا لضمان حصول السكان الضعفاء على الإمدادات الغذائية الأساسية في حالات الطوارئ مثل الكوارث الطبيعية أو النزاعات أو الاختلالات المفاجئة في الإمدادات.

أسعار سلع الطاقة

أسعار السوق لمصادر الطاقة الأساسية التي يتم تداولها عالميًا، مثل النفط الخام والغاز الطبيعي والفحم والكهرباء. وتُعد هذه السلع مدخلات أساسية في قطاعات النقل والتصنيع والتدفئة والإنتاج الزراعي. وتتميز أسعار سلع الطاقة بتقلبها الشديد وتأثيرها بالأحداث الجيوسياسية والمضاربة في الأسواق وديناميكيات العرض والطلب وظروف المناخ.

الصدمة المتصلة بأسعار الطاقة

زيادة (أو انخفاض) على نحو مفاجئ وبصورة كبيرة في أسعار سلع الطاقة - مثل النفط أو الغاز الطبيعي أو الكهرباء - غالبًا ما تسببها النزاعات الجيوسياسية أو اختلالات في المعروض من الإمدادات أو تقلبات في السوق. ويمكن أن تكون لهذه الصدمات تأثيرات واسعة النطاق على كلفة الإنتاج والنقل والتضخم والاستقرار الاقتصادي.

غذاء كثيف الطاقة

غذاء يحتوي على قدر كبير من السعرات الحرارية (الطاقة) مقارنةً بكتلته أو حجمه.

مختلفة من الشدة التي يمكن مقارنتها بين مختلف السياقات. وهو يعتمد على البيانات المستمدة من سؤال الأشخاص، بصورة مباشرة عن طريق الدراسات الاستقصائية، عن حدوث ظروف وسلوكيات من المعروف أنها تدل على تقييد إمكانية الحصول على الأغذية.

الأمن الغذائي

حالة تتوافر فيها لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كافٍ ومأمون ومغذٍ لتلبية احتياجاتهم من الأنماط الغذائية وأفضليتهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة. وانطلاقاً من هذا التعريف، يمكن تحديد أربعة أبعاد للأمن الغذائي، هي: توافر الأغذية، والإمكانية الاقتصادية والمادية للحصول على الأغذية، واستخدام الأغذية، واستقرار الأغذية على مر الزمن.

أبعاد الأمن الغذائي

تُشير أبعاد الأمن الغذائي، في هذا التقرير، إلى الأبعاد التقليدية الأربعة للأمن الغذائي:

- أ. **التوافر** - يتناول هذا البعد ما إذا كانت الأغذية موجودة بالفعل أو يُحتمل أن توجد من الناحية المادية، بما يشمل جوانب الإنتاج، واحتياجات الأغذية، والأسواق والنقل، والأغذية البرية.
- ب. **الحصول على الأغذية** - إذا كانت الأغذية موجودة بالفعل أو يُحتمل أن توجد من الناحية المادية، فإن السؤال التالي المطروح هو ما إذا كان يمكن أو لا يمكن للأسر المعيشية والأفراد الحصول على ما يكفي من تلك الأغذية من الناحيتين المادية والاقتصادية.
- ج. **الاستخدام** - إذا كانت الأغذية متاحة ويمكن للأسر المعيشية الحصول عليها بصورة كافية، فإن السؤال التالي المطروح هو ما إذا كانت الأسر المعيشية تعمل على زيادة استهلاك ما يكفي من التغذية والطاقة إلى أقصى حد أم لا. ويكون تناول الأفراد كميات كافية من الطاقة والمغذيات ثمرة ممارسات الرعاية والتغذية الجيدة، وإعداد الأغذية، والتنوع الغذائي، وتوزيع الأغذية داخل الأسرة المعيشية، والحصول على المياه النظيفة، والإصحاح، والرعاية الصحية. وبالاقتراح مع الاستخدام البيولوجي السليم للأغذية المستهلكة، يُحدد ذلك الوضع التغذوي للأفراد.
- د. **الاستقرار** - إذا تحققت أبعاد توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها واستخدامها بصورة كافية، فإن الاستقرار هو شرط أن يكون النظام بكامله مستقرًا ويكفل بالتالي للأسر المعيشية أمنها الغذائي في جميع الأوقات. ويمكن لمسائل الاستقرار أن تشير إلى انعدام الاستقرار في الأجل القصير (وهو ما يمكن أن يفضي إلى انعدام الأمن الغذائي الشديد) أو في الأجلين من المتوسط

سعر الصرف

سعر عملة بلد ما معبراً عنه بعملة أخرى. ويشير سعر الصرف إلى مقدار العملة اللازمة لشراء وحدة واحدة من عملة أخرى. ويؤثر سعر الصرف على التجارة الدولية (الصادرات/الواردات)، ويؤثر على التضخم وأسعار الفائدة والاستثمار الأجنبي، ويمكن أن يؤثر على القدرة التنافسية للسلع والخدمات في بلد ما في الأسواق الخارجية.

حظر التصدير

إجراء تفرضه حكومة يحظر تصدير منتجات معينة، غالباً ما تكون سلعة أساسية مثل الأغذية، بهدف معالجة مشاكل محلية مثل الأمن الغذائي. ويُفرض حظر التصدير في العادة لزيادة توافر الأغذية المحلية، وتثبيت أسعار الأغذية المحلية أو خفضها، ومنع حدوث نقص حاد في الأغذية أو التخفيف من حدته أثناء الاختلالات المفاجئة في المعروض من الإمدادات.

حصص التصدير

قيود تفرضها حكومة تحد من كمية أو قيمة صادرات سلعة أو خدمة معينة (تُعد في العادة أساسية) خلال مدة محددة. وتُفرض هذه التدابير لضمان استقرار الإمدادات المحلية.

القيود على التصدير

قيود تفرضها حكومة على كمية أو قيمة السلع، ولا سيما المنتجات الغذائية والزراعية، التي يمكن تصديرها إلى بلدان أخرى. ويمكن أن تتخذ هذه التدابير أشكالاً مختلفة، بما في ذلك حظر التصدير، أو الحصص، أو الضرائب، أو متطلبات الترخيص، أو غيرها من الضوابط التنظيمية.

الفقر المدقع

يشير إلى النسبة المئوية من السكان الذين يعيشون على أقل من 2.15 دولارًا أمريكيًا في اليوم (أسعار تعادل القوة الشرائية لعام 2017)²⁸ في بلد معين خلال سنة معينة.

السياسة المالية

استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب للتأثير في الاقتصاد. ويشمل ذلك تغيير مستويات وأنواع الضرائب وتركيب الإنفاق وحجمه.³⁰

مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي

مقياس للأمن الغذائي مستند إلى التجربة ويستخدم لقياس مدى الحصول على الأغذية على مستويات

ددد يُرجى ملاحظة أن خط الفقر السابق البالغ 1.90 دولارًا أمريكيًا (أسعار تعادل القوة الشرائية لعام 2011) ورد ذكره في أحد تحليلات الفصل الثالث.

التغذوي (التقرُّم والهزال لدى الأطفال ونقص الفيتامينات والمعادن) فضلاً عن الوزن الزائد والسمنة.

تركز السوق

درجة هيمنة عدد قليل من الشركات على إجمالي المبيعات أو حصة السوق في قطاع معين. وغالباً ما يؤدي ارتفاع مستوى تركُّز السوق إلى تقليص المنافسة، مما يمنح الشركات قدرة أكبر على تحديد الأسعار والتحكُّم في سلاسل التوريد.

نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق

خدمة تشمل جمع معلومات منتظمة عن أسعار المنتجات الزراعية (وفي بعض الحالات، الكميات المتداولة) من أسواق الجملة والتجزئة، ونشر هذه المعلومات في الوقت المناسب للمزارعين والتجار والمسؤولين الحكوميين وواضعي السياسات والمستهلكين وغيرهم من أصحاب المصلحة.³⁴

القوة السوقية

قدرة شركة أو مجموعة شركات على التأثير في سعر أو عرض منتج ما في السوق، بدلاً من مجرد الخضوع لقوى السوق التنافسية. ويمكن للشركات التي تتمتع بقوة سوقية كبيرة أن ترفع الأسعار إلى مستويات أعلى من مستويات المنافسة، وقد تحد من الإنتاج أو تستبعد المنافسين. وغالباً ما يحدث ذلك في الأسواق التي تتسم بتركُّز كبير (عدد قليل من الشركات المهيمنة).

المغذيات الدقيقة

تشمل المغذيات الدقيقة الفيتامينات والمعادن، وهي مطلوبة بكميات صغيرة جداً (دقيقة) ولكن محددة. والفيتامينات والمعادن في الأغذية ضرورية لنمو الجسم ونمائه وعمله بشكل صحيح، كما أنها ضرورية لصحتنا ورفاهنا. وتحتاج أجسامنا إلى عدد من الفيتامينات والمعادن المختلفة التي يؤدي كل منها وظيفة محددة في الجسم، ويجب توفيرها بكميات مختلفة، ولكن كافية.

الأغذية المجهزة بالحد الأدنى (المجموعة 1 وفقاً

لتصنيف NOVA)

الأغذية غير المُجهزة التي خضعت لتغييرات لا تضيف إليها أي مادة جديدة ولا تدخل أي مكون غريب، وإنما قد تنطوي على إزالة بعض أجزائها. وتشمل عمليات التجهيز بالحد الأدنى: التنظيف، والفرغ، والغسل؛ والنخل، والتقشير الخارجي، ونزع القشور، والطحن، والبشر، والعصر، والتفتيت إلى رقائق؛ ونزع الجلد، ونزع العظم، والتقطيع، والتجزئة، وإزالة القشور، والتقطيع إلى شرائح؛ والكبس؛ والتجفيف؛ وفصل القشدة، وتقليل الدهون؛ والبسترة، والتعقيم؛

إلى الطويل (وهو ما يمكن أن يفضي إلى انعدام الأمن الغذائي المزمّن). ويمكن للعوامل المناخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية أن تكون جميعاً مصدراً لانعدام الاستقرار.

الحوكمة

القواعد والمنظمات والعمليات الرسمية وغير الرسمية التي تُعبّر من خلالها الجهات الفاعلة العامة والخاصة عن مصالحها وتتخذ القرارات وتنفذها.³¹

الضرائب الصحية

ضرائب غير مباشرة تُفرض على المنتجات التي لها تأثير سلبي على الصحة العامة. وتستهدف هذه الضرائب منتجات بعينها، مثل الأغذية التي تتميز بشدة كثافة الطاقة وضالة القيمة التغذوية، وذلك بهدف زيادة كلفتها النسبية مقارنةً بالأغذية المغذية وبالتالي الحد من استهلاكها ومنع هذه النتائج الصحية السلبية أو التخفيف منها، وفي الوقت نفسه توليد موارد للميزانيات الحكومية.³²

الأنماط الغذائية الصحية

انظر تعريف جودة النمط الغذائي.

الجوع

هو شعور جسدي غير مريح أو مؤلم سببه عدم استهلاك طاقة غذائية كافية. ومصطلح الجوع في هذا التقرير هو مرادف للنقص التغذوي المزمّن، ويقاس بمعدل انتشار النقص التغذوي.

عدم المساواة

يشير عدم المساواة الاقتصادية إلى التوزيع غير المتكافئ للدخل والفرص بين مختلف الفئات في المجتمع.³³

المغذيات الكبيرة

هي المصدر الرئيسي للطاقة والقدر الأكبر (الحجم) من أنماطنا الغذائية وهي ضرورية بكميات كبيرة (تُقاس بالغم). وتشمل الكربوهيدرات والبروتينات والدهون. كما أنها تُشكّل مصدراً رئيسياً للطاقة الغذائية التي تقاس بالسعرات الحرارية. ومن الضروري لجميع الحصول على الطاقة الكافية من أجل الحفاظ على نمو الجسم ونمائه والصحة الجيدة. وبالإضافة إلى توفير الطاقة، فإن للكربوهيدرات والبروتينات والدهون وظائف محددة جداً في الجسم ويجب توفيرها بكميات كافية لتأدية هذه الوظائف.

سوء التغذية

حالة فيزيولوجية غير طبيعية يسببها نقص المغذيات الكبيرة و/أو المغذيات الدقيقة أو عدم توازنها أو الإفراط في تناولها. ويشمل سوء التغذية النقص

المعروض النقدي الإجمالي وكلفة الاقتراض لتحقيق أهداف رئيسية مثل استقرار الأسعار (معدلات تضخم منخفضة) والنمو الاقتصادي والعمالة الكاملة.

عرض النقد

يُعرف أيضًا باسم الرصيد النقدي، ويشير إلى القيمة الإجمالية للنقود (الأوراق النقدية والعملة المعدنية والأرصدة في الحسابات المصرفية) المتداولة بين الجمهور في اقتصاد ما في نقطة زمنية معينة.

الأغذية الغنية بالمغذيات

الأغذية التي تحتوي على نسبة عالية من المغذيات قياسًا إلى كتلتها أو حجمها.

الحالة التغذوية

الحالة الفيزيولوجية للفرد التي تنشأ عن العلاقة بين المتناول من المغذيات والمتطلبات منها، وقدرة الجسم على هضم هذه المغذيات وامتصاصها واستخدامها.

الأغذية المغذية

هي الأغذية المأمونة التي تُساهم بالمغذيات الأساسية، مثل الفيتامينات والمعادن (المغذيات الدقيقة) والألياف والمكونات الأخرى في الأنماط الغذائية الصحية المفيدة للنمو والصحة والنماء والحماية من سوء التغذية. وفي الأغذية المغذية، يقل وجود المغذيات التي تُعتبر موضع قلق صحي، بما فيها الدهون المشبعة، والسكريات الحرة، والملح/الصوديوم، ويتم التخلص من الدهون المتحوّلة المنتجة صناعيًا، ويُدعم الملح باليود.

الوزن الزائد والسمنة

وزن الجسم الذي يزيد على الوزن المعتاد مقارنةً بالطول نتيجة لفرط تراكم الدهون. ويدل ذلك في العادة على أن عدد السعرات الحرارية التي يحرقها الجسم أقل من المستهلك منها. ويُعرّف الوزن الزائد لدى البالغين بأنه مؤشر كتلة الجسم الذي يبلغ 25 كلغ/م² أو أكثر، وتُعرّف السمنة بأنها مؤشر كتلة الجسم الذي يبلغ 30 كلغ/م² أو أكثر. ويُعرّف الوزن الزائد لدى الأطفال دون سن الخامسة بأنه زيادة نسبة الوزن إلى الطول على انحرافين معياريين اثنين فوق متوسط معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل، وتُعرّف السمنة بأنها زيادة نسبة الوزن إلى الطول عن 3 انحرافات معيارية فوق متوسط معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل.³⁵

معدّل انتشار النقص التغذوي

تقدير لنسبة السكان الذين يفتقرون إلى القدر الكافي من الطاقة الغذائية لحياة موفورة الصحة والنشاط. وهو مؤشر تقليدي من مؤشرات منظمة الأغذية

والتبريد، والتثليج، والتجميد؛ والإغلاق، والتعبئة في زجاجات (كما هي)؛ والتغليف البسيط، والتفريغ الهوائي، والتعبئة بالغاز. كما يُعتبر إنبات الجيوب من عمليات التجهيز بالحد الأدنى بالرغم من إضافة الماء، وكذلك التخمير بالرغم من إضافة كائنات حية دقيقة، ما دام لا يؤدي إلى إنتاج الكحول. ويتمثل الهدف الرئيسي من هذه العمليات في إطالة عمر الأغذية غير المُجهّزة للتمكين من تخزينها لفترات أطول، أو جعلها صالحة للأكل، وغالبًا لتيسير إعدادها وإتاحة مزيد من التنوع في طرق تحضيرها.

الحد الأدنى لتنوع الأنماط الغذائية

مقياس لتنوع النمط الغذائي للشخص من خلال إحصاء بسيط لعدد المجموعات الغذائية المختلفة المستهلكة خلال إطار زمني محدد، عادةً ما يكون يوميًا واحدًا. وبالنسبة إلى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و23 شهرًا، يتحقق الحد الأدنى لتنوع الأنماط الغذائية عندما يستهلكون أغذية من خمس مجموعات غذائية محددة على الأقل من أصل ثماني مجموعات غذائية محددة في اليوم السابق. وبالنسبة إلى النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا، يتحقق الحد الأدنى لتنوع الأنماط الغذائية عندما يستهلكن خمس مجموعات غذائية محددة على الأقل من أصل عشر مجموعات غذائية محددة في اليوم السابق. ويشير تحقيق الحد الأدنى من التنوع في النمط الغذائي إلى زيادة احتمال أن يحتوي النمط الغذائي على ما يكفي من المغذيات الأساسية، مثل الفيتامينات والمعادن.

السعر الأدنى للدعم

نظام دعم يوفر للمزارعين سعرًا أدنى تحدده الحكومة لشراء محاصيل مختارة من المزارعين. ويهدف إلى حماية دخل المزارعين من تقلبات أسعار السوق.

انعدام الأمن الغذائي المعتدل

هو مستوى شدة انعدام الأمن الغذائي استنادًا إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي الذي يواجهه عنده الأفراد عدم يقين إزاء قدرتهم على الحصول على الأغذية ويضطرون معه، في أوقات معينة من السنة، إلى خفض جودة و/أو كمية الأغذية التي يتناولونها بسبب نقص الأموال أو سواها من الموارد. وهو يُشير بالتالي إلى عدم الحصول بشكل مستمر على الأغذية، ما يُقلص جودة النمط الغذائي ويُخلل بالأنماط المعتادة لاستهلاك الأغذية، وقد تكون له تأثيرات سلبية على التغذية والصحة والرفاه.

السياسة النقدية

مجموعة من الإجراءات والاستراتيجيات التي تنفذها المصارف المركزية (أو السلطات النقدية) لإدارة

والزراعة يُستخدم في رصد الجوع على المستويين العالمي والإقليمي، فضلاً عن المؤشر 1-2-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

ضوابط الأسعار

الحد الأدنى أو الحد الأقصى للأسعار الذي تفرضه الحكومة على سلع وخدمات مختارة في السوق. وقد تشمل سقفًا أو حدًا أدنى للأسعار من أجل تعزيز الأهداف الاجتماعية والاقتصادية. على سبيل المثال، قد تشكل جزءًا من جهود الحكومة لحماية المستهلكين الضعفاء (من زيادة كلفة السلع الأساسية) أو الحفاظ على دخل المنتجين (كجزء من برامج دعم الأسعار).³⁶

انتقال الأسعار

العملية التي يتم من خلالها تمرير التغيرات في الأسعار في جزء من سلسلة الإمداد أو السوق (غالبًا ما تكون دولية) إلى مستويات أخرى، مثل أسعار الجملة أو التجزئة أو أسعار المستهلك. ويمكن أن تكون عمودية (مثلًا من المزرعة إلى أسواق التجزئة) أو دولية إلى محلية (مثلًا من الأسواق العالمية إلى الأسواق المحلية).

تقلب الأسعار

مقياس لمقدار ووتيرة تقلب الأسعار بمرور الوقت، وغالبًا ما يكون ذلك غير متوقع. ويعني ارتفاع معدل تقلب الأسعار تغيرات سريعة وكبيرة في الأسعار، بينما يشير انخفاض معدل التقلب إلى استقرار الأسعار نسبيًا.

الأغذية المجهزة (المجموعة 3 وفقًا لتصنيف NOVA)

هي الأغذية المصنعة بإضافة الملح أو السكريات (أو مواد أخرى مستخدمة في الطهي مثل الزيوت أو الخل) إلى الأغذية الكاملة، لجعلها أكثر قدرة على البقاء، وأحيانًا أيضًا لتعديل مذاقها. وهي مشتقة مباشرة من الأغذية ويمكن التعرف عليها باعتبارها نسخًا من الأغذية الأصلية. وهي تُنتج عمومًا لتستهلك كجزء من وجبات أو أطباق، أو قد تُستخدم، مع المنتجات الفائقة التجهيز، لاستبدال الأطباق والوجبات الطازجة المعدة من الأغذية. وتشمل عمليات التجهيز التعليب والتعبئة في زجاجات باستخدام الزيوت أو السكريات أو الملح، وطرق الحفظ مثل التمليح، والتخليل بالملح، والتدخين، والمعالجة. وتُصمم عمليات التجهيز والمكونات لزيادة قابلية بقاء أغذية المجموعة 1 وجعلها أكثر استساغة من خلال تعديل خصائصها الحسية أو تعزيزها. وقد تحتوي الأغذية المجهزة على إضافات تطيل مدة صلاحية المنتج، أو تحمي خصائصه الأصلية، أو تمنع تكاثر الكائنات الدقيقة. وعندما تُعتبر المشروبات الكحولية أغذية، فإن تلك المنتجة بواسطة تخمير أغذية المجموعة 1 مثل الجعة أو عصير التفاح أو النبيذ تُصنّف هنا باعتبارها أغذية ضمن المجموعة 3.

تعادل القوة الشرائية

معدلات تحويل العملات التي تهدف إلى تحقيق التكافؤ في القوة الشرائية للعملات المختلفة من خلال القضاء على الفروق في مستويات الأسعار بين البلدان. وتمثل سلة السلع والخدمات المسعرة عينة من جميع تلك المدرجة في الإنفاق الاستهلاكي النهائي، والاستهلاك الفعلي، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي، وإجمالي السلع والخدمات.⁴⁶

الدخل الحقيقي

الدخل الإجمالي للفرد أو الأسرة المعيشية معدلًا لمراعاة التغيرات في مستوى الأسعار ويعبر عن القوة الشرائية. ويشمل الدخل الحقيقي الأجور والمنافع والمصادر الأخرى.

الأجر الحقيقي

الأجر المعدل لمراعاة التضخم، ويستخدم لتقييم القوة الشرائية. ويشير الأجر الحقيقي إلى القيمة الحقيقية للدخل من العمل وعدد السلع والخدمات التي يمكن للعامل شراؤها بدخله. وعندما ترتفع أسعار الأغذية بوتيرة أسرع من الأجور، تنخفض الأجور الحقيقية، مما يقلل من القدرة على تحمل كلفة الاحتياجات الأساسية.

القدرة على الصمود

قدرة الأفراد والأسر المعيشية والمجتمعات المحلية والمدن والمؤسسات والنظم والمجتمعات على الوقاية من مجموعة واسعة من المخاطر ومقاومتها واستيعابها والتكيف معها ومجابهتها والتعافي منها بصورة إيجابية وبكفاءة وبفعالية، مع المحافظة على مستوى مقبول من الأداء ومن دون التأثير على الآفاق الطويلة الأجل للتنمية المستدامة والسلام والأمن وحقوق الإنسان والرفاه للجميع.³⁷

المخاطر

احتمال أو أرجحية حدوث أحداث أو اتجاهات خطيرة تضاعفها الآثار التي تقع في حال حدوث تلك الأحداث أو الاتجاهات. وخطر التعرض لانعدام الأمن الغذائي هو احتمال انعدام الأمن الغذائي الناشئ عن التفاعلات بين الأخطار أو الصدمات أو حالات الإجهاد الطبيعية أو البشرية المنشأ والأوضاع الهشة.

انعدام الأمن الغذائي الشديد

مستوى شدة انعدام الأمن الغذائي الذي تنفذ عنده إمدادات الأفراد من الأغذية أو يعانون عنده من الجوع أو، في أشد الحالات، يقضون أيامًا من دون غذاء، ما يُعرض صحتهم ورفاههم لخطر فعلي، وذلك بحسب مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي.

الإمداد. وتشمل الأسباب الشائعة الأحوال المناخية القصوى (مثل الجفاف والفيضانات والأعاصير) والنزاعات الجيوسياسية (مثل الحرب في أوكرانيا) والقيود التجارية وارتفاع كلفة المدخلات (مثل الطاقة والأسمدة) وتفشي الآفات أو الأمراض الحيوانية (مثل حمى الخنازير الأفريقية). وكانت الموجة الثانية من التضخم في أسعار الأغذية العالمية (اعتبارًا من عام 2022) مدفوعة إلى حد كبير بصدمات في جانب العرض مثل الحرب في أوكرانيا ونقص الأسمدة وطفرة ارتفاع أسعار الطاقة.

التعريفات الجمركية

الضرائب أو الرسوم المالية التي تفرضها الحكومة على السلع والخدمات المستوردة من بلدان أخرى. وهي توفر ميزة سعرية للسلع المنتجة محليًا على نظيراتها المستوردة وتزيد من إيرادات الحكومة.

القيود التجارية

القيود التجارية هي تدابير أو سياسات تفرضها الحكومة للحد من التداول الدولي للسلع والخدمات عبر الحدود الوطنية أو للتحكم فيه أو للتأثير عليه. وتشمل التعريفات الجمركية والحوافز غير الجمركية أمام التجارة الدولية.

الأغذية الفائقة التجهيز (المجموعة 4 وفقًا

لتصنيف NOVA)

منتجات مصنوعة في الغالب أو بالكامل من مواد مشتقة من الأغذية أو مصادر عضوية أخرى، وتحتوي في العادة على قليل من الأغذية الكاملة أو لا تحتوي عليها على الإطلاق. وهي منتجات طويلة الصلاحية وسهلة التحضير ويمكن الحصول عليها بسهولة شديدة أو فائقة الاستساغة، وغالبًا ما تؤدي إلى الاعتماد على استهلاكها. ولا يمكن في العادة التعرف على الأغذية الفائقة التجهيز باعتبارها نسخًا من الأغذية الأصلية، وإن كانت قد تحاكيها في مظهرها أو شكلها أو خصائصها الحسية. ولا يتاح كثير من المكونات في منافذ البيع بالتجزئة. وتشتق بعض المكونات مباشرة من أغذية مثل الزيوت والدهون والدقيق والنشويات والسكريات؛ بينما يمكن الحصول على مكونات أخرى عن طريق معالجة مكونات الأغذية أو تصنيعها من مصادر عضوية أخرى. ومن الناحية العددية، تشكل المواد الحافظة والمثبتات والمستحلبات والمذيبات والمواد الرابطة ومواد التخمير الحجمي القسم الأكبر من المكونات؛ فضلًا عن المحليات، ومحسنات الخصائص الحسية، والملونات، والمنكهات؛ ومساعدات المعالجة؛ وغيرها من المواد المضافة. وقد يُملأ الحجم بالهواء أو الماء المضاف. وقد "تقوي" المغذيات الدقيقة المنتجات. وغالبية هذه المنتجات مُصممة للاستهلاك بمفردها أو بالاقتران

الحماية الاجتماعية

“تتألف الحماية الاجتماعية، بوصفها تدخلًا عامًا، من سياسات وبرامج تهدف إلى الحد من الفقر والضعف من خلال مساعدة الفقراء والفئات المعرضة للخطر والضعيفة، بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر النساء والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والعمال المهاجرين والمسنين والأسر والمجتمعات المحلية، من أجل تعزيز قدراتهم على إدارة المخاطر بشكل أفضل وتعزيز المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية والفرص على أساس الحقوق/الاحتياجات”³⁸.

الأغذية الأساسية

أغذية يتم تناولها بصورة منتظمة وبكميات تجعلها تُشكل العنصر الغالب على النمط الغذائي، وهي توفر نسبة كبيرة من إجمالي الطاقة الغذائية. والأنواع الرئيسية للأغذية الأساسية هي الحبوب (على سبيل المثال، الأرز والذرة والقمح والشيلم والشعير والشوفان والذخن والذرة الرفيعة) والجذور والدرنات (مثل البطاطا والكسافا والبطاطا الصينية) والبقول (مثل الفاصولياء والعدس وفول الصويا).²⁷

احتياطات الأغذية الاستراتيجية

المخزونات العامة من الأغذية التي يتم الاحتفاظ بها تحسبًا لحالات انعدام الأمن الغذائي الشديد. وفي مثل هذه الحالات، تقوم الحكومات أو الوكالات المعنية بطرح هذه الاحتياطات في الأسواق أو توزيعها كمساعدات غذائية في حالات الطوارئ. وهي تشكل بالتالي مصدرًا احتياطيًا للأغذية أثناء الاختلالات في الأسواق. وتشمل احتياطات الأغذية الاستراتيجية في العادة الأغذية الأساسية، ولا سيما الحبوب.³⁹

التقزم

انخفاض نسبة الطول إلى العمر، ويُعبّر ذلك عن فترة أو فترات سابقة من نقص التغذية المستمر. ويُعرّف التقزم لدى الأطفال دون الخامسة من العمر بأنه انخفاض نسبة الطول إلى العمر عن انحرافين معياريين دون متوسط معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل.

الإعانات

الإجراءات الحكومية التي توفر ميزة للمستهلكين أو المنتجين من أجل تكميل دخلهم أو خفض ما يتكبّدونه من كلفة.⁴⁰

الصدمة في جانب العرض

اختلال مفاجئ وغير متوقع في إنتاج السلع والخدمات أو توافرها أو تسليمها، يؤدي في كثير من الأحيان إلى زيادة الأسعار وانخفاض المعروض من الإمدادات. وفي النظم الغذائية، يمكن أن تنجم الصدمات في جانب العرض عن أحداث تؤثر على أي جزء من سلسلة

الإصابة بالأمراض. ويشمل نقص التغذية نقص الوزن مقارنة بالعمر وقصر القامة الشديد بالنسبة إلى عمر الشخص (التقزم) والنحافة بصورة خطيرة مقارنة بطول الشخص (الإصابة بالهزال) ونقص الفيتامينات والمعادن (المعاناة من نقص المغذيات الدقيقة).

الأغذية غير المجهزة (المجموعة 1 وفقاً لتصنيف NOVA)

أغذية نباتية المنشأ (أوراق، سيقان، جذور، درنات، ثمار، جوزيات، بذور) أو حيوانية المنشأ (لحوم، أنسجة وأعضاء أخرى، بيض، حليب)، تُستهلك بعد وقت قصير من حصادها أو جمعها أو ذبحها أو تربيتها.

القابلية للتأثر

هي الظروف التي تحددها العوامل أو العمليات المادية، والاجتماعية، والاقتصادية والبيئية التي تزيد من احتمالات تعرّض الفرد أو المجتمع المحلي أو الأصول أو النظم لآثار الأخطار. 41 وتُمثل القابلية للتأثر بانعدام الأمن الغذائي مجموعة الظروف التي تزيد من تعرّض أسرة معيشية للآثار الذي يقع على الأمن الغذائي في حال حدوث صدمة أو وقوع أخطار.

الهزال

انخفاض نسبة الوزن إلى الطول، الذي ينشأ عمومًا عن فقدان الوزن المصاحب لفترة أخيرة من عدم كفاية المتناول من السعرات الحرارية و/أو المرض. ويُعرّف الهزال لدى الأطفال دون الخامسة من العمر بأنه انخفاض نسبة الوزن إلى الطول عن انحرافين معياريين عن متوسط معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل.

مع غيرها كوجبات خفيفة. وتشمل عمليات التجهيز الهدرجة والتحلل المائي والبثق والتشكيل وإعادة التشكيل والمعالجة المسبقة عن طريق القلي والخبز. وتصمم العمليات والمكونات المستخدمة في تصنيع الأغذية الفائقة التجهيز لإنتاج منتجات عالية الربحية (مكونات منخفضة الكلفة، ومدة صلاحية طويلة، وعلامة تجارية مؤثرة)، وأغذية سهلة التحضير (جاهزة للاستهلاك)، ومنتجات فائقة الاستساغة قد تحل محل الأطباق والوجبات الطازجة المُعدّة من جميع مجموعات الأغذية الأخرى في تصنيف NOVA. وعندما تُعتبر المشروبات الكحولية أغذية، فإن تلك التي تُنتج عن طريق تخمير أغذية من المجموعة 1 ثم تقطير الكحول الناتج، مثل الويسكي والجين والروم والفودكا، تصنّف هنا باعتبارها أغذية من المجموعة 4.

عدم القدرة على تحمل الكلفة

انظر تعريف القدرة على تحمل كلفة نمط غذائي صحي.

النقص التغذوي

هو الحالة التي يكون فيها استهلاك الأغذية المعتاد للفرد غير كافٍ لتوفير كمية الطاقة الغذائية اللازمة للحفاظ على حياة طبيعية موفورة النشاط والصحة. ولأغراض هذا التقرير، يُعرّف الجوع كمرادف للنقص التغذوي المزمن. ويُستخدم معدل انتشار النقص التغذوي لقياس الجوع.

نقص التغذية

هو النتيجة المترتبة عن سوء المتناول التغذوي من حيث كمية المغذيات و/أو جودتها و/أو سوء امتصاصها و/أو سوء استخدامها البيولوجي نتيجة لتكرار حالات

الفصل 2

مراجع متوفرة باللغة العربية: (مرتبة حسب ورودها في النص)

- IPC (Integrated Food Security Phase Classification).** 5
2025. IPC. [Cited 9 June 2025]. <https://www.ipcinfo.org>
- IPC Global Partners.** 2021. *Integrated Food Security Phase Classification Technical Manual Version 3.1. Evidence and Standards for Better Food Security and Nutrition Decisions*. Rome. https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/manual/IPC_Technical_Manual_3_Final.pdf
- European Commission: EUROSTAT.** 2021. *Applying the degree of urbanisation: a methodological manual to define cities, towns and rural areas for international comparisons – 2021 edition*. Luxembourg, Publications Office of the European Union. <https://data.europa.eu/doi/10.2785/706535>
- FAO & WHO (World Health Organization).** 2019. 9
Sustainable healthy diets – Guiding principles. Rome. <https://doi.org/10.4060/CA6640EN>
- FAO & WHO.** 2024. *What are healthy diets? Joint statement by the Food and Agriculture Organization of the United Nations and the World Health Organization*. Geneva, Switzerland, WHO. <https://iris.who.int/handle/10665/379324>
- Verger, E.O., Savy, M., Martin-Prével, Y., Coates, J., Frongillo, E., Neufeld, L., Saha, K. et al.** 2023. *Healthy diet metrics: A suitability assessment of indicators for global and national monitoring purposes*. Geneva, Switzerland, WHO. <https://www.who.int/publications/i/item/9789240072138>
- World Bank.** 2024. *Investment Framework for Nutrition 2024*. Washington, DC. <https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/185f9382-722f-449c-8f92-aa976bba26cc/content>
- Horton, S. & Hoddinott, J.** 2018. Benefits and Costs of the Food and Nutrition Targets for the Post-2015 Development Agenda. In: B. Lomborg, ed. *Prioritizing Development: A Cost Benefit Analysis of the United Nations' Sustainable Development Goals*, pp. 367–374. Cambridge University Press. <https://doi.org/10.1017/9781108233767.022>
- Victora, C.G., Adair, L., Fall, C., Hallal, P.C., Martorell, R., Richter, L. & Sachdev, H.S.** 2008. Maternal and child undernutrition: consequences for adult health and human capital. *The Lancet*, 371(9609): 340–357 [https://doi.org/10.1016/S0140-6736\(07\)61692-4](https://doi.org/10.1016/S0140-6736(07)61692-4)

- 1 منظمة الأغذية والزراعة. 2024. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. [تمّ الاطلاع على الموقع في 7 مايو/أيار 2025]. <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/>. FS. الترخيص: CC-BY-4.0.
- 3 منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2018. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2018. بناء القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذية. روما، منظمة الأغذية والزراعة. <https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/i9553ar>
- 7 صندوق النقد الدولي. 2025. آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2025: منعطف حاسم وسط تحولات في السياسات. <https://www.imf.org/ar/world-economic-outlook-22/04/Publications/WEO/Issues/2025-april-2025>
- 18 الأمم المتحدة. 2025. تنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025). الوثيقة A/79/L.66. نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. <https://docs.un.org/ar/A/79/L.66>
- 21 منظمة الصحة العالمية. 2025. تمديد العمل بخطة التنفيذ الشاملة الخاصة بتغذية الأمهات والرضع وصغار الأطفال. مشروع مقرر إجرائي مقترح من ألبانيا، بنغلاديش، البرازيل، إثيوبيا، جورجيا، غانا، هنغاريا، أيرلندا، جامايكا، اليابان، ليسوتو، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناميبيا، باكستان، باراغواي، بيرو، رومانيا، ساموا، جنوب أفريقيا، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فانواتو. المجلس التنفيذي الدورة السادسة والخمسون بعد المائة. الوثيقة EB156/CONF.20. https://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/EB156/B156_CONF20-ar.pdf
- 23 منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). 2021. مؤشرات تقييم ممارسات تغذية الرضع وصغار الأطفال: التعاريف وطرق القياس. جنيف، سويسرا. <https://iris.who.int/bitstream/handle/10665/377997/1/9789240037595-ara.pdf?sequence=1>

المراجع الأجنبية

(مرتبة حسب ورودها في النص)

- UN DESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs).** 2024. *World Population Prospects 2024*. In: *United Nations*. [Cited 7 May 2025]. <https://population.un.org/wpp>
- FSIN (Food Security Information Network) & GNAFC (Global Network Against Food Crises).** 2025. *Global Report on Food Crises 2025*. Rome. <https://www.fsinplatform.org/sites/default/files/resources/files/GRFC2025-full.pdf>

Chaparro, C.M. & Suchdev, P.S. 2019. Anemia 28 epidemiology, pathophysiology, and etiology in low- and middle-income countries. *Annals of the New York Academy of Science*, 1450(1): 15–31 <https://doi.org/10.1111/nyas.14092>

Alshwaiyat, N.M., Ahmad, A., Wan Hassan, W.M.R. 29 & Al-Jamal, H.A.N. 2021. Association between obesity and iron deficiency (Review). *Experimental and Therapeutic Medicine*, 22(5): 1268. <https://doi.org/10.3892/etm.2021.10703>

Weiss, G. & Goodnough, L.T. 2005. Anemia of chronic 30 disease. *The New England Journal of Medicine*, 352,(10): 1011–1023. <https://doi.org/10.1056/nejmra041809>

Ko, Y-A., Williams, A.M., Pearson, J.M., Luo, H., 31 Flores-Ayala, R., Wirth, J.P., Engle-Stone, R., Young, M.F. & Suchdev, P.S. 2022. Approaches to quantify the contribution of multiple anemia risk factors in children and women from cross-sectional national surveys. *PLOS Glob Public Health*, 2(10): e0001071 <https://doi.org/10.1371/journal.pgph.0001071>

Neufeld, L.M., Larson, L.M., Kurpad, A., Mburu, 32 S., Martorell, R. & Brown, K.H. 2019. Hemoglobin concentration and anemia diagnosis in venous and capillary blood: biological basis and policy implications. *Annals of the New York Academy of Science*, 1450(1): 172–189 <https://doi.org/10.1111/nyas.14139>

Karakochuk, C.D., Hess, S.Y., Moorthy, D., Namaste, 33 S., Parker, M.E., Rappaport, A.I., Wegmüller, R., Dary, O. & HEMoglobin MEasurement (HEME) Working Group. 2019. Measurement and interpretation of hemoglobin concentration in clinical and field settings: a narrative review. *Annals of the New York Academy of Science*, 1450(1): 126–146. <https://doi.org/10.1111/nyas.14003>

WHO. 2024. *Guideline on haemoglobin cutoffs to define 34 anaemia in individuals and populations*. Washington, DC. <https://www.who.int/publications/i/item/9789240088542>

الانضمام 3

مراجع متوفرة باللغة العربية:

2 منظمة الأغذية والزراعة. 2024. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: مؤشرات أسعار الاستهلاك. [تمّ الاطلاع على الموقع في 19 مارس/آذار 2025]. <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/CP>. الترخيص: CC-BY-4.0.

Black, R.E., Alderman, H., Bhutta, Z.A., Gillespie, S., 15 Haddad, L., Horton, S., Lartey, A. et al. 2013. Maternal and child nutrition: building momentum for impact. *The Lancet*, 382(9890): 372–375 [https://doi.org/10.1016/S0140-6736\(13\)60988-5](https://doi.org/10.1016/S0140-6736(13)60988-5)

Horton, R. 2008. Maternal and child undernutrition: 16 an urgent opportunity. *The Lancet*, 371(9608): 179 [https://doi.org/10.1016/S0140-6736\(07\)61869-8](https://doi.org/10.1016/S0140-6736(07)61869-8)

Thomas, B. 2022. From Evidence to Action: Uniting 17 Around Nutrition in the 1000-Day Window. *American Journal of Public Health*, 112(S8): S754–S756 <https://doi.org/10.2105/AJPH.2022.307063>

WHO & UNICEF (United Nations Children's Fund). 19 2019. *WHO/UNICEF discussion paper: The extension of the 2025 maternal, infant and young child nutrition targets to 2030*. New York, USA, UNICEF. <https://data.unicef.org/resources/who-unicef-discussion-paper-nutrition-targets>

WHO. 2013. *Global action plan for the prevention 20 and control of noncommunicable diseases 2013-2020*. Geneva, Switzerland. <https://www.who.int/publications/i/item/9789241506236>

United Nations. 2025. IAEG-SDGs – 2025 22 Comprehensive Review Process. In: *Sustainable Development Goals*. [Cited 8 May 2025]. <https://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/2025-comprehensive-review>

FAO. 2021. *Minimum dietary diversity for women*. Rome. 24 <https://doi.org/10.4060/cb3434en>

UNICEF. 2024. UNICEF data: Diets. [Accessed on 25 8 May 2025]. <https://data.unicef.org/topic/nutrition/diets>. Licence: CC BY-NC 3.0 IGO

Kozuki, N., Lee, A.C., Katz, J. & Child Health 26 Epidemiology Reference Group. 2012. Moderate to severe, but not mild, maternal anemia is associated with increased risk of small-for-gestational-age outcomes. *The Journal of Nutrition*, 142(2): 358–362 <https://doi.org/10.3945/jn.111.149237>

Jung, J., Rahman, M.M., Rahman, M.S., Swe, K.T., 27 Islam, M.R., Rahman, M.O. & Akter, S. 2019. Effects of hemoglobin levels during pregnancy on adverse maternal and infant outcomes: a systematic review and meta-analysis. *Annals of the New York Academy of Science*, 1450(1): 69–82. <https://doi.org/10.1111/nyas.14112>

136 منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2019. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2019 - الاحتراز من حالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي. روما.
<https://doi.org/10.4060/CA5162AR>

138 منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2018. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2018 بناء القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذية. روما.
<https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/i9553ar>

139 منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2021. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2021 - تحويل النظم الغذائية من أجل الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتوفير أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة للجميع. روما.
<https://doi.org/10.4060/cb4474ar>

142 مجموعة البنك الدولي. 2025. مجموعة البنك الدولي: مؤشرات التنمية العالمية.. [تمّ الاطلاع على الموقع في 12 مايو/أيار 2025].
<https://databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=world-development-indicators>. CC-BY-4.0. الترخيص:

147 برنامج الأغذية والزراعة. 2021. المراجعة السنوية 2021: التعامل مع التقلبات، معالجة التعقيدات، بناء الشراكات. روما، برنامج الأغذية والزراعة.
https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000141422/-download/?_ga=2.180475234.459914931.1754578862-532044896.1754578862

156 منظمة الصحة العالمية. 2024. حقائق أساسية - سوء التغذية. في: منظمة الصحة العالمية. [ورد ذكره في 25 أبريل/نيسان 2025].
<https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/malnutrition>

170 منظمة الأغذية والزراعة. 2023. المؤشرات العالمية بشأن كلفة الأنماط الغذائية الصحية وعدد الأشخاص الذين يعجزون عن تحملها. في: منظمة الأغذية والزراعة. [ورد ذكره في 19 مارس/آذار 2025].
<https://www.fao.org/newsroom/detail/global-indicators-on-the-costs-of-healthy-diets-and-how-many-people-can-t-afford-them/ar>

المراجع الأجنبية

(مرتبة حسب ورودها في النص)

1 Ipsos. 2024. What Worries the World - July 2024
In: Ipsos. <https://www.ipsos.com/en-nl/what-worries-world-july-2024>

4 Barrett, C.B. 2020. Actions now can curb food systems fallout from COVID-19. *Nature Food*, 1(6): 319–320
<https://doi.org/10.1038/s43016-020-0085-y>

3 منظمة الأغذية والزراعة. 2024. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: مؤشرات أسعار الاستهلاك. [تمّ الاطلاع على الموقع في 19 مارس/آذار 2025].
<https://www.fao.org/faostat/ar/#data/CP>.
CC-BY-4.0 الترخيص:

15 منظمة الأغذية والزراعة. 2008. حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2008. ارتفاع أسعار الأغذية والأمن الغذائي - الأخطار والفرص. روما.
<https://www.fao.org/4/i0291a/i0291a00.pdf>

17 البنك الدولي. 2008. تقرير التنمية الدولية لعام 2008 - الزراعة من أجل التنمية. واشنطن، العاصمة. 5990/
<https://hdl.handle.net/10986>

21 منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2023. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2023. التوسع الحضري وتحويل النظم الزراعية والأنماط الغذائية الصحية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
<https://doi.org/10.4060/cc3017ar>

29 منظمة الأغذية والزراعة. 2025. أداة رصد وتحليل أسعار الأسعار. في: منظمة الأغذية والزراعة. [ورد ذكره في 5 مايو/أيار 2025].
<https://fpma.fao.org/gIEWS/fpma4/global/#/dashboard/home>

30 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2025. الرقم القياسي لأسعار المستهلك. [ورد ذكره في 5 مايو/أيار 2025].
https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/695/default.aspx?lang=ar

53 صندوق النقد الدولي. 2024. آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر/تشرين الأول 2024: تحول السياسات، وتزايد التهديدات. في: صندوق النقد الدولي. [ورد ذكره في 20 فبراير/شباط 2025].
<https://www.imf.org/ar/Publications/world-economic-outlook-october-2024/22/10/WEO/Issues/2024>

56 منظمة الأغذية والزراعة. 2025. حالة الأغذية في العالم - مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية. في: منظمة الأغذية والزراعة. [ورد ذكره في 17 مارس/آذار 2025].
<https://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar>

82 منظمة الأغذية والزراعة. 2023. أثر الكوارث على الزراعة والأمن الغذائي 2023: تجنب الخسائر وتقليلها من خلال الاستثمار في القدرة على الصمود. روما، منظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة.
<https://doi.org/10.4060/cc7900ar>

127 منظمة الأغذية والزراعة. 2008. حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم 2008. ارتفاع أسعار الأغذية والأمن الغذائي - الأخطار والفرص. روما.
<https://www.fao.org/4/i0291a/i0291a00.pdf>

129 منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2024. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2024 - التمويل من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله - المواد التكميلية. روما.
<https://doi.org/10.4060/cd1254ar-supplementary>

- Filipski, M. & Covarrubias, K.** 2012. Distributional 16
.Impacts of Commodity Prices in Developing Countries
In: J. Brooks, ed. *Agricultural Policies for Poverty Reduction*.
pp. 61–88. Paris, OECD Publishing. https://www.oecd.org/en/publications/agricultural-policies-for-poverty-reduction_9789264112902-en.html
- Smith, V.H. & Glauber, J.W.** 2020. Trade, policy, and 18
food security. *Agricultural Economics*, 51(1): 159–171.
<https://doi.org/10.1111/agec.12547>
- Dzanku, F.M., Liverpool-Tasie, L.S.O. & Reardon, T.** 2024. The importance and determinants of purchases 19
in rural food consumption in Africa: Implications for food
security strategies. *Global Food Security*, 40: 100739.
<https://doi.org/10.1016/j.gfs.2024.100739>
- Rapsomanikis, G.** 2015. *The economic lives of 20
smallholder farmers: an analysis based on household data
from nine countries*. Rome, FAO. <https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/i5251e>
- Anríquez, G., Daidone, S. & Mane, E.** 2013. Rising food 22
prices and undernourishment: A cross-country inquiry.
Food Policy, 38: 190–202
<https://doi.org/10.1016/j.foodpol.2012.02.010>
- Ivanic, M. & Martin, W.** 2008. Implications of higher 23
global food prices for poverty in low-income countries.
Agricultural Economics, 39(s1): 405–416
<https://doi.org/10.1111/j.1574-0862.2008.00347.x>
- Robles, M. & Torero, M.** 2010. Understanding the 24
Impact of High Food Prices in Latin America. *Economía*,
10(2): 117–164. <https://economia.lse.ac.uk/articles/180/files/63fef033e4bd5.pdf>
- Compton, J., Wiggins, S. & Keats, S.** 2010. *Impact of 25
the Global Food Crisis on the Poor: What is the Evidence?*
(Overseas Development Institute (ODI)
<https://cdn.odi.org/media/documents/6103.pdf>
- Ivanic, M. & Martin, W.** 2014. *Short- and Long-Run 26
Impacts of Food Price Changes on Poverty*. Policy Research
Working Paper No. 7011. Washington, DC, World Bank.
<https://doi.org/10.1596/1813-9450-7011>
- Laborde, D., Lakatos, C. & Martin, W.** 2019. *Poverty 27
Impact of Food Price Shocks and Policies*. Policy Research
Working Paper No. 8724. Washington, DC, World Bank.
<https://documents1.worldbank.org/curated/en/pdf/WPS8724.pdf/863311549375011898>
- CFS (Committee on World Food Security).** 2020. 5
COVID-19 is Threatening Food Security and Workers' Health.
Discussion Paper for 21 July 2020 CFS Meeting. Rome.
https://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs/Docs1920/COVID-19/CFS_COVID-19_Discussion_Paper_FINAL2.pdf
- Charlton, D.** 2022. Seasonal farm labor and COVID-19 6
spread. *Applied Economic Perspectives and Policy*, 44(3):
1591–1609. <https://doi.org/10.1002/aepp.13190>
- Cavallo, A.** 2020. *Inflation with Covid Consumption 7
Baskets*. Working Paper Series 27352. Cambridge, USA,
(NBER (National Bureau of Economic Research
<https://doi.org/10.3386/w27352>
- Bairagi, S., Mishra, A.K. & Mottaleb, K.A.** 2022. 8
Impacts of the COVID-19 pandemic on food prices:
Evidence from storable and perishable commodities in
.India. *PLOS One*, 17(3): e0264355
<https://doi.org/10.1371/journal.pone.0264355>
- Aruga, K., Islam, M. & Jannat, A.** 2020. Effects of 9
COVID-19 on Indian energy consumption. *Sustainability*,
12(14): 5616. <https://doi.org/10.3390/su12145616>
- Kuik, F., Adolfsen, J.F., Lis, E.M. & Meyler, A.** 2022. 10
Energy price developments in and out of the COVID-19
pandemic – from commodity prices to consumer prices.
In: *Economic Bulletin, Issue 4*, pp. 94–115. Frankfurt,
European Central Bank. <https://www.ecb.europa.eu/press/economic-bulletin/html/eb202204.en.html>
- Oner, C.** 2010. Inflation: Prices on the Rise. *F&D: 11
.Finance and Development Magazine*, 47(1): 44–45
<https://www.imf.org/en/Publications/fandd/issues/Series/Back-to-Basics/Inflation>
- Cagan, P.** 1953. The Monetary Dynamics of 12
Hyperinflation. In: M. Friedman, ed. *Studies in the Quantity
Theory of Money*, pp. 25–117. Chicago, USA, University of
.Chicago Press
- World Economic Forum.** 2022. What is hyperinflation 13
and should we be worried? In: *World Economic Forum*. [Cited
6 May 2025]. <https://www.weforum.org/stories/2022/06/hyperinflation-inflation-interest-rate>
- United Nations.** 2025. *National Accounts - Analysis of 14
Main Aggregates (AMA)*. [Accessed on 19 March 2025].
<https://unstats.un.org/unsd/snaama>. Licence: CC-3.0-IGO

- United Nations.** 2023. WHO chief declares end to COVID-19 as a global health emergency – UN News. In: *[United Nations]*. [Cited 28 February 2025] <https://news.un.org/en/story/2023/05/1136367>
- Agarwal, R., Farrar, J., Gopinath, G., Hatchett, R. & Sands, P.** 2022. *A Global Strategy to Manage the Long-Term Risks of COVID-19*. IMF Working Papers No. 68. Washington, DC, IMF. <https://www.imf.org/en/Publications-WP/Issues/2022/04/04/A-Global-Strategy-to-Manage-the-Long-Term-Risks-of-COVID-19-516079>
- Mahler, D.G., Yonzan, N., Hill, R., Wu, H. & Yoshida, N.** 2022. Pandemic, prices, and poverty. In: *World Bank Blogs*. [Cited 3 March 2025]. <https://blogs.worldbank.org/en/opendata/pandemic-prices-and-poverty>
- IMF.** 2021. *Database of Fiscal Policy Responses to COVID-19: Fiscal Monitor Database of Country Fiscal Measures in Response to the COVID-19 Pandemic*. [Accessed on 1 March 2025]. <https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Fiscal-Policies-Database-in-Response-to-COVID-19>
- Deb, P., Furceri, D., Ostry, J.D., Tawk, N. & Yang, N.** 2021. *The effects of fiscal measures during COVID-19*. Working papers 2021/262. Washington, DC, IMF <https://doi.org/10.5089/9781557754264.001>
- de Soyres, F., Santacreu, A.M. & Young, H.** 2022. *Fiscal policy and excess inflation during Covid-19: a cross-country view*. FEDS Notes. Washington, DC, Board of Governors of the Federal Reserve System <https://www.federalreserve.gov/econres/notes/feds-notes/fiscal-policy-and-excess-inflation-during-covid-19-a-cross-country-view-20220715.html>
- UN DESA.** 2022. The monetary policy response to COVID-19: direct impacts and spillovers. In: *World Economic Situation and Prospects 2022*, pp. 47–82. New York, USA, United Nations <https://doi.org/10.18356/9789210011839c006>
- Runkel, C.** 2022. Eurozone: Pandemic Emergency Purchase Program. *Journal of Financial Crises*, 4(2): 1569–1600. <https://elischolar.library.yale.edu/journal-of-financial-crises/vol4/iss2/73>
- Wolf, M.** 2024. Lessons from the great inflation. 49 *Financial Times*, 3 September 2024. [Cited 20 March 2025]. <https://www.ft.com/content/2ee6364e-3d48-447c-9b37-659d0f36d656>
- World Bank.** 2011. *Responding to Global Food Price Volatility and its Impact on Food Security*. Washington, DC
- Reserve Bank of Zimbabwe.** 2025. Inflation 31 *[In: Reserve Bank of Zimbabwe]*. [Cited 5 May 2025] <https://www.rbz.co.zw/index.php/research/markets/inflation>
- Trading Economics.** 2025. *Trading Economics: Food Inflation*. [Accessed on 5 May 2025] <https://tradingeconomics.com/country-list/food-inflation>. Licence: CC-BY-4.0
- WFP.** 2025. *VAM: DataViz*. [Accessed on 5 May 2025]. 33 <https://dataviz.vam.wfp.org>. Licence: CC-BY-IGO
- Ascari, G., Bonam, D. & Smadu, A.** 2024. Global supply chain pressures, inflation, and implications for monetary policy. *Journal of International Money and Finance*, 142: 103029. <https://doi.org/10.1016/j.jimonfin.2024.103029>
- Barro, R. & Bianchi, F.** 2023. *Fiscal influences on inflation in OECD countries, 2020-2023*. NBER Working Paper Series No. 31838. Cambridge, USA, NBER <https://doi.org/10.3386/w31838>
- Bergholt, D., Canova, F., Furlanetto, F., Maffei-Faccioli, N. & Ulvedal, P.** 2024. *What drives the recent surge in inflation? The historical decomposition roller coaster*. Working Paper No. 7. Oslo, Norges Bank <https://www.norges-bank.no/contentassets/b32c79a497624e3ea35bf9f52cdebef56/wp-2024-07.pdf?v=10042024101314>
- Blanchard, O. & Bernanke, B.** 2023. *What caused the US pandemic-era inflation?* NBER Working Paper Series No. 31417. Cambridge, USA, NBER. <https://doi.org/10.3386/w31417>
- Blanchard, O. & Bernanke, B.** 2024. *An analysis of pandemic-era inflation in 11 economies*. NBER Working Paper Series No. 32532. Cambridge, USA, NBER <https://doi.org/10.3386/w32532>
- Giannone, D. & Primiceri, G.E.** 2024. *The drivers of post-pandemic inflation*. https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/sintra/ecb_forumcentbankpub2024_Primiceri_paper_en.pdf
- Mori, L.** 2025. *Fiscal shocks and the surge of inflation*. 40 Marco Fanno Working Papers No. 318. Padua, Italy, University of Padua. <https://www.economia.unipd.it/sites/economia.unipd.it/files/20250318.pdf>

- Glauber, J. & Mamun, A.** 2024. Impacts of Red Sea 62 shipping disruptions on global food security. In: *IFPRI Blog*. [Cited 20 March 2025]. <https://www.ifpri.org/blog/impacts-red-sea-shipping-disruptions-global-food-security>
- UNCTAD.** 2022. Black Sea Grain Initiative Offers Hope, 63 Shows Power of Trade. In: *UNCTAD*. [Cited 4 March 2025]. <https://unctad.org/news/black-sea-grain-initiative-offers-hope-shows-power-trade>
- FAO.** 2023. *FAO Brief on the interruption of the Black 64 Sea Grain Initiative and its potential implications on global food markets and food security*. Rome <https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/cc7271en>
- Dodd, E., Welsh, C. & Glauber, J.** 2024. Center for 65 Strategic and International Studies (CSIS). In: *Setting the Record Straight on Ukraine's Grain Exports*. [Cited 4 March 2025]. <https://www.csis.org/analysis/setting-record-straight-ukraines-grain-exports>
- Glauber, J. & Laborde, D.** 2023. How sanctions on 66 Russia and Belarus are impacting exports of agricultural products and fertilizer. In: J. Glauber & D. Laborde, eds. *The Russia-Ukraine Conflict and Global Food Security*. Washington, DC, IFPRI (International Food Policy Research Institute). <https://hdl.handle.net/10568/140146>
- POLITICO.** 2022. 'Enormous' fertilizer shortage spells 67 disaster for global food crisis. In: *POLITICO*. [Cited 5 March 2025]. <https://www.politico.eu/article/fertilizer-soil-ukraine-war-the-next-global-food-crisis>
- Elleby, C., Dominguez, I.P., Genovese, G., Thompson, 68 W., Adenauer, M. & Gay, H.** 2023. A Perfect or Persistent Storm for Global Agricultural Markets: High Energy Prices and the Russia-Ukraine War. *Choices*, 38(2): 4–9. https://www.choicesmagazine.org/UserFiles/file/cmsarticle_860.pdf
- Hebebrand, C. & Laborde, D.** 2023. High fertilizer prices 69 contribute to rising global food security concerns. In: *The Russia-Ukraine Conflict and Global Food Security*, pp. 38–42. Washington, DC, IFPRI. <https://hdl.handle.net/10568/140084>
- Baqaei, D., Moll, B., Landais, C. & Martin, P.** 2022. 70 *The Economic Consequences of a Stop of Energy Imports from Russia*. Focus. 084–2022. Paris, Conseil d'Analyse Économique. <https://cae-eco.fr/en/the-economic-consequences-of-a-stop-of-energy-imports-from-russia>
- Forbes, K., Ha, J. & Kose, M.A.** 2024. *Rate Cycles*. 50 Sintra, Portugal. https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/sintra/ecb.forumcentbankpub2024_Forbes_paper.en.pdf
- Tepper, T. & Powell, F.** 2024. Federal Funds Rate 51 History 1990 to 2025. In: *Forbes Advisor*. [Cited 20 March 2025]. <https://www.forbes.com/advisor/investing/fed-funds-rate-history>
- Baffes, J., Guenette, J.D., Ha, J., Inami, O., Kabundi, 52 A.N., Kasyanenko, S., Kilic Celik, S. et al.** 2021. *Global economic prospects, June 2021*. Washington, DC, World Bank. <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1665-9>
- IMF.** 2023. *External Sector Report: External Rebalancing 54 in Turbulent Times*. Washington, DC. <https://www.imf.org/en/Publications/ESR/Issues/2023/07/19/2023-external-sector-report>
- UNCTAD (United Nations Conference on Trade and 55 Development).** 2022. *A Double Burden: The Effects of Food Price Increases and Currency Depreciations on Food Import Bills*. Geneva, Switzerland. <https://unctad.org/publication/double-burden-effects-food-price-increases-and-currency-depreciations-food-import-bills>
- FAO.** 2023. *Food Outlook - June 2023*. Rome 57 <https://doi.org/10.4060/cc3020en>
- Algieri, B., Kornher, L. & von Braun, J.** 2024. *The 58 Changing Drivers of Food Inflation – Macroeconomics, Inflation, and War*. ZEF-Discussion Papers on Development Policy. No. 339. Bonn, Germany, ZEF <https://www.ssrn.com/abstract=4748639>
- Glauber, J. & Laborde, D.** 2022. How will Russia's 59 invasion of Ukraine affect global food security? In: *IFPRI*. [Cited 6 June 2025]. <https://www.ifpri.org/blog/how-will-russias-invasion-ukraine-affect-global-food-security>
- UNCTAD.** 2022. *Maritime Trade Disrupted: The war in 60 Ukraine and its effects on maritime trade logistics*. Geneva, Switzerland. https://unctad.org/system/files/official-document/osginf2022d2_en.pdf
- Kamali, P., Koepke, R., Sozzi, A. & Verschuur, J.** 2024. 61 Chart of the Week – Red Sea Attacks Disrupt Global Trade. In: *IMF Blog*. [Cited 20 March 2025]. <https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2024/03/07/Red-Sea-Attacks-Disrupt-Global-Trade>

FAO. 2023. *The Argentine Republic: Drought Conditions 79*
Curbs Cereal Production, Adding Upward Pressure on Prices.
GIEWS Update. Rome. <https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/cc6179en>

USDA (United States Department of Agriculture). 80
2020. African Swine Fever Shrinks Pork Production in
China, Swells Demand for Imported Pork. In: *Amber Waves*.
[Cited 4 June 2025]. <https://www.ers.usda.gov/amber-waves/2020/february/african-swine-fever-shrinks-pork-production-in-china-swells-demand-for-imported-pork>

You, S., Liu, T., Zhang, M., Zhao, X., Dong, Y., Wu, B., 81
Wang, Y. et al. 2021. African swine fever outbreaks in China
led to gross domestic product and economic losses. *Nature*
.Food, 2(10): 802–808
<https://doi.org/10.1038/s43016-021-00362-1>

Frezal, C., Gay, S.H. & Nenert, C. 2021. *The Impact 83*
of the African Swine Fever Outbreak in China on Global
Agricultural Markets. OECD Food, Agriculture and
.Fisheries Papers 156. Paris, OECD
<https://doi.org/10.1787/96d0410d-en>

CBS News. 2025. *As bird flu ravages poultry industry, 84*
the damage spreads. [Cited 4 June 2025]. <https://www.cbsnews.com/news/as-bird-flu-ravages-poultry-industry-the-damage-spreads>

USDA. 2025. Food Price Outlook - Summary Findings. 85
.[In: *Economic Research Service.* [Cited 4 June 2025
<https://www.ers.usda.gov/data-products/food-price-outlook/summary-findings>

Rabobank. 2023. Eggflation: What Happens After 86
Egg Prices Reach Historic Highs. In: *Rabobank.* [Cited
4 June 2025]. <https://www.rabobank.com/knowledge/q011418122-eggflation-what-happens-after-egg-prices-reach-historic-highs>

Ascari, G., Bonam, D., Mori, L. & Smadu, A. 2025. 87
Fiscal policy as a driver of inflation in the euro area. SUERF
Policy Brief No. 1082. Vienna, SUERF (The European
Money and Finance Forum). <https://www.suerf.org/publications/suerf-policy-notes-and-briefs/fiscal-policy-as-a-driver-of-inflation-in-the-euro-area>

Di Bella, G., Flanagan, M.J., Foda, K., Maslova, S., 71
Pienkowski, A., Stuermer, M. & Toscani, F.G. 2022.
Natural Gas in Europe: The Potential Impact of Disruptions
to Supply. IMF Working Paper. 2022/145. Washington, DC,
/IMF. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2022-Natural-Gas-in-Europe-The-Potential-Impact-of-07/18-Disruptions-to-Supply-520934>

Zhang, Q., Hu, Y., Jiao, J. & Wang, S. 2024. The 72
impact of Russia–Ukraine war on crude oil prices: an EMC
framework. *Humanities and Social Sciences Communications*,
11(8): 1–12. <https://doi.org/10.1057/s41599-023-02526-9>

Rojas-Romagosa, H. 2024. *Medium-term 73*
Macroeconomic Effects of Russia's War in Ukraine and
How it Affects Energy Security and Global Emission Targets.
.IMF Working Papers. No. 39. Washington, DC, IMF
<https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2024-Medium-term-Macroeconomic-Effects-of-Russias-03/01-War-in-Ukraine-and-How-it-Affects-Energy-544043>

Gbadegesin, T., Andrée, B.P.J. & Braimoh, A. 2024. 74
Climate Shocks and Their Effects on Food Security, Prices,
and Agricultural Wages in Afghanistan. Policy Research
Working Paper 10999. Washington, DC, World Bank. <https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/2841ba82-7c10-47b6-bbdd-17eb74a9df3f/content>

McKinsey. 2024. Panama Canal restrictions' impact on 75
supply chains. In: *McKinsey & Company.* [Cited 4 June 2025].
<https://www.mckinsey.com/industries/logistics/our-insights/how-could-panama-canal-restrictions-affect-supply-chains>

Miguel, E., Satyanath, S. & Sergenti, E. 2004. 76
Economic Shocks and Civil Conflict: An Instrumental
Variables Approach. *Journal of Political Economy*, 112(4):
725–753. <https://doi.org/10.1086/421174>

Cevik, S. & Tovar Jalles, J. 2023. *Eye of the Storm: 77*
The Impact of Climate Shocks on Inflation and Growth.
.IMF Working Papers, 087. Washington, DC, IMF
<https://www.elibrary.imf.org/view/journals/001/2023/087/article-A001-en.xml>

World Bank. 2020. The Desert Locust Crisis and the 78
.[World Bank Group. In: *World Bank.* [Cited 4 June 2025
<https://www.worldbank.org/en/topic/the-world-bank-group-and-the-desert-locust-outbreak>

- Maskin, E. & Tirole, J.** 1988. A Theory of Dynamic 96
Oligopoly, I: Overview and Quantity Competition with
.Large Fixed Costs. *Econometrica*, 56(3): 549–569
<https://doi.org/10.2307/1911700>
- Badolo, F.** 2012. Chocs de prix internationaux et 97
transmission : cas du marché du riz au Burkina Faso.
.L'Actualité économique, 88(3): 317–346
<https://doi.org/10.7202/1021502ar>
- Subervie, J.** 2011. Producer price adjustment to 98
commodity price shocks: An application of threshold
cointegration. *Economic Modelling*, 28(5): 2239–2246.
<https://doi.org/10.1016/j.econmod.2011.06.010>
- Traoré, F., Jimbira, S.S. & Sall, M.L.** 2022. Nonlinear 99
price transmission in the rice market in Senegal: a model-
based recursive partitioning approach. *Applied Economics*,
54(20): 2343–2355. <https://doi.org/10.1080/00036846.2021.1989369>
- Hernández, M.A., Espinoza, A., Berrospi, M.L., 100
Deconinck, K., Swinnen, J. & Vos, R.** 2023. *The Role
of Market Concentration in the Agrifood Industry*. IFPRI
Discussion Paper, No. 02168. Washington, DC, IFPRI.
[https://cgspace.cgiar.org/server/api/core/bitstreams/
a6616f26-7df9-4614-9c03-9a537ad0724a/content](https://cgspace.cgiar.org/server/api/core/bitstreams/a6616f26-7df9-4614-9c03-9a537ad0724a/content)
- Firat, M. & Hao, O.** 2023. *Demand vs. Supply 101
Decomposition of Inflation: Cross-Country Evidence with
Applications*. IMF Working Papers, No. 205. Washington,
DC, IMF. <https://doi.org/10.5089/9798400257339.001>
- Gonçalves, E. & Koester, G.** 2022. The role of demand 102
and supply in underlying inflation – decomposing HICPX
inflation into components. *ECB Economic Bulletin*, No. 7.
[https://www.ecb.europa.eu/press/economic-bulletin/focus
html/ecb.ebbox202207_07~8b71edbf.en.html/2022](https://www.ecb.europa.eu/press/economic-bulletin/focus/html/ecb.ebbox202207_07~8b71edbf.en.html/2022)
- Arndt, C., Diao, X., Dorosh, P., Pauw, K. & Thurlow, J.** 103
2023. The Ukraine war and rising commodity prices:
Implications for developing countries. *Global Food Security*,
36: 100680. <https://doi.org/10.1016/j.gfs.2023.100680>
- Jia, N., Xia, Z., Li, Y., Yu, X., Wu, X., Li, Y., Su, 104
R. et al.** 2024. The Russia-Ukraine war reduced food
production and exports with a disparate geographical
impact worldwide. *Communications Earth & Environment*,
5(1): 1–17. <https://doi.org/10.1038/s43247-024-01915-5>
- Adjemian, M.K., Li, Q. & Jo, J.** 2024. *Decomposing 88
Food Price Inflation into Supply and Demand Shocks*.
Athens, USA, University of Georgia. [https://agecon.uga.edu/
content/dam/caes-subsite/ag-econ/documents/cvsv/cvsv-
fall-2024/Decomposing%20Food%20Price%20Inflation-
September2024.pdf](https://agecon.uga.edu/content/dam/caes-subsite/ag-econ/documents/cvsv/cvsv-fall-2024/Decomposing%20Food%20Price%20Inflation-September2024.pdf)
- Peersman, G.** (forthcoming). *Understanding the 89
post-COVID-19 pandemic surge in food price inflation
– Background paper for The State of Food Security and
Nutrition in the World 2025*. FAO Agricultural Development
.Economics Working Paper 25-06. Rome, FAO
- IATE (Interactive Terminology for Europe).** 2025. 90
[European Union terminology]. [Cited 6 June 2025
<https://iate.europa.eu/entry/result/894832/en>
- European Commission.** 2024. *Position of farmers in 91
the food supply chain: next steps*. Commission Non-Paper.
Brussels. [https://capeye.fr/wp-content/uploads/2024/04/
Nonpaper-food-chain.pdf](https://capeye.fr/wp-content/uploads/2024/04/Nonpaper-food-chain.pdf)
- Nehamas, N., Tankersley, J. & Browning, K.** 2024. 92
Whose Fault Is Inflation? Liberals Want Biden to Blame Big
Business. *The New York Times*, 6 June 2024. [Cited 7 May
2025]. [https://www.nytimes.com/2024/06/06/us/politics/
biden-inflation-greedflation-economy.html](https://www.nytimes.com/2024/06/06/us/politics/biden-inflation-greedflation-economy.html)
- Australian Council of Trade Unions.** 2024. *Inquiry 93
into price gouging and unfair pricing practices*. Melbourne,
Australia. [https://pricegouginginquiry.actu.org.au/
wp-content/uploads/2024/02/InquiryIntoPriceGouging_
Report_web.pdf](https://pricegouginginquiry.actu.org.au/wp-content/uploads/2024/02/InquiryIntoPriceGouging_Report_web.pdf)
- COFECE (Federal Economic Competition 94
Commission).** 2024. *Investigative Authority finds that
Gruma must sell 5 production plants to reactivate
competition in the Mexican corn flour market*. Mexico City.
[https://www.cofece.mx/wp-content/uploads/2024/10/
Cofece-040-2024_ENG.pdf](https://www.cofece.mx/wp-content/uploads/2024/10/Cofece-040-2024_ENG.pdf)
- COMESA (Common Market for Eastern and Southern 95
Africa).** 2024. *Competition, Concentration and Market
Outcomes in Fertiliser Markets In East And Southern Africa*.
Lilongwe, COMESA Competition Commission
[https://comesacompetition.org/resources/publications/
competitionconcentrationand-market-outcomes-in-
fertiliser-markets-in-east-and-southern-africa](https://comesacompetition.org/resources/publications/competitionconcentrationand-market-outcomes-in-fertiliser-markets-in-east-and-southern-africa)

- Alazzawi, S. & Hlasny, V.** 2023. *Distributional Impacts of the Russia – Ukraine Crisis: The Case of Egypt*. Economic Research Forum 29th Annual Conference, Cairo, 2023. https://erf.org.eg/app/uploads/2023/04/1681211905_392135erf29ac_ukrainewar_azzawi_hlsany.pdf_1227368
- Gebeltová, Z., Hálová, P., Malec, K., Bartoňová, K., Blažek, V., Maitah, M., Koželský, R. et al.** 2023. Geopolitical risks for Egypt wheat supply and trade. *Frontiers in Sustainable Food Systems*, 7: 1137526. <https://doi.org/10.3389/fsufs.2023.1137526>
- OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development).** 2023. *OECD Economic Surveys: Peru 2023*. Paris. <https://doi.org/10.1787/081e0906-en>
- Asfaw, S., Scognamillo, A., Caprera, G.D., Sitko, N. & Ignaciuk, A.** 2019. Heterogeneous impact of livelihood diversification on household welfare: Cross-country evidence from Sub-Saharan Africa. *World Development*, 117: 278–295. <https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2019.01.017>
- Mastrorillo, M., Scognamillo, A., Ginet, C., Pietrelli, R., D’Errico, M. & Ignaciuk, A.** 2024. Is the self-reliance strategy sustainable? Evidence from assistance programmes to refugees in Uganda. *Food Security*, 16(6): 1587–1617. <https://doi.org/10.1007/s12571-024-01467-8>
- Zaman, H., Skoufias, E. & Tiwari, S.** 2011. *Can We Rely on Cash Transfers to Protect Dietary Diversity during Food Crises? Estimates from Indonesia*. Policy Research Working Paper, No. 5548. Washington, DC, World Bank. <https://doi.org/10.1596/1813-9450-5548>
- Brinkman, H.-J., de Pee, S., Sanogo, I., Subran, L. & Bloem, M.W.** 2010. High Food Prices and the Global Financial Crisis Have Reduced Access to Nutritious Food and Worsened Nutritional Status and Health. *The Journal of Nutrition*, 140(1): 153S–161S. <https://doi.org/10.3945/jn.109.110767>
- Quisumbing, A.R., Meinzen-Dick, R.S., Bassett, L., Usnick, M., Pandolfelli, L., Morden, C. & Alderman, H.** 2008. *Helping women respond to the global food price crisis*. IFPRI Policy Brief No. 7. Washington, DC, IFPRI. <https://ideas.repec.org/p/fpr/polbrf/7.html>
- Block, S.A., Kiess, L., Webb, P., Kosen, S., Moench-Pfanner, R., Bloem, M.W. & Peter Timmer, C.** 2004. Macro shocks and micro outcomes: child nutrition during Indonesia’s crisis. *Economics & Human Biology*, 2(1): 21–44. <https://doi.org/10.1016/j.ehb.2003.12.007>
- Adjemian, M.K., Arita, S., Meyer, S. & Salin, D.** 2024. Factors affecting recent food price inflation in the United States. *Applied Economic Perspectives and Policy*, 46(2): 648–676. <https://doi.org/10.1002/aepp.13378>
- Forbes, K., Ha, J. & Kose, M.A.** 2024. Demand versus supply: Drivers of the post-pandemic inflation and interest rates. In: *CEPR*. [Cited 20 March 2025]. <https://cepr.org/voxeu/columns/demand-versus-supply-drivers-post-pandemic-inflation-and-interest-rates>
- Maccini, S. & Yang, D.** 2009. Under the Weather: Health, Schooling, and Economic Consequences of Early-Life Rainfall. *American Economic Review*, 99(3): 1006–1026. <https://doi.org/10.1257/aer.99.3.1006>
- Meng, X. & Qian, N.** 2009. *The Long Term Consequences of Famine on Survivors: Evidence from a Unique Natural Experiment using China’s Great Famine*. NBER Working Paper No. 14917. Cambridge, USA, NBER. <https://doi.org/10.3386/w14917>
- Pacheco, J. & Wagner, N.** 2023. Long-term impacts of an early childhood shock on human capital: Evidence from the 1999 economic crisis in Ecuador. *Health Economics*, 32(11): 2460–2476. <https://doi.org/10.1002/hec.4742>
- Roseboom, T.J.** 2017. The Effects of Prenatal Exposure to the Dutch Famine 1944–1945 on Health Across the Lifecourse. In: V. Preedy & V.B. Patel, eds. *Handbook of Famine, Starvation, and Nutrient Deprivation: From Biology to Policy*, pp. 1–15. Cham, Switzerland, Springer International Publishing. https://doi.org/10.1007/978-3-319-40007-5_24-1
- ILO (International Labour Organization).** 2024. *Global wage report 2024-25: is wage inequality decreasing globally?* Geneva, Switzerland. <https://doi.org/10.54394/CJQU6666>
- Headey, D., Bachewe, F., Marshall, Q., Raghunathan, K. & Mahrt, K.** 2024. Food prices and the wages of the poor: A cost-effective addition to high-frequency food security monitoring. *Food Policy*, 125: 102630. <https://doi.org/10.1016/j.foodpol.2024.102630>
- Poghosyan, T.** 2025. Interactions Between Public and Private Sector Wages and Inflation in Mongolia. *IMF Working Papers*, 2025 (53): 1. <https://doi.org/10.5089/9798229001267.001>

- Raifman, J., Bor, J. & Venkataramani, A.** 2021. 133 Association Between Receipt of Unemployment Insurance and Food Insecurity Among People Who Lost Employment .During the COVID-19 Pandemic in the United States .*JAMA Network Open*, 4(1): e2035884 <https://doi.org/10.1001/jamanetworkopen.2020.35884>
- Rosenbaum, D., Bergh, K. & Hall, L.** 2023. *Temporary* 134 *Pandemic SNAP Benefits Will End in Remaining 35 States in March 2023*. Policy Brief. Washington, DC, Center on Budget and Policy Priorities. <https://www.cbpp.org/research/food-assistance/temporary-pandemic-snap-benefits-will-end-in-remaining-35-states-in-march>
- Statistics Canada.** 2022. *Census in Brief: The* 135 *contribution of pandemic relief benefits to the incomes of Canadians in 2020*. Ottawa. <https://www12.statcan.gc.ca/census-recensement/2021/as-sa/98-200-x/2021005/98-200-x2021005-eng.pdf>
- Løvendal, C.R. & Knowles, M.** 2007. Tomorrow's Hunger: A 137 Framework for Analysing Vulnerability to Food Security. In: B. Guha-Khasnobis, S.S. Acharya & B. Davis, eds. *Food Security: Indicators, Measurement, and the Impact of Trade Openness*, pp. 62–94. WIDER Studies in Development Economics. Helsinki, Oxford University Press. <https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780199236558.003.0004>
- Headey, D.D.** 2013. The Impact of the Global Food 140 Crisis on Self-Assessed Food Security. *The World Bank Economic Review*, 27(1): 1–27
- Bogmans, C., Pescatori, A. & Prifti, E.** 2024. *How do* 141 *Economic Growth and Food Inflation Affect Food Insecurity?*. Working Paper, No. 188. IMF. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2024/09/06/How-do-Economic-Growth-and-Food-Inflation-Affect-Food-Insecurity-554563>
- UNU WIDER (United Nations University World** 143 **Institute for Development Economics Research).** 2025. World Income Inequality Database - WIID. In: *UNU WIDER*. [Cited 6 June 2025]. <https://www.wider.unu.edu/database/world-income-inequality-database-wiid>
- Nakasone, E. & Ignaciuk, A.** (forthcoming). *A global* 144 *assessment of food price dynamics and food insecurity – Background paper for The State of Food Security and Nutrition in the World 2025*. FAO Agricultural Development Economics Working Paper 25-09. Rome, FAO
- Kansiime, M.K., Tambo, J.A., Mugambi, I., Bundi, M., Kara, A. & Owuor, C.** 2021. COVID-19 implications on household income and food security in Kenya and Uganda: Findings from a rapid assessment. *World Development*, 137: 105199. <https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2020.105199>
- Amendah, D.D., Buigut, S. & Mohamed, S.** 2014. 124 Coping Strategies among Urban Poor: Evidence from .Nairobi, Kenya. *PLOS One*, 9(1): e83428 <https://doi.org/10.1371/journal.pone.0083428>
- Agada, M.O. & Igbokwe, E.M.** 2014. Food Security 125 and Coping Strategies among Ethnic Groups in North Central Nigeria. *Developing Country Studies*, 4(8): 31–45. <https://iiste.org/Journals/index.php/DCS/article/view/12196>
- Quaye, W.** 2008. Food security situation in northern 126 Ghana, coping strategies and related constraints. *African Journal of Agricultural Research*, 3(5): 334–342 https://academicjournals.org/article/article1380886468_Quaye.pdf
- Cafiero, C., Viviani, S. & Nord, M.** 2018. Food 128 security measurement in a global context: The food insecurity experience scale. *Measurement*, 116: 146–152. <https://doi.org/10.1016/j.measurement.2017.10.065>
- Santacreu, A.M. & Zhu, H.** 2017. How Does U.S. 130 Income Inequality Compare Worldwide? In: *Federal Reserve Bank of St. Louis*. [Cited 6 June 2025] <https://www.stlouisfed.org/on-the-economy/2017/october/how-us-income-inequality-compare-worldwide>
- Gupta, P., Waxman, E., Karpman, M., Tezel, B. & Gonzalez, D.** 2024. *Food Insecurity Increased for the* 131 *Second Straight Year in 2023*. Policy Brief. Washington, DC, Urban Institute. <https://www.urban.org/research/publication/food-insecurity-increased-second-straight-year-2023>
- Cooney, P. & Shaefer, H.L.** 2021. *Material Hardship* 132 *and Mental Health Following the COVID-19 Relief Bill and American Rescue Plan Act*. Policy Brief. Ann Arbor, USA, University of Michigan. <https://sites.fordschool.umich.edu/poverty2021/files/2021/05/PovertySolutions-Hardship-After-COVID-19-Relief-Bill-PolicyBrief-r1.pdf>

- Silva, N.J., Paixão, E.S., Brachowicz, N., Barreix, G., Landin, E., Rubio, F.A., Boccia, D. et al.** 2024. *Early-Life Exposure to Economic Shocks and Association with Childhood Malnutrition: A Pooled Analysis of 230 Nationwide Surveys from 68 Low- and Middle-Income Countries*. SSRN Scholarly Paper, No. 4978385. Rochester, USA, Social Science Research Network. [Cited 18 March 2025] <https://papers.ssrn.com/abstract=4978385>
- Olofin, I., McDonald, C.M., Ezzati, M., Flaxman, S., Black, R.E., Fawzi, W.W., Caulfield, L.E. & Danaei, G.** 2013. Associations of Suboptimal Growth with All-Cause and Cause-Specific Mortality in Children under Five Years: A Pooled Analysis of Ten Prospective Studies. *PLOS One*, 8(5): e64636. <https://doi.org/10.1371/journal.pone.0064636>
- Adair, L.S., Fall, C.H.D., Osmond, C., Stein, A.D., Martorell, R., Ramirez-Zea, M., Sachdev, H.S. et al.** 2013. Associations of linear growth and relative weight gain during early life with adult health and human capital in countries of low and middle income: findings from five birth cohort studies. *The Lancet*, 382(9891): 525–534. [https://doi.org/10.1016/S0140-6736\(13\)60103-8](https://doi.org/10.1016/S0140-6736(13)60103-8)
- Alderman, H., Hoddinott, J. & Kinsey, B.** 2006. Long term consequences of early childhood malnutrition. *Oxford Economic Papers*, 58(3): 450–474. <https://doi.org/10.1093/oep/gpl008>
- Field, E., Robles, O. & Torero, M.** 2009. Iodine Deficiency and Schooling Attainment in Tanzania. *American Economic Journal: Applied Economics*, 1(4): 140–169. <https://doi.org/10.1257/app.1.4.140>
- van den Berg, G.J., Pinger, P.R. & Schoch, J.** 2016. Instrumental Variable Estimation of the Causal Effect of Hunger Early in Life on Health Later in Life. *The Economic Journal*, 126(591): 465–506. <https://doi.org/10.1111/ecoj.12250>
- Chen, Y. & Zhou, L.-A.** 2007. The long-term health and economic consequences of the 1959–1961 famine in China. *Journal of Health Economics*, 26(4): 659–681. <https://doi.org/10.1016/j.jhealeco.2006.12.006>
- Carneiro, P., Salvanes, K., Willage, B. & Willén, A.** 2023. *Childhood Shocks Across Ages and Human Capital Formation*. HCEO Working Paper, No. 18. Chicago, USA, University of Chicago. <https://hceconomics.uchicago.edu/research/working-paper/childhood-shocks-across-ages-and-human-capital-formation>
- de la O Campos, A.P. & Garner, E.** 2014. *Women's resilience to food price volatility: A policy response*. Rome, FAO. <https://www.fao.org/4/i3617e/i3617e.pdf>
- World Bank.** 2023. *Unequal Scarcity: A Gendered Analysis of Food Insecurity in the Middle East and North Africa*. Policy Brief. Washington, DC. <https://doi.org/10.1596/40111>
- Pinstrup-Andersen, P. & Alderman, H.** 1988. The Effectiveness of Consumer-Oriented Food Subsidies in Reaching Rationing and Income Transfer Goals. In: P. Pinstrup-Andersen, ed. *Food subsidies in developing countries: costs, benefits, and policy options*. Baltimore, USA, Johns Hopkins University Press. <https://hdl.handle.net/10568/161090>
- Chai, A. & Moneta, A.** 2010. Retrospectives: Engel Curves. *Journal of Economic Perspectives*, 24(1): 225–240. <https://doi.org/10.1257/jep.24.1.225>
- Maltsoglou, I.** 2007. *Household Expenditure on Food of Animal Origin: A Comparison of Uganda, Vietnam and Peru*. PPLPI Working Paper, No. 43. Rome, FAO. <https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/bp191e>
- Wirba, E.L.** 2023. *Identification and Estimation of Quadratic Food Engel Curves: Evidence from Cameroon*. AERC Research Paper, No. 523. Nairobi, AERC (African Economic Research Consortium). <https://publication.aercafricallibrary.org/server/api/core/bitstreams/21ed183e-aa88-417e-b187-28954bfd17b0/content>
- Nsabimana, A., Bali Swain, R., Surry, Y. & Ngabitsinze, J.C.** 2020. Income and Food Engel Curves in Rwanda: a Household Microdata Analysis. *Agricultural and Food Economics*, 8(11): 1–20. <https://doi.org/10.1186/s40100-020-00154-4>
- UNICEF.** 2024. *Child Food Poverty. Nutrition Deprivation in Early Childhood. Child Nutrition Report, 2024*. New York, USA. <https://www.unicef.org/media/157661/file/Child-food-poverty-2024.pdf>
- WHO.** 2023. *WHO Guideline for Complementary Feeding of Infants and Children 6-23 Months of Age*. Geneva, Switzerland. <https://iris.who.int/bitstream/handle/10665/373358/9789240081864-eng.pdf?sequence=1>
- Headey, D. & Ruel, M.** 2023. Food inflation and child undernutrition in low and middle income countries. *Nature Communications*, 14(5761): 1–11. <https://doi.org/10.1038/s41467-023-41543-9>

- Headey, D.D. & Alderman, H.H.** 2019. The Relative 175
Caloric Prices of Healthy and Unhealthy Foods Differ
Systematically across Income Levels and Continents.
. *The Journal of Nutrition*, 149(11): 2020–2033
<https://doi.org/10.1093/jn/nxz158>
- Monteiro, C.A., Cannon, G., Moubarac, J.-C., 176
Bertazzi Levy, R., Louzada, M.L.C. & Jaime, P.C.**
2018. The UN Decade of Nutrition, the NOVA food
classification and the trouble with ultra-processing. *Public
Health Nutrition*, 21(1): 5–17. [https://doi.org/10.1017/
S1368980017000234](https://doi.org/10.1017/S1368980017000234)
- Martinez-Steele, E., Khandpur, N., Batis, C., 177
Bes-Rastrollo, M., Bonaccio, M., Cediel, G., Huybrechts,
I. et al.** 2023. Best Practices for Applying the Nova Food
.Classification System. *Nature Food*, 4(6): 445–448
<https://doi.org/10.1038/s43016-023-00779-w>
- Adjibade, M., Julia, C., Allès, B., Touvier, M., 178
Lemogne, C., Srour, B., Hercberg, S. et al.** 2019.
Prospective association between ultra-processed food
consumption and incident depressive symptoms in the
French NutriNet-Santé cohort. *BMC Medicine*, 17(78):
1–13. <https://doi.org/10.1186/s12916-019-1312-y>
- Fiolet, T., Srour, B., Sellem, L., Kesse-Guyot, 179
E., Allès, B., Méjean, C., Deschasaux, M. et al.** 2018.
Consumption of ultra-processed foods and cancer risk:
results from NutriNet-Santé prospective cohort. *BMJ*,
360(k322): 1–11. <https://doi.org/10.1136/bmj.k322>
- Li, H., Li, S., Yang, H., Zhang, Y., Zhang, S., Ma, 180
Y., Hou, Y. et al.** 2022. Association of Ultraprocessed
Food Consumption With Risk of Dementia. *Neurology*,
99(10): e1056–e1066. [https://doi.org/10.1212/
WNL.000000000000200871](https://doi.org/10.1212/WNL.000000000000200871)
- Lo, C.-H., Khandpur, N., Rossato, S.L., Lochhead, P., 181
Lopes, E.W., Burke, K.E., Richter, J.M. et al.** 2022
Ultra-processed Foods and Risk of Crohn's Disease and
Ulcerative Colitis: A Prospective Cohort Study. *Clinical
Gastroenterology and Hepatology*, 20(6): e1323–e1337.
<https://doi.org/10.1016/j.cgh.2021.08.031>
- Moradi, S., Hojjati Kermani, M.A., Bagheri, R., 182
Mohammadi, H., Jayedi, A., Lane, M.M., Asbaghi, O.,
Mehrabani, S. & Suzuki, K.** 2021. Ultra-Processed Food
Consumption and Adult Diabetes Risk: A Systematic Review
and Dose-Response Meta-Analysis. *Nutrients*, 13(12):
4410. <https://doi.org/10.3390/nu13124410>
- Almond, D. & Currie, J.** 2011. Killing Me Softly: The 165
Fetal Origins Hypothesis. *Journal of Economic Perspectives*,
25(3): 153–172. <https://doi.org/10.1257/jep.25.3.153>
- Currie, J. & Vogl, T.** 2013. Early-Life Health and Adult 166
Circumstance in Developing Countries. *Annual Review
of Economics*, 5: 1–36. [https://doi.org/10.1146/annurev-
economics-081412-103704](https://doi.org/10.1146/annurev-economics-081412-103704)
- Mertens, A., Benjamin-Chung, J., Colford, J.M., 167
Hubbard, A.E., van der Laan, M.J., Coyle, J., Sofrygin,
O. et al.** 2023. Child wasting and concurrent stunting in
low- and middle-income countries. *Nature*, 621: 558–567.
<https://doi.org/10.1038/s41586-023-06480-z>
- Arndt, C., Hussain, M.A., Salvucci, V. & Østerdal, 168
L.P.** 2016. Effects of food price shocks on child
malnutrition: The Mozambican experience 2008/2009.
. *Economics & Human Biology*, 22: 1–13
<https://doi.org/10.1016/j.ehb.2016.03.003>
- Vellakkal, S., Fledderjohann, J., Basu, S., Agrawal, 169
S., Ebrahim, S., Campbell, O., Doyle, P. & Stuckler, D.**
2015. Food Price Spikes Are Associated with Increased
Malnutrition among Children in Andhra Pradesh, India.
. *The Journal of Nutrition*, 145(8): 1942–1949
<https://doi.org/10.3945/jn.115.211250>
- World Bank.** 2024. Food Prices for Nutrition Database. 171
.[In: *World Bank Database*. [Cited 11 January 2024
<https://doi.org/10.57966/41AN-KY81>
- FAO & WHO.** 2024. *What are healthy diets? Joint 172
statement by the Food and Agriculture Organization of the
United Nations and the World Health Organization*. Geneva,
Switzerland, WHO. <https://iris.who.int/handle/10665/379324>
- Batis, C., Gatica-Domínguez, G., Marrón-Ponce, 173
J.A., Colchero, M.A., Rivera, J.A., Barquera, S. &
Stern, D.** 2022. Price Trends of Healthy and Less Healthy
Foods and Beverages in Mexico from 2011–2018. *Journal
of the Academy of Nutrition and Dietetics*, 122(2): 309–319.
<https://doi.org/10.1016/j.jand.2021.08.105>
- Carlson, A. & Frazao, E.** 2012. Are Healthy Foods 174
Really More Expensive? It Depends on How You Measure
.the Price. *IDEAS Working Paper Series from RePEc*
[http://search.proquest.com/docview/1697537359/?pq-
origsite=primo](http://search.proquest.com/docview/1697537359/?pq-origsite=primo)

- Vignola, E.F., Nazmi, A. & Freudenberg, N.** 2021. 191
What Makes Ultra-Processed Food Appealing? A critical
:(scan and conceptual model. *World Nutrition*, 12(4
<https://doi.org/10.26596/wn.202112483-135> .175–136
- Luiten, C.M., Steenhuis, I.H., Eyles, H., Mhurchu, 192
C.N. & Waterlander, W.E.** 2016. Ultra-processed Foods
Have the Worst Nutrient Profile, yet they are the Most
Available Packaged Products in a Sample of New Zealand
Supermarkets. *Public Health Nutrition*, 19(3): 530–538.
<https://doi.org/10.1017/S1368980015002177>
- Swinburn, B.A., Sacks, G., Hall, K.D., McPherson, 193
K., Finegood, D.T., Moodie, M.L. & Gortmaker, S.L.** 2011.
The Global Obesity Pandemic: Shaped by Global Drivers
and Local Environments. *The Lancet*, 378(9793): 804–814.
[https://doi.org/10.1016/S0140-6736\(11\)60813-1](https://doi.org/10.1016/S0140-6736(11)60813-1)
- Mendes, C., Miranda, L., Claro, R. & Horta, P.** 2021. 194
Food Marketing in Supermarket Circulars in Brazil: An
Obstacle to Healthy Eating. *Preventive Medicine Reports*,
21: 101304. <https://doi.org/10.1016/j.pmedr.2020.101304>
- Moodie, R., Bennett, E., Kwong, E.J.L., Santos, T.M., 195
Pratiwi, L., Williams, J. & Baker, P.** 2021. Ultra-Processed
Profits: The Political Economy of Countering the Global
Spread of Ultra-Processed Foods – A Synthesis Review on
the Market and Political Practices of Transnational Food
Corporations and Strategic Public Health Responses.
International Journal of Health Policy and Management,
10(Special Issue on Political Economy of Food Systems):
968–982. <https://doi.org/10.34172/ijhpm.2021.45>
- Wood, B., Williams, O., Baker, P. & Sacks, G.** 2023. 196
Behind the ‘creative destruction’ of human diets: An
analysis of the structure and market dynamics of the ultra-
processed food manufacturing industry and implications for
public health. *Journal of Agrarian Change*, 23(4): 811–843.
<https://doi.org/10.1111/joac.12545>
- Nguyen, T., Pham Thi Mai, H., van den Berg, M., 197
Huynh Thi Thanh, T. & Béné, C.** 2021. Interactions
between Food Environment and (Un)healthy Consumption:
Evidence along a Rural-Urban Transect in Viet Nam.
Agriculture, 11(8): 789. <https://doi.org/10.3390/agriculture11080789>
- Popkin, B.M. & Ng, S.W.** 2022. The nutrition 198
transition to a stage of high obesity and noncommunicable
disease prevalence dominated by ultra-processed foods is
.not inevitable. *Obesity Reviews*, 23(1): e13366
<https://doi.org/10.1111/obr.13366>
- Pagliai, G., Dinu, M., Madarena, M.P., Bonaccio, 183
M., Iacoviello, L. & Sofi, F.** 2021. Consumption of ultra-
processed foods and health status: a systematic review
and meta-analysis. *The British Journal of Nutrition*, 125(3):
308–318. <https://doi.org/10.1017/S0007114520002688>
- Rey-García, J., Donat-Vargas, C., Sandoval-Insausti, 184
H., Bayan-Bravo, A., Moreno-Franco, B., Banegas, J.R.,
.Rodríguez-Artalejo, F. & Guallar-Castillón, P.** 2021
Ultra-Processed Food Consumption is Associated with
Renal Function Decline in Older Adults: A Prospective
.Cohort Study. *Nutrients*, 13(2): 428
<https://doi.org/10.3390/nu13020428>
- Wang, M., Du, X., Huang, W. & Xu, Y.** 2022 185
Ultra-Processed Foods Consumption Increases the Risk
of Hypertension in Adults: A Systematic Review and
Meta-analysis. *American Journal of Hypertension*, 35(10):
892–901. <https://doi.org/10.1093/ajh/hpac069>
- Zhang, S., Gan, S., Zhang, Q., Liu, L., Meng, G., Yao, 186
Z., Wu, H. et al.** 2022. Ultra-processed food consumption
and the risk of non-alcoholic fatty liver disease in the Tianjin
Chronic Low-grade Systemic Inflammation and Health
Cohort Study. *International Journal of Epidemiology*, 51(1):
237–249. <https://doi.org/10.1093/ije/dyab174>
- Lane, M.M., Gamage, E., Du, S., Ashtree, D.N., 187
McGuinness, A.J., Gauci, S., Baker, P. et al.** 2024. Ultra-
processed Food Exposure and Adverse Health Outcomes:
Umbrella Review of Epidemiological Meta-Analyses. *BMJ*,
384: e077310. <https://doi.org/10.1136/bmj-2023-077310>
- Wolfson, J.A., Tucker, A.C., Leung, C.W., Rebholz, 188
C.M., Garcia-Larsen, V. & Martinez-Steele, E.** 2025.
Trends in Adults’ Intake of Un-processed/Minimally
Processed, and Ultra-processed foods at Home and
Away from Home in the United States from 2003–2018.
. *The Journal of Nutrition*, 155(1): 280–292
<https://doi.org/10.1016/j.tjnnt.2024.10.048>
- Marino, M., Puppo, F., Del Bo’, C., Vinelli, V., Riso, 189
P., Porrini, M. & Martini, D.** 2021. A Systematic Review
of Worldwide Consumption of Ultra-Processed Foods:
.Findings and Criticisms. *Nutrients*, 13(8): 2778
<https://doi.org/10.3390/nu13082778>
- Monteiro, C.A., Moubarac, J.-C., Cannon, G., Ng, 190
S.W. & Popkin, B.** 2013. Ultra-processed products are
becoming dominant in the global food system. *Obesity
Reviews*, 14(S2): 21–28. <https://doi.org/10.1111/obr.12107>

Scott, F., Cowley, C. & Kreitman, T. 2023. Tight Labor Markets Have Been a Key Contributor to High Food Inflation. In: *Federal Reserve Bank of Kansas City*. [Cited 19 March 2025]. <https://www.kansascityfed.org/research/economic-bulletin/tight-labor-markets-have-been-a-key-contributor-to-high-food-inflation>

Monteiro, C.A., Cannon, G., Moubarac, J.-C., Levy, R.B., Louzada, M.L.C. & Jaime, P.C. 2018. The UN Decade of Nutrition, the NOVA food classification and the trouble with ultra-processing. *Public Health Nutrition*, 21(1): 5–17. <https://doi.org/10.1017/S1368980017000234>

الفصل 4

مراجع متوفرة باللغة العربية:

4 صندوق النقد الدولي. 2024. تقرير الرائد المالي: وضع حد لنمو الدين العام – أكتوبر/تشرين الأول 2024. واشنطن، العاصمة. <https://www.fiscal-monitor-/23/10/imf.org/ar/Publications/FM/Issues/2024-october-2024>

11 صندوق النقد الدولي. 2022. الرائد المالي: سياسة المالية العامة من الجائحة إلى الحرب – أبريل/نيسان 2022. واشنطن، العاصمة. <https://fiscal-/12/04/www.imf.org/ar/Publications/FM/Issues/2022-monitor-april-2022>

14 صندوق النقد الدولي. 2023. الرائد المالي: على طريق العودة إلى السياسات العادية – أبريل 2023. واشنطن، العاصمة. <https://www.imf.fiscal-monitor-/03/04/org/ar/Publications/FM/Issues/2023-april-2023>

15 صندوق النقد الدولي. 2024. آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر/تشرين الأول 2024: تحول السياسات، وتزايد التهديدات. في: صندوق النقد الدولي [ورد ذكره في 20 فبراير/شباط 2025]. <https://www.imf.org/ar/world-economic-outlook-/22/10/Publications/WEO/Issues/2024-october-2024>

38 منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2024. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2024 – التمويل من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله. روما. <https://doi.org/10.4060/cd1254ar>

41 صندوق النقد الدولي. 2022. الرائد المالي: مساعدة الناس على التعافي – أكتوبر/تشرين الأول 2022. واشنطن، العاصمة. <https://www.fiscal-monitor-/09/10/imf.org/en/Publications/FM/Issues/2022-october-22>

67 منظمة الأغذية والزراعة. 2024. حالة أسواق السلع الزراعية 2024 – التجارة والتغذية اتساق السياسات من أجل أنماط غذائية صحية. روما. <https://doi.org/10.4060/cd2144ar>

Raneri, J.E., Kennedy, G., Nguyen, T., Wertheim-Heck, S.C.O., Do, H. & Nguyen, P.H. 2019. *Determining key research areas for healthier diets and sustainable food systems in Viet Nam*. IFPRI Discussion Paper, No. 1872. Washington, DC, IFPRI. <https://hdl.handle.net/10568/106823>

Reardon, T., Tschirley, D., Liverpool-Tasie, L.S.O., Awokuse, T., Fanzo, J., Minten, B., Vos, R. et al. 2021. The processed food revolution in African food systems and the double burden of malnutrition. *Global Food Security*, 28: 100466. <https://doi.org/10.1016/j.gfs.2020.100466>

Sauer, C.M., Reardon, T., Tschirley, D., Liverpool-Tasie, S., Awokuse, T., Alphonse, R., Ndyetabula, D. & Waized, B. 2021. Consumption of processed food and food away from home in big cities, small towns, and rural areas of Tanzania. *Agricultural Economics*, 52(5): 749–770. <https://doi.org/10.1111/agec.12652>

Anastasiou, K., Baker, P., Hadjikakou, M., Hendrie, G.A. & Lawrence, M. 2022. A conceptual framework for understanding the environmental impacts of ultra-processed foods and implications for sustainable food systems. *Journal of Cleaner Production*, 368: 133155. <https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2022.133155>

de Castro Moura Duarte, A.L., Picanço Rodrigues, V. & Bonome Message Costa, L. 2024. The sustainability challenges of fresh food supply chains: an integrative framework. *Environment, Development and Sustainability*. <https://doi.org/10.1007/s10668-024-04850-9>

Pan, Z. & Zheng, X. 2023. Price volatility transmission of perishable agricultural products: evidence from China. *Economic Research-Ekonomska Istraživanja*, 36(1): 2180058. <https://doi.org/10.1080/1331677X.2023.2180058>

Costlow, L., Martínez, E., Gilbert, R., Nakasone, E. & Masters, W.A. (forthcoming). *Price dynamics for foods of varied nutritional characteristics – Background paper for The State of Food Security and Nutrition in the World 2025*. FAO Agricultural Development Economics Working Paper 25-07. Rome, FAO

Forde, C.G. & Decker, E.A. 2022. The Importance of Food Processing and Eating Behavior in Promoting Healthy and Sustainable Diets. *Annual Review of Nutrition*, 42: 377–399. <https://doi.org/10.1146/annurev-nutr-062220-030123>

Laborde, D., Lakatos, C. & Martin, W. 2019. *Poverty 8 Impact of Food Price Shocks and Policies*. Policy Research Working Paper No. 8724. Washington, DC, World Bank. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/pdf/WPS8724.pdf/863311549375011898>

OECD. 2021. *Keep calm and carry on feeding: Agriculture 9 and food policy responses to the COVID-19 crisis*. Policy paper. Paris. https://www.oecd.org/en/publications/keep-calm-and-carry-on-feeding-agriculture-and-food-policy-responses-to-the-covid-19-crisis_db1bf302-en.html

Wineman, A., Mwakiwa, E., Agyei-Holmes, A., Fall, 10 M.G., Kirimi, L., Mpenda, Z., Mutandwa, E., Ogunbayo, I. & Tschirley, D. 2024. *Price Shocks and Associated Policy Responses Stemming from the Russia-Ukraine War and Other Global Crises: Evidence from Ghana, Kenya, Nigeria, Senegal, Tanzania, and Zimbabwe*. East Lansing, USA, Michigan State University. https://www.canr.msu.edu/prci/assets/DayTwo-Wineman-Shocks-FULL_REPORT.pdf

World Bank. 2024. *The World Bank's Support for 12 Repurposing of Agrifood Public Policies and Programs: Moving from Advocacy to Action*. Washington, DC <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/3da165e0bcb0ed7dddba9939afb21fda-0590012023/related/The-World-Bank-s-Support-for-Repurposing-of-Agrifood-Public-Policies-and-Programs-Sep-2024.pdf>

OECD. 2023. *Agricultural Policy Monitoring and 13 Evaluation 2023 – Adapting Agriculture to Climate Change*. Paris. <https://doi.org/10.1787/b14de474-en>

Amaglobeli, D., Gu, M., Hanedar, E., Hong, G.H. & 16 Thevenot, C. 2023. *Policy Responses to High Energy and Food Prices*. IMF Working Papers. Washington, DC, IMF. <https://doi.org/10.5089/9798400237768.001>

Bryan, S. 2014. A Cacophony of Policy Responses: 17 Evidence from Fourteen Countries during the 2007–8 Food Price Crisis. In: P. Pinstrup-Andersen, ed. *Food Price Policy in an Era of Market Instability*, pp. 51–75. Oxford, UK, Oxford University Press. <https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780198718574.003.0003>

FAO. 2011. *Guide for Policy and Programmatic Actions at 18 Country Level to Address High Food Prices*. Rome https://www.fao.org/fileadmin/user_upload/ISFP/ISFP_guide_web.pdf

Avesani, C. 2021 و Gad Hok, I 91 الأغذية: الأهداف والتجارب والقضايا الرئيسية. موجز السياسات التجارية، رقم 46. روما. منظمة الأغذية والزراعة. <https://doi.org/10.4060/cb7271ar>

93 منظمة الأغذية والزراعة. 2018. حالة أسواق السلع الزراعية 2018 – تجارة المنتجات الزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائي. 2018. روما. <https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/i9542ar>

110 منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2020. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2020. تحويل النظم الغذائية من أجل أنماط غذائية صحية. روما، منظمة الأغذية والزراعة. <https://doi.org/10.4060/ca9692ar>

122 الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2021. تقرير التنمية الريفية 2021 للصندوق الدولي للتنمية الزراعية – تحويل النظم الغذائية من أجل الازدهار الريفي. روما. www.ifad.org/ar/w/events/rdr-2021-launch

المراجع الأجنبية

(مترتبة حسب ورودها في النص)

IMF. 2021. Database of Fiscal Policy Responses to 1 COVID-19: Fiscal Monitor Database of Country Fiscal Measures in Response to the COVID-19 Pandemic. [Accessed on 1 March 2025]. <https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Fiscal-Policies-Database-in-Response-to-COVID-19>

Hosny, A. 2021. The Sooner (and the Smarter), the 2 Better: COVID-19 Containment Measures and Fiscal Responses. IMF Working Papers 21 (65). Washington, DC, IMF. <https://doi.org/10.5089/9781513571638.001>

Gentilini, U., Almenfi, M.B.A., Iyengar, T., Okamura, 3 Y., Downes, J.A., Dale, P., Weber, M. et al. 2022. Social Protection and Jobs Responses to COVID-19: A Real-Time Review of Country Measures. Washington, DC, World Bank. <https://hdl.handle.net/10986/37186>

IMF. 2024. Fiscal Monitor: Putting a lid on public debt 5 – October 2024. Washington, DC. <https://www.imf.org/en/Publications/FM/Issues/2024/10/23/fiscal-monitor-october-2024>

Algieri, B., Kornher, L. & von Braun, J. 2024. The 6 Changing Drivers of Food Inflation – Macroeconomics, Inflation, and War. <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.4748639>

Kindberg-Hanlon, G. 2021. Food price volatility and 7 inflation in low-income countries. In: *World Bank Blogs*. [Cited 21 March 2025]. <https://blogs.worldbank.org/en/developmenttalk/food-price-volatility-and-inflation-low-income-countries>

WHO. 2020. *Guidance on Mainstreaming Biodiversity 27 for Nutrition and Health*. First edition. Geneva, Switzerland. [/https://iris.who.int/bitstream/handle/10665/351047/9789240006690-eng.pdf?sequence=1](https://iris.who.int/bitstream/handle/10665/351047/9789240006690-eng.pdf?sequence=1)

Sträuli, B., Thow, A.M. & Reeve, E. 2025. Policy 28 coherence of price controls on food and noncommunicable disease prevention, WHO South-East Asia and Western Pacific regions. *Bulletin of the World Health Organization*, 103: 43–50. <https://doi.org/10.2471/BLT.24.291812>

Gentilini, U., Almenfi, M., Iyengar, H.T., Valleriani, G., 29 Okamura, Y., Urteaga, E.R., Aziz, S., Al Azim Bin Noruzi, M.F. & Chu, M. 2023. *Tracking Global Social Protection Responses to Inflation – Living paper v.5*. Social Protection & Jobs Discussion Paper No. 2305. Washington, DC, World Bank. <https://hdl.handle.net/10986/37441>

European Commission. 2021. *VAT rates applied in 30 the Member States of the European Union – Situation at 1st January 2021*. Brussels. https://taxation-customs.ec.europa.eu/system/files/2021-06/vat_rates_en.pdf

Jaworski, K. & Olipra, J. 2025. Cutting VAT rate on 31 food products in a high-inflation environment. Does it work out? *Food Policy*, 131: 102816. <https://doi.org/10.1016/j.foodpol.2025.102816>

Fuest, C., Neumeier, F. & Stöhlker, D. 2021 32 *The Pass-Through of Temporary VAT Rate Cuts: Evidence from German Supermarket Retail*. CESifo Working Paper No. 9149. Munich, Germany, CESifo. <https://www.cesifo.org/en/publications/2021/working-paper/pass-through-temporary-vat-rate-cuts-evidence-german-supermarket>

Benzarti, Y., Garriga, S. & Tortarolo, D. 2024. *Can VAT 33 cuts and anti-profiteering measures dampen the effects of food price inflation?* NBER Working Paper Series No. 32241. Cambridge, USA, NBER. https://www.nber.org/system/files/working_papers/w32241/w32241.pdf

Wodon, Q. & Zaman, H. 2010. Higher Food Prices in 34 Sub-Saharan Africa: Poverty Impact and Policy Responses. *The World Bank Research Observer*, 25(1): 157–176. <https://doi.org/10.1093/wbro/lkp018>

UNCTAD. 2023. UNCTAD Data Hub: Currency 35 exchange rates, annual. [Accessed on 8 April 2025]. <https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/.US.ExchangeRateCrosstab>. Licence: CC-3.0-IGO

Pernechele, V., Balié, J. & Ghins, L. 2018. *Agricultural 19 policy incentives in sub-Saharan Africa in the last decade (2005-2016): Monitoring and Analysing Food and Agricultural Policies (MAFAP) synthesis study*. FAO Agricultural Development Economics Technical Study, No. 3. Rome, FAO. <https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/i8997en>

Resnick, D. 2014. The Political Economy of Food 20 Price Policy in Senegal. In: P. Pinstrup-Andersen, ed. *Food Price Policy in an Era of Market Instability*. First edition, .pp. 296–316. Oxford, UK, Oxford University Press [/https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780198718574.003.0014](https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780198718574.003.0014)

Kuik, F., Lis, E.M., Paredes, J. & Rubene, I. 2024 21 *What were the drivers of euro area food price inflation over the last two years?* ECB Economic Bulletin, 2 [/https://www.ecb.europa.eu/press/economic-bulletin/focus/html/ecb.ebbox202402_04~9b36bcd23.en.html/2024](https://www.ecb.europa.eu/press/economic-bulletin/focus/html/ecb.ebbox202402_04~9b36bcd23.en.html/2024)

Briones Alonso, E. & Swinnen, J. 2016. Who are the 22 producers and consumers? Value chains and food policy effects in the wheat sector in Pakistan. *Food Policy*, 61: 40–58. <https://doi.org/10.1016/j.foodpol.2016.02.001>

Kumar Basantaray, A. 2023. Is Minimum Support 23 Price Effective in India? Evidence from State-wise Paddy Procurement. *Asian Journal of Agricultural Extension, Economics & Sociology*, 41(1): 53–65 <https://doi.org/10.9734/ajaees/2023/v41i11833>

Morales, L.E., Balié, J. & Magrini, E. 2021. How 24 has the minimum support price policy of India affected cross-commodity price linkages? *International Food and Agribusiness Management Review*, 24(2): 179–196 <https://doi.org/10.22434/IFAMR2020.0035>

Aditya, K.S., Subash, S.P., Praveen, K.V., 25 Nithyashree, M.L., Bhuvana, N. & Sharma, A. 2017. Awareness about Minimum Support Price and Its Impact on Diversification Decision of Farmers in India. *Asia & the Pacific Policy Studies*, 4(3): 514–526 <https://doi.org/10.1002/app5.197>

Chand, R. 2003. Minimum Support Price in Agriculture 26 – Changing Requirements. *Economic & Political Weekly*, 38(29). <https://www.epw.in/journal/2003/29/commentary/minimum-support-price-agriculture.html>

- WFP.** 2024. *Mind the gap – Using diet cost and affordability metrics to inform food security and nutrition-sensitive social protection*. Rome. https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000162027/download/?_ga=2.69955664.1515014824.1744118333-1754659361.1718369718
- Lawlor, K., Handa, S., Seidenfeld, D. & The Zambia Cash Transfer Evaluation Team.** 2019. Cash Transfers Enable Households to Cope with Agricultural Production and Price Shocks: Evidence from Zambia. *The Journal of Development Studies*, 55(2): 209–226. <https://doi.org/10.1080/00220388.2017.1393519>
- Leight, J., Hirvonen, K. & Zafar, S.** 2024. *The Effectiveness of Cash and Cash Plus Interventions on Livelihoods Outcomes – Evidence from a Systematic Review and Meta-analysis*. IFPRI Discussion Paper No. 02262. Washington, DC, IFPRI. <https://cgspace.cgiar.org/server/api/core/bitstreams/617b278a-7445-4f0b-b11e-9751c62bfa5c/content>
- Uchiyama, N.** 2017. Impacts of CCT and Rising Food Prices on Rural Household Consumption. In: *Household Vulnerability and Conditional Cash Transfers*. Singapore, Springer. https://doi.org/10.1007/978-981-10-4103-7_3
- Bayale, N., Lanie, T., Ngaba, E.A., Nagou, M. & Abah, K.** 2024. From food inflation to cash transfers and food subsidies: Assessing impacts on households' consumption and welfare in Togo. *African Development Review*, 36(4): 621–632. <https://doi.org/10.1111/1467-8268.12778>
- Gentilini, U., Iyengar, H.T., Valleriani, G., Aziz, S., Arimbi, H.R., Miranda Nogueira, J.L., Trujillo, M.A. & Calvin, C.** 2024. *Keep the Pace – How Inflation Erodes Cash Transfers and What to Do About it*. Washington, DC, World Bank. <https://hdl.handle.net/10986/42485>
- Megersa, K.** 2019. *Cash transfer programmes in high inflation contexts*. K4D Helpdesk report. London, UK Aid. https://www.calpnetwork.org/wp-content/uploads/ninja-forms/2/686_Cash_Transfer_Programmes_in_High_Inflation_Contexts.pdf
- Hobson, M.** 2009. The food price crisis and its impact on the Ethiopian Productive Safety Net Programme in 2008. *-Humanitarian Exchange*, 42: 17–22. <https://odihpn.org/wp-content/uploads/2009/05/humanitarianexchange042.pdf>
- de Quatrebarbes, C., Laporte, B. & Calipel, S.** 2021. *Fighting the soaring prices of agricultural food products - VAT versus Trade tariffs exemptions. A case study in Niger*. FERDI Working Paper No. 283. Clermont-Ferrand, France, FERDI (Foundation for Studies and Research on International Development). <https://ferdi.fr/dl/df-xtDWDUvgS2TZ8XZfpJeZKsYc/ferdi-wp283-fighting-the-soaring-prices-of-agricultural-food-products-vat.pdf>
- SNAO (Swedish National Audit Office).** 2018. *Reduced VAT on food – price effect, distribution profile and cost effectiveness*. Report No. RiR 2018:25. Stockholm. https://www.riksrevisionen.se/download/18.2008b69c18bd0f6ed3f2c2ff/1547423285754/RiR_2018_25_ENGLISH.pdf
- WHO.** 2025. Sugar-sweetened beverages (SSB) taxation. In: *WHO*. [Cited 6 June 2025] <https://gifna.who.int/summary/SSBtax>
- WHO.** 2024. *Fiscal Policies to Promote Healthy Diets: WHO Guideline*. Geneva, Switzerland <https://www.who.int/publications/i/item/9789240091016>
- Gentilini, U.** 2022. Links Sept 23 – *special edition* on responses to inflation! In: *Weekly social protection links*. [Cited 8 April 2025]. <https://www.ugogentilini.net/links-sept-23-special-edition-on-responses-to-inflation>
- Olney, D.K., Gelli, A., Kumar, N., Alderman, H., Go, A., Raza, A., Owens, J. et al.** 2021. *Nutrition-sensitive social protection programs within food systems*. Washington, DC, IFPRI. <https://doi.org/10.2499/p15738coll2.134593>
- Headey, D., Hemachandra, D. & Ranucci, I.** 2024. *An empirical investigation of UNICEF's nutrition-sensitive short-term cash transfer programme in Sri Lanka*. UNICEF Sri Lanka Working Paper, August, 2024. Colombo, UNICEF. <https://www.unicef.org/srilanka/media/4691/file/An%20empirical%20investigation%20of%20UNICEF%E2%80%99s%20nutrition-sensitive%20short-term%20cash%20transfer%20programme%20in%20Sri%20Lanka.pdf>
- Balagamwala, M., Kuri, S., Jaramillo Mejia, J.G. & de Pee, S.** 2024. The affordability gap for nutritious diets – How big is it and how to close it? *Global Food Security*, 41: 100757. <https://doi.org/10.1016/j.gfs.2024.100757>

- Ha, J., Kose, M.A. & Ohnsorge, F.** 2019. *Inflation in 63 Emerging and Developing Economies: Evolution, Drivers, and Policies*. Washington, DC, World Bank. <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1375-7>
- Thompson Thow, A.M.** 2024. Protecting nutrition in 64 a food crisis. *Bulletin of the World Health Organization*, 102(11): 813–819. <https://doi.org/10.2471/BLT.24.291393>
- Zimmermann, A. & Rapsomanikis, G.** 2023. Trade and 65 Sustainable Food Systems. In: J. Von Braun, K. Afsana, L.O. Fresco & M.H.A. Hassan, eds. *Science and Innovations for Food Systems Transformation*, pp. 685–709. Cham, Switzerland, Springer. https://doi.org/10.1007/978-3-031-15703-5_36
- FAO.** 2021. *Agricultural trade & policy responses during 66 the first wave of the COVID-19 pandemic in 2020*. Rome. <https://doi.org/10.4060/cb4553en>
- Martin, W., Mamun, A., Minot, N. & Vos, R.** 2024. 68 Trade policy and food price volatility: Beggar thy neighbor or beggar thyself? In: *IFPRI Blog*. [Cited 8 April 2025]. <https://www.ifpri.org/blog/trade-policy-and-food-price-volatility-beggar-thy-neighbor-or-beggar-thyself>
- Elobeid, A., Carriquiry, M., Swenson, D. & Hayes, 69 D.** 2019. *Analysis of the Effects of Chinese and Mexican Retaliatory Tariffs on Select U.S. Agricultural Commodities on U.S. and Global Markets*. Serie Documentos de Trabajo (Working Papers Series) No. 22/2019. Montevideo, University of the Republic. <https://iecon.fcea.udelar.edu.uy/images/publicaciones/700/dt-22-19.pdf>
- USDA.** 2021. *China Hastens Ag Import Diversification*. 70 Voluntary Report February, 2021. Washington, DC. https://apps.fas.usda.gov/newgainapi/api/Report/DownloadReportByFileName?fileName=China%20Hastens%20Ag%20Import%20Diversification_Guangzhou%20ATO_China%20-%20Peoples%20Republic%20of_02-04-2021
- Wieck, C., Rudloff, B., Mensah, K., Kareem, O., 71 Montesclaros, J.M.L., Orden, D., Søndergaard, N. & Yu, W.** 2024. Geostrategic dimensions of recent food policy decisions. *Applied Economic Perspectives and Policy*, 46(4): 1605–1626. <https://doi.org/10.1002/aep.13479>
- Jeong, D. & Trako, I.** 2022. *Cash and In-Kind Transfers 54 in Humanitarian settings*. Policy Research Working Paper .No. 10026. Washington, DC, World Bank. <https://hdl.handle.net/10986/37369>
- Bailey, S. & Pongracz, S.** 2015. *Humanitarian cash 55 transfers: cost, value for money and economic impact – Background note for the High Level Panel on Humanitarian Cash Transfers*. London, ODI (Overseas Development Institute). <https://media.odi.org/documents/9731.pdf>
- Gentilini, U.** 2016. *The Other Side of the Coin: The 56 Comparative Evidence of Cash and in-Kind Transfers in Humanitarian Situations?* Washington, DC, World Bank. <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-0910-1>
- Friedman, M.** 1989. Quantity Theory of Money. In: 57 J. Eatwell, M. Milgate & P. Newman, eds. *Money*, pp. 1–40. London, Palgrave Macmillan. https://doi.org/10.1007/978-1-349-19804-7_1
- Guénette, J.D., Kose, M.A. & Sugawara, N.** 58 2022. *Is global recession imminent?* EFI Policy Note 4. Washington, DC, World Bank. <https://hdl.handle.net/10986/38019>
- Sami, J. & Makun, K.** 2024. Food inflation and 59 monetary policy in emerging economies. *Journal of Asian Economics*, 95: 101817. <https://doi.org/10.1016/j.asieco.2024.101817>
- Board of Governors of the Federal Reserve System.** 60 2024. FAQs – What is forward guidance, and how is it used in the Federal Reserve’s monetary policy? In: *Board of Governors of the Federal Reserve System*. [Cited 8 April 2025]. <https://www.federalreserve.gov/faqs/what-is-forward-guidance-how-is-it-used-in-the-federal-reserve-monetary-policy.htm>
- English, B., Forbes, K. & Ubide, A., eds.** 2024. 61 *Monetary Policy Responses to the Post-Pandemic Inflation*. (Paris, CEPR (Centre for Economic Policy Research). <https://cepr.org/publications/books-and-reports/monetary-policy-responses-post-pandemic-inflation>
- UNCTAD.** 2024. *A world of debt report 2024 – A growing 62 burden to global prosperity*. New York, USA. https://unctad.org/system/files/official-document/osgttinf2024d1_en.pdf

- Brownlie, W.J., Sutton, M.A., Cordell, D., Reay, D.S., Heal, K.V., Withers, P.J.A., Vanderbeck, I. & Spears, B.M.** 2023. Phosphorus price spikes: A wake-up call for phosphorus resilience. *Frontiers in Sustainable Food Systems*, 7: 1088776. <https://doi.org/10.3389/fsufs.2023.1088776>
- Khabarov, N. & Obersteiner, M.** 2017. Global Phosphorus Fertilizer Market and National Policies A Case Study Revisiting the 2008 Price Peak. *Frontiers in Nutrition*, 4: 22. <https://doi.org/10.3389/fnut.2017.00022>
- Global Trade Alert.** 2022. China: Phosphate export quotas down 45% from previous year. In: *Global Trade Alert*. [Cited 17 March 2025]. <https://globaltradealert.org/intervention/106451-china-phosphate-export-quotas-down-45-from-previous-year>
- Hebebrand, C. & Glauber, J.** 2024. Global fertilizer trade 2021-2023: What happened after war-related price spikes. In: *IFPRI Blog*. <https://www.ifpri.org/blog/global-fertilizer-trade-2021-2023-what-happened-after-war-related-price-spikes>
- Kee, J., Cardell, L. & Zereyesus, Y.A.** 2023. Global Fertilizer Market Challenged by Russia's Invasion of Ukraine. In: *Amber Waves. US Department of Agriculture, Economic Research Service*. [Cited 17 March 2025] <https://www.ers.usda.gov/amber-waves/2023/september/global-fertilizer-market-challenged-by-russia-s-invasion-of-ukraine>
- Donaldson, G.F.** 1975. Fertilizer issues in the 1970s and beyond. *Development Digest*, XIII(4): 3–17
- Manduna, C. & Murphy, S.** 2024. *Public stocks at the WTO. Making sense of food security and agriculture negotiations at MC13*. Minneapolis, USA, IATP (Institute for Agriculture & Trade Policy). <https://www.iatp.org/public-stocks-wto>
- Hanedar, E., Hong, G.H. & Thevenot, C.** 2022. *Fiscal Policy for Mitigating the Social Impact of High Energy and Food Prices*. IMF Notes No 2022/001. Washington, DC, IMF. <https://www.imf.org/en/Publications/IMF-Notes/Issues/2022/06/07/Fiscal-Policy-for-Mitigating-the-Social-Impact-of-High-Energy-and-Food-Prices-519013>
- **OECD.** 2009. *Managing Risk in Agriculture A Holistic Approach*. Paris. <https://doi.org/10.1787/9789264075313-en>
- Jadhav, R. & Bhardwaj, M.** 2024. India plans to raise vegetable oils import taxes, government sources say. In: *Reuters*. [Cited 20 March 2025]. <https://www.reuters.com/markets/commodities/india-plans-raise-import-taxes-vegetable-oils-help-farmers-government-sources-2024-08-28>
- Laborde, D., Mamun, A. & Parent, M.** 2020. Food Security Portal: COVID-19 Food Trade Policy Tracker. [Accessed on 17 March 2025] <https://www.foodsecurityportal.org/tools/COVID-19-food-trade-policy-tracker#the-tool>
- Nangoy, F.** 2022. Indonesia bans palm oil exports as global food inflation spikes. In: *Reuters*. [Cited 20 March 2025]. <https://www.reuters.com/world/asia-pacific/indonesia-ban-palm-oil-exports-shore-up-supply-soyoil-futures-surge-2022-04-22>
- Council of the European Union.** 2021. Council Regulation (EU) 2021/2283 of 20 December 2021 opening and providing for the management of autonomous tariff quotas of the Union for certain agricultural and industrial products, and repealing Regulation (EU) No 1388/2013. In: *EUR-Lex*. [Cited 20 March 2025]. <https://eur-lex.europa.eu/eli/reg/2021/2283/oj/eng>
- FAO.** 2021. *Public food stockholding – A review of policies and practices*. Rome <https://doi.org/10.4060/cb7146en>
- Giordani, P.E., Rocha, N. & Ruta, M.** 2016. Food prices and the multiplier effect of trade policy. *Journal of International Economics*, 101: 102–122 <https://doi.org/10.1016/j.jinteco.2016.04.001>
- Fulton, M.E. & Reynolds, T.** 2015. The Political Economy of Food Price Volatility: The Case of Vietnam and Rice. *American Journal of Agricultural Economics*, 97(4): 1206–1226. <https://doi.org/10.1093/ajae/aav019>
- Brander, M., Bernauer, T. & Huss, M.** 2023. Trade policy announcements can increase price volatility in global food commodity markets. *Nature Food*, 4: 331–340. <https://doi.org/10.1038/s43016-023-00729-6>

- FAO.** 2024. New contribution to the Agricultural Market Information System (AMIS) will bolster market intelligence on key commodities. In: *FAO*. [Cited 20 March 2025]. [https://www.fao.org/europeanunion/resource-repository/news/news-detail/new-contribution-to-the-agricultural-market-information-system-\(amis\)-will-bolster-market-intelligence-on-key-commodities/en](https://www.fao.org/europeanunion/resource-repository/news/news-detail/new-contribution-to-the-agricultural-market-information-system-(amis)-will-bolster-market-intelligence-on-key-commodities/en)
- Jatana, R. & Goswami, M.** 2022. E-NAM Platform: A hand to survive Indian agriculture from the COVID-19 outbreak. *International Journal of Engineering Technologies and Management Research*, 9(1): 33–43 <https://doi.org/10.29121/ijetmr.v9.i1.2022.1103>
- Steinwender, C.** 2014. *Information Frictions and the Law of One Price: "When the States and the Kingdom became United"*. Working Papers No. 190. Vienna, Oesterreichische Nationalbank (Austrian Central Bank). <https://www.oenb.at/en/Publications/Economics/Working-Papers/2014/Working-Paper-190.html>
- Jensen, R.** 2007. The Digital Divide: Information (Technology), Market Performance, and Welfare in the South Indian Fisheries Sector. *The Quarterly Journal of Economics*, 122(3): 879–924 <https://doi.org/10.1162/qjec.122.3.879>
- Aker, J.C.** 2010. Information from Markets Near and Far: Mobile Phones and Agricultural Markets in Niger. *American Economic Journal: Applied Economics*, 2(3): 46–59. <https://doi.org/10.1257/app.2.3.46>
- Brooks, J.** 2012. *Agricultural Policies for Poverty Reduction*. Paris, OECD Publishing <https://doi.org/10.1787/9789264112902-en>
- FAO.** 2025. *Government expenditures in agriculture 2001–2023 – Global and regional trends*. FAOSTAT Analytical Briefs, No. 100. Rome <https://doi.org/10.4060/cd3995en>
- FAO.** 2024. *Credit to agriculture – Global and regional trends 2014–2023*. FAOSTAT Analytical Briefs, No. 97. Rome. <https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.cd3761en/14283>
- Reeve, E., Mason-D'Croz, D. & Thompson Thow, A.M.** 2025. Health sector advocacy for repurposing agricultural investments affecting fruits, vegetables and legumes. *Bulletin of the World Health Organization*, 103(5): 328–336. <https://doi.org/10.2471/BLT.24.292201>
- Viglione, G.** 2024. Experts: What is causing food prices to spike around the world? In: *Carbon Brief*. [Cited 17 March 2025]. <https://www.carbonbrief.org/experts-what-is-causing-food-prices-to-spike-around-the-world>
- FAO, World Bank & WFP.** 2025. *Strengthening Strategic Grain Reserves to Enhance Food Security*. Washington, DC, World Bank. <http://hdl.handle.net/10986/43131>
- Glauber, J.** 2024. Public stockholding programs and the WTO. In: V. Piñeiro, A. Campos & M. Piñeiro, eds. *Navigating the trade landscape: A Latin American perspective building on the WTO 13th ministerial conference*, pp. 42–59. Washington, DC, IFPRI. <https://cgspace.cgiar.org/server/api/core/bitstreams/e72546a4-0033-4cb3-bc1f-c56115fbd38a/content>
- World Bank.** 2012. *Using public food grain stocks to enhance food security*. Washington, DC. <http://documents.worldbank.org/curated/en/412711468336603745>
- Wesseler, J.** 2020. Storage Policies: Stockpiling Versus Immediate Release. *Journal of Agricultural & Food Industrial Organization*, 18(1): 20190055 <https://doi.org/10.1515/jafio-2019-0055>
- OECD.** 2018. *The Economic Effects of Public Stockholding Policies for Rice in Asia*. Paris <https://doi.org/10.1787/9789264305366-en>
- Kornher, L. & Kalkuhl, M.** 2016. The Costs and Benefits of Regional Cooperation on Grain Reserves: The Case of ECOWAS. In: M. Kalkuhl, J. Von Braun & M. Torero, eds. *Food Price Volatility and Its Implications for Food Security and Policy*, pp. 353–384. Cham, Switzerland, Springer. https://doi.org/10.1007/978-3-319-28201-5_15
- European Commission.** 2025. Commission starts setting up the Agriculture and Food Chain Observatory. [In: *European Commission*. [Cited 9 June 2025] https://agriculture.ec.europa.eu/media/news/commission-starts-setting-agriculture-and-food-chain-observatory_en_2024-04-09
- Gouel, C.** 2020. The Value of Public Information in Storable Commodity Markets: Application to the Soybean Market. *American Journal of Agricultural Economics*, 102(3): 846–865. <https://doi.org/10.1002/ajae.12013>
- AMIS (Agricultural market Information System).** 2024. The AMIS Secretariat. In: *AMIS*. [Cited 20 March 2025]. <https://www.amis-outlook.org/about/secretariat>

Materia, V.C., Linnemann, A.R., Smid, E.J. & Schoustra, S.E. 2021. Contribution of traditional fermented foods to food systems transformation: value addition and inclusive entrepreneurship. *Food Security*, 13(5): 1163–1177. <https://doi.org/10.1007/s12571-021-01185-5>

Abraham, F. & Schmukler, S.L. 2017. *Addressing the SME Finance Problem*. Research & Policy Briefs from the World Bank Malaysia Hub No. 9. Washington, DC, World Bank. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/809191507620842321/pdf/Addressing-the-SME-finance-problem.pdf>

Reardon, T. & Minten, B. 2019. The rapid transformation of food supply chains in developing and emerging economies with implications for farmers and consumers. In: R.S. Zeigler, ed. *Sustaining Global Food Security: The Nexus of Science and Policy*, pp. 479–493. Melbourne, Australia, CSIRO Publishing <https://doi.org/10.1071/9781486308095>

Kersten, R., Harms, J., Liket, K. & Maas, K. 2017. Small Firms, large Impact? A systematic review of the SME Finance Literature. *World Development*, 97: 330–348. <https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2017.04.012>

Castro, C., Chiarella, C., Laajaj, R., Martínez-González, E. & Restrepo, J. 2024. *Impact Assessment Report - Colombia: Building Rural Entrepreneurial Capacities*. Programme: Trust and Opportunity (TOP). Rome, IFAD

Mendiratta, V. & Maggio, G. 2023. *Impact Assessment Report for the Rural Clustering and Transformation Project (RCTP)*. Rome, IFAD

Mamidanna, S., Ignaciuk, A. & Carrasco Azzini, G. 126 (forthcoming). *A global analysis of policy patterns across divergent food security trajectories under food price inflation – Background paper for The State of Food Security and Nutrition in the World 2025*. FAO Agricultural Development Economics Working Paper 25-08. Rome, FAO

الملاحقة

مراجع متوفرة باللغة العربية:

(مرتبة حسب ورودها في النص)

5 منظمة الأغذية والزراعة. 2024. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: بيانات ميزانيات الأغذية. [تمّ الاطلاع على الموقع في 12 مايو/أيار]. CC-BY-4.0. الترخيص: <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FBS>. [2025]

Plastina, A. & Townsend, T. 2023. *World Spending on Agricultural Research and Development*. Agricultural Policy Review, Winter 2023. http://www.card.iastate.edu/ag_policy_review/article/?a=152

Nelson, K.P. & Fuglie, K. 2022. Investment in U.S. Public Agricultural Research and Development has Fallen by a Third Over Past Two decades, Lags Major Trade competitors. In: *Amber Waves*. US Department of Agriculture, Economic Research Service. [Cited 20 March 2025]. <https://www.ers.usda.gov/amber-waves/2022/june/investment-in-u-s-public-agricultural-research-and-development-has-fallen-by-a-third-over-past-two-decades-lags-major-trade-competitors>

EUROSTAT. 2024. EU spent €381.4 billion on R&D in 2023. In: *EUROSTAT*. [Cited 20 March 2025]. <https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-eurostat-news/w/ddn-20241211-2>

Bailey, R. & Wellesley, L. 2017. *Chokepoints and Vulnerabilities in Global Food Trade*. Chatham House report. London, Chatham House. <https://www.chathamhouse.org/chokepoints-and-vulnerabilities-global-food-trade/2017/06>

CGIAR. 2023. Initiative Result: Cold transportation reduces food losses and improves income and welfare in Nigeria. In: *CGIAR*. [Cited 9 April 2025]. <https://www.cgiar.org/initiative-result/cold-transportation-reduces-food-losses-and-improves-income-and-welfare-in-nigeria>

GIZ (Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit GmbH). 2022. *Sustainable Cooling Solutions in agricultural value chains in sub-Saharan Africa*. Eschborn, Germany. <https://www.giz.de/en/downloads/giz2024-en-WE4F-infosheet-cold-rooms.pdf?form=MG0AV3&form=MG0AV3>

Takeshima, H., Yamauchi, F., Edeh, H.O. & Hernandez, M.A. 2023. Solar-powered cold-storage and agrifood market modernization in Nigeria. *Agricultural Economics*, 54(2): 234–255. <https://doi.org/10.1111/agec.12771>

World Bank. 2011. *Missing food: The Case of Postharvest Grain Losses in Sub-Saharan Africa*. Report No. 60371-AFR. Washington, DC <https://hdl.handle.net/10986/2824>

- FAO. 2014. *Advances in hunger measurement: traditional 2* *FAO methods and recent innovations*. FAO Statistics Division Working Paper, 14-04. Rome <https://www.fao.org/3/i4060e/i4060e.pdf>
- UNU (United Nations University), WHO & FAO. 2004. 3 *Human energy requirements. Report of a Joint FAO/WHO/UNU Expert Consultation*. Rome <https://www.fao.org/4/y5686e/y5686e00.htm>
- UN DESA. 2024. World Population Prospects 2024. In: 4 *United Nations*. [Cited 7 May 2025] <https://population.un.org/wpp>
- Wanner, N., Cafiero, C., Troubat, N. & Conforti, P. 2014. 9 *Refinements to the FAO methodology for estimating the prevalence of undernourishment indicator*. FAO Statistics Division Working Paper, No. 14-05. Rome, FAO <https://www.fao.org/3/i4046e/i4046e.pdf>
- World Bank. 2024. International Comparison Program 10 *ICP*. In: *World Bank*. [Cited 29 May 2024] <https://www.worldbank.org/en/programs/icp>
- World Bank. 2025. How do you extrapolate the PPP 13 conversion factors estimated by the ICP? In: *World Bank Data Help Desk*. [Cited 12 May 2025]. <https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/665452-how-do-you-extrapolate-the-ppp-conversion-factors>
- World Bank. 2024. *Poverty and Inequality Platform 14 (PIP)*. [Cited 12 June 2024]. <https://pip.worldbank.org>
- UNICEF. 2024. UNICEF Global Databases: Infant and 15 Young Child Feeding. In: *UNICEF*. [Cited 2 June 2025]. <https://data.unicef.org/topic/nutrition/infant-and-young-child-feeding>
- UNICEF & WHO. 2023. Joint low birthweight estimates. 16 In: *WHO*. [Cited 2 June 2025]. <https://www.who.int/teams/nutrition-and-food-safety/monitoring-nutritional-status-and-food-safety-and-events/joint-low-birthweight-estimates>
- UN DESA. 2022. World Population Prospects 2022. 17 [In: *United Nations*. [Cited 24 July 2024] <https://population.un.org/wpp>
- Denwood, M.J. 2016. runjags: An R Package Providing 18 Interface Utilities, Model Templates, Parallel Computing Methods and Additional Distributions for MCMC Models in JAGS. *Journal of Statistical Software*, 71(9): 1–25 <https://doi.org/10.18637/jss.v071.i09>
- 6 منظمة الأغذية والزراعة. 2023. حالة الأغذية في العالم. في: منظمة الأغذية والزراعة. [ورد ذكره في 11 مايو/أيار 2023]. <https://www.fao.org/worldfoodsituation/ar>
- 7 van Otterdijk, Rg, Gustavsson, Jo, Cederberg, Co, Meybeck, A و Sonesson, U. 2011. الفاقد الغذائي والهدر الغذائي في العالم – المدى والأسباب والوقاية. روما، منظمة الأغذية والزراعة. <https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/i2697a>
- 8 منظمة الأغذية والزراعة. 2002. موجز وقائع – قياس وتقدير درجة الحرمان من الغذاء ونقص التغذية. الندوة العلمية الدولية، روما، 26-28 يونيو/حزيران 2002. <https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/y4250a>
- 11 مجموعة البنك الدولي. 2025. بنك البيانات: مؤشرات التنمية العالمية. إتمّ الاطلاع على الموقع في 12 مايو/أيار 2025. <https://databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=world-development-indicators>. CC-BY-4.0
- 12 منظمة الأغذية والزراعة. 2025. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: مؤشرات أسعار الاستهلاك. إتمّ الاطلاع على الموقع في 19 مارس/آذار 2025. <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/CP>
- 22 منظمة الصحة العالمية. 2011. استخدام تركيز الهيموغلوبين لتشخيص فقر الدم وتقييم وخامته. نظام المعلومات الخاص بالتغذية بالفيتامينات. جنيف، سويسرا. https://iris.who.int/bitstream/handle/10665/WHO_85839/WHO_NMH_NHD_MNM_11.1_ara.pdf
- 29 مجموعة البنك الدولي. 2022. صحيفة وقائع: تعديل خطوط الفقر العالمي. في: World Bank. [ورد ذكره في 10 مايو/أيار 2023]. <https://www.fact-sheet-an-/02/05/albankaldawli.org/ar/news/factsheet/2022-adjustment-to-global-poverty-lines>
- 31 منظمة الأغذية والزراعة. 2013. الإطار الاستراتيجي المراجع. المؤتمر، الدورة الثامنة والثلاثون، روما، 15-22 يونيو/حزيران 2013. روما. <https://www.fao.org/4/mg015a/mg015a.pdf>
- 41 الجمعية العامة للأمم المتحدة. 2016. تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالمؤشرات والمصطلحات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث. الدورة الحادية والسبعون، البند 19(ج)، الوثيقة 644/A/71. نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. <https://digitallibrary.un.org/record/852089>

المراجع الأجنبية

(مترتبة حسب ورودها في النص)

- FAO. 1996. Methodology for assessing food inadequacy 1 in developing countries. In: *The Sixth World Food Survey*, pp. 114–143. Rome <https://www.fao.org/3/w0931e/w0931e.pdf>

- WHO.** 2024. WHO: Health taxes. [Accessed on 9 May 2024]. <https://www.who.int/data/gho/data/themes/health-taxes>. Licence: CC-BY-4.0
- IZA (Institute of Labor Economics).** 2025. What is economic inequality? In: IZA. [Cited 10 June 2025] <https://wol.iza.org/key-topics/economic-inequality>
- Shepherd, A.W.** 1997. *Market information services: Theory and practice*. FAO Agricultural Services Bulletin 125. Rome, FAO. <https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.x6993e/14283>
- WHO.** 2023. Child growth standards. In: WHO. [Cited 5 June 2023]. <https://www.who.int/tools/child-growth-standards/standards>
- Guenette, J.-D.** 2020. *Price Controls: Good Intentions, Bad Outcomes*. Policy Research Working Paper 9212. Washington, DC, World Bank. <https://doi.org/10.1596/1813-9450-9212>
- United Nations.** 2017. *Report of the High-Level Committee on Programmes at its thirty-fourth session*. Annex III. CEB/2017/6 (6 November 2017). New York, USA. <https://digitallibrary.un.org/record/3844899>
- ASEAN (Association of Southeast Asian Nations).** 2014. *Proposed Definition of Social Protection and References*. In: *The Inter-Sectoral Consultation on the Development of a Plan of Action for the Implementation of the ASEAN Declaration on Strengthening Social Protection*. Siem Reap, December 2014. https://www.fao.org/fileadmin/templates/rap/files/meetings/2014/141208_6_Proposed_Definition_of_SP_n_References.pdf
- World Bank, WFP & FAO.** 2025. *Strengthening Strategic Grain Reserves to Enhance Food Security*. Washington, DC. <http://hdl.handle.net/10986/43131>
- OECD.** 2006. *Subsidy reform and sustainable development: economic, environmental and social aspects*. Paris. <https://www.cbd.int/financial/fiscalenviron/several-subsidiesreform-oecd.pdf>
- de Onis, M., Blössner, M., Borghi, E., Morris, R. & Frongillo, E.A.** 2004. Methodology for estimating regional and global trends of child malnutrition. *International Journal of Epidemiology*, 33(6): 1260–1270 <https://doi.org/10.1093/ije/dyh202>
- 'Su, Y.-S. & Yajima, M.** 2024. *Package 'R2jags* 19 <https://cran.r-project.org/web/packages/R2jags/R2jags.pdf>
- Ahmad, O.B., Boschi-Pinto, C., Lopez, A.D., Murray, C.J.L., Lozano, R. & Inoue, M.** 2001. *Age standardization of rates: A new WHO standard*. GPE Discussion Paper Series No. 31. Geneva, Switzerland, WHO. https://cdn.who.int/media/docs/default-source/gho-documents/global-health-estimates/gpe_discussion_paper_series_paper31_2001_age_standardization_rates.pdf
- WHO.** 2025. *WHO standard methodology to estimate SDG 2.2.3 indicator on anaemia prevalence in women 15-49 years, by pregnancy status, 2000-2023 – Background document*. Geneva, Switzerland. https://cdn.who.int/media/docs/default-source/anaemia/anaemia-estimates/anaemia-who-standard-methodology-sdg-2.2.3.pdf?sfvrsn=c2d1f6e4_3
- WHO.** 2024. *Guideline on haemoglobin cutoffs to define anaemia in individuals and populations*. Geneva, Switzerland. <https://www.who.int/publications/item/9789240088542>
- WHO.** 2025. Micronutrients database. In: *WHO Data Platform*. [Cited 2 June 2025]. <https://platform.who.int/nutrition/micronutrients-database>
- IPC Global Partners.** 2019. *Technical Manual version 3.0. Evidence and standards for better food security and nutrition decisions*. Rome. https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_Technical_Manual_3_Final.pdf
- FAO.** 2023. *FAO/WHO GIFT I Global Individual Food Consumption data Tool*. In: *FAO*. [Cited 10 May 2023] <https://www.fao.org/gift-individual-food-consumption/methodology/food-groups-and-sub-groups>
- Menza, V. & Probart, C.** 2013. *Eating well for good health. Lessons on nutrition and healthy diets*. Rome, FAO. <https://www.fao.org/3/i3261e/i3261e.pdf>
- CALP Network.** 2025. Types of cash and voucher assistance (CVA). In: *CALP Network*. [Cited 14 July 2025]. <https://www.calpnetwork.org/cash-and-voucher-assistance/types-of-cva>
- Horton, M. & El-Ganainy, A.** 2009. Back to Basics: What Is Fiscal Policy? *Finance and Development*, 46(2): 52–53. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2009/06/pdf/basics.pdf>

ملاحظات خاصة بالأقاليم الجغرافية الواردة في الجداول الإحصائية الواردة في الفصل الثاني والملحق 1

تُنقح البلدان بانتظام إحصاءاتها الرسمية عن الفترات الماضية وكذلك عن أحدث الفترات المشمولة بالتقرير. وينطبق الأمر نفسه على الإحصاءات الواردة في هذا التقرير. وكلما حدث ذلك، تُنقح التقديرات وفقاً لذلك. ولذلك، يُرجى من المستخدمين الرجوع إلى التغييرات التي تطرأ مع مرور الوقت في التقديرات الواردة فقط في الطبعة عينها من تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم والامتثال عن مقارنة البيانات المنشورة في طبعات تعود لسنوات مختلفة.

الأقاليم الجغرافية

تتبع هذه المطبوعة تركيبة الأقاليم الجغرافية التي قدمتها شعبة الإحصاءات التابعة لأمانة الأمم المتحدة لاستخدامها بشكل أساسي في مطبوعاتها وقواعد بياناتها (<https://unstats.un.org/unsd/methodology/m49>). والغرض من إدراج البلدان أو الأقاليم في مجموعات محددة هو التيسير الإحصائي ولا ينطوي على أي افتراض من جانب الأمم المتحدة بشأن الانتماء السياسي أو أي انتماء آخر للبلدان أو الأقاليم. ويُرجى الرجوع إلى القائمة أدناه للاطلاع على التركيبة القطرية لكل إقليم يرد في جداول الفصل الثاني والملحق 1.

ولم يتم الإبلاغ عن البلدان والمناطق والأقاليم التي كانت البيانات المتاحة بشأنها غير كافية أو غير موثوقة لإجراء التقييم، ولم تُدرج في البيانات المجمعة. وعلى وجه التحديد في ما يتعلق بتصنيف M49:

- أفريقيا الشمالية: بالإضافة إلى البلدان المدرجة في الجدول، يشمل معدل انتشار النقص التغذوي وانتشار انعدام الأمن الغذائي استناداً إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي تقديرات خاصة بالصحراء الغربية. وتُستثنى الصحراء الغربية من تقديرات الهزال والتقرّم والوزن الزائد لدى الأطفال، وانخفاض الوزن عند الولادة، والسمنة لدى البالغين، والرضاعة الطبيعية الخالصة، وفقر الدم.
- أفريقيا الشرقية: تستثنى هذه المجموعة أرخبيل تشاغوس، والأراضي الفرنسية الجنوبية، ومايوت وريونيون.
- أفريقيا الغربية: تستثنى هذه المجموعة جزيرة أسينشين وسانت هيلينا وجزيرة تريستان دا كونا.
- البحر الكاريبي: تستثنى هذه المجموعة أوروبا وأنغويلا وجزر تركس وكايكوس وجزر فيرجين البريطانية وجزر كايمان وسان بارتليمي وسان مارتن (الجزء الفرنسي) وسان مارتن (الجزء الهولندي) وغوادالوب وكوراساو ومارتينيك ومونتسيرات وبونير وسانت أوستاتيوس وسابا؛ وتُستثنى أيضاً بورتوريكو وجزر فيرجين التابعة للولايات المتحدة من بيانات السمنة لدى البالغين والهزال لدى الأطفال وانخفاض الوزن عند الولادة والرضاعة الطبيعية الخالصة، ولكن لا تستثنى السمنة لدى البالغين وهزال الأطفال وتقرّم الأطفال وزيادة وزن الأطفال من الوزن الزائد جزر تركس وكايكوس.

- أمريكا الجنوبية: تستثنى هذه المجموعة جزر جنوب جورجيا وساندويتش وجزر فوكلاند - مالفيناس جزيرة بوفيه وغيانا الفرنسية.
- أستراليا ونيوزيلندا: تستثنى هذه المجموعة وجزر كوكوس - كيلينغ وجزر ماك دونالد وجزيرة كريسماس وجزيرة نورفولك وجزيرة هيرد.
- ميلانيزيا: تستثنى تقديرات فقر الدم، والهزال والتقرّم والوزن الزائد لدى الأطفال، وانخفاض الوزن عند الولادة، والرضاعة الطبيعية الخالصة، كاليديونيا الجديدة.
- ميكرونيزيا: تستثنى تقديرات السمنة لدى البالغين وفقر الدم وهزال الأطفال وانخفاض الوزن عند الولادة والرضاعة الطبيعية

الخالصة، غوام، وجزر ماريانا الشمالية، والجزر الصغرى النائية التابعة للولايات المتحدة. وتُستثنى الجزر الصغرى النائية التابعة للولايات المتحدة من البيانات المجمعة الخاصة بالتقرّم والوزن الزائد لدى الأطفال.

- بولينيزيا: تستثنى هذه المجموعة جزر بيتكيرن وواليس وفوتونا. وتُستثنى التقديرات بشأن السمنة لدى البالغين وهزال الأطفال وانخفاض الوزن عند الولادة والرضاعة الطبيعية الخالصة ساموا الأمريكية وبولينيزيا الفرنسية وتوكيلاو (عضو منتسب). وتُستثنى بولينيزيا الفرنسية فقط من البيانات المجمعة الخاصة بالتقرّم والوزن الزائد لدى الأطفال.
- أمريكا الشمالية: تستثنى هذه المجموعة سانت بيير وميكلون. كما تستثنى البيانات المجمعة بشأن السمنة لدى البالغين وفقر الدم وانخفاض الوزن عند الولادة والرضاعة الطبيعية الخالصة، بيرمودا وغرينلاند.
- أوروبا الشمالية: تستثنى هذه المجموعة جزر أولاند، وجزر سفالبارد وجان ماين، وجزر شاتيل، وجزر فارو (عضو منتسب)، وجزيرة مان.
- أوروبا الجنوبية: تستثنى هذه المجموعة جبل طارق وسان مارينو والكرسي الرسولي. ولكن تشمل التقديرات الخاصة بفقر الدم، وتقرّم الأطفال، والوزن الزائد وانخفاض الوزن عند الولادة سان مارينو.
- أوروبا الغربية: تستثنى هذه المجموعة ليختنشتاين وموناكو. ولكن التقديرات الخاصة بتقرّم الأطفال والوزن الزائد وفقر الدم وانخفاض الوزن عند الولادة تشمل موناكو.

مجموعات أخرى

تشمل البلدان الأقل نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، البلدان على النحو الذي قدمته شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (<https://unstats.un.org/unsd/methodology/m49>).

الدول الجزرية الصغيرة النامية: تستثنى التقديرات الخاصة بالتقرّم والهزال والوزن الزائد لدى الأطفال، والسمنة لدى البالغين، والرضاعة الطبيعية الخالصة، وانخفاض الوزن عند الولادة، وأنغويلا، وأروبا، وبونير، وسان يوستاتيوس وسابا، وجزر فيرجين البريطانية، وكوراساو، وبولينيزيا الفرنسية، ومونتسيرات، وكاليديونيا الجديدة، وسانت مارتن (القسم الهولندي). وبالإضافة إلى ذلك، تستثنى التقديرات الخاصة بهزال الأطفال والسمنة لدى البالغين والرضاعة الطبيعية الخالصة وانخفاض الوزن عند الولادة أيضاً ساموا الأمريكية، وبورتوريكو.

وتشمل البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحتين العليا والدنيا والبلدان المنخفضة الدخل، البلدان على النحو الذي يعرضه تصنيف البنك الدولي للسنة المالية 2024/2023 (<https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519>)

بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض (2023): إثيوبيا، وإريتريا، وأفغانستان، وأوزبكستان، وأوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجنوب السودان، ورواندا، وزمبابوي وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، والسودان، وسيراليون، والصومال، وطاجيكستان، وغامبيا، وغينيا، وغينيا-بيساو، وقيرغيزستان، والكاميرون، والكونغو، وكينيا، وليبيريا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، وملاي، وموريتانيا، وموزامبيق، ونيبال، والنيجر، ونيكاراغوا، وهايتي، واليمن

تركيبه الأقاليم الجغرافية (البلدان والأراضي)

أفريقيا

أفريقيا الشمالية: تونس والجزائر وجمهورية مصر العربية والسودان والصحراء الغربية وليبيا والمغرب.

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

أفريقيا الشرقية: إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وبوروندي وجزر القمر وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب السودان وجيبوتي ورواندا وزامبيا وزمبابوي وسيشيل والصومال كينيا ومدغشقر وملاوي وموريشيوس وموزامبيق.

أفريقيا الوسطى: أنغولا وبرينسيبي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسان تومي وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو.

أفريقيا الجنوبية: إسواتيني وبوتسوانا وجنوب أفريقيا وليسوتو وناميبيا.

أفريقيا الغربية: بنن وبوركينا فاسو وتوغو والسنغال وسيراليون وغامبيا وغانا وغينيا-بيساو وكابو فيردي وكوت ديفوار وليبيريا ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا.

آسيا

آسيا الوسطى: أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان.

آسيا الشرقية: جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والصين ومنغوليا واليابان.

جنوب شرق آسيا: إندونيسيا وبروني دار السلام وتايلند وتيمور ليشتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة والفلبين وفيت نام وكمبوديا وماليزيا وميانمار.

آسيا الجنوبية: أفغانستان وباكستان وبنغلاديش وبوتان وجمهورية إيران الإسلامية وملديف ونيبال والهند وسري لانكا.

آسيا الغربية: أذربيجان والأردن وأرمينيا وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتركيا والجمهورية العربية السورية وجورجيا والعراق وعمان وفلسطين وقبرص وقطر والكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية واليمن.

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

البحر الكاريبي: أنتيغوا وبربودا وبربادوس وبورتوريكو وترينيداد وتوباغو وجامايكا وجزر البهاما والجمهورية الدومينيكية ودومينيكا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وغرينادا وكوبا وهايتي.

أمريكا اللاتينية

أمريكا الوسطى: بنما وبليز والسلفادور وغواتيمالا كوستاريكا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس.

أمريكا الجنوبية: الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبيرو وجمهورية فنزويلا البوليفارية ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وسورينام وشيلي وغيانا وكولومبيا.

أوسيانيا

أستراليا ونيوزيلندا: أستراليا ونيوزيلندا.

أوسيانيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا

ميلانيزيا: بابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان وفانواتو وفيجي وكاليدونيا الجديدة.

ميكرونيزيا: بالا وجزر مارشال وكيريباس وناورو وولايات ميكرونيزيا الموحدة.

بولينيزيا: بولينيزيا الفرنسية وتوفالو وتونغا وجزر كوك وساموا والأمريكية ونيوي.

أمريكا الشمالية وأوروبا

أمريكا الشمالية: برمودا وغرينلاند وكندا والولايات المتحدة الأمريكية.

أوروبا

أوروبا الشرقية: الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبلغاريا وبولندا وبييلاروس وتشيكيا وجمهورية مولدوفا وسلوفاكيا وهنغاريا ورومانيا.

أوروبا الشمالية: إستونيا وأيرلندا وأيرلندا الشمالية وآيسلندا والدانمرك والسويد فنلندا ولاتفيا وليتوانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى والنرويج.

أوروبا الجنوبية: إسبانيا وألبانيا وأندورا وإيطاليا والبرتغال والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وسلوفينيا وصربيا وكرواتيا ومالطا ومقدونيا الشمالية واليونان.

أوروبا الغربية: ألمانيا وبلجيكا وسويسرا وفرنسا ولكسمبرغ والنمسا وهولندا.



2025

حالة

الأمن الغذائي والتغذية في العالم

معالجة التضخم المرتفع في أسعار الأغذية من أجل الأمن الغذائي والتغذية

رغم ما شهدته السنوات الأخيرة من بعض التقدم والتعافي، وهو ما يتضح من اتجاهات التراجع في معدل انتشار النقص التغذوي ومعدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، لا تزال المعدلات العالمية أعلى من مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19. ولا يزال العالم بعيداً عن بلوغ هدف القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي بحلول عام 2030 (المقصد 1 للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة). وبالمثل، على الرغم من إحراز بعض التقدم في تحقيق المقاصد العالمية الخاصة بالتغذية، فإن العالم لا يمضي في المسار الصحيح نحو تحقيق المقصد 2 للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. ومن بين العوامل الأخرى، أدى استمرار تضخم أسعار الأغذية إلى إبطاء هذا الزخم.

ويبرز تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2025 كيف أدى ارتفاع التضخم في العديد من البلدان إلى تقويض القوة الشرائية، ولا سيما لدى السكان ذوي الدخل المنخفض وإلى إعاقة حصولهم على أنماط غذائية صحية. وأعاقت الضغوط التضخمية الممتدة التعافي الاقتصادي في مرحلة ما بعد الجائحة وأسفرت عن زيادة كبيرة في كلفة الأغذية. وقد جاء الارتفاع الحاد في الأسعار نتيجة تضافر صدمات عالمية، من بينها الجائحة والحرب في أوكرانيا، وتفاقمت هذه الموجة بفعل الاستجابات على مستوى السياسات، مثل الحوافز المالية التوسعية والسياسات النقدية التيسيرية، التي زادت من حدة الضغوط التضخمية. وعلى الرغم من تراجع تضخم أسعار الأغذية إلى مستويات ما قبل عام 2021 بحلول عام 2024، فإن آثاره على الفئات السكانية الضعيفة وعلى الأمن الغذائي بشكل عام لا تزال حاضرة بقوة.

ويوثق التقرير كيفية ارتباط تضخم أسعار الأغذية المرتفع بزيادة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية لدى الأطفال. ويمكن أن تتأثر الفئات الضعيفة، بما فيها الأسر المعيشية المنخفضة الدخل والنساء والمجموعات المحلية الريفية، بشكل خاص بالتضخم في أسعار الأغذية، مما يعرض جهود القضاء على الجوع وسوء التغذية لخطر الانتكاس.

وفي مواجهة هذه التحديات ومنعاً لحدوث صدمات على صعيد أسعار في المستقبل، يبحث التقرير في تدابير السياسات التي اعتمدها البلدان ويحدد الخطوات اللازمة للمضي قدماً. ويشدد التقرير على أهمية التنفيذ المتسق للسياسات المالية والنقدية من أجل استقرار الأسواق وتعزيز التجارة المفتوحة والقادرة على الصمود وحماية الفئات الضعيفة. وبالإضافة إلى ذلك، يدعو التقرير إلى تحسين نظم البيانات والاستثمار المستدام في النظم الزراعية والغذائية القادرة على الصمود من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية في الأجل الطويل. ولا بد من هذه الإجراءات المنسقة لإحياء زخم التقدم نحو القضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030.

